مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مجلة المستنصرية
للدراسات العربية والدولية

مجلة فصلية محكمة يُصدرها

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

doi ISSN: 2070-898X

العـــدد 85
المجلـد 21
آذار 2024

admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq
https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq

مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية العدد: 85 المجلد: 21 السنة: 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

مجلة المستنصرية
للدراسات العربية والدولية

مجلة علمية محكمة فصلية

يصدرها مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العدد الخامس والثمانون 2024 المجلد الواحد والعشرون/ اذار

المجلة حاصلة على معرف الكائن الرقمي DOI

http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq

العدد 85

نبذة عن مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية

مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية (ISSN:2070- 898X) تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية، وهي مجلة فصلية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات العربية والدولية فتعنى بنشر بحوث ودراسات تتناول القضايا العراقية والدولية في المجالات (السياسية والقانونية والاقتصادية والسياسات العامة وادارة الازمات والتاريخية) والتي تتصدى لموضوعات ومشكلات تهم تنمية العراق وتقدمه.

وتعتبر مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية من المجلات الرصينة والمحكمة حيث تعتمد المعايير الخاصة بالنشر العلمي وارشادات الناشر المتبعة في المجلات الرصينة والمحكمة ، و يتمّ تقويم البحث من مقومين عدد (2) من داخل وخارج العراق وهم من الجامعات الرصينة في دولهم، و المجلة حاصلة على المعرف الكائن الرقمي DOI.

الاشتراك السنوي:

داخل العراق: **للأفراد (40) الف دينار.**

للمؤسسات (150) الف دينار.

خارج العراق: **($150) دولار امريكي او ما يعادلها بضمنها اجور البريد.**

للمراسلات:

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية- بغداد- العراق -

ص.ب 46035

E-mail:must_arab_cent@ Yahoo.com

http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2196 لسنة 2016

رقم التصنيف المعياري الدولي ISSN: 2070 – 898X

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية في الجامعة المستنصرية

ما ورد في هذا العدد (يعبر عن اراء الباحثين ولا يمثل بالضرورة آراء هياة التحرير)

مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مجلة علمية محكمة فصلية

تصدر عن مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

الجامعة المستنصرية

رئيس التحرير

الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي

مدير التحرير

المدرس الدكتور زيد حميد جابر

اعضاء هيأة تحرير المجلة

1. ا.د. مازن ليلو راضي	مجلس الدولة
2. ا.د.بشرى محمود صالح	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
3. ا.د. عبد الحليم بو قرين	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاغواط/ الجزائر
4. ا.د.محمد احمد ابراهيم المسلماني	كلية الحقوق/جامعة الاسكندرية / مصر
5. ا.د. جواد الرباع	كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة بن زهر/ المغرب
6. ا.د. آمال بن قو	كلية الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس/ الجزائر
7. ا.د. بن صالح الحاج عيسى	جامعة الاغواط / الجزائر
8. ا.د. نبيل ونوغي	المركز الجامعي سي الحواس/ الجزائر
9. ا.د. كارين خالد الدغيدي	الجامعة اللبنانية / لبنان
10.ا.م.د.احمد جعفر شاوي	مدير عام الدائرة القانونية /وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
11.ا.م.د.سؤدد كاظم مهدي	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
12.ا.م.د. حيدر عبد الحسين حميد	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
13.ا.م.د. ظفر عبد مطر	مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
14.ا.م.د.محمود اسامة عبد الوهاب	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
15.ا.م.د. قاسم خليف عمار	كلية التربية / الجامعة المستنصرية

الاشراف اللغوي

م.د. رنا يحيى خليل – كلية التربية – الجامعة المستنصرية

التنضيد اللكتروني م.د. شهد علي جعفر

شروط النشر في مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية

أولاً: إجراءات تقديم البحث ومواصفاته:

1- يقدّم البحث مطبوعاً باستخدام مايكروسوفت وورد و يقدم نسختين ورقتين منه مع نسخة **word** على قرص (**CD**) ، و يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

2- يجب أن يكون البحث غير منشور سابقاً، ولم يقدّم للنشر لجهة أخرى ، فيتعهد الباحث بذلك وفق النموذج المعد من قبل هيئة تحرير مجلة المركز

3- يتمّ تقويم البحث من مقومين عدد (2) بعد أن يخضع للمعالجة في برنامج (**Turnitin**) لكشف السرقات الأدبية و يتم استيفاء مبلغ (**10000**) عشرة آلاف دينار للاستلال الالكتروني، مع استيفاء مبلغ (**30000**) ثلاثون ألف دينار اجوراً للمقومين.

4- قد يطلب من الباحث مراجعة بحثه لإجراء تعديلات عليه وفق تقرير و ملاحظات المقومين العلميين و هيئة تحرير المجلة

5- في حالة قبول نشر البحث المقدم يتم استيفاء مبلغ (**100000**) مائة الف دينار كأجور النشر ان كان الباحث من داخل البلد مع تزويد نسخة ورقية نهائية المعدلة مع تسليم قرص (**CD**) للبحث مطبوع بنظام (**word**) لإدارة المجلة

6- في حالة قبول نشر البحث المقدم يتم استيفاء مبلغ (**$150**) مائة و خمسون دولاراً أو ما يعادلها كأجور النشر اذا كان الباحث من خارج البلد و لا ينشر البحث قبل استيفاء هذا المبلغ عن طريق شركات ويسترن يونين مع تزويدنا بالرقم السري للحوالة، مع ارسال قرص (**CD**) للبحث بالصيغة النهائية ان تمت مراجعته و التعديل عليه، و مطبوع وفق نظام (**word**) لإدارة المجلة عبر البريد الالكتروني: must_arab_cent@yahoo.com أو admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

7- في حالة تجاوز عدد صفحات البحث عن (25) صفحة ، يتم استيفاء مبلغ و قدره (**1000**) دينار عن كل صفحة زائدة .

ثانياً: ضوابط كتابة البحث المقدم للنشر

1- متن النص:

١ – يقدَّم كلُّ بحث بملخص لا يتجاوز (**250**) كلمة و يكتب باللغة العربية و الانكليزية و إن كان البحث باللغة الانكليزية فيقدم كذلك باللغة الانكليزية و العربية

2- توضع الكلمات المفتاحية للبحث (**لا تزيد عن 5 كلمات**) بعد الملخص مباشرة، تحت عنوان "**كلمات مفتاحية.**" و ترجمتها للغة الانكليزية ان كان البحث باللغة العربية

٣ – الشكل العام للبحث هكذا :عنوان، ملخص، كلمات مفتاحية، مقدمة ، و مشكلة البحث ، و اهمية البحث، و (فرضية البحث و مجال و مجتمع و عينة البحث و اهم وسائل جمع البيانات و الوسائل الاحصائية – ان وجدت)، ثم المباحث، و خاتمة وتوصيات ، مصادر ومراجع ، و ملاحق (إن وجدت)

4- اذا كان البحث باللغة العربية يكتب النص على مايكروسوفت وورْد، و نوع الخط (**Simplified Arabic**) العادي ، بحجم ١٦ لمتن البحث، و 12 للهوامش السفلية.

5- ان كان البحث باللغة الانكليزية فيكتب النص بخط (**Times New Roman**) العادي، وحجم الخط 12 لمتن البحث، و 10 للهوامش السفلية

6- المسافة بين السطور، أو بين الفقرات **تكون صفراً** ، و يشترط ان يكون عدد صفحات البحث لا تزيد عن (25) صفحة .

7- العناوين الرئيسة و اسم الباحث و لقبه العلمي و المؤسسة التي يعمل فيها و البريد الإلكتروني تكون وسط السَّطر، بخط **غامق سميك.** و حجم الخط 18 ، فيتبع الشكل الآتي :

(**عنوان البحث**)

اسم الباحث و لقبه العلمي

المؤسسة التي يعمل فيها

البريد الإلكتروني

و بالشكلية ذاتها بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية و بخط **غامق سميك** و حجم الخط 16

8 – العناوين الفرعيَّة(**مبحث، مطلب،...**) تكون يمين السطر بخط **غامق سميك.** و حجم الخط 16 مع ترجمتها الى اللغة الانكليزية ، و تكون يسار السطر بخط **غامق سميك.** و حجم الخط 14 بالنسبة للبحوث باللغة الإنكليزية

9 – تستخدم علامات الترقيم المعهودة دون ترك فاصلٍ بينها وبين الكلمة التي قبلها.

10– النصوص المقتبسة توضع بين علامتي تنصيص مع الإشارة إلى المرجع في الهامش بالطريقة المعتادة.

11- ترجمة العناوين الرئيسية و الفرعية للغة الانكليزية اذا كان البحث باللغة العربية

12- المسافة بين السطور (1.5)

2- الهوامش والإحالات وسرد المراجع

12- يتبع في تثبيت الهوامش نظام الهوامش السفلية الالكتروني و وفق النظام التالي :

[**اسم مؤلف المرجع** +**فاصلة** + **عنوان الكتاب** + **فاصلة** + **قوس** + **مكان النشر** + **نقطتان عموديتان** + **دار النشر** +**فاصلة**+ **الطبعة**(**إن وُجدت**) + **فاصلة**+ **سنة النشر**+ **قوس مغلق**+ **فاصلة**+ **رقم الصفحة** +**نقطة**.] ، مثال: محمد حسين منصور، المسؤولية الطبية (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001م)، ص187.

13- إذا تكررت الإشارة إلى المرجع ، فإنه يختصر إلى أدنى حد ممكن مع إضافة "مرجع سابق"، مثال: (**سيد قطب، الظلال، مرجع سابق، ص ٣٣٣**)

14- توضع قائمة المصادر والمراجع آخر البحث، تحت عنوان "**المصادر والمراجع**"

15- ترتب قائمة المصادر والمراجع ترتيبا ألفبائياً بالطريقة المعهودة، و مع الترقيم و وفق النظام الآتي:

[**اسم المؤلف** +**قوس** + **سنة النشر**+ **قوس مغلق** + **نقطة** + **عنوان المرجع** + **فاصلة**+ **الطبعة** (**إن وُجدت**) + **مكان النشر**+ **دار النشر**+ **نقطة**] مثال: ابن نجيم الحنفي، زين الدين بن إبراهيم . (1426ه/2005م). الأشباه والنظائر، ط4، دمشق- سوريا: دار الفكر.

3- الأشكال والصور والجداول

16 - يوضع الجدول أو الصورة أو الشكل في محلهِ المناسب في متن البحث

17 - يعطى كلُّ جدول أو صورة عنوانا مختصرا، يوضع مباشرة فوقه (حجم الخط 12) .

18- يرقم كلُّ جدول أو صورة تسلسليًّا بحسب نوعه (صورة **1**،**2**، **3** ..... جدول **1** ،**2**، **3**)

19- إذا كان الجدول مقتبسًا، يُشار إلى المرجع في الهامش بالطريقة المعتادة.

مع تحيات هيأة تحرير مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية

إرشادات و أخلاقيات النشر مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية

أولاً: مبادئ البحث العلمي و ضوابط نشره

يلتزم الباحثون الراغبين في نشر أبحاثهم ودراساتهم في مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية بالضوابط الآتية :

1- تقديم بحث أصيل وبشكل علمي متناسق يطابق مواصفات البحوث العلمية الرصينة من الأمانة والدقة في توثيق البيانات والنتائج وتحليلها و نشرها و كذلك الدقة في التوثيق والاستدلال بالمراجع و نسب الآراء الى أصحابها ومؤلفيها

2- الالتزام بشروط وسياسات النشر في المجلة

3- يتعهد الباحث بأن البحث غير منشور سابقاً، ولم يقدّم للنشر لجهة أخرى وذلك وفق النموذج المعد من قبل هيئة تحرير مجلة المركز

4- على المؤلفين أو الباحثين تجنب التضارب في المصالح كدعم جهات خاصة ذات أجندة أو الارتباط مع جهات ذات مصالح خاصة

ثانياً: قرارات النشر

هيئة التحرير المجلة مسؤولة عن الموافقة على نشر البحوث العلمية المقدمة إلى المجلة. فيتم تقييم البحوث المقدمة إلى المجلة للتأكد من أنها تفي بجميع المعايير العلمية الرصينة والشروط المنشورة في المجلة بغض النظر عن العرق والجنس والخلفية الدينية والعرق والجنسية والفلسفة السياسية، و انما الاخذ في الاعتبار القيمة العلمية والمعايير الأخلاقية للعمل وسلامة البحث العلمي واللغة والاستشهاد والانتحال، كما و تلتزم هيئة التحرير بتحسين الرصانة العلمية للمجلة من خلال نشر البحوث وفقًا لأهميتها ووضوحها وصحتها ومطابقتها للشروط والأحكام المنصوص عليها للباحثين.

ثالثاً: السرية و الخصوصية

1- يتعهد رئيس و مدير وأعضاء هيئة التحرير بعدم الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بالمستندات أو البحوث المقدمة للمجلة باستثناء المعلومات الضرورية التي اذن بها المؤلفين والمحررين والمستشارين والناشر.

2- تلتزم هيئة التحرير في المجلة بعدم الكشف عن أسماء المقومين العلميين إلا بموافقة مكتوبة من قبل المقومين العلميين أنفسهم.

رابعاً: أخلاقيات ومسؤوليات المقومين العلميين

1- تخضع جميع البحوث والمقالات المقدمة لعملية التحكيم ومراجعة النظراء من قِبل اثنين على الأقل من المقومين العلميين والخبراء في مجال البحث المقدم للنشر، و يتم اختيار المقومين العلميين من قبل رئيس التحرير أو مدير التحرير وفقًا لترتيب المقومين العلميين مع استبعاد من كان مشرفًا أو قريبًا للباحث أو المؤلف أو في غير التخصص الدقيق.

2- يجب التعامل مع أي بحوث يتم استلامها للتحكيم كوثائق سرية، فيجب الحفاظ على سرية المعلومات والأفكار المقدمة في البحوث ولا يجب استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية، كالسرقة الأدبية، حيث يأخذ شخص ما أفكارًا أو كلمات أو تعبيرًا إبداعيًا لشخص آخر، وهو انتهاكاً واضحاً للأخلاقيات العلمية و لقانون حقوق النشر، ويعاقب عليه بالإجراءات القانونية.

3- ان المقومين العلميين لهم المساهمة في قرارات النشر ، وذلك في مساعدة هيئة تحرير المجلة في اتخاذ القرار المناسب فيما يتعلق بالبحث وكذلك مساعدة الباحث على تحسين بحثه

4- يجب على المقوم العلمي الالتزام بالمعايير الموضوعية في تقويم البحث ولا ينبغي تجاهل الأحكام الشخصية تجاه الباحثين وتجاهلها

5- تعزيز المراجعة بآراء واضحة وحجج علمية ، ويجب أن تكون متوافقة مع لوائح المجلة والمعايير والشروط المنشورة. فتتضمن قرارات المقومين : (البحث صالح للنشر بصورته الحالية، البحث صالح للنشر بعد الأخذ بالملاحظات الواردة في التقرير المرفق دون حاجة لإعادة تقويم البحث ، البحث صالح للنشر بعد الأخذ بالملاحظات الواردة في التقرير المرفق مع الحاجة لإعادة تقويمه مرة ثانية، البحث غير صالح للنشر بالمجلة)؛ مع ذكر اسباب محددة بعدم صلاحية النشر

خامساً: أخلاقيات ومسؤوليات الباحثين

1- يجب أن يقر الباحثون بأن البحث المقدم هو نتاج عملهم، وبعكس ذلك يتحملوا كافة التبعات القانونية

2- يتعهد المؤلفون الباحثون وفق نموذج اعده هيئة تحرير المجلة ، بأن البحث المقدم للنشر لم ينشر مسبقاً في مكان أو مجلة أخرى، ولم يتم تقديمه أو مراجعته في مجلة أخرى.

3- التزام الباحثون باتباع التعليقات وملاحظات المقومين العلميين كافة ، و ملزمون بتقديم التعديلات أو سحب المقال أو تصحيح الأخطاء إن وجدت.

4- يجب على الباحثين الراغبين النشر في المجلة إخطار هيئة تحرير المجلة بأي تضارب في المصالح.

مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية

العدد الخامس والثمانون أذار 2024/ 1445

المحتويات

التسلسل .... اسم البحث .... رقم الصفحة

1- حدود دور القاضي في الوساطة القضائية في المنازعات الادارية

ا.د. حنان محمد مطلك .....1 -32

2- قياس الأداء الاستراتيجي من وجهة نظر التدريسيين العراقيين في الدول الاجنبية.

آية طالب جميل / أ.د. عبد الناصر علك حافظ ..... 32 - 50

3- أثر القيادة التحويلية في استراتيجيات ادارة الازمات في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

أ.د محمد عبد الرحيم المحاسنة/ عبد السلام ابراهيم المومني.....51- 82

4- الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على توازن القوى الدولية.

أ. م .د برهان علي محمد سعيد..... 83-107

5- اشكالية تحديد جنسية مولودي تقنيات الانجاب الحديثة

ا.م.د. ســماح هادي محمــد..... 108 – 138

6- المركز القانوني للآداب العامة في النظام العام

أ.م.د. سوزان عثمان قادر / د. يحيى جلال عبدالله 139-183

7- العلاقات السياسية بين يوسف بن تاشفين وملوك الطوائف في الاندلس (478-500ه/1084-1106م).

أ.م.د.عمار عبد الرحمن حسين.....184–191

8- أثر الضرائب والنفقات العامة على الدخل القومي في العراق من خلال آليات المضاعف والمعجل: دراسة تحليلية للفترة (2005-2021).

ا.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين.....192 -223

9- مدى إمكانية امتداد اتفاق التحكيم إلى الشركة القابضة :دراسة مقارنة

م.د هادي عنيد حسان.....224 – 245

10- أشكال التعدي على أملاك الدولة العامة

د. غادي مقلد/ أميره غازي صالح..... 246- 273

11- مراجعة منهجية لأدبيات:الافكار السياسية لليمين المتطرف الاوربي واثرها على مواقف المواطنين في أوروبا

م.د.فاطمة عطا جبار.....274-306

12- مستقبل تسعير النفط (إمكانية إحلال العملات البديلة محل الدولار الأمريكي)

م.د. زيـــد حمـــيد جـــابر.....307-330

13- الدبلوماسية العراقية والمتقاربات النائية " المحفز والأستجابة"

م.د زهراء حسن كاظم.....331-347

14- الميزة التنافسية السياحية لشركة الخطوط الجوية العراقية دراسة مقارنة مع شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية للفترة من 2016 الى 2022 .

م.م. احمد طه حميد/ م.م. احمد اكرم علي.....348-377

تقارير علمية

مجموعة فاغنر الروسية وأثرها على دول غرب أفريقيا النيجر أنموذجا

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

تقارير علمية

(الفساد الإداري في العراق بين حتمية الوقاية وضرورة المكافحة)

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

تقارير علمية

تقرير الندوة السنوية لقسم الدراسات التاريخية

24/ ١٢ / ٢٠٢٣ (دور الأديان في السلام العالمي عبر التاريخ)

حدود دور القاضي في الوساطة القضائية في المنازعات الادارية

أ.د. حنان محمد مطلك
كلية القانون - الجامعة المستنصرية
Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

نتيجة ما يسمى بالانفجار القضائي، أي اكتظاظ المحاكم بالدعاوى والتأخير في إنجازها بدأت الدول بالعودة الى نظم حل المنازعات القائمة على التراضي، أي بدأت بتجديد الأنظمة القديمة في حل المنازعات، كالتحكيم والتوفيق والوساطة. وأثبتت هذه الطرق البديلة بانها وسائل فعالة لحل المنازعات. وتعد الوساطة وسيلة بديلة لحل المنازعات، وهي قد تكون قضائية وقد تكون اتفاقية. ولعل أهم إشكالية واجهت الوساطة القضائية تتمثل في مدى امكان اللجوء اليها في المنازعات الإدارية، ودور القضاء فيها، فهل هي بديل عن القضاء أم تعمل بمعيته وتحت اشرافه، وما هو الدور الذي يقوم به القاضي في هذا النوع من الوساطة. وهذا ما حاولنا ايضاحه من خلال تقسيم البحث على مبحثين، تناول الأول التعريف بالوساطة القضائية في المنازعات الإدارية، وخصصنا الثاني لدور القاضي في الوساطة في المنازعات الإدارية.

الكلمات المفتاحية : حدود، القاضي ، الوساطة القضائية،المنازعات ،الادارية.

المقدمة:

أدى تطور المجتمع المعاصر وتنوع المعاملات بين مختلف أشخاص القانون إلى نشوء منازعات منها ما يسهل للفصل فيه وفقا لمقتضيات المبادئ العامة الأساسية للخصومة قضائياً، ومنها ما هو معقد ومكلف للأفراد وللإدارة بل ويتطلب مرور وقت طويل لاستكمال الإجراءات اللازمة لحله لاسيما تلك لمتعلقة بتعيين الخبراء وفحص أدلة الإثبات واشكالات تنفيذ الأحكام القضائية، إذ نالت هذه التعقيدات من مصداقية مرفق العدالة التي ساد الشعور لدى عامة المواطنين بانها لم تصبح في متناول الجميع، مع العلم بأن حق التقاضي مبدأ دستوري، كما اضطر بعض المتقاضين الى التنازل عن حقوقهم لأن الظروف لم تمكنهم من التصالح مع الخصم وإيجاد تسوية لفائدة الطرف المتضرر. ومع ذلك يبقى اللجوء للقضاء العادي أو الإداري هو السبيل المنطقي لحل المنازعات الإدارية، رغم ما تتسم به إجراءات التقاضي من تعقيد. وتشهد الساحة القانونية مؤخراً عودة لما يسمى بالتسوية الودية، أو الوسائل البديلة لحل المنازعات، وهي طرق استحدثت كطرق بديلة لتسوية المنازعات بشكل أفضل وأسرع يضمن عدم تعطل المصالح والوصول السريع للحق، ومنها التوفيق والوساطة والتحكيم.

أولاً: أهمية البحث: تعد الوساطة الأساس الذي يقوم عليه نظام الطرق البديلة، فهي المحرك والسبيل لإيجاد حل توافقي بين المتنازعين، وأصبحت تبدو الوجه أو الصورة الأنسب للقضاء والعدالة، إذ يكون القرار فيها من صنع الأطراف، ويقتصر دور

الوسيط في المساعدة على تحديد النزاع وإزالة العقبات وتقريب وجهات النظر. وهي ليست بديلاً عن القضاء لأنها تجري تحت اشرافه، إذ يقضي بالمصادقة على الحلول الودية التي توصل اليها الأطراف، كما يراقب كل ما له صلة بالنظام العام، ومن ثم فهي بديل عن بعض الإجراءات القضائية فقط ليس الا، وليست بديلاً عن القضاء. ولا يمكن إنكار أهمية البحث عن وسائل بديلة للوصول إلى العدالة التي تفتقدها اليوم مؤسسات العدالة في الدولة، وينشدها كل من الفرد والإدارة على حد سواء. لذلك حاول المشرع في العديد من الدول التغلب على هذه الإشكالية، وعلى مدار السنوات الماضية، باللجوء إلى بعض الوسائل البديلة في محاولة لتسوية المنازعات الإدارية بشكل ودي بعيداً عن قاعات المحاكم، فأقر التوفيق الودي (الاتفاقي)، والتوفيق القضائي في المنازعات الإدارية، وقام بإقرار نظام التظلم الرئاسي، والتسوية الإدارية الودية، فضلاً عن الوساطة، الاتفاقية والقضائية.

ثانياً: إشكالية البحث: لا يثور أي خلاف اليوم حول الإشكالية التي تحوم حول اللجوء إلى قضاء الدولة لتسوية المنازعات بشكل عام، حتى في أكثر الدول تقدماً، فقد اكتظت أدراج القضاة الإداريين في أكثر دول العالم بالملفات التي تنتظر استصدار الأحكام القضائية التي يفترض أن تمثل عنوان العدالة بالنسبة للأفراد. الا أن إشكالية هذه الدراسة - والتي تثور عبر تبني المشرّعين الوساطة القضائية – تكمن في التساؤل حول دور القاضي فيها، وهل أن اللجوء للوسائل البديلة يعني استبعاد دور القضاء تماما؟ أم أن للقاضي دور مستمر فيها؟ من جهة أخرى تبحث هذه الدراسة في مدى إمكانية تبني هذه الوساطة في المنازعات الإدارية ذات الطبيعة الخاصة، إذ تفرض سلطة الدولة وهيبتها في علاقتها مع من هم دونها، خاصة مع عدم وجود نص أو قانون صريحين بشأن الوساطة الإدارية، الأمر الذي يثير التساؤل حول هل يمكن أن يمتد أثر الوساطة القضائية للمنازعات الإدارية؟ وما هي طائفة المنازعات الإدارية التي من الممكن أن تشملها الوساطة القضائية؟

ثالثاً: منهج البحث: سنتبع في هذا البحث منهجين من مناهج البحث العلمي وهما المنهج الوصفي والمنهج المقارن ما بين التشريع العراقي والمصري والفرنسي، مع الإشارة الى تشريعات أخرى كالجزائري والأردني والمغربي، وحسب حاجة المقارنة لها.

رابعاً: خطة البحث: حتى يحقق البحث غايته فأننا سوف نتناول هذا الموضوع على وفق خطة مقسمة على مبحثين، سنتناول في الأول التعريف بالوساطة القضائية في المنازعات الإدارية، وسنخصص الثاني لدور القاضي في الوساطة في المنازعات الإدارية.

المبحث الأول

التعريف بالوساطة القضائية في المنازعات الإدارية

Introducing judicial mediation in administrative disputes

الوساطة أسلوب من أساليب الحلول البديلة لحل المنازعات، تقوم على إيجاد حل ودي للنزاع خارج مرفق القضاء عن طريق الحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد، بطريقة سرية بعيداً عن أروقة المحاكم. هذا وقبل ان تكون الوساطة قانونا فهي سلوك متجذر في المجتمع ومحببا للنفس البشرية التي ترفض الاملاء وأساليب القوة من السلطة العامة بما فيها القضاء [1]. وللوقوف على هذا الأسلوب من أساليب حل النزاعات، لابد من التعريف بالوساطة أولاً، من خلال بيان مفهومها وأهم مبررات اللجوء اليها وموقف الفقه من الوساطة في المنازعات الإدارية في نطلب اول، ثم نتحرى تمييز الوساطة من التقاضي في مطلب ثان، وكل ذلك على التفصيل الآتي:

المطلب الأول:مفهوم الوساطة القضائية وموقف الفقه منها

The concept of judicial mediation and the jurisprudential stance

وسوف نتناول في هذا المطلب مفهوم الوساطة القضائية في فرع أول، وموقف الفقه من مدى إمكانها، أي الوساطة في المنازعات الإدارية في فرع ثان، وعلى التفصيل الآتي:

الفرع الأول: مفهوم الوساطة القضائية

ان تعريف الوساطة القضائية يقتضي منا الإقرار أولاً بانها لم تدخل حقل المنظومة القانونية في أكثر دول المقارنة إلا مؤخراً، وبالتالي فان البحث في مفهومها والمقصود منها قد يكون من المسائل التي تجنبتها بعض التشريعات وخاضت فيها تشريعات أخرى، فقد عرّف المشرع الفرنسي الوساطة في المادة (١/١٣١) من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي والتي تنص على أنه "للقاضي، بعد موافقة الأطراف، تكليف شخص ... لفهم الأطراف وتقريب وجهات النظر، بما يسمح له بإيجاد حل للنزاع المعروض عليه".

[1] – عبد الرحمان بربارة، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ط٤ ، دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص531.

اما عربياً، وبالرغم من اعتماد الوساطة القضائية كإحدى الطرق البديلة لحل النزاعات ودياً في أغلب التشريعات العربية [1]، إلا أن أياً من هذه التشريعات لم تعرف الوساطة، واكتفت ببيان إجراءاتها والأحكام التي تتعلق بها، الا أن مشروع قانون الوساطة البحريني نص على تعريف الوساطة بانها "كل عملية يطلب فيها أطراف من شخص آخر يسمى الوسيط مساعدتهم في سعيهم إلى التوصل إلى تسوية في نزاع قائم بينهم".

وتعرّف الوساطة عموما بأنها "أسلوب من أساليب الحلول البديلة لحل النزاعات، تقوم على إيجاد حل ودي للنزاع خارج مرفق القضاء، عن طريق الحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد" [2]. وتعرّف أيضا بأنها "وسيلة لحل النزاعات من خلال تدخل شخص ثالث نزيه وحيادي ومستقل يزيل الخلاف القائم، وذلك باقتراح حلول عملية ومنطقية تقرب وجهات نظر المتنازعين، بهدف إيجاد صيغة توافقية وبدون أن يفرض عليهم حلاً أو يصدر قراراً ملزماً" [3]. أما الوساطة القضائية فتعرف بأنها هي تلك الوساطة المعروضة من قبل قاضي الموضوع الذي يعين شخصاً ثالثاً يمارس دور المسهل في حل النزاع، وعليه يمكن للقاضي أن يأمر بالوساطة القضائية أن ظهر له أن نية الأطراف تتجه لتسوية النزاع ودياً [4]، ويعرفها البعض بأنها "الوساطة التي تتم بواسطة القاضي نفسه أو بناء على طلبه" [5]. والوساطة القضائية ليست مساس بسلطة القاضي وواجبه في القضاء، إنما تمثل طريقة أخرى لتدخل القاضي للبحث على حل ودي للنزاع، فهي لا تعد تفويضاً من القاضي للوسيط فهو لا يخوله سلطاته، وانما يبقى تحت رقابته، فالوساطة تتم تحت رقابة القاضي، وفي حالة فشلها يعود الاختصاص للقاضي في الفصل في النزاع [6]. ومن التعاريف السابقة، نجد أنها كلها تدور في فلك وصفها بأنها عملية اتفاقية، قد يفرضها القاضي - بإجراءات محددة - للتوصل إلى تفاهم وحل متفق عليه بين طرفي النزاع، وتتعدد المبررات التي تدعو إلى إعادة العمل بالوسائل البديلة لحل المنازعات الإدارية، والوساطة بشكل خاص، يتصل بعضها بالقضاء نفسه، ويتصل بعضها الآخر بأطراف المنازعة، ونوجز أهم تلك المبررات فيما يأتي:

---

[1] - منها قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية الأردني رقم 12 لسنة 2006، كما اعتمدها المشرع الإماراتي في القانون الاتحادي رقم 17 لسنة 2016 في شأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية، والتشريع الجزائري الذي أدرجها ضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08 / 09 في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الخامس.

[2] - عبد الرحمن بربارة، المصدر السابق، ص 522.

[3] - عبد القادر الرالي، الوسائل البديلة لحل النزاعات في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير- كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، 2021، ص28.

[4] - اسراء فريد عز الدين كشت، الوساطة في وصفها طريقاً لتسوية المنازعات المتعلقة بالقرار الإداري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا – جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الاردن، 2021، ص 33.

[5] - د. حسين الماحي، تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 35.

[6] - خضار نور الدين، الوساطة في القانون الجزائري، نشرة المحامي، لمنظمة سطيف، عدد ١٠، ٢٠٠٩، ص ٢٤.

أولاً: مبررات تتعلق بالقضاء الإداري نفسه: إذ لا شك في أن البحث عن طرق بديلة لحل النزاعات سواء على مستوى القضاء العادي أم الإداري، مرده العيوب المسجلة على إجراءات التقاضي، فمن جهة تشهد المحاكم اليوم اكتظاظاً واضحاً من حيث عدد الدعاوى المرفوعة، الأمر الذي يخلق أزمة في الإنجاز القضائي، كما في القضاء الفرنسي والمصري والعراقي، إذ أصبح هنالك ما يسمى بالانفجار القضائي، في ظل النسق التصاعدي للقضايا المرفوعة أمامه، ولعل الأمر يبدو أكثر وضوحاً في العراق، بسبب وجود محكمتين للقضاء الإداري في العراق وحسب. من جهة أخرى لا يخفى على أحد الاطالة في الإجراءات التي ترافق العمل القضائي، ويرجع هذا إلى أمرين اثنين في القضاء الإداري، أولهما أن القضاء الإداري في العراق ما زال يستند إلى القواعد الإجرائية الواردة في قانون المرافعات وقانون الأصول الجزائية، وهي إجراءات مطولة ومعقدة، إذ لم يصدر حتى الساعة قانون ينظم الإجراءات التي تحكم الدعوى الإدارية، ولا يخفى أن طبيعة الدعوى الإدارية تستلزم أن تحسم بسرعة لضمان استقرار المعاملات واستمرار سير المرافق العامة. وثانيهما أن التطور الذي تشهده أعمال الإدارة وظهور منازعات جديدة لم ينظمها المشرع، خاصة في دول القضاء الإداري التي ليس للقاضي فيها من دور انشائي كالعراق، يجعل المحاكم تقف غير قادرة على التصدي لمثل هذه المنازعات بشكل منفرد لاستمرار التطور في جميع مجالات عمل الإدارة وما نتج عن ذلك من تعقيد في المعاملات، والحاجة للسرعة والفعالية في حل النزعات.

ومن ثم كانت الوساطة بديل من شانه أن يقود الأطراف إلى حل ودي للنزاع يضمن في اتفاق وساطة يصادق عليه القاضي ويكتسب صفة السند التنفيذي، ولا يكون قابلاً للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن المعروفة، فنتيجة هذا الاتفاق تنقضي الخصومة وهو ما يقلل من اللجوء إلى القضاء [1]. فلا يكفي لتحقيق العدالة بين المتقاضين إعطاء كل ذي حق حقه وإنما ينبغي ألا تأتي العدالة بطيئة بعد فوات الأوان وبعد إن يفقد الحق بريقه وأهميته [2]. وأخيراً ومع ما نشهده من تمرد للإدارة على الرقابة القضائية، وازدياد أحوال امتناع الإدارة عن التنفيذ -أو صعوبة التنفيذ أو أي من مشكلات تنفيذ الاحكام العديدة، فأن ذلك يجعلنا أمام مرحلة إضافية (ما بعد المحاكمة) التي يضطر خلالها المتقاضي الرابح للقضية إلى خوض معركة مضنية حتى يتمتع فعلياً بالحقوق التي اعترفت له بها العدالة. وقد يضطر بعض المتقاضين إلى التنازل عن حقوقهم ما لم تمكنهم الظروف من التصالح مع الخصم [3]. لذا كانت الوساطة حلاً رضائياً مقبولاً لدى الطرفين.

---

[1] - فتاح خلاف، المرجع السابق، ص ٤٣٣.

[2] - د. حميد بن شنيتي، الملتقى الدولي للطرق البديلة لحل النزاعات، الجزائر ٦-٧ آيار ٢٠١٤، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، ع٣، ص٦.

[3] - د. حميد بن شنيتي، نفس المرجع، ص٣.

ثانياً: مبررات تتعلق بأطراف الوساطة:

أ. الإدارة: فالإدارة من ناحية أولى مهمة تكره الرقيب الخارجي، سواء أكان القضاء عادي أم إداري، وما الوساطة إلا طريقة رضائية تتلاءم مع سلطة الإدارة التقديرية، إذ أنها تقبل بقرار الوسيط بإرادتها ومن دون اجبار من جهة أخرى. من جهة أخرى ولما كانت الإدارة أمينة على المصلحة العامة، وعليها من ثم ضمان استمرار سير المرافق العامة والحفاظ على النظام العام، فأن إجراءات القضاء الطويلة تتعارض مع ما تقدم، ومن ثم تكفل الوساطة للأطراف استغلال الوقت والحصول على حلول سريعة، أضف إلى ذلك تتميز الوساطة بالسرية، لا بل تُعد السرية من أهم الركائز الأساسية للوسائل البديلة، إذ يتم حفظ سرية المعلومات التي يتم تبادلها خلال العملية، فالمتنازعين يرحبون بعدم معرفة النزاعات الناشئة بينهم وأسبابها ودوافعها، بما يُحافظ على خصوصيتهم وسرية النزاع، نظراً لما قد تؤدي إليه هذه المعرفة بالمساس بمراكزهم، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للإدارة التي لا ترغب بأن يتعرض موقفها القانوني للاهتزاز في مواجهة المتعاملين معها، كونها ممثلة للدولة وجزء منها. وأخيراً نعتقد أن من مبررات اللجوء للوساطة في المجال الإداري هو سعي الدول لاستقطاب الاستثمارات بغرض خلق بيئة استثمارية آمنة تضمن كفالة وسائل آمنة وسريعة لحل النزاع، لاسيما أنّ العقود الإدارية قد تتضمن مستثمراً أجنبياً يبحث عن استقرار استثماراته والبعد بها عن القضاء وعقباته، فالقاعدة الشائعة أن رأس المال جبان ويبحث عن بيئة آمنة، وهذا ما أكّده المشرع الأردني في المادة (٤٣) من قانون الاستثمار رقم 30 لسنة 2014 والتي نصت على أنّه "تسوى نزاعات الاستثمار بين الجهات الحكومية والمستثمر ودياً خلال مدة أقصاها ستة أشهر، وبخلاف ذلك لطرفي النزاع اللجوء إلى المحاكم الأردنية، أو تسوية النزاعات وفقاً لقانون التحكيم الأردني، أو اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات باتفاق الطرفين" [1]، في حين لم يشر قانون الاستثمار العراقي إلى هذه الوسائل، واكتفى بما نصت عليه تعليمات تنفيذ العقود الحكومية. وفي ضوء ذلك، نؤكد أهمية اللجوء إلى الوساطة كوسيلة بديلة لتلافي إشكالية القانون الواجب التطبيق، لاسيما فيما يتعلق بالعقود الإدارية الدولية.

ب. المتعامل مع الإدارة: من بين التطورات المهمة التي عرفها الفكر القانوني رغبة الحاكم في اشراك المحكومين في إعداد القوانين، إذ الملاحظ الآن أن هنالك اتجاه عام نحو إضفاء الطابع التعاقدي على القانون. ولعل الجدير بالتنويه في هذا الشأن، أن هذا الاتجاه لم يقتصر على مختلف الحقوق الجوهرية التي يتمتع بها أفراد المجتمع، بل امتد أيضاً ليشمل المراحل الإجرائية والقضائية. فالأمر لم يعد يقتصر على الاهتمام بتنازع

[1] ـ وليس ذلك إلاّ تكريساً أيضاً لما نص عليه نموذج عقد الفيديك في طبعته الرابعة لعام 1987 في المادة (67)، وذلك عندما أوكل دور الوسيط للمهندس المشرف على تنفيذ الأعمال والمعين من قبل رب العمل، اذ تم استبدال سلطة المهندس بالسلطة صانعة القرار في المادة (20) من النموذج في طبعته الأخيرة لسنة 1999، ينظر: محمد سليم امين، عقد الاشغال العامة الداخلي والدولي، رسالة ماجستير، كلية القانون/جامعة السليمانية، ٢٠٠٨، ص ١٠٧.

المصالح كصراع محتدم لا هوادة فيه، يتم تحت إشراف القضاة الذين يجعلون من أحد الطرفين المتنازعين منتصراً والآخر منهزماً، بل أصبح من المفيد ترجيح نوع من المقاربة التي قد تصل إلى درجة التوافق، وتحويل المواجهة المباشرة بين المتنازعين إلى ملاءمة بين مصالحهما في جو من التكافل والتفاهم المتبادلين. وهكذا بدأت الطرق البديلة تجتاح عدداً متزايداً وباستمرار من مجالات القانون سواء ما ينتمي منها إلى القانون الخاص أو إلى القانون العام [1]. من جهة أخرى يواجه المتعامل مع الإدارة إشكالية عدم فعالية الأحكام الصادرة عن حل النزاع بسبب بدء خصومة جديدة وهي إجراءات التنفيذ، التي سبق بيانها، بسبب تعنت الإدارات أحياناً وامتناعها عن التنفيذ. لذا تسهل الرضائية التي تمتاز بها الوساطة تنفيذ اتفاقية التسوية لأنها من صنع الأطراف وبالتالي تفادي إشكالات التنفيذ التي قد تعترض الأحكام القضائية. فضلاً عن أن الوساطة توفر للمتعامل مع الإدارة الوقت والمال، كما أنها تختصر الكثير من الإجراءات المعقدة، من دون أن يؤثر ذلك على حقه في حال عدم التوصل لاتفاق إلى مراجعة القضاء، الإداري أو العادي.

الفرع الثاني: موقف الفقه من امكان اللجوء للوساطة القضائية في المنازعات الادارية

وتثير دراسة الوساطة القضائية في المنازعات الإدارية جدلاً حول مدى جواز ادراجها ضمن الوسائل البديلة لحل المنازعات الإدارية بين مؤيد لها ومعارض للأخذ بها، وفي حال الاخذ فما هو مجال تطبيقها؟

وقد انقسم الفقه الى اتجاهين:

أولا: الاتجاه المؤيد للوساطة القضائية في المنازعات الإدارية: يؤيد هذا الاتجاه الوساطة القضائية كوسيلة لحل المنازعات الإدارية لسببين:

١. ان للوساطة القضائية في المنازعات الإدارية أساس قانوني، أي تم النص عليها تشريعيا، إذ أدرج اغلب المشرعين في دول المقارنة الوساطة ضمن الطرق البديلة لحل المنازعات، ولم يستبعد المنازعة الإدارية، لا صراحة ولا ضمناً، فالمشرع الفرنسي، مثلاً، نص صراحة في المادة (771-3) على اعترافه بالوساطة في المنازعات العابرة للحدود، بحيث يعود أمر النظر بها إلى القاضي الإداري، والذي له أن يحلها بالوساطة ضمن ضوابط وشروط محددة [2]، كما قرر المشرع الفرنسي مشروعية اللجوء إلى الوساطة القضائية في المنازعات الضريبية [3]، وعمل المشرع

[1] - د. حميد بن شنيتي، مصدر سابق، ص ٤.
[2] - رفيقة بوخالفة، الوساطة القضائية في المادة الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/ 2017، ص 84.
[3] - فاتح خلاف، الوساطة في حل النزاعات الإدارية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة الفكر، الجزائر، ع١١، سبتمبر، ٢٠١٤، ص 168.

المصري على إرساء النصوص القانونية التي تكرس اللجوء إلى الوساطة في المنازعات الإدارية [1]، إذ نجد أن المادة 28 من قانون مجلس الدولة المصري رقم 47 لسنة 1972 قد أعطت لمفوض الدولة صلاحية القيام بدور الوسيط [2]، وكانت الخطوة الأبرز في هذا الصدد هي إصدار القانون رقم 7 لسنة 2000 بتشكيل لجان التوفيق في المنازعات الإدارية [3].

ولم يقم المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 9-8 لسنة 2008، باستثناء المنازعة الإدارية من تطبيق الوساطة، كما فعل في باب التحكيم، عندما استثنى المنازعة الإدارية بصريح العبارة، فلم يحدد المشرع الجزائري من جهة المنازعات التي تخضع لاجراء الوساطة لتنوعها وتباينها وحتى لا يحصر القضاء في أنواع من القضايا قد تظهر في المستقبل، إلا أنه من جهة أخرى حدد على سبيل الحصر المنازعات التي يحظر فيها اللجوء إلى الوساطة، ويتعلق الأمر بقضايا شؤون الأسرة، والقضايا العمالية، وتلك المتعلقة بالنظام العام، ولم يُشر إلى استبعاد المنازعة الإدارية.

أما بالنسبة للمشرع العراقي فلا توجد نصوص مباشرة تنص على إمكانية اللجوء إلى الوساطة في مجال المنازعات الإدارية، إلا أن ذلك لا يمنع من اللجوء إلى هذه الوسيلة في مجال المنازعات الناشئة عن الأضرار التي تسببها الإدارة للأفراد، والتي يمكن فيها عقد اتفاق وساطة من أجل الوصول إلى حل المنازعة بشكل ودي، طالما لا يوجد نص يمنع من اللجوء إلى هذا الأجراء، ومع ذلك فمن الأفضل أن يتم تنظيم هذه الوسيلة من قبل المشرع العراقي لحل مثل هذه المنازعات.

٢. وحدة الهدف بين الوساطة واللجوء الى القضاء، إذ يسعى كلاهما إلى تسوية المنازعة المعروضة، وتحقيق العدالة وحماية الحق، فضلاً عن سرعة تنفيذ الاحكام، ناهيك عن أن محضر الوساطة لا يتمتع بالصيغة التنفيذية لوحده، بل لابد من تدخل القضاء لإضفاء الصفة التنفيذية عليه من خلال التصديق [4]، بعبارة أخرى لا يمكن تنفيذ محضر الوساطة جبراً، بل لابد من تدخل القضاء لإضفاء الصفة التنفيذية عليه.

---

[1] ـ د. أبو الخير عبد العظيم، الوساطة في تسوية المنازعات الإدارية بديل عملي للتغلب على مشكلات التقاضي، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط١، ٢٠١٧، ص ٣٦٣.

[2] ـ تنص المادة (٢٨) على ان "لمفوض الدولة أن يعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا في خلال أجل يحدده فإن تمت التسوية أثبتت في محضر يوقع من الخصوم أو وكلائهم ، وتكون للمحضر في هذه الحالة قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقاً للقواعد المقررة لإعطاء صور الأحكام ، وتستبعد القضية من الجدول لانتهاء النزاع فيها ، وإن لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعترض على التسوية بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها ويجوز منحها للطرف الآخر".

[3] ـ أسامة محمود عبد الجواد، طرح الوساطة كوسيلة لتسوية النزاع الإداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٥٨، ع ٤، ٢٠٢٣، ص ٦٧٢.

[4] ـ وإن كنا نرى أن المشرع المصري لم يحالفه الصواب في صياغة المادة (٩) من قانون إنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات والاشخاص الاعتبارية العامة طرفا فيها رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ والتي أعطت لمحضر الوساطة القوة التنفيذية بذاته، دون حاجة إلى اللجوء للقضاء لتذييله بالصيغة التنفيذية، ومن ثم إمكانية تنفيذ قرار الوساطة تنفيذا جبريا، والذي يفتقد في هذه الحالة إلى السند التنفيذي.

كما أن حماية النظام العام لا تتعارض مع الوساطة القضائية والتي تتم برعاية قضائية تمنع الإخلال بأركان هذا المبدأ أو تطال منه [1]. ونشير في هذا الصدد الى ان مجلس الدولة الفرنسي، وكذا المحاكم الإدارية، اتخذ بعضا من التدابير العملية والتي تشمل نشر ثقافة الوساطة بين المتقاضين، وتحفيز المحامين لاقتراح اللجوء إلى الوساطة أو على الأقل قبول عرض القاضي بالإحالة للوساطة، أو عقد يوم مفتوح للمحامين وإدارات الدولة للتوعية بالوساطة [2].

ثانياً: الاتجاه المعارض للوساطة كوسيلة لحل المنازعات الإدارية: استند الفقه المعارض للوساطة كوسيلة بديلة لحل المنازعات الإدارية الى فكرتين أساسيتين، هما:

١. فكرة النظام العام التي يقوم عليها القانون الإداري في مجمله، وأشار أصحاب هذا الاتجاه إلى أهمية قواعد الاختصاص القضائي باعتبارها من النظام العام، أي أن اختصاص القضاء بالفصل في المنازعات الإدارية يعد من النظام العام ويترتب على اغفاله البطلان، وازاء هذه الأهمية لقواعد الاختصاص في ترسيخ العدالة، فلا يجوز التنازل عن هذا الاختصاص لصالح الوسيط [3]. وهو ما يحول من دون لجوء الأشخاص المعنوية العامة إلى الوساطة لتسوية نزاعاتها الإدارية. ويرد على هذه الحجة بأن الوسيط القضائي لا يسلب القاضي دوره، كما أنه لا يصدر حكماً في الدعوى، بل يعمل على تقريب وجهات النظر ليرفع محضراً للقضاء بما توصل اليه من تسويات، وهو أمر ليس بالجديد في مجال القضاء الإداري، فما دور المقرر العام (مفوض الدولة سابقاً) إلا التخفيف عن كاهل القضاء من خلال دراسة الدعوى وتهيئتها للمرافعة وابداء رأي فيها، وكذا الوسيط فأنه لا يحل محل القاضي بل يساهم في تسوية المنازعة في ظل القضاء.

من جهة أخرى أن أكثر اعمال الإدارة تكون مقيدة بنصوص القانون، وبالتالي لا يمكن مخالفتها، ولا يجوز اللجوء الى التسوية إلا في بعضها، مما يصح معه الوساطة، فلا وساطة في المنازعات المتعلقة بالمشروعية، الا أنه ليس هنالك ما يمنع من اللجوء إلى الوساطة في منازعات القضاء الكامل، مثل المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية من عقود الأشغال العامة، التوريدات وغيرها، وتسوية المناعات المتعلقة بها، وفيما يتعلق بالحقوق المالية فقط دون التدخل في مشروعية القرار الإداري أو الغائه.

[1] ـ د. صفاء السويلميين ود. احمد الضلاعين، الوساطة القضائية كوسيلة بديلة لحل المنازعات الإدارية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، العدد (1)، العدد التسلسلي 37، 2021، ص 498.

[2] ـ د. سماح خمان، التنظيم التشريعي الجديد للوساطة في المنازعات الإدارية في القانون الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، س٨، ملحق خاص، ع٤، ج٢، ٢٠٢٠، ص ١٢٧.

[3] ـ أسامة محمود عبد الجواد، المرجع السابق، ص ٦٥٥.

٢. تباين النظام القانوني لأطراف المنازعة: يرى أصحاب هذا الاتجاه إن هذا التباين يعد عقبة أمام اللجوء للوساطة، وذلك لأن إرادة احد الأطراف تتبع قواعد القانون الإداري، والتي لا يمكن الاتفاق على مخالفتها، أما الطرف الآخر فيتبع قواعد القانون الخاص، وقطعاً إن هذا التباين الواضح في النظام القانوني لأطراف المنازعة الإدارية، سيؤدي إلى استحالة تطبيق الوساطة على المنازعات التي تكون الإدارة العامة طرفاً فيها، ما عدا في حالة المنازعات المتعلقة بالأعمال الإدارية التي تقوم بها وهي متجردة من امتيازات السلطة العامة؛ في هذه الحالة فقط تخضع للقواعد نفسها التي يخضع لها أشخاص القانون الخاص، ويمكنها اللجوء إلى الوساطة لتسوية نزاعاتها [1]. ومن ثم يقتصر تطبيق نظام الوساطة الذي نص عليه المشرع على المنازعات التي تعود لاختصاص القضاء العادي فقط، أما المنازعات التي تعود لاختصاص القضاء الإداري، فإنها تخرج عن نطاق تطبيقها. ويمكن الرد على هذا الرأي -بعد التأكيد على أن الوساطة غير جائزة في دعاوى الإلغاء، وأنها تجوز في دعاوى العقود التي تتعلق بمسائل مالية، على وفق البيان السابق -بأن المتعاقد مع الإدارة غير معني بمركزها القانوني قدر اهتمامه بالحصول على العائد المالي من العقد المبرم، إذ تحكم العلاقة بين الطرفين شروط العقد الذي تم الاتفاق عليه وتوقيعه رضائياً على الرغم من اختلاف المركز القانوني للطرفين، هذا من جهة.

المطلب الثاني

تمييز الوساطة من التقاضي

Distinguishing mediation from litigation

إن تطور حقوق وواجبات الأفراد والدولة بما يواكب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أوجد نوعاً من الخلاف والتنازع بينهما، فكان السبب في ظهور حق التقاضي، فصار لزاماً وجود سلطة تنظر في هذا الخلاف لحسمه تأميناً لسيادة القانون وابقاء على الكيان العام من التصدع أو الانهيار، وبسبب ذلك خاضت البشرية صراعاً مريراً وطويلاً إلى أن تقرر قبول مبدأ فصل سلطات الدولة، وظهرت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى الوجود، ونظم الدستور في كل مجتمع متمدن حقوق وواجبات كل من هذه السلطات، كما قرر استقلال كل منهما ومدى ارتباطها بالأخرى، وإشراف كل منهما على الأخرى، فاصبح ذلك قاعدة عامة، أوكلت بموجبها للسلطة القضائية مهمة حسم هذا النزاع بما تمتلكه من سلطة رقابية على الأعمال الإدارية من وظيفة الدولة، تلك الرقابة التي تستهدف حماية حقوق الأفراد وحرياتهم. وعليه فأن التقاضي وسيلة يستطيع الافراد بمقتضاها الالتجاء إلى المحاكم باختلاف انواعها ودرجاتها ووفق الاصول القانونية المقررة لانصافهم من عسف

[1] ـ فاتح خلاف، مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص٢٠٩.

الادارة [1] واخطائها ولتعويضهم عن الاضرار التي قد تنجم اثناء مباشرتها لاعمالها تاكيداً لمبدا المشروعة وضماناً لحقوقهم وحرياتهم.

وترمي الرقابة القضائية إلى تحقيق هدفين، يتمثل الأول في حماية حقوق الافراد وحرياتهم، ويتم ذلك عن طريق الطعن بالقرارات الادارية إذا مست حقاً أو حرية لفرد وألغاؤها أو تعويض الفرد عما اصابه من جراء ذلك، وأما الثاني فيبدو في تقويم الادارة واجبارها على احترام القانون والخضوع لسلطانه ويكون ذلك عن طريق ألغاء القرارات التي تصدرها وتكون منطويه على مخالفة القانون [2]. وتتفق دول العالم على منح القضاء الحق في بسط رقابته على اعال الادارة استناداً إلى مبررات قوية تعد في نفس الوقت مزايا لهذه الرقابة، فهي لا تتاثر كثيراً بالاعتبارات السياسية غير المتفقة مع منطق القانون لانها تمارس من سلطة قضائية مستقلة عن الإدارة وغير مرتبطة بها، كما أنها لا تؤثر على سير العمل اليومي للادارة لأنها تباشر بعد تنفيذ القرار واجراء التصرف كما أنها تمارس بناءً على طلب صاحب المصلحة وليس بشكل مستمر مما يمنح الادارة حرية داخل الاطار المحدد لها، كما أن الاحكام الصادرة من القضاء المختص تعتبر نهائية وذات أثر مطلق يسري على الكافة بعد استنفاذ طرق الطعن المقررة واكتساب الحكم الدرجة القطعية مما يؤدي إلى ثبات الحقوق واستقرارها بشكل نهائي، من دون أن نغفل وجود عامل نفسي مقتضاه أن عموم الافراد لايطمئنون للعدالة وحكم القانون حين يكون قاضيهم خصمهم من دون وجود وسيلة أخرى يحملون بها النزاع إلى حكم محايد لا مصلحة له في القانون الا أن يقول كلمة الحق. وكل ما تقدم يكفل التقاضي صيانة حقوق المتقاضين وحمايتها من تعسف الادارة إذا ما حادت عن مبدأ المشروعية وبالتالي اجبارها على احترام القواعد القانونية والعودة بتصرفاتها إلى نطاقها، فضلاً عن ذلك فأن الفصل في الخصومات التي تطرح اما القضاء يخضع لقواعد واجراءات لا مثيل لها في الانواع الاخرى للرقابة [3]. أن الرقابة على اعمال الإدارة أما أن تتولاها المحاكم العادية فتختص بالفصل في كافة انواع المنازعات الادارية منها وغير الإدارية، وهذا هو نظام القضاء الموحد. وقد تتولى الوظيفة القضائية في الدولة جهتان قضائيتان مستقلتان هما، جهة القضاء العادي وجهة القضاء الإداري، وتتألف جهة القضاء العادي من مجموع المحاكم العادية على اختلاف انواعها ودرجاتها وعلى قمتها توجد محكمة التمييز، أما القضاء الإداري فأنه يتكون من مجموع المحاكم الإدارية وعلى رأسها مجلس الدولة. وتستقل محاكم كل جهة عن الأخرى استقلالاً تاماً، كما يتميز نظام الازدواج القضائي بضرورة وجود

[1] ـ د. فؤاد العطار، رقابة القضاء لاعمال الادارة – دراسة لأصول هذه الرقابة ومدى تطبيقها في القانون الوضعي – الطبعة الثانية ، مطابع دار الكتاب العربي ، القاهرة ، 1960- 1961 ، ص83 .

[2] ـ المحامي جليل قسطو، الرقابة القضائية على اعمال الادارة في النظام الانكليزي – دراسة مقارنة مع فرنسا ومصر – مجلة القضاء، ع٢، السنة الثامنة والثلاثون، 1973، ص 73.

[3] ـ د. محمد علي آل ياسين، القانون الإداري، ط١، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة طبع، ص 171.

هيئة قضائية مستقلة عن كل من الجهتين السابقتين تختص بالفصل في منازعات الاختصاص التي قد تثار بين جهتي القضاء العادي والإداري [1].

ويتولى القضاء الإداري النظر في المنازعات الادارية، فيراقب مشروعية أعمال الإدارة، وله أن يحكم بإلغاء قراراتها غير المشروعة ويقضي بالتعويض عن تصرفاتها الضارة المخالفة للقانون. غير أن القاضي الإداري لا يحق له أن يبحث في ملائمة هذا العمل وتناسبه مع تحقيق الهدف الذي صدر من اجله، كما ليس للقاضي الإداري أن يصدر للإدارة أوامر وتوجيهات أو يلزمها بأتخاذ موقف معين، حتى وإن كان هذا الموقف نتيجة منطقية لما قضى به من عدم مشروعية قرار الإدارة [2]. ويتشابه التقاضي مع الوساطة في أن الوسيط يبتدع الحلول ويوجه الأطراف نحو طريقة حل النزاع، وكذا في التقاضي، فبسبب تنوع المنازعات التي تعرض أمام القضاء وتعددها يواجه القاضي حالات معينة لا تتوافر حلولها في التشريعات مع وفرتها وحيث أنه ملزوم قانوناً بايجاد الحل المناسب للنزاع وإلا كان منكراً للعدالة، لهذا يوصف القضاء الإداري بأنه قضاء انشائي، إلا أن ما تقدم يجب ألا يجعلنا نغفل عن ما يأتي:

١. أن احكام القضاء الإداري المنشئة قد تتحول إلى قواعد ومبادى جديدة تضاف إلى المصادر المشروعية التي تلتزم بها الإدارة في تصرفاتها وهذا غير متصور في الوساطة.

٢. أن الاحكام القضائية تتمتع بما يطلق عليه بقوة الحقيقة القانونية سواء في مواجهة اطراف النزاع أم في مواجهة الكافة، وهذا أيضاً غير متصور في الوساطة.

٣. أن التقاضي بواسطة المحاكم هو الأصل، والوساطة هي طريق بديل عن التقاضي الذي يتم تنفيذه جبرا، عكس الوساطة التي تتم بشكل رضائي ومن صنع أطراف النزاع [3].

٤. في التقاضي على القاضي إنهاء الخصومة، أما في الوساطة فعلى الوسيط بذل جهد وعناية للوصول للغاية أو النتيجة من دون تقصير، وقد تنتهي الخصومة وقد لا تنتهي [4].

---

[1] ـ د. سليمان محمد الطماوي، القضاء الاداري، ك١، قضاء الإلغاء، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976، ص104.

[2] ـ د. حسن السيد بسيوني، دور القضاء في المنازعات الادارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1981، ص23.

[3] ـ علي سعيد اليامي، فض المنازعات في عقود الفيديك: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، ط١، الرياض،٢٠١٧، ص ٨٣.

[4] ـ محمد خلف بني سلامة واخرون، دراسة في قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية الأردني رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤٤، ملحق ٢، ٢٠١٧، ص ١٤٠.

٥. تتميز الوساطة بأنها قائمة على العلاقات الودية، على العكس تماما في التقاضي فلا مجال لذلك مطلقا، بل قد تقطع العلاقة بين الأطراف نتيجة التقاضي [1]. لذا يمثل نظام الوساطة ضماناً أكبر من التقاضي، لأنها مبنية على الواقع الحقيقي للأحداث بينما يشوه هذا الواقع عندما يعرض أمام القاضي، لذا يمكننا القول إن هذا النظام أقرب للواقع من التقاضي [2].

٦. أن الأطراف في عملية الوساطة يكون لهم كامل الحرية في اختيار الوسيط، بينما في التقاضي لا يملك الخصوم اختيار القاضي، كما ينص قانون الوساطة على وجود الأطراف أو من ينوب عنهم، وأما في التقاضي فيمكن أن يصدر الحكم غيابيا إذا تم التبليغ بشكل قانوني.

أخيراً، ولسبق بيان مبررات الوساطة والتي يعد اكثرها تفرقة ما بين رقابة القضاء (التقاضي) والوساطة، فأننا نحيل اليها للمزيد من التفاصيل، مع التنويه الى أن من يتحمل النفقات هو الطرف الخاسر، أما في الوساطة فتكون حسب الاتفاق.

المبحث الثاني

دور القاضي في الوساطة في المنازعات الإدارية

The role of the judge in mediation in administrative disputes

للقاضي في الوساطة القضائية دور مهم في تسوية النزاع، فهو نقطة الانطلاق والمرتكز لإجراءات الوساطة القضائية، ويمكن القول إن أهم شرط لإحالة النزاع للوسيط هو تسجيل الدعوى أمام القضاء، ثم يقوم القاضي بعرض الوساطة على الأطراف، واختيار الوسيط واخذ موافقة الخصوم عليها وعليه. لتبدأ من ثم إجراءات الوسيط في تقريب وجهات النظر بين طرفي المنازعة وصولاً إلى حل يرضيهما، ليعود النزاع من ثم للقاضي للتصديق على الحل الذي اتفق عليه الأطراف بمعية الوسيط، مع دور واضح للقاضي في اثناء الوساطة، وهذا ما سنحاول ايضاحه في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

دور القاضي في المراحل السابقة على البدء بالتسوية

The role of the judge in the stages prior to the start of the settlement

القضاء هو الأصل في حسم النزاعات، فاذا ما رفعت له دعوى إدارية، ورأى القاضي أن إرادة الأطراف تتجه نحو التسوية الودية، أو إذا ما الزمه القانون بعرض الوساطة، فأن له في كلا الحالين دور مهم نبينه في الآتي:

---

[1] ـ علي محمد الرشدان، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، ط١، عمان، ٢٠١٦، ص ٤٨.

[2] ـ علي سعيد اليامي، مرجع سابق، ص٨٢.

الفرع الأول: دور القاضي في عرض الوساطة

تبدأ إجراءات الوساطة بعرض القاضي الوساطة على الخصوم، إذ اختلفت التشريعات في هذا الصدد إلى نمطين:

أولاً: عرض القاضي للوساطة يكون وجوبيا: يكون عرض الوساطة على أطراف النزاع إجراء جوهري وإلزامي، يتعين على القاضي التقيد به عند نظره في النزاعات المطروحة أمامه [1]، إذا ما الزم القانون القاضي بعرض الوساطة على الأطراف، كما في قانون الإجراءات المدنية والادارية الجزائري [2]. بمعنى أن على القاضي عرض الوساطة من دون انتظار طلب من أي من الأطراف، وعليه أن يشير إلى عرضها في صلب القرار القضائي الذي يصدره بشأن النزاع. ونشير في هذا الصدد الى مسألتين مهمتين:

أ. مرحلة الدعوى التي يجب على القاضي عرض الوساطة فيها: تباينت الآراء بين من يرى أن عرض الوساطة إجراء وجوبي على القاضي استيفاؤه قبل أي إجراء وفي أول جلسة [3]، إذ أن النص على الوساطة أصبح وكأنه شرط إضافي من الشروط الشكلية اللازمة للمضي في المرافعة، كما في التظلم مثلاً في دعاوى الإلغاء. أما الغالب من الفقه الفرنسي فقد أقر إمكانية عرضها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، باعتبار أن المشرع الفرنسي لم يقيد القاضي المشرف على القضية بزمن محدد لعرض الوساطة على الخصوم، فإن ذلك يمكنهم من طلبها كما يجيز للقاضي عرضها عليهم، في أي مرحلة كانت عليها الخصومة القضائية، ما لم يصدر حكم قطعي [4].

ومن جانبنا نفضل عرضها من المحكمة بمجرد إحالة الدعوى إليها وقبل الدخول في الموضوع، وفي ذلك تحقيق للغاية المرجوة من الوساطة، مع مراعاة أن الوساطة غير مقبولة ما لم تكن الدعوى مقبولة شكلاً وموضوعاً أمام القضاء، كما أن الإحالة إلى الوساطة لا تلغي دور القضاء، وإنما توقف، أو تؤخر السير في إجراءات التقاضي.

ب. الأثر المترتب على اغفال القاضي عرض الوساطة الاجبارية على الأطراف: يرى البعض [5] أن إغفال القاضي لهذا الإجراء لا يترتب عنه بطلان القرار القضائي، على أساس أن ألزام المشرع للقاضي بعرض الوساطة لم يتبعه جزاء يترتب عن إغفاله،

---

[1] ـ عبد السلام ديب، الوساطة في القانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص حول الطرق البديلة لحل النزاعات الوساطة، الصلح والتحكيم، الجزء لثاني، قسم الوثائق، الجزائر، 2009، ص ٥٥٠.

[2] ـ الذي تنص المادة (٩٩٤) منه على أنه "يجب على القاضي عرض إجراء الوساطة على الخصوم في جميع المواد باستثناء ...".

[3] ـ عبد السلام ديب، المرجع السابق، ص 550.

[4] ـ فاتح خلاف، المرجع السابق، ص٢٦٧.

[5] ـ عبد السلام ديب، المرجع السابق، ص ٥٥٠.

ولو أراد المشرع ترتيب أي جزاء عن ذلك لذكره صراحة، لاسيما أن هذا الإجراء يمكن تداركه أمام قاضي الاستئناف. ومن جانبنا نرى أن اغفال القاضي عرض الوساطة على الخصوم في هذه الحالة يكون تحت طائلة البطلان، لسببين، أولهما يتعلق أن من الصعوبة تدارك عرض إجراء الوساطة أمام قاضي الاستئناف، ومن غير المتصور قبول الطرف الذي صدر القرار لصالحه، اللجوء إلى هذا الإجراء بعد الطعن بالاستئناف ضد القرار القضائي [1]، وثانيهما أن إغفال عرض إجراء الوساطة أمر يتنافى مع الغاية التي أرادها المشرع من وراء تكريس الوساطة، والتي تكمن في تسوية النزاعات المطروحة في آجال معقولة، وبأقل الجهود والتكاليف، والقضاء على أسباب تفاقمها ابتداء.

ثانياً: عرض القاضي للوساطة يكون جوازياً: وهنا يظهر الدور المهم للقاضي من خلال تحسس طبيعة المنازعة، وتوجهات أطرافها ومدى امكان اقناعهم بالوساطة كتسوية أسرع وأكثر قبولاً. وقد أخذ المشرع الفرنسي بالسلطة التقديرية للقاضي في عرض الوساطة من عدمه بحسب ظروف كل حالة إذ تنص المادة (١/١٣١) من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي على أن "للقاضي الذي ينظر النزاع، بعد الحصول على موافقة الأطراف، بتعيين شخص ثالث للاستماع إلى الأطراف ومقارنة وجهات نظرهم لتمكينهم من إيجاد حل إلى النزاع بينهما". وأخذ قانون الوساطة الأردني بالحكم نفسه، إذ أن عرض القاضي للوساطة على الاطراف يكون جوازياً [2]. ونشير أخيراً الى أننا لم نجد ما ينص على حق أطراف النزاع الطلب من القاضي إحالة نزاعهم إلى الوساطة، لا في التشريع الفرنسي ولا الجزائري ولا الأردني، لكن، ولما كانت عملية الوساطة اختيارية وتخضع لإرادتهم في اللجوء إليها من حيث الاصل، فأننا نرى أن للخصوم ذلك في كل الاحوال إذا توافقت ارادتهم على اللجوء إلى الوساطة وحل النزاع ودياً، فاذا كان النزاع ما زال خارج ساحات القضاء فالأصل أن يلجئوا إلى الوساطة الاتفاقية لحسم النزاع، أما إن كان النزاع أمام القضاء فأن لهم – إن توافقت اراداتهم على ذلك – أن يطلبوا من القاضي استئخار الدعوى لحين محاولة حلها ودياً إن لم يقم القاضي بعرضها أصلاً، بالنسبة للتشريعات التي جعلت دور القاضي فيها جوازياً، وفي حال كان عرضها اجبارياً، فأن للخصوم تنبيه أو تذكير القاضي بخصوص ذلك الأمر ولا يوجد ما يمنع على القاضي من الاستجابة لهم خصوصا وأن القانون أجاز له ذلك.

الفرع الثاني: دور القاضي في تعيين الوسيط

لما كانت الوساطة نابعة من إرادة الخصوم وليس من إرادة القاضي، فأنه ليس للقاضي ولو بشكل غير مقصود الضغط على أطراف النزاع الإداري لقبولهم فكرة

[1] - احمد محمد القطاونة، دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة لتسوية النزاعات المدنية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مؤتة – عمادة الدراسات العليا، الأردن، 2008، ص ١٠٩.

[2] - وتنص المادة (٢/ب) منه على انه "لأطراف الدعوى بموافقة قاضي ادارة الدعوى او قاضي الصلح الاتفاق على حل النزاع بالوساطة وذلك بإحالته إلى أي شخص يرونه مناسبا.."

الوساطة. وإذا ما قبل الأطراف الوساطة، يقوم القاضي بتعيين الوسيط. فالقاضي لا يأمر بإجراء الوساطة إلا إذا قبل بها الأطراف. ونؤكد أنه إذا كان عرض الوساطة إلزامياً على القاضي، أو حتى جوازياً له، فأن اللجوء إلى الوساطة تسيره إرادة الأطراف، إن شاءوا أخذوا بها وإن أبوا فلهم ذلك، وعليه يتم التقاضي وفقاً للإجراءات العادية. بمعنى أن الجواز والالزام هنا لا يتعلق بالأطراف بل بالقاضي، أما الافراد فتبقى الوساطة بالنسبة لهم اجراء اختياري، ووسيلة بديلة لحل النزاع، يتحكمون هم في القبول بها أو رفضها وفقاً لما تمليه عليهم مصالحهم الخاصة. ويعد الوسيط القضائي [1] محور عملية الوساطة، وتتوقف نتيجتها على مدى نجاحه في إدارة النقاش والحوار بين أطراف النزاع خلال مراحل سير إجراءاتها [2]. والوسيط هو شخص يتولى التوفيق بين مصلحتين، ولا يهدف إلى إرضاء الطرفين بالنظر إلى شخصيته، بل عليه أن يمكّن أطراف النزاع من إيجاد الحل دون أن يتدخل في ذلك فهو لا يملك سلطة قضائية كالقاضي أو المحكم [3].

ويتم تعيين الوسيط القضائي بموجب أمر يصدره القاضي الذي عرض إجراء الوساطة على الخصوم، ويشترط في هذا الأمر شرطين، أولهما موافقة الخصوم على الوسيط، ونحن هنا أمام موافقة ثانية من قبل الأطراف، إذ كانت موافقتهم الأولى تنصب على قبول الوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاع كما أسلفنا. وقد اختلف الفقه بشأن هذا القبول، فهناك من ذهب إلى أن اختيار الوسيط يكون للقاضي من دون أن يكون للخصوم دخل في ذلك، شأنه شأن الخبير، إذ يرى هؤلاء أن القاضي الإداري المشرف على القضية هو الجهة المخولة باختيار الوسيط القضائي، وتعود له سلطة تقدير كفاءة وقدرة كل وسيط على تسوية النزاع المطروح، واختيار الأنسب من بين الأشخاص المسجلين بقائمة الوسطاء القضائيين، كما أن القاضي هو الملم بتعقيدات النزاع القائم، ومدى احتياجاته لمعرفة خاصة أو خبرة، أو مؤهلات يراعيها عند كل اختيار[4]. وما على الأطراف إلا التمسك بحق رده، متى توافرت إحدى حالات الرد. وهناك من ذهب عكس هذا الرأي، وهو رأي نؤيده، وحجتهم أن عدم اختيار الأطراف للوسيط يعارض مفهوم الوساطة، فعدم موافقة الأطراف على الوسيط كاف لعدم السير في إجراءات الوساطة، ولأجل ذلك على القاضي ترك الخيار للأطراف لانتقاء الوسيط، أما إذا اتفقوا

[1] ـ ننوه في هذا الصدد الى ان هنالك جهة إدارية قضائية تم استحداثها في مقر محكمة البداية الأردنية بموجب قانون الوساطة رقم 12 لسنة 2006، وتشكل من عدد من قضاة البداية والصلح يسمون (قضاة الوساطة) يختارهم رئيس محكمة البداية للمدة التي يحددها ويختار من بين موظفي المحكمة العدد اللازم لهذه الادارة. ويمكن لقاضي ادارة الدعوى او قاضي الصلح وبعد الاجتماع بالخصوم او وكلائهم القانونيين احالة النزاع بناء على طلب أطراف الدعوى او بعد موافقتهم الى قاضي الوساطة او الى وسيط خاص، ونحن في دراستنا سنقتصر على الأخير من دون الأول.

[2] ـ فاتح خلاف، مكانة الوساطة لتسوية النزاع في القانون الجزائري، مرجع سابق، ص 348.

[3] ـ حمدادو محمد الأمين، مكانة الوسيط القضائي في تفعيل الوساطة لتسوية النزاع الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 5، ع 9، 2020، ص 54.

[4] ـ فاتح خلاف، المرجع السابق، ص 279.

على مبدأ الوساطة القضائية وعدم اقتراحهما الوسيط، وتركوا ذلك للقاضي فله أن يعينه [1].

أما الشرط الثاني لتعيين الوسيط فهو شرط المدة، إذ يجب أن يتضمن أمر تعيين الوسيط تحديد الآجال الممنوحة للوسيط للقيام بمهمته وتاريخ رجوع القضية إلى الجلسة [2]، ولقد لجأ المشرع إلى تحديد مدة الوساطة تحقيقا لهدف من أهداف الوساطة وهو السرعة في الفصل في المنازعات، وهذا التحديد يمنع الخصوم من التعسف، والإطالة، والإضرار ببعضهم البعض حتى لا تكون الوساطة مجالاً للمماطلة التي قد تقتل روح العدالة. وما تقدم يضعنا أمام بعض الملاحظات المهمة:

١. إن تاريخ رجوع القضية للجلسة لا يجوز أن يتعدى المهلة الأولى لتنفيذ الوساطة ألا وهي ثلاثة أشهر.

٢. أن تجديد المدة أخضعه المشرع لموافقة الخصوم الذين يتحملون المسؤولية في إطالة الوساطة مع الإشارة أن المشرع نص أنه "يمكن تجديدها"، أي أنه رغم طلب الوسيط وموافقة الخصوم، فأن المسألة تبقى جوازية للقاضي فيعتمد للموافقة على ما حققه الوسيط، وتطورها، وهل أن التمديد يعود بالفائدة ونجاح الوساطة، فإذا رأى أن التمديد لا يخدم الوساطة ويطيل أمد التقاضي اعتمادا على ما قدمه الوسيط دوما فانه يرفض التمديد.

٣. أن للوسيط بعد تبليغه بأمر التعيين سلطة قبول أو رفض المهمة؛ ففي حالة قبوله يخطر القاضي بذلك من دون تأخير ويدعوا الخصوم إلى أول لقاء للوساطة [3]. أما في حالة اعتذاره عن الوساطة فللقاضي عرض وسيط جديد على الأطراف لأخذ موافقتهم عليه، إذ لا يمكن اجبار الوسيط على اجراء الوساطة. وهذا الرفض ليس له أثر على إرادة الخصوم في اللجوء إلى الوساطة.

٤. في الغالب يتم اختيار الوسيط [4] من بين قوائم الوسطاء القضائيين التي يتم إعدادها على مستوى كل مجلس قضائي وحسب طبيعة النزاع المعروض [5]، ويمكنه ممارسة

---

1 - عبد السلام ديب، المرجع السابق، ص 547 وما بعدها.

2 - المادة ٩٩٩ من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري.

3 - المادة 1000 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري.

4 - حدد كيفيات تعيين الوسيط المرسوم ٩-١٠٠ الصادر في ٢٠٠٩/٣/١٠.

5 - في حال تنظيم الوساطة القضائية بأي صورة كانت في العراق، كما يمكن الاستعانة "بقانون الخبراء امام القضاء رقم (163) لسنة 1964 " وكيفية تنظيمه لآلية انتخاب الخبير كأنموذج في ذلك الجانب، اذ تنص المواد (2/ 3 / 4) من القانون اعلاه بأنه ينشا في كل محكمة استئناف جدول تقيد به أسماء الخبراء الذين يجوز لهم القيام بإعمال الخبرة أمامهم هي المحاكم الأخرى الكائنة في منطقتها. يكون في كل محكمة استئناف لجنة تسمى" لجنة خبراء الجدول" تشكل من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه وعضوية حاكمي البداية والصلح الأولين. وتختص هذه اللجنة بالنظر في الطلبات التي تقدم لها بشأن القيد في الجدول الخبراء وفي الأمور الانضباطية المنصوص عليها في هذا القانون. يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء: أ – إن يكون عراقيا. ب – إن يكون حاصلا على شهادة علمية معترف بها تؤهله للقيام بإعمال الخبرة في فرع الفن الذي يرشح نفسه له أو مارس ..... الخ.

مهامه خارج اختصاص المجلس، كما يمكن في حالة الضرورة تعيين وسيط غير مسجل في القائمة، كما في التشريع الجزائري والأردني.

٥. يجب إن يكون أمر تعيين الوسيط يكون كتابيا، كي يتضمن البيانات سابقة الذكر. ويعد هذا الامر من أوامر تسيير مرفق العدالة، وهو لا ينفذ إلا باتفاق الخصوم، وعليه فهو غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن.

المطلب الثاني

دور القاضي في المراحل التالية على التسوية

The role of the judge in the following stages of settlement

يتمثل هذا الدور في التصديق على محضر الوساطة أولاً وفي إنهاء الوساطة وتحديد اتعاب الوسيط وربما فرض الجزاءات على الأطراف من جهة أخرى، لذا سنحاول بيان هذه الأدوار من خلال تقسيمها على أساس نجاح الوساطة أو فشلها وعلى التفصيل الاتي:

الفرع الأول: في حال نجاح الوساطة

لا جدال في أن الهدف من الوساطة هو ايصال الخصوم إلى حل للنزاع القائم بينهم ودياً بمساعدة الوسيط وهذا الهدف يسعى إليه جميع الأطراف الخصوم والوسيط وحتى القاضي. إذ يعمل الوسيط على تحفيز الأطراف للتسوية، متى رأى أنها تمثل الحل العادل، ولا تشكل أي انتهاك للنظام العام، فإذا اتفقوا على ذلك تولى تثبيته في محضر يضمنه بنود الاتفاق [1]، ثم يتلوه على أطراف النزاع، ويشرح لهم أبعاده، لاسيما من ناحية عدم إمكانية الطعن فيه بعد المصادقة عليه، وكيفية تطبيقه، قبل أن يوقع عليه بمعيتهم، وترجع القضية إلى هيئة الحكم المشرفة عليها، في التاريخ المحدد لها مسبقاً في أمر التعيين الصادر من القاضي. فالمحضر الذي يرفعه الوسيط للقاضي بنهاية الوساطة ليس سوى توصية أو مجموعة من الحلول المقترحة في موضوع النزاع ينتج عنها إبرام اتفاق الصلح الناتج عن الوساطة بين الإدارة والطرف الآخر [2]، فالنزاع يبقى تحت إشراف القاضي ومراقبته حتى اثناء اجراء الوساطة من أجل ضمان سير إجراءاتها بالشكل الصحيح والسليم. وهذا ما نصت عليه المادة (١١/131-٢) من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي التي تنص على "الوسيط في نهاية مهمته يعود إلى القاضي". والمادة (٢/١٠٠٣) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري التي جاء فيها "ترجع القضية أمام القاضي في التاريخ المحدد لها مسبقاً".

---

[1] ـ محمد سلام، دور الطرق البديلة لحل النزاعات في اصلاح القضاء وتأهيله لمواجهة تحديات العولمة، مجلة الملحق القضائي، المعهد العالي للقضاء، المملكة المغربية، العدد ٣٧، ص ١٤٨.

[2] ـ د. احمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية المنازعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص219.

ويلاحظ الدور المهم للقاضي في هذه المرحلة إذ يجب على القاضي للمصادقة على محضر الوساطة، ان يتأكد من مضمون الاتفاق ومطابقته لمبدأ المشروعية [1]، وعدم مخالفته للنظام العام [2]، وأَنَه يجوز الصلح فيه وقابليته للتنفيذ، كما يستطيع القاضي تصحيح الأخطاء المادية الموجودة بمحضر الاتفاق [3]. والمصادقة على محضر التسوية تتم بموجب أمر قضائي، لأن القاضي في عملية الوساطة لا يشرف على الإجراءات كاملة كما هو الحال في الصلح، لذلك لابدٌ من صدور أمر ينهي الخصومة متمثلة بالتصديق على محضر اتفاق الوساطة [4]. ويشترط في محضر الوساطة المرفوع ان يكون كتابياً، فالوسيط ملزم قانوناً بإخبار القاضي بجميع التطورات التي تجري على عملية الوساطة كتابيا، مهما كانت نتيجة الوساطة إيجابية كانت أم سلبية، والغاية من اثبات الاتفاق بمحضر كتابي ليكون حجة عليهم [5]. وهذا ما نصت عليه المادة (11/131) من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي والتي نصت على "في نهاية مهمته، يقوم الوسيط بإبلاغ القاضي كتابة، فيما إذا كان الأطراف قد نجحا أم لا في إيجاد حل للنزاع القائم بينهم".

ومع ذلك نشير إلى أن محاضر الوساطة لا تتقيد بالشكليات التي تتطلبها الأحكام القضائية، ما عدا تلك البيانات التي تتيح للقاضي التأكد من اتفاق الأطراف، والاطلاع على مضمونه من أجل رقابته، كما لا يشترط في محضر الوساطة التسبيب، لأنه ليس حكماً قضائياً يخضع لما تخضع له الاحكام من قواعد وأصول نص عليها القانون، فيكفي قبول الأطراف بمضمونه حتى ولو كانت تطرح حلاً يخالف ما استقر عليه الاجتهاد القضائي، أو ما فرضه القانون من حلول. ومن جانبنا نرى أن تسبيب محضر الوساطة يسهل على القاضي رقابته على إجراءات الوساطة. ويعد محضر الوساطة بعد المصادقة عليه ذا صفة مزدوجة، فهو من جهة يعد سنداً تنفيذياً، يجعل النزاع محسوماً بصفة دائمة، ويكون ملزما لأطراف النزاع الإداري -أي أنه لا يتعدى الخصوم ولا يمتد إلى الغير -وعلى كل منهم المبادرة إلى تنفيذ بنود الاتفاق وفي حال امتناع أحد الخصوم يتم اتباع إجراءات التنفيذ الجبري، وهو من جهة ثانية بمثابة حكم قطعي لا يخضع لأي طرق من طرق الطعن القانونية (العادية ام غير العادية)، أي يحوز قوة الشي المقضي فيه [6]، ولا يجوز لأي من أطراف النزاع أي الإدارة

---

[1] - رولا تقي سليم الأحمد، الوساطة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا- جامعة عمان، ٢٠٠٨، ص236.

[2] - د. عادل علي المانع، الوساطة في حل المنازعات الجنائية، بحث منشور في مجلة الحقوق، المجلس للنشر العلمي، جامعة الكويت، ع٤، السنة ٣٠، ٢٠٠٦، ص 68.

[3] - د. الانصاري حسن النيداني، النظام القانوني للخصومة أمام محكمة الإحالة بعد النقض، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص74.

[4] - بربارة عبد الرحمن، مصدر سابق، ص531.

[5] - د. رأفت دسوقي، التحكيم في قانون العمل الحالي رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣، بدائل المفاوضات الجماعية – الوساطة – التوفيق، ط١، دار نصر للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

[6] - وهذا ما أكده مجلس الدولة الفرنسي بقراره رقم (٤٢٩١٥٣) في 6 ديسمبر ٢٠٠٢ الذي بين فيه أن اتفاق التسوية المبرم بين أطراف النزاع، يحوز قوة الشي المقضي فيه، وفقا للمادة (٢٠٥٢) من القانون المدني

والطراف الآخر تجديد النزاع عن طريق إقامة دعوى جديدة بشأن موضوع النزاع محل اتفاق التسوية والتي تم حسمها بالصلح الناتج عن الوساطة أو مطالبة القاضي الاستمرار بنظر الدعوى والفصل فيها [1]. وهذا ما نصت عليه المادة (4- ٢١٣ -ا) من مدونة القضاء الإداري الفرنسي من أنه "يمكن للمحكمة أن تصادق تعطي قوه تنفيذية للاتفاق الناتج عن الوساطة..."، وفي هذا الشأن ايضاً نصت المادة (1004) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري على أن "يقوم القاضي بالمصادقة على محضر الاتفاق بموجب أمر غير قابل لأي طعن، ويعد محضر الاتفاق سنداً تنفيذياً".

الفرع الثاني: في حال فشل الوساطة

يقوم القاضي هنا بدور مهم في انهاء الوساطة وفي تقدير اتعاب الوسيط وربما في فرض بعض الجزاءات على الخصوم، وكما سيأتي:

أولاً: انهاء الوساطة: قد لا تنجح مساعي الوساطة في الوصول لحل يرضي الأطراف، لذا يقوم القاضي بإنهائها حفاظاً على الوقت ومصلحة الأطراف المتنازعة، ويمكن للقاضي التدخل لإنهاء الوساطة في حالتين:

أ. عندما يتبين للقاضي استحالة السير الحسن لها، فإذا توصل الوسيط إلى قناعته باستحالة القيام بمهامه يمكنه طلب إنهاء الوساطة، وكذلك الأمر بالنسبة للخصوم. وفي الحالة التي يقتنع فيها القاضي باستحالة السير الحسن للوساطة فأن القاضي يتدخل وينهي الوساطة، وفي هذه الحالة ترجع القضية إلى الجلسة. ويفترض أن يتم صدور أمر إنهاء الوساطة وإرجاع القضية إلى الجدول كتابيا، كما يفترض أن الغرض من استدعاء الوسيط والخصوم بعد رجوع القضية للجدول هو سماع القاضي للوسيط والخصوم [2].

وأجاز المشرع الفرنسي للقاضي إنهاء الوساطة بناء على طلب من الوسيط بموجب المادة (131–١/١٠) من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي، أما المشرع الجزائري أعطى القاضي سلطة إنهاء النزاع بناء على طلب الوسيط إذا تبين له استحالة السير فيها بموجب المادة (١٠٠٢) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ب. عند انتهاء الآجال، كما أوضحنا سابقا يحدد المشرع عادة مدة قانونية لانتهاء عملية الوساطة وقد تنتهي هذه المدة من دون أن يتوصل أطراف النزاع الإداري إلى تسوية ودية لحسم النزاع القائم بينهم، ومن ثم فان على الوسيط اخبار القاضي بتقرير مكتوب بانتهاء مدة الوساطة من دون الوصول إلى تسوية النزاع بين الخصوم. والآجال التي

الفرنسي، اذ لا يجوز للمتعاقد مع الإدارة بموجب عقد الوساطة في مجال المنازعات الإدارية المطالبة بتنفيذ العقد إلا بعد تصديق القاضي الإداري على اتفاق التسوية، الذي يضفي على العقد القوة التنفيذية في مواجهة أطرافه.

[1] - وهذا ما أكده مجلس الدولة الفرنسي بقراره رقم (٣٩٧٧٠٨) في ٢٠/ ٦ / ٢٠١٧، بناء على طعن مقدم إليه والذي ألزم بموجبه مدير بلدية (سين سان دوني) بتنفيذ قرار لجنة الوساطة الصادر في ٢٥ / فبراير /2015 بشأن إعادة السكن المخصص للسيدة (أ. ب) بما يتناسب مع احتياجاتها وقدرتها، طبقا لأحكام المادة (441 – ٢ – ٣) من قانون البناء والإسكان الفرنسي، فإنّ لا محل للطعن لسبق الفصل فيه عن طريق الوساطة.

[2] - فاتح خلاف، المرجع السابق، ص ١١٣.

حددها المشرع للوسيط من اجل انجاز مهمته معقولة جدا وكافية، إذ توفر لدى الخصوم رغبة في التوصل إلى اتفاق ودي. ففي القانون الأردني على الوسيط وخلال ثلاثة أشهر من إحالة النزاع إليه أن يقدم تقريراً إلى قاضي إدارة الدعوى أو قاضى الصلح يتضمن عدم توصل الأطراف إلى تسوية، ومدى التزام الأطراف ووكلائهم بحضور الجلسات [1]. وحدد التشريع السعودي عدد الجلسات بثلاث جلسات، فإن تم تجاوزها تعاد الدعوى للمحكمة المختصة، ما لم يطلب أطراف النزاع استمرار الجلسات [2]. ونص القانون المغربي في حال فشل الوساطة لأي سبب من الأسباب فإن الوسيط يسلم وثيقة عدم وقوع الصلح التي تحمل توقيع جميع الأطراف [3]. والجدير بالذكر أن لا أثر لفشل الوساطة على الدعوى القضائية إذ بمجرد إيداع الوسيط القضائي لتقرير فشل الوساطة لدى أمانة ضبط الجهة القضائية التي رفعت القضية أمامها، يتم إعادة القضية إلى الجدول، ويستدعى أطراف النزاع، عن طريق أمين ضبط تلك الجهة القضائية إلى جلسة المحاكمة [4]. من أجل السير في إجراءات الدعوى، إلى غاية صدور القرار القضائي النهائي بشأنها، الأمر الذي يؤكد أن اللجوء إلى هذا الطريق الودي لا يمس بحق أطراف النزاع الإداري في اللجوء إلى القضاء.

ثانيا: دور القاضي في تحديد اتعاب الوسيط فرض الجزاءات:

أ. تقدير اتعاب الوسيط: تشكل طريقة تقدير أتعاب الوسيط ضمانة من ضمانات حيدة الوسيط واستقلاله طالما كان تقديرها يتم بعيداً عن إرادة طرفي النزاع، وهو ما حرص المشرع الفرنسي على التأكيد عليه، عندما ترك صلاحية تقدير أتعاب الوسيط لقاضي الموضوع، فنص في المادة (8/213) من قانون القضاء الإداري الفرنسي على وجوب أن يُحدد القاضي قيمة الأتعاب المستحقة للوسيط، ليتولى الطرفان بعد ذلك الاتفاق على القيمة التي سيدفعها كل منهما من هذه الأتعاب، وإلا التزما بسدادها مناصفة، كما يقوم القاضي بتحديد قيمة التأمين أو الكفالة التي يلتزم طرفا النزاع بإيداعها مقدماً، بحيث يتم سداد أتعاب الوسيط لاحقاً منها، على أن يُراعي القاضي قدر الإمكان أن تكون قيمة التأمين متقاربة مع القيمة المحتملة لأتعاب الوسيط [5]. ومنح المشرع الجزائري للقاضي المشرف على القضية سلطة تحديد أتعاب الوسيط القضائي، ومن المنطق السليم أن يتولى القاضي المعني تقدير قيمتها، آخذا بعين الاعتبار النتيجة التي تم التوصل إليها، وطبيعة القضية المطروحة، وتعقيداتها، والجهد المبذول بشأنها، ونص

---

[1] ـ نصت المادة (٧/ ج) من قانون الوساطة الأردني

[2] ـ مسفر بن حسن القحطاني، الوساطة المنتهية بالصلح ودورها في تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية، مجلة العدل، العدد ٦٦، السعودية، ١٤٣٥ هجري، ص ٢٤٢.

[3] ـ دليل الوساطة بالمغرب، وزارة العدل المغربية، ٢٠١٧، ص ١٤، متاح على:
https://archive.org/details/n_319_201802

[4] ـ وهذا ما يفهم من المادة (٣/١٠٠٢) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، اذ جاء فيها: "وفي جميع الحالات، ترجع القضية إلى الجلسة، ويستدعى الوسيط والخصوم عليها عن طريق أمين الضبط".

[5] ـ د. سماح خمان، المرجع السابق، وساطة بحث بالملف ص ١٤٢/ كمن ص ١٤٣

المشرع على أن يتحمل الأطراف مناصفة الأتعاب ما لم يقرر القاضي خلاف ذلك مراعاة لمركز الخصوم [1].

ب. فرض الجزاءات: الأصل ان لا جزاء على فشل الوساطة سواء أكان ذلك يعود لسوء نية أطراف النزاع، أم تراخي الوسيط القضائي [2]. وهذا ما اخذ به المشرع الجزائري، الا أن المشرع الأردني كرس جزاءات مالية من شأنها أن تشجع الأطراف على التوصل إلى تسوية ودية، كما تدفع الوسطاء إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل نجاح مهمتهم، ويتجلى ذلك من خلال نصه في المادة (التاسعة/ ب- 1) من قانون الوساطة، على أنه إذا لم يتم تسوية النزاع عن طريق الوساطة، لا يسترد المدعي المصاريف القضائية التي قام بدفعها للمحكمة، كما يدفع أتعاب الوسيط التي لا تفوق العتبة المالية القصوى المحددة ب ٢٠٠ دينار أردني، وتعود للقاضي السلطة التقديرية في تحديد قيمتها. وفي ذات السياق تنص المادة (السابعة/د) من القانون نفسه على أنه:" إذا فشلت التسوية بسبب تخلف أحد أطراف النزاع أو وكيله عن حضور جلسات التسوية، فيجوز لقاضي إدارة الدعوى أو لقاضي الصلح فرض غرامة على ذلك الطرف أو وكيله لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار في الدعاوى الصلحية، ولا تقل عن مائتين وخمسين ديناراً ولا تزيد على ألف دينار في الدعاوى البدائية". ونتفق مع اتجاه المشرع الأردني لان عدم ترتيب جزاءات على عدم جدية الخصوم أو إهمالهم إجراءات الوساطة والتخلف عن جلساتها يفقد الوساطة أهميتها، حتى وان كانت اتفاقية أو رضائية، إذ أن الغاية منها ستنتفي وتصبح مجرد وسيلة لإطالة أمد النزاع أو المماطلة فيه.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث لنا بيان ما يأتي:

أولاً: إذا كان القاضي يمثل الجهة صاحبة السلطة والاختصاص بالفصل في المنازعات التي تُعرض عليه وإصدار الأحكام القضائية، فإن دور الوسيط يقتصر على مجرد محاولة فك التشابك والتعارض في المصالح بين طرفي النزاع، دون أن يكون له أي سلطة بشأن موضوع النزاع. وإذا كان امتناع القاضي عن الفصل في هذه المنازعات يُدخله تحت طائلة المساءلة باعتباره منكراً للعدالة، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الوسيط منكراً للعدالة سواء توصل إلى تسوية النزاع أو لا.

ثانياً: اختلف الفقه بشأن مدى امكان اخضاع المنازعات الإدارية للوساطة القضائية الى اتجاهين متعارضين، ومن ناحيتنا نرى ألا مانع قانوني من خضوعها للوساطة القضائية، إذ إن خصوصية المنازعة الإدارية لا تؤدي إلى إستبعادها من تطبيق الوساطة القضائية عليها، بل على العكس، هنالك حاجة ملحة للأخذ بهذا النظام لمزاياه العديدة.

---

[1] ـ فاتح خلاف، المرجع السابق، ص ١١٠.

[2] ـ بربارة عبد السلام، المرجع السابق، ص ٥٣٠.

ثالثاً: يمكن تطبيق الوساطة على المنازعات الإدارية شريطة عدم تعلقها بالنظام العام أو التي لا يجوز الصلح فيها، لأن الوساطة لا تتعارض مع طبيعة هذا النوع من المنازعات، باعتبارها لا تقوم على تنازل أي من الأطراف عن حقوقه بقدر ما يحتفظ كل طرف من أطراف النزاع بحقوقه، والتوصل إلى حل ودي نابع عن إرادتهم.

رابعاً: اذا كان دور القضاء الأساس يكمن في مراقبة اعمال الإدارة، فأن هذا الدور يبدو واضحاً من خلال تصديقه لمحضر الوساطة بعد أن يعرض عليه ليصبح سنداً تنفيذياً، بالتالي يتسنى له مراقبتها، أي الوساطة، والتأكد عن عدم مخالفتها للقواعد القانونية وتقويم أداء الإدارة ازاءها. مع الإشارة إلى أن القضاء الإداري في العراق يختص في النظر بصحة القرارات والاوامر الإدارية (قضاء مشروعية) من دون الفصل في منازعات العقود الإدارية، وهذا اغفال تشريعي بحاجة إلى تصحيح، عليه نرى أن يتم تعديل قانون مجلس الدولة العراقي واسناد مهمة النظر في المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية إلى محكمة القضاء الإداري، اسوة بدول القانون المقارن التي تبنت القضاء الإداري، فهو الأكثر تخصصاً، والادرى بطبيعة منازعات الإدارة، والاقدر على تحقيق الموازنة بين المصالح العامة والخاصة.

خامساً: أن القاضي المختص سواء كان إداريا أم مدنيا عندما يحيل النزاع إلى الوساطة لا يعني تخليه عن القضية نهائيا، بل يبقى يراقب عملية الوساطة فإذا وجد أن الوساطة لم تسر بالشكل الصحيح أجاز له إنهائها من قبله دون موافقة الأطراف والوسيط أي من تلقاء نفسه، كذلك لا يصادق القاضي على محضر اتفاق الوساطة إذا وجده مخالف للنظام العام، وبالتالي ترجع القضية إلى المحكمة لاستئناف السير فيها وفق الإجراءات العادية.

سادساً: لا مانع من لجوء القضاء العادي في العراق -بعده المختص بنظر منازعات العقود الإدارية حتى الساعة -حينما تعرض عليه مثل هذه المنازعات -للوسائل البديلة لسبق النص عليها في القانون المدني ولا تثريب عليهم في القياس على الصلح والتحكيم في هذا الاطار.

المصادر

أولاً: الكتب

1. د. أبو الخير عبد العظيم: الوساطة في تسوية المنازعات الإدارية بديل عملي للتغلب على مشكلات التقاضي، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، 2017.

2. د.احمد عبد الكريم سلامة، النظرية العامة للنظم الودية لتسوية المنازعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

3. د.الانصاري حسن النيداني، النظام القانوني للخصومة أمام محكمة الإحالة بعد النقض، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

4. د.حسن السيد بسيوني، دور القضاء في المنازعات الادارية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1981.

5. د. حسين الماحي، تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.
6. د.رأفت دسوقي، التحكيم في قانون العمل الحالي رقم (12) لسنة 2003، بدائل المفاوضات الجماعية – الوساطة – التوفيق، ط1، دار نصر للطباعة، القاهرة، 2008.
7. د. سليمان محمد الطماوي، القضاء الاداري، ك1، قضاء الإلغاء، دار الفكر العربي، القاهرة، 1976.
8. عبد الرحمان بربارة، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ط٤، دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
9. علي سعيد اليامي، فض المنازعات في عقود الفيديك: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، ط1، الرياض،2017.
10. علي محمد الرشدان، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، ط1، عمان،2016.
11. فاتح خلاف، الوساطة في حل النزاعات الإدارية في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة الفكر، الجزائر، ع11، سبتمبر، 2014.
12. د. فؤاد العطار، رقابة القضاء لأعمال الادارة – دراسة لأصول هذه الرقابة ومدى تطبيقها في القانون الوضعي، ط2، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، 1960-1961.
13. د. محمد علي آل ياسين، القانون الإداري، ط1، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة طبع.

ثانيا: الأبحاث والدراسات

1. أسامة محمود عبد الجواد، طرح الوساطة كوسيلة لتسوية النزاع الإداري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 58، ع 4، 2023.
2. جليل قسطو، الرقابة القضائية على اعمال الادارة في النظام الانكليزي – دراسة مقارنة مع فرنسا ومصر، مجلة القضاء، العدد الثاني، السنة الثامنة والثلاثون، 1973.
3. حمدادو محمد الأمين، مكانة الوسيط القضائي في تفعيل الوساطة لتسوية النزاع الإداري، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 5، ع 9، 2020.
4. د. حميد بن شنيتي، الملتقى الدولي للطرق البديلة لحل النزاعات، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، ع3، الجزائر 6-7 آيار - 2014.
5. خضار نور الدين، الوساطة في القانون الجزائري، نشرة المحامي، لمنظمة سطيف، ع 10، 2009.
6. د. سماح خمان، التنظيم التشريعي الجديد للوساطة في المنازعات الإدارية في القانون الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، س8، ملحق خاص، ع4، ج2، 2020.
7. د. صفاء السويلميين ود. احمد الضلاعين، الوساطة القضائية كوسيلة بديلة لحل المنازعات الإدارية – دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة العاشرة، العدد (1)، العدد التسلسلي 37، 2021.

8. د. عادل علي المانع، الوساطة في حل المنازعات الجنائية، بحث منشور في مجلة الحقوق، المجلس للنشر العلمي، جامعة الكويت، ع4، السنة 30، 2006.
9. عبد السلام ديب، الوساطة في قانون الإجراءات المدنية الجديد، مجلة المحكمة العليا، عدد خاص حول الطرق البديلة لحل النزاعات الوساطة، الصلح والتحكيم، الجزء لثاني، قسم الوثائق، الجزائر، 2009.
10. محمد خلف بني سلامة واخرون، دراسة في قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية الأردني رقم 12 لسنة 2006، دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 44، ملحق 2، 2017.
11. محمد سلام، دور الطرق البديلة لحل النزاعات في اصلاح القضاء وتأهيله لمواجهة تحديات العولمة، مجلة الملحق القضائي، المعهد العالي للقضاء، المملكة المغربية، العدد 37.
12. مسفر بن حسن القحطاني، الوساطة المنتهية بالصلح ودورها في تسوية المنازعات في المملكة العربية السعودية، مجلة العدل، العدد 66، السعودية، 1435 هجري.

ثالثا: الرسائل والاطاريح

1. احمد محمد القطاونة، دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة لتسوية النزاعات المدنية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة مؤتة – عمادة الدراسات العليا، الأردن، 2008.
2. اسراء فريد عز الدين كشت، الوساطة في وصفها طريقاً لتسوية المنازعات المتعلقة بالقرار الإداري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا – جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، الاردن ، 2021.
3. رفيقة بوخالفة، الوساطة القضائية في المادة الإدارية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/ 2017.
4. رولا تقي سليم الأحمد، الوساطة لتسوية النزاعات المدنية في القانون الأردني، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا- جامعة عمان، 2008.
5. عبد القادر الرالي، الوسائل البديلة لحل النزاعات في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير- كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، 2021.
6. فاتح خلاف، مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2014.
7. محمد سليم امين، عقد الاشغال العامة الداخلي والدولي، رسالة ماجستير، كلية القانون/جامعة السليمانية، 2008.
8. دليل الوساطة بالمغرب، وزارة العدل المغربية،2017، متاح على https://archive.org/details/n_319_201802

ثالثا: التشريعات

1. قانون مجلس الدولة المصري رقم 47 لسنة 1972.
2. قانون إنشاء لجان التوفيق في بعض المنازعات التي تكون الوزارات والاشخاص الاعتبارية العامة طرفا فيها رقم 7 لسنة 2000.

3. قانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية الأردني رقم 12 لسنة 2006
4. قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري رقم 9-8 لسنة 2008.
5. قانون الاستثمار الأردني رقم 30 لسنة 2014.

Limits of the judge's role in judicial mediation in administrative disputes

Prof. Dr. Hanan Muhammad Mutlak
College of Law/Al-Mustansiriya University
Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

As a result of the so-called judicial explosion, that is, the overcrowding of the courts with cases and the delay in their completion, countries began to return to mutual consent systems of resolving disputes, that is, they began to renew the old systems of resolving disputes, such as arbitration, conciliation, and mediation. These alternative methods have proven to be effective means of resolving disputes.

Mediation is an alternative method of resolving disputes, and it may be judicial or it may be Coincidental. Perhaps the most important problems that face judicial mediation is the extent to which it can be used in administrative disputes, and the role of the judiciary in it. Is it an alternative to the judiciary? or does it work with it and under its supervision? and what role does the judge play in this type of mediation?

This is what we tried to clarify by dividing the research into two sections. The first dealt with the definition of judicial mediation in administrative disputes, and the second devoted to the role of the judge in mediation in administrative disputes.

Keywords: limits, judge, judicial mediation, disputes, administrative.

قياس الأداء الاستراتيجي من وجهة نظر التدريسيين العراقيين في الدول الاجنبية

الباحثة: آية طالب جميل
الجامعة المستنصرية
atj5538@gmail.com

أ.د. عبد الناصر علك حافظ
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Abdulnaserali@yahoo.com

مستخلص البحث:

تتمثل مشكلة البحث بالضعف في قياس الأداء الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي العراقية، في الوقت الذي حققت فيهِ المؤسسات التعليمية في الدول الاجنبية اداءاً استراتيجياً متميزاً، لذا اصبح من الضروري التوجه الى تلك الدول والاستفادة من خبراتها وتجاربها وتطبيقها بالشكل الذي يضمن الوصول الى مستوى العالمية، اذ يهدف البحث الحالي الى دراسة مدى امكانية المؤسسة واهتمامها بقياس الاداء الاستراتيجي من خلال قياس مستوى تطبيق نموذج بطاقة الاداء المتوازنة بأبعادهِ (التمويل، رضا اصحاب المصالح، العمليات الداخلية، التعلم والنمو)، اذ اشتملت عينة البحث على التدريسيين العراقيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الدول الأجنبية، وجرى الأخذ برأي عينة مكونة من (55) تدريسي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، ولتحليل البيانات احصائياً تم استخدام البرنامج الاحصائي الـ(SPSS) للتوصل الى النتائج وتحليلها واختبار صحة الفرضيات الموضوعة، وفي النهاية تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، ارتفاع مستوى قياس الاداء الاستراتيجي والذي يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها الحالية والمستقبلية، ووضعت لها مجموعة من التوصيات اهمها تأكيد التضمين موضوع قياس الاداء الاستراتيجي ضمن استراتيجيات المؤسسات التعليمية، كونه الأساس الذي يتم من خلاله تحقيق أداء متميز على المديين القريب والبعيد.

الكلمات المفتاحية: الأداء الاستراتيجي، التمويل، رضا اصحاب المصالح، العمليات الداخلية، التعلم والنمو.

*البحث مستل من رسالة ماجستير.

المقدمة:

نتيجةً لزيادة حِدة المنافسة بين المؤسسات التعليمية أصبحت هنالك حاجة ماسة الى استخدام آليات وطرائق وبرامج حديثة لتحديد واقع عمل المؤسسة الحالي والتوجهات المستقبلية، وعليهِ يجب الاهتمام بعمليات الادارة الاستراتيجية في قياس الاداء بالشكل الذي يُمكن المؤسسة التعليمية من ربط حاضرها بمستقبلها من اجل انجاز جميع اعمالها بكفاءة وفاعلية ورفع مستوى ادائها العلمي والعملي. إذ أدى تنوع اهداف مؤسسات التعليم العالي وتعددها وتزايد الطلب على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي لدرجة إننا

نشهد طفرة غير مسبوقة في إنشاء المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية، إلى تطوير التعليم العالي والارتقاء به ِالى مستوى العالمية، فالتطورات المستقبلية في المجالات كافة دفعت العديد من المؤسسات التعليمية إلى الاهتمام بتبني انظمة متطورة وحديثة من أجل الارتقاء بمستوى التعليم والاستفادة من تجارب الدول الاجنبية التي حققت اداءاً استراتيجياً متميزاً.

يهدف البحث الحالي الى التعريف بالاداء الاستراتيجي وتحديد أبعاده والإجابة عن تساؤلي مشكلة البحث فضلاً عن تقديم مجموعة من التوصيات، وتم اختيار عينة قصدية من التدريسيين العراقيين الذين يعملون في مؤسسات التعليم العالي في الدول الأجنبية أُرسلت اليهم الاستبانة عبر البريد الالكتروني، اذ بلغت عدد الاستبانات الموزعة (67) استبانة، أما الاستبانات المسترجعة فقد بلغت (55) استبانة. وبناءً على ما تقدم فقد تم تغطية موضوع البحث عبر أربعة مباحث، تناول المبحث الاول منهجية البحث، أما المبحث الثاني فقد خُصِصَ للإطار النظري، والمبحث الثالث الجانب العملي للبحث، أما المبحث الرابع فقد خُصِص لعرض الاستنتاجات وتقديم مجموعة من التوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث Chapter one: Research methodology

أولاً: مشكلة البحث: First: Research problem:

نتيجةً للتحديات التي تتعرض لها المؤسسات التعليمية كافة وبالأخص مؤسسات التعليم العالي, فقد دفعت العديد منها الى الاستجابة للمتطلبات العالمية من أجل ضمان جودة مخرجاتها وبما يتوافق مع متطلبات اصحاب المصالح الداخليين (الهيئة التدريسية، الإداريين، الطلبة) واصحاب المصالح الخارجيين (سوق العمل، المجتمع) والذي سينعكس ايجابياً على ادائها الاستراتيجي وعلى المديين القريب والبعيد، وبالنظر لضعف قياس الاداء الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي العراقية ؛ ولمكانة هذهِ المؤسسات أصبح من الضروري الإفادة من تجارب وخبرات المؤسسات في الدول الاجنبية التي لها السبق بالاهتمام في هذا الموضوع وحققت أداءاً استراتيجياً متميزاً. وفي ضوء ذلك تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلين الآتيين:

① ما مدى الاهتمام بقياس الاستراتيجي ودوره في تطوير ورفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي؟

② هل ان قياس الاداء الاستراتيجي يحقق اهداف مؤسسات التعليم العالي المرجوة؟

ثانياً: اهداف البحث: Second: Research aims:

يمكن تحديد أهداف البحث بالآتي:

① التعريف بالاداء الاستراتيجي وتحديد ابعاده.

② تحديد مستوى اهتمام مؤسسات التعليم العالي في الدول الاجنبية بقياس الاداء الاستراتيجي.

③ تقديم مجموعة من التوصيات بشأن اهمية قياس الاداء الاستراتيجي لغرض الاستفادة منها وتطبيقها.

ثالثاً: أهمية البحث: **Third: Research Significant**

تأتي أهمية البحث من جوانب عدة منها:

① موضوعه المعاصر والذي يحاول إضافة معرفة علمية جديدة للتعليم بشكل عام وللتعليم العالي بشكل خاص.

② اهمية الفئة المستهدفة وهم التدريسيين العراقيين الذي يعملون في الجامعات الاجنبية والذين لديهم صورة واضحة عن متطلبات تطوير العملية التعليمية والبحثة والإدارية باشكالها واهدافها كافة، والتي تعد المحور الأساس في إكساب المجتمع العلم والمعرفة وتطوير قدراته العلمية والعملية.

رابعاً: فرضية البحث: **Fourth: Research hypothesis:**

ينطلق البحث لاختبار وتحليل الفرضيتين الآتيتين:

① (هناك ارتفاع في مستوى قياس الاداء الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في الدول الاجنبية).

② (ان قياس الاداء الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي يحقق الاهداف المرجوة).

خامساً: منهج البحث: **Fifth: Research methodology:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على الوصف الدقيق والتفصيلي للموضوع والمشكلة قيد البحث، ويهدف الى جمع البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة ومن ثم دراستها وتحليلها [1].

سادساً: مجتمع وعينة البحث: **Sixth: Research Samples:**

قامت الباحثة باستقصاء عينة من الكفاءات العلمية الاكاديمية من العاملين في مؤسسات التعليم العالي في الدول الاجنبية (بريطانيا، كندا، استراليا، امريكا، فرنسا، سويسرا, السويد، المانيا، هولندا، ماليزيا، اوكرانيا، الدنمارك)، فقد تم إختيار عينة قصدية من اولئك التدريسيين أُرسِلت اليهم الاستبانة عبر البريد الالكتروني اذ بلغت عدد الاستبانات الموزعة (67) استبانة، أما الاستبانات المسترجعة فقد بلغت (55) استبانة، ان سبب اختيار هذهِ العينة لما يتمتع بهِ هؤلاء من خبرات علمية وعملية وإطلاع على تجارب تلك الدول, فإذا ما أُريد إيجاد جيلاً من المتعلمين المؤهلين الذين

1. محمود البياتي و دلال القاضي, البحث العلمي وأساليبه باستخدام البرنامج الإحصائي الـSPSS , (العراق, مطبعة البينة, الطبعة الثانية، 2010), ص:60.

يمكنهم العمل في أي مجال وفي أي مكان فيجب الارتقاء بمستوى التعليم العالي والاستفادة من تجارب الدول الاخرى والتي لها السبق في هذا المجال والتي رسخت مفهوم قياس الاداء الاستراتيجي في مؤسساتها التعليمية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأداء الاستراتيجي

Second chapter:Theoretical framework for strategic performance

أولاً: مفهوم الأداء الاستراتيجي:

First: The concept of strategic performance

إن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من اللغة الانكليزية (Performance) وقد اشْتُقت هذه الكلمة بدورها من الكلمة اللاتينية (To Perform) والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل [1]. فالأداء مفهوم واسع, ومحتوياته متجددة بتجديد وتطور أي من المؤسسات، ولا تزال الإدارات في أي مؤسسة مستمرة بالتفكير بموضوع الأداء طالما إن تلك المؤسسات موجودة والقواعد الأساس لقياسه وتقويمه موجودة أيضاً [2]،وقد وردت مفاهيم عدة للاداء وهي [3] و[4]:

① **الاداء المالي:** وهو المفهوم الضيق للأداء والذي يركز على المؤشرات والعمليات المالية فقط.

② **الاداء العملياتي (التشغيلي):** والذي يعد المفهوم الأوسع للأداء والذي يركز على المؤشرات المتعلقة بأصحاب المصالح وعمليات الابتكار والتحسين في المؤسسات.

③ **الاداء الشامل (الاستراتيجي):** وهو الأداء الذي يحقق الموازنة بين متطلبات البقاء في الأمد القريب والبعيد، والذي يعمل على ربط الأداء المالي بالعملياتي.

وعلى الرغم من كثافة التراكم المعرفي في مجال الاداء بشكل عام،الّا انه من الصعب تأطير مفهوم محدد للاداء الاستراتيجي، وذلك يعود الى التباين في الاهتمامات والمقاييس والنماذج التي تؤدي اليه ولكن هنالك اتفاق ضمني للتعبير عن الاداء

[1] . الشيخ الداوي,"تحلل الأُسُس النظرية لمفهوم الإداء", (مجلة الباحث, 2010), ص: 217.

[2] . رواد علي رحال, "دور التصميم التنظيمي في الإداء الاستراتيجي- بحث ميداني في دائرة صحة الانبار", (رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد ,2015), ص:72.

[3] . هاشم فوزي العبادي و افنان عبد علي الاسدي, "تحديد أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الأداء الاستراتيجي- دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الجامعية", (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, 2010) ص:21.

[4] . يوسف دولاب يوسف, "تقويم الاداء الاستراتيجي باستخدام اسلوب المقارنة المرجعية: بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العموميين",(مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, 2012), ص:12.

الاستراتيجي بـقدرة المؤسسات على تحقيق اهدافها وغاياتها [1]، وبالرغم من هذا الاتفاق الّا ان هناك العديد من الاختلافات في الغايات والاهداف التي تختلف باختلاف التوجهات الاستراتيجية للمؤسسات من رؤية ادارتها وطبيعة بيئتها[2]، فالاداء الاستراتيجي هو "الاداء الذي يفرض على المؤسسة بان تربط حاضرها بمستقبلها من خلال القدرة على التكيف والاستجابة والمتابعة لجميع ما حولها من المتغيرات" [3] وإنّه "الفعل الذي يقود الى انجاز الاعمال كما يجب ان تنجز، وهو المحدد لنجاح المؤسسة وانعكاس لقدرتها على التكيف مع بيئتها او فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب لتحقيق جميع اهدافها بكفاءة وفاعلية" [4].

ثانياً: خطوات قياس الاداء الاستراتيجي:

Second: The steps of measuring the strategic performance

يتم قياس الاداء الاستراتيجي باتباع مجموعة من الخطوات وكالآتي[5]:

① تحديد المقياس أو النموذج الذي يراد بهِ القياس، وغالباً ما يتم الاختيار وفقاً لنوع المؤسسة.

② وضع مجموعة من المؤشرات تتناسب ونوع المؤسسة المراد قياس اداؤها.

③ من خلال البيانات والمعلومات التي تم جمعها وفقاً للمؤشرات المحددة يتم قياس الاداء الاستراتيجي.

ان قياس الاداء الاستراتيجي في المؤسسات باستعمال مؤشر أو مجموعة مؤشرات سيُمكنها من إجراء مقارنة بين الحالة الواقعية والافتراضية، ولعل من أهم المؤشرات التي تعتمدها المؤسسات هي المؤشرات المالية لكونها الأكثر اهمية واستعمالاً في المؤسسات، ولكن من جانب آخر وجد عدد من الباحثين ان قياس الاداء

---

[1] . زكريا الدوري و احمد علي صالح, "الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الاعمال", (الاردن, دار اليازوري للنشر والتوزيع, الطبعة العربية, 2009), ص:377.

[2] . سحر احمد كرجي العزاوي, "رأس المال النفسي الايجابي والتوافق المهني وتأثيرهما في الاداء الاستراتيجي للموارد البشرية: دراسة تحليلية ميدانية لآراء عينة من تدريسيي كليات الجامعة المستنصرية", (اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية, 2014), ص: 97.

[3] . حاكم احسوني مكرود الميالي, "دور ادارة المعرفة في استثمار رأس المال البشري لتحقيق الاداء الاستراتيجي", 2011, ص:151.

[4] . شهباء حازم حميد, "إمكانية تطبيق بعض أبعاد الهندسة المتزامنة وأثرها في الاداء الاستراتيجي: بحث في شركة الزوراء العامة",(رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد, 2015), ص: 69.

[5] . Wolfgang Schwerdt & Marcelle Von Wendland, "Pricing, Risk, And Performance Measurement In Practice: The Building Block Approach To Modeling Instruments And Portfolios", 2010, p:231-232.

الاستراتيجي لمؤسسات أخرى يتم من خلال الابتكارات والقدرة على التعلم والتي لا يمكن قياسها بالمؤشرات المالية فقط [1].

ثالثاً: قياس الاداء الاستراتيجي: Third: Measuring the Strategic performance

لا يمكن قياس الاداء الاستراتيجي الّا من خلال مقياس محدد[2]، والذي يزودنا بمجموعة مُهيكلة من العمليات التي تقيس التقدم مقابل الاهداف الاستراتيجية في تلك المؤسسات، فإذا تحسن ذلك الاداء سيتم تشجيعه أما إذا كان العكس فهنالك فرصة للتعلم[3]، اذ سيتم في هذا البحث استخدام ابعاد نموذج بطاقة الاداء المتوازنة لقياس الاداء الاستراتيجي والتي تعد إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة التي تستند على فلسفة واضحة ومفصلة لقياس مستوى التقدم في الاداء باتجاه تحقيق الاهداف[4] وأحد المقاييس المركبة للأداء التي تشمل مقاييس مالية وأخرى غير مالية،على عكس بعض المقاييس الاخرى التي تركز في عملية القياس والتقويم على قياس المؤشرات المالية وتتجاهل المؤشرات غير المالية[5]، فهي "نظام شامل يتكون من الابعاد المالية وغير المالية (التمويل، رضا اصحاب المصالح، العمليات الداخلية، التعلم والنمو)" [6]، ومن خلال هذا التعريف يتبين لنا بان بطاقة الاداء المتوازنة تتكون من أربعة ابعاد هي:

① **التمويل:** على الرغم من ان بطاقة الاداء المتوازنة جاءت كرد فعل ضد الاعتماد على التدابير المالية فقط, الّا انها لا تزال تأخذ بنظر الاعتبار عمليات التمويل ومدى اهميتها في تسيير الاعمال, اذ يشير التمويل الى الايرادات والتكاليف والاستثمارات لأي مؤسسة [7].

② **رضا اصحاب المصالح**: يعكس جميع البرامج والانشطة والإجراءات التي تقابل حاجات ورغبات اصحاب المصالح, إذ ان نجاح أي مؤسسة في الوقت الحاضر يعتمد على وضع متطلبات ورغبات اصحاب المصالح في قلب استراتيجياتها[8], ففي الوقت

---

[1] . رواد علي رحال, مرجع سابق, ص:89.

[2] . زكريا الدوري و احمد علي صالح, مرجع سابق, ص:378.

[3] . رواد علي رحال, مرجع سابق, ص:87.

[4] . نغم دايخ عبد علي الحسناوي, "عوامل الصراع التنظيمي واستراتيجيات إدارته وأثرهما في الأداء الاستراتيجي دراسة استطلاعية في المستشفيات الحكومية والأهلية", (رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء, 2010), ص:114.

[5] . عامر علي حمد الناصري, "عمليات إدارة المعرفة وأثرها في تعزيز الأداء الاستراتيجي: دراسة تحليلية في مجموعة مستشفيات مختارة في محافظة صلاح الدين", (رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد – جامعة تكريت, 2011), ص:66.

[6]. S. Rao Vallabhaneni, "Wiley CIA Excel Exam Review 2015, Part 3: Internal Audit Knowledge Elements", John Wiley & Sons,2015,p:113.

[7]. Dargan Pujas, "Barriers To The Successful Implementation Of The Balanced Scorecard: The Case Of Plava Lagun J.S.C", Master Thesis For Obtaining The Degree Master Of Business Administration Tourism Management Vienna, 2010, P:11.

[8] . طاهر محسن منصور الغالبي و وائل محمد صبحي إدريس, "دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن", (دار زهران للنشر والتوزيع, 2013), ص: 307.

الحاضر تسعى جميع المؤسسات الى تحديد احتياجات اصحاب المصالح وتعميق علاقة المؤسسة بهم وبالمقابل الحصول على رضاهم وولائهم[1], ولكن في بداية الأمر يجب على أي مؤسسة ان تحدد من هم اصحاب المصالح وماذا يتوقع ان تكون احتياجاتهم وما الذي ستفعله المؤسسة من اجل ارضاءهم وتقديم الخدمات لهم[2].

③ **العمليات الداخلية:** تشمل جميع الانشطة والبرامج والفعاليات الداخلية التي تتميز بها المؤسسة التعليمية عن باقي المؤسسات الاخرى والتي يتم من خلالها مقابلة حاجات ورغبات اصحاب المصالح[3], إذ يتم هنا تحديد مدى كفاءة وجودة العمليات التي تضطلع بتنفيذها ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف المؤسسة [4].

④ **التعلم والنمو:** يشير الى الأُسس والانظمة والبرامج التي تتبناها المؤسسات والتي تعمل على تطوير قدراتها وعملياتها الداخلية وبالتالي تطوير ادائها الاستراتيجي, ان هذا البعد أكثر تعقيداً من الابعاد الاخرى وأكثر صعوبة بالتحديد وخاصة في ظل تعدد المؤسسات وتعدد برامجها وعملياتها واجراءاتها, ويعد الاساس لبطاقة الاداء المتوازنة والذي يؤدي الى الابتكارات العلمية والى التطورات في المؤسسات كافة, لذا لا بد من تحديد البرامج والاجراءات والعمليات المتبعة في كل مؤسسة قبل البدء بقياس الاداء الاستراتيجي[5].

رابعاً: الجهات التي تتولى قياس الاداء الاستراتيجي:

The parties that take responsibility for measuring strategic performance

ينبغي تحديد الجهات التي تتولى عملية قياس الاداء الاستراتيجي بشكل دقيق, لتتم هذهِ العملية بنجاح وبالتالي تحقيق الاهداف المرجوة منها[6], وهذهِ الجهات هي[7]:

---

[1]. Ayman Mostafa Mohamed Abd Al-Khalek "Performance Evaluation And Improvement Technique For Organizations", A Thesis Submitted To The Faculty Of Engineering At Fayoum University In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Science In Production Engineering, Fayoum, Egypt, 2014, P:31.

[2]. Dargan Pujas, Previous source, 2010, P:10.

[3] سيلان جبران العبيدي, "ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع", (ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي, 2009), ص46.

[4] Dargan Pujas, Previous source, 2010, P:10.

[5]Ayman Mostafa Mohamed Abd Al-Khalek , Previous source, 2014, P:32.

[6] عبد الباري ابراهيم درة و ناصر محمد سعود جرادات, "الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين النظرية والتطبيق", (الاردن - دار وائل للنشر والتوزيع, 2014) ,ص:277.

[7] ناصر محمد سعود جرادات, "الادارة الاستراتيجية: منظور تكاملي حديث", (الاردن, مكتبة اثراء للنشر والتوزيع, 2013), ص:366.

① **الإدارة العليا:** متمثلة بمجلس الإدارة والرئيس الاعلى والمدير التنفيذي.

② **هيئة التخطيط الاستراتيجي:** وهي هيئة متخصصة في مجال التخطيط الاستراتيجي ومهمتها مساعدة الإدارة العليا في عملية التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

③ **الإدارة المالية:** والمتمثلة بالمراقب المالي للمؤسسة أو ما يسمى بمراقب الحسابات.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث Third chapter: The practical part

سيتم في هذا المبحث عرض نتائج التحليل الاحصائي وفقاً لإجابات العينة:

أولا: تحليل اجابات عينة البحث:

First: The analysis of Research samples answers

① **التمويل:**

الجدول (1) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتمويل

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تخصص الجهات المسؤولة ميزانية سنوية لدعم احتياجات الجامعات.	4.60	0.49
2	تغطي الميزانية السنوية تكلفة الرواتب والمصروفات الاخرى.	4.15	0.36
3	تهتم الجامعات بزيادة عائدتها من خلال فتح دراسات مسائية أو دراسات عليا على الحساب الخاص أو فتح مكاتب استشارية.	3.91	0.29
4	تعمل الجامعة على وضع خطط مستمرة لزيادة استثمار الاموال التي تحصل عليها.	4.15	0.59
5	تسعى الجامعة الى تقليل التكاليف التشغيلية التي لا تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة.	4.20	0.65
	المجموع	4.20	0.48

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي وفقاً للبرنامج الاحصائي الـ SPSS

سجلت فقرات هذا البعد في الجدول (1) درجات تأييد عالية, وذلك لتجاوز قيم الاوساط الحسابية لفقرات التمويل عن قيمة الوسط الفرضي والبالغة (3), فقد جاء (التمويل) بوسط حسابي (4.20) بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري (0.48). إذ جاءت أعلى قيمة في الفقرة (1) والمتمثلة بـــ (تخصص الجهات المسؤولة ميزانية سنوية لدعم احتياجات الجامعات) بوسط حسابي (4.60) بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري (0.49), مما يدل على قلة التشتت في إجابات العينة, واتفاقهم على ان الجهات المسؤولة تعمل على توفير التخصيصات المالية لدعم جميع برامجها وانشطتها. أما أدنى قيمة فقد جاءت بالفقرة (3) والمتمثلة بـــ (تهتم الجامعات بزيادة عائدتها من خلال فتح دراسات مسائية او دراسات عليا على الحساب الخاص او فتح مكاتب استشارية) بوسط حسابي (3.91) بمستوى جيد وبانحراف معياري (0.29), مما يدل على قلة التشتت في إجابات العينة, والتي نستنتج من خلالها اهتمام المؤسسات بإيجاد سبل جديدة لإضافة موارد مالية لحسابها.

② رضا اصحاب المصالح:

الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لرضا اصحاب المصالح

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	يوجد تنوع في الحرم الجامعي من حيث النوع الاجتماعي.	5.00	0.00
7	يوجد تنوع في الحرم الجامعي من حيث العرق.	5.00	0.00
8	تعمل الجامعة على تقديم الاستشارات والبحوث العلمية التي تعود بالنفع لجميع اصحاب المصالح.	4.16	0.42
9	تحاول الجامعة تبسيط اجراءاتها لإرضاء اصحاب المصالح.	4.02	0.78
10	تسعى الجامعة لعمل مسح ميداني بين فترة واخرى لقياس مستوى رضا اصحاب المصالح عن خدماتها.	4.00	0.54
	المجموع	4.44	0.35

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي وفقاً للبرنامج الاحصائي الـ SPSS

سجلت فقرات هذا البعد في الجدول (2) درجات استجابة وتأييد عالية, وذلك لتجاوز قيم الاوساط الحسابية لفقرات بعد رضا أصحاب المصالح عن قيمة الوسط الفرضي

والبالغة (3), فقد جاء بعد (رضا اصحاب المصالح) بوسط حسابي (4.44) بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري (0.35). إذ جاءت أعلى قيمة في الفقرة (6) والمتمثلة بـ (يوجد تنوع في الحرم الجامعي من حيث النوع الاجتماعي) والفقرة (7) والمتمثلة بـ (يوجد تنوع في الحرم الجامعي من حيث العرق) اذ جاءت الفقرتان بوسط حسابي (5.00) وبمستوى جيد جداً وبإجابة كاملة من قِبل عينة البحث وبانحراف معياري (0.00), مما يشير الى انعدام التشتت في الإجابات, وتوحي هذه النتيجة بان جميع هذه المؤسسات تعمل بمبدأ المساواة وإتاحة الفرص لجميع الأفراد دون التمييز بين أحدٍ منهم. أما أدنى قيمة فقد جاءت بالفقرة (10) والمتمثلة بـ (تسعى الجامعة لعمل مسح ميداني بين فترة واخرى لقياس مستوى رضا اصحاب المصالح عن خدماتها) بوسط حسابي (4.00) بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري (0.54) مما يشير الى قلة التشتت في إجابات العينة, ويتبين من خلال هذه النتيجة بان مؤسسات التعليم العالي في الدول الاجنبية تسعى وبصورة مستمرة لعمل مسوحات ميدانية لقياس مستوى رضا اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين.

③ العمليات الداخلية:

الجدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعمليات الداخلية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
11	توفر الجامعات الهيئات التدريسية الكفوءة ولجميع التخصصات.	4.73	0.45
12	توفر الجامعة الوسائل التقنية الحديثة والمتطورة من مختبرات وغيرها.	4.40	0.49
13	تسعى الجامعة الى توفير المراجع العلمية الحديثة.	4.58	0.50
14	تشجع الجامعة طلبتها على اعداد البحوث العلمية.	4.44	0.60
15	توفر الجامعة القاعات الدراسية المناسبة لأعداد الطلبة.	4.45	0.54
	المجموع	4.52	0.52

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي وفقاً للبرنامج الاحصائي الـ SPSS

سجلت فقرات هذا البعد في الجدول (3) درجات تأييد عالية, وذلك لتجاوز قيم الاوساط الحسابية لفقرات بعد العمليات الداخلية عن قيمة الوسط الفرضي والبالغة **(3)**, وبصورة أجمالية فقد جاء بعد **(العمليات الداخلية)** بوسط حسابي **(4.52)** وبمستوى جيد جداً وبانحراف معياري **(0.52)**. إذ جاءت أعلى قيمة في **الفقرة (11)** والمتمثلة

بـــ (**توفر الجامعات الهيئات التدريسية الكفوءة ولجميع التخصصات**) بوسط حسابي **(4.73)** بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري **(0.45)**, إذ ظهر قلة تشتت في إجابات العينة, وهذهِ النتيجة تُبين بان مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة تقوم بتوفير الكوادر التدريسية الكفوءة والتي يتم اختيارها وفق معايير معينة. أما أدنى قيمة فقد جاءت **بالفقرة (12)** والمتمثلة بـــ (**توفر الجامعة الوسائل التقنية الحديثة والمتطورة من مختبرات وغيرها**) بوسط حسابي **(4.40)** بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري **(0.49),** مما يشير الى قلة التشتت في الإجابات, وتشير هذهِ النتيجة الى اهتمام مؤسسات التعليم العالي بتوفير التقنيات الحديثة والتي تساهم في دعم كافة عملياتها وبرامجها العلمية والعملية.

④ **التعلم والنمو:**

الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعلم والنمو

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
16	تقيم الجامعة عدد من الدورات التدريبية لـ (الهيئة التدريسية, الإداريين, الطلبة).	4.49	0.50
17	تمنح الجامعة عدد من الجوائز والشهادات التقديرية لطلبتها المتميزين.	4.47	0.50
18	تعمل الجامعة على تشجيع الهيئة التدريسية والإداريين والطلبة لديها على زيادة عدد براءات الاختراع.	4.44	0.57
19	تعمل الجامعة على تشجيع طلبتها والهيئة التدريسية لديها على تقديم الافكار الجديدة.	4.55	0.50
20	تشجع الجامعة طلبتها واعضاء الهيئة التدريسية لديها على حضور المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والعالمية.	4.62	0.53
	المجموع	4.51	0.52

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي وفقاً للبرنامج الاحصائي الـ SPSS

سجلت فقرات هذا البعد في الجدول (4) درجات تأييد عالية, وذلك لتجاوز قيم الاوساط الحسابية لفقرات بعد التعلم والنمو عن قيمة الوسط الفرضي والبالغة **(3)**, فقد جاء بعد (**التعلم والنمو**) بوسط حسابي **(4.51)** وبمستوى جيد جداً وبانحراف معياري **(0.52)**. إذ جاءت أعلى قيمة في **الفقرة (20)** والمتمثلة بـــ (**تشجع الجامعة طلبتها واعضاء الهيئة التدريسية لديها على حضور المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والعالمية**) بوسط حسابي **(4.62)** وبمستوى جيد جداً وبانحراف معياري **(0.53),** مما

يشير الى قلة التشتت في إجابات العينة, وهذه النتيجة تعكس حرص مؤسسات التعليم العالي وتشجيعها على مد جسور التواصل العلمي بينها وبين مثيلاتها في دول العالم كافة, من خلال الحث على الحضور والمشاركة في جميع المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية والتعرف على مدى التطور العلمي. أما أدنى قيمة فقد جاءت في **الفقرة (18)** والمتمثلة بـ (**تعمل الجامعة على تشجيع طلبتها والهيئة التدريسية لديها على زيادة عدد براءات الاختراع)** بوسط حسابي **(4.44)** بمستوى جيد جداً وبانحراف معياري **(0.57)**, مما يشير الى قلة التشتت في إجابات العينة, وهذه النتيجة تعكس حرص مؤسسات التعليم العالي على تنمية المواهب والقدرات الابداعية التي تساعد على زيادة براءات الاختراع التي تعود بالنفع للمؤسسة ولسوق العمل والمجتمع.

ثانياً: تحليل المتوسطات لواقع قياس الأداء الاستراتيجي:

Second: The analysis of the average strategic performance measuring

جدول (5) ترتيب الأهمية لابعاد الاداء الاستراتيجي وفقاً لمعامل الاختلاف

ت	أبعاد الاداء الاستراتيجي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ترتيب الأهمية
1	التمويل	4.20	0.48	0.11	2
2	رضا أصحاب المصالح	4.44	0.35	0.08	1
3	العمليات الداخلية	4.52	0.52	0.12	3
4	التعلم والنمو	4.51	0.52	0.12	3
	الاجمالي	4.42	0.47		

المصدر: من اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة.

بصورة عامة ومن خلال مستوى إلاجابات عن كافة أبعاد الاداء الاستراتيجي ومن خلال الجدول (5) فقد حقق الاداء الاستراتيجي وسطاً حسابياً عاما بلغ (4.42) الأمر الذي يؤكد ان مؤسسات التعليم العالي في الدول الاجنبية والتي يعمل لديها التدريسيين العراقيين سجلت مستوى اهتمام مرتفع بعمليات قياس الاداء الاستراتيجي بكافة أبعاده بدرجة جيد جداً وباتفاق واضح وكبير بين إجابات العينة ككل والذي يشير الى ان قياس الاداء يعمل على تحقيق الاهداف المرجوة للمؤسسة كونه يركز على المؤشرات المالية وغير المالية من برامج وعمليات وانشطة واجراءات من اجل ضمان جودة مخرجاتها وبما يتوافق مع متطلبات اصحاب المصالح الداخليين (الهيئة التدريسية, الإداريين, الطلبة) واصحاب المصالح الخارجيين (سوق العمل, المجتمع),

نستنتج قبول فرضيتي البحث والتي تنص على (هناك ارتفاع في مستوى قياس الاداء الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في الدول الاجنبية) و(ان قياس الاداء الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي يحقق الاهداف المرجوة), وهذا من شأنه أن يُجيب عن تساؤلي مشكلة البحث, اما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.47) والذي يُشير الى قلة التشتت ووجود اتفاق كبير بين العينة حول الاجابات, ولغرض بيان أي من ابعاد الاداء الاستراتيجي أكثر اهمية من غيرهِ استعمل معامل الاختلاف والذي يتضح من خلالهِ بان بعد (رضا أصحاب المصالح) كان الاقل تشتتاً والاكثر أهمية وان معظم العينة كانوا متفقين حول هذا البعد, وبعدها بعد (التمويل), أما التشتت فقد ارتفع عند بعدي (العمليات الداخلية والتعلم والنمو) إذ جاءا الأكثر تشتتاً والأقل أهمية من حيث الإجابات.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

Fourth chapter: Results and recommendations

أولاً: الاستنتاجات: First: Results:

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

① أولت المؤسسات التعليمية اهتماماً كبيراً بعمليات التمويل المختلفة من خلال الاستثمار الامثل للاموال وتقليل التكاليف التشغيلية لجميع اجراءاتها وبرامجها وانشطتها, كما وتستجيب لمتطلبات اصحاب المصالح الداخليين (الهيئة التدريسية, الإداريين, الطلبة) واصحاب المصالح الخارجيين (سوق العمل, المجتمع), وتقوم بإدارة كافة عملياتها وبرامجها الداخلية وتحديثها بما يتواكب مع التطور العالمي من اجل زيادة التعلم وتحقيق النمو والتقدم من خلال تقديم وتطبيق الافكار الجديدة واتباع اسلوب المشاركة بين الجميع من اجل تحقيق اداء استراتيجي متميز.

② يساهم قياس الأداء الاستراتيجي في رفع مكانة المؤسسة التعليمية وتحقيق المنافع على المدى القريب والبعيد من خلال تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها وتحديد نقاط الضعف والعمل على تلافيها أو ايجاد الحلول لها.

③ يعتبر نموذج بطاقة الاداء المتوازنة بابعادهِ النموذج المتكامل والامثل والذي يحقق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة التعليمية من خلال قياس ادائها الاستراتيجي وفق مقاييس مالية وغير مالية وبشكل متوازن ومتكامل.

ثانياً: التوصيات: Second: Recommendations:

يقدم البحث مجموعة من التوصيات وكما يأتي:

① ضرورة العمل بشكل دائم على تطوير نماذج لقياس الاداء الاستراتيجي من خلال الاتصال الدائم بالاكاديميين المختصين والعمل على عقد اجتماعات دورية واقامة دورات تدريبية من أجل بناء نماذج متطورة لمواجهة التغيرات السريعة التي تحصل في مؤسسات التعليم العالي العالمية.

② توفير الدعم المادي والمعنوي والسماح لجميع افراد المؤسسات التعليمية بالمشاركة بالعملية التعليمية دون تفريق بين فرد وآخر لضمان توفير بيئة تعليمية جيدة, ووضع خطط مستمرة لدعم وتطوير البرامج والعمليات ولزيادة استثمار الاموال من اجل اعداد مخرجات متميزة وناجحة قادرة على الانخراط في سوق العمل.

③ قياس وتقويم الاداء الاستراتيجي للمؤسسة بشكل مستمر, والعمل على اجراء مسح ميداني بين فترة واخرى للتأكد من مدى رضا اصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على ما تقوم بهِ.

⑤ التأكيد على تضمين موضوع الاداء الاستراتيجي ضمن استراتيجيات المؤسسات التعليمية بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص كونها الأساس الذي يتم من خلاله الوصول بالمؤسسات التعليمية العراقية إلى مستوى العالمية.

المصادر References:

اولاً: المصادر العربية: First: Arabic references:

1) البياتي، محمود و القاضي، دلال (2010) ,"البحث العلمي وأساليبه باستخدام البرنامج الإحصائي الـ SPSS " ، الطبعة الثانية، مطبعة البينة، بغداد/ العراق.

2) جرادات, ناصر محمد سعود (2013), "الادارة الاستراتيجية: منظور تكاملي حديث", مكتبة اثراء للنشر والتوزيع, عمّان, الاردن, ط 1.

3) الحسناوي, نغم دايخ عبد علي (2010), "عوامل الصراع التنظيمي واستراتيجيات إدارتهِ وأثرهما في الأداء الاستراتيجي دراسة استطلاعية في المستشفيات الحكومية والأهلية", رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء.

4) حميد, شهباء حازم (2015), "إمكانية تطبيق بعض أبعاد الهندسة المتزامنة وأثرها في الاداء الاستراتيجي: بحث في شركة الزوراء العامة", رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.

5) درة, عبد الباري ابراهيم و جرادات, ناصر محمد سعود (2014), "الإدارة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين النظرية والتطبيق", دار وائل للنشر والتوزيع, عمّان - الاردن, ط1.

6) الدوري, زكريا و صالح, احمد علي (2009), "الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على نجاح منظمات الاعمال", دار اليازوري للنشر والتوزيع, عمان– الاردن, الطبعة العربية.

7) رحال, رواد علي (2015), "دور التصميم التنظيمي في الإداء الاستراتيجي- بحث ميداني في دائرة صحة الانبار", رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد.

8) الشيخ الداوي (2010), "تحلل الأُسُس النظرية لمفهوم الإداء", مجلة الباحث, عدد7

9) العبادي, هاشم فوزي و الاسدي, أفنان عبد علي (2010), "تحديد أثر مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الأداء الاستراتيجي- دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الجامعية", مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, المجلد/16, العدد/59, كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد.
10) العبيدي, سيلان جبران (2009), "ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع", ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي.
11)العزاوي, سحر احمد كرجي (2014), "رأس المال النفسي الايجابي والتوافق المهني وتأثيرهما في الاداء الاستراتيجي للموارد البشرية: دراسة تحليلية ميدانية لآراء عينة من تدريسيي كليات الجامعة المستنصرية", اطروحة دكتوراه, كلية الادارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية.
12) الغالبي, طاهر محسن منصور و إدريس, وائل محمد صبحي (2013), "دراسات في الاستراتيجية وبطاقة التقييم المتوازن", دار زهران للنشر والتوزيع, ط1.
13) الميالي, حاكم أحسوني مكرود (2011), "دور ادارة المعرفة في استثمار رأس المال البشري لتحقيق الاداء الاستراتيجي", دراسة تطبيقية في معمل سمنت الكوفة, مجلد/ 7, عدد: 21.
14)الناصري, عامر علي حمد (2011), "عمليات إدارة المعرفة وأثرها في تعزيز الأداء الاستراتيجي: دراسة تحليلية في مجموعة مستشفيات مختارة في محافظة صلاح الدين", رسالة ماجستير, ادارة الاعمال, كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة تكريت.
15) يوسف, يوسف دولاب (2012), "تقويم الاداء الاستراتيجي باستخدام اسلوب المقارنة المرجعية: بحث تطبيقي في عينة من مكاتب المفتشين العموميين", بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والماليــة - جامعة بغداد.

ثانياً: المصادر الاجنبية: **Second: Foreign references:**

1) Abd Al-Khalek, Ayman Mostafa Mohamed (2014), “Performance Evaluation And Improvement Technique For Organizations“, A Thesis Submitted To The Faculty Of Engineering At Fayoum University In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Science In Production Engineering, Fayoum, Egypt.
2) Pujas, Dargan (2010), "Barriers To The Successful Implementation Of The Balanced Scorecard: The Case Of Plava Lagun J.S.C", Master Thesis For Obtaining The Degree Master Of Business Administration Tourism Management Vienna.
3) Schwerdt, Wolfgang & Wendland, Marcelle Von (2010), "Pricing, Risk, And Performance Measurement In Practice: The Building Block Approach To Modeling Instruments And Portfolios", Academic Press.
4) Vallabhaneni, S. Rao (2015), "Wiley CIA Excel Exam Review 2015, Part 3: Internal Audit Knowledge Elements", John Wiley & Sons.

Measuring the Strategic performance from the perspective of Iraqi Teachers Foreign Countries

Prof.Dr.Abdulnaser Alag Hafedh **Researcher: Ayah Talib jame**
Ministry of Higher Education and Scientific Research **Al- Mustansiriyah University**
Abdulnaserali@yahoo.com atj5538@gmail.com

Abstract:
The current research problem represents in the weakness of measuring strategic performance in Iraqi higher education institutions, at the time that educational institutions in foreign countries have achieved an outstanding strategic performance, so it has become necessary to go to these countries and benefit from their expertise and experience and apply them in a way that guarantees reaching the global level. The current research aims to study the extent of the institution's ability and interest in measuring strategic performance through measuring the level of application of the balanced scorecard model in its dimensions (financing, stakeholder satisfaction, internal operations, learning and growth), as the research sample included Iraqi teachers working in higher education institutions in foreign countries. The opinion of a sample of (55) teachers was taken into account and questionnaire was used as a tool for collecting data and information, and to analyze the data statistically, the statistical program (SPSS) was used to reach the results, analyze them, and test the validity of the established hypotheses. At the end, a set of conclusions were reached, the most important of which is the high level strategic performance measurement, which reflects the institution's ability to achieve its current and future goals. Furthermore, a set of recommendations were set for it, however the most important of which is the emphasis on including the issue of strategic performance measurement within the strategies of educational institutions, as it is the basis through which the outstanding performance is achieved in short and long term.

Keyword: Strategic performance, financing, stakeholders satisfaction, internal operations, learning and growth.

*This research is derived from M.A thesis.

أثر القيادة التحويلية في استراتيجيات ادارة الازمات في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات

ا.د. محمد عبد الرحيم المحاسنة عبد السلام ابراهيم المومني
جامعة مؤتة / كلية الاعمال / قسم الادارة العامة
Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر القيادة التحويلية في استراتيجيات إدارة الأزمات في المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من القيادات في المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات والموظفين الذين هم على تماس مباشر بإدارة الازمات وتم توزيع (147) استبانة على مجتمع الدراسة والبالغ (167) عنصرا استرجع ما نسبته (91.83%) من الاستبانات الصالحه للتحليل الاحصائي. وأظهرت الدراسة ان تصورات المبحوثين لمستوى الابعاد التي تقيس القيادة التحويلية قد جاء بدرجة مرتفعة وان تصورات المبحوثين لمستوى الابعاد التي تقيس متغير استراتيجيات إدارة الأزمات قد جاء بدرجه مرتفعة ووجود اثر ذي دلالة احصائية للقيادة التحويلية بأبعادها مجتمعة في تطوير استراتيجيات إدارة الازمات بأبعادها مجتمعة. أوصت الدراسة بضرورة استمرار المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات بالمحافظة على ممارسة نمط القيادة التحويلية وتطبيق استراتيجيات ادارة الازمات، والتركيز على ضرورة اشراك الموظفين في عملية اتخاذ القرارات وتطوير الية توليد الافكار لديهم، بهدف تطويرهم وتحويلهم إلى قادة في مواقعهم.

الكلمات المفتاحية: القيادة التحويلية، استراتيجيات ادارة الأزمات، المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

المقدمة:

بسبب التغيرات البيئية المتزايدة، تواجه الدول النامية الآن سلسلة من الأزمات التي تنشأ من عوامل داخلية وخارجية. ونتيجة لذلك، تواجه المنظمات تحديات وصعوبات في التكيف مع هذه الأزمات والتعامل معها. وهذا يستدعي وجود أساليب حديثة للتعامل معها بدلاً من الأساليب التقليدية مما يدفع المنظمات الحالية للبحث عن قادة أكثر كفاءة وملاءمة لهذا العصر بعيدًا عن الأساليب التقليدية للقيادة. ومن المهم أن نلاحظ أن كل أزمة تحمل في طياتها فرص النجاح وفرص الفشل وإدارة الأزمة هي ما يحقق النجاح بينما تجاهل إدارة الأزمة يعني تحول الوضع من سيء إلى أسوأ. وبالتالي يعتمد التعامل مع الأزمات إلى حد كبير على قيادتها. هذه الدراسة تسلط الضوء على العلاقة بين القيادة التحويلية واستراتيجيات إدارة الأزمات وقد تم اختيار المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات كمكان لتطبيق الدراسة، نظرًا للدور الكبير والمهام التي يقوم بها هذا المركز. إن المركز هو مؤسسة حكومية أردنية

تأسس عام 2015م، ويهدف إلى تنسيق وتوحيد جهود المؤسسات الوطنية ذات الصلة لتمكينها من التعامل مع الأزمات الوطنية بأشـــكالها المختلفة والمحتملة بأقل وقت وجهد وتكلفة وخسائر ممكنة. ومن هنا فقد جاءت فكره اجراء هذه الدراسة وخصوصا فيما يشهده العالم من ازمات عموما وفي المنطقه العربية بشكل خاص وذلك للتعرف على القياده التحويلية في تطوير اســـتراتيجيات اداره الازمات في المركز الوطني للأمن وأداره الازمات.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

في الوقت الحالي، نشهد تطورًا سريعًا وتحولًا عميقًا وتغيرًا مستمرًا في جميع جوانب الحياة. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن هذه التغيرات تؤثر على جميع مجالات الحياة، مما يُفرض تحديات متعددة. وتتفاوت الأزمات التي تنشـأ جراء هذه التحديات في أسـبابها ومســـتوياتها وشـــدة تأثيرها وتكرارها، مما يشـــكل خطراً على اســـتمرارية وبقاء المنظمات. وبالنظر إلى هذه التحديات، فإن الفرد بمفرده لا يمكنه إدارة هذا التغيير بل يمكنه فقط أن يقوده. بناءً على التحديات التي واجهتها الحكومات والأزمات الاقتصـــادية والصـــحية والاجتماعية، بما في ذلك أزمة كورونا وغيرها، التي أثرت على مختلف جوانب الحياة في جميع أنحاء العالم، يتجلى دور المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات في معالجة هذه الأزمات وإيجاد حلول لمواجهتها. فالأزمة هي حقيقة لا بد من مواجهتها، وتفرض علينا ضـــرورة التعامل معها، إما النجاة بها أو الانهيار بسببها. و لذلك، يظهر دور صـانع القرار البشـري في الكشـف عن الأزمة ومحاولة تجنب حدوثها أو التخفيف من تأثيراتها إذا وقعت.

تتمحور مشـكلة هذه الدراسـة حول الحاجة الملحة إلى وجود قادة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، حيث إن مستقبلنا بين أيديهم. رغم وجود قادة في القطاعات الصـناعية والتجارية، إلا أننا نشـعر بفجوة في القيادة، ونحتاج إلى قادة قويين قادرين على خلق رؤى واقتصـاد أمثل. يجب على القادة أن يحولوا التابعين إلى قادة لضـمان اســـتمرار المســـيرة دون أي توقف أو فجوة. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراســـة لتوضيح أبعاد القيادة التحويلية ودورها في تحقيق الاستعداد لإدارة الأزمات من خلال دراســـة تطبيقية على المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.ومن هنا تظهر أهمية مشكلة الدراسة بسد الفجوة العلمية بتطبيق هذه المتغيرات ضمن بيئة العمل الأردنية وتحاول الدِراســـة الحالية أن تبرز مشـــكلة الدراســـة من خلال أجابتها عن الســـؤال الرئيس التالي:

ما هو أثر القيادة التحويلية في اســـتراتيجيات ادارة الازمات في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات؟

ويشتق منه الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى ممارسة القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) من وجهة نظر العاملين بالمركز الوطني للأمن وإدارة الازمات؟
2. ما مستوى ممارسة استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها (اكتشاف اشارات الانذار المبكر، الاستعداد والوقاية، احتواء الضرر، استعادة النشاط، التعلم) من وجهة نظر العاملين بالمركز الوطني للأمن وادارة الازمات؟

أهداف البحث:

هدف البحث بشكل رئيس التعرف إلى اثر القيادة التحويلية في استراتيجيات مراحل ادارة الازمات في المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات؟ ويشتق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على مستوى ممارسة القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
2. التعرف على مستوى ممارسة استراتيجيات مراحل إدارة الأزمات بأبعادها (اكتشاف إشارات الانذار المبكر، الاستعداد والوقاية، احتواء الضرر، استعادة النشاط، التعلم) في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
3. تقديم توصيات ومقترحات لتفعيل دور القيادات التحويلية في استراتيجيات إدارة الأزمات بأبعادها، وذلك لرفع سمات القيادة التحويلية بالمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الجانب العلمي والعملي حسب الآتي:

أولًا: الأهمية من الناحية العلمية:

1.تبرز أهمية هذه الدراسة في فهم تأثير القيادة التحويلية في إدارة الأزمات في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات. في ظل تطورات العالم العلمية والمعرفية، توجد فجوة مستمرة بين معارف المنظمات وأحدث التحديات والتطورات المعاصرة. لذا فأن دراسة متغيرات الدراسة الحالية يعد أمرًا معاصرًا ومفيدًا للمنظمات.

2.قد تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية من خلال إضافة جهد بسيط ومتواضع، خصوصًا في ضوء نقص الدراسات المتاحة - وفقًا لمعرفة الباحث - التي تتناول هذا الموضوع.

3.قد تساعد هذه الدراسة على تشكيل قاعدة للباحثين الآخرين لاستكشاف المزيد من الحقائق والمعرفة المرتبطة بهذا المجال.

ثانيًا: الأهمية من الناحية العملية:

1.تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعد أول دراسة تُجرى على المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وتتناول دراسة القيادة التحويلية وعلاقتها باستراتيجيات إدارة الأزمات - بناءً على معرفة الباحث. يتمثل الجديد في هذا النوع من البحوث في التطبيق العملي والتركيز على المنظمة المحددة.

2.تعزز أهمية الدراسة من خلال طبيعة عمل المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، حيث يقدم الخدمات ذات الصلة بالأمن وإدارة الأزمات، بالتالي يمكن للدراسة أن تساهم في تعزيز فعالية وكفاءة المنظمة في التعامل مع الأزمات وتوفير الأمن والسلامة للمجتمع.

أنموذج البحث:

اعتمد البحث أنموذجاً يظهر المتغيرات والأبعاد الاتية:

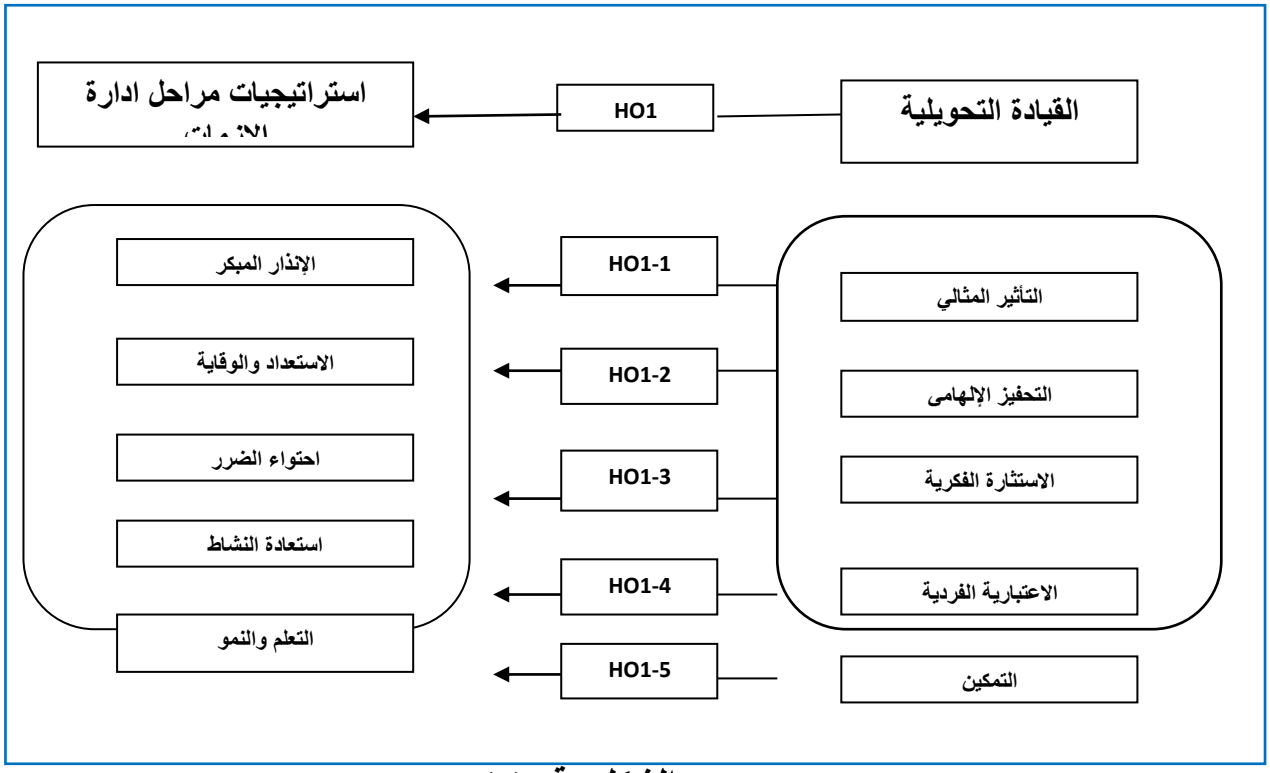

الشكل رقم (1)

أنموذج البحث الافتراضي من إعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة الآتية:

أبعاد المتغير المستقل (القيادة التحويلية): (الهاجري 2021) [1]، (عفيشات والعلي 2022)[2].

أبعاد المتغير التابع (استراتيجيات إدارة الأزمات): (الهميسات 2020)[3]، (الحواجره ومري 2021)[4].

فرضيات البحث:

الفرضـــية الرئيســـة الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالـة($\alpha \leq 0.05$) للقيـادة التحويليـة بـأبعـادهـا (التـأثير المثـالي، التحفيز الإلهـامي، الاســـتثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) في اســـتراتيجيات مراحل إدارة الأزمات بأبعادها (اكتشـــاف اشـــارات الانذار المبكر، الاســـتعداد والوقاية، احتواء الضرر، استعادة النشاط، التعلم) بالمركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضـــية الفرعية الأولى (H01.1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) للقيـادة التحويليـة بـأبعـادهـا (التـأثير المثـالي، التحفيز الإلهـامي، الاسـتثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) في اكتشـاف إشـارات الإنذار المبكر بالمركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

الفرضـــية الفرعية الثانية (H01.2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) للقيـادة التحويليـة بـأبعـادهـا (التـأثير المثـالي، التحفيز الإلهـامي، الاســـتثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) في الاســـتعداد والوقاية بالمركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.

الفرضـــية الفرعية الثالثة (H01.3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) للقيـادة التحويليـة بـأبعـادهـا (التـأثير المثـالي، التحفيز الإلهـامي، الاسـتثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) في احتواء الضـرر بالمركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.

الفرضـــية الفرعية الرابعة(H01.4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية عند مســـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$) للقيـادة التحويليـة بـأبعـادهـا (التـأثير المثـالي، التحفيز الإلهـامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) في مستوى استعادة النشاط بالمركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.

---

[1] **محمد الهاجري ، رسالة دكتوراه بعنوان: أثر القيادة التحويلية في مرحلة إدارة الأزمة، دراسة تطبيقية في وزارة الداخلية القطرية. الاردن- عمان – 2021 ص6**

[2] **تيسير عفيشات ، وخير الله العلي دراسة بعنوان أثر القيادة التحويلية في التمكين الإداري لدى العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، المجلد السابع العدد الثاني الجزء الأول2022 ص:230 – 255**

[3] **ايثار الهميسات، دراسة بعنوان: أثر القيادة التحويلية في إدارة الأزمات: الدور الوسيط للمرونة الاستراتيجية: دراسة ميدانية في قطاع الاتصالات الخلوية في الاردن. جامعة مؤتة. الأردن - عمان-2020. ص7**

[4] **كامل الحواجرة، و صالح المري، اثر القياده الابداعية في استراتيجيات اداره الازمات دراسة تطبيقيه في المؤسسات العامه في دوله قطر، مجله جامعه الحسين بن طلال للبحوث العدد(2) المجلد(7).2021 ص:310 – 336**

الفرضية الفرعية الخامسة(H01.5): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) في التعلم بالمركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.

التعريفات الاجرائية:

المتغير المستقل(القيادة التحويلية): قدرة قادة ومدراء ادارة الامن والأزمات على التأثير الجوهري على المرؤوسين والاهتمام بتطويرهم واستثارتهم، لتحقيق أهداف الجماعة، وسيتم تمثيل القيادة التحويلية في هذه الدارسة، من خلال خمسة أبعاد رئيسية هي:(التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية، التمكين) وحسب التعريفات الآتية:

التأثير المثالي: شعور المرؤوسين أن القادة رموز للدور او المنصب الذي يشغلونه ويحاولون محاكاة قادتهم والالتزام بتعليماتهم، لقدرة قادتهم على خلق الشعور بالفخر والاعتزاز في نفوس موظفيهم مما يمكنهم من كسب ثقتهم وتأييدهم. وتم قياس هذا البعد بالفقرات (1-5)

التحفيز الإلهامي : التركيز على تصرفات وسلوكيات القادة التي تنمي في العاملين الرغبة في التحدي، وحب العمل الجماعي، والالتزام بالقيم للوصول إلى الأهداف التنظيمية، وتم قياس هذا البعد بالفقرات (6-10).

الاستثارة الفكرية: تشجيع المرؤوسين على فهم أفَضل لتطوير أساليب العمل وتقديم حلول للمشاكل التي قد تواجههم بطرق مبتكرة وجديدة وإبداعية تستند إلى شعور المرؤوسين بالحرية الكاملة في اختيار الطرق لحل المشكلات وأداء المهام المتنوعة. وتم قياس هذا البعد بالفقرات (11-15).

الاعتبارية الفردية: أن يمنح القائد التحويلي اهتماما شخصيا بحاجات ورغبات المرؤوسين والعمل على تلْبيتها، والوقوف على مشاكلهم، وتقديم المساعدة لحلها، وتوفير بيئة عملٍ تساعد على أداء الأعمال المطلوبة. وتم قياس هذا البعد بالفقرات (16-20).

التمكين: أن يتم تفويض سلطة اتخاذ القرار للموظفين في الصفوف الأمامية لتمكينهم من الاستجابة بصورة مباشرة لمواجهة الاحداث التي تسبق أي ازمة ومعالجة نتائجها خلال فترة حدوثها والتخلي عن النموذج التقليدي للقيادة. وتم قياس هذا البعد بالفقرات (21-25).

المتغير التابع (استراتيجيات مراحل ادارة الازمات): قدرة المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات على تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية على المستوى الوطني في مواجهة الازمات لخلق بيئة وطنية آمنة ومستقرة، ويجب اختيار استراتيجية الأزمة التي تلائم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية وسيتم تمثيل استراتيجيات مراحل ادارة الازمات في هذه الدارسة، من خلال خمسة أبعاد رئيسة،

هي:(اكتشاف اشارات الانذار المبكر، الاستعداد والوقاية، احتواء الضرر، استعادة النشاط، التعلم) وحسب التعريفات الآتية:

الانذار المبكر: تعزيز فرص التنبؤ المبكر بالأزمات من خلال بناء قاعدة بيانات ومعلومات وطنية شاملة تتطلبها طبيعة عمل المركز ومهامه وتوجيه الاهتمام للإشارات التحذيرية التي ترسلها الأزمة قبل حدوثها بفترة طويلة نسبياً تنبئ عن قرب وقوع الأزمة. وتم قياس هذا البعد بالفقرات (26-30).

الاستعداد والوقاية: تهيئة المركز للاستعداد لمواجهة أي ازمة واكتشاف ورصد نقاط الضعف, ولذا يجب أن يتوفر لديه الأساليب والوسائل الوقائية لدرء هذه الأزمات والكوارث ووضع خطط فعالة لمواجهتها وتم قياس هذا البعد بالفقرات (31-35).

احتواء الضرر: تستهدف إعداد الوسائل المساعدة على احتواء الآثار الناتجة عن الأزمة، وتظهر أهمية عزل الأزمة في هذه المرحلة. وتم قياس هذا البعد بالفقرات (36-40).

استعادة النشاط: تتعاون مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والمدنية ومؤسسات القطاع الخاص مع المركز لاستعادة النشاط بعد انتهاء الأزمة، وتشمل وضع سيناريوهات بديلة معدة مسبقاً وتم اختبارها جيداً حتى يحسن وضع الحلول العملية المناسبة في حالة احتدام الأزمة وتم قيـــــــــــاس هذا البعد بالفقرات (41-45).

التعلم: وهي تتضمن استرجاع واستعادة الأحداث ودراستها دراسة متعمقة ومستفيضة واستخلاص الدروس المستفادة منها وتطوير الخطط الوطنية وتنسيقها واختبارها لمواجهة مختلف انواع الازمات مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص. وتم قياس هذا البعد بالفقرات (46-50).

الإطار النظري:

المقدمة:

يُركز القادة التحويليون على جوانب العمل والأهداف الجماعية كحافز لتحقيق علاقة تعاونية بين الموظفين، بهدف تطويرهم وتحويلهم إلى قادة في مواقعهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم يتصرفون بثقة وتفاؤل ويعبِّرون عن ثقتهم في المرؤوسين. فالقيادة تحقق عن طريق المثال، ومن خلال هذه القيادة يتم تفويض الأفراد لتحقيق الأهداف المحددة. ولم يعد من واجب القائد الانتظار حتى تحدث الأزمات ومن ثم التعامل معها، بل أصبح من واجبه أن يتوقع المستقبل برؤية ثاقبة ويعمل على تجنب حدوث الأزمات عن طريق وضع استراتيجيات مناسبة للتعامل معها أو تقليل تأثيرها. ولذلك، فإن السمات الشخصية للقيادة التحويلية تكتسب أهمية خاصة في إدارة الأزمات.

مفهوم القيادة التحويلية:

يعتبر دانتون من اوائل من اطلق مصطلح القيادة التحويلية عام 1973, ولكن نشأة هذا المفهوم تعود الى عام 1978 على يد بيرنز والذي عرف القيادة التحويلية بانها عملية يسعى من خلالها القائد والمرؤوسين الى ان ينهض كل منهما بالأخر للوصول اعلى مستويات الدافعية (BRNS.1978). فالقيادة التحويلية هي التي ترسم رؤية واضحة لمنظماتها في ذات الوقت تحرص على تطوير انظمة جديدة تتناغم مع متطلبات المستقبل فالقادة التحويليون هم صناع فرص النجاح والتميز للمنظمات (Gerom 2008). اما (Trafino 2000) فيرى ان القيادة التحويلية تهتم بمدى سعي القائد التحويلي إلى الارتقاء بمستوى مرؤوسيه من أجل الإنجاز و التطوير الذاتي و العمل على تنمية و تطوير الجماعات و المنظمة ككل. وينسجم ذلك مع أن الاهتمامات الاساسية للقيادة التحويلية التي انتقلت من تقديم الحوافز مقابل الاداء المرغوب الى تطوير وتشجيع المرؤوسين فكريا وابداعيا (Conger, 2002). فالقيادة التحويلية هي التي تصنع النجاح وتوفر مناخ المشاركة و تهيئ الظروف المساعدة التي عن طريقها يستطيع الموظفون أن يأخذوا على عاتقهم السلطة لاتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق تلك الرؤى بجانب إمداد الموظفين بالرؤية، فالقيادة التحويلية تتميز بقدرتها على خلق السلوك الإلهامي الذي يعزز الفاعلية الذاتية للعاملين للوصول إلى الهدف.

اهميه القياده التحويلية:

القيادة التحويلية هي التي تقود التغيير وترفع مستوى المرؤوسين من اجل الانجاز والتنمية الذاتيه وهي التي تروج في نفس الوقت عمليه تنميه وتطوير المجموعات والمنظمة ويشير هذا المفهوم الى ان القياده التحويلية [1]:

1. تستثير في المرؤوسين مستوى اعلى من الوعي بالقضايا الرئيسيه في الوقت الذي تعمل فيه على زيادة ثقة التابعين في انفسهم.

2. تشجيع المرؤوسين من خلال تحفيزهم شخصيا وجعلهم يرتقون لقيمهم الشخصيه وذلك لإشباع حاجات اعلى لهم.

3. تغير اهداف المرؤوسين من مجرد حرص واهتمام على البقاء وحسب الى اهتمامات خاصة بالإنجاز العالي وبالتقدم وبالتنمية الذاتيه.

4. ترقى لقيم اخلاقية، وتطلب تضمين ذلك في القاد في المستويات التنظيمية كافة.

[1] بهاء زكي محمد، قلم المدير العام ،الطبعه الاولى ، مؤسسه ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع ،بغداد، 2016 ص 141

أبعاد القيادة التحويلية:

اســتطاع بعض الباحثين من تطوير اربعة ابعاد للقيادة التحويلية(Four Is), (Bass & Avoli1994) [1] وهي (التأثير المثالي ، التحفيز الإلهامي ، الاســتثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية) اضـــاف عليها (rafferty & Griffin 2004) [2] بعد التمكين ويمكن اجمالي الابعاد التي ستتبناها الدراسة على النحو الاتي:

1. **التأثير المثالي:** يمتلك القائد التحويلي بموجب ذلك قدرات فائقة في التأثير في المرؤوسين بحيث يصبح القائد أنموذجا يقتدي به المرؤوسين وينمي الاحساس بالرسالة ويحوز على ثقة الاخرين ويصبح مع مرور الوقت اهلا للإعجاب والثقة والاحترام.
2. **التحفيز الإلهامي:** حيث يركز القائد هنا على التصرفات والسلوكيات التي تثير في الافراد حب التحدي وتعمل على استثارة روح الفريق من خلال الحماسة والمثالية واتاحة القرصة للمشاركة في صياغة الرؤية المشتركة وتحقيق الاهداف المشتركة .
3. **الاستثاره الفكريه:** حيث يعمل القائد على طرح الافكار الجديدة او البحث عنها وتشجيع حل المشكلات بطرق ابداعية ابتكاريه ودعم النماذج الخلاقة التي يقدمها الافراد فهو يستثير مرؤوسيه نحو التفكر الابداعي والتحديث ويشجع روح الابتكار والافكار المبتكرة حتى لو تعارضت مع تفكيره.
4. **الاعتبارية الفردية:** حيث يعطي القائد هنا اهتمامًا شخصيًا لحاجات وإنجازات كل فرد ، عبر سلوكيات التقدير والتعزيز , فيعمل مع الأفراد كمدرب وناصح ويعترف بالفروق الفردية بينهم, يقف إلى جانبهم يساهم في حل مشكلاتهم , يتعامل مع كل فرد بصفة مستقله.
5. **التمكين**: الافتراض الرئيس في فكرة التمكين إنّ سـلطة اتخاذ القرار من المفترض أن يتم تفويضها للموظفين في الصفوف الأمامية لكي يمكن تمكينهم للاستجابة بصورة مباشــرة لطلبات العملاء و مشــاكلهم و احتياجاتهم و يتضــح أن فكرة التمكين تتطلب التخلي عن النموذج التقليدي للقيادة الذي يركز على التوجه إلى قيادة تؤمن بالمشـاركة والتشاور.

استراتيجيات مراحل ادارة الأزمات

طور علم إدارة الأزمات نظريات ومناهج واستراتيجيات عملية كثيرة حتى أصبح من المجالات والعلوم الحيوية والمهمة خصوصًا مع التطورات المتلاحقة والمتغيرات المفاجئه التي نشهدها حاليا على الصعُد المحليه والاقليمية والعالمية كافة، والتي تتطلب غالبا الاستعداد المبكر لمواجهة الأزمات عبر التخطيط الجيد لإدارتها وسرعة اتخاذ

[1] **Bass, B& Avolio, B.J.(1994). Improving Organizational Effectiveness Through Transformational Leadership, ,London SAGE Publications, Inc**

[2] **(15): 329-354 Rafferty A. and Griffin M. (2004). Dimension of transformational Leadership: conceptual and empirical extensions The Leadership Quarterly**

القرار لتحقيق الجاهزيّة، وسرعة الاستجابة التنظيمية والاستراتيجية لمواجهتها عند وقوعها. [1]

هناك عدد من الاستراتيجيات التي يمكن للباحثين تناولها على النحو التالي[2]:

1. **استراتيجية اكتشاف إشارات الإنذار**: تمثل ادراك وفهم وتحليل اشارات الانذار وإنّ الأمر لا يعدو ان يكون شعوراً بالقلق أحياناً حول إمكانية وقوع الازمة وما لم توجه المنظمة الانتباه الكافي لهذه المؤشرات وقامت بتحليلها ودراستها فمن المحتمل جدا ان تقع الازمة.
2. **استراتيجية الاستعداد والوقاية**: حينما تستطيع المنظمة اعطاء الانتباه الكافي بان هناك اشارات انذار وقامت بتحليلها ودراستها ويتوفر لديها الاستعدادات والأساليب الوقائية مثل جمع الحقائق، تحليل الموقف، تدريب العاملين، توفير الأجهزة، خطة للازمات وغيرها، أمكن منع الأزمة من الحدوث واحتوائها بل ووئد الأزمة في مهدها.
3. **استراتيجية احتواء الأضرار او الحد منها**: تشير الى مسؤولية قادة المنظمة للقيام بتحديد حجم الخسائر والأضرار التي وقعت والقيام ببعض الاساليب والجهود لاحتوائها او لعلاجها سواء كانت مادية او نفسية.
4. **استراتيجية استعادة النشاط**: العمليات التي تقوم بها إدارة المنظمة التي نجحت في احتواء أضرار الازمة بهدف استعادة التوازن والمقدرة على ممارسة الأعمال والنشاطات الاعتيادية قبل تعرض المؤسسة للازمة.
5. **استراتيجية التعلم**: التعلم المستمر من الازمة والاستفادة من الدروس الخاصة بها وإعادة التقييم لتحسين ما تم انجازه، والطرق التي تساعد المنظمة في الاستفادة من الازمة، وتكوين انماط سلوكية فعالة في مواجهة الازمات المستقبلية.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية التي تناولت المتغير المستقل (القيادة التحويلية):

دراســـة (الهاجري، 2021) بعنوان: أثر القيادة التحويلية في مرحلة إدارة الأزمة، بوجود اليقظة الاســتراتيجية متغيرا وســيطا. هدفت الدراســة التعرف إلى تحليل أثر القيادة التحويلية في مراحل إدارة الأزمة ، بوجود اليقظة الاستراتيجية متغيرا وسيطاً. اعتمدت الدراســة المنهج الوصــفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراســة والإجابة عن تســاؤلاتها، يتكون مجتمع الدراســة من جميع المديرون ومســاعديهم ونوابهم ومدراء الدوائر في وزارة الداخلية القطرية، وتم اعتماد أســلوب المســح الميداني الشــامل في جمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة .أوصــت الدراسة بضــرورة استمرار وزارة الداخليـة القطريـة بـالمحـافظـة على ممـارســـة نمط القيـادة التحويليـة، وتطبيق إدارة

[1] **ايهاب محارمه وآخرون، ، اداره الازمات بين النظريه والتطبيق، الطبعه الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2022 ص 24**

[2] **سالم محمد عبود، اداره الازمات والسيناريو الاستراتيجي، الطبعه الاولى دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد، 2021 ص71 -73**

الأزمات، واليقظة الاستراتيجية، إضافة إلى ضرورة استمرار وزارة الداخلية القطرية الاستعداد للأزمات قبل حدوثها من التعرف على مصادر الازمات.

دراسة (عفيشات والعلي 2022) بعنوان أثر القيادة التحويلية في التمكين الإداري لدى العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة. هدفت الدراسة الى قياس أثر القيادة التحويلية في التمكين الإداري لدى العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة و توصلت هذه الدراسة الى مجموعة نتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد القيادة التحويلية في التمكين الإداري، و عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية للتأثير المثالي في التمكين الاداري لدى الجامعات الاردنية الخاصة حيث تم صياغة عدة توصيات على ضوء نتائج الدراسة، أهمها الاستمرار في تطبيق مفهوم القيادة التحويلية ، ضرورة تفعيل بعد التأثير المثالي من حيث مشاركة أعضاء هيئة التدريس بوضع الأهداف لها.

ثانياً: بعض الدراسات العربية التي تناولت المتغير التابع (إدارة الأزمات).

دراسة (الحواجره ومري، 2021) بعنوان اثر القيادة الابداعية في استراتيجيات ادارة الازمات في المؤسسات العامة في دولة قطر. هدفت الدراسة الى بيان اثر القياده الابداعية في استراتيجيات إدارة الازمات في المؤسسات العامة في دولة قطر، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من القيادات في المؤسسات العامة في دولة قطر وأظهرت الدراسة ان تصورات المبحوثين لمستوى الابعاد التي تقيس القيادة الابداعية قد جاء بدرجة متوسطة وتصورات المبحوثين لمستوى الابعاد التي تقيس متغير استراتيجيات إدارة الازمات قد جاء بدرجة متوسطة ووجود اثر ذي دلالة احصائية للقيادة الابداعية في تطوير استراتيجيات إدارة الازمات.

دراسة (الهميسات، 2020) بعنوان: أثر القيادة التحويلية في إدارة الأزمات: الدور الوسيط للمرونة الاستراتيجية. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر القيادة التحويلية في ادارة الأزمات من خلال الدور الوسيط للمرونة الاستراتيجية في قطاع الاتصالات الخلوية في الاردن. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، يشتمل مجتمع الدراسة على الاداريين العاملين في شركات زين وأورانج وأمنية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها تبين أنه يوجد للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاستثارة الفكرية، الاعتبارية الفردية في إدارة الازمات بأبعادها اكتشاف إشارات الإنذار، الاستعداد والوقاية احتواء الأضرار أو الحد منها، استعادة النشاط ، التعلم).أوصت الدراسة بضرورة قيام الادارة بإشراك الموظفين في عملية اتخاذ القرارات، وتطوير آلية توليد الأفكار وبما يعزز من روح التطور والإبداع لدى الموظفين والعمل على وضع نظام عادل للحوافز في شركات الاتصالات الخلوية.

الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية:

الدراسات الانجليزية التي تناولت المتغير المستقل القيادة التحويلية.

دراسة (Alqatawenh, 2018) بعنوان:

"Transformational Leadership Style and it's Relationship with Change Management"

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين بعض أبعاد القيادة التحويلية وهي: التأثير المثالي، الدافع الملهم، التحفيز الفكري، التمكين وإدارة التغيير في شركات التأمين الأردنية. تم تطوير استبيانة لاستقصاء أبعاد الدراسة، وتم تطبيقه على عينة مكونة من 500 فرد. و خلصت الدراسة الى ان أبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي، الدافع الملهم، التحفيز الفكري و التمكين) و إدارة التغيير متوفرة في شركات التأمين الأردنية. وأوصت الدراسة بإجراء و تنظيم دورات تدريبية لتعزيز قدرة العمال من خلال تعزيز سلوكيات التمكين.

دراسة (Elrehail 2018) بعنوان:

The impact of Transformational Leadership, on innovation in higher education

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أسلوب القيادة التحويلية على عملية ابتكار المنتجات في مؤسسات التعليم العالي في الأردن. بينت هذه الدراسة كيف يتقلب تأثير أساليب القيادة على انتشار تبادل المعرفة كقاعدة سائدة في المؤسسة. تم تطبيق هذه الدراسة على مؤسسات التعليم العالي في شمال الأردن. توصلت هذه الدراسة الى أن القيادة التحويلية وتبادل المعرفة لها تأثير ايجابي على الإبداع في مؤسسات التعليم العالي في الأردن. بالإضافة إلى ذلك فإن قواعد تبادل المعرفة معتدلة بشكل كبير من تأثير القيادة التحويلية ولكن لم تظهر أي تأثير معتدل على تأثير القيادة الاصيلة.

الدراسات الانجليزية التي تناولت المتغير التابع (استراتيجيات مراحل إدارة الأزمات).

دراسة (WANG, 2020) بعنوان:

Research on the crisis, management, problems and countermeasures of college and universities in MicroAge.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أوجه القصور في إدارة الأزمات في الكليات والجامعات، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال التحليل النوعي للأدبيات والدراسات المنشورة على الإنترنت ضمن قواعد البيانات العالمية، وتوصلت إلى تطوير اقتراح من خمسة جوانب: إنشاء أفكار جديدة، إنشاء آليات جديدة، اعتماد أساليب جديدة، صياغة استراتيجيات جديدة وتنفيذ التعليم الجديد لإدارة الأزمات في الكليات والجامعات.

دراسة (Eliadis, 2019) بعنوان :

Leading through turbulent times and crises: What human attributes play a role in the ability of women leaders to navigate crises in their organization?

هدفت هذه الدراسة الى مواجهة حقائق التغيير المستمر والسريع وغير المسبوق، والتي تتولد عن الأزمات، وتتطلع المنظمات إلى خلق بيئات تنظيمية حيث يمكنهم الصمود أمام موجات الاضطرابات والكوارث القاسية التي تتعرض لها من أنواع الأزمات بسبب رأس المال البشري للمنظمات. و ما هي السمات السلوكية التي يمكن أن تساعد القائد على قيادة المنظمة خلال الأزمات؟ وقد صور هذا البحث، سبعة سلوكيات بشرية رئيسة والسمات التي لعبت دوراً في قدرة القيادات النسائية على تجاوز الأزمات في المنظمات. تم تقديم نموذج القيادة من خلال البحث ومراجعة هذه الدراسة التي قد تكون أداة أساسية للقادة في جميع أنحاء العالم في الأوقات المضطربة والأزمات في منظماتهم.

ما يميز هذه الدراسة:

1. من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية، نجد انها طُبقت في بيئات عمل مختلفة، ولكن نجد أن هناك ندرة في الدراسات السابقة ضمن بيئة العمل الأردنية. لذا جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة العلمية، وذلك بتطبيقها في بيئة العمل الأردنية لتحليل أثر القيادة التحويلية في استراتيجيات ادارة الازمات، بالتطبيق على المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.
2. اضافة إلى ذلك، فإن غالبية الدراسات طُبقت بقطاعات مختلفة ومتنوعة، ولكن يوجد ندرة في الدراسات التي تناولت المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، لذلك جاءت هذه الدراسة لتحليل أثر القيادة التحويلية في استراتيجيات ادارة الازمات، بالتطبيق على المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.

المنهجيّة والتَّصميم:

منهج الدِّراسة:

اتبعت الدراسة لتحقيق أهدافها، والإجابة عن تساؤلاتها، المنهج الوصفي التَّحليلي، حيث تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مراجعة الأدبيات المنشورة من كتب، رسائل، مقالات، بحوث تتعلق بموضوع الدراسة لتكوين الاطار النظري للدراسة، عرض لأهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة. كما تستخدم الدِّراسة المنهج التحليلي وذلك لربط السبب بالأثر للتعرف إلى أثر القيادة التحويلية في استراتيجيات ادارة الازمات في المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراســة من جميع العاملين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات والبالغ عددهم (147) فردًا، ويوضــح الجدول(1) الوصــف الإحصــائي لمجتمع الدراسة، بحسب المسميات الوظيفية.

الجدول (1)

المسمى الوظيفي	العدد
نائب سمو مدير المركز	1
مدير مديرية	4
مدير وحدة	5
رئيس قسم	16
موظف	121
المجموع	147

*المصدر: إدارة المركز الوطني للأمن وادارة الأزمات لسنة 2023.

قام الباحثان بتوزيع الاســتبانات على كافة أفراد مجتمع الدراســة ورقيا، وبطريقة المســح الشــامل حيث تم توزيع (147) اســتبانة، وكان مجموع الاســتبانات المعادة (135) اســتبانة، ويشــكل هذا الرقم ما نســبته (91.83%) من مجموع الاســتبانات الموزعة. ويوضــح الجدول (2) أعداد الاســتبانات الموزعة والمعادة، والصــالحة للتحليل.

الجدول (2)

المسمى الوظيفي	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المعادة	الاستبانات الصالحة للتحليل
نائب سمو مدير المركز	1	1	1
مدير مديرية	4	4	4
مدير وحدة	5	4	4
رئيس قسم	16	16	16
موظف	121	110	110
المجموع	147	135	135

*المصدر: من إعداد الباحثان، بناءً على أعداد الاستبانات الموزعة، والمعادة، والمستبعدة منها، والصالحة للتحليل.

أداة الدراسة:

لقد صممت الاستبانة من (50) فقرة لتغطي جميع مخطط الدراسة، وتضمنت ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: المعلومات التعريفية عن مجتمع الدراسة، القسم الثاني: قياس ممارسة القيادة التحويلية، بوصفه متغيرًا مستقلاً، القسم الثالث: قياس المتغير التابع: استراتيجيات مراحل إدارة الأزمات. ويوضح الجدول (3) تركيبة الاستبانة بحسب متغيراتها وأبعادها الرئيسة، وعدد فقراتها.

الجدول (3)

المتغير الرئيس	الأبعاد	الفقرات	النوع
القيادة التحويلية	التأثير المثالي	5 – 1	متغير مستقل
	التحفيز الإلهامي	10 - 6	
	الاستثارة الفكرية	15 - 11	
	الاعتبارية الفردية	20 - 16	
	التمكين	25 – 21	
استراتيجيات مراحل ادارة الازمات	اكتشاف اشارات الانذار المبكر	30 - 26	متغير تابع
	الاستعداد والوقاية	35 - 31	
	احتواء الضرر	40 - 36	
	استعادة النشاط	45 - 41	
	التعلم	50 - 46	

المصدر: من إعداد الباحثان، استنادًا إلى استبانة الدراسة.

ثبات الأداة:

تم الاعتماد على معامل كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل بُعد من أبعاد الدراسة، والجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار كرونباخ-ألفا والتي كانت نتيجة الاختبار لجميع ابعاد الدراسة اعلى من 70% وهذه النسبة تعتبر مقبولة اعتمادا على (Sekeran,2010,43). مما يدل على ان جميع فقرات أداة الدراسة تتمتع بالاتساق الداخلي.أظهرت نتائج التحليل أن معامل (كرونباخ الفا) لمقياس أبعاد القيادة التحويلية تراوحت بين (79%- 89%) و لمقياس ابعاد استراتيجيات ادارة الازمات تراوحت بين (79%-90%) وهو مؤشر على درجة عالية من الاعتمادية وبناءً على نتائج التحليل السابق فإن المقاييس المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي بين محتوياتها و بقدرتها على تحقيق اهداف الدراسة والاعتماد عليها في المراحل اللاحقة من التحليل.

الجدول رقم (4)

المجال	البُعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
القيادة التحويلية	التأثير المثالي	5	%0.89
	التحفيز الإلهامي	5	%0.79
	الاستثارة الفكرية	5	%0.80
	الاعتبارية الفردية	5	%0.83
	التمكين	5	%0.85
	القيادة التحويلية ككل	25	%0.95
ادارة الازمات	الانذار المبكر	5	%0.88
	الاستعداد والوقاية	5	%0.90
	احتواء الاضرار	5	%0.90
	استعادة النشاط	5	%0.79
	التعلم	5	%0.88
	استراتيجيات ادارة الازمات ككل	25	%0.96

عرض النتائج

الاجابة عن تساؤلات الدراسة

السؤال الاول: ما مستوى تصورات المبحوثين للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية، الاستثارة الفكرية، التمكين) لمدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات؟

لقد تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات (القيادة التحويلية) كل على حدة وكانت النتيجة كما يلي:

أولاً: أبعاد المتغير المستقل (القيادة التحويلية)

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة عن أبعاد القيادة التحويلية مرتبة تنازلياً وفقاً للوسط الحسابي.

الجدول رقم (5)

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	**التأثير المثالي**	4.11	.564	مرتفع
2	2	**التحفيز الإلهامي**	4.05	.530	مرتفع
3	4	**الاعتبارية الفردية**	4.00	.554	مرتفع
4	3	**الاستثارة الفكرية**	3.99	.548	مرتفع
5	5	**التمكين**	3.95	.605	مرتفع
مجال معايير القيادة التحويلية ككل			**4.02**		**مرتفع**

يتضح من الجدول رقم (5) ان (التأثير المثالي) جاء في المرتبة الاولى بمتوسط قدره (4.11) وبانحراف معياري قدره (.564) وبأهمية نسبية مرتفعة، بينما جاء (بُعد التمكين) في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.95) وبانحراف معياري (.605) وبأهمية نسبية مرتفعة.

المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة للمتغير التابع

السؤال الثاني: ما مستوى تصورات المبحوثين لاستراتيجيات مراحل إدارة الازمات بأبعادها (احتواء الضرر، استعادة النشاط، الاستعداد والوقاية، الانذار المبكر، التعلم) لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات؟

لقد تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات (استراتيجيات مراحل إدارة الازمات) كل على حدة وكانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (6)المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول مجال ادارة الازمات ككل مرتبة تنازلياً وفقاً للوسط الحسابي.

الرتبة	الرقم	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	**احتواء الضرر**	4.10	.558	مرتفع
2	4	**استعادة النشاط**	4.03	.541	مرتفع
3	2	**الاستعداد والوقاية**	3.89	.652	مرتفع
4	1	**الانذار المبكر**	3.86	.672	مرتفع
5	5	**التعلم**	3.83	.652	مرتفع
مجال ادارة الازمات ككل			**3.94**		**مرتفع**

يتضح من الجدول رقم (6) ان (احتواء الضرر) جاء في المرتبة الاولى بمتوسط قدره (4.10) وبانحراف معياري قدره (.558) وبأهمية نسبية مرتفعة، بينما جاء (بعد التعلم) في المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.83) وبانحراف معياري (.652) وبأهمية نسبية مرتفعة.

اختبار ملائمة أنموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام اختبار الارتباط الخطي بهدف التأكد من أنه لا يوجد ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (VIF)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، حيث يجب أن تكون المتغيرات المستقلة للنموذج مستقلة فيما بينها، مع العلم أن لا بد من عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (16)، وقيمة اختبار التباين المسموح لابد أن يكون أكبر من (0.05)، وبحساب المعاملات السابقة لكل المتغيرات المستقلة، كانت النتائج المتحصل عليها مدرجة في الجدول الآتي:

جدول رقم (7)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح Tolerance	معامل تضخم التباين VIF	Durbin-Watson
التأثير المثالي	.348	2.877	2.031
التحفيز الإلهامي	.221	4.528	
الاعتبارية الفردية	.205	4.867	
الاستثارة الفكرية	.230	4.348	
التمكين	.303	3.305	

يبين الجدول رقم (7) إلى أن قيم اختبار تضخم التباين لجميع المتغيرات أقل من (10)، بينما أن قيمة اختبار التباين المسموح به لجميع المتغيرات أكبر من (0.05)، وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد مشكلة ارتباط عال بين المتغيرات، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذو أهمية إحصائية بين المتغيرات المستقلة الواردة بجدول (الارتباط)، وهذا يعزز إمكانية استخدامها في النموذج.

اختبار التوزيع الطبيعي

أحد الطرق المستخدمة للتحقق من ملائمة البيانات ، وللتأكد من ان البيانات ضمن التوزيع الطبيعي اعتمد الباحث على اختبار (Test Smirnov-Kolmogorov One-Sample Test) الذي يكشف عن التوزيع الطبيعي من خلال تحقيق أن تكون قيمة Sig للبيانات أكبر من (0.05) وقيمة S-K أقل من (5) (Field,2013). والجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

جدول رقم (8)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	الابعاد	K-S	Sig
1		التأثير المثالي	0.166	0.106

2	القيادة التحويلية	التحفيز الإلهامي	0.159	0.229
3		الاستثارة الفكرية	0.143	0.139
4		الاعتبارية الفردية	0.176	0.157
5		التمكين	0.145	0.111
6	ادارة الازمات	احتواء الضرر	0.182	0.122
7		استعادة النشاط	0.158	0.135
8		الاستعداد والوقاية	0.176	0.152
9		الانذار المبكر	0.189	0.162
10		التعلم	0.159	0.200

يتبين من الجدول رقم(8) أن قيم مستوى الدلالة لجميع أبعاد متغيرات الدراسة كانت أكبر من (0.05) وقيم K-S أقل من (5) ، وأن جميع قيم Sig أكبر من 0.05 وهذا يشير الى أن بيانات أبعاد متغيرات الدراسة موزعة توزيعاً طبيعياً.

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسة الاولى Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للقيادة التحويلية بأبعادها في ادارة الازمات بأبعادها لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

لاختبار هذه الفرضية ، تم اعتماد تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من أثر القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي ، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في ادارة الازمات بأبعادها (احتواء الضرر، استعادة النشاط ،الاستعداد والوقاية ،الانذار المبكر، التعلم) لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات ، والجدول رقم (9) الاتي يبين ذلك.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

	Model Summary		تحليل التباين Anova			معامل الانحدار Coefficients Beta					
المتغير التابع	عامل الارتباط R	عامل التحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	ابعاد المتغير المستقل	قيمة B	Std error		قيمة t	مستوى الدلالة sig
						التأثير المثالي	0.0 73	0.02 3	0.075	3.098	0.002
ادارة الازمات	0.96 9	0.93 9	928.577	306/ 5	0.00 1	التحفيز الإلهامي	0.248	0.03 1	0.240	7.923	0.001
						الاعتبارية الفردية	0.079	0.03 1	0.080	2.552	0.011
						الاستثارة الفكرية	0.172	0.03 0	0.172	5.804	0.001
						التمكين	0.445	0.02 3	0.490	18.969	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

يشير الجدول رقم (9) الى اثر القيادة التحويلية بأبعادها في ادارة الازمات بأبعادها لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات ، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذي دلالة احصائية لجميع ابعاد المتغير المستقل القيادة التحويلية ، اذ بلغ معامل الارتباط r (0.969) عند مستوى الدلالة (α≤0.05) ، في حين بلغ معامل التحديد R^2 (0.939) ، أي ما نسبته (93.9%) من التغيرات في ادارة الازمات ، ناتج عن التأثير الواقع من القيادة التحويلية ، وهذا يؤكده معنوية تأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (928.577) ، وهي دالة عند مستوى الدلالة (α≤0.05) ، وقيم β حسب ما اشارت اليه القيم في الجدول رقم (9). وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة التي تنص على وجود اثر ذي دلالة احصائية للقيادة التحويلية بأبعادها في ادارة الازمات بأبعادها لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الاولى

Ho1.1 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في احتواء الاضرار لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

اختبرت الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وعند مستوى دلالة(α≤0.05) والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

المتغير التابع	Model Summary		تحليل التباين Anova			معامل الانحدار Coefficients Beta				
	عامل الارتباط R	عامل التحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة sig	ابعاد المتغير المستقل	قيمة B	Std error		قيمة t	مستوى الدلالة sig
						التأثير المثالي	0.869	0.018	0.878	47.745	0.001
احتواء الاضرار	0.982	0.965	1639.787	306/5	0.001	التحفيز الإلهامي	0.066	0.024	0.062	2.697	0.007
						الاعتبارية الفردية	0.081	0.024	0.081	3.371	0.001
						الاستثارة الفكرية	0.054	0.023	0.053	2.323	0.021
						التمكين	0.070	0.018	0.076	3.839	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

يشير الجدول رقم (10) الى تأثير ابعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي ، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في احتواء الاضرار. فقد أظهرت النتائج وجود اثر ذي دلالة احصائية لجميع الابعاد بمعدلات تأثير متفاوتة في احتواء الاضرار ، اذ بلغ معامل الارتباط (0.982) عند مستوى الدلالة (α≤0.05) .أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.965)، أي أن ما نسبته (96.5%) من التغير في

احتواء الاضرار ناتج عن التغير في ابعاد القيادة التحويلية ، ويؤكد ذلك معنوية التأثير لقيمة F المحسوبة التي بلغت (1639.787) ، وهي دالة عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لأبعاد القيادة التحويلية في احتواء الاضرار لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Ho1.2 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في استعادة النشاط لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

اختبرت الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وعند مستوى دلالة(α≤0.05) والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

	Model Summary			تحليل التباين Anova		معامل الانحدار Coefficients Beta					
المتغير التابع	عامل الارتباط R	عامل التحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة sig	ابعاد المتغير المستقل	قيمة B	Std error		قيمة t	مستوى الدلالة sig
						التأثير المثالي	0.159	0.022	0.166	7.300	0.001
استعادة النشاط	0.973	0.946	1052.892	306/5	0.001	التحفيز الإلهامي	0.899	0.029	0.880	30.841	0.001
						الاعتبارية الفردية	0.010	0.029	0.011	0.359	0.005
						الاستثارة الفكرية	0.051	0.028	0.052	1.852	0.001
						التمكين	0.191	0.022	0.214	8.772	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

يشير الجدول رقم (11) الى تأثير ابعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في استعادة النشاط فقد أظهرت النتائج وجود اثر ذي دلالة احصائية لجميع الابعاد بمعدلات تأثير متفاوتة في استعادة النشاط ، اذ بلغ معامل الارتباط (0.973) عند مستوى الدلالة (α≤0.05) .أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.946)، أي أن ما نسبته (94.6%) من التغير في استعادة النشاط ناتج عن التغير في ابعاد القيادة التحويلية ، ويؤكد ذلك معنوية التأثير لقيمة F المحسوبة التي بلغت (1052.892) ، وهي دالة عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لأبعاد القيادة التحويلية في استعادة النشاط لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Ho1.3 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في الاستعداد والوقاية لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

اختبرت الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وعند مستوى دلالة(α≤0.05) والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

الجدول رقم (12)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

	Model Summary			تحليل التباين Anova			معامل الانحدار Coefficients Beta					
المتغير التابع	عامل الارتباط R	عامل التحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة sig	ابعاد المتغير المستقل	قيمة B	Std error		قيمة t	مستوى الدلالة sig
						التأثير المثالي	0.176	0.060	0.152	2.921	0.004
الاستعداد والوقاية	0.846	0.716	151.635	306/5	0.001	التحفيز الإلهامي	0.206	0.080	0.167	2.554	0.011
						الاعتبارية الفردية	0.302	0.080	0.256	3.776	0.001
						الاستثارة الفكرية	0.185	0.076	0.156	2.428	0.016
						التمكين	0.488	0.060	0.453	8.104	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يشير الجدول رقم (12) الى تأثير ابعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في الاستعداد والوقاية فقد أظهرت النتائج وجود اثر ذي دلالة احصائية لجميع الابعاد بمعدلات تأثير متفاوتة في الاستعداد والوقاية ، اذ بلغ معامل الارتباط (0.846) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) .أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.716)، أي أن ما نسبته (71.6%) من التغير في الاستعداد والوقاية ناتج عن التغير في ابعاد القيادة التحويلية ، ويؤكد ذلك معنوية التأثير لقيمة F المحسوبة التي بلغت (151.635) ، وهي دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد القيادة التحويلية في الاستعداد والوقاية لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Ho1.4 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في الانذار المبكر لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

اختبرت الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد

(Multiple Linear Regression) وعند مستوى دلالة(α≤0.05) والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

المتغير التابع	Model Summary		تحليل التباين Anova			معامل الانحدار Coefficients Beta					
	عامل الارتباط R	عامل التحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة sig	ابعاد المتغير المستقل	قيمة B	Std error		قيمة t	مستوى الدلالة sig
						التأثير المثالي	0.141	0.053	0.118	2.649	0.008
الانذار المبكر	0.890	0.791	228.357	306/5	0.001	التحفيز الإلهامي	0.216	0.071	0.171	3.045	0.003
						الاعتبارية الفردية	0.073	0.070	0.060	1.034	0.030
						الاستثارة الفكرية	0.292	0.067	0.238	4.332	0.001
						التمكين	0.639	0.053	0.576	12.032	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

يشير الجدول رقم (13) الى تأثير ابعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في الانذار المبكر فقد أظهرت النتائج وجود اثر ذي دلالة احصائية لجميع الابعاد بمعدلات تأثير متفاوتة في الانذار المبكر ، اذ بلغ معامل الارتباط (0.890) عند مستوى الدلالة (α≤0.05) .أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.791)، أي أن ما نسبته (79.1%) من التغير في الانذار المبكر ناتج عن التغير في ابعاد القيادة التحويلية ، ويؤكد ذلك معنوية التأثير لقيمة F

المحسوبة التي بلغت (228.357) ، وهي دالة عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لأبعاد القيادة التحويلية في الانذار المبكر لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

خامساً: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

Ho1.5: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية، الاستثارة الفكرية، التمكين) في التعلم لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

اختبرت الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وعند مستوى دلالة(α≤0.05) والجدول رقم (14) يوضح ذلك.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

المتغير التابع	Model Summary		تحليل التباين Anova		مستوى الدلالة	ابعاد المتغير المستقل	قيمة B	Std error		قيمة t	مستوى الدلالة sig
	عامل الارتباط R	عامل التحديد R^2	F المحسوبة	درجة الحرية	sig				معامل الانحدار Coefficients Beta		
						التأثير المثالي	0.029	0.036	0.025	0.824	0.041
التعلم	0.949	0.900	544.050	306/5	0.001	التحفيز الإلهامي	0.145	0.08	0.118	3.036	0.003
						الاعتبارية الفردية	0.09	0.047	0.041	1.028	0.030
						الاستثارة الفكرية	0.280	0.045	0.235	6.205	0.001
						التمكين	0.975	0.036	0.904	27.339	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

يشير الجدول رقم (14) الى تأثير ابعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية، التمكين) في التعلم فقد أظهرت النتائج وجود اثر ذي دلالة احصائية لجميع الابعاد بمعدلات تأثير متفاوتة في التعلم، اذ بلغ معامل الارتباط (0.949) عند مستوى الدلالة (α≤0.05).أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.900)، أي أن ما نسبته (90%) من التغير في التعلم ناتج عن التغير في ابعاد القيادة التحويلية ، ويؤكد ذلك معنوية التأثير لقيمة F المحسوبة التي بلغت (544.050)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (α≤0.05) وهذا يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لأبعاد القيادة التحويلية في التعلم لدى المدراء ورؤساء الاقسام العاملين والموظفين في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات.

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها:

1.دلت نتائج الدراسة أن مستوى القيادة التحويلية في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات قد بلغ الدرجة المرتفعة، واحتل بعد التأثير المثالي المرتبة الاولى في حين جاء بعد التمكين في المرتبة الأخيرة.

2.دلت نتائج الدراسة أن مستوى استراتيجيات ادارة الازمات في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات قد بلغ الدرجة المرتفعة واحتل بعد احتواء الضرر المرتبة الاولى في حين جاء بعد التعلم في المرتبة الأخيرة.

3.دلت النتائج الاحصائية وجود أثير ذو دلالة احصائية لأبعاد للقيادة التحويلية بأبعادها(التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في استراتيجيات ادارة الازمات بأبعادها (اكتشاف اشارات الانذار المبكر، الاستعداد والوقاية، احتواء الضرر، استعادة النشاط، التعلم) في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات و اتفقت هذه النتائج مع دراسة (الهميسات،2020) ودراسة (الحواجرة ومري،2021).

4. دلت النتائج الاحصائية وجود أثير ذو دلالة احصائية للقيادة التحويلية بأبعادها(التأثير المثالي ، التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في اكتشاف اشارات الانذار المبكر في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات وهذا ما اشارت اليه دراسة (ثابت والأنصاري، 2023).

5.دلت النتائج الاحصائية وجود أثير ذو دلالة احصائية للقيادة التحويلية بأبعادها(التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في

الاستعداد والوقاية في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات وهذا ما اشارت اليه دراسة (بو مشعل، 2022) ودراسة (Eliadis, 2019)

6.دلت النتائج الاحصائية وجود أثير ذو دلالة احصائية للقيادة التحويلية بأبعادها(التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في احتواء الضرر في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات وهذا ما اشارت اليه دراسة (الهميسات، 2020).

7.دلت النتائج الاحصائية وجود أثير ذو دلالة احصائية للقيادة التحويلية بأبعادها(التأثير المثالي، التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية، الاستثارة الفكرية، التمكين) في استعادة النشاط في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات وهذا ما اشارت اليه دراسة (الهميسات، 2020).

8.دلت النتائج الاحصائية وجود أثير ذو دلالة احصائية للقيادة التحويلية بأبعادها(التأثير المثالي ،التحفيز الإلهامي، الاعتبارية الفردية ،الاستثارة الفكرية ،التمكين) في التعلم في المركز الوطني للأمن وادارة الازمات وهذا ما اشارت اليه دراسة (الخرابشة والخصاونة ، 2020).

التوصيات:

توصلت الدراسة بناء على نتائجها الى عدد من التوصيات أهمها:

1. استمرار المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات بالمحافظة على ممارسة نمط القيادة التحويلية وتطبيق استراتيجيات ادارة الازمات عبر تمكين الموظفين وتزويدهم بالصلاحيات والمهارات والموارد اللازمة لاتخاذ القرارات وتطوير الية توليد الافكار لديهم، بهدف تطويرهم وتحويلهم إلى قادة في مواقعهم وتنفيذ المهام بكفاءة وفعالية وبالتالي تؤدي الى تعزيز استراتيجيات مراحل ادارة الازمات.

2. تطوير سياسات التمكين من قبل ادارة المركز عبر تبني سياسات واجراءات واضحة لتمكين الموظفين في الاجهزة الرقابية، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وتوفير الدعم والموارد لتنفيذ المهام بفعالية.

3. أن تركز ادارة المركز على العمل لتوفير برامج التدريب والتطوير للموظفين في مجالات الامن وادارة الازمات، حيث يساهم التدريب في تعزيز المهارات والمعرفة والثقة، مما يؤدي الى زيادة فاعلية استراتيجيات مراحل ادارة الازمات.

4. العمل على ايجاد اليات لتحديد تأثير الازمات على الاهداف الرئيسة لإدارة المركز والدولة، وذلك من خلال تحديد مؤشرات الاداء الرئيسة من قبل ادارة المركز بما ينسجم مع توجهاتها وقدرتها على الاستمرار في مواجهة الازمات ضمن بيئتها.

5. العمل على بناء نماذج معرفية من واقع الاحداث والقصص التي تمر بها ادارة المركز حول الازمات التي تتعرض لها، بما يعزز من امكانية طرح افكار جديدة مبتكرة، وبما يخدم المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة وكافة الجهات التي من المحتمل أن تتعرض للمخاطر والازمات المستقبلية.

6. اجراء مزيد من الدراسات حول ربط خصائص القيادة التحويلية باستراتيجيات مراحل ادارة الأزمات.

7. اجراء دراسة للتعرف على القيادة التحويلية وادارة الأزمات في ضوء الفكر الاسلامي (المنهجية القيادية للنبي محمد صلى الله عليه وسلم في إدارة الأزمات).

قائمة المراجع

أ. قائمة المراجع العربية

1. بومشعل يوسف (2022) دراسة بعنوان: رهانات إدارة الأزمات المؤسسية من تجاوز التهديدات المحتملة إلى اغتنام الفرص الممكنة. المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي. جامعة عبد الحميد بن باديس. المجلد(9) – العدد(3) - 2022 .
2. ثابت، محمود والأنصاري، احمد، (2023)، دراسة بعنوان: اثر التخطيط الاستراتيجي في ادارة الازمات، دراسة ميدانية في هيئة المنطقة الحرة – عدن، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد التاسع والعشرون، العدد(1)، اذار 2023.
3. الحواجرة، كامل و المري، صالح،(2021). اثر القياده الابداعية في استراتيجيات اداره الازمات دراسة تطبيقيه في المؤسسات العامه في دوله قطر، مجله جامعه الحسين بن طلال للبحوث العدد(2) المجلد(7). ص:310 – 336.
4. الخرابشة، سليمان(2020) دراسة بعنوان: أثر القيادة التحويلية في استراتيجيات إدارة الأزمات في الجامعات الحكومية الأردنية. جامعة العلوم الاسلامية. الاردن - عمان – 2020.
5. عبود، سالم محمد، (2021)، اداره الازمات والسيناريو الاستراتيجي، الطبعه الاولى العراق، بغداد، دار الدكتور العلوم الادارية والاقتصادية.
6. عفيشات تيسير، والعلي خير الله (2022) بعنوان أثر القيادة التحويلية في التمكين الإداري لدى العاملين في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث، المجلد السابع العدد الثاني الجزء الأول.
7. الهاجري محمد (2021) دراسة بعنوان: أثر القيادة التحويلية في مرحلة إدارة الأزمة، متغيرا وسيطا، دراسة تطبيقية في وزارة الداخلية القطرية. جامعة مؤتة. الاردن - عمان – 2021.
8. ابو قاعود، غازي والربابعة، فاطمة (2022) دراسة بعنوان: خصائص القيادة التحويلية وأثرها في فاعلية عملية اتخاذ القرارات في المنظمات العامة. مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الثاني.

9. محارمه وآخرون، (2022)، اداره الازمات بين النظريه والتطبيق، الطبعه الاولى، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
10. محمد، بهاء،(2016)،قلم المدير العام، الطبعه الاولى، العراق، بغداد، مؤسسه ثائر العصامي للطباعة والنشر والتوزيع.
11. الهميسات، ايثار(2020) دراسة بعنوان: أثر القيادة التحويلية في إدارة الأزمات: الدور الوسيط للمرونة الاستراتيجية: دراسة ميدانية في قطاع الاتصالات الخلوية في الاردن. جامعة مؤتة. الأردن - عمان-2020.

قائمة المراجع الاجنبية

12. Alqatawenh Ayman (2018):"Transformational Leadership Style and it's Relationship with Change Management" Business : Theory and Practice, 19(1).7-24
13. Bass, B& Avolio, B.J.(1994). Improving Organizational Effectiveness Through Transformational Leadership, ,London SAGE Publications, Inc.
14. Burns, J .(1978) .Leadership,, New York : Happer & Row publisher .SAGE Journal 11, (22), 5–24.
15. Conger, M .(2002) .Leadership: Learning to share the vision, organizational dynamic, 19(3).
16. Eliadis, A. (2019). Leading through Turbulent Times and Crises: What Human Attributes Play a Role in the Ability of Women Leaders to Navigate Crises in Their Organization?(Doctoral dissertation, Fielding Graduate University).
17. . Elrehail , et al ,(2018): The impact of Transformational Leadership, on innovation in higher education .Science Direct . Telematics and Informatics . 35 (1). 55-67.
18. - Rafferty A. and Griffin M. (2004). Dimension of transformational Leadership: conceptual and empirical extensions. The Leadership Quarterly ،(15): 329-354.
19. Trofino ،A. (2000). Transformational Leadership or Effective Managerial Practices?". Group and Organization Management، 23 (3): 220-237.

20.WANG. L (2020) The crisis, management, problems and countermeasures of college and universities in MicroAge. Open journal of social sciences. 8.244-252.Doi: 10.4236/jss.2020.81017.

The Impact of Transformational Leadership on Crisis Management Strategies at the National Center for Security and Crisis Management

Professor D. Muhammad Abd-al-Rahim al-Mahasneh
Abd al-Salam Ibrahim al-Momani
Mutah University / College of Business / Department of Public Administration
Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The study aimed to demonstrate the impact of transformational leadership on crisis management strategies at the National Center for Security and Crisis Management. The descriptive analytical approach was adopted. The study population consisted of leaders at the National Center for Security and Crisis Management and employees who are in direct contact with crisis management. (147) questionnaires were distributed to the community. The study, which included (167) subjects, retrieved a percentage of (91.83%) of the questionnaires suitable for statistical analysis. The study showed that the respondents' perceptions of the level of the dimensions that measure transformational leadership reached a high degree, and that the respondents' perceptions of the level of the dimensions that measure the variable of crisis management strategies reached a high degree, and that there was a statistically significant effect of transformational leadership in its combined dimensions in developing crisis management strategies in its combined dimensions. The study recommended the need for the National Center for Security and Crisis Management to continue to practice the transformational leadership style, apply crisis management strategies, and focus on the need to involve employees in the decision-making process and develop their idea generation mechanism, with the aim of developing them and transforming them into leaders in their positions.

Keywords: Transformational Leadership, Crisis Management Strategies, National Center for Security and Crisis Management.

الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على توازن القوى الدولية

أ. م .د. برهان علي محمد سعيد

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية

Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

بدأ الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط 2022؛ لأسباب سياسية وهي إعادة مكانة روسيا الاتحادية العالمية التي كان يحظى بها الاتحاد السوفيتي السابق، كما واثر على هذا الدور الازدهار الاقتصادي الذي وصلت اليه روسيا الاتحادية، لاسيما في فترة رئاسة فلاديمير بوتين وهي مرحلة اعادة ترتيب توازن القوى الدولي بما يليق بمكانة روسيا العالمية، وتنبع اهمية هذا البحث من أنّ توازن القوى العالمي متغير ومتحرك بما يتلاءم والبيئة الدولية، وتكمن الاشكالية في التساؤل حول تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على توازن القوى الدولي، وان افتراض الجواب على السؤال هو ان الحرب سوف تؤثر على نظام توازن القوى إذ ستحصل روسيا الاتحادية على مكانة دور دولي اكبر من دورها الاقليمي الذي لعبته قبل الحرب، هذا فضلًا عن إمكانية رجوع العالم الى الثنائية القطبية أو التعددية القطبيّة في المستقبل المنظور.

الكلمات المفتاحية: روسيا الاتحادية، اوكرانيا، توازن القوى، النظام الدولي.

المقدمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991، تغير توازن القوى من نظام الثنائية القطبية إلى نظام القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الامريكية، وتراجع دور روسيا الاتحادية الدولي تبعه أزمات اقتصادية وسياسية، مما أدى الى تراجع دورها دوليًا. وبعد ان استعادت روسيا الاتحادية عافيتها اقتصادياً نظرا لما تملكه من موارد مثل النفط والغاز وأصبحت المورد الرئيس للطاقة لبعض الدول الأوروبية لاسيما المانيا. فبدأت بتبني مواقف سياسية دولية في طموح لأخذ دورها الأسبق ، فتدخلها في سوريا الذي زامنه قبول الأطراف الدولية دورها في هذا الصراع وخاصةً الولايات المتحدة الامريكية، وبعدها التدخل العسكري في أوكرانيا للحفاظ على امنها القومي ومنع أوكرانيا من الانضمام الى حلف الناتو ومحاولة تحييدها للمحافظة على التوازن الدولي السابق، فاذا ما انضمت أوكرانيا الى الحلف او الاتحاد الأوروبي فان كفة التوازن سوف تكون من مصلحة الغرب على حساب روسيا الاتحادية وهو ما لا ترضاه الأخيرة.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من محاولة الإجابة عن إشكالية رئيسية تتمثل بالسؤال الاتي: هل للحرب الروسية الأوكرانية تأثيرا على توازن القوى القائم؟ وان هدف التأثير هل هو المحافظة ام التغيير؟

فرضية البحث:

تعد الحرب اخر وسيلة من الوسائل الدبلوماسية والتي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها، لا سيما المحافظة على الوضع الراهن المتمثل بالتوازن الدولي، إذ تسعى روسيا الاتحادية في محاولة منها لتحييد أوكرانيا وعدم رجحان كفة الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الامريكية.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي لربط الوقائع مع الأهداف المرجوة من الحرب فضلًا عن المنهج الوصفي لإعطاء صورة واضحة عن التوازن الدولي وكذلك المنهج التاريخي لتسليط الضوء على الخلافات الروسية الأوكرانية.

وسيتم تقسيم البحث الى الاتي:

المبحث الأول: العلاقات الروسية الأوكرانية

المطلب الأول: الخلافات الروسية الأوكرانية

المطلب الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية

المبحث الثاني: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على توازن القوى

المطلب الأول: مفهوم توازن القوى

المطلب الثاني: مدى تأثير توازن القوى على الحرب الروسية الأوكرانية.

المبحث الأول

العلاقات الروسية الأوكرانية

ان الجزء الغربي من أوكرانيا كان مرتبطاً قبل الحرب العالمية الثانية بأُروبا الوسطى في الوقت الذي كان موزعاً هذا القسم بين النمسا ورومانيا (بوكوفينا)، بولندا (فولصينا، غاليسيا)، والمجر وتشيكوسلوفاكيا (كاريانيا الغربية)، وكان الاوكرانيون يمتلكون ثقافة سياسية مختلفة عن تلك الموجودة في الاتحاد السوفيتي السابق، وبالأخص الساكنين في منطقة الغرب، وان السوفييت لم ينهوا على تلك الثقافة، فضلًا عن أنّ الجزء الغربي الأوكراني يشترك بحدود مع دول التحقت بالاتحاد الأوربي كما

وانها تتبع إقليم غيروسيه ما يجعلها اكثر انفتاحاً على الاتحاد الأوربي من بقية أجزاء أوكرانيا[1].

ان موقف أوكرانيا من الناحية الجيوسياسية، يعد مهم لأمن أوروبا بالرغم من انها ليست عضوا في حلف الناتو لأنها ثاني اكبر مساحة بعد روسيا الاتحادية في أوروبا، واطلالتها على البحر الأسود فتعد حلقة وصل أوروبا الغربية بالشرق، فضلًا عن علاقة أوكرانيا الاقتصادية بروسيا الاتحادية تعد وثيقة، وان الدعم الروسي من 1991 الى 2013 لأوكرانيا بلغ 250 مليار دولار[2].إنّ تأثير أوكرانيا في الثقافة الروسية نتيجة تأثير سياسة الترويس التي كانت تنتهجها روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي السابق، إذ وطن مواطنين روس خلال المدة (1709-1991)م في أوكرانيا بشكل مباشر وغير مباشر وأصبحت تشكل 17% من مجموع سكان أوكرانيا ولذا استخدمت اللغة الروسية في مناطق عدة في أوكرانيا كما انشأ الروس مدن عدة في جنوب أوكرانيا منها : دنيبر، اوديسا، بيترومنك، ايكاترينوسلاف، ماريوبول، خرسون، وفي القرم سيباستوبول[3].

وقد تناولنا في هذا المبحث الخلافات الروسية الأوكرانية في مطلب أول، والحرب الروسية الأوكرانية في مطلب ثان.

المطلب الأول

الخلافات الروسية الأوكرانية

من الممكن تسليط الضوء على الخلافات الروسية الأوكرانية وبياناتها وتحديدها من خلال مستويين لإعطاء صورة واضحة تكون اقرب الى الشمولية والدقة بنفس الوقت ويمكن ايجازها بالاتي:

أولا: الخلافات السياسية

بعد اتفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991م ، شرع الرئيس الاوكراني (ليونيد كرافتشوك) بإعلان استقلال أوكرانيا وتأكيد هويتها الأوروبية، واختلافها الثقافي واللغوي عن روسيا، مما رجح كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة الامريكية ، ففي حقبة التسعينات من القرن المنصرم في عام 1994م قام زبيغنيو بريجنسكي مستشار

---

[1]() سعد حقي توفيق، الحرب الروسية الأوكرانية في ميزان العلاقات الروسية الامريكية وآثارها في السياسة الدولية، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد،2023، ص30.

[2]() فكرت نامق عبد الفتاح، الحرب الروسية الأوكرانية الجذور- التطورات- افاق المستقبل، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد،2023،ص ص309-311.

[3]() سعد حقي توفيق، الحرب الروسية الأوكرانية في ميزان العلاقات الروسية الامريكية وآثارها في السياسة الدولية، مصدر سابق، ص31.

الامن القومي الأمريكي السابق بتبرير المشاركة الأوكرانية الامريكية بحجة ان أوكرانيا اذا ما كانت قوية سوف تمنع ظهور امبراطورية روسية جديدة ، وهذا يصب في ميزان الامن الأوروبي والامريكي[1].في مؤتمر خفض القوات التقليدية في العاصمة النمساوية فيينا عام 1996م لوحظ ان هنالك تعاون بين أوكرانيا ومولدوفيا وجورجيا واذربيجان، فكانت المبادرات تصب في مساعدة أوروبا على التغلب على الصعوبات في القرن الحادي والعشرين، وفي نفس العام تم الاتفاق على انشاء منظمة غوام وهي تدعو الى امن واستقرار أوروبا الاوراسية ومساندة الديمقراطية وحقوق الانسان، كما ان مشروع الشراكة الشرقية الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي الذي عملت أوكرانيا على الانضمام له، وكان من أهدافه محاصرة روسيا الاتحادية وتحييد منطقة الشرق الأوسط عن روسيا، فضلًا عن مخاوف روسيا من دخول سلع أوروبية الى سوقها عن طريق أوكرانيا وتنافس السلع الروسية، كما ان أوكرانيا تعدّ مهمة لروسيا لوجود روابط عرفية وثقافية فهي لا تسمح لانضمامها الى حلف الشمال الأطلسي[2].إنّ توترات الشرق- الغرب التي رسمت معالم الحرب الباردة كانت قد تلاشت، ولكن وفي بداية العام 2014 فإنّ أزمة القرم امتدت لتجذب الغرب وروسيا الى حربٍ باردة جديدة[3].

إنّ طموح الولايات المتحدة الامريكية ظهر واضحا بعد غزوها العراق عام 2003، وفرض شروطها على المجتمع الدولي إذ أخذت وسيلة أحادية الجانب، وعدم اخذ موافقة مجلس الامن لوجود فيتو روسي وفرنسي على الحرب، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما وان روسيا تعدّ انضمام أوكرانيا الى الحلف هو تهديد لأمنها القومي مباشرةً[4].

أما أهداف الولايات المتحدة من الازمة الاوكرانية لعام 2014، لاستغلال الازمة الأوكرانية لتشويه صورة روسيا، ومنع تمددها في أوراسيا، ومحاولة إبعاد النفوذ الروسي عن أوربا عبر استقطاب دولها الشرقية في مشاريع اقتصادية وأمنية مختلفة، لضمان عدم تمكن روسيا من استعادة نفوذها في المنطقة مرة ثانية ، أو أقامة تكتلات تضم من خلالها الدول التي كانت في السابق جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الموقع الجيوستراتيجي لأوكرانيا وغناها بالثروات الطبيعية، فضلاً عن أنّها الممر للغاز الروسي إلى أوربا، ولأشر افها على البحر الأسود[5].

---

[1] () فكرت نامق عبد الفتاح، الحرب الروسية الأوكرانية الجذور-التطورات-آفاق المستقبل، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد،2023، ص314.

[2] () سعد حقي توفيق، مصدر سابق، ص ص31-32.

([3]) بول دانييري، أوكرانيا وروسيا من طلاق متحضر الى حرب همجية، ترجمة يزن الحاج، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022، ص18.

[4] () سعد حقي توفيق، مصدر سابق، ص32.

([5]) فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص317.

ثانيا: الخلافات الاقتصادية:

إن الخلافات الروسية الاوكرانية حول الطاقة، كانت بوادرها في عام 2008، بسبب مخالفة أوكرانيا للسياسة الروسية، لذلك فقد اوقفت الحكومة الروسية تصدير الغاز إلى أوكرانيا، علماً أن روسيا تقدم تسهيلات إلى أوكرانيا من خلال خفض سعر الغاز المصدر اليها بنسبة (35%) عن السعر الذي يباع إلى أوربا، فضلا عن استفادتها من الغاز المار عبر أراضيها إلى أوربا، والاستفادة من الرسوم التي تدفعها روسيا إلى أوكرانيا. وتمثل أوكرانيا امتداداً طبيعياً للصناعة والزراعة الروسية، فضلاً عن أنها دولة عبور مهمة لصادرات الغاز الروسي نحو أوربا، فعبر أوكرانيا فقط تمر (80 ٪)من صادرات الغاز الطبيعي تجاه أوربا، وطريقاً مهماً لتجارة روسيا نحو أوربا، كما تُعد خطأ دفاعياً أوليا لروسيا[1].ومن الاسباب الاقتصادية الأخرى هو تدخل الولايات المتحدة بعد تدهور الاقتصاد الأوكراني ودعوة الحكومة الأوكرانية لتبني إصلاحات اقتصادية التي من شأنها منع إعادة دمج أوكرانيا في مجال تسيطر عليه روسيا[2].

ان التقارب الأوروبي الاوكراني اثار مخاوف روسيا، وهو ما ينعكس سلبا على العلاقات بينهما وبين أوكرانيا ، فضلًا عن "اتفاقية الشراكة الأوروبية الأوكرانية" المزمع عقدها والتي سوف تؤثر على الأسواق الروسية سلباً، وذلك لوجود الاتفاقية التي تجمع روسيا وأوكرانيا التي تعمل على إزالة الرسوم الكمركية للبضائع في اطار سياسة التجارة الحرة المعتمدة بين البلدين، مما يعني اغراق الأسواق الروسية بالبضائع الأوروبية من غير دفع مبالغ كمركية للحكومة الروسية وهو ما يؤثر على قطاع الزراعة وصناعة السيارات والذي بدوره يؤدي الى انكماش النفوذ الروسي[3].ويرى البعض ان الولايات المتحدة الامريكية هي من صنعت الازمة الأوكرانية لهدف أساسي هو ضرب الاقتصاد الروسي من خلال تقويض صادرات روسيا من الطاقة الى أوروبا، وهو ما حدث سابقا في زمن الرئيس غرباتشوف، عندما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد، مما أثر على القدرات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي السابق، وأدى الى تفككه في مطلع تسعينات القرن العشرين، ويفترض أصحاب هذا الراي ان الولايات المتحدة تحاول رسم خريطة جديدة للطاقة على مستوى العالم ، للحد من الهيمنة الروسية على سوق الطاقة[4].ويعد النجاح الاقتصادي الذي حققه الرئيس الروسيّ بوتين في روسيا بعد وصوله إلى السلطة مع تزايد نفوذه وشعبيته، داخل روسيا وخارجها، فاصبح الروبل عملة قوية فضلًا عن تقلص البضائع المستوردة، وتزامن ذلك مع ارتفاع ميزانية روسيا بسبب ارتفاع سعر النفط عالميا مما ساهم في تحسين أوضاع موظفيها

[1]() وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 298.

[2]() كوثر عباس الربيعي، الازمة الاوكرانية والعلاقات الروسية- الامريكية التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد45-46، 2016، ص158.

[3]() فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص316.

[4]() فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص316.

داخليا، كما وسددت ديونها الخارجية ، فبهذا سعى بوتين الى استعادة روسيا مكانتها الدولية السابقة وهو السعي الى الثنائية القطبية لإعادة توازن النظام الدولي، وتمسك روسيا بمناطق نفوذ في العالم[1].

المطلب الثاني

الحرب الروسية الاوكرانية

تعدّ أوكرانيا بلدًا مفككًا داخليًا، وتعاني أزمات اقتصادية صعبة ودولة تعداه الى الدين ايضاً، إذ تشهد انقساماً دينيا بين الكنيسة اليونانية الأوكرانية (التي انقسمت اجتماعيا وثقافيا ولا يقتصر الانقسام الاجتماعي في اوكرانيا على اللغة فقط، بل تعترف بالبابا)والكنائس الارثوذكسية الثلاث .. فالكاثوليك الاوكرانيون يتمركزون في أقصى المناطق التاريخية الغربية من جاليسيا وترانسكارباثيا ، بينما يدور الصراع حاليا في الأراضي الارثوذكسية[2]، فضلا عن التشظي والتناحر بين نخبها السياسية، وأصبحت عبنا علي الغرب أكثر منها مكسبا. اما بالنسبة لدونياس فقد أشار الرئيس الروسيّ بوتين إلى المنطقة باسم نوفاروسيا أو روسيا الجديدة، وهو مصطلح استخدمته الإمبراطورية الروسية في القرن الثامن عشر. اما على الصعيد الغربي، فأن أوربا في خضم تغييرات القيادة؛ إذ أنّ المانيا لديها الكثير، من الاستحقاقات الداخلية ذات الأولوية في ظل حكومة ائتلافية ضعيفة، فحاليا لديها مستشار جديد وهو "اولاف شولتز" بعد 16 عاما من تبوء المستشارة انجيلا ميركل السلطة، ولا تزال الحكومة الائتلافية الجديدة تحاول ترسيخ سياستها الخارجية، وفرنسا كانت على موعد انتخابات رئاسية مقبلة هي الأكثر استقطاباً ربما في تاريخها، وباقي دول أوربا تعصف بها الازمات المتتالية، فضلا عن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي وازمة اللاجئين، واوضاع اقتصادية صعبة خلفها وباء كوفيد -19، كما لا يمكن إغفال أزمة الطاقة التي تعصف بأوروبا في ظل شتاء قارس، ومساومة روسيا التي اشترطت أولا لضخ مزيد من الغاز الطبيعي الى اوروبا، كما ان الانسحاب الفوضوي الامريكي من « i « نورد ستريم 20 » تشغيل خط افغانستان، والاضطرابات الداخلية في الولايات المتحدة هي علامات ضعف، هذا بجانب ان الغرب كان منقسماً بشأن دور الولايات المتحدة في العالم؛ فلا يزال الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن يحاول اعادة توحيد التحالف عبر الاطلسي، بعد حالة انعدام الثقة التي تراكمت خلال إدارة الرئيس ترامب، هذا إلى جانب ان الولايات المتحدة،- خلافاً لأزمتها الداخلية والاستقطاب السياسي الحاد الداخلي – أمامها تحدي الصين وسط عدم قدرتها على استعادة قوة تحالفها كما كانت عليه في السابق، ولا شك من أن القيادة الروسية تستغل حالة الضعف، التي تميز الادارة الامريكية الحالية برئاسة(جوزيف بايدن) والتي لم تبذل ما يكفي من الجهود للتصدي لسياسات الرئيس

[1]() سعد حقي توفيق، مصدر سابق، ص35-36.
([2]) فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص323.

بوتين المعادية للمصالح الغربية في اوراسيا " وخلاصة القول :ان التصعيد الروسي في شباط 2022 لا ينبع من فراغ، وإنما ثمة عوامل أسهمت في تعزيزه، فمن جهة تحسن الوضع الاقتصادي لروسيا، كما انها تمتعت في السنوات الاخيرة باستقرار سياسي في ظل امتلاك قيادتها الارادة السياسية والدعم الشعبي المتمثل بتولي الرئيس فلاديمير بوتين زمام القيادة، وقد عاصر بوتين خمسة رؤساء امريكيين ، ويدرك الازمة التي تعانيها الولايات المتحدة في الوقت الراهن، فمن جهة تعاني من انقسامات داخلية، ومن جهة اخرى تعاني من انسحابات عسكرية من "ساحات القتال" التي خاضتها مطلع الألفية الجديدة، احتلالها (افغانستان 2001 ، والعراق 2001) وانسحابها من العراق نهاية عام 2011، وافغانستان عام 2021 كل هذه العوامل خلقت فرص مواتية لروسيا، لتعيد تموضعها في مجالها الحيوي جيوسياسيا وعالميا [1].

إنّ روسيا على المستوى الداخلي قد تمكنت من استعادة مكانتها الدولية، وتبؤها موقع اكثر تقدمًا في النظام الدولي، ذلك من خلال استراتيجية اعادة بناء روسيا من الداخل واعادة مكانتها الاقليمية والدولية، وخلق توازنات ما بين المخاطر والفرص، إذ تمثل ذلك في المقاربة الاساسية في تعزيز وتنظيم عمل المؤسسة العسكرية الروسيّة[2].

لذلك فإن ما يريده بوتين هو فك العلاقات بين اوكرانيا والغرب؛ جاعلا من اوكرانيا دولة محايدة ، على الأقل - أو تحت السيادة الروسية"، وهو هدف لا يمكن تحقيقه من خلال الإقناع وحده فلن يغير الناتو سياسة الباب المفتوح ، فضلا عن ذلك يرى الغرب في أوكرانيا نموذجا للتغيير في المنطقة ، بما في ذلك روسيا ، لذلك لم يجد الرئيس بوتين من الخيارات غير القسرية لوقف مسار اندماج أوكرانيا في المؤسسات الغربية سبيل؛ لذا بدأ في استكشاف خيارات قسرية تتجاوز ضم شبه جزيرة القرم، واحتلال دونياس إلى استخدام القوة العسكرية لإجبار الغرب على تقليل التزامه تجاه أوكرانيا، أو القضاء على قدرة الدولة الأوكرانية على عرقلة روسيا. ويؤكد ذلك ان الادارة الروسية قد ذهبت نحو تقدير ينذر بأن اتجاه المصالح الروسية في خطر فيما يتعلق بالسياسات والسلوكيات التي تنتهجها اوكرانيا، والتي عدها الخطاب الروسي للرئيس فلاديمير بوتين يوم الثلاثاء 15 شباط 2022 بشأن الازمة لاحقاً لاعبا بالوكالة عن الغرب بصفة عام ة، والولايات المتحدة بصفة خاصة لتقويض القوة الروسية، ومن ثم قرار بدء العمليات العسكرية والسؤال لماذا سعت روسيا الى تصعيد الامور في اوكرانيا؟ [3]. إن الاجابة عن هذا السؤال ، تتمثل في إدراك روسيا الاتحادية ان البيئة الحالية الداخلية الروسية- وقتئذ، والأوربية وحتى الامريكية كانت مواتية تماماً

(1) فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص324.
(2) غازي ضياء الدين محمود، العلاقات المصرية الروسية وتاثيرها على قضايا الشرق الاوسط، العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2021، ص72.
(3) فكرت نامق عبد الفتاح، مصدر سابق، ص322.

لتحركها؛ إذ مثلت التطورات السياسية فرصة لا تعوض بالنسبة لروسيا للتحرك، كما وان علم الجيوبولتيك حسب ما يراه "الكسندر دوغين" فإنّ على روسيا السيطرة على الاماكن المؤثرة في امن الدول والذي اثر على قناعات العديد من اصحاب القرار في الكرملن، وتوجيه انظارهم الى المواقع الحيوية في العالم لاسيما اوكرانيا وسوريا[1].رغم من مد أوكرانيا بالأموال والأسلحة من قبل الغرب إلا أنها ليست في الواقع عضوا في الناتو، وبالتالي لا يمكنها الاعتماد على الدعم العسكري المباشر من الولايات المتحدة وحلفاتها[2]، كما ان أوكرانيا محاطة أيضا بحلفاء ووكلاء روسيا مثل بيلاروسيا، بل محاطة بروسيا نفسها ، وهذا ما يعد مكسباً لروسيا في سعيها للسيطرة على توجهات سياستها الخارجية. اما على الصعيد الروسي فقد عززت روسيا موقعها في الجوار في بيلاروسيا وأرمينيا والآن أيضا في كازاخستان، فقد ضمن الرئيس الروسي لنفسه الحق الدستوري في إعادة الترشح في عام ٢٠٢٤ م مع عدم توقع معارضة داخلية لمساره نتيجة موجة من القمع، فضلاً عن تصوير التعاون العسكري الأوكراني المتزايد مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وتركيا على أنه تهديد خطير للأمن الروسي، لذلك يمكن اعتبار التدخل الآن أقل تكلفة من التدخل في وقت لاحق، كما ان شبه جزيرة القرم قد ترسخ وضعها داخل الاتحاد الروسي، والمتمردون في شرق أوكرانيا مسيطرون على مواقعهم وسط تنام لقدراتهم العسكرية بفضل دعم موسكو ومساندتها لهم، وقد اخذت بيلاروسيا التي انتهجت موقفا بدأ محايدا من الأزمة الأوكرانية الروسية، وقدمت نفسها لكلا الطرفين بجانب الغرب -وسيطا، حتى إن اتفاقيات السلام التي لم يتم الالتزام بها وقعت على أراضيها عام 2015، وحملت اسم عاصمتها اتفاقية مينسك، تحول موقفها ليصبح مؤيدا بشكل صريح لروسيا، بعدما خرجت التظاهرات الشعبية ضد رئيسها الكسندر لوكاشينكو، ودعم كييف وباقي العواصم الغربية لمعارضيه، وهو ما جعله يشعر بالخيانة حسب وصفه، وبانت روسيا الداعم الوحيد له للبقاء في السلطة[3].

كما وسعت الولايات المتحدة الامريكية على احتواء روسيا وتقييدها بسلسلة من العقوبات الذكية التي طالت عدة مستويات منها الاقتصادية والسياسية ودعوة الرئيس فلاديمير بوتين الى انهاء القطبية الاحادية[4].

اما الأهداف الاستراتيجية الروسية بعيدة المدى :تتمثل بالاتي[5] :

(1) آمال زرنيز، الاوراسية الجديدة وتأثيرها في الفكر الاستراتيجي الروسي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، 2022، ص13.
(2) فكرت نامق عبد الفتاح، مصدر سابق، ص323.
(3) فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص324.
(4) خضر عباس عطوان، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الاوكرانية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العدد8، حزيران، 2023،ص15.
(5) فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص25-26.

1-استعادة روسيا مكانتها الدولية :

لدى روسيا رغبة معلنة لاستعادة مكانتها كدولة عظمى بعد تراجعها، اذ انتقد الرئيس بوتين في خطابه بمؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في شباط عام 2007 م للنظام احادي القطبية، الذي تقوده الولايات المتحدة، تدشينا لدور روسي جديد في النظام الدولي" ، فقد عادت روسيا في الأعوام الأخيرة إلي الساحة الدولية بشكل نشيط ، وقامت بحركات مؤثرة في قضايا وأزمات متنوعة ومتعددة الأبعاد والمستويات فانغمست بشكل مباشر في بعضها كفاعل رئيس كما هو الحال في الأزمة الأوكرانية ، خاصة منذ قرار ضمها لجزيرة القرم عام 2014، ودخلت كطرف مساند في قضايا أخرى مثل كل من الأزمة السورية والأزمة الفنزويلية، كما حاولت تأدية دور الوسيط أو المسهل لمسار سياسي وهو ما سعت إليه في أزمة ضرب الناقلات في الخليج وأزمة سد النهضة .

2-تحقيق الهيمنة الإقليمية على الجمهوريات السوفيتية السابقة:

كان لتفكك الاتحاد السوفيتي السابق في نهاية عام 1991 تبعات سلبية شديدة لاتزال بصماتها واضحة على التوجه الروسيّ، ومن أبرز تلك التبعات فقدان روسيا عدد من الجمهوريات السوفيتية وقتئذ وكان بعضها يمثل ظهيرا قويا لروسيا، فضلا عن التداعيات الجيوستراتيجية لتقلص المساحة الجغرافية وبالتالي انكماش العمق الاستراتيجي للدولة لذلك سعت روسيا لأثبات نفسها بوصفها لاعباً فعالاً على رقعة الجغرافية السياسية والجيوستراتيجية عالمياً، واقليميا في منطقة كثيراً ما عدت ضمن المجالات تهديد هذه المصالح بشكل فعلي، فإن روسيا وجدت نفسها مضطرة لإستخدام القوة بهدف الحيوية للأمن القومي الروسي، وبالتالي وفي ظل حق السيادة وحماية الامن القومي، فإذا تم اجهاض محاولات كهذه في خطوة عدها الخطاب الروسي ضربة استباقية، اذ تهدف روسيا الى استعادة نفوذها على مجالها الحيوي سواء من خلال السيطرة المباشرة على مساحات من الأرض، أو اعادة فرض الهيمنة، ما يفسر سعى روسيا للحيلولة دون اندماج أوكرانيا ثاني أهم جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وقتئذ مع الغرب[1].

3- التصدي لتهديدات الغرب لأمنها القومي:

لقد كان رد الفعل الروسي في التعامل مع الأزمة الأوكرانية في شباط 2022 ولجوئها إلى القوة العسكرية رد فعل طبيعي، لما أدركته القيادة الروسية من التهديد الواقع على المصالح الروسية الماثلة في الأراضي الأوكرانية؛ فقد أرجع الرئيس بوتين انهيار اتفاق شباط 2014 إلى مؤامرة غربية تسعى إلى تحجيم القوة الروسية، والقضاء على القواعد العسكرية الموجودة في القرم في ميناء سيفاستبول، كما أن تنصيب حكومة

(1) فكرت نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص325-326.

موالية للغرب بعد عزل الرئيس الموالي لروسيا، جعل الرئيس بوتين يرسم سيناريوهات تأول جميعها إلى جذب أوكرانيا ناحية الغرب، وجعلها قوة معادية للنظام الروسي في محيطها الإقليمي، كما رأى الرئيس بوتين أن هذه الحكومة سوف تتحرك وفقاً لأهواء الغرب، التي تسعى إلى القضاء على الدور الروسي الطموح والعمل على قمع الأقليات الروسية، خاصة بعد إصدار الإعلان الدستوري الخاص بإلغاء اللغة الروسية كلغة ثانية للبلاد ، وجعل اللغة الأوكرانية هي اللغة الأساسية، ومن هنا كان الإدراك الروسي لمدى الخطر الذي يتهدد نفوذها الإقليمي، ومحاولة من الحكومات الغربية لخلق حكومات موالية لها في المحيط الخلفي لروسيا[1].علاوة على ذلك تعد روسيا توسع الناتو شرقاً تهديداً أمنياً صريحاً ينبغي مجابهته لأن ذلك يأتي ضمن استراتيجية غربية تهدف إلى احتواء التهديدات الروسية المحتملة، إذ كان الناتو يعمل على توسيع نفوذه في أربع مراحل من انضمام دول أوروبا الشرقية للحلف، حدثت كلها خلال عهد الرئيس بوتين، تمثلت في ضم دول البلطيق وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وبلغاريا عام 2004 ، وكرواتيا من الجانب الآخر، تهدف اوكرانيا الى عضوية) وألبانيا عام 2009، والجبل الأسود عام 2017، ومقدونيا الشمالية عام 2020 منظمة حلف شمال الاطلسي والاتحاد الاوربي، اذ ترى ان مستقبلها مع الأوربيين، فانضمامها سيوفر لها الكثير من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الاوربي، أما الانضمام الى حلف شمال الاطلسي، سيوفر لها المظلة الامنية وحماية وجودها، وحتى التفاوض مع روسيا بخصوص نزاع دونياس والقرم ، ولعل هذه نقطة الخلاف الاهم مع روسيا التي ترى أن ذلك تهديد استراتيجي لأمنها القومي، ويضعفها جيواستراتيجياً بحيث تتراجع محددات ومكونات جغرافيتها السياسية والاقتصادية ، ف(الناتو) على هذا النحو سيكون بالقرب من روسيا[2]. كما وان الغرب في موقف صعب وليس لديه امتيازات كبيرة في مواجهة هذه الحرب وهو يسعى الى حمل روسيا على ايقاف هذه الحرب وتغيير الوضع الاقليمي الراهن القائم[3].

اما الاهداف المباشرة للعملية:[4] لقد أعطى الرئيس بوتين نفسه مجموعة من الخيارات لتحقيق حالة أوكرانيا المحايدة أو العاجزة ،إذ يعد أساس منهجه هو القوة العسكرية لروسيا ، ويأتي بعدها الجانب الاقتصادي والتجسس ، أو التدخل عبر الهجمات الإلكترونية؛ فبينما الحرب هي المسار الذي اختاره الرئيس بوتين بالفعل ، لذلك لا يمكن أن تكون حربا صغيرة، فإن الحد الأدنى للأهداف هو الإطاحة بالحكومة الأوكرانية ، وعلى ذلك حددت روسيا مجموعة من الأهداف للعملية العسكرية منها تنصيب زعيم موالي لروسيا من أجل:

(1) فكرت نامق العاني، مصدر سابق، ص326.
(2) المصدر نفسه، ص327.
(3) بول دانييري، مصدر سابق، ص291.
(4) فكرن نامق عبدالفتاح، مصدر سابق، ص327.

1- السيطرة على إقليم الدونياس بكامله، وخلق طريق بري يربط روسيا بشبه جزيرة القرم، وفرض حصار بري وبحري على أوكرانيا، وتدمير عتادها العسكري في إطار قرار روسيا الذي أعلنه الرئيس بوتين بنزع سلاحها بالقوة، وسيطرة القوات الخاصة الروسية على عدة جيوب مهمة وحيوية في الداخل الأوكراني.

2- اظهار ضعف وعجز الولايات المتحدة والغرب عن حماية أوكرانيا، أو التدخل العسكري المباشر لإزالة الأوهام، التي سوقت لها الحكومة الأوكرانية وحلفاؤها بأن الغرب يقف خلف كييف.

3- تحريك الشارع الأوكراني ضد الحكومة الحالية وإسقاطها، وتولي حكومة موالية لها تتفاوض معها، أو التوصل إلى اتفاق مع الغرب ، يفضي إلى تقديم حكومة كييف طلبا تعلن فيه تخليها عن الانضمام إلى الناتو، ونزع سلاحها، وجميع قدراتها النووية التي تمكنها مستقبلا من صنع قنبلة، وتحولها إلى دولة محايدة، مقابل تعهد من موسكو بالحفاظ على وحدة أراضيها .

وخلاصة الأمر أن الرئيس الروسي يرى أن هيكل التوازن الأمني الحالي غير مقبول وخطير بالنسبة لروسيا؛ لأنه يظهر سلسلة من العلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية القوية بين أوكرانيا والغرب ، والذي هو معاد بشكل أساسي لروسيا كما ترمز عضوية أوكرانيا المحتملة في الناتو إلى المعضلة الأمنية التي يتصورها الرئيس بوتين على حدوده الغربية[1].

المبحث الثاني

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على توازن القوى

بعد نهاية حرب الثلاثين عام وقعت معاهدة وستفاليا عام 1684م فظهرت الدولة القومية بكل مؤسساتها، وبدأ نظام توازن القوى الدولي بتنظيم العلاقات في هيكل النظام الدولي، فمثلت عدة دول اوروبية هذا النظام، وكانت بريطانيا تمثل الدولة الحاملة للميزان، وما زال استمرار بعض الدول التي تريد الاحتفاظ بمكانتها الدولية وتدعم المحافظة على توازن القوى السائد، واخرى تحاول الحصول على مكانة اعلى في ترتيب النظام الدولي، فتقوم الدول بالتوازن ضدها للمحافظة على النظام السائد، وهو ما نراه الان من سياسة روسيا الاتحادية الخارجية التي تحاول فيها استعادة مكانتها في النظام الدولي كما كان الاتحاد السوفيتي السابق، واعادة الثنائية القطبية. وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، إذ تطرقنا الى مفهوم توازن القوى في مطلب اول، ومدى تأثر توازن القوى بالحرب الروسية الاوكرانية في مطلب ثانٍ.

(1)فكرت نامق عبد الفتاح، مصدر سابق، ص322.

المطلب الأول

مفهوم توازن القوى

يمثل توازن القوى الوسيلة الأمثل لتجنب الحروب والحفاظ على الامن ، وان كانت هذه الوسيلة هي الفطرة التي مارسها الانسان منذ قديم الزمان، كما ان الحالة الطبيعية التي تمارسها الدول للحيلولة من عدم سيطرة احدى الدول الكبرى على العالم ، الا وهو التوازن فيما بينها[1] . ويمكن تعريف التوازن لغةً "هو التعادل والتساوي ويقال هذا يوازي هذا، اذا كان على زنته او محاذيته"، كما ويدل "بأنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين ، وانه افتراضية سياسية دولية مقصودة لذاتها باعتبارها أداة لحفظ الاستقرار الدولي"، وارتبط المفهوم "بسياسة القوى في العلاقات الدولية، باعتباره أداة تنظيم الصراعات الدولية او تنظيم صراعات القوى بحيث يسود الاستقرار في المجتمع الدولي"[2].

ويعرفه فينيليون "بأنه اجراء تتخذه دولة لمنع جيرانها من ان يصبحوا أقوياء بدرجة كبيرة، لان تضخم امة لما وراء حدود معينة يغير من النظام العام لجيرانها من الأمم الأخرى.. او هو العمل على استمرار شكل من اشكال المساواة والتوازن بين الدول المجاورة"[3]. ويعطي ستوبس "بأن الدول تكون ملتزمة بالمحافظة على توازن يحمي الطرف الضعيف من الانسحاق بسبب اتحاد الأقوياء، وهو مبدأ يضفي وحدة على الخريطة السياسية للتاريخ الأوربي المعاصر"[4]. ان التوازن بين القوى الفاعلة هو لتجنب الحروب وعدم تمكين القوى العظمى من السيطرة، إذ ان الدول الكبرى غالباً ما تبتلع الدول الصغيرة، فتلجأ الأخيرة الى التحالف مع دول فاعلة وتكوين تكتل يقف بوجه طموح القوى العظمى من السيطرة والتفرد والتحكم في الدول الأخرى[5].

ويمكن تصور ان التوازن يفترض وجود كفتين[6]:

ا- كيفية توزيع عناصر القوة ومكوناتها في التوازن الاقتصادي والعسكري والثقافي.

ب- هيكل القوى: ويشمل شكل النظام الدولي الذي يحدده التوازن (متعدد الأقطاب، ثنائي القطب، احادي القطب)، والهرمية ونوع القيم السائدة من الحفاظ على التوازن او التغيير او التعديل).

---

[1] () سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط4، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، 2009، ص223.
[2] () يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، اكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص40.
[3] () مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة احمد مصطفى، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2015،ص120.
[4] () المصدر نفسه، ص13.
[5] () مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص75.
[6] () يونس مؤيد يونس، مصدر سابق، ص41.

ان أساس تحقيق هدف استقلال الدولة في ظل الهيمنة وفي حالة تصور وجود نظامين للقوى على سبيل المثال، فمن خلال المساواة يمكن منع او تفوق احدى القوتين على الأخرى بناءً على منهج توازن القوى، وان تعدد أساليب توزيع القوى مقترن بعدد الدول في النظام الدولي، او بعبارة أخرى فان الدولة او الدول المتحالفة لا تزيد على قوة جميع الدول الأخرى مجتمعة[1].

ومن هنا نرى اذا حاولت دولة او بعض اطراف التوازن من تغيير الوضع الراهن وترجيح الكفة لصالحها فانها ستواجه في المقابل مقاومة من الأطراف المتضررة، اذ تتوازن الدول لكبح جماح الطرف الذي يريد الهيمنة، ومن هنا فقد تطورت ردة فعل الدول المتوازنة، فسابقاً كان يترجم هذا الاجراء الرادع بالحرب العسكرية او الحصار او العزلة، اما الان ونظراً للتطور الحاصل وعلى جميع الأصعدة وخاصة الالكترونية والتكنولوجية وحتى في أدوات وتقنيات الحرب العسكرية من الطائرات المسيرة والأسلحة الذكية، واستخدام الكثير من الأطراف المتوازنة العقوبات الذكية بأنواعها المختلفة لدفع الطرف الذي يريد التغيير الى العدول عن موقفه، وان كانت هذه الأساليب الذي يعدّها بعض منظري العلاقات الدولية بأنها لا تكبح الدول لكنها على الأقل تؤخرها فترة من الزمان مما يعطي وقتاً اضافياً للدول المتوازنة في اتخاذ الإجراءات كافة في الحفاظ على الوضع الراهن.

المطلب الثاني

مدى تأثر توازن القوى بالحرب الروسية الاوكرانية

ان ديناميكية عمل النظام الدولي، المنظومة الدولية او النسق الدولي بإعادة التوازن الدولي والوصول الى الاستقرار بعد كل تغييرات تحدث في موازين القوى الدولية المتغيرة، فهنالك اطراف يصيبها الوهن الاقتصادي او السياسي نتيجة مؤثرات البيئة الخارجية او البيئة الداخلية او كليهما، مما يؤدي الى تراجع هذا الفاعل من مستوى الفعالية الدولية الى مستوى الفعالية الاقليمية، او من المستوى الاقليمي الى دولة صغرى، وفي هذا الجزء من البحث سوف نحاول التركيز وتسليط الضوء على الفعالية الدولية من المستوى والمستوى الدولي وإعادة تشكيل توزان القوى الدولي في اطار النسق الدولي، ومن وسائل البيئة الدولية نذكر منها ما يلي:

اولا :الوسائل السياسية في خلق توازنات:

العلاقات الصينية الروسية في ابعادها العسكرية والسياسية والاقتصادية، نمت بشكل كبير خلال العقدين الماضيين وتطورت الى شراكة تنسيق استراتيجية شاملة فقد ادت التطورات الدولية الرئيسة مثل التحول في سياسية الولايات المتحدة تجاه آسيا، وتوسع الناتو في المحيط الغربي لروسيا دفعهما الى تبني شراكة استراتيجية ترتكز

[1]() مايكل شيهان، مصدر سابق، ص14.

على مدركاتهما للتهديدات المشتركة، اذ تنظر روسيا والصين إلى نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة على أنه يتعارض مع مصالحهما الوطنية وتهديدا لنفوذهما ومكانتهما الاقليمية، وان الولايات المتحدة الامريكية تنتهج استراتيجية احتواء مزدوجة ضد روسيا من خلال توسع حلف شمال الأطلسي، وضد الصين من خلال استراتيجيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من جهة اخرى[1] .وبناء علي ما تقدم تجد روسيا في علاقتها مع الصين دعما لاستراتيجيتها "الاوروواسيوية" لمواجهة توسع النفوذ الغربي المتمثل بحلف شمال الاطلسي، وبرزت الصين بوصفها المركز لسياسة روسيا الخارجية والأمنية المحورية في آسيا، لاسيما وأن العقوبات الغربية أدت إلى أن تسعى روسيا إلى إعادة توجيه اقتصادها بعيدا عن أوروبا، وفي سياق تطوير نهجها الإقليمي، سعت روسيا إلى توسيع سياساتها بما يتجاوز الاعتماد طويل الأمد على القوة العسكرية لممارسة نفوذها من خلال الاستثمار في الدبلوماسية وتعزيز العلاقات الاقتصادية اذ انخرطت روسيا بشكل أكبر مع الهيكل الإقليمي الحالي لآسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما(الآسيان ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ)، من اجل المساعدة في تعزيز التعددية القطبية كما ان الرفض المعلن من قبل الصين وروسيا الاتحادية لقواعد النظام الدولي الراهن والذي صاغته الولايات المتحدة الامريكية، اذ تجد فيه نفور وعدم رضا ويخدم المصالح الامريكية المتطلعة الى منع صعود اي دولة تشكل تهديدا لدورها العالمي[2] .

فضلا عن ذلك تجد روسيا في مبيعاتها من النفط والغاز الى الصين، تنويع لسوق تصريف منتجاتها، بدلا من اعتمادها على السوق الأوربية التي تواجه تحديات سياسية وما يترتب عليها من اشكالية العلاقات الروسية مع الدول الغربية في الوقت الذي تجد الصين ايضا تنويع لمصادر امداداتها من الطاقة، اذ وصلت واردات الصين من البترول الروسي في العام 2020 نحو 1,67 (مليون برميل يوميا) وهي بهذا في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية ، كما توجد اتفاقيات بين الطرفين لبناء مشاريع لنقل الطاقة من روسيا إلى الصين منها الاتفاقية الموقعة في العام 2009 ، بطول 1056 كم، وتم الانتهاء منها في العام 2011 ، اذ تحصل الصين على نحو 25% من احتياجاتها النفطية من روسيا[3].

ثانيا :التحول الى توازن اقتصادي عالمي جديد:

مع تصدع العلاقة بين روسيا والغرب، فإنّ للأزمة تداعيات هامة على مكانة روسيا في جوارها القريب، وكذلك على هيكل النظام الدولي ومستقبله. التحول لنظام

(1) ابراهيم حردان مطر، مأزق روسيا الجيوبولتيكي: جيوبولتيكا الطموح، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية، بغداد، 2023، ص394.

(2) ابراهيم حردان مطر، مصدر سابق، ص394.

(3) المصدر نفسه، ص 395.

اقتصادي عالمي جديد، اذ شهدت السنوات الأخيرة خطوات جادة من جانب روسيا والصين لإنهاء الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي . اذ ارتبط صعود الأخيرة مطلع القرن العشرين، الذي بات يعرف بالقرن الأمريكي، بالنمو السريع في الاقتصاد الأمريكي، وسعيها إلى ترجمة قوتها الاقتصادية الضخمة إلى نفوذ سياسي واستراتيجي عالمي، والتراجع الحاد للاقتصادات الأوروبية المنافسة في أعقاب الدمار الذي لحق بأوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي مكنها من بسط سيطرتها على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من الآليات، منها إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وأهمها وأكثرها تأثيراً اعتماد الدولار في كافة التعاملات المالية والتجارية وعلى مدى ما يزيد عن سبعة عقود سيطر الدولار على ، (بريتون وودز) المعاملات المالية والتجارية عالمياً فيما عرف بنظام المعاملات التجارية في العالم وجري تسعير معظم السلع بالدولار وفي مقدمتها النفط، وكذلك الأسهم، والاحتياطات المالية في مختلف دول العالم، مما جعل حركة سعر الدولار صعودا وهبوطا تحدث هزات اقتصادية عالمية متفاوتة الشدة والتداعيات، بل إن اتجاه الأموال حول العالم يرتبط ارتباطا مباشرا في الأعم الأغلب من الحالات بقيمة الدولار وسعر الفائدة التي يحددها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وهو الأمر الذي ظهر جليا عندما بدأ الأخير في تحريك سعر الفائدة على الدولار[1].

إلا إن هيمنة عملة واحدة على المعاملات الدولية يعد استثناء لا سابق له في التاريخ، ولاشك أن حلحلة وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة ستؤثر حتماً على الاقتصاد الأمريكي، وتفقد واشنطن أداة هامة للتأثير الدولي، وتعد مؤشر قوى على التحول باتجاه نظام اقتصادي عالمي جديد. وقد أدت التطورات المصاحبة للحرب في أوكرانيا إلى إعطاء دفعات قوية إلى هذا التوجه، ربما استغرقت عقوداً أطول لولا العقوبات المفروضة على روسيا. فقد اعتمدت روسيا والصين سياسة التخلي عن الدولار في التعاملات الاقتصادية الدولية، وتعزيز اعتماد الروبل واليوان وغيرها من العملات الوطنية في التداول، صحيح أن عدد من دول العالم قد بدأ في تنمية احتياطات من اليوان باعتباره عملة المستقبل، وكان هناك تبادلات بين روسيا وعدد من الدول بالعملات الوطنية ومنها الصين والهند وتركيا ودول الاتحاد الأوراسي وغيرها، إلا إن قيام الشركات الأوروبية بالدفع بالروبل مقابل الغاز الروسي، والتوسع في استخدام العملات الوطنية مع الشركاء التجاريين لروسيا سرع من وتيرة التخلي عن الدولار ووضع الروبل في مكانة اقتصادية غير مسبوقة كعملة تداول وتقييم دولي، والى جانب التحول السريع في معاملاتها التجارية نحو استخدام العملات الوطنية تتخذ روسيا خطوات جادة لإنشاء أنظمة مصرفية ومالية مستقلة عن نظام (سويف) الدولي للخدمات المصرفية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، والذي تم اقصاءها منه في إطار

(1) نورهان الشيخ، الازمة الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية، بغداد، 2023، ص447.

العقوبات المفروضة عليها، وفي هذا الإطار أطلقت روسيا عام 2018 منظومتها المالية التي تشبه نظام (سويفت) وقامت بربطه بنظيره الصيني[1]. تأتي المساعي الروسية السابقة في سياق دولي مواتي، فقد كثرت الدعوات للابتعاد عن العملة الأمريكية في التجارة الخارجية والحد من هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي نظرا لسياسة العقوبات التي تتبعها واشنطن وحرب التعريفات الجمركية التي تنتهجها مع دول العالم، فالصين تسعى كذلك لفك ارتباطها الكبير بالدولار، وأطلقت بورصة عالمية في شنجهاي للطاقة .يتم تداول عقود النفط وأعلنت تركيا عن عزمها استبدال الدولار في تعاملاتها فيها بالعملة الصينية، في خطوة وصفت بضربة قوية للبترودولار التجارية بعملتها المحلية أو اليورو أو اليوان، ودعت دول مجلس تعاون البلدان الناطقة بالتركية إلى استخدام عملاتها الوطنية في التجارة فيما بينها. كما أعلن العراق انتقاله إلى عملات أخرى مثل اليورو في التجارة البينية خاصة في مجال صادرات النفط، وتحاول فنزويلا وباكستان وغيرهما من الدول تقليل الاعتماد على الدولار في إطار توجه أصبح شبه عالمي. بل واتجه الاتحاد الأوروبي، الشريك الأساسي للولايات المتحدة، أيضاً إلى تقليص الدولار في التجارة البينية، للحد من هيمنة العملة الأمريكية على التجارة العالمية، وتعزيز دور اليورو حيث أدت الحروب التجارية التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى خسارة الاتحاد الأوروبي مئات الملايين من الدولارات، ودعا رئيس المفوضية الأوروبية آنذاك، (جان كلود يونكر)، في كلمته للبرلمان الأوروبي، إلى ضرورة تجريد العملة الأمريكية من صفة العملة العالمية الرئيسية، وأشار إلى أن أوروبا تسدد 80 ٪ من واردات الطاقة بالعملة الأمريكية، مؤكدا أن العملة الأوروبية اليورو يجب أن تصبح الوجه والاداة لاوروبا الجديدة في إشارة إلى اتساع دائرة التحدي الدولي للدولار والتغير الهيكلي في النظام الاقتصادي العالمي[2].من ناحية أخرى، طالت تداعيات العقوبات الغربية على روسيا فارضيها، واشنطن وحلفائها الأوروبيين، الذين لم تتعافى اقتصاداتهم من تداعيات أزمة "كوفيد19" بعد . ولعل التأثير المباشر كان على أسعار السلع الغذائية والطاقة سواء الغاز أو البنزين، فقد ارتفعت أسعار البنزين في الولايات المتحدة إلى مستويات تاريخية ووصلت إلى حوالي 6 دولار في المتوسط وما يرتبط بذلك من تضخم وضغوط على المواطن . وتبدو الأوضاع أكثر تعقيداً في أوروبا فهناك نقص واضح في عدد من المواد الغذائية الأساسية مثل الكويت والدقيق وغيره وارتفاع غير مسبوق في سعر الغاز إلى 2200 دولار لكن الف متر مكب الامر الذي سيؤثر على الانتاج ومعدلات النمو في العديد من الدول الأوروبية، وحذر تقرير صادر عن مكتب الاحصاء الاتحادي الالماني، من ارتفاع معدلات التضخم في البلاد إلى 7,3% في مارس العام

(1) المصدر نفسه، ص448.
(2) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص448.

الماضي .هذا إلى جانب تأثر قطاع الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وتقليل العرض والطلب تأثرا بظروف التوتر السياسي والأمني في أوروبا بوجه عام العام[1].

وان التوجه الروسي الى الصين في مجال تصدير الطاقة والقطع التدريجي للغاز الروسي الى اوروبا الغربية وجد البديل لروسيا ولم تجد اوروبا الغربية من البدائل الدائمة وانما اقتصرت الى حلول مؤقتة[2].

ثالثا: توازن مرن في النظام الدولي:

أدت الأزمة إلى الاتجاه نحو حالة من الاستقطاب المرن في النظام الدولي ليس على أساس أيديولوجي كما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة، ولكن على أساس مصلحي، فرغم الضغوط الأمريكية الشديدة على العديد من الدول لاتخاذ موقف إدانة واضح تجاه روسيا وفي مقدمتهم الصين والهند، والانتقادات الأمريكية والأوروبية التي وصلت حد التهديد أحياناً، فإن الدولتين وغيرهما رفضوا الاستجابة وأكدوا الحرص على استمرار التعاون مع روسيا انطلاقاً من المصالح الحيوية التي تربط الطرفين، مما خلق حالة كانت قائمة من قبل ولكن ليس بمثل هذا الوضوح بين مجموعتين من الدول. الأولى تحافظ جاهدة على النظام الدولي ذات الوضعية الأمريكية المهيمنة وتناصب روسيا العداء المعلن والصريح، وتضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركائهما . أما الثانية، فتقودها روسيا والصين، وتسعى إلى نظام متعدد القوى أكثر توازناً وعدالة، وإنهاء الغطرسة الأمريكية التي تهدد الأمن والاستقرار في العالم من وجهة نظر الدولتين .وكان هذا واضحاً خلال عملية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرارات الإدانة لروسيا، والتي ظهر فيها الانقسام بين المجموعتين، وصحيح إن الأولى انخرط فيها عدد أكبر من الدول إلا إن الثانية تضم دول ذات ثقل ديموغرافي و اقتصادي واستراتيجي لا يمكن إغفاله[3].على صعيد اخر، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكيّة حاولت توظيف الأزمة لعزل روسيا وتقويضها سياسياً و اقتصادياً، فإن ما تقوم به روسيا في أوكرانيا، وموقفها السابق في أوسيتيا الجنوبية، عزز من مكانتها كقوة كبرى لاسيما في الفضاء السوفيتي السابق وكونها شريك وحليف يعول عليه، وهو ما تجلى في موقفها من كازاخستان ثالث أهم الجمهوريات السوفيتية السابقة بالنسبة لروسيا، بعد أوكرانيا وبلاروسيا، والعضو المؤسس في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنجهاي، واذ قاعدة بايكونور الفضائية الروسية وحوالي 20 ٪ من السكان من الروس . فقد اتهمت موسكو الغرب بالوقوف وراء الاحتجاجات التي اندلعت في كازاخستان مطلع العام 2023، وخرجت

(1) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص449.
(2) عمار قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات، التحالفاتالمرنة، سياسة القوة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر،2021،ص147.
(3) نورهان الشيخ، مصدر سابق، 449.

عن السيطرة يوم 5 كانون الثاني في « آلماتى » ، العاصمة الصناعية للبلاد، واعتبرت الاحداث محاولة من الغرب لتقويض أمن وسلامة كازاخستان بالقوة باستخدام تشكيلات مسلحة مدربة ومنظمة، مؤكدة إنها لن تسمح بثورة ملونة مرة اخرى[1].ويفسر هذا التحرك الروسي السريع والحاسم تحت مظلة منظمة معاهدة الأمن الجماعي إذ تم إرسال قوات لحفظ السلام، روسية بالأساس، لتأمين المنشأت الحيوية في كازاخستان خاصة في العاصمة نور سلطان . وكان للدعم الروسي دور رئيس في سرعة تعافي كازاخستان واستعادة الأمن والاستقرار في البلاد في غضون أسبوع وبدء انسحاب قوات حفظ السلام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، بدء من يوم 13 كانون الثاني . وقد أنطوى السلوك الروسي في الأزمة الكازاخية ومن قبلها الأزمة في بلوروسيا حين اندلعت الاحتجاجات في أعقاب الانتخابات الرئاسية بدعم غربي واضح، على رسالة مباشرة مفاداها أن موسكو لن تسمح بزعزعة نفوذها عبر الإطاحة بالنظم الصديقة لها في دول الجوار، وأن ما حدث في أوكرانيا وجورجيا لن تسمح بتكراره تحت أي دعاوى، الأمر الذي يفاقم حالة الاحتقان مع الغرب الذي يجعل من نشر الديمقراطية وحماية حقوق الانسان شعاراً لتحقيق مصالحه[2]. إلا إن سعى روسيا لضمان نفوذها ومصالحها في الفضاء السوفيتي السابق وحماية الروس في الجمهوريات السوفيتية السابقة لا يعني بالضرورة سعيها لإحياء الاتحاد السوفيتي السابق بصيغته التقليدية، أو أن يكون التدخل العسكري نمط متكرر لحماية الروس على النحو الذي أشارت إليه بعض المصادر فيما يتعلق بجمهورية ترانسنيستريا التي تطالب بالانفصال عن مولدوفا ويمثل الروس المجموعة العرقية الأكبر فيها بنسبة (٣٤ ٪) إن روسيا تحاول تعزيز نفوذها وروابطها مع دول الفضاء السوفيتي، وتتحرك في هذا الاطار على قدمين : الاقتصادية ممثلة في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، والعسكرية ممثلة في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي تعد حلف سياسي عسكري يضم ست من الجمهوريات السوفيتية . إن موسكو تدرك أنه لا يمكن إعادة عقارب الساعة للوراء، ولا يمكن سلب الجمهوريات السوفيتية استقلالها السياسي الكامل بالصيغة السوفيتية، ولكن يمكن تطوير أطر تحقق الهدف دون انصهار سياسي كامل[3].

الخاتمة:

ان القرار الروسي بدخول اوكرانيا هو في حد ذاته بمثابة اعلان عن انهيار حالة التوازن العسكري التي حكمت اوروبا منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وبناء على ذلك فأنه سيكون من الضروري عند انتهاء الأزمة -أيا ما كانت النتيجة – ان يتم وضع معاهدات جديدة تعبر عن الواقع الجديد الذي ستعيشه اوروبا وربما العالم كله ، وعلى

(1) نورهان الشيخ مصدر سابق، ص450.
(2) المصدر نفسه، ص450.
(3) نورهان الشيخ مصدر سابق، ص450.

ذلك سنحاول في هذا الموضع من الدراسة وضع احتمالات مستقبلية بشأن العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، فضلا عن مستقبل النظام الدولي برمته ، فبخصوص العملية العسكرية الروسية في اوكرانيا فهنالك سيناريو اول وهو الانسحاب الروسي من اوكرانيا وعدم تحقيق الاهداف المرجوة منه، اما السيناريو الثاني فيرجح نزع سلاح اوكرانيا وتقسيم المدن الشرقة لاوكرانيا طوليا وضمها لروسيا او عمل انتخابات تقرير المصير، والسيناريو الثالث وهو بدء مفاوضات بين الطرفين وعقد اتفاقيات ومعاهدات ومن الممكن من ضمنها عدم انضمام اوكرانيا للاتحاد الاوروبي او حلف الشمال الاطلسي، اما السيناريو الرابع فهو ربح روسيا في الحرب وتنصيب نظام موالي لها في اوكرانيا.

اما فيما يخص نظام توازن القوى الدولي فان النظام العالمي الجديد الذي اسمته الولايات المتحدة الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق فيلاقي عدم مقبولية سياسيا واقتصاديا في العالم لا سيما في اوروبا الغربية ايضا، وهنا لابد من الاشارة الى الاحتمالات المتوقعة لتغيير نظام توازن القوى الدولي الحالي، فالاحتمال الاول يرجح بقاء التوازن الدولي الحالي والمتمثل بنظام احادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، اما الثاني فيجح عودة الثنائية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، اما الاحتمال الثالث والذي ممكن ان نعدّه هو المرجح فهو نسق دولي متعدد الاقطاب بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والصين.

المصادر:

1- آمال زرنيز، الاوراسية الجديدة وتأثيرها في الفكر الاستراتيجي الروسي، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، 2022.

2- ابراهيم حردان مطر، مأزق روسيا الجيوبولتيكي: جيوبولتيكا الطموح، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2023.

3- بول دانييري، أوكرانيا وروسيا من طلاق متحضر الى حرب همجية، ترجمة يزن الحاج، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2022.

4- خضر عباس عطوان، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الاوكرانية، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، العدد8، حزيران، 2023.

5- سعد حقي توفيق، الحرب الروسية الأوكرانية في ميزان العلاقات الروسية الامريكية وآثارها في السياسة الدولية، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد،2023.

6- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط4، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة، 2009.

7- عمار قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر،2021.
8- غازي ضياء الدين محمود، العلاقات المصرية الروسية وتاثيرها على قضايا الشرق الاوسط، العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2021.
9- فكرت نامق عبد الفتاح، الحرب الروسية الأوكرانية الجذور- التطورات- افاق المستقبل، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد،2023.
10-كوثر عباس الربيعي، الازمة الاوكرانية والعلاقات الروسية- الامريكية التاريخ والجيوستراتيجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد45-46، 2016.
11-مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
12-مايكل شيهان، توازن القوى التاريخ والنظرية، ترجمة احمد مصطفى، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2015.
13-وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
14-نورهان الشيخ، الازمة الاوكرانية ومستقبل النظام الدولي، في كتاب لوحة الجيوبولتيك ترسمها الحروب، تحرير سرمد امين، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد، 2023.
15-يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، اكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

The Russian-Ukrainian war and its impact on the international balance of power

Prof. Dr. Burhan Ali Muhammad Saeed
Kirkuk University / College of Law and Political Science
Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The Russian invasion of Ukraine began on February 24, 2022 AD for political reasons, which was to restore the international status of the Russian Federation that the Soviet Union enjoyed. This role was also affected by the economic prosperity achieved by the Russian Federation, especially during the presidency of Vladimir Putin, which was a phase of rearranging the balance of power. Internationally, in line with Russia's global position, and the importance of this research stems from the changing global balance of power and its movement in a manner consistent with the international environment. The problem lies in the question about the impact of the Russian-Ukrainian war on the international balance of power, and the assumption that the answer to the question is that the war will affect the balance of power system, as the Russian Federation will gain a greater international role than its regional role that it played before the war. This is in addition to the possibility The world will return to bipolarity or multi polarity in the foreseeable future.

Keywords: Russian Federation, Ukraine, balance of power, international system.

اشكالية تحديد جنسية مولودي تقنيات الانجاب الحديثة

ا.م.د. سماح هادي محمـد

كلية الحقوق/ الجامعة النهرين

Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

مع تنامي ثورة التطور العلمي في المجال الطبي لاسيما في تمكين الراغبين من الانجاب رغم عجزهم عنه في تحقيق هذا الحلم باستخدام الوسائل التقنية الحديثة نجد هناك صمت غريب في المجال القانوني من مواكبة اثار هذه التقنيات التي القت بظلالها على الاطفال المولودين عن طريقها من ناحية عدم امكانية تحديد الجنسية المفروضة لهم، لاسيما وان هنالك عدة صور للتلقيح الصناعي، العديد منها يتم بظروف غامضة لا يُعلم مصدر تكوين الجنين ولا يُعلم الابوين البيولوجين له، الامر الذي يثير مشكلة تحديد نسب الجنين وجنسيته .

الكلمات المفتاحية : البيولوجي، جنسية، حق الدم، حق الاقليم، الام ، الاب.

المقدمة:

ساهم التطور العلمي الطبي لاسيما في مجال التقنيات الحديثة المساعدة على الانجاب في تحقيق احلام العديد من الافراد لاسيما المتزوجين غير القادرين على الانجاب بتكوين الاسرة التي يرغبون بها ، فبعد ان كانت مسالة الانجاب صعبة او مستحيلة اصبح بفضل التطور التكنولوجي في عالم الطب بالامكان ذلك، وقد تطورت هذه التقنيات ليس فقط في تمكين الرجل والمرأة من الانجاب بل حتى في تحديد جنس المولود وتحديد الجينات الوراثية التي يرغب الابوين في انتقالها منهما للوليد حيث يتم التخلص من الامراض الوراثية واختيار الصفات الوراثية للمولود ونشهد لهذه الثورة العلمية بنجاحها في المجال الطبي الا انها احدثت ازمات شرعية واشكالات قانونية في تحديد جنسية المولودين بهذه الوسائل .

أهمية البحث: ان اهمية البحث تتجلى في دراسة جميع حالات التلقيح الصناعي لمنح كل حالة منها حسب المعطيات المطروحة النسب المفترض ان ينسب اليه المولود والذي بدوره سيوصلنا الى الجنسية المفترض ان يحملها المولود عن هذه التقنيات.

اهداف البحث :

يهدف البحث الى ايجاد التحديد القانوني المناسب لجنسية مولودي تقنيات الانجاب الحديثة عن طريق دراسة الكيفية التي تكون بها الجنين وتحديد مدى امكانية نسبه الى

ابويه البيولوجيين او الابوين المانحين للجنسية في ضوء دراسة تحليلية للجانب الطبي والقانوني في ظل فراغ تشريعي لمعالجة هذه الحالات .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في تحديد جنسية المولود بوسائل التقنيات الحديثة اذا ما دخل عنصر ثالث على عناصر العلاقة المعروفة بين الرجل والمرأة، فالمعروف ان نسب الطفل للاب او للام هو السبب في حصوله على الجنسية، فكيف اذا ما كان النسب غير معلوم العناصر فلا يمكن تحديد الابوين البيولوجين بالعديد من حالات الاخصاب الصناعي، ويمكننا تحديد اشكاليات البحث في الاتي: هل يحمل المولود جنسية الام البيولوجية او يحمل جنسية الام المتبرعة بالبويضات ام الام التي انجبته، وكذلك الحال بالنسبة للاب هل يحمل جنسية الاب البيولوجي او الاب المتبرع بالنطف، او يحمل جنسية الاقليم الذي ولد عليه بوصفه مجهول النسب؟

منهجية البحث :

سنعتمد بدراستنا المنهج الاستقرائي و التحليلي لنصوص قانون الجنسية العراقي النافذ رقم (26) لسنة 2006 وبعض النصوص القانونية من التشريعات ذات العلاقة بموضوع الجنسية .

نطاق البحث :

ستتم الدراسة وفق القوانين الوضعية لاسيما قانون الجنسية رقم 26 لسنة 2006 فضلًا عن القوانين الاخرى ذات العلاقة بالموضوع، **ولن تدخل الدراسة في اطار مفاهيم الشريعة الاسلامية من حيث الحلال او الحرام الناجم عن استخدام هذه التقنيات في الانجاب، وذلك لكثرة الدراسات الفقهية التي بينت رأي الشريعة الاسلامية في هذه المسألة،** وانما ستكون دراستنا قانونية مع بعض الاشارات البسيطة الى اراء بعض فقهاء الشريعة الاسلامية بما يخدم موضوع البحث محل الدراسة.

هيكلية البحث:

سنتناول الموضوع وفق ثلاثة مباحث نخصص المبحث الاول لدراسة التقنيات الحديثة في الانجاب واثرها على جنسية المولود، والمبحث الثاني لدراسة الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة على اساس حق الدم، والمبحث الثالث لدراسة الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة على اساس حق الاقليم، وصولا الى خاتمة البحث التي ستتضمن الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الأول

التقنيات الحديثة في الانجاب واثــرها على جنسية المولود

تمثل التقنيات الحديثة المساعدة على الانجاب ثورة علمية القت باثارها الايجابية والسلبية على العالم اجمع ، حيث تعمل هذه التقنيات على تدخل طرف ثالث بين الطرفين (الرجل والمرأة) وهم الاطباء والمتخصصين في العلوم البيولوجية لمساعدتهم على الانجاب ، فهو طريق غير اعتيادي لعملية التناسل اوالتكاثر البشري . وسنّوضح هذه العملية بتقنيتين وهما: تقنية اطفال الانابيب والتي سنخصص المطلب الاول لدراستها ، والاخرى هي تقنية استئجار الرحم وسنخصص المطلب الثاني لدراستها ، وعلى النحو الاتي :

المطلب الأول

تقنية اطفال الانابيب:

تعد تقنية اطفال الانابيب (In Vitro Fertilization(IVF) هي الاكثر شيوعاً بين التقنيات الحديثة المساعدة على الانجاب لاسيما في حالات العقم ، حيث التلقيح فيها يكون خارجياً[1] ،يتم عن طريق سحب بيضة ناضجة من المرأة في فترة الاباضة بواسطة عملية جراحية ثم توضع في انبوب يحمل نفس مواصفات السائل الموجود في رحم الام كي تكمل نموها ، وبعدها يضاف اليها السائل المنوي المأخوذ من الرجل ويتم مراقبتها من 12ـــ 24 ساعة فتبدأ هذه البيضة الملقحة بالانشطار الى 8 خلايا تُعاد الى رحم المرأة لاكمال رحلة النمو الى حين ولادة الطفل ، ويمكن تكرار هذه العملية لعدة مرات بنفس الخطوات الى حين ولادة الطفل المنشود[2].وعليه يمكن تعريف تقنية اطفال الانابيب بـأنها ((مجموعة الاعمال الطبية.التي تهدف الى التقاء الحيوانات المنوية بالبيضة خارج الرحم.ويتم تلقيحها في انبوب معين ويعاد بعد ذلك الى الرحم ضمن شروط واجراءات معينة))[3] . ونشير الى ان رغم التكلفة العالية لهذه التقنية الا ان النجاح الباهر الذي حققته ادى الى تزايد نسب المقبلين عليها ، فمثلاً ازدادت النسبة في عام 1997من 44% الى 49% في عام 2001 لاسيما في الدول المتقدمة [4]، ولا يعرف ان كان السبب في هذا التزايد هو بسبب ارتفاع حالات العقم

---

[1]– د. محمد خالد منصــور ، الاحكام الطبية المتعلقة بالنســاء في الفقه الاســلامي ، ط2 دار النفائس للنشــر والتوزيع ، الاردن ، 1999، ص77.

[2]- د. يوسف يعقوب ، تقنيات الطب البيولوجية وحقوق الانسان ، ط1، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ،1996، ص165.

[3]- د. شــعلان ســليمان محمد ، نطاق الحماية الجنائية للاعمال الطبية الفنية الحديثة في الشــريعة الاســلامية والقانون الوضعي اطروحة دكتوراه مقدمة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر ، 2002 ، ص471.

[4]-ANDERS NYBOE ANDERSEN, KARIN ERB, Register data on assisted reproductive technology (ART) in Europe including a detailed description of ART in Denmark, international journal of indrologyCopenhagen University Hospital V.29,Issue 1, February 2006,p12-16. https://doi.org/10.1111/j.1365-2605.2005.00577.

نتيجة الحروب والكوارث والافات المرضية ، او السبب هو ازدياد الرغبة لدى الافراد في خوض هذه التجربة حتى وان كانوا لا يعانون من امراض العقم كرغبة منهم في تحديد جنس المولود او تحديد صفات معينة يرغبون في تواجدها لدى المولود، او لضمان سلامته من الامراض الوراثية لان البعض من هذه التقنيات توفر للابوين خدمة اختيار الجينات الوراثية المحددة للصفات التي سيحملها مولودهم . وهنالك طريقتين لاعمال هذه التقنية وهما :

اولاً: الطريقة الاولى : ان يتم التلقيح الخارجي بين الزوجين ولا يوجد طرف اجنبي عن العلاقة الزوجية حيث تكون البيضة من الزوجة والسائل المنوي من الزوج ويوضعان في انبوب تتوافر فيه الشروط اللازمة وعند اكتمال اللقيحة تعاد الى رحم الزوجة ذاتها لاكمال فترة الحمل ، فهنا لا مشكلة في تحديد نسب الطفل الذي ينعكس على تحديد جنسية المولود بسهولة[1]

ثانياً:الطريقة الثانية : انضمام عنصر خارجي اجنبي عن العلاقة الزوجية ، بمعنى ان الامر لم يعد محصوراً بين الزوج والزوجة وانما تدخل طرف ثالث وهذا التدخل يحصل بأحد الصـــور الاتية :

1 ـ حالة عقم الزوجة: وهي الحالة التي تكون فيها الزوجة غير قادرة على الانجاب لانعدام او ضعف البويضات لديها وعدم نضجها ، فهنا تتم الاستعانة بأمرأة اخرى لتقديم بويضاتها وتلقيحها بسائل الزوج ويتم زراعتها في رحم الزوجة لاكمال الحمل[2]

2ـ حالة عقم الزوج: وهي الحالة التي يكون الزوج فيها عقيم غير قادر على الانجاب فيلجأ الاستعانة برجل اخر في الحصول على سائله المنوي لتلقيح البويضة المسحوبة من الزوجة ويعاد زراعتها في رحمها لتكوين الجنين [3].

3ـ عقم كلا الزوجين، فهنا يتم زراعة بيضة ملقحة لرجل وامرأة غير الزوجين ليتم زراعتها في رحم الزوجة ، حيث البيضة المخصبة في هذه الحالة لا تمت بصلة لا الزوج ولا الزوجة ولكن قامت الزوجة بحضانتها في رحمها طيلة فترة الحمل[4].

4ـ الزوجان سليمان، في هذه الحاله يتم تلقيح بويضة الزوجة بسائل الزوج ولكن توضع البيضة الملقحة في رحم امراة اخرى [5]، قد يكون بسبب عدم امكانية رحم الزوجة على تحمل الجنين او قد تكون بسبب عدم رغبتها بتحمل مشاق الحمل وافساد جمال

[1]ـ د. سميرة عايد ، عمليات نقل وزرع الاعضاء البشرية بين القانون والشرع ، ط1، سنة 2004 ، منشورات الحلبي ، ص180.

[2]ـ امير فرج يوسف ، اطفال الانابيب والتلقيح الصناعي ، ط1، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ،2012 ،ص97.

[3]ـ د. سـعيد سـعد عبد السـلام ، فكرة العقود المدنية الناشـئة عن الانجاب الصـناعي ، دار النهضـة العربية ، 1998، ص25.

[4]ـ د. حسن محمود عبد الدايم ، عقد اجارة الارحام بين الحظر والاباحة ، دار الجامعي ،2007 ،ط1 ـــ ص61 وما بعدها

[5]ـ د. طارق عبد المنعم ، احكام التدخل الطبي في النطف البشرية في الفقه الاسلامي ، دار النفائس ، ص54.

جسدها او يفضل الطرفان التلقيح الصناعي على الطريق الطبيعي للانجاب[1]، وهذا مايعرف بتقنية ايجار الرحم الذي سنفرد له مطلب القادم بشكل خاص .

وقطعاً ان جميع الحالات التي ذكرناها ضمن الطريقة الثانية لا تتم الا عن طريق تدخل طرفاً غريباً على الزوجين لاتمام عملية الحمل لذا فعملية انجاب المولود تثير اشكاليات شرعية وقانونية، ونحن لسنا بصدد دراسة الاشكاليات الدينية او الشرعية من حيث جواز اوعدم جواز اللجوء اليها، كون دراستنا مخصصة لتحديد جنسية المولود الناجم عن احد هذه الوسائل لما تثيره هذه التقنيات من اشكاليات في تحديد نسب المولدين عن طريقها، ولا ينكر ما للجانب الديني من اهمية لاسيما في البلدان التي تتخذ من الشريعة الاسلامية مصدرا لقوانينها فاذا حُرمت هذه العمليات فيكون المولود غير شرعي النسب وعليه لا جنسية له لان عدم شرعية نسبه يعد مانعاً من موانع الحصول على الجنسية .

ولكن بظل امر يعد واقع حال وهو حالة ولادة طفل بأحدى هذه الوسائل فهل يحمل المولود جنسية الام البيولوجية او يحمل جنسية الام المتبرعة بالبويضات ام الام التي انجبته ، وكذلك الحال بالنسبة للاب هل يحمل جنسية الاب البيولوجي او الاب المتبرع بالنطف ، او يحمل جنسية الاقليم الذي ولد عليه بوصفه مجهول النسب ؟ هذا ما سنجيب عليه في المباحث القادمة من هذه الدراسة .

المطلب الثاني

تقنية استئجار الرحم:

يعد مصطلح (استئجار الرحم) (Rent a womb) مصطلح حديث نسبياً ، الا انه في الواقع مصطلح قديم ومعروف لو افردنا كل كلمة منه على حدى. يشير هذا المصطلح مفهوم استئجار رحم امرأة لفترة زمنية معينة وهي فترة حمل جنين لصالح اشخاص اخرين وعند انجابها اياه تقوم بتسليمه لهم[2].

ان هذه التقنية كانت ممنوعة قانوناً ولا يجوز استخدامها حتى في الدول الاوربية فقد انتشر اعلان فرنسي تناقلته الصحف العالمية ومنها صحيفة(نيويورك تايمز) بانه ((لا يجوز اعارة جسم انسان ولا يجوز تأجيره او بيعه بأي شكل من الاشكال))[3]، ولكن في السنوات اللاحقة اصبحت هذه التقنية تمثل العصا السحرية التي تحقق رغبة الكثير من الافراد اليائيسين في الحصول على الاطفال فتهافتوا على اجرائها رغم كل المعوقات المحيطة بها، واصبحت فيما بعد تمثل تجارة مربحة على الصعيد الشخصي للاطباء الذين يجرونها وعلى الصعيد الوطني فاصبحت معظم الدول الاوربية

[1] -Noel Mazen ,L insemination artificille , une realite ignore par le legislateur,sem, Jur.1978 p.99.
[2]-Mary Ann,Tom Ekmanm, Babies of technology ,Assisted reproduction and the rights of the child,USA ,2017,p7
[3] -French supreme court rules Surrogate-Mother Agreements legal ,New York times ,1991,p.1.

والولايات المتحدة الامريكية وكندا وبعض دول اسيا مثل الهند واليابان تتصدر قوائم البلدان التي يقصدها الراغبون في اجراء هذه العمليات واجازت تشريعاتها القيام بها وبدلاً من ان تجرى بالخفاء اصبحت تجرى بالعلن بل وبالترويج والدعاية عنها عن طريق الاعلان عن كفاءة الاطباء القائمين بها وحداثة المعدات والاجهزة الطبية ونسب النجاح التي تقدمها هذه الكوادر[1]. وتعد اول عملية ناجحة بواسطة هذه التقنية هي ولادة الطفلة (لويزة براون)عام 1978لابوين امريكيين بعد ان ابرموا عقداً مع ام بديلة لحمل جنينهما ، وبعدها بدأت تزدهر هذه العمليات في جميع انحاء العالم[2]حيث تمثل هذه التقنية الحل المناسب للزوجين لاسيما اذا كان للمرأة مبايض سليمة لكنها تعاني من امراض الرحم اي انها قادرة على تكوين البيضة لكن رحمها لا يمكنه الاحتفاظ بالجنين خلال فترة الحمل.فيتم اللجوء الى اجراء هذه العملية التي هي عبارة عن عدة عمليات متداخلة حيث يقوم الكادر الطبيب تهيئة امراتين بالوقت ذاته لاجراء هذه العلمية، و يتم تخصيب بيضة المرأة الاولى بحيمن الرجل (الزوج عادة)، وبنفس الوقت يُهيء رحم المرأة الثانية من خلال العلاجات الخاصة والفحوصات المختبرية اللازمة والعقاقير الهرمونية فيتم سحب البيضة المخصبة وزرعها في رحم المرأة الثانية [3].وقد وردت عدة تعريفات اصطلاحية لعقد ايجار الرحم بوصفه عقداً كسائر العقود، منها :((انها عقد توافق بموجبه امرأة على حمل طفل لصالح اشخاص اخرين ، تتخلى عنه عند ولادته)) [4].ويرى بعض الفقه المعاصر انه ليس من الصحيح ان يطلق على هذه العملية مصطلح استئجار الرحم لانه من الممكن ان تتم هذه العملية بدون مقابل كما في حالة التبرع مثلا، والمعلوم ان الايجار كما عرّفه المشرع العراقي بأنه ((تمليك منفعة معلومة بعوض معلوم لمدة معلومة ...))[5]. ويستبدل بعض الفقه هذا المصطلح بمصطلحات اخرى منها (الرحم البديل) او (الام المستعارة) او (الام الحاضنة) او (الرحم الضئر) حيث تسقط صفة الاجارة عن هذه العملية [6].

وعُرف عقد الرحم البديل بأنه ((عقد تتعهد بمقتضاه امرأة بشغل رحمها بأجر او بدون اجر بحمل ناشئ عن بيضة مخصبة صناعياً لزوجين استحال عليهما الانجاب لفساد رحم الزوجة))[7] ونرى قصور هذا التعريف لاحتمالية عدم وجود اي علة في رحم

---

[1]- Julie Bindel , Outsourcing pregnancy ,the guardian,April 1 ,2016 ,p1

[2]- Francois Geraud , mere porteuse et droit de 1 enfant,2016 ,p6 ,site: https://hal.archives-ouvertes.fr

[3]-القاضي عباس السعدي ، مدى مشروعية عقد استئجار الرحم واثاره ، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة ، ع22 ،بغداد، 2013 ، ص151 ومابعدها

[4] -Jean M. Sera surrogacy and prostitution. A comparative analysis, Journal of Gender and Law .VOL 5.1997.p315

[5]- المادة 722 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 النافذ.

[6]- د. معمري ايمان ، د. ميدون مفيد، تحكام اجارة الارحام في الاجتهاد الفقهي المعاصر والقوانين الوضعية ، بحث منشور في المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة احمد دراية ، ادرار ، الجزائر ، المجلد الثالث ، العدد 2، 2019 ، ص145.

[7] - نقلاً عن حسني محمود عبد الدايم ، عقد اجارة الارحام بين الحظر والاباحة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 ، ص247

الام البيولوجية تمنعها من الحمل بطريقة طبيعية الا انها آثرت ان ينجب وليدها عن طريق ام بديلة لاسباب عديدة ،منها عدم رغبة بعض النساء بالحمل حفاظاً على جسدها، او ان وضعها الاجتماعي لا يسمح لها بالانجاب لاسيما ان كانت ليست بذات زوج، او بقصد الاهداء او التبرع بالجنين للغير[1] فيمكننا وصف هذه التقنية بأنها زرع اللقيحة العائدة لمرأة ورجل في داخل رحم امرأة اخرى بمقابل او بدون مقابل. ولابد ان نشير هنا الى صورها لان كل صورة منها تمثل حالة نسب الطفل الحقيقية والتي عن طريقها يمكننا تحديد جنسية هذا المولود، وعلى النحو الاتي:

1- حالة اجارة رحم امرأة لحضانة لقيحة معلومة مصدر العنصرين : عنصرا اللقيحة هو بويضة المرأة ونطفة الرجل، وبهذه الحالة تكون كل من البويضة والنطفة معلومات الهوية، وغالباً ما تتحقق هذه الحالة في الزوجين عند وجود مانع طبي يمنع الزوجة من اكمال الحمل دون فقدان الجنين فهنا يلجأ الزوجان الى الاستعانة بامراة اخرى لوضع اللقيحة العائدة لكلاهما في رحمها لاتمام الحمل بدلا عن الزوجة وتسلم المولود اليهما عند الولادة، او قد لا ترغب الزوجة بإتمام الحمل ليس لعدم قدرتها الجسمية ولكن لاسباب خاصة بها.

2- حالة اجارة رحم امرأة لحضانة لقيحة يكون احد مصدر عنصريها مجهول:في هذه الحالة قد تستضيف امراة في رحمها لقيحة معلومة عنصر واحد من عناصر اللقيحة كما هو الحال في معرفة مصدر البويضة (بمعنى معرفة هوية المرأة صاحبة البويضة) ولكنها مجهولة مصدر النطفة كأن يتم شرائها من احد مصارف النطف والاجنة. فيتم تلقيح هذه البيضة وزراعتها في رحم امرأة اخرى [2]

3- حالة اجارة رحم امرأة لزراعة لقيحة مجهولة مصدر كلا العنصرين :وهي حالة عدم قدرة رحم الزوجة على الانجاب مع عدم قدرة الزوج على الانجاب فيعمدان الى شراء بيضة ملقحة من المصارف الطبية المعدة لذلك، وزرعها في رحم امرأة اخرى لاتمام عملية الحمل ، او قد يتم زراعة هذه اللقيحة في رحم اصطناعي وهذا مازال غير متوفر حالياً الا انه قيد الدراسة ويعمل العلماء على تحقيقه في المستقبل القريب[3].

وفي ظل اختلاط الانساب الناجم عن استخدام هذه التقنية في الانجاب المذكور في جميع الحالات اعلاه ،وضياع هوية الوالدين او احدهما سينعكس هذا الامر حتماً بشكل سلبي على نسب الاطفال المولودين بهذه الوسائل مما يؤدي بشكل غير قابل للشك الى

[1] - حسين هيكل , النظام القانوني للانجاب الاصطناعي بين القانون الوضعي والشريعة الاسلامية ، ط1 ،2006 ، ص343-344

[2] -Joseph Pelzman, Womb for Rent :International Service Trade Employing Assisted Reproduction Technologies (ARTS),Review of International Economics, 21(3),DOL10,2013,p.389

[3]- Elizabeth. Romanis, Regulating The" Brave New World" ,ethic-Legal implications of the quest for partial ectogenesis ,A thesis in the University of Manchester for the degree of PH.D, In the Faculty of humanities school of social sciences,2020.p.74-131.

مجهولية نسبهم وبالتالي الى عدم معرفة الجنسية الحقيقية لهذا المولود، ويتعقد الامر اكثر اذا كان الابوين من جنسية والام الحاضنة او البديلة من جنسية اخرى[1]، مما يشكل ارباك في تحديد الجنسية وعمل الدوائر المعنية في تسجيل الافراد في ظل صمت واضح من اغلب التشريعات لتنظيم الموقف القانوني لهؤلاء الافراد في وقت تزايد الحاجة الى تشريع قوانين منظمة لتحديد جنسياتهم ضماناً لعدم وقوعهم في حالة انعدام الجنسية او ازدواجها. هذا ما سنعمد لبيان احكامه في المبحثين القادمين من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة على اساس حق الدم

يحصل المولود على جنسية دولة ما على اساس حق الدم ، وتختلف التشريعات من دولة اخرى في فرض الجنسية على اساس حق الدم فمنها من يستلزم حق الدم من الاب وحده ومنها من يجيز حق الدم من الام بشكل مساو للاب ، ومنها من يستلزم ارتباط حق الدم من الام مع حق الاقليم في منح الجنسية. وفي جميع الاحوال يمكن تحديد جنسية المولود على اساس حق الدم بموجب التنظيم القانوني الخاص بكل بلد ، لكن ما سيواجه المجتمع من مشكلة كبيرة قادمة هو صعوبة تحديد الاصل الاسري للمولود عن طريق التقنيات الحديثة في الانجاب، فلا يمكننا تحديد جنسية المولود وذلك بسبب عدم امكانية تحديد الاب والام الفعليين للمولود في ظل هذه التقنيات كوجود المتبرعين بالبويضات والنطف ووجود المصارف الخاصة بتجميدها وتخزينها و بيعها واستخدامها عند الحاجة، وتقديم الرحم المؤجر لحضانة الطفل، وهذا ما سنبينه في دراستنا بهذا المبحث وفق مطلبين ، نخصص المطلب الاول لدراسة الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة بموجب حق الدم الابوي، ونخصص المطلب الثاني لدراسة الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة بموجب حق الدم الامومي، وعلى النحو الاتي :

المطلب الأول

الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة بموجب حق الدم الابوي

يعد الدم المنحدر من الاب هو الاساس في منح الجنسية بجميع التشريعات ومنها التشريع العراقي ففي جميع قوانين الجنسية التي مرت في تاريخ التشريع العراقي منذ ان حصل العراق على استقلاله وانفصاله من الاحتلال العثماني و يومنا هذا حيث يشير قانون الجنسية العراقية رقم 26 لسنة 2006 النافذ في المادة (3/أ) ((يعتبر عراقيا : أـ من ولد لاب عراقي ...))، فبالنظر الى هذه المادة نستطيع ان نخلص بأن المشرع

[1]- Sue A. Meinke ,Surrogate Motherhood :Ethical and Legal Issues ,Bioethics Research Library , Georgetown University Washington,p03.

استلزم لعدّ الشخص عراقياً هو ان يولد لاب عراقي اي يحمل الجنسية العراقية بغض النظر عما اذا كانت جنسية الاب اصلية او مكتسبة ، وكذلك يستلزم ثبوت نسب الشخص لابيه ، وثبوت مسألة البنوة الشرعية يرتب اثار جمة احدها استحقاق المولود جنسية والده. الا ان ما يؤخذ على كلمة (الاب) الواردة في هذه المادة تقبل عدة معاني فقد يكون الاب البيولوجي والذي نقصد به ((هو صاحب النطفة التي تكوّن منها الجنين)) [1] او الاب المتبني اي من قام بتبني المولود ومنحه اسمه. فاذا لقحت بويضة المرأة بنطفة زوجها فلا توجد هنالك مشكلة في تحديد نسب المولود لان الاب البيولوجي هو الوالد الفعلي وبالتالي سيمنح جنسيته الى مولوده بصفة اصلية . لكن اذا تم الاستعانة بنطفة رجل مجهول تم الحصول عليها من المصارف المعدة لذلك ويتم تلقيح بويضة المرأة بها فهنا قد يصل المولود الى حالة اللاجنسية او تعدد الجنسية .وتتمثل حالة انعدام الجنسية هنا بسبب مجهولية الاب او انعدام جنسيته عندما تقوم الام بهذه العملية في بلاد اجنبية وحصلت على مولودها بهذه الطريقة فأنه حتماً سيكون مجهول النسب، فأذا كان التشريع في دولة الام لا يجيز منح الجنسية على اساس حق الدم المنحدر من الام وحده وانما يقرنه بحق الاقليم كما هو الحال في قوانين الجنسية العراقية الملغاة كما في قانون 42 لسنة1924 وقانون رقم 43 لسنة 1963 ،وقانون المملكة العربية السعودية النافذ فسيتعرض الطفل حالة انعدام الجنسية[2]. اما في حالة ازدواج الجنسية بسبب مجهولية الاب او انعدام جنسيته سيُلجأ الى حق الدم الثانوي وحق الاقليم فيكتسب المولود جنسية الام وجنسية الدولة التي ولد بها ، فاذا كانت تلك الدولة من الدول التي تمنح جنسيتها وفق حق الاقليم مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا وغيرها وتجيز بالوقت ذاته للام ان تمنح جنسيتها دون شرط او قيد[3].

وعليه نشير الى اهمية معرفة هوية الرجل صاحب النطفة لغرض عدم الخوض في مسألة ضياع الانساب التي ترتب اثار وخيمة على المولود بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة كمشاكل تحديد الجنسية ومشكلة اختلاط الانساب ومشاكل اجتماعية جمة يواجهها هذا الصغير عند بلوغه وانخراطه في المجتمع والسعي لارتباطه بالشريك الذي قد يكون من المحرمات عليه دون معرفته بذلك وغيرها من المشكلات الشرعية والاجتماعية .

وبالنظر الى التشريع العراقي لم نجد ما يعالج هذه المسألة وذلك لعدم مواكبة معظم تشريعاتنا التطورات الحديثة في الحياة الاجتماعية، حيث نجد ان قانون الاحوال

[1]- حسن الجواهري ، بحوث في الفقه المعاصر ، الجزء 4 ، ط1، مجمع الذخائر الاسلامية ،ايران ، 1427 ، ص179.

[2]-المادة (8) من نظام الجنسية السعودية لعام 1954 المعدلة بموجب المرسوم الملكي رقم م/88 في تاريخ 6/11/ 1444هـ التي تنص على ((يجوز منح الجنسية السعودية بقرار من وزير الداخلية لمن ولد داخل المملكة من اب اجنبي وام سعودية اذا توافرت الشروط الاتية ..))

[3]- المادة(3/أ) من قانون الجنسية العراقي رقم 26 لسنة 2006((يعتبر عراقياً من لد لاب عراقي ولام عراقية)) ، والمادة (4) ((للوزير ان يعتبر من ولد خارج العراق من ام عراقية واب مجهول او لا جنسية له عراقي الجنسية ....))

الشخصية لم يبين الاحكام القانونية لمولدي هذه التقنيات فقد نص في المواد 51، 52، 53 ، 54 على نسب المولود الوالد في حالات الزواج الصحيح وليس للمواليد محل البحث والدراسة.

وكذلك قانون المعهد العالي لتشخيص العقم والتقنيات المساعدة على الانجاب رقم 19 لسنة 2011 جاء بأربعة عشر مادة نشير الى المادة (2/ سادساً) منه التي نصت على ((يهدف المعهد الى تحقيق ما يأتي : اجراء البحوث وتجميدها بما لا يتنافى مع احكام الشريعة الاسلامية وحق المرأة صاحبة البويضة والرجل صاحب الحيامن مع الحفاظ على نسب الجنين لابويه الشرعيين)) فنجد ان هذه المادة نصت على اهداف المعهد والمتضمنة الالتزام بالحفاظ على نسب الجنين وفق احكام الشريعة الاسلامية لكنها لم تتناول حالة تنظيم نسب الجنين عند عدم معرفة الاب البيولوجي له كواقع حال . وايضاً اشارت المادة (6) من قانون تسجيل الولادات والوفيات العراقي رقم 148 لسنة 1971 النافذ على ((تدوين المعلومات على شهادة الولادة بالاستناد الى دفاتر نفوس الابوين او هوية الاحوال المدنية لهما ...)) ، واشارت المادة (1/35) ايضا الى وجوب تقديم الاوراق الثبوتية للوالدين من اجل تسجيل بيانات الطفل لمنحه الجنسية العراقية وعدّه فردا عراقياً . فنلاحظ بأن حتى القوانين الاجرائية تستلزم ثبوت نسب الطفل للاب، دون التفات الى حالات عدم ثبوت نسب الطفل المولود عن هذه التقنيات بسبب جهالة هوية الاب البيولوجي وكأن المشكلات الناجمة عن هذه التقنيات نادرة وغير منتشرة في مجتمعنا الامر الذي لا يستدعي تدخل المشرع، ولكن في واقع الامر ان مولودي هذه التقنيات يشكلون نسبة غير قليلة في المجتمعات العربية والغربية وهذا يستلزم تدخل التشريعات لوضع تنظيم قانوني لذلك من اجل حماية حقوقهم من الضياع وحرمانهم من حق التعليم والتوظيف وضمانة سلامتهم من التعنيف والاستغلال، فالجنسية كما هو معلوم تمثل صمام الامان للفرد[1].

وعلى الجانب الاخر نرى ان بعض التشريعات الغربية اوجدت الحلول لمنح الجنسية للاطفال المولودين عن طريق هذه التقنية مثل القانون الفرنسي حيث اشار المشرع الفرنسي الى ان الدم المنحدر من الاب يعد عاملاً اساسياً لمنح المولود جنسية الاب دون التمييز بين اذا ما كان هذا الجنين هو ثمرة علاقة شرعية او غير شرعية[2].

[1] -Besty Fisher , Why Non..Marital children in the Mena Region, Face a Risk of statelessness, Harvard Human Rights Journal on line ,January 2015,p3.

[2] - المادة (18) من القانون المدني الفرنسي رقم 94- 653 لسنة 1994

ونشير الى قرار مهم صدر عن القضاء الفرنسي في محكمة باريس في تاريخ 1990/5/5 صدقت المحكمة ثبوت نسب طفل لشخص فرنسي الجنسية وقد تمت ولادة هذا الطفل بأحد وسائل التقنيات الحديثة للانجاب (استئجار الرحم)، وكذلك نظرت محكمة استئناف باريس بقضية زوجان فرنسيان لا يمكنهما الانجاب فعمدوا اللجوء لاستئجار رحم من سيدة امريكية وتم اجراء العملية في الولايات المتحدة الامريكية[1] التي تبيح اجراء هذه العمليات بالوقت الذي لم يجزه التشريع الفرنسي آنذاك، وعند ولادة الصغير والعودة به فرنسا قدم الزوجان شهادة ميلاده لغرض تسجيله باسمهما رفض الادعاء العام تسجيل الطفل بحجة تعارض ذلك مع النظام العام الفرنسي بسبب تدخل عنصر غريب الى العلاقة الزوجية ، فصدقت المحكمة الحكم البدائي الذي صدر عن المحكمة العليا لولاية كاليفورنيا في 2007/10/25 وتم منح الطفل الجنسية الفرنسية بعد اثبات نسبه للزوجين الفرنسيين تماشياً مع الاتفاقيات الدولية الساعية لحماية مصلحة الطفل الفضلى. وبالتوافق مع توجه المحكمة الاوربية لحقوق الانسان بمجرد اثبات بنوة الطفل والده دون النظر الى الوسيلة التي أُنجب بها هذا الصغير[2]. ويعد معيار الدم المنحدر من الاب هو الافضل لتحديد نسب الصغير عند معرفة هوية الاب البيولوجي للطفل ففي عملية استئجار الرحم نلاحظ ان الاستئجار يخلق حالة مربكة في تحديد نسب الطفل فيثار التساؤل المهم هل الام البيولوجية صاحبة البويضة هي الام الحقيقية المانحة للجنسية ام هل الام صاحبة الرحم هي الام الحقيقية المانحة للجنسية ؟ فالاجابة هي عند معرفة الاب سيُمنح الصغير جنسية الاب بغض النظر عن مشكلة تحديد نسب الطفل من ناحية الام لان اقل ما يمكن فعله هو القضاء على مشكلة انعدام جنسية الصغير والفضل يعود لمعرفة الاب البيولوجي.

المطلب الثاني

الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة بموجب حق الدم الامومي

تمنح الجنسية على اساس حق الدم المنحدر من الام ، سواء كان الاب معلوم او مجهول ، له جنسية او عديم الجنسية، ويمكن اعتماد هذا المبدأ على مولودي التقنيات الحديثة بل هم اكثر الافراد يمكنهم الاستفادة من جنسية الام للحصول على الجنسية نظراً لمجهولية الاب في اغلب الاحيان. الا ان إعمال هذا المعيار يثير مشكلات عدة اهمها: من هي الام التي يُنسب المولود لها وتمنحه جنسيتها هل هي الام البيولوجية صاحبة البويضة ؟ ام هي الام صاحبة الرحم التي زُرعت في رحمها بويضة امرأة

[1] د. نافع بحر سلطان ، الاعتراف بالبنوة الناتجة عن توسل تقنيات الانجاب الحديثة في بلد اجنبي ، مكتبة السنهوري ، بيروت ، لبنان، 2017، ص26-27

[2] ـ وكذلك موقف المشرع في الولايات المتحدة الامريكية الذي اجاز منح الجنسية الامريكية للطفل اذا كان احد الابوين البيولوجيين او كلاهما يحمل الجنسية الامريكية ، ينظر المادة (301/g) من قانون الجنسية والهجرة الامريكي ، مشار اليه لدى تبارك قنديل ، اثر تقنيات الانجاب الاصطناعي على معيارية جنسية الاصل العائلي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة ذي قار، 2023 ، ص12 .

اخرى ؟ ام هي الام التي تتبنى المولود عند ولادته وتنمحه اسمها والتي لا دخل لها في تكوينه لا من ناحية البويضة ولا من ناحية الرحم ؟ جميع هذه الاحتمالات ترد وتثير تساؤلات سنجيب عليها في هذا المطلب من الدراسة .كما هو الحال في لفظة الاب فأن لفظة (الام) التي توردها جميع التشريعات ومنها التشريع العراقي في النصوص القانونية، لاسيما في نص المادتين (3، 4) من قانون الجنسية النافذ، ايضاً تثير التساؤلات، فما المقصود بالام ؟

وتعرّف كلمة الام اصطلاحاً على انها ((المرأة التي ساهمت في تكوين الجنين او حمله او ارضاعه))[1] حيث يشمل هذا التعريف الام البيولوجية التي ساهمت ببويضتها دون الرحم ، ويشمل ايضا الام التي ساهمت برحمها دون البويضة، ويشمل ايضا الام التي قامت بإرضاع الصغير دون البويضة والرحم .ولا خلاف بشأن الام البيولوجية صاحبة البويضة التي قامت بحمل وانجاب الجنين وارضاعه حيث يكون الصغير ثابت النسب اليها وبالتالي يمكنها منحه الجنسية الاصلية بموجب نص المادة (2/18) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005، والمادة (3/أ) من قانون الجنسية النافذ، او تمنحه الجنسية المكتسبة بموجب المادة (4) من القانون ذاته، ولسنا بحاجة هنا اثبات نسب الطفل من الام كما هو الحال في حاجة اثبات نسب الطفل من الاب، لان الطفل يثبت نسبه من امه فور ولادته منها فعلياً.[2] ولكن يثور الخلاف حول الام البيولوجية صاحبة البويضة او الام البديلة التي قامت باحتضان البيضة في رحمها او الام التي قامت بارضاع الصغير او الام التي تحصل على المولود بالتبني التي اقتصر دورها على منح المال كمقابل لرعاية حمل الام بالجنين دون تقديم اي عامل بيولوجي منها. فاذا اجتمعت حالتين من الحالات اعلاه نكون امام حقيقة واحدة هو وجود اكثر من ام واحدة للطفل . وعليه نستنتج امكانية المولود هنا ان يحصل على اكثر من جنسية تبعاً لتعدد امهاته اذا كن مختلفات الجنسية ، او حرمانه من الجنسية لاسيما في حالة تم الاستعانة بمصارف النطف والاجنة والحصول على بويضة مجهولة الهوية .فهنالك توجه فقهي يقول بأن نسب الطفل يثبت كلتا المرأتين صاحبة البويضة وصاحبة الرحم ويثير هذا المبدأ مشكلة تعدد الجنسيات اذا كانتا مختلفتي الجنسية ولتفادي هذه المشكلة يمكن اعتماد جنسية الاب ،لانه كما هو معلوم من الناحية الاجرائية يتم تقديم الاوراق الثبوتية للاب والام معاً لغرض تسجيل المولود الا ان ما يتم تثبيته في حقل الاسم الثلاثي للطفل والكنية هو اسم الاب وليس الام، ولا بد من وجود عقد الزواج الذي يثبت شرعية نسب الصغير [3] ولكن تبقى المشكلة قائمة عند تثبيت معلومات الصغير

[1]- مروك نصر الدين ، الام البديلة بين القانون المقارن والشريعة الاسلامية ((دراسة مقارنة))، بحث مقدم في الندوة العلمية حول نقل الاعضاء واستنجار الارحام والاستنساخ ومدى شرعيتها ، بيروت ، 2000،ص15.

[2] -Lina Kelly , Republican mothers ,Hastings laws Journal ,V 51 , University of California , 2000.P555.

[3]- المادة (2/19) من قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لسنة 2016 نصت على ((يعد الاسم كاملاً اذا تضمن اسم الشخص المجرد واسم ابيه واسم الجد الصحيح واللقب ان وجد))

بالاوراق والوثائق الرسمية في الدولة حتى في ظل وجود معلومات كاملة عن الاب ، لان وجود اكثر من ام يثير مشكلة اي الامهات سيتم تثبيت معلوماتها في السجلات الرسمية بوصفها الام الفعلية للمولود ؟ وان من ستثبت معلوماتها لن تبين طريقة الحمل ولن تفصح عن نسب الجنين الفعلي. وفي ظل هذا الفراغ التشريعي يُلجأ الى الاحكام الشرعية والفقهية في الشريعة الاسلامية بوصفها مصدر اساسي من مصادر التشريع العراقي،وعملاً بما اشارت اليه المادة (2/1) من القانون المدني العراقي النافذ حيث نصت على ((فاذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فاذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية الاكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين ...)). حيث يرى جانب من الفقه الاسلامي المعاصران الام هي صاحبة البويضة اما صاحبة الرحم فهي كالام بالرضاع لانه اكتسب من جسمها كما يكتسب الرضيع من جسم الام المرضعة [1] مستدلين على رايهم بقوله تع ((خلق الانسان من نطفة))[2] وقوله تع ((ثم جعلناه نظفة في قرار مكين))[3] حيث تشير هذه الايات المباركة الى ان الانسان يُخلق من النطفة اي البويضة الملقحة هي الاساس في تكوينه فالاب صاحب النطفة والام صاحبة البويضة. بينما ذهب رأي اخر ان الام هي صاحبة الرحم المتبرع به للحمل وليست صاحبة البويضة لان الام من وجهة نظرهم هي من غذت الجنين من جسدها ونمى في احشائها، عملا بقوله تعالى ((والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا))[4] حيث تدل الاية الكريمة على ان الام هي صاحبة الرحم التي ولدت الجنين وليس من تبرعت بالبويضة فقط دون الحمل لان البويضة لا تشكل كائنا في حد ذاتها [5].بينما يرى جانب فقهي اخر بأن كل من صاحبة البويضة والمتبرعة بالرحم هما ام للمولود فللمولود عن هذه التقنية اميّن لان كل منهما ساهمت في تكوين الجنين فالاولى منحته الصفات الوراثية بالبويضة والاخرى غذته من دمها اكثر مما يكتسب الرضيع من الام المرضعة [6] وبالنظر الى الاراء الفقهية الثلاثة في تحديد الام وما استشهد به اصحاب كل رأي نرى صعوبة ترجيح رأي على اخر، وبالوقت ذاته لا يمكننا التسليم بالرأي الثالث القائل بامكانية وجود اثنين من الامهات لمولود واحد فهذا امر غير مألوف وغير منطقي فلا بد من تدخل المشرع

---

[1] - رأي السيد علي الحسيني السيستاني ، ينظر د. ساجدة طه محمود ، تأجير الارحام واثره في نظرة الشريعة والطب والقانون ، ضمن دراسات اسلامية معاصرة ، جامعة كربلاء ، كلية العلوم الاسلامية ، العدد الاول ، السنة الاولى ، 2010 ، ص131.

[2] - سورة النحل اية رقم 4.

[3]- سورة سورة المؤمنون اية رقم 13.

[4] -سورة النحل اية رقم 78.

[5]- رأي السيد محمد صادق الروحاني ، والشيخ علي الطنطاوي نقلاً عن د. سعيد كاظم العذاري، التلقيح الصناعي بين العلم والشريعة الاسلامية ، ط1 ، منشورات المركز العالمي للدراسات الاسلامي ، قم المقدسة ، ايران 1429هـ ، ص160 ، وينظر ايضاً د. حسني محمود عبد الدايم ، عقد اجارة الارحام ،ط1، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص267.

[6]- قراءات فقهية معاصرة في الطب ، ص224 ، وينظر ايضا د. عقيل فاضل الدهان ، د. رائد صيوان ، المشاكل القانونية والشرعية لعقود اجارة الارحام ، بحث منشور في كلية الحقوق، جامعة النهرين ، العدد 2، 2011، ص247.

بشكل صريح وواضح مستعيناً بعلماء الشريعة الاسلامية وبتجارب الدول السباقة في خوض هذه التجربة كما هو الحال في تجربة المملكة العربية السعودية في اللائحة التنفيذية لنظام وحدات الاخصاب والاجنة وعلاج العقم لسنة 2019 الذي تضمن 6 ابواب تتضمن 41 مادة قانونية الذي منع بشكل صريح جميع اللقاحات غير الشرعية والاستعانة بالفتاوى الشرعية الصادرة من هيئة كبار العلماء حيث اشارت المادة 3 منه ((تلتزم وحدات الاخصاب والاجنة وعلاج العقم في ممارسة نشاطها بالفتاوى الشرعية التي تصدرها هيئة كبار العلماء في المملكة وكذلك نصت المادة(5) منه على ((لا يجوز زرع بيضة مخصبة في رحم زوجة اخرى او امراة اخرى ولا يجوز التلقيح بنطفة من غير الزوج ولا تخصيب بيضة لغير الزوجة)) .

وكذلك اعتماد الاحكام القضائية في البلدان التي لديها خبرة في هذا المجال شريطة ان تكون موافقة للنظام العام والاداب لدينا، و نشير بهذا الصدد الى ما انتهى اليه القضاء الفرنسي التي اعترفت ببنوة الام لجنين مولود عن هذه التقنية رغم انها لم تلده وذلك في عام 2019 فاعترف لها بأمومتها لطفلة مولودة في ولاية فلوريدا الامريكية بأن يتم تسجيلها في السجلات الرسمية في فرنسا بأسم الوالد البيولوجي امريكي الجنسية والام صاحبة البويضة دون الرحم ومنح الصغيرة ذات الثلاثة اعوام الجنسية الفرنسية تماشياً مع توجه المحكمة الاوربية لحقوق الانسان بوجوب الاعتراف للام ببنوة المولود عبر هذه التقنيات[1].

المبحث الثالث

الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة على اساس حق الاقليم

الاقليم هو الارض التي تقوم عليها سلطة الدولة وتفرض سيادتها عليه ويشمل اليابسة والمياه الاقليمية واعماق البحار والاجواء التي تعلوها [2]، ويعد الاقليم او محل الولادة احد اهم الاسباب في الحصول على الجنسية، وقد يكون حق الاقليم بموقع القوة الذاتية ليمنح الجنسية الاصلية للفرد بمجرد واقعة الميلاد فيه، او قد يضعف عن ذلك ليتطلب توافر شرط الدم معه حتى يمنح الجنسية الاصلية او المكتسبة للفرد، هذا الامر يتوقف على دور التشريعات بهذا الخصوص فمنها من منح الاقليم الحق المطلق في منح الجنسية ومنها من منحه الحق النسبي، وسنتناول ذلك وفق مطلبين، نخصص المطلب الاول لدراسة الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة على اساس حق

[1] -GPA,LEM, Tribunal de Nantes reconnait La mere d intention d une fillette need une mere porteuse ,2019

[2]- د. اياد مطشر صيهود ، اسس القانون الدولي الخاص ، الجنسية ،الموطن ، مركز الاجانب ، تنازع الاختصاص التشريعي ،تنازع الاختصاص القضائي الدولي ،تنفيذ الاحكام الاجنبية ، العقود الدولية الحديثة ،الوسائل الحديثة لتسوية منازعات التجارة الدولية ، مكتبة السنهوري ، بيروت ،2017، ص36

الاقليم المطلق، ونخصص المطلب الثاني لدراسة الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة على اساس حق الاقليم النسبي، وعلى النحو الاتي :

المطلب الاول

الجنسية الممنوحة لمولدي التقنيات الحديثة على اساس حق الاقليم المطلق

وفق هذا الاساس يكون لحق الاقليم الكفاية الذاتية في حصول الفرد على جنسية الدولة بصفة اصلية [1]. ومن التشريعات التي تمنح الجنسية على اساس حق الاقليم بصفة مطلقة بمجرد حدوث واقعة ميلاد الفرد في اقليمها دون قيد او شرط، هو التشريع البريطاني والامريكي والكندي والاسترالي والارجنتيني والبرازيلي. وبناءً على ذلك فأن مولودي التقنيات الحديثة بمجرد ولادته على اقليم احد هذه الدول وان كان معلوم النسب اي ان جنسية الام والاب معلومتان وان كانا لا ينتميان الى هذه الدولة الا ان الولادة حصلت بالفعل في هذا الاقليم فأنه سيحصل على جنسية هذه الدولة وبصفة اصلية ، فواضح بأن اعتماد هذا المعيار سيسهل الامر امام هذه الفئة في الحصول على الجنسية فور الميلاد دون الخوض بتفصيلات حق الدم ولمن يثبت نسب هذا المولود، والبحث عن الام صاحبة البويضة او صاحبة الرحم والاب صاحب النطفة... الخ .

ومن وجهة نظرنا ان الاخذ بحق الاقليم المطلق في منح الجنسية للفرد بصفة مطلقة ولمولودي هذه التقنيات بصفة خاصة سيضمن لهم الحصول على الجنسية في اقليم الدولة التي ولدوا فيها بشكل امن دون الخوف من عدم حصولهم على جنسية او انضمامهم الى فئة الافراد عديمي الجنسية بسبب عدم معرفة نسب هؤلاء الصغار نتيجة للظروف البيولوجية الغريبة التي تكوّنوا بها ، وذلك لان حق الاقليم هو الرابطة التي تربط هؤلاء الافراد بالارض التي ولدوا فيها وبغض النظر عن جنسية الوالدين سواء اكانوا وطنين ام اجانب ، لذا سُميت هذه الجنسية بجنسية الاقليم او جنسية الارض[2] .

ونشير هنا موقف المشرع العراقي واغلب التشريعات التي تنتمي الى النظام اللاتيني لا تأخذ بحق الاقليم المطلق في منح الجنسية وانما اخذت به في حالة استثنائية لمعالجة حالات انسانية معينة، ولغرض مواكبة ومسايرة بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق العراق عليها. وقد يتبادر الى الذهن تساؤل عما اذا كانت واقعة ميلاد الصغير في اقليم دولة ما هو السبب في حصوله على جنسية تلك الدولة ؟ او علينا البحث عن محل وجود عناصر تكوين الجنين (البويضة والحيمن) ليكون محل وجودهما الفعلي هو السبب في حصول الصغير على جنسية اقليم هذه الدولة ؟ في واقع

---

[1]- د. عبد الرسول عبد الرضا ، القانون الدولي الخاص ، الجنسية ، الموطن ، مركز الاجانب ، التنازع الدولي للقوانين ، تنازع الاختصاص القضائي الدولي ، مكتبة السنهوري ، بيروت ،2018 ، ص59.

[2]- د. سعيد يوسف البستاني ، الجنسية والقومية في تشريعات الدول العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيرت ، 2003 ، ص125.

الامر ان مسألة تحديد محل وجود عناصر تكوين الجنين امر معقد فقد تكون في جسم الانسان (رحم امرأة وصلب رجل)، او قد تكون في بنوك تخزين خاصة لهذه العناصر او قد تكون احدهما في جسم الانسان في دولة ما والعنصر الاخر يستمد من احد هذه البنوك الموجودة بدولة اخرى وهذا ما يحصل غالباً في عمليات اطفال الانابيب والحقن المجهري واستئجار الارحام، هذا بالاضافة الى ان الخوض في هذه المسألة سيبعدنا عن حق الاقليم في منح الجنسية ويعيدنا الى حق الدم. لذا يفضل اعتماد جنسية الاقليم الذي ولد فيه المولود عن احد هذه التقنيات حلاً للإشكالات المطروحة لكونه سيحصل على هذه الجنسية وفق حق الاقليم وليس حق الدم .

المطلب الثاني

الجنسية الممنوحة لمولودي التقنيات الحديثة على اساس حق الاقليم النسبي

ان قوة حق الاقليم في منح الجنسية تختلف من تشريع دولة الى اخرى فكما لاحظنا بأنه يتمتع بكفاية ذاتية في منح الجنسية للمولود فيه بشكل مطلق دون قيد او شرط ، فأن هنالك تشريعات اخرى لا تمنحه تلك القوة وانما قيدته في حق منح الجنسية لحالات معينة ومن هذه التشريعات التشريع العراقي واغلب التشريعات العربية وكذلك التشريع الفرنسي، وهي حالتي : حالة الابوين مجهولين و حالة العثور على الطفل اللقيط المولود في الاقليم العراقي ، وهذا ما اشارت اليه المادة (3/ب) من قانون الجنسية النافذ ((يعتبر عراقياً :من ولد في العراق من ابوين مجهولين ويعتبر اللقيط الذي يعثر عليه في العراق مولوداً فيه ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك)) وذلك تماشياً مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق العراق عليها كمعاهدة لاهاي 1930 الخاصة بوضع قواعد موحدة في مسائل الجنسية[1]، وقد مُنحت الجنسية الاصلية على اساس حق الاقليم النسبي اي للقيط ومجهول الابوين فقط وليس كما الحال في التشريعات التي منحت الجنسية على اساس حق الاقليم المطلق لمجرد واقعة الميلاد في حدود الاقليم . ولعل المشرع العراقي لا يرغب بمنح الجنسية العراقية لمجرد واقعة الميلاد في الاقليم العراقي مراعاة للنظام العام في الدولة وكذلك لعدم الحاجة الى الكثافة السكانية التي قد تحتاجها بلدان اخرى ، ولكنه لم يغلق الباب بشكل تام وانما منحها لاعتبارات انسانية وهو عدم حرمان هذا الصغير من حقه بالجنسية كما حُرم من حقه في الابوين والعائلة . وبتطبيق هذه القواعد العامة على مولودي التقنيات الحديثة في العراق يثور تساؤلاً هاماً مدى امكانية منح هذا المولود الجنسية العراقية على اساس حق الاقليم ؟

[1]- نصت المادة 14 من اتفاقية لاهاي لسنة 1930 على ((الولد الذي لا يعرف احد والديه ، تكون له جنسية البلد الذي ولد فيه ، واذا ثبت نسبه فتحدد له جنسيته طبقاً للقواعد المتبعة بشأن الاعتراف بالنسب ويعد اللقيط مولوداً في الاقليم الذي وجد فيه حتى ثبوت العكس)).

للاجابة عن هذا السؤال: أذا كان المولود مجهول الابوين (لا يمكن تحديد ابويه البيولوجين) وتمت عملية ولادته سواء من الرحم البديل في العراق وسواء كانت الولادة شرعية او غير شرعية فأنه سيحصل على الجنسية العراقية بصفتها الاصلية كونه لقيطاً وبالتالي سيكون عراقي الجنسية ويتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها العراقي الذي يحمل الجنسية الاصلية على اساس حق الدم، الا اذا قامت قرينة قابلة لاثبات العكس وذلك وفق لمادة (3/ب) من قانون الجنسية العراقي النافذ ، بمعنى ان يتضح الاب البيولوجي او الام البولوجيه لهذا الصغير فان كانا كلاهما او احدهما يحملان جنسية دولة اخرى فُتسحب الجنسية العراقية منه بالحال وكأنه لم يك عراقياً منذ لحظة ميلاده[1].

ويجدر بنا الاشارة الى ان المشرع العراقي قد ميّز بين مجهول الابوين وبين اللقيط حيث عد وجود الاول في الاقليم العراقي اساساً في حصوله على الجنسية العراقية بوصفه مولوداً فيه حقيقةً ، بينما يعد تواجد اللقيط في الاقليم العراقي قرينة غير قاطعة على ولادته في العراق فقد يكون وجوده بالعراق امر لاحق لما بعد الولادة ، وللتوصل الى حقيقة امره يتم الاستعانة بجميع طرق الاثبات المتاحة لذلك[2]، وكان موقف المشرع العراقي هذا مشابه لموقف الفرنسي الذي عد من ولد في فرنسا من ابوين مجهولين او عديمي الجنسية فرنسي الجنسية اذا لم يقم دليل على خلاف ذلك الا انه لم يميّز بالحكم بين مجهول الابوين واللقيط كما فعل المشرع العراقي الذي ميّز بينهما [3].

وبالوقوف على مدى امكانية التطبيق الفعلي للنصوص القانونية المتاحة في التشريع العراقي سواء في قانون الجنسية او قانون الاحوال الشخصية او القانون المدني او القوانين الاخرى كقانون المعهد العالي لتشخيص العقم والتقنيات المساعدة على الانجاب وقانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم 11 لسنة 2016 وغيرها،على مولودي التقنيات الحديثة في منحهم الجنسية، نجد ان كل قانون له نطاق سريان معين ومخصص لينظم احكاماً مستقلة يستهدف بها فئة معينة او حالات معينة دون غيرها ولا ضير في ذلك لان هذا هو الهدف الاساسي من التشريعات فلن نجد في هذه القوانين نصوص موجهة لمعالجة الحالات محل البحث والدراسة ، فمثلاً جاءت المادة (3/ ب) من قانون الجنسية رقم 26 لسنة 2006 النافذ، بحكم منح الجنسية الاصلية لمجهول الابوين واللقيط دون الخوض بالوسيلة التي ولد بها هذا المولود.

[1]- اياد مطشر صهيود ، المرجع السابق،ص40.

[2] - د. رعد مقداد ، عدالة عبد الغني محمود ، اعتبارات الطفولة في ثبوت واكتساب الجنسية العراقية ، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق ، مج 2، ج2، ع1، السنة الثانية ، 2018، ص18.

[3]- بينما نجد هنالك مواقف مختلفة للتشريعات الاخرى منها موقف المشرع السويدي في حالة عدم معرفة كل من الاب البيولوجي و الام البيولوجيه او احدهما فيلجأ تقنية (DNA) للتوصل اي معلومة حول والدين الطفل لغرض تحديد نسبه ويُلجأ عادة عمليات التحليل هذه بظروف الحروب والكوارث الطبيعية ، ينظر د. اياد مطشر صهيود ، القانون الدولي الخاص ، العلاقات الدولية الخاصة ، ج5،ط1، مكتبة القانون المقارن ، بغداد ، 2021 ،ص77.

وكذلك الشروط التي اوردتها المادة (51) من قانون الاحوال الشخصية رقم188 لسنة 1959 النافذ كشرط مضي اقل مدة الحمل على عقد الزواج وامكانية التلاقي بين الزوجين لثبوت نسب المولود للوالدين، فهذه الشروط لا تتحقق بمولود قد ولد نتيجة التلقيح الصناعي بين زوجين او رجل وامرأة غير متزوجين، وعدم ضرورة التلاقي الفعلي بينهما المشار اليه في المادة اعلاه [1]. وبالنظر الى المادة (4/19) من القانون المدني رقم 40 لسنة 1951 النافذ التي تجعل من قانون الاب هو القانون الواجب التطبيق على المسائل الخاصة بالبنوة الشرعية ، فلم يبين ما هو القانون الواجب التطبيق في حالة عدم شرعية بنوة المولود لاسيما مولودي التقنيات الحديثة .وكذلك المادة (2/ اولا، سادساً) من قانون المعهد العالي لتشخيص العقم والتقنيات المساعدة على الانجاب رقم 19 لسنة 2011، التي تنص على توفير الوسائل اللازمة لاجراء عمليات المساعدة على الانجاب وتجميد البيوض المخصبة من المرأة و الرجل بشكل يحافظ على نسب الجنين وبما لا يتنافى واحكام الشريعة الاسلامية التي لاشك بأنها ترفض كل اجراء او عملية من شانها ان تؤدي الى خلط الانساب وضياع هوية الفرد الحقيقية. وكذلك قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم 11 لسنة 2016 الذي اشار ضمنياً الى عدم جواز القيام بعمليات التقنيات الحديثة المساعدة على الانجاب غير المشروعة مثل (التلقيح الصناعي، تقنية الرحم البديل) الذي يؤدي خلط الانساب وسيؤثر حتما على مسألة الاعتراف بنسب هذا المولود وبالتالي على مسألة منحه الجنسية العراقية، وذلك في نص المادة (5/ ثالثاً) ((لا يجوز نقل اعضاء او انسجة بشرية من جسم انسان حي اخر يؤدي اختلاط الانساب))

فتشير المادة اعلاه الى منع نقل البويضة من جسم امراة اخرى بشكل يؤدي الى اختلاط الانساب ، وعليه فانها لم توفر حلاً لمعالجة حالات الانجاب الصناعي للحالات غير المشروعة كواقع حال لا مجال للتنصل عنه.واكد المشرع على حرمانية وخصوصية هذه الاجزاء من جسم الانسان في القانون ذاته عندما اشار في المادة 16 منه على ((لا يجوز نقل الاعضاء التناسلية من جثة المتوفي وزرعها في جسم انسان حي)) فرغم اجازة المشرع لنقل اعضاء اخرى بمجرد الموافقة الصريحة والكتابية من الاشخاص المعنية [2] الا انه لم يجز نقل الاعضاء التناسلية ومنها (الرحم والبويضة والحيمن) كجزء من الجهاز التناسلي في الانسان ، فأشارته هذه تؤكد منعه البات للخوض في مسائل الانساب والبنوة الشرعية ، وعليه نقترح تشريع قانون خاص لمعالجة نسب وجنسية الابناء المولودين عن طريق التقنيات الحديثة سواء بمنح الجنسية لهم او عدم منحها حسب ضوابط وشروط وقيود يحددها المشرع بدلاً من ترك هذه

[1]- المادة 51 من قانون الاحوال الشخصية العراقي النافذ ((ينسب ولد كل زوجة زوجها بالشرطين التاليين :1- ان يمضي على عقد الزواج اقل مدة الحمل 2- ان يكون التلاقي بين الزوجين ممكناً).

[2]- المادة 14 من القانون علاه نصت على (لا يجوز زرع عضو بشري او نسيج في جسم متلقي الا بعد موافقته الصريحة او الكتابية لو موافقة ذويه).

المسألة الهامة التي تتفاقم يوماً بعد اخر دون معالجة تشريعية في ضوء اعتماد اراء فقهاء الشريعة الاسلامية الغراء من مختلف المذاهب الفقهية لتحديد ما اذا كانت الولادة شرعية او غير شرعية ووفقاً لذلك يتم تحديد نسب الصغير الامر الذي سيحدد مسألة منح او عدم منح الجنسية العراقية ، وكذلك نهيب بالمشرع العراقي الاستعانة في ذلك بتجارب تشريعات الدول الاخرى كما هو الحال في تجربة المملكة العربية السعودية وغيرها من تجارب الدول الاوربية بما يتوافق والنظام العام في التشريعات العراقية.

الخاتمة:

في ختام البحث توصلنا الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات في دراستنا وعلى النحو الاتي :

اولاً :الاستنتاجات :

1- تعد تقنيات الانجاب الحديثة ثورة علمية في مواجهة العقم والعصا السحرية للزوجين غير القادرين على الانجاب بتحقيق حلم الابوة والامومة ، الا انها سلاح ذو حدين اذا ما استخدمت هذه التقنيات بشكل غير مشروع يؤدي الى خلط الانساب وضياع هوية المولود وعدم امكانية تحديد جنسيته .

2- هنالك فراغ تشريعي واضح في تنظيم حالات الولادة بواسطة هذه التقنيات سواء في اجازتها او عدم اجازتها بمختلف صورها وكأن التطور السريع في المجال الطبي في وادٍ والموقف التشريعي في المجال القانوني في واد اخر، الامر الذي يثير اشكالية تحديد جنسية مولودي التقنيات الحديثة .

3- بينما تسعى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتشريعات الوطنية لمحاربة حالة اللاجنسية نرى بإمكانية بقاء مولودي التقنيات الحديثة بلا جنسية عند انعدام معرفة عناصر تكوينه كما هو الحال في اللجوء الى بنوك او مصارف الاجنة للحصول على البويضة الملقحة من عناصر مجهولة الهوية.

ثانياً :المقترحات :

1- تنظيم قانون خاص او تضمين قانون الجنسية وقانون الاحوال الشخصية نصوص قانونية تواكب التطورات الحديثة خاصة بمولدي التقنيات الحديثة،فضلاً عن تحديد اطار تعامل الافراد مع هذه التقنيات بشكل لا يخل بتحديد نسب المولودين عنها وبالتالي امكانية تحديد جنسيتهم ، ويمكن للمشرع العراقي الاخذ بتجارب الدول التي سبقته بهذا الصدد بما يتناسب والنظام العام في العراق كتجربة المملكة العربية السعودية .

2- الاهتمام بالصياغة التشريعية في انتقاء المصطلحات والمفردات بما لا يدع شكاً بالمقصود منها كما في قانون الجنسية النافذ عندما استخدم المشرع في المواد القانونية

(3 ،4) كمفردتي الاب والام فهما مفردتان فضفاضتان تحملان اكثر من معنى ، ادى ذلك الى اجتهاد الفقهاء لتحديد المعنى وفق أرائهم مختلفة .

3- نؤيد اعتماد جنسية الاقليم لمولودي تقنيات الانجاب الحديثة لاسيما في التشريعات التي تأخذ بحق الاقليم المطلق في منح الجنسية ذلك سيضمن لهم حق الحصول على الجنسية في اقليم الدولة التي ولدوا فيها بشكل امن دون الخوف من عدم حصولهم على جنسية او انضمامهم فئة الافراد عديمي الجنسية .

المصادر

اولا - القران الكريم

ثانيا المصادر القانونية باللغة العربية

أ- الكتب:

1- امير فرج يوسف،اطفال الانابيب والتلقيح الصناعي،ط1،دار الكتاب الحديث،القاهرة،2012 .

2 - د. اياد مطشر صيهود ،اسس القانون الدولي الخاص ،الجنسية،الموطن، مركز الاجانب، تنازع الاختصاص التشريعي،تنازع الاختصاص القضائي الدولي،تنفيذ الاحكام الاجنبية، العقود الدولية الحديثة،الوسائل الحديثة لتسوية منازعات التجارة الدولية،مكتبة السنهوري،بيروت،2017.

3- د. اياد مطشر صهيود ، القانون الدولي الخاص ، العلاقات الدولية الخاصة ، ج5،ط1، مكتبة القانون المقارن ، بغداد ، 2021 .

4- حسن الجواهري ،بحوث في الفقه المعاصر،الجزء 4 ،ط1،مجمع الذخائر الاسلامية، ايران، 1427 ،ص179.

6- حسني محمود عبد الدايم ، عقد اجارة الارحام بين الحظر والاباحة ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007.

7- حسين هيكل , النظام القانوني للانجاب الاصطناعي بين القانون الوضعي والشريعة الاسلامية،ط1 ،2006 .

8ـ ساجدة طه محمود،تأجير الارحام واثره في نظرة الشريعة والطب والقانون،ضمن دراسات اسلامية معاصرة ، جامعة كربلاء،كلية العلوم الاسلامية ،العدد الاول،السنة الاولى، 2010 .

9- د. سعيد سعد عبد السلام، فكرة العقود المدنية الناشئة عن الانجاب الصناعي،دار النهضة العربية، 1998.

10- د. سعيد كاظم العذاري، التلقيح الصناعي بين العلم والشريعة الاسلامية ، ط1 ، منشورات المركز العالمي للدراسات الاسلامي ، قم المقدسة ، 1429هـ .

11- سميرة عايد ، عمليات نقل وزرع الاعضاء البشرية بين القانون والشرع ، ط1، منشورات الحلبي، 2004.

12- د. طارق عبد المنعم،احكام التدخل الطبي في النطف البشرية في الفقه الاسلامي، دار النفائس، بلا سنة طبع .

13- القاضي عباس السعدي ، مدى مشروعية عقد استئجار الرحم واثاره ، بحث منشور في مجلة كلية المأمون الجامعة ، ع22 ،بغداد، 2013 .

14- د.عبد الرسول عبد الرضا،القانون الدولي الخاص،الجنسية،الموطن،مركز الاجانب ،التنازع الدولي للقوانين،تنازع الاختصاص القضائي الدولي،مكتبة السنهوري،بيروت،2018 .

15- د.محمد خالد منصور ، الاحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الاسلامي ، ط2 دار النفائس للنشر والتوزيع ، الاردن ، 1999.

16– د. نافع بحر سلطان، الاعتراف بالبنوة الناتجة عن توسل تقنيات الانجاب الحديثة في بلد اجنبي ،مكتبة السنهوري،بيروت، لبنان، 2017.

17- د. يوسف يعقوب ، تقنيات الطب البيولوجية وحقوق الانسان ، ط1، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، الكويت ،1996.

ب ـ الرسائل والاطاريح

1.تبارك قنديل ، اثر تقنيات الانجاب الاصطناعي على معيارية جنسية الاصل العائلي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة ذي قار، 2023 .

2.شعلان سليمان محمد ، نطاق الحماية الجنائية للاعمال الطبية الفنية الحديثة في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي اطروحة دكتوراه مقدمة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر ، 2002 .

ج- البحوث

1.د. عقيل فاضل الدهان، د. رائد صيوان ،المشاكل القانونية والشرعية لعقود اجارة الارحام،بحث منشور في كلية الحقوق،جامعة النهرين،العدد 2، 2011.

2.مروك نصر الدين ،الام البديلة بين القانون المقارن والشريعة الاسلامية ((دراسة مقارنة))،بحث مقدم في الندوة العلمية حول نقل الاعضاء واستئجار الارحام والاستنساخ ومدى شرعيتها، بيروت، 2000.
3.د. معمري ايمان ، د. ميدون مفيد، احكام اجارة الارحام في الاجتهاد الفقهي المعاصر والقوانين الوضعية ، بحث منشور في المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، جامعة احمد دراية ، ادرار، الجزائر ، المجلد الثالث ، العدد 2، 2019.

د- القوانين

1-القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 النافذ.
2-نظام الجنسية السعودية لعام 1954 المعدلة بموجب المرسوم الملكي رقم م/88 في تاريخ 11/6/ 1444هـ .
3-قانون الاحوال الشخصية العراقي لسنة 1959النافذ.
4-القانون المدني الفرنسي رقم 94- 653 لسنة 1994.
5-قانون الجنسية العراقي رقم 26 لسنة2006 النافذ.
6-قانون المعهد العالي لتشخيص العقم والتقنيات المساعدة على الانجاب رقم 19 لسنة 2011
7-قانون البطاقة الوطنية رقم 3 لسنة 2016 العراقي النافذ.
8-قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم 11 لسنة 2016.

ه- الاتفاقيات الدولية

1-اتفاقية لاهاي لسنة 1930

ثالثا- المصادر باللغات الاجنبية

أ- الكتب

1-Besty Fisher , Why Non..Marital children in the Mena Region, Face a Risk of statelessness, Harvard Human Rights Journal on line ,January 2015.
2- Elizabeth. Romanis, Regulating The" Brave New World" ,ethic-Legal implications of the quest for partial ectogenesis ,A thesis in the University of Manchester for the degree of PH.D, In the Faculty of humanities school of social sciences,2020.
3-Francois Geraud , mere porteuse et droit de 1 enfant,2016 .
4-French supreme court rules Surrogate-Mother Agreements legal ,New York times ,1991.
5- GPA,LEM, Tribunal de Nantes reconnait La mere d intention d unefillette need une mere porteuse ,2019Mary Ann,Tom

Ekmanm, Babies of technology ,Assisted reproduction and the rights of the child,USA ,2017.
6-Joseph Pelzman, Womb for Rent :International Service Trade Employing Assisted Reproduction Technologies (ARTS),Review of International Economics, 21(3),DOL10,2013.
7-Julie Bindel , Outsourcing pregnancy ,the guardian,April 1 ,2016.
8- Mary Ann,Tom Ekmanm, Babies of technology ,Assisted reproduction and the rights of the child,USA ,2017.
9-Noel Mazen ,L insemination artificille , unerealite ignore par le legislateur, sem, Jur.1978 .
10- Sue A. Meinke ,Surrogate Motherhood :Ethical and Legal Issues ,Bioethics Research Library , Georgetown University Washington.

ب- البحوث

1-ANDERS NYBOE ANDERSEN, KARIN ERB, Register data on assisted reproductive technology (ART) in Europe including a detailed description of ART in Denmark, international journal of indrologyCopenhagen University Hospital V.29,Issue 1, February 2006.

https://doi.org/10.1111/j.1365-2605.2005.00577.

2-Jean M. Sera surrogacy and prostitution. A comparative analysis, Journal of Gender and Law .VOL 5.1997.
3-Lina Kelly , Republican mothers ,Hastings laws Journal ,V 51 , University of California , 2000.

The problem of determining the nationality of newborn using modern reproductive techniques

Prof. Samah Hadi Mohamed

College of Law/Al-Nahrain University

Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

With the growing revolution of scientific development in the medical field, especially in enabling those who want to have children despite their inability to do soIn achieving this dream using modern technical means. We find there a strange silence in the legal fieldTo keep up with the effects of these technologies, which have cast their shadow on children born through them in terms of the inability to determine the nationality imposed on them.Especially since there are several forms of artificial insemination, many of which are carried out under mysterious circumstances in which the source of the embryo's formation is not known and its biological parents are not known, which raises the problem of determining thefetus's lineage and nationality.

Keywords: biological, nationality, right of blood, right of territory, father, mother

المركز القانوني للآداب العامة في النظام العام

أ.م.د. سوزان عثمان قادر د. يحيى جلال عبدالله

كلية القانون ـ جامعة السليمانية /كلية القانون و السياسة ـ جامعة التنمية البشرية

Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

إن هذه الدراسة تتناول موضوع الآداب العامة، والتي هي الحد الادنى من القيم التي إذا لم يُحرص عليها أدت إلى انهيار النظام الخلقي في المجتمع وبالتالي إلى انهيار النظام المادي في الدولة. وتتكون من أربعة عناصر وهي" الامن العام والصحة العامة والسكينة العامة والآداب العامة" وهذه الاخيرة اختلف الفقه والقضاء الفرنسي بشأنها، حيث عدّها البعض خارج عناصر النظام العام، إلا عندما يكون خرق قواعدها يمس العناصر المادية الثلاثة الاخرى، وكذلك إتجه اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي في البداية إلى عدم عدّها جزء من النظام العام، إلى أن استقر أخيراً على أنها عنصر من عناصره الاربعة، وذلك في قضية شركة أفلام لوتيسيا عام 1959. أما في الدول الاسلامية كافة فإن المشرع قد حسم موقفه بأن الآداب العامة جزء لا يتجزأ من النظام العام وعلى الاجهزة الادارية كافة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحمايتها وعدم المس بها.

الكلمات المفتاحية: الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة، المصلحة، الموقف.

المقدمة:

النظام العام، هو ظاهرة قانونية اجتماعية تهدف إلى حماية الامن وسلامة الافراد، وحفظ المبادئ والقيم، التي يقوم عليها المجتمع. فتتمتع أجهزة الضبط الاداري بسلطات واسعة تستطيع اتخاذ اجراءات معينة تقيد بها حريات الافراد وحقوقهم في سبيل توفير الامن والحماية لأرواح الافراد والحفاظ على سلامتهم وصحتهم وحماية الآداب العامة ضمن عناصر النظام العام. ويتصف هذا النظام بمرونته وتغيره باستمرار، لذلك لا يمكن للمشرع وضع تعريف محدد، أو مفهوم ثابت له، وكل ما يمكن تحديده هو الاشارة إلى عناصره المكونة له. ويؤكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان والإتفاقات الدولية، والدساتير وقوانين الدول على أهمية حماية عناصر النظام العام، والتي تتمثل الامن العام والصحة العامة والسكية العامة والآداب العامة، ولا يسمح للأفرد الاخلال بها أوالاتفاق على مخالفتها. ومن العناصر التي أثار جدلاً واسعاً في الفقه والقضاء، هي الآداب العامة، التي وصفها عبدالرزاق السنهوري بأنها:(مجموعة من القواعد وجد الناس أنفسهم ملزمين بإتباعها طبقاً لناموس أدبي يسود علاقاتهم الاجتماعية، وهذا الناموس الأدبي هو وليد المعتقدات الموروثة والعادات المتأصلية وما جرى به العرف وتواضع عليه الناس وللدين أثر كبير، وكلما اقترب الدين من الحضارة ارتفع المعيار.)

-اسباب اختيار البحث:

لقد ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى أن الاداب العامة، لا تقع ضمن عناصر النظام العام، الذي تتكون من العناصر المادية فقط، عليه لا تندرج ضمن الاهداف التي يجب على سلطات الضبط الاداري حمايتها. بينما ذهب جانب آخر من هذا الفقه بأن عناصر النظام العام تشمل العناصر المادية، والعناصر المعنوية التي تتمثل بالاداب والاخلاق العامة في المجتمع، وعلى أجهزة الضبط الاداري اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها. وكان خلافهم هذا ناتجاً عن موقف مجلس الدولة الفرنسي، حيث ذهب المجلس في البداية إلى أن عناصر النظام العام تتمثل بالامن العام والصحة العامة والسكينة العامة، إلا أن المجلس قد عدل عن موقفه هذا لاحقاً، وخاصة في قضية شركة أفلام لوتيسيا عام 1959و منذ ذلك الوقت ولحد الآن يعتبر بأن الاداب العامة عنصر مستقل من العناصر المادية المكونة للنظام العام، وبالتالي على سلطات الضبط الاداري اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بالحفاظ عليها.

إلا أن هذا الخلاف لا وجود له في الدول العربية لأن المشرع قد حسم موقفه من هذا الامر منذ البداية، وأقرَّ بأن الاداب العامة هي مبادئ أساسية لتكوين المجتمع ومصالحه العليا، ولا يمكن الاخلال بها، ولا الاتفاق على مخالفتها، وعلى هذا سار الفقه والقضاء بشأنها. وقد نصت المادة 13 من أول دستور في العراق "القانون الاساسي" على أن:

(الإسلام دين الدولة الرسمي، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة، وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام، وما لم تناف الآداب العامة).

- أهمية البحث:

ونظراً لحساسية موضوع الاداب العامة في المجتمع، والاختلاف الذي ثار من أجلها، وعدم وضوح رأي بعض الفقه والقضاء آزاءها، ولم نجد ما كُتِبَ عنه مستقلاً حسب علمنا، لا في العراق و لا في مصر، لذلك، اخترناه موضوعاً لهذا البحث.

وتكمن أهميته في أن فكرة الاداب العامة هي من المواضيع البارزة التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظم القانونية، وتعتبر الاداب العامة قيداً على ممارسة الحريات الجماعية و الفردية، وعلى إرادة المشرع والأفراد على حد سواء، بحيث لا يجوز سن أي دستور أو تشريع مخالف لها. أو قيام بالتصرفات القانونية مخالفة للقواعد التي تتعلق بها، و إلا يترتب عليها بطلان التصرف، وحرمان من الحماية القضائية.

- اشكالية البحث:

وتكمن إشكالية البحث في الغموض الذي يكتنف مدلول النظام العام لما يتسم به من طبيعة مرنة و متطورة و كذلك المعيار الموضوعي النسبي الذي يحكم مفهوم الآداب العامة في ضوء القواعد المجتمعية و الاعراف المستقرة التي توافق عليها افراد المجتمع في زمان و مكان معينين، و ما تواجه السلطات الضبطية من الصعوبة و الاشكاليات في سعيها لحماية الآداب العامة اذا لم يتم تحديدها ضمن عناصر النظام العام، و بهذا يتمحور موضوع اشكالية البحث في الكثير من الاسئلة و التساؤلات التي تبرز نفسها هنا، وهي:

ما مدلول فكرة النظام العام؟ وما هو مكان الاداب العامة في النظام العام؟ وما هو الاطار القانوني للاداب العامة؟ وهل الاداب العامة هدف مستقل من أهداف أجهزة الضبط الاداري؟ وهل الاداب العامة كائن حديث في النظم القانونية والقضائية في مصر و العراق ؟ وما هو الخلاف الفقهي بشأنها.؟ وما هو موقف المشرع والقضاء الفرنسي والمصري والعراقي حيالها؟ ومن خلال البحث فإننا سنحاول الاجابة عليها لاحقاً.

- أهدف البحث:

ويهدف البحث إلى دراسة النظام العام، و دور المشرع والقاضي والفقيه في تحديد مدلولها، و دورها في تقييد حقوق وحريات الافراد، وبيان روح الاداب العامة و دورها في حماية النظام الاجتماعي. و بيان الاساس القانوني والقضائي والفقهي لفكرة الاداب العامة الذي يمنح مشروعيتها، و الدور الذي تلعبه في حماية القيم والمثل العليا في المجتمع.

- منهج البحث:

ومنهجيتنا في هذا البحث هي منهجية تحليلية مقارنة من خلال دراسة ومقارنة النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بالاداب العامة، ومقارنة الاحكام القضائية في فرنسا ومصر والعراق، واتجاه الفقه في هذه البلدان بغية الوصول إلى تصور صحيح لمفهوم الاداب العامة، ومركزها في القانون المقارن.

- خطة البحث:

و للأجل دراسة بحثنا الموسوم بـ (المركز القانوني للآداب العامة في النظام العام) فقسمناه وفق الخطة والتي تتكون من مقدمة ومبحثين نتناول في المبحث الاول السياقات التشريعية والفقهية والقضائية لماهية النظام العام، و ذلك من خلال مطلبين ندرس في المطلب الاول دراسة مدلول النظام العام، ونتناول في المطلب الثاني موقف الفقه والقضاء من النظام العام. و نخصص المبحث الثاني لعناصر النظام العام من خلال مطلبين، نكرس المطلب الاول للنظام العام المادي و نتطرق في المطلب الثاني النظام

العام الادبي، و من ثم نبين في خاتمة البحث اهم الاستنتاجات و المقترحات والتوصيات التي توصلنا اليها .

المبحث الأول

السياقات التشريعية والفقهية والقضائية لماهية النظام العام

النظام العام فكرة أصيلة و لصيقة بالمجتمع، حيث ظهرت وترعرعت بنشأة المجتمع وتطورت معه، و اتسع مدلولها و مداها مع الوقت لتشمل مجالات عديدة ومتنوعة. وترجع أهميتها، إلى كونها أساساً لتدخل السلطة العامة لحماية المجتمع والحفاظ على أمنه وسلامته وسكينته وقيمه، وهذه الفكرة، تفوض أجهزة الضبط الإداري التدخل لتنظيم ممارسة الأفراد لحرياتهم و حقوقهم والحفاظ على الاداب العامة في المجتمع.[1] علية سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين ندرس في الأول: مدلول النظام العام، وفي الثاني موقف الفقه والقضاء منه.

المطلب الأول

مدلول النظام العام:

النظام العام تعبير عن روح الإمة، و خطة عامة لتنظيم المجتمع، فيشمل جميع نواحي القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدولة ما، فعندما ينظم القانون إجراءات بقصد حماية المجتمع، فإن هذه الاجراءات أو الاساليب تتضمن فكرة النظام العام حتماً. عليه سنعرض موقف المشرع الفرنسي و المصري و العراقي من هذا المدلول ضمن الفروع الثلاثة نتناول في الفرع الاول موقف المشرع الفرنسي من مدلول النظام العام نخصص الفرع الثاني لموقف المشرع المصري من مدلول النظام العام و نعرّج في الفرع الثالث لموقف المشرع العراقي من مدلول النظام العام و كما يأتي:

الفرع الأول

موقف المشرع الفرنسي من مدلول النظام العام

لقد إكتفى المشرع الفرنسي بالإشارة إلى بعض عناصر النظام العام، في نص المادة (50) من مرسوم 14 كانون الأول عام 1789 أنه يقع على سلطات البلدية أن:(تجعل سكان ينعمون بمزايا ضبطِ حسنٍ خاصةً النظافة والصحة والأمن بالشوارع والأماكن والمنشآت.) [2] كما أشارت إلى عناصر النظام العام المواد من (16- 20) من قانون 3 برومير، السنة الرابعة من الثورة الفرنسية 1793 بأنه:(انشئت الشرطة لحفظ النظام العام و الحرية الملكية و أمن الأفراد و تنقسم إلى شرطة إدارية و شرطة قضائية، و

(1) ينظر د. عادل السعيد محمد أبو الخير، البوليس الإداري، دار الفكر العربي، 2008، ص147.

(2) ينظر د. عادل السعيد محمد أبو الخير، مصدر سابق، ص 83

الشرطة الإدارية موضوعها حفظ النظام العام في كل مكان و زمان وفي كل جزء من الإدارة العامة ...) ولقد أعاد المشرع هذا التعريف أيضاً في قانون 28 /1884/4 والخاص بالتنظيم البلدي.[1] وكذلك أشارت المادة (97) من القانون الفرنسي الصادر في 1884/4/5 بأن:(الغرض من البوليس المحلي هو كفالة حسن النظام والأمن والصحة العامة) علما أن هذه المادة تقابل الفقرة الثانية من المادة (13) من قانون البلديات (code des communes) الصادر في 1977/1/27 والتي أصبحت حالياً الفقرة الثانية من المادة (2212) من القانون الجديد رقم (142) لسنة 1996/2/21 [2] والمتعلق بالجماعات الإقليمية أو المحلية، والتي نصت على أن شرطة البلدية تختص بضمان حسن النظام العام و السلامة العامة و الأمن العام. و هذا النص هو النص ذاته اي الفقرة الثانية من المادة (131) من قانون البديات المشار إليه آنفاً.[3] نستنتج من النصوص السابقة بأن المشرع الفرنسي، قد تجنب تعريف النظام العام، بل أنه أشار إلى بعض عناصره المكونة للنظام العام والتي تتمثل بالعناصر المادية، والمتمثلة بالأمن والصحة والسكينة العامة، ومن جانب آخر لم يشر إلى موقع الآداب العامة في النظام العام، و لم يعتبرها عنصراً من عناصره، و بالتالي لا تحضى بالحماية القانونية عند الاخلال بمبادئ الآداب العامة،إلا إذا أدى هذا الإخلال بالعناصر المادية له.

الفرع الثاني

موقف المشرع المصري من مدلول النظام العام

لقد ساير المشرع المصري نظيره الفرنسي، بأنه لم يقدم تعريفاً للنظام العام، بل أشار إلى بعض عناصره، حيث نصت المادة (206) من الدستور المصري لسنة 2014 على أن:

(الشرطة هيئة مدنية نظامية، فى خدمة الشعب، و ولاؤها له، وتكفل للمواطنين الطمأنينة و الأمن، وتسهر على حفظ النظام العام، و الآداب العامة،....) ونص المشرع المصري في قانون العقوبات المرقم (58) لسنة 1937المعدل النافذ في المادة (86) بأنه :(يقصد بالإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو

(1) ينظر د. عادل السعيد محمد أبو الخير، المصدر السابق، ص 83

(2) ينظر في ذلك : د. حبيب إبراهيم حمادة الدليمي،حدود سلطة الضبط الاداري في الظروف العادية، منشورات الحلبي، الطبعة الاولى، 2015، ص84.

- **Charles Debbach, Institution et droit admminstratif, éd 2, 1976, p.275.**
- **Pier livet, l'outairation Administratif preulable et libertes publiques, éd 3, 1964,p.136.**

(3) ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، النظام العام بوصفه قيداً على الحريات العامة، رسالة ماجستير، قدمت إلى كلية القانون جامعة بابل، سنة 2009، ص27.

إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح).

فضلاً عن ذلك تناول قانون هيئة الشرطة المصرية المرقم (61) لسنة 1964 إختصاص الشرطة بالمحافظة على النظام العام و الأمن و حماية الأموال و الأعراض و بالأخص حماية الأفراد من الجرائم كافة، وفوضت أجهزة الشرطة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة، من حيث إصدار الأنظمة والقرارات الإدارية الضبطية. حيث نصت المادة الثانية من من هذا القانون بأنه:(تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام و الأمن العام و حماية الأرواح و الأعراض و الأموال و على الأخص منع الجرائم وضبطها و تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين و اللوائح من واجبات.) ولقد أعاد المشرع نص هذه المادة بحرفيتها في المادة الثالثة من قانون هيئة الشرطة المرقم (109)لسنة 1971. من خلال هذه النصوص التشريعية نجد أن المشرع المصري قد وسّع من نطاق النظام العام، حيث أدخل في مدلوله، مصطلح الارهاب الذي هو مصطلح جديد في عالم القانون الجنائي، وأدرج ضمن محتواه، كل ما يعكر صفوة المجتمع، و الاخلال بها بأي شكل من الأشكال، التي تؤدي إلى تعريض سلامة الأفراد إلى الخطر، و بأي طريقة كانت. بالإضافة إلى أن المشرع قد بَيَّنَ بشكل واضح مهمة و مسؤوليات جهاز الشرطة و الواجبات التي تقع على عاتقها، لغرض حماية النظام العام في المجتمع. ومن جانب آخر، سلك المشرع اتجاهاً مغايراً من المشرع الفرنسي، حيث عدَّ الآداب العامة ضمن عناصر النظام العام، وهذا يعكس مدى إهتمام المشرع بهذا الجانب الحيوي من كيان المجتمع، وتناسقه مع القيم والأخلاق و المشاعر الاجتماعية السائدة.

الفرع الثالث

موقف المشرع العراقي من مدلول النظام العام

سلك المشرع العراقي نهج سابقيه، حيث نص الدستور الحالي لعام 2005 النافذ في المادة (38) بأنه:(تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام و الآداب...) ومن جانب آخر لقد ورد لأول مرة في قانون الخدمة الأمن والشرطة والجنسية المرقم (49) لسنة 1968 لفظ النظام العام في المادة الرابعة التي نصت على أنه:(تقوم قوات الشرطة والأمن بواجباتها في المحافظة على النظام العام وسلامة الأمن الداخلي ومنع إرتكاب الجرائم) و كذلك نصت المادة 31 من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم المرقم (21) لسنة 2008 النافذ :(عاشراً: للمحافظ سلطة الأمر على الاجهزة الامنية المحلية و التشكيلات المكلفة بواجبات الحماية و حفظ الامن و النظام العام في المحافظة....) كذلك نصت المادة الثانية من قانون وزارة الداخلية لإقليم كردستان العراق المرقم (13)

لسنة 2009 على أنه:(تتولى الوزارة تحقيق الاهداف والمهام التالية: ثانياً: العمل على تطبيق مبدأ سيادة القانون و المحافظة على النظام العام و حماية الاموال العامة والخاصة.) ، لهذا نجد انه من خلال عرض هذه النصوص التشريعية للمشرعين، الفرنسي والمصري، والعراقي، تبين لنا بأنهم تجنبوا تعريف النظام العام و تحديده، لقد أحسنوا في ذلك، لأن هذه الفكرة تتعلق بالحالة الاجتماعية و الاقتصادية و الاخلاقية في المجتمع، وهذه الامور في تطور مستمر و تغيير دؤوب، مما يصعب بيان مفهوم أو مضمون ثابت لها، بخلاف القاعدة القانونية التي تتصف بالثبات والاستقرار. فالافضل ترك هذا الامر إلى الفقه و القضاء، لبيان مضامينها ومحتواها ومفهومها وفق متطلبات و حاجات المجتمع. عليه سنتناول موقف الفقه والقضاء من النظام العام. في المطلب التالي وكما يأتي:

المطلب الثاني

موقف الفقه و القضاء من مدلول النظام العام

النظام العام ليس فكرة جديدة أو طارئة في المجتمع، وإنما هو مفهوم متجذر فيه، تسعى المدارس الفقهية و أحكام القضاء إلى بيان تأثره بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع.عليه سنتناول هذا الموضوع في فرعين نخصص الفرع الاول لموقف الفقه من مدلول النظام العام و نكرس الفرع الثاني لموقف القضاء من مدلول النظام العام و كالآتي:

الفرع الأول

موقف الفقه من مدلول النظام العام

لقد كان للفقه موقف بارز و واضح من بيان مدلول النظام العام، رغم عدم إتفاقهم و تباين وجهات نظرهم، و الذي نبينه على النحو الآتي:

أولاً:موقف الفقه الفرنسي من مدلول النظام العام:

ان اتساع فكرة النظام العام وطبيعتها المتغيرة يترتب عليه صعوبة تعريفه بتعريف جامع مانع، لقد كتب في هذا الشأن مفوض الدولة الفرنسي(Letearneur) في تقرير له:

(أن فكرة النظام العام مبهمة وأنَّ غموضَ غائية و الطابع الظرفي لها يأتيان من تعدد المقتضيات التي يواجهها، وأن الضبط الإداري ليس مكلفاً فقط بحماية الدولة ضد الأخطار التي تهددها، بل عليه أيضاً أن يحمي الفرد من أخطار التي لا يمكنه هو نفسه استبعادها سواء كان مصدرها أفراد آخرون أم كان مصدرها حيونات أو ظواهر طبيعية، لذلك ليس من الممكن حصر تلك المقتضيات ذات المضمون المتغير داخل

صيغة محددة، وأن تلك الحقيقة قد أدركها القضاء تماماً)[1] .و قال الفقيه الفرنسي كريستوف فينبر بأنه:(يلزم على الأفراد في كل مجتمع احترام مجموعة تضيق وتتسع من القواعد التي لها الأولية المطلقة، والتي يطلق عليها عبارة "النظام العام" فكلمة النظام (ordre) توعز بفكرة التوجيه والأمر والترتيب، وإضافة العمومي أو العام إليها تبرز أسبقية المصلحة العامة على المصلحة الشخصية الخاصة.)[2]، و يقول أيضاً هنري كابيتان (Henri Capitan) بأن النظام العام هو:(تنسيق النظم وتنظيم القواعد القانونية التي هي ضرورية للدولة في استعمالها وعملها، فكلمة النظام تدل على فكرة تنظيم منطقي وفكرة التدرج في النظام التي تعطي للجماعة الوحدة والحياة)[3] . لقد اختلف الفقه الفرنسي حول مدلول فكرة النظام العام، التي تستهدف سلطة الضبط الإداري حمايتها. لقد ذهبوا في هذا الشأن إلى إتجاهين مختلفين و كما يأتي:

الإتجاه الأول: ذهب إلى أن النظام العام يجب أن يكون نظاماً مادياً يقتصر على العناصر الثلاثة المعروفة:(الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة) وأن تستهدف أنظمة الضبط الإداري حماية المظهر المادي للنظام العام، في منع الإخلال بأمن المجتمع و الأفراد. وبناء على ذلك فلا يدخل في ولاية أجهزة الضبط الإداري حماية العناصر المعنوية أو الأدبية، وأن النظام العام الذي يستهدف الضبط الإداري الحفاظ عليه أن يتخذ طابعه المادي فقط، الذي يتمثل بتجنب الإضطرابات و الفوضى الظاهرة، ففي النظم الحرة التي تتميز عن النظم الديمقراطية، لا علاقة لأنظمة الضبط الإداري بالأفكار و السلوك الفردية للأفراد، و لا يبرر تدخل أجهزة الضبط الإداري سوى المظاهر الخارجية للفوضى.[4] ويتزعم هذا الإتجاه الفقيه الفرنسي هوريو (Hauriou) الذي كان يرى أن النظام العام يجب أن يتضمن المعنى المادي الملموس الذي يعد بمثابة حالة واقعية ضد الفوضى و الاضطراب و الإخلال بالأمن، أما حفظ الآداب العامة وأخلاق المجتمع الذي يتعلق بالمعتقدات الدينية والروحية والأحاسيس في المجتمع فلا يدخل في مهام ولاية الضبط الإداري، إلا إذا كان الإخلال بالآداب العامة من شأنه أن يهدد النظام العام المادي بصورة مباشرة وغير مباشرة ويقول أن النظام العام حالة واقعية تعارض حالة واقعية أخرى و هي الفوضى.[5] ولقد سار على هذا النهج الفقيه ريفيرو(Rivero) حيث أكد بأن الأحاسيس السائدة في الأفكار والمعتقدات خارجة عن سلطات الضبط الإداري في النظم الديمقراطية، متى تجاوزت

---

(1) ينظر في ذلك : عادل السعيد محمد أبو الخير، مصدر سابق، ص 150.

- HAURIIU (M.), précis dé droit Administratif, 5e, éd, 1911,p.323.
- BURDEAU. (G.) Traité de Science politique, Paris, 1952,p.145.

(2) ينظر عليان بوذيان، أثر حفظ النظام العام على ممارسة الحريات العامة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة وهران في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والشريعة الإسلامية، عام 2007، ، ص10.

(3) ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص28.

(4) ينظر عادل السعيد محمد أبو الخير، مصدر سابق، ص 159.

(5) ينظر مهند قاسم زغير، السلطة التقديرية للإدارة في مجال الضبط الإداري في الظروف العادية، أطروحة دكتوراه، قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة النهرين، في بغداد، عام 2014، ص 63.

العقائد حدود الوجدان، وكان لها مظهراً خارجياً، بحيث يخشى منه على النظام العام المادي، فإن لسلطة الضبط أن تتدخل لحمايته.[1]

الإتجاه الثاني: لقد أخذ هذا الاتجاه بالمفهوم الواسع للنظام العام بحيث تكون جامعة للجوانب المادية و المعنوية، حيث ذهب الفقيه فالين (Waline) إلى القول بأن النظام العام هو:(مجموع الشروط اللازمة للأمن و الآداب العامة التي لا غنى عنها لقيام علاقات سليمة بين الأفراد وعلى ذلك فإن النظام العام يتسع ليشمل الجانب الأدبي أو المعنوي إضافة للجانب المادي).[2] وذهب آخر بأنه:(فكرة ذات مضمون واسع و تشمل صور النظام العام المادي و الأدبي و الإقتصادي كافة وتمتد لتشمل صور النشاط الاجتماعي.)[3] وعلى هذا يقول الفقيه الفرنسي(جودو ليوري لامر داندنير) بأنه:(مجموعة الشروط اللازمة للأمن والآداب العامة التي لا غنى عنها لقيام علاقات سليمة بين المواطنين بما يتناسب علاقاتهم الإقتصادية.)[4] وقال في هذا الشأن العميد(ليون دوجي) بأنه هي:

(المصلحة الاجتماعية أياً كانت و التي تكون من جهة أخرى النهج المتعارف عليه في دولة معينة)[5] وقال بيلفورت(Bealovet) بأنه هي:(غاية الضبط هي حالة واقعية و كل أعماله تستهدف منع الاضطراب.) [6] عليه يمكن القول بأن، هذا الاتجاه من الفقه الفرنسي يُظْهِرُ بوضوح بأن النظام العام يتكون من عناصر مادية وهي "الأمن والصحة والسكينة العامة" وعناصر معنوية تتمثل بالاداب العامة والقيم الأخلاقية وفقاً لنظرة المجتمع إليها، بحسب الزمان والمكان. ونرى أن ما ذهب إليه هذا الاتجاه يؤيده الواقع الاجتماعي، فعبارة العام يشمل جميع المسائل المادية والمعنوية السائدة في المجتمع، والمتعلقة بنظام ما، في المجتمع أيا كان. ونرى أن اتجاه الأقلية هذا، لا تساندهم الأحكام القضائية، بل أنهم متأثرين بالنقص التشريعي الفرنسي حيث أن المشرع لم يعتبر الآداب العامة من النظام العام ، إلا أن المجلس الدولة الفرنسي قد سدَّ

---

(1) ينظر في ذلك: حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص89.

- Rivero (Jean), Droit Administratif, 9e édition, Paris, 1980, p.184.
- CORNU (G.), Vocabularie Jurisdique, P.U.F, I' éd, Paris, 1987, p.730.

(2) ينظر في ذلك: د. زانا رؤوف حمة كريم و د. دانا عبدالكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري، مكتبة يادكار، السليمانية، 2016، ص128.

- Waline Marcel, Précis de droit Administratif, Paris, 1967. p.124

(3) ينظر رحموني محمد، تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، في جامعة أبي بكر بلقايد، 2015، ص294.

(4) ينظر فيصل نسيغة، بحث بعنوان النظام العام، المنشور في مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، ص166.

(5) ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص 28.

(6) ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، المصدر نفسه، ص 29.

هذا النقص التشريعي، بحكمه في قضية شركة أفلام لوتيسيا، عام 1959، وبذلك لا يجوز لأحد التذرع بأية حجة أخرى.

ثانياً:موقف الفقه المصري و العراقي من مدلول النظام العام:

لقد كان للفقه المصري و العراقي قسط وافر في بيان مدلول النظام العام و لم يرتابهم التردد والانقسام كما كان عليه الفقه الفرنسي، لأن موقف المشرع في البلدين كان واضحاً حيال النظام العام و عناصره المكونة له، منذ تأسيس الدولة المصرية و العراقية معززاً موقفهما بنصوص دستورية و تشريعية، مما ساعد الفقهاء على اتخاذ موقف موحد حيال مدلول النظام العام، ولم يرتابهم الشكوك والتردد لقد تناولوا هذا موضوع بإسهاب، وإننا سنورد بعضاً من هذه الآراء حوله.

حيث قال الدكتور صلاح الدين الفوزي:(حالة مادية أو معنوية لمجتمعٍ منظمٍ، فهو الأفكار الأساسية للقانون والمجتمع، فهو حالة وليس قانوناً و أحياناً تكون مادية فتوجد في المجتمع وفي الأشياء، كما تكون أحياناً أخرى معنوية تسود المعتقدات والأخلاق، وأحياناً تكون هذه الحالة أمران معاً.)[1] ويقول الدكتور محمد عصفور، بأن النظام العام هو:(ظاهرة قانونية و اجتماعية تهدف إلى المحافظة على الأسس والقيم والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع و التي لا يجوز مخالفتها بأي حال من الأحوال وإلا تحلل المجتمع نفسه، وهذه القواعد تجد مصدرها في القوانين أو العرف أو أحكام القضاء، وتتصف بالمرونة و النسبية وتختلف باختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في الدولة، لذا فإن كلاً من النظام المادي والنظام العام الادبي في حالة وجود أدبي يهدد النظام العام المادي فإنه يجوز لسلطان الضبط التدخل بمنع ذلك الخطر- يمثلان عناصر مفهوم فكرة النظام العام.)[2]

فذهب الدكتور عبدالمجيد الحكيم إلى أن النظام العام هو:(تلك القواعد التي تمس المصالح العليا للمجتمع، إجتماعية كانت هذه المصالح أو إقتصادية أو سياسية، و التي تعلو على مصالح الأفراد. فلا يجوز للأفراد أن يخالفها في الإتفاقات التي يعقدونها فيما بينهم، حتى لو حققت لهم هذه الإتفاقات مصلحة خاصة، فيضحى بالمصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة.)[3]، و قال آخر أنه:(المفاهيم والعقائد التي يقوم عليها المجتمع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية السائدة في الدولة مع حركات تطور ظروف الزمان والمكان) [4]، وهناك من عبَّر عنه بأنه:(فكرة قانونية و اجتماعية تهدف إلى المحافظة على الأسس والقيم التي يقوم عليها المجتمع وتشمل

(1) ينظر يوسف ناصر الحمد الظفيري، بحث بعنوان الضبط الاداري وحدوده في الظروف الاعتيادية والاستثنائية، المنشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74، ديسمبر 2020، ص 1511.
(2) ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص 30. ورحموني محمد، مصدر سايق، ص296.
(3) ينظر د. عبدالمجيدعبدالحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الإلتزام، المكتبة القانونية، بغداد، 1977، ص194.
(4) ينظر حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص 86.

النظام المادي و الأدبي كما أنها مرنة تختلف باختلاف الزمان والمكان وتختلف باختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد بالدولة، لذا فإن كان خطر يهدد النظام العام جاز لرجال الضبط الإداري التدخل لتفاديه قبل وقوعه ، وبذلك تتضح فكرة الوقاية للضبط الإداري.) [1]....

ومن خلال عرض موقف الفقه الفرنسي و المصري و العراقي تبين لنا بأن، فكرة النظام العام، قد أثار جدلاً واسعاً بين الفقهاء حول تعريفها وذلك، لكونها فكرة نسبية ومرنة تختلف باختلاف الزمان والمكان. و توجد في جميع الأنظمة القانونية بأشكال متنوعة و مفاهيم متغيرة، لأنها تمثل أسس تكوين المجتمع، و تتساير مع مكونات حياة المجتمع و تطوره، و متغيرة تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، وفقاً للنظام الفلسفي السائد في البلاد. مما دفع الفقهاء إلى القول بأنها فكرة غامضة من جهة و مرنة و متطورة من جهة أخرى، و تأبى أن نعرفها بتعريف ثابت أو تحديد مستقر، لهذا لا يستطيع المشرع أن يحدد لها تعريفاً على وجه التحديد، وكل ما يمكنه هو أن يعرفها بمضمونها فحسب، تاركاً ذلك للفقه والقضاء تحديد مدلولها وليس تعريفها.

الفرع الثاني

موقف القضاء من مدلول النظام العام

لقد كان للقضاء دور مهم في تجسيد فكرة النظام العام، وضبط مفهومها وتحديد عناصرها وفقاً للتطور الذي يطرأ على المجتمع وضرورات الحياة الاجتماعية للحفاظ على سلامته وأمنه وحفظ القيم والمثول العليا فيه. وكان مجلس الدولة الفرنسي متردداً في موقفه منه، حيث ذهب في البداية بالأخذ بالمعيار المادي للنظام العام، إلا أنه ما لبس أن عدل عن موقفه هذا وأخذ بالمفهوم الواسع للنظام العام بحيث أنه يشمل على العناصر المادية والمعنوية والاقتصادية والجمالية للمدن وحفظ كرامة الإنسان. وكان دوماً يؤكد على حماية النظام العام وشرعية سلطة الضبط الإداري بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة عليه. حيث ورد في حكم حديث لمجلس الدولة الفرنسي، في عام 2015 إذا كان النصوص التشريعية غير واضحة فهذا لايمنع السلطة الإدارة من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الاخلال بالنظام العام قائلاً: (.... لا تمنع وزير الداخلية، طوال فترة وجود حالة الطوارئ، من فرض الإقامة الجبرية على أي شخص مقيم في المنطقة التي تغطيها حالة الطوارئ، في حال كانت هناك أسباب جدية للاعتقاد أن سلوك هذا الشخص يشكّل، بالنظر إلى الخطر الداهم أو الكارثة العامة التي أدت إلى إعلان حالة الطوارئ، تهديداً للأمن والنظام العام) ومن جانب آخر في نفس القرار ذهب، بأن جميع الاجراءات التي تتخذها سلطة الضبط الإداري أنها تكون خاضعة للرقابة القضائية من قبل المجلس، للتوفيق بين حماية الحريات الأساسية للأفراد وحماية النظام العام قائلاً:(وبما أنه يعود لمجلس شورى الدولة بصفته قاضي الأمور المستعجلة أن يضمن، في

[1] ينظر مهند قاسم زغير، المصدر السابق، ص 64.

ضوء التحقيق أمامه، أن السلطة الإدارية، التي تحرص على التوفيق الضروري بين احترام الحريات وحماية النظام العام، لم ترتكب انتهاكاً خطيراً وغير قانوني بشكل واضح لحرية أساسية، سواء في تقديرها للتهديد الذي يشكله سلوك الشخص المعني، بالنظر إلى الوضع الذي أدى إلى إعلان حالة الطوارئ، أو في تحديد شروط الإقامة الجبرية؛ وبما أنه يمكن لقاضي الأمور المستعجلة، إذا رأى أن الشروط المنصوص عليها في المادة L. 521-2 من قانون القضاء الإداري مستوفاة، أن يتخذ أي تدبير يراه ملائمة لحماية الحرية الأساسية التي تم التعدي عليها.....) [1] لقد أكد المجلس في هذا القرار بأن السلطة التقديرية الواسعة والممنوحة للإدارة لحماية النظام العام، تكون خاضعة للرقابة القضائية للحيلولة دون الانحراف بها، وبالتالي التجاوز على حقوق الأفراد وحرياتهم بصورة غير مشروعة.وذهبت محكمة النقض المصرية أن:

(القواعد القانونية التي تعد من النظام العام هي قواعد يقصد بها تحقيق مصلحة عامة سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها، ولايجوز لهم أن يناهضوها بإتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الإتفاقات لهم مصالح فردية بإعتبار أن المصلحة الفردية لاتقوم أمام المصلحة العامة، سواء ورد في القانون نص يحرمها أم لم يرد.)[2]

إثر ذلك قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع في مجلس الدولة المصري بأن:(النظام العام ـ كما يعرفه الفقهاء- هو الأساس السياسي والإجتماعي والإقتصادي والخلقي الذي يقوم عليه كيان الدولة كما ترسمه القوانين النافذة فيها وبعبارة أخرى هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المصالح التي تهم المجتمع مباشرة أكثر مما تهم الأفراد سواء كانت تلك المصالح سياسية أو إجتماعية أو خلقية...)[3] كما قررت إدارة الفتوى والتشريع لوزارة العدل المصرية بأن: (النظام العام كما هو معروف هو كل مايربط بمصلحة عامة تمس النظام الأعلى للمجتمع سواء كانت هذه المصلحة سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية.)[4] نستنتج من هذه الأحكام والاتجاهات القضائية بأن مدلول النظام العام عبارة عن: مجموعة من المبادئ، التي تتعلق بالمصلحة العليا، والمثل والقيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية وحتى السياسية، في مجتمع ما، ويجب على الجميع احترامها والخضوع لقواعدها، وعلى السلطات المختصة، إتخاذ

---

[1] قرار مجلس الدولة الفرنسي، رقم 395009 جلسة 11/ كانون الأول / 2015، المتاح على الرابط الالكتروني www.conseil-etat.fr/ar تأريخ الزيارة 2022/2/3.

[2] حكم محكمة النقض المصرية،494، لسنة 55 القضائية في 1991/3/14، حسن الفكهاني، الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية من عام 1989، ملحق رقم 13 قاعدة رقم 403، ص259.

[3] ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص 30.

[4] ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، المصدر السابق، ص31.

التدابير اللازمة لتقييد حرية الافراد وحقوقهم، للحيولة دون الاخلال بها، وذلك للحفاظ على كيان الدولة والنظام القائم فيها.

المبحث الثاني

عناصر النظام العام

يتفق الفقه والقضاء على أن للنظام العام عناصر مادية وأخرى معنوية. لذلك سندرس هذه العناصر من خلال مطلبين نخصص الأول لدراسة النظام العام المادي والثاني لدراسة النظام العام الآدبي، وكما يأتي:

المطلب الأول

النظام العام المادي

كانت محاولة المشرع الفرنسي في بداية الثورة الفرنسية عام 1789 أولى محاولات لتحديد عناصرالنظام العام من خلال المادة (50) من مرسوم 14 كانون الأول 1789 بقوله أنه يقع على سلطات البلدية أن:(تجعل السكان ينعمون بمزيا ضبط حسن خاصة النظافة والصحة والأمن بالشوارع والأماكن والمنشآت)

ومن ذلك الوقت اتفق الفقه والقضاء الإداري الفرنسيان بأن العناصرالمادية للنظام العام هي الأمن والصحة والسكينة العامة. عليه سنبحث هذه العناصر تبعاً كما يأتي:

الفرع الأول

الأمن العام:

يقصد بالأمن العام:(تأمين وحماية الأرواح والأموال من الإعتداء عليها وبذا تتضمن المحافظة على الأمن العام وضع حد لمخاطر وأخطار الفوضى. لهذا تستهدف عملية المحافظة على الأمن العام تجنب وتلافي كافة صور المخاطر والأخطار التي تهدد كيان الجماعة أو الأفراد.)[1] أوهو:(إشاعة إطمئنان الناس على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويتحقق بالإحتياط من الإخلال به وبدرء الفتن والإضطرابات وحماية الجمهور من مخاطر وسائل النقل والحرائق وانهيار المباني وفيضان الأنهر.)[2]

ولأهمية الأمن العام كأحد عناصر النظام العام، فقد ورد بشأنه النص في العديد من المواثيق الدولية. حيث نصت المادة التاسعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أنه:(لايجوز إعتقال أي إنسان أو نفيه أو حبسه تعسفاً.) كذلك نصت المادة (1/9) من الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966،على أنه:(لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية، ولا يجوز القبض على أحد أو إيقافه بشكل تعسفي.) ونصت المادة (3/12) منها على أن:(لاتخضع الحقوق المشار إليها أعلاه

---

(1) ينظر د. علي خطار الشطناوي، الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للنشر،عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص362. و د. زانا رؤوف حمة كريم و د. دانا عبدالكريم سعيد، مصدر سابق، ص104 و د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، مؤسسة O.P.L.C للطباعة والنشر، سنة 2009، ص 105.

(2) ينظر حبيب إبراهيم حمادة، مصدر سابق، ص 110. وبنفس المفهوم د. ماهر صالح العلاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، دارالكتب للطباعة والنشر، موصل،1996، ص76. و د. عصام عبدالوهاب البرزنجي، مصدر سابق، ص216.

لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها في القانون والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين...) كذلك نصت دساتير عديدة للدول على حماية الأمن العام ومنها مانصت عليه المادة (54) من الدستور المصري لعام 2019 على أنه:(الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق.) ونصت المادة (15) من الدستور العراقي لعام 2005 على أنه:(لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقاً للقانون، وبناءً على قرار صادر من جهة قضائية مختصة) لقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بمشروعية القرار الذي أصدره المحافظ وحظر بموجبه بيع المشروبات الكحولية من الساعة العاشرة مساء حتى السادسة صباحاً في جميع أنحاء المحافظة وذلك بغية التقليل من حجم حوادث المرور والحفاظ على الأمن العام في المحافظة.[1] وبشأن إبعاد الأجانب لقد قضت محكمة التمييز في العراق بأن:(الجنسية هي علاقة تربط الفرد بالدولة وتتعلق بكيان الدولة ومقوماتها الأساسية وأن الدولة صاحبة الحق في منح الأجنبي جنسيتها واعتباره من رعاياها الذين يساهمون في تكوينها وبقائها والذود عنها إن رأته مواطناً صالحاً وإلا فمن حقها أن تسحب جنسيتها منه إن رأته مصدر خطر على سلامتها وأمنها وإبعاده خارج أراضيها...) [2]

عليه يجوز لسلطة الضبط الإداري لحماية الأمن العام، اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع وقوع الجرائم بأنواعها كالقتل والسرقة والسطو، ومنح تراخيص حمل الأسلحة وحيازتها، وتنظيم حق المرور بتحديد سرعة المركبات ووضع العلامات والإشارات المرورية، وفرض الغرامات على المخالفين. ويجب على الإدارة التوفيق بين المصلحتين المتعارضتين، مصلحة الأفراد بممارسة حقوقهم للمرور بحرية، ومصلحة الآخرين المتعلق بالطريق العام في أن تسهل الإدارة لهم اختراق الطريق العام للوصول إلى عقاراتهم ومحلات أعمالهم.

الفرع الثاني

الصحة العامة:

ويقصد بها حماية صحة الأفراد، باتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة بالوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة بكافة أنواعها ومنع انتشارها، ومكافحة آثارها بكافة الطرق. فالمحافظة عليها هدف من أهداف سلطة الضبط الإداري، وتتطلب جهوداً متنوعة من الوقاية من الأمراض الخبيثة والأوبئة، منها تنقية مياه الشرب من الجراثيم والشوائب

(1) ينظر إقبال عبد العباس يوسف ، مصدر سابق، ص48.

(2) ينظر نص قرار محكمة التمييز في العراق، رقم 2114/ح/ 1966 في 1966/8/28، نقلاً عن حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص 112.

العالقة بها، لكي تكون صالحة للإستعمال الصحي، وكذلك تنظيم الصرف الصحي في المدن والمياه المتخلفة من المصانع، والتفتيش على محلات بيع الأغذية والمطاعم والفنادق، بهدف التحقيق من سلامتها ونظافتها وصلاحيتها للإستهلاك البشري.[1] لأهميتها أكدت عليها القوانين المختلفة حيث ورد في المادة (97) من قانون (5) أبريل/1884 الفرنسي والتي تقابل المادة 131 من قانون المحليات والتي أصبحت المادة 142 من قانون سنة 1996بأن:(العمدة هو المسؤول عن الصحة العامة وله اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحمايتها في المحافظة والبلديات التابعة لها. وله اتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المواد الغذائية المعروضة للبيع والإشراف على السوق والتأكد من توافر الشروط الصحية فيه، وله حق مراقبة كافة السلع المعروضة للبيع ومراقبة المذابح، دون المساس أو الإعتداء على حرية التجارة التي كفلها القانون.)[2] وأكد الدستور المصري على حق كل مواطن في الصحة والرعاية الصحية والتزام الدولة بالإنفاق على الصحة وإقامة نظام تأمين الصحي للأفراد وخضوع جميع المنشئات والمنتجات الصحية ووسائل الإعلام المتعلقة بالصحة، لرقابة الدولة.[3] ونظم المشرع المصري في قانون مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بشكل مفصل، كيفية اتخاذ الإجراءات على حماية الأغذية ومراقبتها ومنح سلطة واسعة لوزير الصحة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية صحة المجتمع.[4] وعلى المسار نفسه تناول الدستور العراقي الحالي لعام 2005 والدساتير السابقة إلتزام الدولة بالمحافظة على صحة الأفراد والأسرة والضمان الاجتماعي والصحي وتوفير وسائل الوقاية والعلاج لهم عن طريق إنشاء أنواع المستشفيات والمستوصفات الصحية ومنح الحق للأفراد بإنشاء المستشفيات أو مستوصفات أو دورعلاج خاصة، بإشراف الدولة.[5] إن سلطات الضبط الإداري في العراق مفوضة باتخاذ كافة التدابيراللازمة للحفاظ على الصحة العامة بموجب القوانين المرعية منها على سبيل المثال قانون إدارة البلديات رقم 165 لسنة 1964 حيث تناولت المادتان 46 و48 منه بالتفصيل كيفية حماية الصحة العامة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك من قبل مجلس البلدي. وأفرد المشرع العراقي في

---

(1) ينظر د. محمد رفعت عبدالوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشـــورات الحلبي، بيروت، 2005، ص 236. و د. عصام عبدالوهاب البرزنجي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، مكتبة السنهوري، مصدر سابق، ص 218. و د. ماهر صالح علاوي الجبوري، مصدر سابق، ص 77.

(2) ينظر حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص 120.

(3) نصت المادة 18 من الدستور المصري لعام 2019 على أنه: (لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة .... وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة..... وتخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة،...)

(4) قانون رقم 10 لسنة 1966 يتكون من عشرين مادة كلها تتعلق بكيفة حماية الأغذية ومراقبتها.

(5) نصت المادة 30 من الدستور عام 2005 على أنه: (اولاً: تكفل الدولة للفرد وللاسرة ـــ وبخاصة الطفل والمرأة ـــ الضمان الاجتماعي والصحي. .ثانياً: تكفل الدولة الضمان الاجتماعي و الصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل....) ونصت المادة 31 منه بأنه: (اولاً: لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية. ثانياً: للافراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج خاصة و باشراف من الدولة، وينظم ذلك بقانون.)

قانون العقوبات النافذ الباب الثالث من الكتاب الرابع للمخالفات المتعلقة بالصحة العامة وهي المواد 496 إلى 499 والمتعلقة بفرض عقوبات على الجرائم الضارة بالصحة العامة. وخول المشرع سلطة الضبط الاداري بإتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للحفاظ على الصحة العامة في قانون الصحة رقم 89 لسنة 1981 بفرض العقوبات وغلق المحلات المخلة بالنظام والسلامة الصحية.[1] إذن، الصحة حق من الحقوق الأساسية لكل فرد، لكي يتمتع بأعلى درجتها، بحيث يحقق للفرد وعائلته العيش الكريم، وبالتالي يؤدي إلى صحة المجتمع ، بهذا أصبحت الصحة العامة عنصراً من عناصر النظام العام. لذلك، حرص المشرعون على تنظيمها في نصوص تشريعية، وأعطوا سلطة مباشرة لأجهزة الضبط الإداري، بإتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية صحة الأفراد، بكافة الطرق المتاحة لها، ومحاربة الأمراض والأوبئة، وتأمين الغذاء الصحي للأفراد، وفرض العقوبات المالية وحتى البدنية التي تستلزمها حماية الصحة العامة.

الفرع الثاني

السكينة العامة:

يقصد بها اتخاذ كافة التدابير اللازمة من قبل سلطات الضبط الإداري للمحافظة على الهدوء والسكون ومنع الضوضاء والقلاقل في الطرق والأماكن العامة والمناطق السكنية، وحظر كل شيئ من شأنه يقلق راحة المواطنين، أو يزعجهم كمكبرات الصوت وأصوات الباعة المتجولين، ومحلات التسجيلات واستعمال منبهات السيارات والأصوات العالية الخارجة من المعامل والمصانع بإختلافها.[2] وقد نظم المشرعون في تشريعاتهم كيفية المحافظة على السكينة العامة وعلى سبيل المثال: لقد صدر في فرنسا المرسوم المؤرخ 1969/2/5 بمنع استعمال جهاز التنبيه داخل المباني السكنية في المدينة وضواحيها، ولا يسمح باستخدامه إلا لحالة الضرورة.[3] كما ورد في المادة (7) من اللائحة التنفيذية لقانون الطرق العامة الفرنسي أن:(الشاحنات لايجب أن تكون مصدر إزعاج مستخدمي الطرق او القاطنين على ضفاف الطريق ويجب أن تكون الشاحنة مزودة بآلة تفريغ هواء هادئة وفي حالة جيدة من العمل.) [4] ومن جانب آخر لقد نظم المشرع المصري، كيفية استخدام مكبرات الصوت وكيفية الحصول على الترخيص باستعمالها وفرض عقوبات على المخالفين، وخول وزيري العدل والداخلية

---

[1] حيث نصت المادة 96 من قانون الصحة العامة 89 لسنة 1981 على أن: (اولا – ... لوزير الصحة او من يخوله غلق اي من المحلات الخاضعة للاجازة او الرقابة الصحية .....ونصت المادة 100 منه على أنه:(لوزير الصحة حق الغاء الاجازة الصحية وغلق المحل العام فورا عند ثبوت وجود تلوث في البيئة يهدد سلامة وصحة المواطنين في ذلك المحل دون التقيد باحكام قانون العمل او اي قانون آخر)

[2] ينظر د. نجيب خلف أحمد الجبوري، القانون الإداري، الناشر مكتبة يادكار، السليمانية ، 2015، ص 150. و د. محمد رفعت عبدالوهاب، المصدر السابق، ص 237. وعصام عبدالوهاب البرزنجي، مصدر سابق، ص 218.

[3] ينظر حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص 128.

[4] ينظر حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص 128.

باتخاذ التدابيراللازمة لتنفيذ القانون.[1] وفي العراق نظم المشرع أيضاً في قانون السيطرة على الضوضاء كيفية المحافظة السكينة العامة في أماكن العامة والسكنية.[2]عليه تعني السكينة العامة، الهدوء التام، ومنع مصادر الإزعاج والضوضاء الزائد عن اللزوم، داخل المناطق السكنية، وقد فوض المشرع السلطة الإدارة حرية تقديرها وتقييمها على الأرض الواقع، وأنه يجب على سلطة الضبط الاداري اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع تعكير السكينة العامة للأفراد ومعاقبة المخالفين لقواعدها.

المطلب الثاني

النظام العام الآدبي

تعد الآداب العامة إحدى أهم المهام التي يتعين على سلطة الضبط الإداري احترامها، بل الأكثر من ذلك يجب عليها التدخل بقصد تثبيت وتحقيق هذا العنصر الذي لاغنى عنه لأي مجتمع كان، وهي تمثل الأفكار والقيم الخلقية التي اطردت وسارت الأفراد على اتباعها وممارستها في اطار الأخلاق العامة. هنا تكمن أهميتها، باعتبارها إحدى أهم عناصر النظام العام. وعُرِّفَ بأنها:(الحد الأدنى من القيم الذي إذا لم يحرص عليه أدى إلى إنهيار الحياء الخلقي للمجتمع مما يؤدي إلى إنهيار النظام المادي) [3] هناك عوامل كثيرة ومختلفة تؤثر على تكييف الآداب العامة من العادات والتقاليد والعرف والدين، وميزان إنساني يزن الحسن والقبح ويميز بين الخير والشر بإلهام بشري، فالقواعد الآدبية الذي تنصاع له الأفراد توجد بهذه العوامل مجتمعة ولو لم يكن هناك قانون يأمرهم بذلك.[4]

وحتماً القاعدة القانونية قاعدة أدبية تعبرعن روح المجتمع في زمن معين، ثم صارت مبدأً من مبادئ تنظيم الأفراد القانطين في جماعة معينة، وبذلك تحولت إلى قاعدة تشريعية في مرحلة من مراحل تطور هذا المجتمع.[5] ومعيار الآداب العامة ليس معياراً شخصياً يرجع لتقدير ومزاج الشخصي، بل هو معيار موضوعي يرجع فيه

---

(1) لقد نصت المادة الأولى من القانون المرقم(25) لسنة 1949لاستخدم مكبرات الصوت على أنه:(لا يجوز تركيب أو استعمال مكبرات الصوت في المحال العامة أو الخاصة أو في المنازل أو في الحفلات بحالة مؤقتة أو مستديمة إلا بناء على ترخيص سابق من المحافظة أو المديرية، ..... ويجوز للمحافظة أو المديرية إلغاء الترخيص في أي وقت إذا وقعت مخالفة لشروط الترخيص).

(2) نصت المادة 4 من قانون السيطرة على الضوضاء المرقم (41) لسنة 2015 يحظر القيام بما ياتي:اولا:اطلاق اصوات المنبهات من المركبات كافة اوغيرها الا في الحالات التي يتطلب فيها تدارك وقوع حادث و التي يسمح بها القانون مثل سيارات الطوارئ:(الاسعاف، الحريق، النجدة) ثالثا: تشغيل مكبرات الصوت بانواعها داخل الاماكن العامة الا باجازة من الجهات المعنية.خامسا:استمرار عمل النشاطات الحرفية التي ينجم عنها ضوضاء في غير المناطق الصناعية بعد الساعة (9) مساء(7) صباحاً.

(3) ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص 59.

(4) ينظر د. عبد الرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص 436.

(5) ينظر نجيب عبدالله نجيب، مفهوم فكرة النظام العام، أطروحة دكتوراه،جامعة نجاح، نابلس، 2017، ص 49.

الفرد لما تواضع عليه الناس، وهو في نفس الوقت معيار غير ثابت يتغير بتطور الفكرة الآدبية في المجتمع ما، حسب الزمان والمكان، تدخل في باب الاداب العامة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والخلقية، فتؤثر في تشريع القوانين وروابطه وتجعله يتماشى مع هذه العوامل. إذن، الاداب العامة تضيق وتتسع تبعاً لتطور هذه العوامل وطريقة استعاب الأفرد لنظم عصرهم، وما تواضعوا عليه من آداب عامة.[1] ثار الجدل بين الفقهاء واختلف اجتهاد القضاء الإداري حول موضوع الآداب العامة، هل أنه عنصر من عناصر النظام العام ومن عدمه، لتسطتيع سلطات الضبط الإداري من التدخل لحمايته، وذلك عن طريق تقييد حريات العامة والفردية على حد سواء كما أشرنا إليه سابقاً. عليه نبحث هذا الخلاف على النحو التالي:

الفرع الأول

موقف الفقه الفرنسي من الاداب العامة

فقد اختلف الفقه الفرنسي بشأن الاداب العامة إلى فريقين على النحو التالي:

الإتجاه الأول : يرى بأن الاداب العامة لا تدخل ضمن عناصر النظام العام، وأن الضبط الإداري يجب أن يكون مادياً، وأن يستهدف حماية النظام العام في مظهره المادي، فيقوم باتخاذ تدابير تمنع الفوضى والاضطراب الملموس الذي يهدد أمن وسلامة الأفراد وصحتهم وسكينتهم.[2] ويتزعم هذا الفريق، الفقيه هوريو(Hauriou) الذي يرى:

(أنه يجب أن يخرج من نطاق الضبط الإداري المحافظة على ما يسمى بالنظام العام الآدبي على نحو ما يعبر عنه الأفكار والمعتقدات والأحاسيس ما لم يكن الإخلال بهذا النظام خطيراً، ويكون من شأنه تعكير النظام المادي وتهديده تهديداً مباشراً.)[3] وذهب الفقيه ريفيرو(Rivero) إلى أن:(فكرة النظام العام يجب أن تحمل على مدلول النظام العام المادي والذي يعتبر في هذه المثابة حالة مناقضة للفوضى. أما النظام العام الآدبي والإبقاء على الوضع الذي يسود الأفكار والمعتقدات والأحاسيس فلا يقع تحت سلطان الضبط الإداري.) [4]

واستندت أصحاب هذا الرأي إلى المادة (97) من القانون الصادر في 1884/4/5 الفرنسي على أن:(الغرض من البوليس المحلي هو كفالة حسن النظام والأمن والصحة العامة.) التي لم تذكر الآداب العامة ضمن عناصر النظام العام.

---

(1) ينظر د. عبد الرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص 436و437.
(2) ينظر عادل السعيد أبو الخير، مصدر سابق، ص159.
(3) ينظر حبيب إبراهيم حماده الدليمي، مصدر سابق، ص ١٣٣.و د. زانا رؤوف حمة كريم و د. دانا عبدالكريم سعيد، مصدر سابق، ص128. فوزت فرحات، القانون الإداري، الجزء الأول، دون ذكر جهة الطبع، الطبعة الثانية، 2012، ص275. وفيصل نسيغة، مصدر سابق، ص 175.
(4) ينظر حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص 133و134.

الإتجاه الثاني: ذهب إلى الإقرار بوجود النظام العام الآدبي بشكل مستقل عن العناصر المادية للنظام العام، بحيث تستطيع سلطة الضبط الإداري التدخل لحمايته، وحتى إذا لم يكن هناك إخلال بالنظام العام المادي. بإعتبار أن ما ورد في نصوص القوانين من تحديد عناصر النظام، قد ورد على سبيل المثال لا الحصر، لذلك لايوجد أي مانع من تعداد الآداب العامة عنصراً من عناصر النظام العام، ويجيز ذلك لسلطة الضبط الإداري التدخل لحمايتها، حتى إن لم يكن هناك تهديد مباشر للنظام العام المادي.[1] ويتزعم هذا الفريق، الفقيه الفرنسي فالين(Waline) الذي يرى بأنه من الضروري اعطاء النظام العام معناً واسعاً ليتضمن العنصر الآدبي بالإضافة إلى العنصر المادي، فالنظام العام عنده عبارة عن:(مجموعة من الشروط اللازمة للأمن والآداب العامة التي لاغنى عنها لقيام علاقات سليمة بين المواطنين.)[2] لقد أحسن أصحاب هذا الرأي، بإقرارهم بأن عناصر النظام العام تتضمن الآداب العامة، حيث لايوجد شعب أو مجتمع خالياً من هذه المبادئ السائدة فيه، ولكن بنسب متفاوتة تختلف من حيث الزمان والمكان، بمعنى ما يعتبر من الآداب العامة في مكان ما، لايعتبر نفس المبادئ من الآداب العامة في مكان آخر، وكذلك الحال بالنسبة إلى الزمان.

الفرع الثاني

موقف القضاء الفرنسي من الآداب العامة

سبق أن تتطرقنا إلى إختلاف الفقه الفرنسي بشأن الاداب العامة، فقد كان هذا الخلاف الفقهي كان انعكاساً لتردد مجلس الدولة الفرنسي في هذا الشأن، لقد مرَّ اجتهاده بهذا الشأن بمرحلتين:

المرحلة الأولى: رفض مجلس الدولة الفرنسي اعتبار الآداب العامة ضمن عناصر النظام العام باعتبارها هدفاً قائماً بذاته من الأهداف التي تسعى سلطة الضبط الإداري حمايته مالم يترتب على الإخلال بالآداب العامة الإخلال بالنظام المادي.[3] واعترف مجلس الدولة الفرنسي بشرعية قرار الضبط الذي يحظر عرض مبارات الملاكمة التي تمس الصحة الأخلاقية نتيجة العنف الذي تتسم به. وأقرَّ بشرعية إجراءات سلطة الضبط الإداري بحظر عرض المطبوعات المخلة بالآداب والتي تصور الجرائم بشكل يُنِمّي نزعة الإجرام لدى الشباب.[4] كما أقر مجلس الدولة بشرعية الإجراءات التي اتخذتها سلطات الضبط الإداري، بمنع تعاطي أبناء المستعمرات المشروبات الروحية مادام أنها تستهدف حماية النظام العام المادي. كما أقر بصحة قرارات رؤساء البلديات بمنع دخول غير البالغين إلى الحانات. وبصحة إجراءات سلطة الضبط الإداري بمنع

(1) ينظر حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، مصدر سابق، ص 134.
(2) ينظر د. زانا رؤوف حمة كريم و د. دانا عبدالكريم سعيد، مصدر سابق ، ص128.
(3) ينظر د. علي خطار الشطناوي، مصدر سابق، ص 382.
(4) ينظر د. عادل السعيد محمد أبو الخير، مصدر سابق، ص 161. و د. فوزت فرحات ، مصدر سابق، ص 275و276.

إرتداء النساء ملابس الرجال. لقد ورد في هذه الاحكام التعبيرات التالية على أنه:(يجب أن نعلم أن من واجبات الضبط الإداري، المحافظة على الأخلاق العامة التي اتفق الأفراد على قبولها في وقت من الأوقات، ويتمثل معيار الأخلاق والآداب العامة في مدى حرص الأفراد على الإحتفاظ به.)[1] ومما تجب الإشارة إليه أن مجلس الدولة الفرنسي في الأحكام السابقة، كان لايسمح بتدخل سلطات الضبط الإداري للمحافظة على الآداب العامة، ما لم يكن للإخلال بها يتخذ مظهراً خارجياً يهدد النظام العام المادي. وبالتالي لايمكن لسلطات الضبط الإداري حماية الآداب العامة، إلا بمناسبة حماية النظام المادي، وهذا يعني عدم وجود النظام الادبي مستقلاً عن النظام المادي، لذلك لم يكن يقر المجلس بحماية الآداب العامة كغاية من غايات الضبط الإداري. ومن الجدير بالذكر أن المجلس لم يأخذ الأخلاق والسلوك الشخصي موضع الإعتبار، وإنما كان يأخذ بعين الإعتبارالأخلاق الإجتماعية، والمجلس لم يصرح في أي حكم من أحكامه السابقة تأيده لأخلاقية معينة، وإنما كان يترك استنباط الآداب العامة للتقارب المستمر الذي يجري بين الأحكام الفرعية، لذلك حرص في أحكامه إلى حصر الآداب العامة في نطاق ضمير الداخلي للفرد، فلا تجرم الخروج عنها إلا حيث تحدث أشد الاضطربات جسامة.[2]

المرحلة الثانية: تبدأ المرحلة الثانية من أوائل الخمسينيات القرن الماضي عندما أقرَّ مجلس الدولة الفرنسي بأن حماية الآداب العامة تعد هدفاً مستقلاً قائماً بذاته ضمن أهداف سلطة الضبط الإداري، ولها أن تتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحمايتها، إذ يحق لرؤساء مجالس البلديات بصفتهم من رجال الضبط الإداري حظر عرض الأفلام غيرالأخلاقية، وبذلك أصبحت الآداب العامة هدفاً من الأهداف التي تسعى سلطات الضبط الإداري الحفاظ عليها.[3] فإن من أوائل أشهر الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن حكم المجلس في 1959/12/18 في قضية أفلام شركة لوتيسيا (Lutetia)[4] الذي أقر فيه مبدأ إحترام الآداب العامة وخروجه من نطاق المادي للنظام العام، فالمجلس يسمح لسلطات الضبط الإداري بإتخاذ الاجراءات ضد الفوضى المعنوية المتمثلة بالآداب العامة الصرفة، وإن انعدمت آثارها المادية البحتة، لأنها تتولد عنها صدمة تسئ إلى الشعور والاحساس الاجتماعي العام. وعليه فإن احترام

---

(1) ينظر د. علي خطار الشطناوي، مصدر سابق، ص 382و383.

(2) ينظر د. عادل السعيد أبو الخير ، مصدر سابق، ص 162.

(3) ينظر د. علي خطار الشطناوي، مصدر سابق، ص383. و د. عادل السعيد محمد أبو الخير ، المصدر السابق، ص 162.

(4) تتلخص وقائع هذه القضية بأن عمدة مدينة (نيس) الفرنسية قد منع عرض بعض الأفلام بدعو أنها تنافي الاداب العامة في إقليم مدينة (نيس) وهي افلام (النار في الجسد، وقبل الطوفان، القمح في العشب) مع أنها حصلت على موافقة الوزارة المختصة بالرقابة على أفلام، ونتيجة لذلك طعنت شركة أفلام لوتيسيا في قرار العمدة امام محكمة (نيس) الإدارية ثم استأف الحكم أمام مجلس الدولة الفرنسي ونتيجة المرافعة قرر المجلس بأن:(لاأخلاقية الفليم سبب سليم للحظر وقرر صحة قرار عمدة (نيس) بالحظر. مارسولون وآخرون، أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي، ترجمة أحمد يسري، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية ، مصر، الطبعة العاشر، 1995، ص 720 وما بعدها.

الآداب العامة يفرض اتباع تقاليد محددة في سلوك الأفراد، فإن وظيفة الآداب العامة هي مشاركة حفظ السلام الاجتماعي وليس تهذيب اخلاقية الفرد الذي يبقى سيد قناعاته. وفي سبيل ذلك حرص المجلس على تعريف السلوك العام بأنه :(الحد الأدنى من الأفكار الأخلاقية والآدبية التي يجب أن يتحلى بها المواطن العادي في وقت معين.)[1] وبسبب القيم الأدبية السائدة عام 1930 في فرنسا منح مجلس الدولة الفرنسي الحق لرئيس البلدية بمنع الذين يمارسون السباحة من خلع ملابسهم وارتدائها ثانية على الشواطئ والصخور، أو حتى التجوال بألبسة السباحة في الشوارع والأماكن العامة.[2] كما أن المجلس احتراماً للشعور السائد في البلد، ومراعاته منح المحافظين صلاحية إعطاء الأمر بإغلاق بيوت الدعارة، الذي تسيئ إلى السلوك العام السائد. فالمجلس نصب نفسه ناطقاً باسم المجتمع وأعلن أن الآداب العامة تنشأ من المجتمع وتتطور معه، لابل تشكل غالباً عاملاً من عوامل السلم الاجتماعي فيه.[3]

وفي حكم حديث لمجلس الدولة الفرنسي بتأريخ 2015 أكد فيه مرة أخرى على مضمون البروتوكول رقم 4 الإضافي للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بضرورة الحفاظ على النظام العام ومنع الجريمة وحماية الآداب العامة.[4]

نثمن، قرار مجلس الدولة الفرنسي في قضية شركة أفلام لوتيسيا، ويعتبر سابقة حسنة، من اجتهاد القضاء الإداري الفرنسي، حيث انبثق هذا القرار من ضمير الأمة والمثل والقيم التي كانت سائدة بين سكان مدينة (نيس) الفرنسية، وأن هذا القرار يؤكد على ضرورة أن تكون الأحكام القضائية تستند في حالة عدم وجود النص على المبادئ التي تعتنق بها المجتمع وتعطى لها أهمية خاصة، لأن هذه المبادئ هي القاعدة الأساسية والمعتبرة بين أفراد المجتمع ويكن لها الأحترام والفوقية. ومن جانب آخر على الهيئات الإدارية أن لاتصدر قرارات إدارية تخالف هذه المبادئ، كقرار وزير الإعلام الفرنسي في حينه بموافقته على عرض أفلام شركة لوتيسيا، إلا أن المجلس قد ألغى القرار لمخالفته لقواعد الآداب العامة في المجتمع.

---

(1) ينظر د. فوزت فرحات، مصدر سابق، ص276.

(2) ينظر د. فوزت فرحات، المصدر السابق، ص ٢٧٦

(3) ينظر د. فوزت فرحات ، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(4) قرار مجلس الدولة الفرنسي رقم 395009 جلسة 11 كانون الأول/ديسمبر 2015 حيث جاء فيه أنه : (.....أحكام المادة 2 من البروتوكول رقم 4 الإضافي للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تنص على أن ممارسة حرية التنقل " ..... تخضع فقط للقيود التي تكون ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي والسلامة العامة والحفاظ على النظام العام ومنع الجريمة وحماية الصحة أو الآداب أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم"...) القرار متاح على الانترنت على الرابط: www.conseil-etat.fr/arتأريخ الزيارة 2022/2/3.

الفرع الثالث

موقف الفقه العربي

الخلاف حول وجود النظام العام الآدبي كعنصر مستقل عن النظام العام المادي، لايمكن أن يثار في وسط الفقه العربي، كما كان في فرنسا، وبالأخص في الفقه المصري والعراقي وغيرها من الدول، لأن المشرع في هذه البلدان قد عدَّ عنصر الآداب العامة كأحد عناصر النظام العام صراحة في متون القوانين المختلفة وأكد أنها صمام أمان السلم الاجتماعي.[1] ويقول بهذا الصدد عبدالرزاق السنهوري كما أشرنا بأن الاداب العامة هي:(مجموعة من القواعد وجد الناس أنفسهم ملزمين بإتباعها طبقاً لناموس أدبي يسود علاقاتهم الاجتماعية، وهذا الناموس الأدبي هو وليد المعتقدات الموروثة والعادات المتأصلية وما جرى به العرف وتواضع عليه الناس وللدين أثر كبير، وكلما اقترب الدين من الحضارة ارتفع المعيار.)[2] وتقوم على هذا الناموس فكرة الاداب العامة التي تقع ضمن عناصر النظام العام، فالاداب العامة تمثل إطار الاخلاقي للنظام العام لدرجة لايمكن الفصل بينهما، أو الاستغاء عنها.[3] وهناك من ذهب إلى ان الاداب العامة هي: (الاساس الأخلاقي للنظام العام أو هي إحدى أوجه كثيرة يتضمنها النظام العام) [4] وذهب رأي آخر إلى أن الاداب العام هي:(الحد الادنى من القيم الذي إذا لم يحرص عليه أدى إلى إنهيار الحياة الخلقي للمجتمع مما يؤدي إلى إنهيار النظام المادي له.)[5] لقد صور الدكتور صلاح الدين فوزي الاداب العامة بقوله:(النظام العام حالة مادية أو معنوية لمجتمع منظم، فهو الأفكار الأساسية للقانون والمجتمع، فهو حالة وليس قانوناً ..... كما تكون أحياناً أخرى معنوية تسود المعتقدات والأخلاق، وأحياناً تكون هذه الحالة أمران معاً.)[6] وهناك من يصف الاداب العامة بأن:(هذا المصطلح يمثل قيم وتقاليد المجتمع وان تفسيره يتغير بتغير الزمان والمكان والظروف والاحوال والوقائع والحوادث فما يعتبر من النظام العام والاداب في امريكا قد لا يعتبر كذلك في العراق، وما يعتبر من النظام العام والاداب في يومنا هذا قد لا يعتبر كذلك بعد سنوات،..... وان الانسان حر طالما لا يضر، وان الحرية المطلقة مفسدة مطلقة....)[7] وفي اتجاه مغاير ذهب البعض إلى أن النظام العام هو:

---

(1) ينظر د. علي خطار الشطناوي، مصدر سابق، ص383. واقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق ، ص 59.

(2) ينظر د. عبد الرزاق السنهوري، مصدر سابق، ص 436.

(3) ينظر د. نجيب عبدالله نجيب، مصدر سابق، ص 49.

(4) ينظر اقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص60

(5) ينظر إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص 59.

(6) ينظر د. يوسف ناصر الحمد الظفيري، مصدر سابق، ص 1511.

(7) ينظر طارق حرب، مقال حول المادة 38 من الدستور العراقي منشور في جريدة الزمان اليومية تأريخ 2015/12/21، المتاح على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني www.azzaman.com تأريخ الزيارة 2022/3/18.

(مجموعة من مصالح العليا مشتركة لمجتمع ما في زمن معين يتفق الجميع على ضرورة سلامتها ويتكون من ثلاثة عناصر هي الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة.)[1] أي أنهم يخرجون الاداب العامة من عناصر النظام العام.وآخرون يرون: أن النظام العام في مجال الضبط الإداري هو النظام العام المادي فقط ولا شأن للضبط الإداري بحالة المجتمع المعنوية أو الروحية.[2] فيبدو إن ما ذهبا إليه وغيرهما من المؤلفين والكتاب في الدول العربية بهذا الخصوص، لم يحالفهم التوفيق،لأنهم قد خالفوا المشرع في هذه البلدان، والأفكار والأعراف الاجتماعية السائدة، وحماية الاداب العامة هي صمام أمان السلم الاجتماعي والحفاظ على كيان الدولة. فيجب أن ينبع إجتهاد القاضي وآراء الفقيه من وسط مجتمعه الذي ترعرع فيه ويعكس أحاسيسه ومعتقداته وما اعتبرته الاكثرية الأولوية والمصالح العليا في مجتمعه. ويتبين أنهم كانوا متأثرين بما ذهب إليه جانب من الفقه الفرنسي الذي كان متمسكاً بحرفية المادة (97) من القانون الصادر في 1884/4/5،التي أشرنا إليها في موضوع موقف المشرع الفرنسي من مدلول الاداب العامة. ومتماشياً مع اجتهاد السابق لمجلس الدولة الفرنسي، إلا أن المجلس قد هجر اجتهاده هذا في قضية شركة أفلام لوتيسيا عام 1959، كما أشرنا إليه سابقاً، وما زال المجلس مستقراً على اجتهاده لحد الان ومستمر بالتوسع فيه حتى شمل مبدأ حماية كرامة الانسان في حكمه عام 1995.. واننا سنأتي على ذكر بعض التشريعات في مصر والعراق بشأن الحفاظ على الاداب العامة. وكما يأتي:

رابعاً: موقف المشرع المصري:

تأكيداً لما أوردناه سابقاً لقد أعلن المشرع المصري في دستور عام 2012 في المادة (11) منه « ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام..)[3] وأعاد المفهوم نفسه في نص المادة (206) من الدستور المصري لسنة 2019 على أن: الشرطة هيئة مدنية نظامية، في خدمة الشعب، وولاؤها له، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام العام، والآداب العامة، ...) وما جاءت به المادة (187) من الدستور نفسه على أن:(جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة سريتها مراعاة للنظام العام، أو الآداب، .....) وهذا ما قضت به المادة 24 من قانون المحال التجارية المرقم (154) لسنة 2019 بأنه:(يجوز غلق المحل العام إداريا فى الأحوال الآتية: ٢- ممارسة أفعال مخلة بالنظام العام أو الآداب العامة .)[4] وخصص المشرع المصري الباب الرابع من قانون العقوبات لموضوع هتك العرض وإفساد الأخلاق والآداب العامة. وحدد عقوبات جزائية لكل من يرتكب فعلاً فاضحاً بالحياء والاداب، علنية أو

(1) ينظر د. ماهر صالح علاوي الجبوري، مصدر سابق، ص76.
(2) ينظر د. محمد فؤاد مهنا، مبادئ أحكام القانون الإداري، بلا دار نشر، 1973. ص634.
(3) دستورمصر لعام 2012 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 51 مكرر (ب) في 2012/12/25
(4) المنشور في الجريدة الرسمية أول أكتوبر فى (ب) مكرر ٣٩ العدد – ٢٠١٩

غير علنية.[1] وعلى هذا المسار أكد في قانون المدني بأنه يجب أن يكون محل الالتزام وسببه غير مخالف للنظام العام والاداب العامة وإلاّ يكون العقد باطلاً.[2] وقد أعطى المشرع الصلاحية لمحرر الجريدة بأن يمتنع عن النشر إذا كان مخالفاً للنظام العام والاداب العامة ولو كان النشر في حالة التصحيح.[3] ولقد أصدر المشرع المصري قانوناً فريداً من نوعه بإسم قانون حماية القيم من العيب المرقم (95) لسنة 1980 حيث تناولت المادة الاولى منه بأن حماية القيم الاساسية للمجتمع واجب على كل أفراد الشعب المصري، وأي إخلال بهذه القيم يرتب المسؤولية القانونية والسياسية. ويجب على كافة المؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والنقابية والاجتماعية وغيرها حماية هذه القيم وإسنادها وصيانتها.[4] وكذلك أشارت المادة الثانية منه إلى أن المراد بهذه القيم الأساسية، هوالمبادئ المقررة في الدستور والقوانين التي تستهدف صيانة حقوق الشعب وقيمه الدينية والاخلاقية ومقوماته الأساسية والاقتصادية والاجتماعية والحفاظ على كيان الاسرة، وما يتمثل فيه من قيم وتقالد الموروثة. ويلغى أي نص يتعارض معه.[5] لقد أحسن المشرع المصري بإصداره هذا القانون، لأن انتشار أفكار الديمقراطية في الاونة الاخير والفهم الخاطي لمضمونها، والواقع العملي لممارستها، يشير إلى أن الحماية الحالية لم ولا تؤدي إلى تحقيق التوازن بين ممارسة الأفراد لحرياتهم وحقوقهم من جانب، وحماية النظام الادبي كعنصر رئيسي في النظام العام من جانب آخر، مما أساء إلى فكرة الديمقراطية وانحرافها عن مسارها الحقيقي ومبادي حقوق الانسان والمواثيق الدولية التي تحرص دوماً على مراعاة الاداب العامة في المجتمع عند ممارسة الافراد لحرياتهم وحقوقهم، أينما وجد، لأن الديمقراطية والاداب العامة ممارسات يومية جنباً إلى الجنب يجب الحفاظ على التوزان بينهما. لذلك يتحتم على المشرع التدخل لإعادة هذا التوازن بين الاداب العامة وحماية حريات وحقوق الافراد في ضوء مبادئ الديمقراطية، ودفعها إلى الكمال لتؤتي ثمارها ويمنع الاضراب والفوضى في المجتمع. ونتمنى أن يسلك المشرع العراقي والكردستاني الحذو نفسه في

---

(1) قانون العقوبات المصرى طبقا لأحدث التعديلات بالقانون 95 لسنة 2003م لقانون رقم 58 لسنة 1937. حيث نصت المادة (278) على أن:(كل من فعل علنية فعلاً فاضحًا مخلاً بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة...) ونصت المادة 279:(يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرًا مخلاً بالحياء ولو فى غير علنية)

(2) نصت المادة 135 من القانون المدني المصري المرقم (131) لسنة 1948على أنه:(إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا.) وهذا ما قضت به المادة 136منه بأنه:(إذا لم يكن للالتزام سبب ، أو ان سببه مخالفا للنظام العام أو الآداب ،....)

(3) لقد نصت المادة 26 من قانون تنظيم الصحافة المرقم (96) لسنة 1996 بأنه:(يجوز للصحيفة أن تمتنع عن نشر التصحيح في الحالتين الآتيتين:(.....إذا انطوي علي جريمة أو علي ما يخالف النظام العام والآداب.)

(4) لقد نصت المادة الاولى من القانون المذكورعلى أن:(حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب كل مواطن، والخروج عليها عيب يرتب المسئولية السياسية وفقا لأحكام هذا القانون. وعلى جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والنقابية والاجتماعية وغيرها من التنظيمات العمل على صيانة هذه القيم ودعمها.)

(5) اذ نصت المادة الثانية منه:(يقصد بالقيم الأساسية، في تطبيق أحكام هذا القانون المبادئ المقررة في الدستور والقانون التي تستهدف الحفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، والحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد، ... يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون)

هذا العصر وخاصة بعد انتشار وسائل التواصل الاجتماعي بشكل واسع وحدوث جرائم ألكترونية متعددة واضطرابات ومشاكل اجتماعية وأسرية، تنذر بما لايحمد عقباه.

خامساً: موقف القضاء المصري:

سبق القضاء المصري زميله الفرنسي، وأقرَّ بأن النظام العام يشمل الآداب العامة كنعصر معنوي مستقل عن العناصر المادية له، وبذلك رفض القضاء المصري الفكرة التقلدية للنظام العام التي كانت سائدة وقتئذٍ عند القضاء الفرنسي، والتي كانت تذهب إلى أن عناصر النظام العام لاشأن لها بحالة المجتمع الروحية والعقائدية، وبدأ إتجاه القضاء المصري بذلك منذ عام 1948 أي بعد عامين من إنشائه على ضوء صدور كتاب آنذاك بعنوان "الفرقان لإبن الخطيب" حيث ذهبت محمكمة القضاء الإداري في مصر في هذه القضية بأن الإخلال بالسلم الإجتماعي لايلزم أن يكون مادياً بحدوث شغب أو إضطرابات، بل يكفي أن يكون معنوياً بإثارة الخواطر وإهاجة الشعور الإجتماعي في البلد.[1] وعلى هذا المسار أعلنت المحكمة الإدارية العليا في مصر بأن الآداب العامة للمجتمع هدف من أهداف الضبط الإداري، وانها عنصر مستقل عن عناصره الثلاثة الأخرى، وعلى سلطة الضبط حمايتها واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها، قائلة:(.... إذا كان المشرع قد أطلق حرية الإبداع الفني في مجال الفن السينمائي، إلا أنه قيد هذا الإطلاق بحدود بينها على سبيل الحصر هي حماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا بحيث إذا ما خرج المصنف السينمائي عن أحد الحدود عدَّ خارجاً عن المقومات الأساسية الإقتصادية أو الإجتماعية أو أو السياسية التي يحمها الدستور....)[2] وفي حكم لمحكمة القضاء الإداري بشأن صدور كتاب بإسم (الدين والضمير) أعلنت المحكمة فيه بأن الإخلال ومحاربة الآداب العامة والشعور الديني في المجتمع إخلال بالنظام العام نفسه، قائلة:(الكتاب على هذه الحالة فيه مناهضة للنظام العام الذي من أخص عناصره الدين، كما فيه إخلال بالآداب العامة، ومن ثم إذا أصدر مدير عام الرقابة قراره بمصادرة هذا الكتاب، فإن القرار يكون قد صدر ممن يملكه في حدود إختصاصه وقائماً على أسباب جدية مستمدة من أصول ثابة في الأوراق التي تنتجها وتوصل إليها مستهدفاً تحقيق

[1] وقضت في حكمها قائلة: (وإذا كان لاجدال في أن ما تسفر عنه أقوال المدعي هو تشكيك المسلمين في كتابهم أساس دينهم، .... فليس بشرط أن يقع بسبب التعرض للدين تكدير للسلم العام فعلاً، بل يكفي أن يكون من شأن التعرض حصول هذا التكدير، أي ثمة احتمال أن ينشأ عنه ويترتب عليه، كما أن هذا التكدير لايلزم أن يكون مادياً بحدوث الشغب أو هياج، بل يكفي أن يكون معنوياً بإثارة الخواطر وإهاجة الشعور...) حكم محكمة القضاء الإداري في مصر رقم 685 لسنة 2 ق، تأريخ1950/5/11، عن عادل السعيد أبو الخير، مصدر سابق، ص 165.

[2] حكم محكمة الإدارية العليا في مصر، في القضية رقم1007 لسنة 32 قضائية في 1991/1/26، عن عادل السعيد أبو الخير، مصدر سابق، ص 166.

المصلحة العامة لحماية العقائد الدينية السماوية التي هي من النظام العام وحماية الآداب العامة وبالتالي فهو صحيح ومطابق للقانون.)[1]

وفي حكم هام لمحكمة الإدارية العليا في مصر أقرَّت فيه بأن الدستور والقانون يؤكدان على حماية الآداب العامة وحفظ الفضيلة، النابعة من عادات وتقاليد مطردة في المجتمع، وما تعارفت عليه أكثرية أفراده قبولاً ورفضاً في نطاق الآداب العامة، بحيث على الجميع الإلتزام بحماية هذا النظام الأدبي وحفظ القيم والمبادئ الأخلاقية والمثل العليا في المجتمع، وما يعتبرها من مصالحه العليا. وعلى وسائل الإعلام كافة التقييد والإلتزام بهذه المبادي، وأي إخلال بها يشكل جريمة جنائية، يحق لكل ذي مصلحة تحريك الدعوى الجزائية ومنهم سلطات الضبط الإداري.[2] بالتمعن في هذا الحكم والأحكام الأخرى الصادرة من القضاء الإداري المصري، نجد أنه قد أقرَّ بشكل واضح لا لبس فيه بمبادئ الآداب العامة، وجعلها عناصراً مهماً من عناصر النظام العام. وقد ربط القضاء بين مبادئ الآداب العامة، ومبادئ الدين الذي يعتنقه الشعب، واعتبر إن أي إخلال بمبادئ الدين، إخلال بالنظام العام، الذي يوجب على السلطات الإدارية اتخاذ مايلزم لإزالة هذه الخروقات والتجاوزات التي تؤدي إلى إثارة هواجز وخواطر الأفراد، وبالأخص أكد القضاء على ضرورة احترام هذه المبادئ من قبل وسائل الإعلام المرئية والسمعية، دور الطبع والنشر.

سادساً: موقف المشرع العراقي:

ساراتجاه المشرع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 بخلاف ما كان عليه الوضع في فرنسا، أسوة بباقي الدول العربية والإسلامية الاخرى. حيث إعتبر أن الآداب العامة عنصر مستقل بذاته، ولم يعرف المشرع العراقي العناصر التقلدية والعناصر الحديثة، كما يذهب إليه البعض من الكتاب والمؤلفين من العراقين وغيرهم. لقد أعلن المشرع في أول دستور عام 1925 والذي سمي بالقانون الأساسي، بأن الآداب العامة هدف مستقل من أهداف الضبط الإداري، في نص المادة 13منه قائلاً:(

---

(1) حكم محكمة القضاء الإداري في مصر، في القضية رقم837 في 1963/7/9، عن إقبال عبدالعباس يوسف الدليمي، مصدر سابق، ص62 و63.

(2) حيث جاء في الحكم منع عرض" فوازير رمضان وحلقات ألف ليلة وليلة" إلى أن:(مضمون النظام العام الخلقي ومبادئه الأجتماعية يؤكد أن الدستور والقانون لايتضمنان فقط الإشارة إلى أي منها، بل إلى بيان وتأكيد الهدف منها وهو حفظ الفضيلة والتي تتحدد من خلال مفهوم المجتمعات نفسها لهذا المعنى من خلال موقفها ومدى تقبلها لعمل ما، خضوعاً واتفاقاً مع العادات والتقاليد المستقرة التي تعارف عليها المجتمع قبولاً ورفضاً في الغالبية العظمى من أفراده، وليس بحسب معيار أو رؤية محددة لقلة منه، وفي هذا النطاق فإنه يتعين الإلتزام بحماية الإحتشام العام، أي القيم والمبادئ الأخلاقية العامة التي يتقبلها المجتمع وبالأغلبية الساحقة، ويعتبرها من تقاليده التي تحمي مصالحه..... وبناء على سبق يلتزم اتخاذ الإذاعة والتلفزيون بمراعاة ما يقدمه من برامج وبصفة خاصة في حلقات فوازير رمضان أو حلقات ألف ليلة وليلة بصحيح وواقع القيم الخلقية السائدة في المجتمع والقيم الدينة الخلقية الرفيعة التي يقوم عليها نظام الأسرة وتوقير رمضان المعظم... وللطاعن وغيره الذين لهم رأي في البرنامج اللجوء إلى السلطات المختصة لتحريك مسؤولية العاملين في اتحاد الإذاعة والتلفزيون السياسية والجنائية والإدارية إذا لم يلتزموا بالنظام العام الخلقي..) حكم محكمة الإدارية العليا في مصر في 1993/2/28،نقلاًعن إقبال عبدالعباس يوسف الدليمي، مصدر سابق، ص 63.

الإسلام دين الدولة الرسمي، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة، وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالأمن والنظام، وما لم تناف الآداب العامة.) وسارت الدساتير المتعاقبة للسنوات 1958و 1963و1970، بنفس الاتجاه.[1] وأخيراً أعاد المشرع المبدأ نفسه في الدستور الحالي الصادر لعام 2005، حيث أقرَّ فيه أن الحرية الشخصية للأفراد مصونه، ما لم يتعارض مع حقوق الآخرين والآداب العامة. والدولة تكفل حرية التعبير عن الرأي والصحافة والنشر والإجتماعات والتجمعات مالم يخل بالنظام العام والآداب العامة.[2] تابع المشرع على ذلك، في قانون العقوبات، حيث اعتبر الإخلال بالآداب العامة وحسن السلوك من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وهذه الجرائم مماثلة لجرائم الإختلاس والسرقة والإحتيال وغيرها من الجرائم في حالة العود.[3] وفوض المشرع المحكمة المختصة، بأن تأخذ تعهد حسن السلوك في جرائم الآداب العامة.[4] وأفرد الباب التاسع من القانون نفسه للجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، وتناولها من المادة 393 إلى المادة 404، وعاقب كل من طلب من آخر أموراً مخالفة للآداب العامة.[5] واعتبر أن كل تأليف أو استراد أو توزيع أو حيازة أو نقل الكتب والمطبوعات أو الرسوم أو الصورأو الأفلام المخلة بالحياء والآداب العامة، جرائم يعاقب عليها القانون.[6] وكذلك الظهور أو الاغتسال في المدن والقصبات والقرى بصورة منافية للآداب العامة، أوالترصد

---

[1] حيث نصت المادة (12) من الدستور لعام 958ا بأن:(حرية الأديان مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها على أن لا تكون مخلة بالنظام العام ولا متنافية مع الآداب العامة.) ونصت المادة (28) من الدستور لعام 1963 بأن:(حرية الأديان مصونة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب.) وكذلك نصت على نفس المفهوم في المادة (25) لدستور عام 1970 بأن : (حرية الأديان والمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، على أن لا يتعارض ذلك مع أحكام الدستور والقوانين، وأن لا ينافي الآداب والنظام العام.)

[2] لقد نصت المادة (17) من الدستور العراقي الحالي لعام النافذ 2005 بأن:(أولاً: لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لايتنافى مع حقوق الاخرين والآداب العامة) ونصت المادة (38) منه على أن:(تكفل الدولة وبما لايخل بالنظام العام والآداب:اولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً : حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر. ثالثاً : حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون).

[3] اذ نصت المادة (139) من قانون العقوبات العراقي المرقم (111) لسنة 1969 على أنه:(يعتبر عائدا: اولا –.....3- الجرائم المتعلقة بالآداب العامة وحسن الأخلاق.)

[4] نصت المادة 119 منه أنه:(يجوز للمحكمة عند اصدارها حكما على شخص في جناية او جنحة ضد النفس او ضد الآداب العامة ان تلزم المحكوم عليه وقت اصدار الحكم بالادانة أن يحرر تعهدا بحسن السلوك.)

[5] لقد نصت المادة (402) على أنه:(يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على ثلاثين دينارا او باحدى هاتين العقوبتين:أ – من طلب امورا مخالفة للآداب من آخر ذكرا كان او انثى. ب – من تعرض لانثى في محل عام بأقوال او افعال او اشارات على وجه يخدش حياءها.)

[6] قضت المادة (403) على أنه:(يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من صنع او استورد او صدر او حاز او احرز او نقل بقصد الاستغلال او التوزيع كتابا او مطبوعات او كتابات اخرى او رسوما او صورا او افلاما او رموزا او غير ذلك من الاشياء اذا كانت مخلة بالحياء او الآداب العامة.....ويعتبر ظرفا مشددا اذا ارتكبت الجريمة بقصد افساد الاخلاق.)

والتكسع في الامكان العامة، جرائم يعاقب عليها القانون.[1] وقد راعى المشرع مبادئ الآداب العامة أثناء المرافعات القضائية، ولم يسمح بتجاوز هذه القواعد، وأقرَّ بأن جلسات المحاكمة تكون علنية إلا لمراعاة الآداب العامة وحرمة الأسرة تكون سرية.[2] ولم يجيز استخدام ألفاظ جارحة ومخالفة النظام العام والآداب العامة أثناء جلسات المحاكمة، وفوض القاضي بشطب تلك العبارات من تلقاء نفسه.[3] وفي القانون المدني، أوجب المشرع مراعاة الآداب العامة في التصرفات القانونية التي تجرى بين الأفراد وفي الاتفاقات الدولية. وكذلك بشأن تنازع القوانين من حيث الزمان، وأقرَّ بأن القانون لايسري بأثررجعي، إلاإذا كان القانون الجديد متعلقاً بالنظام العام والآداب العامة.[4] وأكدَّ أن القوانين الأجنبية لايجوز تطبيقها في العراق إذا كانت مخالفة للنظام العام والآداب العامة.[5] وفوض السلطات الإدارية صلاحية إلغاء المؤسسات الخاصة المخالفة للآداب العامة والنظام العام.[6] واستوجب في التصرفات القانونية بأن يكون محل العقد غير مخالف للقانون والنظام العام والآداب العامة، والعقود المقترنة بالشرط واقفاً أم فاسخا وجب أن لايكون مخالفاً للنظام العام والاداب العامةً.[7] وألزم العامل بأن يطيع أوامر صاحب العمل إلا إذا كانت هذه الأوامر مخالفة للنظام العام والآداب العامة.[8] هناك قوانين أخري فيها ألزم المشرع ضرورة مراعاة الآداب العامة كقانون

---

(1) نصت المادة 501 من نفس القانون على أنه:(يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشرة ايام او بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير:من اغتسل في المدن او القرى او القصبات بصورة منافية للحياء او ظهر في محل عام بحالة عرى منافية للآداب.)

وكذلك قضت المادة 502 منه أيضاً أنه : (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على عشرة ايام او بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير: من وجد يتسكع في المحلات العامة او يترصد فيها لقصد او لغاية منافية للآداب.)

(2) نصت المادة 61 من القانون المرافعات العراقية رقم 83 لسنة 1969 على أنه:(تكون المرافعة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم اجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب ولحرمة الأسرة.)

(3) وقضت المادة 65 من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل أنه:(للمحكمة ولو من تلقاء نفسها ان تقرر شطب العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النظام العام من اللوائح أو من أية ورقة من أوراق المرافعات .)

(4) لقد نصت المادة (10) من القانون المدني العراقي، رقم 40 لسنة 1951 بأنه:(لا يعمل بالقانون الا من وقت صيرورته نافذاً فلا يسري على ما سبق من الوقائع الا اذا وجد نص في القانون الجديد يقضي بغير ذلك او كان القانون الجديد متعلقاً بالنظام العام او الآداب.-)

(5) نصت بذلك المادة (32) من نفس القانون على أنه:(لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبي قررته النصوص السابقة اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام او للآداب في العراق.)

(6) أعلنت المادة (59) من القانون نفسه:(ج – الحكم بإلغاء المؤسسة..... اذا صار مخالفاً للقانون او للآداب او النظام العام.)

(7) بهذا الشأن قضت المادة مادة (131)من نفس القانون على أنه : (2 – كما يجوز ان يقترن بشرط نفع لأحد العاقدين او للغير اذا لم يكن ممنوعاً قانوناً او مخالفاً للنظام العام او للآداب والا لغا الشرط وصح العقد ....) ونصت المادة (287) على أنه (1-اذا علق على شرط مخالف للنظام العام او للآداب كان باطلاً .....2 – ومع ذلك يبطل العقد الذي علق على شرط فاسخ مخالف للآداب او للنظام العام...)

(8) بذلك نصت المادة (909) من نفس القانون على أنه :(ج – ان يأتمر بأوامر رب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه اذا لم يكن في هذه الاوامر ما يخالف العقد او القانون او الآداب....).

مطابع الأهلية رقم (5) لسنة 1999.[1] وكذلك قانون تأسيس الجمعيات[2] وخول المشرع الوزير المختص حل الفرقة المسرحية، إذا قامت بعمل يخل بالاداب العامة.[3] وجاء في قانون المطبوعات المرقم (206) لسنة 1968 من أنه لايجوز نشر المطبوعات التي تخالف الاداب العامة واستيرادها من الخارج وتوزيعها.[4] واشترط في الأسماء التجارية بأن لا يكون مخالفاً للآداب العامة.[5]

سابعاً: موقف القضاء العراقي:

استقرت أحكام القضاء العراقي منذو تأسيسيها على اعتبار حماية الاداب العامة تتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع وهي، وهدف من أهداف أجهزة الضبط الإداري التي يجب عليها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمايتها، بخلاف القضاء الفرنسي الذي كان متردداً في ذلك إلى أن استقرت أحكامه بعد عام 1959 في قضية أفلام لوتيسيا كما أسلفنا، والسبب في ذلك أن المشرع العراقي قد كفل حماية الاداب العامة واعتبرها عنصراً قائماً بذانه، ولم يتح المجال للاختلاف والتردد بشأنها.

ومن هذه الاحكام، ما ذهبت إليه الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة العراقي، حول نقض الحكم الصادر بحق إمرأة صدر عليها قرار الترحيل بسبب سوء سلوكها. حيث جاء في القرار ما يؤكد أهمية الاداب العامة لدى القضاء، وحرصه على محاربة السلوك المنافية للاداب العامة في المجتمع قائلاً:(إن معالجة مثل هذه الحالة والقضاء عليها، قبل استفحالها وتحولها الى مرض خطير يؤثر على المجتمع صحيا واجتماعياً يتطلب أن يتخذ رئيس الوحدة الادارية اجراءات أصولية القصد منها ردع من تحوم حولهم هذه الشبهات بتأيد من أجهزة الشرطة والاجهزة الأمنية ومجلس الشعب والجهات الأخرى ذات العلاقة وذلك لان المحافظ هدف الى الى استتباب الامن والنظام عند اصداره القرار بترحيل المدعية)[6] وهذا ما أكدته المحكمة الإتحادية العليا في العراق في قرار لها بأن:(الدولة تكفل حرية التعبير وممارسة حرية الصحافة والطباعة

---

(1) حيث نصت المادة 12 منه على أنه : (للوزير او من يخوله غلق المطبعة او المحل نهائيا وسحب اجازة التأسيس مع طلب تحريك الدعوى الجزائية في احدى الحالات الاتية: اولا – قيام مالك المطبعة او من يديرها رسميا بطبع ونشر وترويج المطبوعات المخلة بالحياء والاداب العامة.)

(2) لقد نصت المادة الرابعة من قانون الجمعيات المرقم(13) لسنة 2000 على أنه:(يشترط في اهداف الجمعية وبرامجها وانشطتها ما ياتي: خامسا ـ ان لا تكون مخالفة للنظام العام والاداب)

(3) حيث قضت المادة 10 من قانون رقم 166 لسنة 1964 على أنه:(2 – تحل الفرقة بقرار من الوزير في الحالات التالية: ب – إذا قامت بإعمال من شانها الإخلال بالنظام العام .....)

(4) نصت المادة 16 من القانون من قانون المطبوعات المرقم (206) لسنة 1968 بأنه:(9ـــ لا يجوز ان ينشر في المطبوع الدوري: 7– ما يعتبر انتهاكا لحرمة الاداب والقيم الخلقية العامة) وقصت المادة 19 منه بأنه:(يمنع توزيع المطبوعات الواردة من الخارج في العراق اذا احتوت على الامور التالية:6- ما ينافي الاداب والقيم الخلقية العامة)

(5) حيث نصت المادة 3 من قانون الأسماء التجارية والسجل التجاري المرقم (6) لسنة 1985 بأن:(لا يسجل اسما تجاريا اولا – الاسم المخالف للنظام العام او الآداب)

(6) قرار الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة العراقي السابق، رقم 15/ تمييز/ 1996 في 1996/4/7،عن إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، مصدر سابق، ص64.

والاعلان والاعلام والنشر ..... إذا لم تأت مخلة بالنظام العام والآداب، أما إذا أتت ممارسة تلك الحريات مخلة بالنظام العام والاداب فإن الدولة لاتكفل تلك الحريات حماية للغير والمجتمع من الإعتداء عن طريق جرائم النشرالمشارإليها.)(1) وكما أكدت محكمة التمييز الاتحادية المبدأ نفسه في قرار، قائلة:(.... لأن الالتزام اذا كان بدون سبب أو لسبب ممنوع قانوناً او مخالف للنظام العام والاداب يعتبر باطل بحكم القانون.....)[2] وفي حكم حديث أقرت هذه المحكمة أهمية دور القانون في تنشئة القيم الدينية والاخلاقية في المجتمع وتقرير دور التعليم في حياة الافراد وتعلقها بالمراتب العليا للنظام العام، قائلة:(... أن أهداف القانون والمتمثلة بتنشئة جيل واع مؤمن بالله والقيم الدينية والأخلاقية والوطنية عن طريق تعزيز دور التربية والتعليم في الحياة وبما ينسجم مع أحكام الدستور ولان المسائل المتعلقة بالتربية والتعليم وتقدمها يعتبر من النظام العام بل من أعلى مراحل النظام العام).[3]

من خلال هذه هذه الأحكام القضائية العراقية، نجد تشابهاً بين اجتهاد القضاء المصري والعراقي، وهذا ناتج من تشابه المبادئ الدستورية والقانونية، بين البلدين، حيث أن دستورهما يعتبر أن الدين الإسلامي مصدر رئيسي من مصادر التشريع، ومعلوم أن الدين يعتبر الآداب العامة من الأمور الأسايسة التي يقوم عليها كيان المجتمع وسلمه الاجتماعي.

الخاتمة:

و في خاتمة بحثنا الموسوم بـ (المركز القانوني للآداب العامة في النظام العام) توصلنا الى عدة الاستنتاجات و التوصيات و من اهمها هي كالآتي :

اولاً: الاستنتاجات

1. إن الحكومة بعد رسمها للسياسة العامة واعداد الخطط المستقبلية تعهد بها إلى الادارة العامة لتنفيذها، وهي تقوم بهذه المهمة عن طريق إدارة المرافق العامة أو عن طريق أجهزة الضبط الاداري لحماية للنظام العام في البلاد للحفاظ على كيان المجتمع فيه.
2. يمثل النظام العام في كل مجتمع وفي جميع الدول المصلحة العليا والقيم السائدة فيه ومبادئ الفضيلة، فهو يعكس الظروف المختلفة في المجتمع، ويتجسد فيه كافة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والروحية والسياسية والخلقية، والتقاليد المستقرة ، وشتى المسائل الأخرى التي ترسخت في وعي وكيان المجتمع.

(1) قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق رقم 46 في 2011/8/22، المتاح على الموقع الرسمي للمحكمة التحادية العليا على شبكة الانترنيت على الرابط https://www.iraqfsc.iq/index-ar.php تأريخ الزيارة 2022/2/3.

(2) حكم محكمة التمييز الاتحادية رقم 607 في 2008/7/6 متاح على الموقع الرسمي لمحكمة التمييز الاتحادية على شبكة الانترنيت على الرابط https://www.hjc.iq/qview.377/ تاريخ الزيارة 2022/2/3.

(3) حكم محكمة التمييز الاتحادية رقم، 1099/1098/الهيئة الأستئنافية عقار/2017 في 2017/9/24. المصدر السابق نفسه.

3. ويجب على المشرع الدستوري والتشريعي مراعاة المبادئ الآداب العامة، عند سنه الدستور أو القانون، لأنهما يعبران عن أحاسيس الشعب وضمير الأمة، وما اعتاده عليه المجتمع، بحيث أصبح واجباً على الأفراد مراعاته وعدم الخروج على مباديئها، إذن، فالأولى بالمشرع مراعاة هذه المبادئ، وإلا يعتبر هذا الدستور أو التشريع غريباً عن المجتمع ولايموت له بصلة لا يعكس متطلباته.

4. وتظهر أهمية النظام العام والآداب العامة في أن المواثيق الدولية وإعلان حقوق الإنسان، قد أقرَّ هذه المبادئ، وضرورة حمايتهما، وأكد بإن ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم، يجب أن تمارس ضمن اطار النظام العام والاداب العامة والقيم الخلقية، السائدة في المجتمع. وبذلك أصبح الآداب العامة عنصراً مستقلاً عن باقي العناصر المادية الأخرى والمتمثلة بالأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة.

5. ومن البديهي بأنه لا يمكن إنكار دور الاداب العامة في المجتماعات السابقة والمعاصرة، كعامل من عوامل حفظ السلم الاجتماعي، فكان وما يزال لكل مجتمع آداب خاصة به ، يتمسك بها ولايسمح لأفراده بتجاوزها، إلا أن هذه الاداب ليس شيئاً واحداً في كل زمان ومكان، فما كان من الاداب العامة في القرن التاسع عشر، لم يكن كذلك، في القرن الواحد والعشرين، وما كان من الاداب العامة في المجتمعات الشرقية والاسلامية، ليس من الضروري أن يكون كذلك في المجتمعات الغربية، ولايوجد مجتمع خال من آداب عامة اطردت أفراده عليها. إذن الاداب العامة كان وما يزال عنصر من عناصر النظام العام الادبي.

6. المشرع الفرنسي لم يتطرق في القوانين التي تناولت موضوع النظام العام، إلى الآداب العامة كعنصر من عناصر النظام العام، إلا أن القضاء الإداري الفرنسي المتمثل بمجلس الدولة الفرنسي قد تبنى فكرة الآداب العامة كعنصر من عناصر النظام العامة، وذلك في قضية مشهورة والمعروفة بقضية شركة أفلام لوتيسيا عام 1959، حيث أكد فيها المجلس بأن الاداب العامة جزء لايتجزأ من النظام العام، واستمر على موقفه لحد الآن.

أما في الدول العربية وبالذات في مصر والعراق، فقد حسم المشرع هذا الأمر وقطع كل خلاف بشأن الآداب العامة،لقد أقرَّ المشرع في نصوص دستورية وتشريعية عديدة، بأن الآداب العامة عنصر من عناصر النظام العامة، وعلى كافة الأجهزة الضبطية حمايتها ومنع المساس بها. وسلك القضاء والفقه في هاتين الدولتين على مسار المشرع، ولم يحدث إختلاف في الآراء حول الآداب العامة وأهميتها في حماية السلم الاجتماعي.

7- أقرَّ لدى القضاء الاداري بشكل واضح لا لبس فيه بمبادئ الآداب العامة، وجعلها عناصراً مهماً من عناصر النظام العام. وقد ربط القضاء بين مبادئ الآداب العامة، ومبادئ الدين الذي يعتنقه الشعب، واعتبر إن أي إخلال بمبادئ الدين، إخلال بالنظام العام، الذي يوجب على السلطات الإدارية اتخاذ مايلزم لإزالة هذه الخروقات والتجاوزات التي تؤدي إلى إثارة هواجز وخواطر الأفراد، وبالأخص أكد القضاء على ضرورة احترام هذه المبادئ من قبل وسائل الإعلام المرئية والسمعية، دور الطبع والنشر.

ثانياً : المقترحات و التوصيات:

1.ندعو المشرع الكردستاني والعراقي بإصدار تشريعات فعالة تضمن حماية الآداب العام كما فعل المشرع المصري باصداره قانون المرقم(95) لسنة 1981 قانون حماية القيم من العيب، بسبب كثرة وقوع جرائم اجتماعية وأسرية متنوعة، وبالتالي تهديد كيان المجتمع.

2.نرجو من المشرع الكردستاني تعديل قانون الإدعاء العام المرقم(11) لسنة 2007،الملحق بقانون (159) لسنة 1979، والنص بصورة صريحة، بأنه يجب على الإدعاء العام اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة، للحيولة دون وقوع التجاوز على الاداب العامة الذي يقع من والوسائل والاعلام المسموعة والمرئية وشبكات التواصل الاجتماعي للحفاظ على النسيج الاخلاقي والسلم الاجتماعي في الاقليم، وذلك بسبب الفهم الخاطئ لأفكار الديمقراطية وحقوق الإنسان، والواقع العملي يشير إلى الحماية الحالية لاتؤدي إلى تحقيق التوازن بين ممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم وبين حماية النظام الآدبي. وبذلك يتحتم على المشرع إعادة وحماية هذا التوازن.

3. نقترح على القضاء الاداري في العراق و اقليم كوردستان العراق عند تفسيره لعناصر النظام العام ان يحيط بالآداب العامة بالأهمية البالغة نظراً لتغير مفهوم النظام العام بشكل المستمر و قابل للتطور الكبير، و هذا الجهد الكبير الذي يبذله القضاء الاداري و يفرض الرقابة عليها و على تدابير الضبط الاداري في هذا المضمار، لما لها من الاثر الكبير اذ يتعين على سلطة الضبط الاداري احترامها التي تمثل القيم الخلقية التي اطردت و سارت الافراد على اتباعها و ممارستها في اطار الاخلاق العامة.

4. نوصي السلطة التنفيذية ان تحرص كل الحرص كرامة الافراد و ان تحميه و ان يوفر كل ما بوسعه ان يتخذ من الآداب العامة مبدأ له ، و حماية الآداب العامة و تحقيق السلم الاجتماعي و الحفاظ على كيان الدولة ، اذ ان حماية الآداب العامة تتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع و اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمايتها ، و الحفاظ على ترسيخ القيم الاخلاقية و الآداب العامة لجميع الأفراد في الدولة.

5.نناشد و ندعو وزارة التربية و وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في العراق و في اقليم كوردستان العمل بشكل جدي من خلال وضع الضوابط الدقيقة لحماية الآداب العامة من خلال المؤتمرات و الندوات العلمية و ورش العمل و تضافر جهود جميع المعنيين بترسيخ و زرع القيم الخلقية و المثل العليا لدى الطلبة ، و يكون نشر هذه التوعية من قبل المختصين و الاساتذة في مجال القانون له دور الافضل و اكثر تأثيراً من خلال بيان الجوانب القانونية و العقابية و اتخاذ جميع التدابير الادارية و تدخل سلطات الضبط الاداري للمحافظة على الآداب العامة و الاخلاق العامة.

6.تفعيل جميع التشريعات المتعلقة بحماية الاخلاق و الآداب العامة التي يقوم عليها البنيان الأساسي للمجتمعلضمان استقرار المجتمع ، و يجب على الجميع الالتزام بها و المحافظة على عدم تفككه و انحلاله بما تعزز النظام العام و المصلحة العامة ، لما لها من مركز هام ضمن مفهوم النظام العام و بناء مجتمع رصين و الالتزام بالقوانين و

الانظمة و الاوامر و القرارات الادارية كوسيلة للضبط الاداري في حماية الآداب العامة.

قائمة المصادر و المراجع

اولاً: الكتب باللغة العربية :

1-د. حبيب إبراهيم حمادة الدليمي، حدود سلطة الضبط الاداري في الظروف العادية، منشورات الحلبي، الطبعة الاولى، 2015.

2-د. حسن الفكهاني، الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية من عام 1989.

3-د. زانا رؤوف حمة كريم و د. دانا عبدالكريم سعيد، المبادئ العامة في القانون الإداري، مكتبة يادكار، السليمانية، 2016.

4-د. عادل السعيد محمد أبو الخير، البوليس الإداري، دار الفكر العربي، 2008.

5-د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح قانون المدني الجديد، الجزء الأول، مصادرالإلتزام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،الطبعة الثالثة، 2000.

6-د. عبدالمجيدعبدالحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، المكتبة القانونية، بغداد، 1977 .

7-د. عصام عبدالوهاب البرزنجي، مبادئ وأحكام القانون الإداري، مكتبة السنهوري، 2015.

8-د. علي خطار الشطناوي، الوجيز في القانون الإداري، دار وائل للنشر،عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

9-د. فوزت فرحات، القانون الإداري، الجزء الأول، دون ذكرجهة الطبع، الطبعة الثانية، 2012.

10-مارسولون وآخرون، أحكام المبادئ في القضاء الإداري الفرنسي، ترجمة أحمد يسري، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية ، مصر، الطبعة العاشر، 1995.

11-د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، مؤسسةO.P.L.C للطباعة والنشر، سنة 2009.

12-د. ماهر صالح علاوي الجبوري، مبادئ القانون الإداري، دارالكتب للطباعة والنشر، موصل،1996.

13-د. محمد رفعت عبدالوهاب، مبادئ وأحكام القانون الإداري، منشورات الحلبي، بيروت، 2005.

14-د. محمد فؤاد مهنا، مبادئ أحكام القانون الإداري، بلا دار نشر، 1973 .

15-د. نجيب خلف أحمد الجبوري، القانون الإداري، الناشر مكتبة يادكار، السليمانية ، 2015.

ثانياً : الاطاريح الجامعية:

1- رحموني محمد، تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، في جامعة أبي بكر بلقايد، 2015.

2-عليان بوذيان، أثر حفظ النظام العام على ممارسة الحريات العامة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة وهران في الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والشريعة الإسلامية، عام 2007.
3-مهند قاسم زغير، السلطة التقديرية للإدارة في مجال الضبط الإداري في الظروف العادية، أطروحة دكتوراه، قدمت إلى مجلس كلية الحقوق بجامعة النهرين، في بغداد، عام 2014.
4-نجيب عبدالله نجيب، مفهوم فكرة النظام العام، أطروحة دكتوراه قدمت إلى جامعة نجاح في نابلس، 2017.
5-إقبال عبدالعباس يوسف الخالدي، النظام العام بوصفه قيداً على الحريات العامة، رسالة ماجسير، قدمت إلى كلية القانون جامعة بابل، سنة 2009.

ثالثاً : البحوث والمقالات المنشورة:

1- فيصل نسيغة ، بحث بعنوان النظام العام، ، المنشور في مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، ص166.
2- يوسف ناصر الحمد الظفيري ،بحث بعنوان الضبط الاداري وحدوده في الظروف الاعتيادية والاستثنائية، ، المنشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 74، ديسمبر 2020.
3- طارق حرب ، مقالة حول المادة 38 من الدستور العراقي، ، منشور في جريدة الزمان، في 2015/12/21.

رابعاً : الاعلانات والاتفاقيات الدولية:

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
2-البروتوكول رقم 4 الإضافي للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات.
3-الإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

خامساً: القوانين:

أ. القوانين الفرنسية:
1-قانون 28 /1884/4 والخاص بالتنظيم البلدي.
2-قانون 3 برومير، السنة الرابعة من الثورة الفرنسية 1793.
3-قانون البلديات (code des communes) الصادر في 1977/1/27.
4-قانون المرقم (142) لسنة 1996/2/21.
5-المرسوم الصادر في 14 كانون الأول عام 1789.
6-المرسوم المؤرخ 1969/2/5.

ب. **القوانين المصرية**:
1-الدستور المصري لسنوات 2012 و2014 و2019.
2-قانون الخدمة الأمن والشرطة والجنسية المرقم (49) لسنة 1968.
3-قانون العقوبات المرقم (58) لسنة 1937.

4-قانون المحال التجارية المرقم (154) لسنة 2019 .
5-القانون المدني المرقم (131) لسنة 1948.
6-قانون تنظيم الصحافة المرقم (96) لسنة 1996.
7-قانون حماية القيم من العيب المرقم (95) لسنة 1980.
8-قانون بشأن مراقبة الاغذية و تنظيم تداولها المرقم (10) لسنة 1966 .
9-قانون مطابع الأهلية المرقم (5) لسنة 1999.
10-قانون هيئة الشرطة المرقم(109) لسنة 1971.
11-قانون هيئة الشرطة المرقم(61) لسنة 1964.

القوانين العراقية:

1-الدساتير للسنوات 1921و1958و 1963و1970 و دستور جمهورية العراق 2005 النافذ.
2-قانون وزارة الداخلية المرقم (183) لسنة ،1980.
3-قانون إدارة البلديات المرقم (165) لسنة 1964 .
4-قانون خدمة الأمن والشرطة والجنسية المرقم(49) لسنة 1968.
5-قانون الخدمة والعقوبات وقوى الأمن الداخلي المرقم(14) لسنة 2008.
6-قانون الجمعيات المرقم(13) لسنة 2000 .
7-قانون خدمة الشرطة وانضباطها المرقم (40) لسنة 1943.
8-قانون السيطرة على الضوضاء المرقم (41) لسنة 2015 .
9-قانون الصحة العامة المرقم (89) لسنة 1981 .
10-قانون الأسماء التجارية والسجل التجاري المرقم (6) لسنة 1985.
11-قانون العقوبات المرقم(111) لسنة 1969 .
12-قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم(21) لسنة 2008.
13-قانون المدني العراقي المرقم(40) لسنة 1951 .
14-القانون المرافعات المدنية المرقم (83) لسنة 1969 .
15-قانون المطبوعات رقم (206) لسنة 1968 .
16-قانون لاستخدام مكبرات الصوت المرقم (25) لسنة 1949.
17-قانون وزارة الداخلية المرقم (183) لسنة 1980 .
18-قانون وزارة الداخلية لإقليم كردستان العراق المرقم (13) لسنة 2009 .

سادساً: القرارات و البحوث المنشورة على المواقع الالكترونية:

1-قرار مجلس الدولة الفرنسي، رقم 395009 جلسة 11/ كانون الأول / 2015، المتاح على الرابط الالكتروني www.conseil-etat.fr/ar تأريخ الزيارة 2022/2/3.
2-قرار مجلس الدولة الفرنسي رقم 395009 جلسة 11 كانون الأول/ديسمبر 2015 حيث جاء فيه أنه : (.....أحكام المادة 2 من البروتوكول رقم 4 الإضافي للاتفاقية

الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تنص على أن ممارسة حرية التنقل " ..... تخضع فقط للقيود التي تكون ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي والسلامة العامة والحفاظ على النظام العام ومنع الجريمة وحماية الصحة أو الآداب أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم"...) القرار متاح على الانترنيت على الرابط: www.conseil-etat.fr/ar تأريخ الزيارة 2022/2/3.

3-ينظر طارق حرب، مقال حول المادة 38 من الدستور العراقي منشور في جريدة الزمان اليومية تأريخ 2015/12/21، المتاح على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني www.azzaman.com تأريخ الزيارة 2022/3/18.

4-قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق رقم 46 في 2011/8/22، المتاح على الموقع الرسمي للمحكمة التحادية العليا على شبكة الانترنيت على الرابط https://www.iraqfsc.iq/index-ar.php تأريخ الزيارة 2022/2/3.

سابعاً : المراجع باللغة الفرنسية:

1- Charles Debbach, Institution et droit admminstratif, éd 2, 1976.

2- Pier livet, l'outairation Administratif preulable et libertes publiques, éd 3, 1964.

3- HAURIIU (M.), précis dé droit Administratif, 5e, éd, 1911.

4- BURDEAU. (G.) Traité de Science politique, Paris, 1952.

5- CORNU (G.), Vocabularie Jurisdique, P.U.F, I' éd, Paris, 1987.

6- Rivero (Jean), Droit Administratif, 9e édition, Paris, 1980.

7- Waline Marcel, Précis de droit Administratif, Paris, 1967.

(The Legal Status of Public Morals in Public Order)

Dr. Suzan Othman Qadir/
College of Law/Sulaymaniyah University
Dr. Yahya Jalal Abdullha
College of Law and Politics/ University of Human Developmen
Admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

This study deals with the issue of public morals, which is the minimum values that, if not adhered to, lead to the collapse of the moral order in society, and consequently to the collapse of the material system in the state. It consists of four elements, namely "public security, public health, public tranquility and public morals", the latter of which differed in jurisprudence and the French judiciary regarding it, as some considered it outside the elements of public order, except when the violation of its rules touches the other three material elements, as well as the jurisprudence of the French State Council in the beginning, not to be considered part of the public order, Until it was finally settled as one of its four elements, in the case of Lutesia Films in 1959. As for all Islamic countries, the legislator has decided his position that public morals is an integral part of public order, and all administrative bodies must take the necessary measures to protect it and not harm it.

keywords:Public Security, Public Health, Public Tranquility, interest, position .

(478-500ه/1084-1106م)
أ.م.د.عمار عبد الرحمن حسين
كلية العلوم/ الجامعة المستنصرية
Ammarme74@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

تعدّ العلاقات السياسية لابن تاشفين وملوك الطوائف في الأندلس والتي بدأ تأثيرها منذ العام(478ه/1084م) من اهم الأحداث في الفترة المذكورة لما شهدته من أحداث وحركات عسكرية وسياسية وتأثير ذلك على الساحة الأندلسية بصورة خاصة. وكذلك العلاقات مع ملوك النصارى والذين كانوا يحاولون إنتهاز اي فرصة للانقضاض والسيطرة على الأندلس، ولعل يوسف بن تاشفين وبانتصاره في معركة الزلاقة قد حد من هذه الطلعات، ولكنهم كانوا دوما متربصين، وكذلك تعدّ مرحلة السيطرة على الأندلس، وتقسيم الولايات إلى ست ولايات رئيسة قد أوضح قوة وسيطرة بن تاشفين في الأندلس كيف اخضعت ملوك الطوائف وسيطر على المدن الأندلسية لتنتهي هذه العلاقات السياسية في العام (٥٠٠ه/١١٠٦م) وهو عام وفاة يوسف بن تاشفين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياسية، يوسف بن تاشفين، ملوك الطوائف، الاندلس

المقدمة:

إنّ استنجاد أمراء الطوائف بالمرابطين قدمه السبيل لربط علاقة سياسية بين الجانبين: المرابطين بزعامة يوسف إبن تاشفين وملوك الطوائف بزعامة المعتمد بن عباد. هذه العلاقة تحكمت فيها عدة ظروف بعضها مرتبط بالمغرب وأكثرها يتعلق بالاندلس. وقد تطورت هذه العلاقة من مجرد انقاذ أمة من اندثار محقق الى إقصاء الطوائف من إمراتهم وضم الاندلس المسلمة الى الدولة المرابطة وان تدخل المرابطين في الاندلس يمثل إحدى الفترات التأريخية الهامة التي طبعت تلك العلاقة بطابع خاص فمن خلال هذا التدخل أستطاع المغرب أن يفرض وجوده الايجابي على الساحة الاندلسية لوضع الحد ولو بصورة مؤقتة لبعض الأضطرابات الداخلية والهجومات المسيحية الخارجية التي لازمت ولفترة طويلة تأريخ الاندلس المسلمة.لذلك يعدّ هذا التدخل من اهم الفترات التاريخية التي خلقت منعطفا" جديدا" في تاريخ الغرب الاسلامي خلال العصور الوسطى. غير أن أخطر ما تتميز به تلك الكتابات هو التحيز والتعصب والتحامل وغيرها من التعابير لا من جانب الكتاب الاوربيين فحسب بل ومن جانب الكتاب العرب ايضا"

ولاشك ان السبب في ذلك يرجع الى الزاوية التي ينظر منها كل مؤرخ الى تلك الفترة والى إنسياق بعض الكتاب مع روايات بعض المصادر الاخبارية فمن الملاحظات المنهجية الاساسية التي تطرح عند الحديث عن العلاقة السياسية بين يوسف ابن تاشفين وملوك الطوائف هي إن الاخبار التي اوردتها المصادر التاريخية عن هذه العلاقة متناقضة وتتخللها الاحكام المختلطة. هذا وتجدر الاشارة الى ان معظم المصادر التأريخية التي ارخت لهذه العلاقة قد كتبت في العصر الموحدي فلا يستبعد أن تكون الايدلوجية الموحدية الناهضة للمرابطين قد أثرت على موضوعية تلك المصادر وجعلتها تشدد النكير على المرابطين بصفة عامة ويوسف إبن تاشفين بصورة خاصة. فأذا تصفحنا بعض من تلك المصادر سنجد بأن الروايات التي أوردتها يطغى عليها الطابع المركزي الأندلسي فهي تقلص من أهمية الدور المرابطي وتركز على اهمية الدور الأندلسي ونفس الشئ يقال عن المستشرقين الذين كتبوا عن المرابطين لان كتاباتهم يطغى عليها طابع التحامل. غير إن تلك الكتابات سواء منها الأجنبية أو العربية لها قيمتها لكن بعد تمحيص ونظر وكذلك الشأن بالنسبة للمصادر التاريخية فلا مناص منها لمعرفة تاريخ تلك العلاقة السياسية الا ان تاريخ تلك العلاقة لا زال يكتنفه بعض الغموض فهو بحاجة الى كثير من البحث المعمق والمجهود العلمي. ومن هذا المنظور وجهنا إهتمامنا الى دراسة تلك العلاقة محاولين توضيح الظروف التي تحكمت في ايجادها وأهم المراحل التي مرت بها في تطوره.

أما محتوى هذا البحث فقد قسمناه الى أربعة فصول: -

المبحث الاول/ تناولنا فيها الاوضاع الداخلية للاندلس في عهد ملوك الطوائف وإنعكاس هذه الاوضاع على علاقة البلاد مع الجيران.

المبحث الثاني/ فقد خصصناه للحديث عن الظروف التي حتمت على أمراء الطوائف الاستنجاد بالمرابطين ومن خلال هذه الظروف حاولنا إبراز ذلك الحدث التاريخي المخزن الذي جعل أمراء الطوائف يستعجلون ويلحون في طلب الانجاد من يوسف ابن تاشفين هذا الحدث التأريخي هو سقوط طليطلة.

المبحث الثالث/ فقد تعرضنا فيه عن تدخل المرابطين في الاندلس وتصديهم للزحف المسيحي في موقعة الزلاقة الشهيرة وما كان لهذا النصر الذي احرزه المسلمون على النصارى في هذه الموقعة من نتائج بالنسبة للمرابطين. ثم بالنسبة لأمراء الطوائف والوجود العربي الاسلامي بالاندلس واخيرا بالنسبة للمسيحيين أما بالنسبة:

المبحث الرابع/ هو الفصل الاخير من هذا البحث فقد تعرضنا فيه الى ذكر العوامل التي دفعت بيوسف بن تاشفين الى ضم الاندلس المسلمة الى الدولة المرابطية وكذلك الخطة التي أتبعها إبن تاشفين في عملية الضم تلك وقد أنهينا هذا البحث بخاتمة حاولنا فيها الادلاء ببعض الاستنتاجات حول تلك العلاقة السياسية بين يوسف بن تاشفين وملوك الطوائف وحاولنا من خلال هذه الخاتمة طرح التساؤل التالي:-

الم يكن قرار ضم الاندلس الى الدولة المرابطية قد خطط له منذ البداية من طرف يوسف بن تاشفين وأن هذا الاخير انما كان ينتظر المناسبة المواتية لتنفيذ قراره؟

المبحث الاول

الاوضاع الداخلية للأندلس في عهد ملوك الطوائف وأنعكاسها على علاقة البلاد مع الجيران

The internal situation of Andalusia during the reign of the kings of the sects And its reflection on the country's relationship with neighbors

المطلب الأول: العلاقة بين مختلف فئات المجتمع الأندلسي في هذه الفترة.

1-علاقة امراء الطوائف فيما بينهم:

والذي بدأ منذ العام 422ه/1031م عندما اعلن الوزير ابو الحزم بن جهبور سقوط الدولة الاموية بالاندلس لتقوم على انقاضها كيانات سياسية سميت بملوك الطوائف ليظهر بنو زيري في غرناطة وبنو الافطس في بطليوس وبنو عباد وباشليه وغيرهم. وامتد عصر ملوك الطوائف اكثر من نصف قرن (422-487 ه/1031/1094 م) ويعتبر من اكثر العهود تعقيدا" ففيه انقسمت بلا الاندلس الى 22 دولة وطائفة.لم يستطع ملوك الطوائف تجاوز خلافاتهم الحادة وجمع ارائهم على ضرورة توحيد البلاد كما قل رد فعل ضد الزحف المسيحي الذي اصبح يهددهم ويفرض عليهم شراء أمنهم بالمال والارض[1]. وقد كانت أزمة الوحدة بين الامارات المسلمة في هذه الفترة تشير الى " أن من المستحيل راب صدعها وجمع شملها واعادتها الى

(1) الشيخ احمد بن محمد المقري اللمساني: نفح الطين من غصن الاندلس الرطيب (المجلد السادس) ، تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد (دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ص 92.

سالف عهدها"[1]. والحقيقة أن عملية انهاء الخلافات بين ملوك الطوائف كانت عملا" صعبا" جدا" نظرا" لوجود عاملين من عوامل التفرقة:

الاول داخلي: ويتعلق بالتنافس بين ملوك الطوائف[2] ويحتاج الى تنازلات من طرف ملوك الطوائف عن افكارهم المتشيعة بتحقيق الملك الواسع والتفرد به.

والثاني خارجي: يتمثل في تنحية التفرقة والانشقاق بين المسلمين من خلال نهج الحيل والمكر الذي سلكه المسيحيون من أجل إضعاف قوة المسلمين[3].

فيما يخص العامل الداخلي كانت رغبة الاستئثار بالحكم والسيطرة عليه قد وصلت في ها العهد الى مستوى يمكن أن تبعث فيه الرغبة بكونها تفتقر الى ما يضمن لها التحقيق فبالنسبة للكثير من الامارات كان يستحيل بلوغها لذلك الهدف ونعني به القبض بزمام الحكم إعتمادا على امكانيتها سواء برقاعها الاقليمية او مواردها المادية[4].

أما بالنسبة للأمارات القوية كأشبيلية وغرناطة وطليطلة والتي كانت تتوفر على امكانيات تؤهلها توحيد الاندلس تحت حكمها فأنها كانت تعيش منافسة حادة وهذا لا يعني أن الامارات[5] ومتواصلة في بعض الاحياء حول الزعامة الضعيفة لم يكن لها دور في هذه المنافسات القوية فقد كانت وضعيها الضعيفة تفرض عليها أما التحالف مع إمارة قية طوعا" او الدخول تحت حكمها كتابع ومن ثم تلزمها هذه الوضعية كحليف أو خاضع بأن تدخل الحرب الى[6] لا بالقوة بجانب الامارات القوية.

تأثير دخول هذه الامارات الحليفة الحرب كان مزدوجا" فمن جهة يجعل الحرب تشمل مناطق واسعة من الاندلس ومن جهة ثانية يزداد عدد المتصارعين عين وتضاعف حدة تنافسهم، وفي هذا يقول ابن الخطيب

(1) عبد الكريم التواثي: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس (مكتبة الرشاد، الدار البيضاء ص278.

(2) عبد الواحد المراكش: المعجب في تخليص اخبار المغرب ضبطه وصححه وعلق حواشيه وأنشأ مقدمته محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي (ط:7-1978 الدار البيضاء ص105.

(3) عبد لكريم التواثي: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص281

(4) عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي (ط:2:-1962 مكتبة الخانجي القاهرة ص418.

(5) يوسف إشباخ: تأريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ترجمة عبد الله عنان: (الطبعة الثانية 1958 مؤسسة الخانجي القاهرة ص50، 51).

(6) ليفي بروفنشال: حضارة العرب الاندلس ترجمة قرقوط ص23.

(وجعل الله بين أولئك الامراء من التحاسد والغيرة مالهم يجعله بين الضرائر المترفات والعشائر المتغايرات فلم تتصل لهم في الله يد ولا نشأ على التعاضد عزم، أن مدى الكراهية والحقد بين ملوك الطوائف والتغاضي عن تجاوز الخلافات بلغ الى درجة إنهم كانوا لا يترددون في التنكيل بمنافسهم من المسلمين وتشويه جثثهم وقد تدفعهم الرغبة في ذلك الى بذل الاموال مقابل الظفر بالخصوم، يقول المراكشي في معرض حديثه عن إبن عمار لما كان هذا الاخير اسيرا" عند صاحب شقورة إبن مبارك فلما رأى ابن عمار ذلك منه.

قال له: لا عليك ان تكتب الى ملوك الطوائف... فمن كانت له رغبة جعل لك مالا" ووجهت بي اليه. ففعل ابن مبارك ذلك فما عرضه على احد من ملوك وربما لم تكن من القوات التي يستمدها هؤلاء[1] الاندلس 81 رغب فيه المتنافسون من الامارات الحليفة او الخاضعة كافية لتعويض القوة المستنزفة في الحروب المستمرة او انها لا تحقق الطموح الاخير في القضاء المبرم والنهائي على منافسيهم عندئذ تكون الضرورة ملحة لديهم لإقامة تحالفات مع المسيحيين وطلب العون العسكري منهم مقابل شروط قاسية كالتنازل عن كما كان ملوك الطوائف[2] الاراضي الاسلامية او تقديم المبالغ المرتفعة يسارعون لايواء الامراء المسيحيين الفارين من أزمات الحكم التي كانت تعرفها الممالك النصرانية كما وقع لابناء فردناند[3]. وكان أمراء الطوائف يهدفون من خلال ذلك الى كسب تأييد ومساعدة أولئك الامراء المسيحيين عندما يسترجعون الحكم.

الا انه سيتضح ان تصرف امراء الطوائف بتلك الطريقة مع الفارين من ازمات الحكم المسيحيين لم يكن سليما بالنسبة لهم لا بالنسبة لغيرهم من أمراء المسلمين خاصة لما شعروا بالانعكاس السلبي لذلك التصرف عليهم بحيث استغل الامراء المسيحيون تلك الفرصة لمعرفة نقط الضعف والقوة في صفوف المسلمين اثناء اقامتهم بالاراضي الاسلامية فجعلوا تلك المعرفة في خدمة حروبهم الاستردادية لا سيما بعد ان تحالف الامراء المسيحيون الذين كانوا اعداء بالامس للقضاء على مسلمي الاندلس[4].

(1) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص182.

(2) المقري: نفع الطيب، الجزء ص 92.

(3) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص51.

(4) التواتي: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص281.

لـم يكـن امـراء الطوائـف مقتصـرين علـى الحـرب فيمـا بيـنهم كويسـلة لإحـراز النصـر والقضـاء علـى الخصـوم للظهـور بمظهـر المقتـدرين عـل جمـع شـتات المسـلمين بـل عمـد الكثيـر مـنهم الـى إكتسـاب التعـاطف الشـعبي سـواء محكميهم لـدى رعايـا المسـلمين والعـزوف عـن حيـاة الملـك والرئاسـة كمـا فعـل (أبـن جهـور) الـذي كـان يقـول اذا سـئل عـن مـال " لـيس لـي عطـاء- ولا منـع هـو للجماعـة وأنـا أميـنهم "[1] الا انـه سيتضـح مـن خـلال توزيـع المناصـب المهمـة فـي قرطبـة بـين ابنـاءه أن تظـاهرة بحـب المصـلحة العامـة والمراقبـة الجماعيـة لشـؤون الحكـم الـذي سـنه فـي قرطبـة عنـد زوال ال مـروان عنهـا لـم يكـن سـوى وسـيلة للتمهيـد للحكـم والقـبض بزمـام الامـور بقرطبـة يقـول المـراكش (فلمـا خلالـة الجـو 000وثبـة عليهـا... [2] فتـولى امرهـا فـي حـين التجـا اخـرون الـى حيـل واكاذيـب روجـوا لهـا بـين العامـة والخاصـة لاثبـات اولويتهم)ومشـروعيتهم فـي توليـة الحكـم وذلـك مـن خـلال ادعـائهم بـانهم مخصوصـين بحكـم الانـدلس وتسـيير شـوونة بنـاء علـى وصـايا وتفويضـات مـن طـرف احـد الخلفـاء[3] الـذين اغتصـب مـنهم السـلطة هـو هشـام المؤيـد[4] نلاحـظ كيـف ان هـولاء الامـراء الـذين اختلفـو هـذة الأكاذيـب. كـانوا يهـدفون الـى اسـتغلال شـعبية (هشـام المؤيد)لـدئ العامـة التـي كانـت تـرئ فيـة القائـد الشـرعي للانـدلس وكـان امـراء الطوائـف اضـافة الـئ اعتمـادهم علـئ القـوة العسـكرية ومحاولـة اكتسـاب المشـروعية لتحقيـق سـلطتهم علـئ الانـدلس يعمـدون الـئ الاسـتيلاء علـئ المـدن التـي يرونهـا مهمـه لتوطيـد الحكـم لصـالحهم لـذلك كـانوا يتنـازعون عـل تلـك المـدن. وقـد لايخفـى التـاثير الايجـابي لامـتلاك مدينـه ذات ماضـي سياسـي كبيـر مـن لـدن اي امير علـئ مكانتـة بـين سـائر ملـوك الانـدلس فـي اعـين الخاصـة والعامـة وقـد كانـت قرطبـة تخطـي بـاكبر قـدر مـن الاهتمـام مـن طـرف ملـوك الطوائـف نظـرا لمـا تمثلـة مـن مركـز سياسـي كبيـر عبـر مراحـل طويلـة مـن تـاريخ الانـدلس المسـلمة للـذلك فقـد شـهدت عـدة صـراعات فـي هـذا العصـر لان كـل متنـافس يرغـب فـي تـدعيم مركـزة السياسـي بضـمها لامارتـه وهكـذا اسـتطاع (بنـو عبـاد) الاسـتيلاء عليهـا مـن (بنـي جهـور)عن طريـق الكيـد والخديعـة[5]

(1) ابن عذاري المراكشي: البيان المغربي في اخبار الاندلس (الجزء 3 الطبعة الثانية 1400 ه – 1980 م) تحقيق ومراجعة ج.س.كولان وا.ليفي بروقنسال. دار الثقافة. بيروت – لبنان ص 168.

(2) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص41.

(3) ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب ج3، ص198.

(4) هو هشام بن الحكم: تولى سنة 366 ه وهو ابن عشر سنين مما تسبب في قيام عمه بالمطالبة بالحكم الا ان (المنصور بن علي ابن ابي عامر ناصر هشام وقضى على مؤامرات خصومه وبقي المنصور حاجبا" لهشام ومديرا رئيسيا للحكم وخلال الفتنة بالضط في عهد سليمان المستعين غاب عن الناس خبر المؤيد) البيان المغرب ج 4 ص 144.

(5) ابن عذاري: البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب ج3 ص 25.

بعدما كانت مشرفة على الوقوع في يد (بني ذي النون) وبعد ذلك عرفت مرحلة طويلة من الصراع بين امارتي اشبيلية وطليطلة النون)وبعد ذلك مرحلة طويلة من الصراع بين امارتي اشبيلية وطليطلة[1] واخيرا اصبحت تابعة لاشبيلية الى ان دخلها المرابطون.

ب)اما العامل الخارجي الذي كان يكرس وضعية الصراع والتنافس بين الامارات المسلمة فكان يتمثل في سياسة الخدعة والكيد التي عمل امراء المسيحية على انجاحها بين صفوف المسلمين بحيث كانت دسائسهم التي استطاعو بثها بين ملوك الطوائف من خلال تدخلهم كحلفاء في صراعات فيما بينهم تحول دون تقارب وتماسك المسلمين وتسبب في اضعاف مركزهم وتتضح عملية الكيد للمسلمين بصورة جلية عند الفونس السادس الذي استطاع ان يباعد بين الامارات المسلمة (بعد صرفة وجوة الكيد اليها وتضريبة بين ملوكها وروسائها بمكرة واستعمالة في امرها حيل فكرة[2]. ان العمل على تباعد سياسة الامارات المسملة يعتبر بالنسبة للممالك المسيحية جزء من مشروعها الاسترادادي للاندلس خاصة وانها توصلت الى القضاء على خصوماتها ذلك ام الممالك النصرائية نبذت

عندئذ كل خصوماتها ومعاركها التي كانت فيما مضى تشل قواها واخذت تسدد كل قواها مجتمعة ضد اعداء النصرانية[3]

2)تاثير سياسة ملوك الطوائف على المواطنين: كان لكثرة الحروب التي عاش اهل الاندلس ظروفها القاسية منذ عهد الفتنة[4] واستمرت بحد مع عصر الطوائف اثر كبير في شفاء الناس لكونها كانت تسبب في اتلاف المحاصيل الزراعية والغلات وتستزف اموال المسلمين من خلال نفقات الجيش ومغرويات المرتزقة كما انها تسبب في هلاك المسلمين[5] ولكون هذة الحروب لاتستند الي مبررات كفيلة بان تجعل الرعية تتقبل تلك الانعكاسات السلبية الناتجة عنها السياسات الحربية التي انتهجها ملوك الطوائف من اجل التوسع على حساب الجيران وهو الامر الذي لايتحقق بتوفير القوة العسكرية الضخمة وهكذا يتضح ان رغبة اولئك الامراء في الظهور بمستوئ الحكام

(1) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص53.

(2) المقري: نفع الطيب ج:66 ص: 86.

(3) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص 68.

(4) على اثر ارغام عبد الرحمن بن شنجول ابن ابي عامر لهشام المؤيد لموليه العهد من بعده، تخلى عنه (اي شنجول) فقتل، وتلى ذلك عهد من الصراع والفتنة.

(5) أبن عذاروي: البيان المغرب ج ص 271 و272.

الاقوياء عسكرياء كان يتم علئ حساب امن افراد الشعب ومستوئ عيشهم لكن تدمر المواطنين من حكامهم ربما كان لايتخذ شكلا من ظل طغيان الطوائف كثيرا من ظروف الاضطهاد والظلم[1] وقد عمد امراء الطوائف الئ اظهار قساوتهم للرعية من خلال التنكل بمن ظفروا بة من المنافسين امام الملا[2]، ولذلك فان خوف الرعية من بطش الامراء كان يجهض اي فكرة للتمرد لدئ افراد الشعب وبالتالي يفرض عليهم التظاهر بالطاعة والامتثال. إذا كان لمنحة الحروب الطويلة أثرهاا السلبي على علاقة الحكام بالرعية في عهد الطوائف، فأن الامر لا يختلف عندما نتحدث عن ثقل الضرائب التي فرضها أمراء الطوائف خلال هذا العهد فقد تعددت المتطلبات التي من أجلها تنفق الاموال الكثيرة فكانت توجد نفقات الجيش والمرتزقة ونفقات القصور ومن الأمثلة على نفقات القصور الضخمة يقول المقري (وقد حكى إبن عبدون في شرح العبدونية إن المأمن بن ذي النون صاحب طليطلة بنى بها قصراً تأنق في بنائه) الماء الى رأس القبة على تدبير احكمه المهندسون[3]، كما كانت هناك الاموال التي كانت تقدم للامراء المسيحيين كجزية. هذه الاموال كانت تستخلص من الضرائب الغير شرعية لانها لا تستند الى أساس ديني وهي مستحدثة في هذا العصر وتقوم على الابتزاز ويقول ابن حزم في ذلك. واما اليوم فانما هي جزية على رؤوس المسلمين يسمونها بالقطيعة ويؤدونها مشاهرة وضريبة عل اموالهم من الغنم والبقر والدواب والنحل[4]. وهكذا اصبح افراد الشعب الاندلسي يمولون مشاريع حكامهم في شن الحروب بينهم وتشييد قصورهم الضخمة وابرام الصلح مع الامارات المسيحيية. وكانت الرعية تتطلع الى رفع ها الثقل الكبير عن كاهلها وجعل حد للابتزاز وجشع حكامها المفرط ولكي يضفي امراء الطوائف طابع المشروعية على تصرفاتهم الجائرة في حق الشعب فانهم عملوا على اكتساب تأييد الفقهاء الذين كانوا أكبر عصر لامراء الطوائف في تبرير طغيانهم وظلمهم[5]. والحقيقة ان تزكيه الفقهاء لتصرفات أمراء الطوائف الجائزة لمكن تقتصر على علاقة الحكام بالرعية، وأنما تعدت ذلك الى علاقة امراء الطوائف بالنصارى وخاصة فيم يتعلق بلتنازل لهم عن

(1) عبد الله عنان: دول الطوائف، منذ قيامها حتتى فتح المرابطي ص421.

(2) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص 54.

(3) المقري: نفع الطيب الجزء السادس ص 85.

(4) عبد الله عنان: الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ص 419.

(5) نفس المرجع ص 421.

الحصون[1]، بين فيما يخص ممتلكات المسلمين أثار لا تقل أهمية عن أزمات الحروب، وثقل الضرائب في فقد الرعية للثقة بحكامها والسخط عليهم فالتخلي عن ثغر او حصن للنصارى ليس له مبرر لا على مستوى الدين ولا على مستوى المصالح والمبادئ الوطنية. وانما هو اجراء تمليه الرغبة في الابقاء والمحافظة على مكانة هؤلاء الامراء وما الفوه من حياة البذخ والترف او من اجل تحقيق التوسع على حساب إمارة مجاورة او اكثر.. فنحن نراهم يستمدون النصارى فيمكنونهم من صدم المسلمين.. وربما اعطوهم المدن والقلاع طوعا" فأخلوها من الاسلام[2]. ولم تكن عمليات التضحية بممتلكات المسلمين من إختصاص الامراء الضعفاء فقط كمحاولة منهم لدفع خطر الاعداء وهو مالم يستطيعوا بلوغه اعتمادا على قوتهم بل نجد امراء اقوياء سجل التاريخ ضدهم مواقف التخاذل عن نجدة حرمات المسلمين كما هو الحال عند سقوط طليطلة في يد الفونس السادس وتخلف اغلبية الامراء عن مساعدة اهلها، بل كانت المعتمد بن عباد وهو اشجع القوم وأكبرهم مملكة[3] قد وافق على احد بنود معاهدة التحالف بينه وبين الفونس السادس على أن لا يعترض المعتمد لعملية الاستيلاء على طليطلة حين ينوي الفونس غزوها[4]. وقد كان المعتمد بالفعل وفيا" لحليفه في تعهده بحيث انه لم يتدخل لمناصرة طليطلة عندما شرع الفونس في محاصرتها مع إنه كان اول مطالب بالتدخل نظرا" لما يتوفر عليه من قوة نلاحظ مما سبق ذكره ان السياسة التي نهجها أمراء الطوائف لم تكن لترضي مواطنيهم "وقد كانت سياستهم الداخلية لهذه مثل سياستهم الخارجية"بموضع السخط من شعوبهم[5] فسواء تعلق الامر بالاجراءات التي تنعكس سلبيا" بطريقة مباشرة على الشعب مثل الضرائب الغير شرعية الحروب الدائمة وما يترتب عنها من انعدام الامن واتلاف الغلات والمحاصيل او تعلق الامر بالاجراءات التي تمسهم بطريقة غيرمباشرة كتسليم الحصون للنصارى التنكيل بالمنافسين وتشويه جثثهم، وما تخلف هذه الاعمال الدنيئة في نفوس ابناء الشعب الاندلسي من أثر سيء فأن كل ذلك سيجعل افراد الشعب يتطلعون بصورة دائمة ال بديل لتلك الزعامات القاصرة عن تحقيق الامن لهم والجائرة في حقهم..

---

(1) ابن عذاري: البيان المغرب الجزء: 3 ص: 103.

(2) عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ص4222 نقلا عن قوله لابن حزم.

(3) المقري: نفع الطيب ج، ص 86.

(4) ابراهيم محمد الجمل: امير المسلمين يوسف بن تاشفين، نشر دار الشعب ص 10.

(5) عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ص419.

3- انعكاس هذة العلاقة علئ احوال المسلمين بالاندلس خلال هذةا الفترة:

لقد اصبحت وضعية مسلمي الاندلس خلال هذا العصر متسمة بالتفرقة اذ ان البلاد قد تجزات الى دويلات متعددة ومتناصر كلا منها تحت قيادة امير واذا حدث ان تكونت وحدة بين بعض هذة الكيانات المجزئة فانها لم تكن لتبشر بما يصلح امر المسلمين ونعني بة السير نحو الوحدة الشاملة بحيث كانت بعض هذة التكتلات تقرضها فقط رغبة الامراء الاقوياء في ضم مامكن من الامارات اما عن طريق الاخضاع بالقوة او التحالف بمقتضئ معاهدة وقد كانت هذة الخطة معتمدة بالخصوص من طرف كل من المعتمد بن عباد (431- 488 ه)(1040-1095م) والمامون بن ذي النون لتقوية مكانتها العسكرية[1] في حين كان البعض من هذة التكتلات تميلة الضرورة لمدافعة اطماع المنافسين الاقوياء كالتحالف الذي كان يجمع بين بنو برزال والحموديين وبنو زيري اصحاب غرناطة لمواجهة الاشبيليين[2] في كلتا الحالتين يتضح انة ينعدم الدوافع الايجابية والمعقولة لقيام مثل هذة التكتلات بدور فعال في جمع كلمة مسلمي الاندلس ان مقومات الدين وعوامل المصلحة المشتركة بين ملوك الاندلس المسلمة لم يعدلها اي دور في ردع الصراعات بينهم وكيف للدين او المصلحة المشتركة ان تتحكم في السلوكيات من لم يعد الا مجرد الة صماء لا يومن الا بالدوران حول انانيته ومكاسبة الخاصة والعاجلة[3].ولا يثنيه اي شي عن تحقيق أغراضه بوسائل مختلفة وقد كان اخطر انعكاسات هذا العصر علئ المسلمين هو التخاذل عن مواجهة العدو بحيث حب الله تعالى علي اهل التغور من الجبن عن العدو ما لا كفاء لة فلا يكاد اخذ منهم يلقى نصرانيا في قرار من الارض الا ويوليه الدبر غير مستحي من الله سبحانة[4] كما كثرت الخيانة بين المسلمين فاصبحوا يكشفون عن نقط ضعف اخوانهم للنصارئ ويرشدنهم للاطباق عليهم[5] واذا كان هذا يدل علئ تدهور المستوئ المعنوي والاخلاقي فان نفس الامر يلاحظ بالنسبة للوحيد البشري والمادي لاهل الاندلس المسلمة

(1) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص 47.

(2) نفس المرجع ص48.

(3) التواتي: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص277.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب، الجزء 3 ص 280.

(5) نفس المصدر ص 283.

بحيث كان استنزاف ارواحهم وهلاك غلاتهم مستمرا بسبب الحروب الطويلة بينهم[1].

المطلب الثاني: انعكاس هة الوضعية علئ العلاقة مع الجيران:

1-العلاقة مع يوسف ابن ناشفين:

ولد يوسف بن تاشفين حوالي سنة (400ه – 1009 م) بمضارب صناجبة الجنوب ونشأ في بيت علم وفروسية وفي سنة 453 ه تولى قيلدة دولة المرابطين.

لقد لعب الموقع الجغرافي لكل من بلاد الاندلس والمغرب دورا مهمها في تحديد العلاقة بين المنطقتين عبر التاريخ ذلك ان التقارب الجغرافي من حيث الموقع كان يدفع بكل من بسط نفوذة علئ احد البلدين من اصحاب السياسات المتضاربة الئ اعتبارهم الضفة المقابلة خطة اساسية في استراتيجة الدفاع عن المكتسبات وفي هذا الاطار تدخل صراعات امويي الاندلس مع الفاطميين وكذلك احتلال البرتغال والاسبان للشواطئ المغربية[2]. واذا رجعنا الى البحث عن العلاقة بين المنطقتين اثناء الفترة التي تخص بحثنا نلاحظ انة قد وجد العامل المتحكم ي قتل تلك العملية (اي عملية ضم الضفةالمقابلة) ونعني بهذا العامل تباعد السياسات، فالمغرب قد استكمل وحدتة السياسية تحت قوة لها اسس ومنطلقات دينية كالجهاد في سبيل اللة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجمع كلمة المسلمين[3]. وهي مبادئ ابتعد عنها ملوك الاندلس المسلمة كثيرا بحيث مالو الي التفريق والخيانة فيما بينهم والجبن امام اعدائهم وكانو يبادرون الى بذل والتنازل عن الممتلكات مقابل تحقيق الامن والسلم مع النصارئ عوض ان يفرضوه بواسطة القوة. ما كان مؤكدا" هو استحالة اي امتداد لنفوذ اصحاب الضفة الشمالية ونقصد بهم ملوك الطوائف، نظرا" لا وضاعهم المنهارة داخليا" من جهة ومن جهة ثانية نظرا" للضربات القوية التي كانوا هدفا" لها من طرف المسيحيين فيحين توفرت لدى اهل الضفة الجنوبية ونعني بهم المرابطين، ما يكفي من العوائل الحافزة عل العبور الى الاندلس وبسط نفوذهم عليها، فعلى المستوى الديني نجد ان مبدأ الامر بالمعروف والنهي

(1) ابن عذاري: البيان المغرب ، ج3، ص278

(2) يلاحظ في تاريخ الدول التي تعاقبت على حكم اسبانيا ان كل دولة توفرت لديها شروط التوسع كانت تتطلع للسيطرة على العدوة المقابلة لدولتها وفي هذا الاطار يدخل احتلال اسبانيا والبرتغال للشواطئ المغربية.

(3) علي بن عبد الله ابن ابي زرع الفاسي: الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس دار المنصور للوراقة والطباعة، الرباط 1972 ص 144.

عن المنكر وحده كان كافيا" ليفرض عليهم العبور الى الاندلس لاصلاح ذات البين بين المسلمين وتصبح المسألة اكثر الحاحا" عندما يضاف الى المبدأ الاول " الامر بالمعروف والنهي عن المنكر " مبدأ اخر وهو الجهاد ضد النصارى.كما إنه من الناحية العسكرية كان المرابطون قادرين على القيام بهذه المهمة لكونهم اكتسبوا اثناء إخضاعهم لمختلف المناطق المغربية من تجارب حربية ما يؤهلهم لذلك وهم فوق ذلك شجعان منضبطون تحت قيادة واحدة[1]، هكذا يتضح انه كان على يوسف بناءا" على منطلقات الحركة المرابطية ان يبادر بالعبور الى الاندلس ليوحد كلمة المسلمين " وينهي خلافات ملوك الطوائف ".وكذلك ليصد التيار المسيحي الجارف فيكون بذلك وفيا" لمبادئ المرابطين. لكن الذي حدث انه عندما عزم على العبور تخوف امراء الطوائف من عواقب تلك العملية لانهم كانوا يخشون أن يهاجموا من واجهتين: النصارى من الشمال والمرابطين من الجنوب فكتبوا اليه يطلبون منه أن يتخلى عن فكرة الجواز اليهم وبالمقابل فهم تحت طاعته وسلطانه[2]. وبعد اطلاع يوسف على طلبهم رد عليهم بكتاب يعلن فيه قبوله لذلك الطلب وخاطبهم من خلاله قائلا": أنكم بما في ايديكم من الملك في إوسع أباحة[3].ما يستنتج من هذه المراسلات بين يوسف وملوك الطوائف هو أن هؤلاء الاخرين كانوا يدركون مدى ما يمثله عبور يوسف أبن تاشفين بالنسبة اليهم من خطر على مصالحهم الشخصية لانهم من خلال بذخهم وتنافسهم يكونون طرفا" نقيضا" لافكار ومبادئ يوسف بن تاشفين، لذلك فضلوا مدارته بالتظاهر بالطاعة والامتثال لأنه قد صعب عليهم مدافعته[4].والملاحظة الثانية هي أنه يستبعد ان يكون اعتراف ملوك الطوائف بسلطان يوسف عليهم هو كل ما كاان يأمله قائد.المرابطين وذلك في نظرنا لسببين: الاول هو ان أهداف المرابطين في تغيير المنكر والجهاد في سبيل الله تحول دون أكتفاء بمجرد مثول طاعة اولئك الامراء له، وانما تفرض عليه إصلاح أمر مسلمي الاندلس كخطوة أساسية نحو الجهاد ضد النصارى والسبب الثاني مرتبط بالاول الى حد ما، فأذا أكتفى يوسف بأعتراف ملوك الاندلس بسلطانه فقط مع استمرارهم في التناصر سيجعل المسيحيين يقضون نهائيا" على الوجود الاسلامي بالاندلس وبالتالي تصبح دولة المرابطين معرضة للمد المسيحي الاسترادي مباشرة دون أن تكون

(1) ابراهيم محمد الجبل: أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ص77.

(2) المقري: نفع الطيب الجزء 6 ص86 و87.

(3) نفس المصدر ص88.

(4) المصدر السابق ص 86.

لها خطوط امامية للدفاع. اذا قلنا بأن تطلعات يوسف اتجاه ملوك الطوائف لم تكن لتقف عند صدور تقديم الطاعة له والاعتراف بسلطانه عليهم فأننا نشير من خلال ذلك الى أنه عندما تظاهر بقبول تلك الطاعة أنما عمل على إظهار عكس ما ينويه.

ويمكن االقول بأن علاقة يوسف بن تاشفين بملوك الطوائف في هذه الفترة التي سبقت الاستنجاد كانت تتسم من طرف اولئك الامراء بالحذر والخوف ومن لدن ابن تاشفين بالمسايرة والتريث في مواقفه نحوهم اذا تبين لنا أن الباعث لموقف الحيطة والاحتراز هو تخوف امراء الطوائف من عبور يوسف بن تاشفين ما يشكله من خطورة على مصالحهم الشخصية[1]، فأن السؤال الذي يمكن طرحه هو: ماهي الاسباب التي منعت يوسف من تنفيذ مشروع العبور في تلك الفترة؟.

2- العلاقة مع المسحيين:

لقد أصبح تطلع النصارى بعدما تيقنوا من تفوقهم العسكري على المسلمين لا يقتصر عل أخذ الجزية وتسلم الثغور والحصون._من ملوك الطوائف، بل أصبح هدفهم هو استرداد الاندلس بكاملها الى حوزة الممالك النصرانية[2] وهو هدف لازم المسيحيين منذ السنوات الاولى من الفتح الاسلامي للاندلس لان الذين رفضوا الدخول تحت حكم المسلمين من السكان المحليين المسيحيين قد انحصروا في رقعة ضيقة في الشمال الغربي من الاندلس[3] وكانوا ينتظرون الفرصة المناسبة لأعادة الاعتبار للمسيحية في كل الاندلس يقول المقري إستنادا" الى بعض المؤرخين ما معناه: أن أول من جمع النصارى بعد تغلب المسلمين عليهم هو رجل مسيحي أسمه بلاي وهو من سكان جليقية وذلك سنة 98هـ[4]. ونخلص مما جاء في هذا القول الى أن أولى المحاولات لاعادة الاعتبار لمكانة الوجود النصراني بالاندلس وهو تاريخ يمكن أن تستفيد منه بأن الاول المسيحي في ابعاد المسلمين لم يفتر منذ البداية وحتى حين كان المسلمون يبسطون نفوذهم على معظم الاندلس واذا رجعنا الى البحث عن الاسباب المشجعة للمسيحيين على تطلعهم الى مدافعة المسلمين في هذا الوقت المبكر من الفتح الاسلامي للاندلس، تجد ان هناك سببا" لا شك انه رئيسي الا وهو ازمة الحكم التي كان المسلمون يعيشونها

(1) المقري: نفع الطيب ج6 ص 86

(2) التواتي: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص282.

(3) محمد الجمل: امير المسلمين يوسف بن تاشفين ص93.

(4) المقري: نفع الطيب، الجزء 6 ص82.

في الاندلس في تلك الفترة وعن ذلك يقول عبد الواحد المراكشي " ثم اختلف الامر هناك ومكث اهل الاندلس بعد ذلك زمانا" يجمعهم وال "[1].

ومنذ ذلك العهد تعاقبت محاولات النصارى للقضاء على المسلمين كلما شعروا بضعف هؤلاء الاخيرين بسبب أزماتهم الداخلية الا عناية الله كانت توجد في مثل هذه الظروف حكاما" قادرين. على اخراج الاندلس من ازمتها الداخلية وبالتالي تمكنها من مواجهة العدو المتربص بها[2]. لكن الحالة التي الت اليها وضعية المسلمين اواخر عهد الطوائف كانت اكثر الفرص ملائمة بالنسبة للنصارئ لتحقيق اهدافهم الاساسية المتمثلة في القضاء على الوجود العربي الاسلامي بالاندلس، بحيث اصبح بامكانهم القضاء على هذا الوجود لان امراء الطوائف بلغ بهم الضعف الى ابعد الحدود نتيجة لصراعاتهم الداخلية واذا كان نجاح الحملات الصليبية في الشرق "يرجع اساسا الى تفرقة كلمة المسلمين، ونشوب الفتن الداخلية"[3]، فان نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لمسلمي الاندلس في هذه الفترة بحيث انه في الوقت الذي كانت فيه "احوال الاندلس تضعف، وثغورها تحتل"[4] وكان "الروم تشتد اطماعهم ويقوى تشوفهم"[5] فقد تكاملت لديهم عوامل الوحدة والقوة وتوفرت لديهم القيادة الكفيلة بتوحيد اهدافهم وذلك في شخصية الفونس السادس الذي كان يجمع بين الحقد المبالغ فيه على الاسلام والمسلمين بين المكر والدهاء الي استغله لتفرقة المسلمين[6]. كما استطاع المسيحيون تجاوز بؤر الاختلافات الداخلية بينهم "اذ حضت البابوية على نبذ الحروب الداخلية"[7] الا انه في نظرنا يبقى اهم عامل مشجع للمسيحيين على التطاول على المسلمين هو الضعف الكبير الي ال اليه المسلمون خلال تلك الفترة فلولا هذا العامل لما وجدنا الامراء المسيحيين يتجرأون على التفكير ليس فقط في محاربة المسلمين، وانما في اقصائهم عن الاندلس بصيغة نهائية ايضا". وقد كان احساسهم بهذا الضعف الذي صتاب المسلمين

(1) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص 24.

(2) من بين اولئك الامراء تذكر عبد الرحمن الناصر الذي بفضله "أعتز ركن الدين ".. وقام الجهاد وخمدت نار الخلافات" البيان المغرب، الجزء 3 ص223.

(3) ستيفن رونسيمان:تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة الدكتور السيد الباز العريني ط1-1967 دار الثقافة بيروت ص 137.

(4) عبد الواحد المراكشي المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص137.

(5) نفس المصدر ص 137.

(6) ابراهيم محمد الجبل: أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ص 99.

(7) رونسيمان: تاريخ الحروب الصليبية ص 6.

مبعث الثقة الكاملة والتفاؤل الكبير لاسترجاع الاندلس الى حضيرة النصرانية. وقد عبر عن ذلك فردناند[1] ابن شنجة في جوابه لبني ذي النون عندما طلبوا منه عقد معاهدة السلم بينهم وبينه بقوله: ونحن قد صمدنا اليكم ما نبالي ن اتانا منكم... وقد نصرنا بلادنا التي غلبتموها عليها قديما" في أول امركم... وقد نصرنا الان عليكم بردائتكم[2].

وقد كان المسيحيون يتخذون من التعصب الديني ضد الإسلام وسيلة لاذكاء الحماس في رعاياهم شانهم في ذلك شان إخوانهم في الشرق الذين يحاربون تحت راية الصليبية مستعملين "أساليب الغدر والخيانة، واستخدام العملاء من السكان الوطنيين في تحقيق اغراضهم"[3].

المبحث الثاني

ظروف استنجاد ملوك الطوائف بيوسف بن تاشفين

The circumstances of the appeal of thekings of the sects Youssef Ben Tashfin

المطلب الاول:عجز ملوك الطوائف عن الصد المسيحي:

(1) سقوط طليطلة وتخاذل امراء الطوائف

استطاع الفونس السادس ملك قشتالة الذي تولى الحكم من (432ه - 1040 م) الى (503ه -1109م) ان يضمن الاستمرار المخطط اسلافه الاسترادادي بعد ان عرف هذا المخطط بعض الانتكاسات اثناء الحرب الأهلية التي وقعت بين ابناء فرديناند[4]. وشرع الفونس في تحقيق ذلك المخطط منذ (471ه-1077م) اذا بدا بتخريب الحصون التابعة لطليطلة كمحاولة لحصارها والاستيلاء عليها فيما بعد[5]. وقد كان موقف ملوك الطوائف من هذا الحدث موقفا سلبيا للغايه اذ كانو ينظرون الى استشهاد المدينة المسلمة جامدين لايطمحون الا في ارضاء ملك قشتالة[6] ولم يسارع

(1) هو فرناندو أبن سانشو ملك قشتالة أستطاع توحيد البلاد المسيحية في الاندلس بعد الفتنة التي وقعت بينه وبين اخوانه، واستولى على سحورة وبازو، وقبل وفاته قسم مملكته بين أبنائه: سانشو غارسيه والفونس.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب ج3 ص282.

(3) رونسيمان تاريخ الحروب الصليبية ص 137.

(4) اشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص51

(5) نفس المصدر ص52

(6) عبدالله عنان:دول الطوائف منذ قيامها حتئ فتح المرابطين ص419

منهم لانثاذها سوئ عمر ابن الافطس الذي كان تحركه احد اسباب التراجع القشتالي المؤقت عن المدينة[1]. واذا حاولنا التعرف علئ الدفع الذي جعل ملوك الطوائف _ الاقوياء منهم علئ الاقل يتقاعسون عن نجدة طليطله نجد بان الدافع الى ذلك من رغبتهم في الانتقام من بني ذي النون والواقع ان سقوط طليطله كان فرصه لبعض ملوك الطوائف ليتنفسوا الصعداء الغياب احد منافسيهم المعاندين والذي طالما حال دون تحقيق مشاريعهم التوسعيه ونخص بالذكر من هولاء الامراء المعتمد بن عباد وبني هود اصحاب سرقسطه الذين خاضوا حروبا طويله ضد الطليطليين[2]. فما عجز هولاء الامراء عن تحقيقه (اي القضاء علئ منافسه بني ذي النون) قد قام به الفونس وكأنهم بتخلفهم عن نجده طليطله كانو يعلمون بالمثل القائل رب رميه من غير رام "[3].

بعد تراجعه الموقف عاد ألفونس لمحاصرة طليطلةبعزم أكيد للاستيلاء عليها، خاصة وإنه تأكد من عنصر الطفرة السائق بين ملوك الطوائف ومن فراغ الساحة له إذا لم يتقدم أحد لإنقاذها من ضرباتها القوية فدام حصاره لها مدة ست سنوات. ولم يكن اعتراف بني ذي النون بسلطان الفونس عليهم وإعطاءه الجزية ليثنى عزمه عن دخولها[4]. ربما لان ذلك كان يتنافى مع مشروعه الاسترادادي الذي ترتضيه الكنيسة المسيحية وهكذا تمكنت القوات المسيحية من الاستيلاء على طليطلة سنة 478 ه، فهجرها الكثير من سانها الى بلنسية وبطليوس[5].

كان انعكاس سقوط طليطلة قاسيا" جدا" على المسلمين لأنهم يخوفوا من عواقب التواجد المسيحي في مركز الوسط للشبه الجزيرة الأندلسية[6] وفي المقابل كان الاستيلاء على طليطلة إنتصارا" مهما للنصارى، الا إن اطماعهم الاسترادادية لن تقف عند هذا الحد وأنما كانوا يحتاجون الى مكاسب مماثلة وعاجلة لتأكيد قوتهم وعزمهم على إخضاع باقي الامارات المسلمة. إن استيلاء الفونس على طليطلة قبل غيرها كان وبدون شك تعليه بعض

(1) اشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص57

(2) ابن عذاري: البيان المغرب ج3 ص278

(3) مثل عربي

(4) اشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص59.

(5) نفس المرجع ص60.

(6) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية، تحقيق د.سهيل زكار والاستاذ عبد القادر زمامة الطبعة 1 -1399ه-1979 م.

الاسباب منها إنها كانت مركزا" مسيحيا" مهما فيما قبل بحيث إنها كانت دار ملك القوط[1]. ولا يخفى الدور الحماسي الذي من الممكن ان تخلقه إخضاعها على معنويات الجيش المسيحي في غزو باقي الامارات المسلمة هذا من جهة ومن جهة ثانية فأن طليطلة تعد أقرب معاقل المسلمين الكبيرة بالنسبة للنصارى، ومن جهة ثالثة لن تخطى بمساعدة اكبر قوة اسلامية في الاندلس أنذاك ونقصد بها إمارة إشبيلية، وكذلك بناء على المعاهدة التي أبرمت بين الفونس والمعتمد[2].

2- تهديد الفونس لباقي الامارات المسلمة:

بعد الاستيلاء على طليطلة سنة (478ه/1085 م)والمناطق التابعة لها بادر الفونس الى مطالبة الامارات العربية المجاورة بالتنازل عن أراضيها فوجه إهتمامه هذه المرة الى إمارة بني الافطس لكن المتوكل إبن الافطس إجابه بشجاعة ويتجلى ذلك في قوله: لو إتفقت كلمتنا مع سائرنا من الاملاك لعلمت اي اصاب اذ قناك كما كانت اباؤك مع أبائنا تتجرعه[3]. ويمكن ان تتبين مدى ما بلغه تحدي الفونس للمسلمين والاستهزاء بهم لما هم عليه من التخاذل والتناحر فيما بينهم من خلال الكتاب الذي بعث به الى المعتمد بن عباد وما جاء فيه " وقد ابصرتم ما نزل بطليطلة وأقطارها وما صار بأهلها حين حصارها، فأسلمتم اخوانكم. وعطلتم بالدعة زمانكم... ولا يعجل الا من يخاف الفوت فيما يرومه[4] ولم يكن رد المعتمد على الفونس بأقل جرأة من جواب المتوكل حين خاطبه برسالة جاء فيها " أما تعلم انا في العدد والعدين والنظر السدين... ونسأل الله سبحانه المغفرة فيما أتيناه في أنفسنا وفيهم من ترك الحزم، وإسلامهم لأعاديهم[5] ما يستنتج من الرسائل التي وجهها الفونس الى امراء الطوائف انه كان يهدف من ورائها الى نشر حرب نفسية بينهم. أما بالنسبة لجواب كل من المعتمد والمتوكل بن الافطس فيستنتج نها ان ملوك الطوائف بدأو يشعرون بضرورة لاعادة النظر في موقفهم اتجاه عدوهم واتجاه بعضهم البعض، فكان ان استيقظت ضمائرهم وصحت افكارهم[6]. لا سيما بعد ان ضرب الفونس الحصار على عدد من الامارات

(1) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص 513.

(2) محمد الجمل، أمير المسلمين يوسف بن تاشفين ص100.

(3) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية ص36 و37.

(4) نفس المصدر ص39.

(5) المصدر السابق ص 40 و41.

(6) التواتي: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص278.

القوية فقد حاصر اشبيلية. واقسم بايمانه أن يغزو المعتمد بها كما سرقسطة واحتل قورية فعليا[1] امام هذة الاخطار المسيحية التي اصبحت تهدر كامل الاندلس المسلمة بدا الملوك الطوائف يتطلعون الى جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم من خلال بذل جهود داخلية اندلسية صرفة لمحاولة وقف زحف الاعداء دون الاستعانة بالخارج[2] لكن فعالية هذة الطريقة ظهرت بعيدة المنال لان امراء الطوائف ركنوا في قرارة اعماقهم الئ استحالة صعودهم منفردين امام زحف النصارئ[3] اضافة الئ انها فكرة لم تويدها الا اقلية لم يكن لها وزن كبير في الاندلس في حين ان فكرة الاستنجاد بالمرابطين كانت مؤيدة من طرف الاغلبية كما اتضح ذلك من خلال موتمر قرطبة يظهر اذن ان عجز ملوك الطوائف عن صد غارات النصارى كان واضحا لكن يمكن ان نطرح السوال التالي هل الفونس يجعل وزنا لقوات المسلمين لو تكتلت ؟ الذي يمكن قوله هو ان الفونس لما شعر باقتراب قوات المتوكل بن الافطس من طليطلة لنجدتها تراجع ورفع عنها الحصار[4] ومن المحتمل ان يكون خبر اقتراب المتوكل قد نقل الية دون تحديد انها قوات بني الافطس وحدها وانما اخبر بانها قوات مسلمة ومن ثم يكون قد ذهب بة الظن الئ ان القوات المسلمة قد اتحدث واجتمعت علئ محاربتة لذلك فضل التراجع لشعورة بخطورة الموقف لكنة بمجرد ما تيقن حقيقة الامر بادر الئ احتلال طليطلة وهكذا يتضح ان الفونس كان يصاب المسلمين كقوة متكتلة ومتحدة.

المطلب الثاني: اتفاق امراء الطوائف علئ الاستنجاد بالمرابطين: لما تبين لامراء الطوائف بان الاعتماد علئ قوتهم الذاتية عمل لاتضمن منه النتائج المتوفاة ولما تيقنوا بان الدرع الذي سيقيهم من خطر النصارئ لايتوفر علئ المستوئ الداخلي اتجهو بانظارهم خارج الاندلس للبحث عن قوة اسلامية يستدعونها لنجدتهم فاتجهت انظارهم اول الامر الى عرب افريقيا لكنهم عندما عرضوا الفكرة غلى قاضي قرطبة عبدالله بن ادهم رفض واضح لهم بان المرابطين اصلح لذلك من عرب افريقيا[5]، لما يتوفرون عليه من المزايا والشروط الضرورية التي يتطلبها الموقف وكان الفقهاء هم اول من تزعم فكرة الاستنجاد بالمرابطين اما لدى امراء الطوائف فان الفكرة وجدت دعمها القوي في ميول المعتمد بن عباد الئ الاقرار

(1) اشباخ تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص58.

(2) التواتي ماساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص281 0

(3) نفس المرجع ص286 0

(4) اشباخ تاريخ الاندلس في غهد المرابطين والموحدين ص57

(5) المقري نفع الطيب الجزء السادس ص93

بها[1]، نظرا لما يمثلة من مركز مهم بين سائرا امراء الاندلس علئ المستوئ القوة وكبر الامارة لكن امراء الطوائف ظلوا متخوفين من ان يتطور التدخل المرابطي الئ اقصائهم من اماراتهم وهو نفس الانطباع الذي كان سائدا لاي متزعم فكرة الاستنجاد المعتمد بن عباد وهذا يدفعنا الئ القول بانة لولا عجز امراء الطوائف عن صد غارات النصارئ ولولا ان الخطر المستعجل الذي يمثلة الفونس السادس والذي كان في نظرهم اهم الاخطار المحدقة بنفوذهم السياسي لما اثرو في النهاية الاستنجاد بالمرابطين[2].

وقبل تخرج الفكرة من الاطار النظري الئ حيز التطبيق بادر امراء الطوائف الئ التشاور فيما بينهم وذلك من خلال موتمرين الاول تمهيدي عقد في اشبيليا الثاني وهو الاهم في قرطبة وكانت النتيجة التي خرج بها المؤتمرون هي ظهور نظريتين متعارضتين. نظرية الاقلية وهي نظرية تصر على الاعتماد على الامكانيات الذاتية دون طلب المساعدة من الخارج وقد تزعم هذه النظرية حسب ما تذكره الروايات التأريخية عبد الله بن سكوت ثم نظرية الأغلبية تأييد فكرة الاستنجاد بالمرابطين وقد تزعمها المعتمد بن عباد[3]. تذكر الروايات التاريخية بان المعتمد بن عباد عندما عزم على تنفيذ قرار الاستنجاد بالمرابطين حذره أمراء الطوائف عاقبة الامور وقالوا له: الملك الملك عقيم، والسفان لا يجتمعان في غمد واحد[4] لكن ابن عباد بت في الموضوع ورد عليهم بعبارته الشهيرة "رعي الجمال خير من رعي الخنازير "[5] وكذلك استطاع المعتمد ان يقنع لوامه بقوله " يا قوم أنا من امري على حالتين حالة يقين وحالة شك ولا بد لي من أحداها.. أني ان استند الى ابن تاشفين فأنا ارضي الله وأني استندت الى ابن فردلند أسقطت الله.. فلأي شئ ادعي ما يرضي الله واني ما يسخطه[6] بعد ذلك عمد المعتمد االى دراسة الطريقة التي سيسلكها لطرح فكرة الاستنجاد على يوسف. وقد هداه تفكيره ودبلوماسيته الى الاعتماد على دور الفقهاء والقضاة اعتبارا" للما يمكن ان يلعبه هؤلاء من تأثير على يوسف ولا سيما وأن هذا

(1) ابن عذاري المراكش البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب الجزء الرابع ط2 1980%1400 دار الثقافة بيروت لبنان

(2) التواني: ماساة انهيار الوجود العربي في اندلس ص291

(3) التواني: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص287.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب ج4 ص132.

(5) ابن عذاري: البيان المغرب الجزء 4 ص132.

(6) المصدر السابق ص 132.

الاخير يحترم اهل العلم من الفقهاء وقضاة وينزلهم منزلة خاصة منه[1]. وهكذا اختار المعتمد لهذه المهمة كلا من قاضي قرطبة ابن ادهم وابن المقانا قاضي بطليوس وابن القليعي قاضي غرناطة بالاضافة الى ابي بكر ابن زيدون وعرفهم اربعتهم انهم رسله الى يوسف. من إبن تاشفين وأسند الى القضاة ما يليق بهم من عظ يوسف وترغيبخ في الجهات وأسند الى وزيره ما لا بد فيه في تلك السفارة من ابرام العقود السلطانية[2]. ثم زود المعتمد البعثة برسالة منه الى يوسف جاء فيه " نزعت بصمتي اليك واستنصرت بالله ثم بك واستعنت بحرمكم لتجوزوا الجهاد وهذا العدو الكافر وتحيوا شريعة الاسلام وتذوب عن دين محمد عليه الصلاة والسلام ولكم بذلك عند الله الثواب الكريم والاجر الجسيم[3] " والى جانب هه البعثة الرسمية يذذكر المقري بان وفودا" اخرى غير رسمية من ثغور الاندلس كانت تفد على يوسف طالبه منه الاستغاثة والتدخل لحماية مسلمي الاندلس[4]. ولما قدم المحتل لامراء الطوائف الى يوسف لتقديم دعوات الاستنجاد استشار هذا الاخير بني عمه واخوانه فأشاروا عليه بأن نداء الاستغاثة يجب أن يلبى بمقتضى المبادئ الدينية التي تحث على مساندة المسلم لاخيه المسلم لكن وزيره عبد الرحمن بن اسبط نبهه الى نقطة مهمة وهي ضرورة تأمين عملية العبور وقال له اكتب اليه أنه لا يمكنك الجواز اليه الا ان يعطيك الجزيرة الخضراء فنجعل فيها ثقاتك واجنادك ويكون الجواز بيدك متى شئت[5].

فطلب يوسف من المعتمد ان يمكنه من الجزيرة الخضراء كشرط اولي للتدخل مما جاء فيه مكاتبته له أنه لا يمكننا الجواز الا أن تسلم لنا الجزيرة الخضراء... فأن رأيت ذلك فاشهد به على نفسك وابعث الينا بعقودها ونحن في اثر خطابك[6]. وكانت لمراسلات بين يوسف والمعتمد دليلا" على شكوك المعتمد في نوايا زعيم المرابطين وعندما اصر على أخذ الجزيرة بعد اخضاعها لتكون منطقة انزال واستعداد الجيوش المرابطية ولضمان خط الرجعة اذا اقتصت الضرورة لذلك.

(1) المقري: نفع الطيب الجزء 6 ص 92.

(2) المقري: نفع الطيب الجزء 6 ص 92.

(3) مؤرخ مجهول الحلل الموشية ص 45و46.

(4) المقري: نفع الطيب الجزء 6 ص 92.

(5) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص 49 و50.

(6) نفس المصدر ص 50.

المبحث الثالث

دخول يوسف بن تاشفين للاندلس

The entry of Yusuf bin Tashfin to Andalusia

المطلب الاول: الاحتياطات التي أتخذها أبن تاشفين قبل التدخل

نظـرا" لقـرب المغـرب مـن الانـدلس ولاهميـة الطلـة الاسـتراتجية والدفاعيـة التـي تـربط بـين ضـفتي العـدوة والانـدلس المتقـابلتين علـى طـرف المضـيف فأنـه مـن الخطـأ الظـن بـأن المـرابطين كـانوا ينظـرون الـى احـداث الانـدلس غيـر مبـالين، فقـد كانـت أول عقيـدتهم وكـان نشـاطهم السياسـي يضـعان مشـكلة الانـدلس امـامهم خاصـة وان الادارة المرابطيـة كانـت متشـبعة بالعنصـر الأندلسـي، فمـا كـان للمـرابطين ان يقفـوا موقـف المتفـرج ومـا كـانوا فـي حاجـة الى دعوة اهل الاندلس كي يتدخلوا[1].

كـان المرابطـون خاصـة وانهـم اثبتـوا كفـاءتهم فـي معـارك الجهـاد، فـي الواحـات واودغشـت وغانـه وغيرهـا مضـطرين حماسـا" دينيـا" ومتشـوقين لـدخول الانـدلس والجهـاد ضـد النصـارى " ليضـعوا اولا" حـدا"" لا طـاع الاندلسـيين فـي المغـرب وقـد ظلـوا ينـاوئون كـل الحركـات الانفصـالية عـنهم والتـي كانـت تنبـت فـي المغـرب ومـا مـوقفهم مـن الفـاطميين بمجهـول وليقطعـوا ثانيـا" بطريـق علـى مطالـب ملـوك قشـتالة وادعـاءاتهم حقوقـا" لهـم علـى المغـرب كمـا تشـير الـى ذلـك الكتـب القشـتالية الـواردة فـي الموضـوع علـى المـرابطين والتـي ورد فيهـا مـا يفيـد عـزمهم علـالعبور الـى المغـرب لسـحق المـرابطين[2] وقـد تلقـى يوسـف مثـل هـذه التهديـدات مـن الفـونس السـادس حيـث قـال بلغنـا عنـك انـك فـي الاحتفـال علـى نيـة الاقبـال فـلا ادري اكـان الجـبن يطـيء بـك أم التكـذيب بمـا انـزل اليـك فـأن كنـت لا تسـتطيع الجـواز فأبعـث الـي مـا عنـدك مـن المراكـب لا جـوز اليـك وأنـا قاتلـك فـي احـب البقـاع اليـك فـأن غلبتنـي قتلـك غنيمـة جلبـت اليـك ونعمـة مثلـت بـين يـديك وإن غلبتـك كانـت لـي اليـد العليـا وأسـتحكمت الامـارة والله يـتم الارادة[3].إذا كانـت النصـارى بكتـبهم التهديديـة تلـك يقصـدون التظـاهر بقـوتهم وأنهـم ليكتفـون فقـط بالقضـاء علـى مسـلمي الانـدلس. وأنمـا هـم يتطلعـون الـى اليـوم الـذي سيبسـطون فيـه سـلطانهم علـى عـدوة المغـرب وإيهـام المغاربـة ومسـلمي الانـدلس معـا" بـأن وثبـتهم هـذه المـرة ليسـت تهديـدا" فحسـب

(1) عبد الحق حموش: ابن تاشفين، دار الكتاب الدار البيضاء ص: 63.

(2) عبد الكريم التواتي/ ماساة انهيار الموجود العربي في الاندلس ص:289.

(3) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية: ص 43.

ينتهي بمكاسب عاجلة وانما هي وثبة تضع في مقدمة أهدافها سحق حتى قوة المرابطين بأعتبار بلادهم كانت القنطرة الوحيدة التي أوطت هؤلاء العرب الإخلاء الى الاندلس[1]. اذا كان لكل ذلك هو بعض الغاية من كتب النصارى التهديدية فأن إبن تاشفين من جهته لن يشعر لسلطانه بنفوذ ول لعزه بوجود إذا لم يثبت للاندلسيين المسلمين والاسبان معا" انه فوق ما يظنون جميعا"[2].

لقد سبق ان اشرنا الى ان إبن تاشفين كان يتطلع الى الاندلس منذ أن أطلت دولته على البحر المتوسط لكنه رغم ذلك تريث قليلا" ولم يتدخل الا بعد الاغاثة الموجة اليه من ملوك الطوائف وقبولهم شروطه فما هي أسباب هذا التريث. لقد سبق لأمراء الطوائف أن بعثوا الى يوسف برسالة عندما شعروا بعزمه على العبور الى الاندلس جاء فيها " أما بعد فأنك أن أعرضت عنا نسبت الى كرم ولم تنسب الى عجز وان أجبنا داعيك نسبا" الى عقل ولم ننسب الى وهن وقد أخترنا لانفسنا أجمل نسبتينا فأختر لنفسك أكرم نسبتيك فأنك بالمحل الذي لا يجب أن تسبق فيه الى معركة وأن في إستبقائك ذوي البيوت ما شئت من دوام لأمرك وثبوت والسلام "[3]. وهذه الرسالة وان كانت في مضمونها تهدف الى تبسيط همة يوسف وجعله يتقاعس عن العبور الى الاندلس لا يمكن إعتبارها السبب الوحيد في تريث إبن تاشفين. وأنما توجد اسباب اخرى تتعلق بالاحتياطات التي على يوسف ان يتخذها نظرا" للمهمة الخطيرة التي تنتظره. فالتدخل في الاندلس يعتبر مهمة صعبة بل وخطيرة في نفس الوقت لذلك فإن إبن تاشفين ذو العبقرية الفذة والتخطيط العسكري الناجح تريث قبل الإقدام على تدخل لا يطمئن على سلامة عواقبه ويمكن أن نستكشف من هذا التريث إن يوسف لا يريد أن يسلك مسلكا" لا يتجاوب مع طموحات أمراء الطوائف.وكان لديه شعور عميق بضرورة إنتظار المناسبة التي ستكسب مشروعه الجهادي التأييد من طرف هؤلاء الأمراء ولو البعض منهم أي الحصول على موافقاتهم إذ لا يكفي الحماس الديني وحده والتسرع في العبور يعتبر مغامرة لا يمكن التكهن بنتائجها. ويمكن اعتبار تلك الموافقة ضرورية لأنه بدون وجود المغاربة في تلك البقاع خاصة وإنهم غرباء لا علم لهم بها سوف لن يعرضهم لغضب الإسبان

(1) التواني: مأساة غطنهيار الوجود العربي في الاندلس ص: 289 و290.

(2) نفس المرجع: ص 290.

(3) المقري: نفع الطيب ج:6 ص: 87.

وهجماتهم فقط. اذ هذا سيعرضهم إلى غضب ملوك الطوائف وإمكانية مقاومتهم أيضا[1].

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه إذا حصل على تلك الموافقة سيكسب تأييد أولئك الأمراء وإمدادهم إياه بالعون العسكري والمادي لذلك لأنه إذا نظرنا من زاوية احتياج العمل السياسي والحربي الذي سيخوضه يوسف في تلك البقاع نجد بأنه في حاجة إلى تلك المساعدة المادية والعسكرية. ماديا" لإمداده بمعونة مالية مساهمة في أداء واجب الجهاد وعسكريا" لأن الجيش المرابطي الذي سيعبر إلى الأندلس سيكون محدود العدد لأن يوسف لا يرغب في إخلاء المغرب من المرابطين وقد أخضعه بالسيف وأعدائه لم يزولوا نهائيا عن مسرح الأحداث المغربية[2].لذلك فإن ضرورة كانت تدعو إلى مساهمة جيوش الأندلس المسلمة في مشروع إبن تاشفين الجهادي.

أولا": لمساهمتهم كمرشدين في خدمة المرابطين لجهل هؤلاء الأخيرين لطبيعة الأندلس جغرافية.

ثانيا: لأنهم أعلم بالاستراتيجية الحربية لدى أعدائهم النصارى وهذا سيساعد يوسف في وضع مخططاته الحربية.

أما إذا نظرنا إلى الشروط التي طالب بها يوسف في مقابل عبوره إلى الأندلس سنجد بأن له أعذارا" قوية ووجيهة في وضعه هذه الشروط. وهكذا كان الرد الأساسي الذي تقدم به بناء على رأي كاتبه ووزيره عبد الرحمن بن أسبط[3] أن يسلم ثغر الجزيرة الخضراء لضمان سلامة طريقه في الذهاب وحماية ظهره في الإياب وحتى يكون الجواز بيده متى شاء وبذلك يملك موضعا أمينا تشغله حامية مخلصة. ويبقى في كل وقت على اتصال دائم بأفريقيا[4]. لكن إذا كان قصد يوسف في ذلك الشرط وضمان سلامته وسلامة جيشه المغربي وحمايته من وخيم العواقب فإنه قد أثار الشكوك المعتمد خاصة لابنه الرشيد فقد قال ذلك الأخير والده حين أطلعه على

(1)عبد الكريم التواني: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص: 287.

(2) سعدون عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والاندلس عهد يوسف بن تاشفين امير المرابطين دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان ط:1 – 1405-1985 ص:86.

(3) عبد الرحمن أسبط أو أسباط من أهالي المرية ويذكر التاريخ إنه هو الذي نبه يوسف إلى ضرورة هذا الشرط كما في الحلل ص:49.

(4) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص:49 وص 50.

خطاب الأمير يوسف: يا ابتي الا تنظر الى ما أطلب[1]. وإذا كان المعتمد قد بت في الموضوع بقوله: يا بني هذا قليل في حق نصرة المسلمين[2]. وكذلك إذا كان انصاره قد قبلوا شروط يوسف فيظهر هذا القبول لم يكن عن طواعية واختيار لنتائجه الإيجابية بقدر ضرورة أوجبتها ذلك إن مسلمي ألاندلس وجدوا أنفسهم أمام أمرين لا ثالث لهما: أما الانحدار أمام الإسبان والموت المحقق أو المخاطرة مع يوسف بقبول شروطه[3].

خاصة وإنهم أصبحوا عاجزين عن القيام بالعملية المتطلبة فقد بلغت لديهم روح المقاومة من الوهن ما أصبحت معه من المستحيل أن تؤدي دورها المرجو منها. في هذا الظرف العصيب الذي كان تجتازه بلاد الأندلس المسلمة في ظل أولئك الأمراء الذين ليس فيهم نفع ولا يرجى منهم نصرة[4]. والذين كانت علاقتهم فيما بينهم صورة مجسمة للغدر وعدم التقيد بالعهود كان إبن تاشفين مضطرا" لاتخاذ تلك الاحتياطات التي أشرنا إليها قبل أن يعبر إلى الأندلس. وبعد حصوله على الجزيرة الخضراء حزم إبن تاشفين أمره وقرر تلبية نداء إخوانه في الدين عملا" بقوله عليه الصلاة والسلام: والمؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم[5]. لإنقاذ الأندلس المسلمة من إلهوة السحيقة التي تردت فيها ولمتابعة عملية الجهاد باعتبارها من الواجبات الشرعية.

المطلب الثاني: عبور يوسف وجنده الى الاندلس:

1- استقبال المعتمد ليوسف بن تاشفين:

عبر يوسف إلى الآندلس في شهر ربيع الأخر سنة(479ه – 1086 م) وقبل ان يتم اللقاء قول بينه وبين الإسبان ثم لقاء آخر بينه وبين المسلمين الأندلسيين سلموه فيها الجزيرة الخضراء وكان ذلك في مشهد حافل وحشد عظيم من علية الاندلسيين من من قضاة وفرسان وأمراء وتختلف الروايات التاريخية في المكان الذي تم فيه على الاستقبال وكان ذلك اللقاء بين يوسف وبين المعتمد بن عباد في الجزيرة أو في إشبيليا ولكن مهما تكن الرواية

(1) نفس المصدر ص50 و51

(2) المصدر السابق ص: 51.

(3) التواني: ماساة انهيار الوجود العربي في الاتلس ص:290.

(4) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص:44.

(5) حديث نبوي شريف.

صحيحة من الروايتين فإن استقبال الاندلسيين ليوسف كان استقبالا" رائعا" وعظيما"[1].

وأظهر المعتمد من بره وإكرامه فوق ما كان يظنه أمير المسلمين وقدم إليه من الهدايا والتحف والذخائر الملوكية ما لم يظنه يوسف عند الملك[2] كما أعتنى امير اشبيلية عناية خاصة بأعداد مقادير عظيمة من المؤن تكفي لتزويد الجيش الضخم[3]. ويظهر من الاستقبال الذي خص به إبن تاشفين من طرف المعتمد بن عباد إن هذا الأخير أراد أن يسبق زملائه الامراء في اغتنام عطف يوسف[4] حتى إذا اشتد تمكنه منه اعتمد على معاونيه وحاول أن يوجهه في سبيل تخ تحقيق أغراضه الدنيوية فقد عرف عن المعتمد بأنه واحد من أولئك الأمراء الذين كانوا يتواتيون على الحكم ويتهافتون على المناصب وفي الغالب بالطرق الغير مشروعة وبعداوة بعضهم البعض عداوة سافرة لا تراعي عهدا" ولا ذمة ولا أخوة ولا جوارا"[5]. لقد توسل المعتمد بكل مايملك من خصال شريرة وحميدة كي يملك الاندلس برمتها ولم ينوي هذا الأمير من أن يعمل لمصلحته الخاصة ولو على حساب إخوان له في الدين والجنس واللغة والمصير. ولما جاء المرابطون أراد أن يغتنم فرصة وجودهم فأراد أن يستدرجهم إلى خدمة تلك الأغراض[6]. أما من جهة يوسف إنه لا شك كان يدرك البواعث التي يصدر عنها المعتمد في موقفه ذاك لكنه مع ذلك فضل أن يتجنب كل ما من شأنه إثارة شكوك أمراء الطوائف وخاصة زعيمهم المعتمد بن عباد.

لقد أراد يوسف ان يطمئن هؤلاء الذين أستمدوا الاستقلال الذاتي بأن هدفه من ذلك التدخل هو الجهاد في سبيل الله ونصرة الإسلام فكان يظهر أعظام المعتمد وإجلاله.

او يقول مصرحا": إنما نحن في ضيافة هذا الرجل وتحت أمره وواقفون عندما يحده[7]. ويذكر صاحب المعجب بأنه قال للمعتمد على الله:

---

(1) عبد الكريم التواني: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص 294.

(2) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص 194

(3) اشباخ: تاريخ الأندلس في أحد المرابطين والموحدين ص 79

(4) المرجع السابق: ص79

(5) التواني: مأساة انهيار الوجود العربي في االاندلس ص: 309

(6) عبد الحق حموش: ابن تاشفين ص79.

(7) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص اخبار المغرب ص 199 و200.

هلم ما جئتنا له من الجهاد وقصد العدو وجعل يظهر التأفف من الإقامة بجزيرة الأندلس ويتشوق إلى مراكش ويصغر قدر الأندلس ويقول في أكثر أوقاته كان أمر هذه الجزيرة عندنا عظيما قبل أن نراها فلما رأيناها وقعت دون الوصف[1].

(2) الاستعداد للمعركة:

ما إن أخطر ملك قشتالة بالزحف المرابطة حتى لوى عنانه عن محاربة إبن هود وفضل مواجهة الغزو الجديد ودفع هذا الخطر الذي دهمه على غفلة هذا الخطر أملا عليه التحالف مع أمراء أسبانيا النصرانية مبعث إلى سانشو راميرز ملك أراغون يستدعيه لنجدته وإلى الكونت برنجار ريموند صاحب بنبلونة كما أرسل إلى قائده البرهانس يستدعيه من بلنسية[2]. استنفر الكبير والصغير ولم يدع في أقاصي مملكته من يقدر على حمل السلاح إلا إستنهضه[3]. كما أتته من لانجدوك وجيانه وبرجونيه وبروفانس أفواج عديدة من المتطوعين[4]. والظاهر إن هدف الفونس من هذا الحشد الجديد للجيوش أوروبا إنه أراد أن يسحق ممالك الطوائف في أقرب وقت دون أن يترك لهم فرصة للنهوض من عثرتهم كما إن إجماع ملوك أوروبا على مقاومة الزحف المرابطي كان له أكثر من مبرر فمن المغرب عرفوا المسلمين وعن طريقه وصلوا إلى مرو الأندلس وممالكها النصرانية ثم إن الجيش المغربي هو الذي أوطأ للوجود العربي أوروبا وفتح لهم ثغورها ومكنهم لهذا. الوجود لا أني يساكن الأسبان فقط ولكن أن ينتزع منهم حتى الحكم والسلطان أيضا"[5]. لذلك كله كانت جيوش اوربا حانقة على هذا التحدي السافر الجديد من مسلمي المغرب لأنه سيحاول دون إتمام مشروعاتهم التي كانوا ينظرون إلى أنها وشيكة التحقيق وقريبة المنال. أما بالنسبة للمرابطين فإنهم هم بدورهم سيواجهون قوات النصارى بكل ما أوتوا من قوة وعزم تحذوهم في ذلك رغبة كبيرة في الاستشهاد خاصة وإن نتائج القتال تعتبر مصيرية في نظرهم فإذا إنهزموا فذلك يعني أن المغرب ستعمها الاضطرابات والفوضى على يد أعدائهم المتربصين بهم وهم كثيرون وإذا عادوا ظافرين فإن ذلك سيقوي نفوذهم وسلطانهم وسيبعث الخوف في نفوس

(1) نفس المصدر: ص 195 و196.

(2) أبن أبي زرع: روض القرطاس ص: 146.

(3) لمقري: نفح الطيب ج 6 ص: 95.

(4) نفس المصدر: ص 95.

(5) التواني: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص: 295.

أعدائهم المغاربة فسيقلعون عن فكرة التمرد والثورة ليقينهم برسوخ دولة المرابطين وقوتها خاصة إنها أثبتت كفاءتها في معارك الجهاد خارج المغرب[1] لذلك فإن المرابطين سيدخلون إلى ميدان القتال معتمدين أكثر على أنفسهم أما ملوك الأندلس المسلمة فلا يمكن الاعتماد عليهم كليا" ماعدا الأقلية منهم لقد أدرك الأمير يوسف بالمشاهد المحسوس الانهيار النفساني الذي يسيطر عليهم ولمس في أكثرهم التردد والمماطلة فقد كانو حريصين على حياتهم ولا يرغبون في الاستشهاد ولا غرابة في ذلك فقد خضعوا للنصارى طويلا" ودفعو لهم الجزية وجندوا المرتزقة للاحتفاظ بعروشهم. بعد حشد الجيوش التي ستشارك في القتال خرج ألفونس بجيشه في اتجاه بطليوس وخيم على بعد 3 أميال من الجيش المسلم في بطحاء الزلاقة يفصل بينهم نهر بطليوس[2]. فكيف إذن يمكن تعليل اختيار المكان الذي سيصطدم فيه الجانبان؟. بالنسبة للمرابطين نجد بعضا" من هذه التحليلات في المصادر والمراجع واستفاد منها إن يوسف كان في تقدمه حذرا" لا يريد أن يتوغل في أراضي المشركين وهو لا يزال على غير معرفة بالأندلس ومسالكها لذلك فضل البقاء على الحدود أو قريبا" منها حتى إذا انتصر المسلمون بادروا إلى التوغل في أراضي الأعداء وإذا انهزموا تمكنوا من الرجوع بأقل ما يمكن من الخسارة ويلاحظ إن التدبير والنظر البعيد هما اللذان إنتجا هذا الاختيار فقد خرج يوسف من أرض المغرب قاصدا" بلاد الأندلس وأمامه في كل بقعة من هذه الأخيرة معركة أو إمكانية معركة. فلو إنه قصد أن يتنازل الإسبان عن كل بقعة من القلاع التي تحيط بأرض المسلمين لبدد قواه في حروب جزئية قد ينتصر وفيها نصرا غير مأمون العواقب لذلك فضل حربا" رئيسية يلقى فيها عدوه مباشرة حربا" تجمع فيها زمرة جند الفريقين ليقرر لكل منهما مصيره[3].

أما من جانبه القشتاليين فإنهم على العكس فضلوا التقدم نحو المسلمين وهذا ناتج عن ثقة الفونس الشديدة بنفسه لأنه كان السيد المطاع في شبه الجزيرة الأيبرية ولا يريد لهذه الهبة أن تطرق هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أراد الفونس أن يجنب بلاده وخيم العواقب إذا حلت به الهزيمة لذلك الحين في أيد المسلمين ويتضح ذلك جليا" من قوله لأهل وده ووزرائه " إني رأيت أن امكنتهم من الدخول إلى بلادي فناجزوني بين حدرها وربما كانت الدائرة علي فيكتسحون البلاد ويحصدون من فيها في غداة لكن أجعل يومهم

(1) سعدون عباس: دولة المرابطين في المغرب والاندلس ص 86.

(2) إبن ابي زرع: روض القرطاس: ص 146.

(3) عبد الحق حموش: ابن تاشفين ص 68.

معي في حوزة بلادهم فإن كانت علي اكتفوا بما نالوه ولم يجعلوا الدروب وراءهم إلا بعد أهبة أخرى فيكون في ذلك. صون لبلادي وجبرا لمكاسري وإن كانت الدائرة عليهم كان مني فيهم ما خفت أنا ان يكون منهم فيّ وفي بلادي إذا ما ناجزوني في وسطها[1].

المطلب الثالث: معركة الزلاقة أطوارها ونتائجها

1-**أطوارها:** مهما اختلفت الروايات تاريخية في تقدير قوات المسلمين والنصارى فإنه جميع الدلائل تشير إلى تفوق الجيش الإسباني على الجيش الاسلامي في العدد والعدة[2]. وعمد الفونس في إستراتجيته الحربية الى تقسيم جيشه إلى قسمين كبيرين أسند قيادة الجيش الأول الى أبن عمه الكونت غارسياو روادربك لكن الأول انسحب قبل بدء المعركة وبقي الثاني في القيادة واحتفظ بقيادة الجيش التاني وعين على جناحيه سانشواميرز والكونت برنجار ريموند وتولى هو القلب[3]. وكان الفرسان يشكلون العمود الفقري في جيش الفونس.كان الفارس يلبس الزرد والدروع التي تغطيه من الرأس إلى القدم[4]. واتخذ من السلاح ما يزيد من جرأته وشجاعته واحتل الرهبان والقسيسون مقدمة الجيش وهم يروضون الأناجيل والصلبان لإذكاء الحماس الديني في نفوس الجنود[5].

وكان ألفونس بمثل هذه الوسائل يهدف إلى التظاهر بقوته وادخال الرعب في نفوس الجنود المسلمين. كما لجأ إلى خديعة كان ينوي من وراءها مباغتة الجيش الإسلامي ليتمكن بذلك من هزيمته فكتب إلى يوسف إن غدا يوم الجمعة لانحب مقابلتكم فيه لأنه عيدكم وبعده السبت يوم عيد اليهود وهم كثير في محلاتنا وبعده الأحد عيدنا. فنحترم هذه الأعياد ويكون لقاء الاثنين "[6]. لكن المعتمد فطن إلى هذه الخديعة فنبّه يوسف قائلا": إنها حيلة منه وخديعة، إنما يريد غدرنا فلا تطمئن إليه وقصده الفتك بنا يوم

(1) ابن عذاري: البيان المغرب:ج4 ص:134.

(2) عبد الواحد المراكشي: المعجب في التلخيص أخبار المغرب ص:197.

(3) أشباخ: تأريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص 83.

(4) نفس المرجع: ص:56.

(5) القري: نفح الطيب ج:6 ص 95.

(6) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص:57.

الجمعة فليكن الناس على إستعداد له يوم الجمعة وكل النهار"[1]. ومن ثم لبث المسلمون على أهبتهم حذرين متحفزين[2].

نظم يوسف جيشه حسب الاستراتيجية الحربية فجعل الأندلسيين جيشا" قائما" بذاته أسند قيادته إلى المعتمد بن عباد الذي تولى في الوقت ذاته المقدمة وعين المتوكل الأفطس على الميمنة وأهل الشرق كانوا على الميسرة وحشد سائر أهل الأندلس على الساقة[3]. أما الجيش المرابطي فقد تولى قيادة فرسانه داوود بن عائشة والحشم سير إبن أبي بكر وبقية الجيش المرابطي خلف الجيش الأندلسي تفصل بينهما ربوة قصد التمويه[4]. والتحم الجيشان الخاصيمان في معركة فاصلة وحاسمة في (479ه/1086م) أبدى فيها ابطال كل فريق من ضروب البسالة والشجاعة ما تتحدث عنه الروايتين الإسلامية والنصرانية معا" بإكبار وإعجاب وكادت الدائرة تدور في بداية المعركة على المقدمة المسلمين المؤلفة من القوات الاندلسية والتي يقودها المعتمد بن عباد فاختل نظامها وارتد معظمها نحو بطليوس ولم يثبت في وجه المهاجمين سوى المعتمد بن عباد وفرسان إشبيلية غير إن تدخل القوات المرابطية أدى إلى حسم الموقف لصالح المسلمين. ونجد ان جل المصادر تشير إلى الخطة المحكمة التي وضعها يوسف للإيقاع بالمسيحيين وكذلك التخطيط العسكري.الذي وضعه منذ البداية وهنا تثار عدة أسئلة حول هذا التخطيط منها: هل أراد يوسف ان يختبر قوة وايمان أمراء الطوائف عندما قدمهم عن غيرهم في الصفوف الامامية؟ أم أن ذلك راجع إلى كون الأندلسيين هم أعرف الناس بطرق حرب النصارى؟ ام ان هناك أمور أخرى؟.

الملاحظ أن ملوك الطوائف وجيوشهم هم الذين تلقوا الضربات الأولى القاسية وتكبدوا خسائر كبيرة نظرا" لعنف الهجوم القشتالي المركز عليهم منذ البداية لذلك يمكن القول بأنهم كانوا حطبا" لنار المعركة وكانت كتيبتهم الصخرة التي تحطمت عليها طاقة الإسبانيين الحربية وتتبدد فيها فعاليتهم أذ في نفس الوقت كان مايزال للمسلمين جيش تام هو الذي يقوده يوسف[5].

(1) المقري: نفع الطيب ج:6 ص:98.

(2) إبن ابي زرع: روض القرطاس ص: 147.

(3) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص:59.

(4) ابن ابي زرع: روض القرطاس ص:146.

(5) عبد الحق حموش: ابن تاشفين ص:67.

(2) **نتائجها:** إذا كانت معركة الزلاقة لم تستمر أكثر من يوم واحد (12 رجب 479 ه/ 23 اكتوبر سنة 1086م)[1] والتي انتهت بانتصار عظيم للقوات المسلمة وهزيمة ساحقة لقوات التحالف المسيحي فإن الأهم من ذلك هو النتائج التي ترتبت عنها ولا بد الإشارة إلى هذه النتائج:

1) بالنسبة للأندلسيين وأمراء الطوائف:كان من النتائج العملية المباشرة لنصر الزلاقة أن عادت إلى أسبانيا المسلمة روح الثقة والامل فالموقعة قد أنعشت الامال وحركت الهمم على بعث روح الحماسة الدينية التي كاد يقضى عليها أمراء الطوائف بتصرفاتهم المشينة وتراميهم على اعتاب ملوك النصارى[2].

" فيوم الزلاقة ثبت قدم الدين بعد زلاقها وعادت ظلمة الحق إلى اشراقها" وتنفست مختنق الجزيرة بعض التنفس واعتز بها رؤساء الاندلس[3].

إلا إن الموقعة من جهة أخرى قد أسقطت من هيبة أمراء الطوائف أمام رعاياهم فقد كشفت الموقعة عن تخاذلهم وضعفهم فأخذت الرعية تتمرد عليهم وتمتنع عن إعطائهم الضرائب الغير الشرعية والمخالفة لتعاليم الإسلام[4].

غير أن هناك نتائج أكثر أهمية وذات مدى بعيد تتمثل في ارتداد سيل النصرانية الجارف عن الأندلس المسلمة بعد أن كان ينذرها بالمحو والقضاء العاجل وغنم الإسلام حياة جديدة في إسبانيا إمتدت إلى أربعة قرون أخرى[5].

1-بالنسبة للمرابطين: كانوا أكبر مستفيد من الانتصار في الزلاقة اذ يقترن ذكرهم بأسم يوسف بن تاشفين وترددت أصداء الانتصار في مختلف أرجاء شمال افريقيا والعالم الإسلامي. ففي الأندلس أظهر أهلها التيمن بأمير المسلمين والتبرك به وكثر له الدعاء في المساجد وعلى المنابر وانتشر الثناء

(1) تختلف الروايات الإسلامية في تحديد تاريخ موقعة البلاد ولكن التاريخ صحيح هو يوم الجمعة (12 رجب 479 ه) هو نفس التاريخ الذي ذكره يوسف بن خطاب الفتح حيث يقول "كانت هذه النعمة العظيمة يوم الجمعة (12 رجب 479 ه)

(2) عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى فتح المرابطي ص:332.

(3) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص:66.

(4) عباس نصرالله: دولة المرابطين في المغرب والأندلس ص:117.

(5) عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ص:232.

عليه وأظهر الناس اعظامه ونشأ له الود في الصدور[1]. وفي المغرب ساعد نصر الزلاقة على حل مشاكل المرابطين الداخلية فقط أطاعتهم القبائل التي ظلت ولمدة طويلة تضمر لهم الحقد والبغض.

2-بالنسبة للمسيحيين بزعامة قشتالة: كانت معركة الزلاقة بالنسبة اليهم هزيمة منكرة شنعاء لم تكن في الحسبان والأهم من هذا إنها كانت ضربة قوية للافونس السادس في إسترداد الأندلس لذلك ستوقف هذه السياسة التوسعية بصفة مؤقتة.

غير إنه لا يجب أن يفهم من هذا أن خطر التهديد المسيحي قد زال بصفة نهائية لأن عزيمة الفونس عقب هزيمته في الزلاقة ستصبح أقوى من عزيمة ملوك الطوائف فلم تبعث المحنة يأسا الى قلبه بل أخذ يجد في حشد جيش جديد[2]. وبالرغم من هذه النتائج التي جناها المرابطون ومسلموا الأندلس على السواء من انتصار الزلاقة فإن هذا الانتصار يبقى ناقصا لأن يوسف لم يتمكن من الاستمرار في متابعة ألفونس والشرذمة التي كانت معه بل إنه منع المسلمين من اللحاق به قائلا": الكلب إذا وهم لابد أن يعض.... فأن هجمتم على هؤلاء أبلوا بلاءا" عظيما"[3]. بالرغم من إصرار المعتمد على اتباع ألفونس واستئصال شافته فإن يوسف أصر على الامتناع وأعذر بأنه قال:" لو اتبعناه اليوم لقي في طريقه أصحابنا المنهزمين راجعين إلينا منصرفين فيهلكهم"[4]. لقد أثار اختلاف يوسف والمعتمد حول موضوع المطاردة عدة آراء فقال: شيخ إبن عباد: لم يخف على يوسف إن أبن عباد أصاب وجه الصواب.. لكنه خاف أن يصلك العدو الذي من أجله استدعاه فيقع الاستغناء عنه وقال الشيخ يوسف: إنما أراد من عباد قطع حبال يوسف من العودة إلى جزيرة الأندلس وقال آخرون: كلا الرجلين أسر حسوا في إرتغاء وان كان ابن عباد أخرى بالصواب[5].

كان باستطاعة المرابطين أن يجنوا ثمرة هذا الانتصار لو إنهم أحسنوا استغلاله وهذا ما تؤكده الروايات التاريخية حتى الأجنبية منها حين تقول "كان حريا" أن تسحق المملكة النصرانية في هذا الوقت القصير لو أنا

(1) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص:199.

(2) اشباخ: تاريخ الأندلس يعني المرابطين والموحدين ص 89.

(3) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص:61.

(4) أبن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج: 4 ص:139

(5) نفس المصدر: ص139.

الظـافرين تـابعوا سـيرهم فـي الحـال.. ولـم يتـرك للنصـارى وقـت للنهـوض مـن عثرتهم"[1].

المبحث الرابع

عوامل ضم الاندلس الى الدولة المرابطية والخطة التي إتبعها إبن تاشفين في ذلك

The factors of annexing Andalusia to the Almoravid state and the plan followed by Ibn Tashfin in that

المطلب الاول: ظهور الشقاق ابان الحصار لبيط:

لمـا فـرغ ابـن تاشـفين مـن موقعـة الزلاقـة قـرر العـودة الخطـر بقـى العـودة فـورا إلـى المغـرب وبـالرغم مـن تأكيـد صـاحب روض القرطـاس بأنـه لـولا ذلـك المصـاب الفـاجع الـذي ورد علـى يوسـف والـذي يتعلـق بوفـاة إبنـه الأميـر أبـي بكـر سـير مـا عـاد بمثـل هـذه السـرعة[2]. فإنـه يبـدو علـى ضـوء روايـات تأريخيـة أخـرى إن وفـاة الإبـن لـم تكـن السـبب الوحيـد الـذي حملـه علـى تلـك العـودة وإنمـا توجـد أسـباب اخـرى منهـا: اضـطراب الأحـوال فـي المغـرب تخوفـه مـن أي ينقلـب النصـر الـذي أحـرزه فـي الزلاقـة علـى هزيمـة بسـبب إلحـاح مسـلمي الأنـدلس بمتابعـة الفـونس ثـم اسـتيائه وتبرمـه مـن الخلافـات التـي نشـبت بـين أمـراء الطوائـف فيمـا بـين أنفسـهم وفيمـا بيـنهم وبـين شـعوبهم[3]. وقـد كانـت تلـك العـودة المفاجئـة فرصـة مواتيـة لالفـونس حشـد فيهـا قواتـه مـن جديـد وغـدا" فـي ظـروف تسـمح لـه بـالهجوم فبـادر باسـتئناف أعمالـه الحربيـة مركـزا" اهتماماتـه هـذه المـرة علـى منطقـة الشـرق الأندلسـي حيـث إمـارات بلنسـية ومرسـية ولورقـة والمريـة. ولكـي يشـدد قبضـته علـى تلـك المنطقـة عمـد إلـى إنشـاء حصـن ضـخم وافـر المناعـة فـي موسـطة بـلاد المسـلمين يعـرف هـذا الحسـن فـي الروايـات الإسـلامية بحصـن ليـيط وقـد بلغـت حاميتـه 12 ألفـا" مـن المشـاة وألـف فـارس. وقـد اتخـذ كمنطلـق لشـن الغـارات علـى مـدن الشـرق الأندلسـي إنتقامـا" مـن مسـلمي الأنـدلس وخاصـة مـنهم المعتمـد بـن عبـاد علـى الـدور الرئيسـي الـذي لعبـه فـي اسـتدعاء المـرابطين إلـى الأنـدلس[4]. وأراد المعتمـد ان ينقـذ تلـك المنـاطق مـن الاخطـار التـي تحـدق بهـا مـن جـراء هـذا الحصـن ويسـتولي فـي

(1) اشباخ: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ص 89.

(2) ابن ابي زرع: روض القرطاس ص:152.

(3) عبد الله عنان: دول الطوائف ص: 329 نقلا" عن كتاب التبيان ص: 107.

(4) إبن أبي زرع: روض القرطاس ص: 152.

نفس الوقت على مرسية وينتزعها من أبن رشيق. ولهذا الغرض أعد جيشا ضخما" لكن هزم ولم يتحقق شيئا" لا نصرا" على الأعداء ولا خلعا" لإبن رشيق ولما باءت محاولاته بالفشل شعر بخطورة الوضع الجديد فلم يجد سوى الالتجاء إلى الأمر يوسف ليطلب منه العبور إلى الأندلس لإنقاذ الموقف. لكن هذه المرة بدلا" من أن يكاتب إبن تاشفين أو يبعث إليه ببعثة رسمية كما سبق أن فعله في المرة السابقة وقرر العبور بنفسه للمغرب طلبا" للاستنجاد[1]. ما يمكن ملاحظة إن قضية الأندلس المسلمة لم تكن هي السبب الرئيسي الذي من أجله عبر المعتمد إلى المغرب لطلبه الإنجاد وإنما دفعته إلى ذلك مطامحه الشخصية والدليل على ذلك محاولته للإطاحة بابن الرشيق واسترداد سلطانه ليس فقط على مرسيه وإنما على سائر ملوك الطوائف أيضا لأنه غدا بعد الحوادث الأخيرة أشدهم خسارة من حيث الهيبة، إن ألامراء الذين كانوا يخضعون له من قبل استردوا استقلالهم[2]. وهناك ملاحظة تانية هي أن أمراء طوائف لم يستغلوا نصر الزلاقة فيوحدوا كلمتهم ويقضوا على الضغائن والأحقاد والمكائد القديمة ويعدوا أنفسهم للجهاد حتى يصرفوا أخطار الصليبيين عند بلادهم وإنما إنصرفوا إلى المنازعات فيما بينهم من أجل المصالح الخاصة وكان في النتيجة ذلك أن عجزوا عن الدفاع عن أنفسهم أمام الأعداء الذين تمادوا في غاراتهم وبخاصة عن حصن لييط.

وفي سنة (481 ه) أعد يوسف قواته وعبر بها المضيق إلى الجزيرة الخضراء ومنها بعث إلى ملوك الطوائف ورؤسائهم يستدعيهم للجهاد وإن يوافوه بقواتهم عند حصن لييط معقل المقاومة النصرانية. ولما اكتملت القوات المسلمة التي شارك فيها من جانب امراء الطوائف كل من قوات المعتصم بن صمادح وعبد الله الزيري واخيه تميم وعبد العزيز بن رشيق بالاضافة الى قوات المعتمد بن عباد ضرب الحصار حول الحصن وأستخدم المسلمون مختلف الوسائل لاختراقه أو تحطيم أسواره لكنهم فشلوا في ذلك[3]. كان في نية يوسف أن يحرز نصرا" جديدا" فيضيف بذلك صفحة جديدة الى تاريخ اعماله الجهادية مما يزيد من هيبته ويقوي من معنوياته لكنه هذه المرة فشل في اقتحام الحصن ول يعزى هذا الفشل الى مناعة الحصن وصمود حاميته وانما يعزى ايضا" الى الشقاق الذي نشب بين امراء الطوائف والذي كانت له نتئج سلبية على الجيش الاسلامي المحاصر للحصن فكان كل واحد منهم يكيل التهم للاخر وأتخذوا من يوسف حكما"

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس ص:152.

(2) يوسف اشباخ: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ص 90.

(3) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية ص:69.

يفصل بينهم في تلك الخصومات فتيم صاحب مالقه وأخوه عبد الله امير غرناطة كان كل واحد منهما يتهم الاخر بأغتصاب حقوقه في الميراث والسيادة الا أن أهم تلك الاتهامات كانت تلك التي رفعها ابن عباد ضد أبن رشيق حين اتهمه بخروجه عن طاعته بل واتهمه بما هو اخطر من ذلك وهو انه يتعامل مع الفونس في الخفاء وانه دفع اليه جباية مرسيه[1]. ويلاحظ ان أمراء الطوائف عوض ان يوجهوا اهتماماتهم الى صد غارات النصارى ويخلصوا للجهاد والقتال أنصرفوا الى المنازعات فيما بينهم أمام يوسف الذي لم يجد بدا" من إستفتاء الفقهاء في شأن المعتمد وابن رشيق فأفتوا بأزاحة هذا الاخير وتسليمه لخصمه بشرط أن يبقى على حياته[2]. السؤال الذي يمكن طرحه: لماذا انحاز يوسف ابن تاشفين الى ابن عباد في خصامه مع ابن رشيق؟ الجواب على هذا السؤال نستمده من قول يوسف " والاوكد علينا في هذا الوقت مداراة المعتمد حتى ترينا الامور وجوهها[3]. كذلك لا يستبعد ان يوسف قد فعل ذلك خاصة بعد استناده الى احكام الشرع إعتقادا" منه بأن التضحية بحليف صغير من اجل حليف قوي " مدعاة الى تقوية الجبهة الاسلامية في امارة أشبيلية التي اصبحت من سقوط طليطلة منطقة مكشوفة خطرة "[4]. لم يكن هذا العمل الذي قام به يوسف ليرضى أنصار ابن رشيق الذين غادروا المعسكر في جندهم غاضبين وقطعوا المؤن على الجيش المحاصر فكان ذلك سببا في احتلال امر العسكري إذ لحق به الضيق والغلاء[5] ونقصت بإعداده لأن جند إبن رشيق كانوا يشكلون جانبا مهما فيه ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقرار يوسف برفع الحصار عن الحصن قد اثار حفائظ بعض امراء الطوائف وخاصة اولئك الذين قد تقع إماراتهم بالقرب من الحصن إذ رأوا في ذلك تخليا" عن المهمة الجهادية التي من أجلها عبر إلى الأندلس فوقفوا منه موقفا" عدائيا[6]. كانت حملة حصن ليط ذا مناسبة لأبن تاشفين لدراسة الموقف المتردد لأمراء الطوائف ومدى استحكام التنافر والشقاق فيما بينهم من أجل تحقيق أغراضهم الدنيوية، غير اخذين بعين الاعتبار قضية الإسلام والمسلمين. وبعد أن تيقن بأن هؤلاء الأمراء الذين خف لنجدتهم مرتين متخاذلون وضعفاء ويقفون كحاجز في طريق متابعة

(1) نفس المصدر ص:69.

(2) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية ص:70.

(3) عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والاندلس ص:108 نقلا عن كتاب البيان ص: 111.

(4) عبد الحق حموش: إبن تاشفين ص:70.

(5) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص:70.

(6) مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص: 301.

مهمته الجهادية عبر البحر عائدا" الى المغرب وقد انتهى الى قرار خطير الا وهو ضرورة ازاحة ملوك الطوائف حتى يتسنى له متابعة الجهاد بالاندلس[1].

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالغرب والمرابطين:

1-العوامل الدنيوية:

بالرغم من ان معظم الروايا التأريخية تؤكد بأن الأسباب الحقيقية التي دفعت بالمرابطين الى السير في طريق امتلاك الأندلس اغتصابها من أمرائها كانت أسباب دينية أكثر منها دنيوية فأن البعض من تلك الروايات لا تغفل الجانب المادي في الموضوع وتسجل لنا بأن من ضمن تلك العوامل ذلك العامل الطبيعي الذي يضطرم به كل زعيم قوي ومتغلب ألا وهو شهوة الفتح والتوسع[2]. لذلك يمكن القول بأن يوسف ظل تراوده أحلام التوسع لبناء السلطان الباذخ خاصة وأن الدولة المرابطية في عهده كانت في بداية أوجها وعزة مجدها وشموخها السياسي ولما أتيحت له ولجنده المرابطين ولما أتيحت له ولجنده المرابطين فرصة التدخل في الأندلس راقهم ما أشهدوه من خصبها ونعمائها وطيب هواءها. وإذا كان عبد الكريم التواني يشك في ذلك بقوله "ربما لم يكون (أي المرابطين) يفكرون حتى في الاستمتاع بمغانم وخيرات الأندلس. إذا ما اعرنا الاعتبار للتقشف الشديد الذين كان يتمسك به قاعدة المرابطين وزهدهم في مظاهر الدنيا وكل ما أجمع الناس على تسميته رقيا وحضارة مدنية "[3]. فإن نجده في جانب آخر لا يستبعد أن تكون تلك المغانم التي كانت تزخر بها بلاد الأندلس "قد سال لعاب المرابطين"[4].لقد كانت تلك الخيرات والمغانم التي تزخر بها بلاد الاندلس وما ترفل فيه من امكانيات هائلة لبناء ملك شامخ وعظيم كفيلة بأن تدفع بيوسف الى الطمع في ضمها الى دولته. فالروايات التأريخية تحدثنا بأن ما قدمه المعتمد بن عباد لابن تاشفين خلال جوازه الاول الى الاندلس من الهدايا والتحف والذخائر الملوكية.. كان اول اوقع في نفس يوسف التشوق الى مملكة جزيرة الاندلس[5].

(1) عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ص:337.

(2) نفس المراجع ص338.

(3) التواني: ماساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص:312.

(4) نفس المرجع ص: 312.

(5) عبد الواحد المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص:194.

وبعد معركة الزلاقة الدامية التي أثبت فيها المرابطون صلابتهم وصمودهم وايمانهم برسالتهم والتي إستشهدت فيها شخصيات بارزة لعبت دورا" اساسيا" في تاطير الجيش المرابطي للذود عن تلك البلاد رأى المرابطون خاصة وأنهم صحراويون قضوا مدة ليست بقصيرة في شظف العيش بأنهم أولى بالتمتع بخيرات تلك البلاد من أمرائها المتخاذلين الذين كانوا السبب فيها وطت اليه من الانحطاط. واذا كان يوسف من جهة يصغر قدر الاندلس ويقول في أغلب اوقاته "كان امر الجزيرة عندنا عظيما" قبل ان نراها فلما رأيناها وقعت دون الوصف "[1]. فأنه من جهة ثانية لا يستبعد ان يكون قد أعجب بتلك البلاد فقط قال " يوما" لبعض ثقاته من وجوه اصاحبه: كنت اظن أني ملكت شيئا" فلما رأيت تلك البلاد صغرت في عيني مملكتي "[2].

ويستنتج من هذا أن يوسف كان يظهر عكس ما يخفيه أمام امراء الطوائف لكي يتجنب كل مامن شأنه اثارة شكوكهم وليبين لهم غرضه من التدخل في الاندلس إنما هو الجهاد والجهاد وحده.

2-عامل الجهاد:

كان للمبادئ الدينية التي ارتكزت عليها الدعوة المرابطية أثر واضح في توجيه سياسة يوسف إتجاه امراء الطوائف، إذا رأى انطلاقا" من مبدئي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله إن الضرورة تدعو إلى التدخل في الأندلس لإنقاذ الرعية من تعسفات الحكام ولمتابعة الحركات الجهادية ضد النصارى وهذا ما أوردته بعض الروايات التاريخية حيث أصبغت هذا التدخل بصيغة جهادية لكن هذا المظهر الجهاد الديني في عمقه سياسي اقتصادي؟.

المطلب الثالث: العوامل المتعلقة بالأندلس المسلمة:

إذا كان الهدف الرئيسي من تدخل ابن تاشفين في الاندلس هو انقاذ الوجود الاسلامي من الغارات النصرانية ذات النزعة الصليبية فأن الوقوف منذ البداية على حقيقة الاوضاع الاجتماعية والسياسية التي تعيشها الامة الاندلسية في ظل الحكم الطائفي مما جعله يتبرم مما عليه حال اولئك الامراء من خلاف وشقاق وبعد عن الدين. ففي موقعة الزلاقة تبين ليوسف مدى تخاذل أغلبية اولئك الامراء وضعف عقيدتهم الدينية تجلى ذلك في تقاعسهم

(1) نفس المصدر: ص: 196.

(2) المصدر السابق: ص: 204-203.

عن الجهاد في سبيل الله ونصرة الاسلام وقد كشفت احداث الموقعة بان معظهم جبناء ولا يرغبون في الاستشهاد باستثناء المعتمد بن عباد وجنده الاشبيليون الذين صمدوا في القتال فإن باقي الأمراء قد وهنت عزائمهم وخارت قواهم بمجرد ما وجه النصارى ضرباتهم الأولى إليهم فلاذوا بالفرار مع قواتهم معتصمين بأسوار بطليوس[1]. ولم يعود إلى الميدان إلا عندما رجحت الكفة للمسلمين وظهرت علامات النصر.

وبعد الانتصار العظيم الذي أحرزه المسلمون على النصارى في موقعة الزلاقة كان المفروض أن يكون ذلك النصر بالنسبة لملوك الطوائف دواءا" شافيا" وعلاجا" ناجحا" ويكون بعده انطلاقة كبرى لهم للقضاء على الفونس.

لكن شيئا من ها لم يحدث ا لم يلبث اولئك الامراء سوى قليلا" ثم عادوا الى سيرتهم الاولى المبنية على الانانية والمعاملة السيئة لكل المخالفين لهم حتى ولو كانوا عربا" مسلمين. فالوحدة القائمة وقت الزلاقة وتناسى الأضغان والأحقاد بينهم كل ذلك ضرب به عرض الحائط وعادت التفرقة العميقة الجذور لتسود بينه من جديد ولكن هذه المرة لم يكتفوا فقط بخلافاتهم فيما بينهم بل وجهوا أنظارهم إلى هؤلاء المرابطين تمكنوا بفضل ما حققوه من انتصارات باهرة على النصارى من قلوب عامة الشعب الاندلسي وكيف أصبح في نظره هم الحماة والمنقذين وهالهم اكثر ما بان من قرار يوسف الاحتفاظ بحاميات مرابطية في اهم المراكز الاندلسية قصد حمايتها من غارات النصارى وسد الطريق في وجوههم[2]. فكان ذلك القرار ولو إن البعض منهم قد وافق عليه مثار قلق الامراء الشديد ولعلهم ادركوا إن ذلك القرار سيمنح للمرابطين موطئ قدم ثابتة في الاندلس لذلك أقدموا على تبني سياسة المضايقة (مضايقة المرابطين) وكانوا يهدفون من وراءها الى جعل المرابطين يزهدون في الاندلس فيرحلون عنها وبذلك يتخلصون من حليف طامع باهون سبيل "[3]. وقف يوسف على عمل أمراء الطوائف هذا من قائده مكايدة العدو وملازمة الحرب والقتال في أضيق العيش وإنكده وملوك الأندلس في بلادهم وأهليهم في أرغد العيش واطيبه[4].

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس ص:251.

(2) التواتي: ماساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص:300.

(3) عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغب والاندلس ص:103.

(4) المقري: نفع الطيب الجزء السادس ص:104.

لقد ولد هذا العمل من جانب امراء الطوائف إستياء في نفس يوسف ومما زاده إستياء ماقدم عليه بعضهم خاصة أنصار ابن رشيق من قطع المدد المؤن عن الجيش المحاصر لحصن ليط فكان ذلك سببا" في تغيير نفسه عليهم[1].

لذلك كان يوسف يستهدف من عبوره الثالث الى الاندلس سنة (483 ه) القيام بمشروع سياسي حاسم الا وهو اقصاء ملوك الطوائف وضم الاندلس المسلمة الى الامبراطورية المرابطية[2]. وقد كان تطبيق هذا القرار بعدما أكتملت الصورة لديه وأستنتج منها ملاحظة مؤلمة وهي أنه ينعدم من بين ملوك الطوائف من يملك المؤهلات الكفيلة لتحمل مسؤولية الحكم والدفاع عن البلاد ولا سيما وانه استطاع ان يطلع على الوضعية السياسية والاجتماعية التي تعيشها الاندلس المسلمة تحت حكم اولى الامراء ويلاحظ من مختلف الروايات التأريخية أن الدوافع التي جعلت يوسف يتخذ هذا القرار مايلي:-

1) الدوافع السياسية: كانت الظروف السيسية للاندلس المسلمة والمتسمة بالضعف قبل وبعد الانشقاق والصراعات التي تنشب من حين لأخر بين ملوك الطوائف واتباعهم سياسة التقارب والخضوع لأمير قشتالة[3]. دون ان يأخذوا بعين الاعتبار المصالح الوطنية والدينية. وخلال جوازه الثاني الى الاندلس سنة (481 ه) أدرك يوسف بأن تخاذل امراء الطوائف كان هو السبب الاول والرئيسي في ما اصاب الوجود العربي من هزات عنيفة مخيفة إجتاحت بعض أسسه وأعماقه وأنه اذا أستمرت الامور في مجراها فسوف تكون النتيجة الحتمية هي سقوط الاندلس المسلمة في يد النصارى.

2) الدافع الاجتماعي والديني: تجلت ليوسف أثناء الجواز الاول والثاني ان اهتمامات ملوك الطوائف بحياة الترف والبذخ وحب الشهرة كانت من الاسباب الاساسية التي أثرت سلبيا" على روحهم الدينية. وقد كانت حياتهم الرغيدة تلك على حساب افرار الشعب الاندلسي. وقد كانت ضياغة المعتمد ليوسف في اشبيلية عندما كان راجعا" من معركة الزلاقة مناسبة للامير يوسف للاطلاع على حالة التبذير لم يكن له علم بها فأنطبعت لديه فكرة وهي أن مستوى حياة امراء الطوائف والمعتمد هو نموذجهم هو

(1) أبن ابي زرع: روض القرطاس ص:153.

(2) التواتي: مأساة انهيار الوجود العربي في الاندلس ص 302.

(3) نفس المرجع: ص 302.

الذيادى بالاندلس الى ما الت اليه ويورد المقري قولا" لابن تاشفين يحلل به مشاهدته " الذي يلوح لي من أمر هذا الرجل يعني المعتمد انه مضيع لما في يده من ملك لان هذه الاموال الكثيرة التي تصرف في هذه الاحوال لابد ان يكون لها ارباب لا يمكن اخذ هذا القدر منهم على وجه العدل ابدا فأخذه الظلم واخراجه في هذه التراهات من افحش الاستهتار ومن كانت همته في هذا الحد من التصرف فيما لا يعدو الاجوفين متى يستجد همة في ضبط بلاده وحفظها ويصون رعيته وبالتوفير لمصالحها "[1].

اذن يتضح ان القناعات الدينية للمرابطين لم تكن لتقبل استهتار امراء الطوائف بكل ما هو انساني ومقدس ونبيل حين أغرقوا البلاد في بحر من الخلاعة والمجون وحين فرضوا على شعوبهم ضرائب ومغارم تتنافى وما اقرته الشريعة الاسلامية كل هذا التصرف اعتبره المرابطون منافيا" للاخلاق الاسلامية ويمس بالتشريع الاسلامي من الناحية الحالية.

3) الدافع الاستراتيجي: كان يوسف يدرك تمام الادراك ان الاندلس المسلمة مهددة بالسقوط في يد المسحيين ان لم يعمل على تدارك الموقف قبل استفحاله فدول الطوائف الضعيفة المتخاذلة لا تستطيع في ظل امرائها الخانعين دفاعا" عن نفسها.وان تخلى عنها سوف تسقط حتما" في يد ملك قشتالة القوي بل ان اطماع الفونس والمسيحية الاسبانية بصفة عامة لن تتوقف عند حد الاستيلاء على الاندلس وانما ستتطور الى تهديد المغرب بحكم موقعه القريب الى الاندلس متى إجتمعت قواها وتوفرت لديها وسائل العدوان ومن ثم قرر يوسف بأن يبادر الى ضم الاندلس المسلمة الى دولته لينقذها من الخطر المسيحي الداهم وليدعمها ويضاعف اهبتها الدفاعية ويمكنها من تأدية مهنتها الاستراتيجية باعتبارها واجهة الدفاع الامامية عن المغرب في رد عامة العدوان لا عن نفسها فقط ولكن عن المغرب ايضا"[2].

المطلب الرابع: الخطة التي اتبعها يوسف في اقصاء ملوك الطوائف:

عامة بناءا" على الاعتبارات التي سبق ذكرها عبر يوسف الى الاندلس سنة (483 ه) دون علم ملوك الطوائف وكانت عودة الخلافات العلنية بين الامراء الاندلسيين والامارات المسيحية وقد وطته[3]. ومن ثم لم يكن هذا الجواز بطلب رسمي من اي امير طائفي كما سبق في الجوازين السابقين بل ان لمرابطين قرروا تحمل مسؤوليتهم الدينية والسياسية سواء

(1) المقري:نفع الطيب ج:6 ص:108-109.

(2) عبد الله عنان:دول الطوائف منذ قيامها وحتى الفتح المرابطي ص 339.

(3) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص 71.

ازاء الاوضاع داخل الاندلس الاسلامية او ازاء مواجهة الخطر الاسباني المسيحي وكان يوسف قد تيقن ان الدفاع عن حوزة الاسلام في الاندلس لا بد وان يقرر في عين المكان بدء بتحرير الاندلس على سلامة الدولة ورأ ى يوسف انه ليس هناك مانع من استخدام القوة والبطش ضد ملوك الطوائف. بأعتبارهم عناصر الفساد ومنابت السوء إذا كان لابد من استخدام ذلك وبخاصة إذا اتخذت كل وسائل المسالمة ولم تجد نفعا" وسيترتب عنها ضياع الاسلام والمسلمين. وكي يبرر ابن تاشفين قراره المتعلق بأقصاء ملوك الطوائف ويضفي عل طابع المشروعية عمد الى طلب رأ ي الفقهاء في هذه القضية وعلى رأسهم الامامين: الغزالي والطرطوشي أشهر أئمة الاسلام في لك الفقرة[1]. وقد أصدر هؤلاء الفقهاء فتاوي فقهية تجيز ليوسف عملية اقصائهم وتحمل ملوك الوائف مسؤولية الاوضاع المتردية في الاندلس.

أما المنطلقات التي اعتمد عليها يوسف في اكتساب تأييد الفقهاء هي سلوك أمراء الطوائف المافي لما أقره الدين الاسلامي الخارج عن تعاليمه والمتعلق بأثقال كاهل الشعب الاندلسي المسلم بالضرائب وغالبا" بلطرق الغير الشرعية هذا بالاضافة الى اتصالهم بالقوى المسيحية وعلى رأسها الفونس السادس يستعدونه على الاسلام والمسلمين. وهكذا يكون يوسف قد إختار الاسلوب الديني في تصرفه ليبعد عنه تهمة التسلط السياسي. ولكي يبين للجميع بأن هدفه الاساسي من عبوره الثالث هو الجهاد فقد سار بقواته الى طليطلة لمحاولته الاستيلاء عليها دون أن يتقدم احد من ملوك الطوائف لمشاركته في الجهاد هذه المرة بل كانوا يومئذ يرقبون حركات المرابطين جزعين اشد الجزع على سلامتهم[2]. ويتضح من هذا ان امراء الطوئف قد أحسوافي اعماقهم بتغير يوسف عليهم فهو لم يستدعيهم لمهاونته ولم يستنفرهم للجهاد وهو عكس ما فعله في جوازه الاول والثاني الى الاندلس ومن ثم ظل أمراء الطوائف مضطربين في أنفسهم يراقبون ماستكشف عنه الاحداث. ولما فشل يوسف في الاستيلاء على طليطلة عرج بجيشه على غرناطة للانتقاء من حاكمها عبد الله بن بلكين الذي عاد الى محالفة الفونس ومعاونته بالمال[3]. وقد اختلفن الروايات التاريخية في تصوير الطرسق التي تم بها الاستيلاء على غرناطة الا ان المهم من ذلك هو ان يوسف تمكن بفضل ما أوتي من حنكة سياسية وتجارب عسكرية من القبض على عبدالله

(1) سافر محمد إبن العربي المعافري الى المشرق واجتمع في بغداد بالغزالي وغيره من العلماء واستطاع في النهاية ان يستصدر فتوى من الغزالي تجيز ما عمله يوسف في ملوك الطوائف.

(2) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين الموحدين ص:93.

(3) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص:93.

بن بلكين وارساله مع اخبه تميم صاحب مالفة سجنيين الى المغرب وبذلك تكون قد سقطت اول مملكة من ممالك الطوائف في يد يوسف ويبدو ان يوسف لم يخف رغبته الاكيدة في اقصاء ملوك الطوائف وما أعرضه عن المعتمد بع عباد المتوكل بن الافطس لما جاء ليهنأئه بفتح غرناطة الا دليلاً واضحا على ذلك. وتذكر الروايات ان المعتمد نفسه قد شعر بنوايا يوسف وادرك حقيقة الامر حين نبه زميله ابن الافطس قائلا: والله لابد ان يسقينا من الكأس ابلتي سقى بها عبد الله بن بلقين[1].بعد ان سقطت غرناطة في يد المرابطين اوعز يوسف الى قائده سير بن ابي بكر بأن يهتم بتدبير شؤون الاندلس وافتتاح ما تبقى من ممالطك الطوائف ثم عبر يوسف الى المغرب ليبادر بارسال المزيد من الجيوش الى الاندلس ولما كان على المرابطين ان يحاربوا في عدة واجهات فقد سير يوسف اربعة جيوش في وقت واحد كل منها تحت امرة قائد خاص لتقاتل امراء الاندلس ولتحول دون اجتماع قواهم في اي مكان ولتقضي على سلطانهم بأسرع وقت[2].وبقي يوسف في المغرب يتتبع الاحداث وسير المعارك عن كثب على رأس جيش احتياطي لكي يقوم عند الحاجة بانجاد هذا الجيش أو ذاك[3]. والملاحظ إن الجهود المربطية والعسكرية وجهت بعد سقوط غرناطة الى اقوى الامارات الطائفية وهي امارةبني عباد هنا نتسأل كيف انقلب ما كان بين المعتمد ويوسف من مودة الى عداوة خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان المعتمد كان المدافع الاكبر عن فكرة الاستنجاد بالمرابطين بالاضافة الى تضحياته وبلائه الحسن في المغرب[4].

بالرغم من بعذ الجوانب الايجابية التي كانت للمعتمد كتزعمه لفكرة الاستنجاد بالمرابطين عندما اوشكت الاندلس على السقوط في يد النصارى وتحديه لمعارضيه في هذه الفكرة وخاصة عبد الله بن السكون ثم تضحيته ببعض الحصون وجعلها رهن تصرف يوسف اضافة الى صعوده في موقعة الزلاقة فأنه كان مثقلا" بتبعات سياسته الجائرة الخارجة عن تعاليم الاسلام ولم تخفه على يوسف نوايا المعتمد في تحقيق مطامحه الشخصية من البداية الا أنه لم يرد ان يصفي حساباته معه الاول وهلة لانه كان بحاجة اليه في تلك الظروف العصيبة التي كانت تجتازها الاندلس لكن عندما جاءت الفرصة المواتية قرر يوسف بأن تصوب اليه الضربة الاولى فيقضي

(1) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص71 و72

(2) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص:94.

(3) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص:95.

(4) ابن ابي زرع: روض القرطاس ص:150.

سقوطه حتما" الى سقوط الاخرين[1]. ولم يتورع المعتمد حين احس بخطر المرابطين في ان يطلب مساعدة الفونس فأرسل هذا الاخير عمليه لنجدته لكنها منيت بالفشل فأستولى المرابطون على امارة بني عباد واعتقلوا المعتمد وارسلوه مع اسرته الى المغرب. بعد ذلك توجهت الجيوش المرابطية صوب المغرب حيث إمارة بني الافطس الذين دخلوا بدورهم تحت طاعة الفونس وتجاوزت علاقاتهم مع من مجرد دفع الجزية والتحالف العسكري الى حد التنازل له عن بعض الحصون لذلك بادر المرابطون الى اقصاء بني الافطس والاستيلاء على اماراتهم سنة (488 ه) [2]. وفي شرق الاندلس واجه المربطون عدة امارات طائفية دخل معضمها تحت حماية النصارى وتمكنت القوات المرابطية من اخضاعها بعد معارك عنيفة فضم غرناطة ومالقه ومرسيه ودانية[3]. وهكذا لم يكد ينتهي القرن الخامس الهجري حتى كانت امارات الطوائف قد سقطت في ايدي المرابطين بأستثناء امارة بني هود التي إحتفظت باستقلالها والتي فضل يوسف عدم اخضاعها مقتنعا" بما كاتبه به المستعين بن هود ومما جاء في مكاتبته " نحن بينكم وبين العدو سد لا يصل ليكم من ضرر ومنا عين تطرف وقد قنعنا بمسالمتكم فأقنعوا منا بها الى ما نعينكم به من نفيس الذخائر [4] وقسمها الى ست ولايات هي اشبيلية وغرناطة وقرطبة وبلنسية ومرسية وسرقسطة. وما ان حلت سنة 498 ه/1104 م حتى مرض يوسف بن تاشفين واصابه الضعف واستمر على هذا الحال حتى توفي سنة 500 ه/1106 م في مراكش[5].

الخاتمة:

يلاحظ من خلال الدراسات التي احطناها بموضوع العلاقة السياسية بين تاشفين وملوك الطائف ان هذه العلاقة قد مرت بمراحل مختلفة تمر فيها بين ثلاث مراحل اساسية: -

1-مرحلة الحذر المشوب بالخوف.

2-مرحلة التحالف بين الجانبين (ملوك الطوائف والمرابطين).

([1]) أشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ص:94.

([2]) عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ص: 369

([3]) نفس المرجع ص: 368

([4]) مؤرخ مجهول: الحلل الموشية ص: 73،74.

([5]) غسان، المصدر السابق ص371.

3-مرحلة العداوة.

في المرحلة الاولى كانت الوضعية المتدهورة في بلاد الاندلس المسلمة في ظل حكم امراء الطوائف فرصة مواتية للنصارى لتوجيه ضرباتهم الى مسلمي الاندلس وتطوير سياساتهم تجاههم من مجرد تقاضي الجزية الى مطالبة بتسليم الحصون والثغور وقد ساعدهم على تقوية سياساتهم التوسعية هذا الانشغال امراء الطوائف بالمنازعات فيما بينهم الى ان انهارت قوتهم العسكرية فاصبحوا عاجزين عن تصدي لغارات النصارى واصبحت الاندلس المسلمة على وشك الوقوع في أيديهم. وفي الوقت الي ضعفت فيه عزيمة امراء الطوائف الدينية وتقوت تلك التي عند النصارى بفضل النزاعات الصليبية التي كانت تذكيها والتي كانت تنادي باسترجاع ما ضاع من الاندلس الى حضيرة النصرانية.

وقد تزامنت هذه الاحداث مع نشوة وتطور قوة اسلامية كبيرة في المغرب اكتسبت قوتها من المبادئ الدينية التي ارتكزت عليها والتي اولتها اهتماما بالغ في سياستها فضلا" عن اعتمادها على عصبية قوية تلك هي الدولة المرابطية.

وكانت الفترة التي كانت فيها الاندلس مسلمة تعيش وضعية مزرية وكان اهم مظاهرها التمزق السياسي وبدأت مساحتها تتقلص ويقابلها في المغرب فترة توسع لاغلب المناطق تحت قيادة واحدة مثل يوسف بن تاشفين العنصر الاساسي فيها حيث استطاع ان يخضع المغرب الأقصى، والجزء المغربي من المغرب الاوسط ولما أطلت دولته على البحر المتوسط أخذت أنظاره تتطلع الى الاندلس. وسواء كان ذلك بدافع الجهاد أو بدافع التوسع، وتقوية النفوذ فأن المرابطين كانوا يتبعون احداث الاندلس بكل اهتمام وتحتم عليهم ان يتخذوا من الاوضاع التي كانت تعيشها الاندلس المسلمة موقفا" معينا" إنطلاقا" من المبادئ الدينية التي تبنوها والتي يعتبر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك الجهاد في سبيل الله ونصرة الاسلام من اهميتها. ففيما يخص المبدأ الاول كان لزاما" على المرابطين ان يتدخلوا في الاندلس لتهي امراء الطوائف عن الخلافات فيما بينهم والحد من الغارات التي يشنها بعضهم على بعض حقنا لدماء المسلمين وسعيا" وراء تحقيق الوحدة والتكتل ثم امرهم بالمعروف ونهيهم عن سياساتهم الخارجة عن تعاليم الاسلام. أما بالنسبة للمبدأ الثاني وهو الجهاد في سبيل الله فقد كان واجبا" على المرابطين متابعة حركاتهم الجهادية بأعتبارها من الواجبات الشرعية لذلك عزموا على العبور الى الاندلس لكن امراء الطوائف رأوا في ذلك العبور خطرا" يهدد مصالحهم لذلك بادروا بالكتابة الى يوسف يطلبون منه أن يعرض عنهم

وتريث بعد أن كان فيما قيل متحمسا" للعبور الى الاندلس. ويبدو أن رسالة أمراء الطوائف الى يوسف كان لها وزنها في هذا التريث فكان على الامير يوسف أن يحسب للامر حسابه لذلك ظلت العلاقة بين الاندلسيين والمرابطين تتميز بالحذر المشوف بالخوف. وفي المرحلة الثانية تحولت العلاقة بين الجانبين من الحذر الى التحالف فقد كان الموقف الذي اتخذه أمراء الطوائف من عزم المرابطين على العبور الى الاندلس يحمل أعظم الاخطار على الوجود العربي الاسلامي في تلك البلاد اذ شجع النصارى على تقوية هجوماتهم على الامارات الاسلامية فأصبحت الاندلس على وشك الوقوع في أيديهم فلم يجد امراء الطوائف امامهم سوى الالتجاء الى المرابطين وطلب نجدتهم.

ويظهر أنه لولا شعورهم بخطورة الوضع وعجزهم عن الوقوف في وجه النصارى لما أثروا الاستظلال بالمرابطين والتحالف معهم ضد النصارى وفي المرحلة الثالثة طورت العلاقات بين امراء الطوائف والمرابطين وانقلب ما كان بينهم من تحالف الى عداوة كانت نتيجتها النهائية هي سقوط الاندلس المسلمة في ايدي المرابطين وضمها الى دولتهم. ولعل ان العامل الديني كان اهم واقوى ن العامل الدنيوي في حمل يوسف على أفتتاح ممالك الطوائف وضمها الى دولته. فأذا نظرنا الى ذلك الضم من زاوية دينية نجد بأن يوسف كان مضطرا" الى إقصاء الطوائف لانهم يتحملون المسؤولية الاولى فيما وصلت اليه الامة الاسلامية في الاندلس من الانهيار من جهة ومن جهة ثانية لان وجودهم كان يشكل خطورة على الوجود العربي الاسلامي لذلك كانت الضرورة تدعو الى ازاحتهم حتى يتأتى ليوسف مواصلة حركاته الجهادية ض النصارى. ويتضح ان يوسف لم يفصح عن قرار بضرورة تنحيه امراء الطوائف الا عندما جاز الى الاندلس المرة الثالثة ساعد على ذلك فتاوي الفقاء ونصائح اهل الرأي لكن الم يكن قرار الضم قد خطط له منذ البداية وان يوسف كان يتحين لفرصة الملائمة لتنفيذه.

قائمة المراجع والمصادر

المصادر:

1-ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في اخبار الاندلس والمغرب ج:3 ط2
(1400ه – 1980 م) تحقيق ومراجعة ج.س كولان وأ. ليفي بروفنسال دار الثقافة بيروت – لبنان.
2- ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في اخبار الاندلس المغرب ج:4 دار الثقافة بيروت – لبنان الطبعة الثاننية 1400ه -1980 م.

3-علي ابن ابي زرع الفاسي: الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة خاس دار المنصور للوراقة والطباعة الرباط 1972.
4- احمد بن محمد المقري التلمساي: نفع الطيب من غصن الاندلس الرطيب المجلد تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي بيروت –لبنان.
5-عبد الواحد المراكشي:المعجب في تلخيص اخبار المغرب تصحيح وتعليق وتقديم محمد سعيد العريان ومحمد المغربي العلمي ط:7-978 دار الكتاب الدار البيضاء.
6-لسان الدين ابن الخطيب: أعمال الاعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الاسلام وما يجر ذلك في شجون الكلام تحقيق وتعليق ليفي بروفنسال بيروت 1956.
7-مؤرخ مجهول: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية تحقيق الدكتور سهيل زكار والاستاذ عبد القادر زمامه ط:1 (1399ه-1979 م) دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء.
8-ابراهيم محمد الجمل: أمير المسلمين يوسف بن تاشفين نشر دار الشعب.
9-ستيفن رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية: ترجمة الدكتور السيد الباز العريني: 1-1967 م دار الثقافة – بيروت.
10-سعدون عباس نصر الله: دولة المرابطين في المغرب والاندلس عهد يوسف بن تاشفين امير المرابطين دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت ط:1 1405- 1985 م)
11-عبد الحق حموش: ابن تاشفين دار الكتاب الدار البيضاء.
12-عبد الكريم التواني:ماساة انهيار الوجود العربي في الاندلس مكتبة الرشاد الدار البيضاء 1967.
13-ليفي بروفنسال: حضارة العرب في الاندلس ترجمة قرقوط.
14-محمد بن عبد الله عنان: دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي ط:2 1969 مكتبة الخانجي.
15-يوسف اشباخ: تاريخ الاندلس في عهد المرابطين والموحدين ترجمة عبد الله عنان ط:2 مؤسسة الخانجي القاهرة 1958 م.

Political relations between Yusuf bin Tashfin and the kings of the sects in Andalusia (478-500 AH/ 1084-1106 AD)

Assoc. Prof. Ammar Abdel Rahman Husse

College of Science/ Al-Mustansiriya University

Ammarme74@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The political relations of Ibn Tashfin and the kings of the sects in Andalusia, which began to influence since the year (478 AH/ 1084 AD), are considered one of the most important events in the mentioned period because of the military and political events and movements and their impact on the Andalusian arena in particular As well as relations with the Christian kings, who were trying to seize any opportunity to pounce and control Andalusia, and perhaps Yusuf bin Tashfin and his victory in the battle of Zallaqa has limited these sorties, but they were always lurking, as well as the stage of control over Andalusia and the division of the states into six main. The power and control of Ibn Tashfin in Andalusia showed how the kings of the sects were subjugated and controlled the Andalusian cities, so that these political relations ended in the year (500 AH/ 1106 CE), the year of the death of Yusuf bin Tashfin.

Keywords: political relations, Yusuf bin Tashfin, the Taifa Kings, Andalusia.

أثر الضرائب والنفقات العامة على الدخل القومي في العراق من خلال آليات المضاعف والمعجل: دراسة تحليلية للفترة (2005-2021)

ا.م.د زين العابدين محمد عبد الحسين
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية
zain.mohamed@uomstansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

تعد موضوعات المضاعف والمعجل من المواضيع الهامة في الاقتصاد الكلي، وبالأخص تحليل هذه الموضوعات في الاقتصاد العراقي، اذ ان اختيار هذا الموضوع لم يكن من قبيل المصادفة، وانما املته اعتبارات موضوعية عديدة، اهمها تعد الاقل حظآ بالبحث والتحليل الكمي والتطرق لمواضيع المضاعف والمعجل للضرائب والنفقات العامة وما هو اثرهما على الدخل القومي العراقي، اذ تم تحليل البحث وفقاً للعلاقات الاقتصادية الكلية، مع بيان السلسلة الزمنية للدراسة، التي بينت ان آثار التداخل بين المضاعف والمعجل يفوق آثار الضرائب والنفقات الاصلية على الدخل القومي العراقي، وعلى الرغم من تذبذب السلسلة الزمنية في العراق، إلّا أنّه اتضح أنّ هنالك أثر لمضاعف الضرائب والنفقات العامة وتداخلهما مع المعجل في العراق.

الكلمات المفتاحية: (الدخل القومي، الضرائب العامة، النفقات العامة، المضاعف والمعجل الاستثماري).

المقدمة:

تتنوع مصادر التمويل في العراق، واحدى مصادر التمويل الرئيسة هي الضرائب، التي تمثل إحدى أركان الموازنة العامة، أما النفقات العامة، الركن الثاني لنفقات الدولة (الجارية والاستثمارية)، وبالتالي فإنّ الضرائب والنفقات العامة يمثلان التياران العكسيان مع بعضهما تجاه الدخل القومي، الذي يعطي علاقة عكسية (سالبة) بين الضرائب والدخل، في حين علاقة طردية (موجبة) بين النفقات والدخل، وفي العراق وفق هذه الالية للعلاقات الاقتصادية المؤثرة في الدخل القومي، نلاحظ ان هذه العلاقات المؤثرة لا تقف عند هذا الحد، فهنالك آليات للضرائب والنفقات العامة في العراق تعمل على زيادة هذه الاثار في الدخل القومي العراقي، وهي عمل المضاعف والتداخل مع المعجل للضرائب والنفقات العامة.

1- **مشكلة البحث:** تنطلق مشكلة البحث من ضعف الايرادات الضريبية وتلكؤها، فضلا عن ضعف النفقات العامة وحالات الفساد المتفشية في السياسة المالية، مما انعكس ذلك على ضعف عمل المضاعف والمعجل للضرائب والنفقات في العراق، وبالتالي على الدخل القومي.

2- **اهمية البحث:** تنطلق اهمية البحث من بيان آثار الضراب والنفقات العامة على الدخل القومي من خلال آليات اقتصادية كلية في العراق، وبالتالي دراسة متغيرات

السياسة المالية، وبيان اهمية آثار المضاعف والمعجل للضرائب والنفقات على الدخل القومي في العراق.

3- **فرضية البحث:** تنطلق فرضية البحث من (ان هنالك علاقة طردية موجبة بين النفقات العامة والدخل القومي، وعلاقة عكسية سالبة بين الضرائب العامة والدخل القومي، ووفق هذه الفرضية يعمل مضاعف النفقات العامة والتداخل مع المعجل، بحيث يعطي مؤشر ايجابي (ارتفاع) في الدخل القومي في حالة ارتفاع النفقات العامة في العراق، ويعمل مضاعف الضرائب والتداخل مع المعجل، بحيث ويعطي مؤشر سلبي (انخفاض) في الدخل القومي في حالة ارتفاع الضرائب العامة في العراق).

4- **منهجية البحث:** اعتمد الباحث لغرض تحقيق هدف الدراسة على المنهج الاستنباطي المعتمد على اسلوب التحليل الوصفي المستند على القوانين الرياضية في الدراسة النظرية، في حين تم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة التطبيقية من خلال الاستعانة بأسلوب التحليل الاحصائي والاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين الضرائب والنفقات العامة والدخل القومي، مع الدراسة الرياضية في عمل المضاعف والمعجل واثرها في الدخل القومي العراقي، وذلك لإثبات الحقائق العلمية الداعمة لفرضية الدراسة.

5- **هدف البحث:** يهدف البحث الى بيان آثار الضرائب والنفقات العامة في العراق على الدخل القومي، وبيان آلية المضاعف والمعجل للضرائب والنفقات في مضاعفة هذه الاثار وفق فرضية البحث التي تصب آثارها بالنتيجة على الدخل القومي العراقي.

6- حدود البحث:

أ- البعد المكاني: الاقتصاد العراقي/ القطاع الحقيقي

ب-البعد الزماني: للمدة (2005-2021).

المبحث الأول

التحليل النظري للعلاقة بين الضرائب والنفقات والدخل القومي

تشكل الضرائب والنفقات ادوات رئيسة للسياسة المالية للدولة، إذ تعدّ الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، في حين تأخذ النفقات العامة صوراً عديدة تشمل مصروفات الدولة على رواتب واجور العاملين في مؤسسات القطاع العام، وما تنفقه على المشاريع الانمائية والاستثمارية المختلفة، ويتحقق ما يسمى بالفائض اذا ارتفعت الايرادات العامة للدولة عن اجمالي ما تنفقه، اما ارتفاع النفقات عن الايرادات فيسمى عجز في الموازنة العامة[1]. تعمل الضرائب على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، مما يساعد على جذب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية لبناء الهياكل الاساسية ومنها رأس المال الخاص، غير ان رأس المال الخاص لا يستطيع القيام ببعض المشاريع، لذا ليس هنالك من وسيلة للنهوض الا عن

[1] **حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان- الاردن، ط1، 2006، ص175.**

طريق قيام المشاريع الاستثمارية العامة، وهو الامر الذي يحفز الدولة للاتجاه نحو تعبئة الموارد الحقيقية لاستخدامها في تمويل تلك الاغراض، لذا فان الضرائب تعد من الايرادات العامة التي تمول المشاريع الاستثمارية كمشاريع البنى التحتية والمشاريع الخدمية وبالتالي بناء الهياكل الارتكازية للاقتصاد التي تصب في عجلة النمو والتنمية الاقتصادية[1].

تعد الضرائب ذي اثر انكماشي على الدخل وبالتالي على انفاق الافراد، لأنها تستقطع من دخول الافراد سواء كانوا مستهلكين ام منتجين قبل ان يتصرفوا بما تبقى لديهم في شراء سلع استهلاكية واستثمارية، لذا تعد الضرائب تسرباً من الدخل القومي، في حين ان الانفاق الحكومي له اثر توسعي على الدخل من خلال اضافتها لطلب الافراد على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية طلبا اخر، بالإضافة الى الانفاق على الاستثمارات العامة والخدمات العامة والتي لها اثراً توسعيا على الدخل القومي، وعليه يؤدي ارتفاع الضرائب الى ارتفاع الايرادات العامة، الذي يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة بنفس نسبة الارتفاع في الايرادات العامة، وبما ان الضرائب تعد تسرباً من الدخل القومي، لذا فان ارتفاعها ينعكس بشكل سلبي على الدخل القومي، والعكس في حالة انخفاضها، الا ان النفقات العامة تعد حقنا للدخل القومي، وارتفاعها يعد مؤشرا ايجابياً للدخل القومي، والعكس في حالة انخفاضها، ويتضاعف هذا الاثر من خلال مضاعف الضرائب ومضاعف النفقات العامة والتداخل بينهما وبين المعجل، اذ ان ارتفاع او انخفاض الضرائب يؤدي الى عمل مضاعف الضرائب، وان ارتفاع او انخفاض النفقات يؤدي الى عمل مضاعف النفقات العامة، الا ان نسبة مضاعف الضرائب يعد اقل من نسبة مضاعف النفقات العامة، وبالتالي ان نسبة التسرب للدخل التي حققها مضاعف الضرائب في حالة الارتفاع تكون اقل من نسبة الاضافة في الدخل التي حققها مضاعف النفقات العامة في حالة الارتفاع.

المطلب الأول

الدخل القومي واثر مضاعف النفقات العامة

وضحنا سابقا ان ارتفاع الضرائب يؤدي الى ارتفاع النفقات العامة التي تعد الممول للاستثمارات العامة ومشاريع البنى التحتية، وبالتالي تنعكس على ارتفاع الدخل القومي من خلال حقنه، الا ان هذا الارتفاع يؤدي الى ارتفاع مضاعف في الدخل القومي للارتفاع الاصلي بالنفقات، لذا فإنّ هنالك مضاعف للإنفاق الحكومي، وبما ان النفقات العامة تزداد او تنخفض بمقدار مستقل عن الدخل القومي، لذا فان مضاعف النفقات العامة هو المضاعف البسيط، اي ان[2].

---

[1] صالح حسن كاظم، مكافحة التهرب الضريبي.. ضرورة ملحة في الحد من الفساد، هيئة النزاهة العامة، دائرة الشؤون القانونية، قسم البحوث والدراسات، ص ص31-32.

[2] عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، بلا طبعة، 1986. ص350.

$$Kg = \frac{1}{1 - MPC}$$

حيث تمثل (KG) مضاعف النفقات، و (MPC) تمثل الميل الحدي للاستهلاك، فاذا تغير النفقات بمقدار (ΔG) فان التغير في الدخل القومي (ΔY) يكون:

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - MPC}\ \Delta G$$

وعليه نفترض حصول ارتفاع في النفقات العامة بمقدار (90) مليون دولار في البلد المعني، لذا سيكون الارتفاع في الدخل وفق الية مضاعف الانفاق مع افتراض MPC (0.77) كما يلي:

$$Kg = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{90000000}{90000000 - 69300000}$$

$$= \frac{90000000}{20700000} = 4.347826086956522$$

يتضح من الصيغة الرياضية لمضاعف الانفاق، ان ارتفاع دولار واحد في النفقات العامة ادى الى ارتفاع في الدخل قدره 4.347826086956522 دولار، اي يرتفع الدخل لأكثر من 4 مرات عن مبلغ الارتفاع الاصلي في النفقات، لذا فان ارتفاع 90000000 دولار في النفقات العامة سيولد ارتفاعاً في الدخل القومي بمقدار 319304347.826087:

$$\Delta Y = 90000000 \times 4.347826086956522$$

$$= 391304347.826087$$

المطلب الثاني

الدخل القومي واثر التداخل بين مضاعف الانفاق والمعجل

يولد التداخل بين المضاعف والمعجل اثاراً على الدخل القومي تفوق الاثار التي توصلت اليها نظرية المضاعف، لذا فان التفاعل بين مضاعف الانفاق والمعجل سوف يعمل على زيادة الارتفاع في الدخل القومي لأكثر من (391304347.826087) الذي توصل اليه اثر مضاعف الانفاق، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى زيادة الحقن في الدخل القومي، والجدول التالي يبين الارتفاع في الدخل القومي نتيجة ارتفاع النفقات العامة بمقدار (90) مليون دولار من خلال التداخل بين مضاعف الانفاق والمعجل:

جدول رقم (1) آثار تداخل مضاعف الإنفاق والمعجل على الدخل القومي (مليون دولار)

الفترة الزمنية (t)	الإنفاق الأصلي	الاستثمار المشتق (i)	الاستهلاك (C)	الدخل القومي (Y)
0	90000000	0	0	90000000
1	90000000	30006900	69300000	189306900
2	90000000	33109913.5	145766313	268876227
3	90000000	26529209.4	207034695	323563904
4	90000000	18233418.3	249144206	357377624
5	90000000	11273832.2	275180770	376454602
6	90000000	6360455.64	289870044	386230500
7	90000000	3259381.95	297397485	390656867
8	90000000	1475795.2	300805788	392281583
9	90000000	541696.423	302056819	392598515
10	90000000	105668.454	302300857	392406525
11	90000000	64011.689	302153024	392089012

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، بحث منشور على الانترنت، ص ص15-16، من خلال الارتباط بالموقع:

http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=506

- قيمة كل عنصر في عمود الانفاق الأصلي تمثل الارتفاع الحاصل في الانفاق العام.
- قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك= الدخل القومي للفترة السابقة × الميل الحدي للاستهلاك.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار المشتق= قيمة عنصر الاستهلاك – قيمة عنصر الاستهلاك في الفترة السابقة × في معامل رأس المال.

- قيمة كل عنصر في عمود الدخل القومي= قيمة الارتفاع في النفقات الأصلية + قيمة الاستهلاك + قيمة الاستثمار المشتق في نفس الفترة الزمنية.

- لقد تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور علي الدهوي خلال الفترة (1953-1972) والبالغ (0.433 أي 1.2.3).

- تم افتراض قيمة الميل الحدي للاستهلاك بمقدار (0.77)

يتضح من جدول رقم (1)، ان النفقات الاصلية في الفترة (0) ادت الى ارتفاع الدخل بمقدار(90000000) دولار، وهذا الارتفاع ادى الى حدوث ارتفاع اخر في الدخل في الفترة (1)، فاصبح الارتفاع في الدخل اكبر مما في السابق، وهكذا يستمر الدخل في الارتفاع حتى يصل في الفترة (7) الى (390656867) دولار، وهو قريب جدا من مبلغ الارتفاع في الدخل الذي تم احتسابه بموجب مضاعف الانفاق والذي هو (391304347.826087) دولار، ونلاحظ في الفترة (8) ان الارتفاع في الدخل تفوق على الارتفاع المحتسب بموجب مضاعف الانفاق، وازداد هذا الارتفاع في الفترة (9) ليصل الى (392598515) دولار بفعل نظرية المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الارتفاع التي حققها المعجل من خلال ما يلي:

(392598515) – (391304347.826087) = 1294167.17

لذا فان قيمة الارتفاع في الدخل القومي التي حققها المعجل هي: (1294167.17) دولار

المطلب الثالث: الدخل القومي واثر مضاعف الضرائب

تعد الضرائب كما ذكرنا سابقا تسرباً للدخل القومي بمقدار الارتفاع في الضرائب، الا ان هذا الارتفاع يؤدي الى تسرب مضاعف في الدخل القومي للارتفاع الاصلي في الضرائب، لذا فان هنالك مضاعفاً للضرائب، الا ان اثر مضاعف الضريبة يختلف عن اثر مضاعف الانفاق الحكومي على الدخل القومي، اذ ان مضاعف الضريبة يقل عن المضاعف الانفاق الحكومي (المضاعف البسيط) بمقدار واحد، لذا يكون اثره اقل سواء في حالة الارتفاع ام الانخفاض، والسبب في ذلك، هو ان سلسلة التغيرات في الانفاق الاستهلاكي والدخل ثم الانفاق الاستهلاكي ثم الدخل...الخ في حالة مضاعف الانفاق الحكومي تبدأ في التأثير مباشرة على الانفاق الاستهلاكي فيكون التغير الاول محسوباً بكونه تغيراً في الدخل تليه تغيرات اخرى في الدخل وهكذا، في حين ان اثر مضاعف الضريبة يبدأ في التغير بالدخل مباشرة، وبالتالي لا يؤثر في الانفاق الاستهلاكي الا

في الدورة التالية، لذا فان مقدار التغير في الضريبة الاصلية لا يحسب مع سلسلة التغيرات ولكن الذي يحسب هو تأثيرها على الدخل في الحلقة الثانية من السلسلة، وعليه تكون الصيغة الرياضية لمضاعف الضريبة كما يلي[1]:

$$Kt = \frac{-MPC}{1-MPC}$$

حيث تمثل (KT) مضاعف الضرائب، و (MPC) تمثل الميل الحدي للاستهلاك، فاذا تغيرت الضرائب بمقدار (ΔT) فان التغير في الدخل القومي (ΔY) يكون:

$$\Delta Y = \frac{-MPC}{1-MPC}\ \Delta T$$

وفي حالة انخفاض الدخل نضيف اشارة السالب للبسط لغرض توضيح الانخفاض في الدخل الذي حققه مضاعف الضرائب نتيجة الارتفاع في الضرائب الاصلية.

لنفترض ان هنالك ضريبة مفروضة على الدخل بمقدار (90) مليون دولار، وهو نفس قيمة النفقات العامة الاصلية، لذا سيكون الانخفاض في الدخل وفق الية مضاعف الضرائب مع افتراض MPC (0.77) كما يلي:

$$Kt = \frac{-MPC}{1-MPC} = \frac{-69300000}{90000000-69300000}$$

$$= \frac{-69300000}{20700000} = -3.347826086956522$$

يتضح من الصيغة الرياضية لمضاعف الضريبة، ان ارتفاع دولار واحد في الضرائب بسبب حالات التهرب الضريبي ادى الى انخفاض في الدخل قدره -3.347826086956522 دولار، اي ينخفض الدخل لأكثر من 3 مرات عن مبلغ الارتفاع الاصلي في الضرائب، لذا فان ارتفاع 90000000 دولار في الضرائب سيولد انخفاضاً في الدخل القومي بمقدار:

$$\Delta Y = -90000000 \times -3.347826086956522$$

$$= -301304348 \text{ دولار}$$

المطلب الرابع: الدخل القومي واثر التداخل بين مضاعف الضرائب والمعجل

وضحنا سابقا كيف ان التداخل بين المضاعف والمعجل ينتج اثاراً على الدخل القومي تفوق الاثار التي توصلت اليها نظرية المضاعف، لذا فان التفاعل بين مضاعف

[4] عبد السلام ياسين الإدريسي، مصدر سابق، ص ص 322-324.

الضرائب والمعجل سوف يعمل على زيادة التسرب للدخل القومي لأكثر من (−301304348) دولار الذي توصل اليه اثر مضاعف الضرائب، والجدول التالي يبين الانخفاض في الدخل القومي نتيجة ارتفاع الضرائب بمقدار (90) مليون دولار من خلال التداخل بين مضاعف الضرائب والمعجل:

جدول (2) آثار تداخل مضاعف الضرائب والمعجل على الدخل القومي (مليون دولار)

الفترة الزمنية (t)	الضرائب الأصلية	الاستثمار المشتق (i)	الضرائب نسبة من الدخل (T)	الاستهلاك (C)	الدخل القومي (Y)
0	90000000	0	0	0	-90000000
1	90000000	-21043800	20700000	-69300000	-180343800
2	90000000	59854606.7-	41479074	-138864726	-288719333
3	90000000	25340366.9-	66405446.6	-222313886	-337654253
4	90000000	-11441965	77660474.1	-259993775	-361435740
5	90000000	5560585.52-	83130220.2	-278305520	-373866106
6	90000000	2906468.25-	85989204.4	-287876902	-380783370
7	90000000	-1617394.56	87580175.1	-293203195	-384820590
8	90000000	943982.607-	88508735.7	-296311854	-387255837
9	90000000	569409.583-	89068842.5	-298186994	-388756404
10	90000000	-350862.784	89413972.9	-299342431	-389693294
11	90000000	219063.646-	89629457.6	-300063836	-390282900

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، بحث منشور على الانترنت، ص ص15-16، من خلال الارتباط بالموقع:

http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=506

- قيمة كل عنصر في عمود الضرائب الأصلية تمثل الارتفاع الحاصل في الضرائب.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك = الدخل القومي للفترة السابقة ×الميل الحدي للاستهلاك والذي تم افتراضه (0.77).

- قيمة كل عنصر في عمود الضرائب = الدخل القومي للفترة السابقة x قيمة الضرائب المفروضة على الدخل والتي تم افتراضها (0.23).

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار المشتق = (قيمة عنصر الاستهلاك – قيمة عنصر الاستهلاك في الفترة السابقة) – (قيمة عنصر الضرائب – قيمة عنصر الضرائب في الفترة السابقة) × في معامل رأس المال.

- قيمة كل عنصر في عمود الدخل القومي = (قيمة الانخفاض في الضرائب الأصلية + قيمة الاستهلاك + قيمة الاستثمار المشتق في نفس الفترة الزمنية).

- لقد تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور علي الدهوي خلال الفترة (1953-1972) والبالغ (0.433 أي 1.2.3).

- تشير إشارة (-) إلى وجود الانخفاض

يتضح من الجدول رقم (2)، ان الضرائب الاصلية في الفترة (0) ادت الى انخفاض الدخل بمقدار (90000000-) دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في الدخل في الفترة (1)، فاصبح الانخفاض في الدخل اكبر مما في السابق، وهكذا يستمر الدخل في الانخفاض حتى يصل في الفترة (3) الى (337654253-) دولار، وهو قريب من مبلغ الانخفاض في الدخل الذي تم احتسابه بموجب مضاعف الضرائب والذي هو (301304348−) دولار، ونلاحظ في الفترة (4) ان الانخفاض في الدخل تفوق على الانخفاض المحتسب بموجب مضاعف الضرائب، وازداد هذا الانخفاض في الفترة (11) ليصل الى (390282900-) دولار بفعل نظرية المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض في الدخل القومي التي حققها المعجل من خلال ما يلي:

88978552 = (301304348) – (390282900) لذا فان قيمة الارتفاع في الدخل القومي التي حققها المعجل هي: (88978552-) دولار.

مما سبق قد افترضنا ان قيمة الارتفاع في الانفاق الحكومي هو نفس قيمة الانخفاض في الضرائب المتحصلة من الدخل وهو (90000000) دولار، وقد بينا ان اثر مضاعف الانفاق والتداخل بينه وبين المعجل هو اكبر من اثر مضاعف الضرائب والتداخل بينه وبين المعجل على الدخل القومي، ووفقا لذلك فان تأثير مضاعف الانفاق الحكومي والتداخل بينه وبين المعجل في ارتفاع الدخل القومي نتيجة ارتفاع النفقات الحكومية هو (392598515)، في حين ان اثر مضاعف الضرائب والتداخل بينه

وبين المعجل في انخفاض الدخل القومي نتيجة ارتفاع الضرائب هو (390282900-)، لذا فان اثر مضاعف الميزانية المتوازنة والتداخل بينه وبين المعجل يكون ايجابي على الدخل القومي، لان نسبة الحقن التي حققها مضاعف الانفاق الحكومي والتداخل بينه وبين المعجل هي اكبر من نسبة التسرب التي حققها مضاعف الضرائب والتداخل بينه وبين المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الارتفاع في الدخل القومي من خلال ما يلي:

(392598515) - (390282900) = (2315615)

وعليه فان اثر مضاعف الميزانية المتوازنة والتداخل بينها وبين المعجل على الدخل القومي ليس صفراً وانما (2315615) دولار، اي ان الدخل القومي قد ارتفع بقيمة هذا المقدار من الارتفاع.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الضرائب والنفقات والدخل القومي في العراق

تطرقنا في المبحث الاول الى الجانب النظري للعلاقة بين الضرائب والنفقات والدخل القومي، وقد خرجنا بنتيجة من هذا التحليل بأن هنالك علاقة عكسية (سالبة) بين الضرائب والدخل القومي مع تأثير عمل مضاعف الضرائب والتفاعل مع المعجل في الدخل القومي ضمن هذه العلاقة، في حين ان هنالك علاقة طردية (موجبة) بين النفقات والدخل القومي، مع تأثير عمل مضاعف النفقات والتفاعل مع المعجل في الدخل القومي ضمن هذه العلاقة، اما في هذا المبحث، سنختبر هذه العلاقات الاقتصادية ضمن الفرضية النظرية ما بين (الضرائب والنفقات) والدخل القومي في العراق من خلال دراسة قياسية واحصائية.

المطلب الاول: اختبار السكون للسلاسل الزمنية

سيتم في هذا المطلب، تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات (الدخل القومي، الضرائب، النفقات) للكشف عن اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بطريقة فيلبس بيرون (pp) قبل تقدير النموذج الاحصائي، لذا يجب على متغيرات السلاسل الزمنية للنموذج الاحصائي ان تكون مستقرة، وان لم تكن كذلك فيجب تحويل البيانات بأخذ الفرق الاول لها عن بيانات المتغيرات الاصلية حتى تصبح مستقرة[1].

اولاً: نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية

يمكن اختبار السكون للسلاسل الزمنية لـ(فيلبس بيرون) من خلال الجدول التالي:

(1) عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي بأستخدام برنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، بلا طبعة، 2015، ص74.

جدول (3)نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة

المتغير	اختبار فيلبس بيرون (PP)	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
الدخل القومي	-2.505526	-1.757751
القيمة الجدولية: 5%	-3.065585	-3.733200
الضرائب	-1.720284	-2.441812
القيمة الجدولية: 5%	-3.065585	-3.733200
النفقات	-2.154582	-1.938228
القيمة الجدولية: 5%	-3.065585	-3.733200

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يوضح الجدول رقم (3), ان القيم المحتسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم الطلقة تكون اصغر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فأن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة من خلال وجود جذر الوحدة, لذا نقبل فرضية العدم (H_O=0)، وبالتالي سنقوم بأجراء اختبار (pp) عند الفرق الاول للسلاسل الزمنية الثلاث من خلال جدول (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار (PP) لمتغيرات الدراسة بعد الفرق الاول

المتغير	اختبار فيلبس بيرون (PP)	
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
الدخل القومي	-3.534606	-4.122740
القيمة الجدولية: 5%	-3.081002	-3.759743
الضرائب	-6163389	-6.897971
القيمة الجدولية: 5%	-3.081002	-3.759743
النفقات	-4177607	-4286641
القيمة الجدولية: 5%	-3.081002	-3.759743

الجدول من اعداد الباحث باستخدام مخرجات برنامج (Eviews)

يتضح من الجدول رقم (4)، ان القيم المحتسبة لمتغيرات الدراسة في كلا الحالتين (الحد الثابت، والحد الثابت واتجاه عام) بالقيم المطلقة تكون اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فأن السلاسل الزمنية للمتغيرات ساكنة (مستقرة) من خلال عدم وجود جذر الوحدة, لذا نقبل الفرضية البديلة العدم ($H_0=1$)، لذا بعد استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في الفرق الاول سنقوم بتقدير النموذج الاحصائي للدراسة.

المطلب الثاني: التحليل القياسي للعلاقة بين الضرائب والنفقات والدخل القومي

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تحليل نتائج قياس العلاقة بين (الضرائب والنفقات) كمتغيرات مستقلة مع الدخل القومي كمتغير تابع في العراق، وذلك لإثبات الفرضية النظرية للعلاقة بين(الضرائب والنفقات) والدخل القومي.

اولاً: تحديد وتوصيف المتغيرات الاقتصادية في النموذج

لغرض بناء نموذج قياسي يوضح تأثير (الضرائب والنفقات) في الدخل القومي، فقد تم تحديد ووصف المتغيرات في هذا النموذج من خلال الاتي:

1- المتغيرات المستقلة:

- **الضرائب:** وهو المتغير المستقل في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الضرائب كقيمة بالدولار الامريكي من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة التابعة لصندوق النقد العربي للفترة (2005-2021)، ويفترض الباحث، ان الضرائب ترتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الدخل القومي بحسب النظرية الاقتصادية.
- النفقات: وهو المتغير المستقل الثاني في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات النفقات كقيمة بالدولار الامريكي من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة التابعة لصندوق النقد العربي للفترة (2005-2021)، ويفترض الباحث، ان النفقات ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع الدخل القومي بحسب النظرية الاقتصادية.

2- المتغير التابع:

- **الدخل القومي:** هو المتغير التابع في النموذج، وقد استخدم الباحث بيانات الدخل القومي كقيمة بالدولار الامريكي من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة التابعة لصندوق النقد العربي للفترة (2005-2021)، ويفترض الباحث، ان الدخل القومي يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الضرائب، وعلاقة طردية (موجبة) مع النفقات.

4- **المتغير العشوائي (U):** يمثل المتغير العشوائي، المتغيرات النوعية التي يتعذر قياسها، كالعادات والتقاليد والاذواق الاجتماعية وطبيعة سلوك وتصرف المستثمرين وغيرها.

ثانياً: تحديد وتوصيف النموذج القياسي المعتمد

لقد تم اعتماد صيغة الانحدار الخطي المتعدد في تحليل البيانات المعتمدة وتقدير النموذج القياسي ، لذا تكون العلاقة وفق معادلة الانحدار التالية:

$$Y_i = B_O + B_1 X_1 + B_2 X_2 + U_i$$

وبتعويض متغيرات النموذج القياسي في المعادلة اعلاه يصبح شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$IN = B_O + B_1 T_1 + B_2 G_2 + U_i$$

حيث ان:

IN: تمثل الدخل القومي

T_1: تمثل الضرائب العامة

G_2: تمثل النفقات العامة

U_i: تمثل المتغير العشوائي

لقد تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في قياس وتحليل الضرائب والنفقات على الدخل القومي العراقي، وان التقديرات عند مستوى (5%)، وقد تم استخدام اختبار(t) للتحقق من معنوية المعلمات، فمن خلال المقارنة بين (t) المحتسبة مع (t) الجدولية عند درجة حرية (N – K) وعند مستوى معنوية (5%) يتم التحقق من تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وقد تم الاستعانة بمعامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المصحح او المعدل(R^2) لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، فضلا عن ذلك فقد تم الاستعانة باختبار داربن – واتسون (Durbin – Watson Test)، لتوضيح ما اذا كان هنالك مشكلة ارتباط ذاتي، واختبار (F) لاختبار معنوية معادلة الانحدار ككل، اي اختبار معنوية النموذج القياسي، حيث يتم التعرف على صحة الصيغة المفترضة في مرحلة التوصيف، واختبار مدى جودة توفيق خط الانحدار.

ثالثاً: نتائج التقدير لدوال النموذج

تكون نتائج التقدير لدوال النموذج هي كالاتي:

$$IN = 5657.615 + -2.524119\ T + 1.088332\ G$$

$$t = \quad -0.429377 \quad 2.872924$$

$$R = 0.388 \quad R^2 = \overline{0.}294 \quad F = 4.133226 \quad D.W = 1.940402$$

تمثل المعادلة علاقة خطية بين متغير الدخل القومي كمتغير تابع والـ(T) والـ(G) كمتغيرات مستقلة، وقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار، ان الـ(T) يرتبط بعلاقة عكسية (سالبة) مع الدخل القومي، وهذا يتضح من خلال معدل التغير السالب الذي بلغ (-2.524119)، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة منخفضة والبالغة (-0.429377)، وهي اصغر من (t) الجدولية والبالغة (2.131) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان الـ(T) له تأثير سلبي وغير ومعنوي على الدخل القومي، وان ارتفاع الـ(T) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض قيمة الدخل القومي العراقي بمقدار (-2.524119) والعكس صحيح. اما بالنسبة الى المتغير المستقل الثاني (G)، فقد بينت هذه العلاقة الخطية من خلال تحليل الانحدار ان الـ (G) ترتبط بعلاقة طردية (موجبة) مع المتغير التابع، وهذا يتضح من خلال معدل التغير الموجب الذي بلغ (1.088332)، ويلاحظ ان قيمة (t) المحتسبة مرتفعة والبالغة (2.872924) وهي اكبر من (t) الجدولية والبالغة (2.131) عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على ان النفقات العامة لها تأثير ايجابي ومعنوي على الدخل القومي العراقي، وان ارتفاع النفقات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي بمقدار (1.088332) والعكس صحيح.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.388)، اي ما يقارب (39%)، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المصحح او المعدل R^2 (0.29) ، اي بنسبة (29%)، وهي تشير الى ان نسبة (29%) من التقلبات التي تنتاب الدخل القومي تعزى الى تقلبات الـ(T) والـ(G)، وان ما تبقى من هذه النسبة من التقلبات وهي (71%) التي تنتاب قيمة الدخل القومي تعزى الى عوامل اخرى لم يحددها النموذج، وبلغت قيمة (F) المحسوبة (4.133226) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.59) عند مستوى معنوية (5%)، وهو ما يشير الى ان قيمة (F) المحتسبة معنوية، اما D.W، فقد بلغت قيمته المحتسبة (1.940402)، وهي اكبر من قيمة الـdu الجدولية والبالغة (1.536)، واصغر الـ(2)، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

المبحث الثالث: تحليل أثر الضرائب والنفقات في الدخل القومي من خلال آليات المضاعف والمعجل في العراق

في المبحث الاول وضحنا الالية النظرية لأثر الضرائب والنفقات العامة في الدخل القومي، وان هذا الاثر يتضاعف بموجب آلية المضاعف، ويرتفع اكثر بموجب آلية التداخل بين المضاعف والمعجل، لذا في هذا المبحث سنبين اثر مضاعف الضرائب ومضاعف النفقات وتداخلهما مع المعجل على الدخل القومي في العراق، لغرض اثبات الفرضية النظرية.

المطلب الاول: الدخل القومي واثر مضاعف النفقات العامة في العراق

سنبين في هذا المطلب اثر مضاعف النفقات العامة على الدخل القومي في العراق لستة مشاهدات فقط، لطول السلسلة الزمنية في التحليل، مما لا يتسع البحث لتحليل الفترة الزمنية (2005-2021) في قانون المضاعف والتداخل مع المعجل كذلك، وقد تم اختيار الفترة (2016-2021) للتحليل، باعتبارها فترة زمنية حديثة، وبحسب قانون مضاعف النفقات العامة، واستناداً على بيانات (النفقات العامة، والدخل القومي، والاستهلاك) للعراق الداخلة في التحليل، لذا يمكن بيان اثر مضاعف النفقات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5)

أثر مضاعف النفقات العامة على الدخل القومي في العراق للفترة (2016-2021) مليون دولار

السنة	النفقات العامة	الدخل القومي	الدخل القومي بعد اثر النفقات العامة	Mpc	اثر مضاعف النفقات في الدخل القومي	الدخل القومي بعد اثر مضاعف النفقات	المؤشر	قيمة مضاعف النفقات
2016	63499	165228	228727	---	---	---	---	---
2017	63866	186924	250790	0.442	114454.259	301378.259	موجب	1.7921
2018	68421	219638	288059	0.435	121098.328	340736.328	موجب	1.7699
2019	71956	203407	275363	0.340	109020.536	312427.536	موجب	1.5151
2020	63819	153231	217050	0.011	64527.3909	217758.391	موجب	1.0111
2021	70931	173312	244243	0.038	73432.7745	246744.775	موجب	1.0395

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الخاصة بـ(الدخل القومي والاستهلاك والنفقات العامة) من خلال صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، الملاحق الاحصائية، للأعوام (2021-2022). يوضح جدول رقم (5)، اثر مضاعف النفقات العامة في الدخل القومي العراقي للفترة (2016-2021)، فقد سجلت النفقات العامة في العراق (63866) مليون دولار عام 2017، ولد ارتفاعاً في الدخل القومي بمقدار (114454.259) مليون دولار، اي تضاعف بنحو (1.7921) مره، ويلاحظ من الجدول ان اعلى قيمة في المضاعف في سنة 2017، في حين بلغت اقل قيمة للمضاعف في سنة 2020، التي ارتفع فيها الدخل بقيمة المضاعف بنحو (1.0111) مرة.

يتضح مما سبق ان هنالك استقرار نسبي ما بين ارتفاع وانخفاض في عمل مضاعف النفقات العامة في العراق، وهو ما يدل على ان المضاعف يعمل في الاقتصاد العراقي وهو قريب الى الواقع الاقتصادي بهذا الاستقرار النسبي، على عكس ما اعتقد بعض الاقتصاديين من المضاعف لا يعمل في الدول النامية، فقد ثبت عمل المضاعف في العراق وبنسب تذبذب بسيطة بسبب وضع العراق الخاص من (البطالة الاجبارية، ووجود طاقات انتاجية معطلة، والتضخم الركودي وغيرها).

المطلب الثاني: الدخل القومي واثر التداخل بين مضاعف النفقات والمعجل في العراق

سنبين في هذا المطلب اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل الاستثماري في الدخل القومي العراقي الناتج من زيادة او انخفاض النفقات العامة في العراق، وسيتم تحليل اثر هذا التفاعل للفترة (2016-2021)، وبحسب الالية النظرية الرياضية للتفاعل بين المضاعف والمعجل التي تم توضيحها مسبقاً، واستناداً على بيانات الاستهلاك والدخل والنفقات العامة للعراق الداخلة في التحليل، ويمكن بيان اثر التفاعل في كل فترة زمنية في جدول معين، وبما ان فترة التحليل 6 سنوات، لذا سيكون هنالك خمسة جداول يوضح هذا الاثر بنفس آلية التحليل والطرق الحسابية مع اختلاف قيمة النفقات العامة واختلاف الميل الحدي للاستهلاك.

اولا/ اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في سنة 2017

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2017 من خلال جدول رقم (6)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.442):

جدول رقم (6)

اثار تفاعل مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2017 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الانفاق الاصلي	الاستثمار المشتق	الاستهلاك	الدخل القومي
0	63866	0	0	63866
1	63866	12223.0583	28228.772	104317.83
2	63866	7741.91395	46108.4809	117716.395
3	63866	2564.29775	52030.6466	118460.944
4	63866	142.49623	52359.7372	116368.233

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (5)

- قيمة كل عنصر في عمود الانفاق الاصلي تمثل قيمة النفقات العامة في العراق لعام 2017.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك= الدخل القومي للفترة السابقة × الميل الحدي للاستهلاك.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار المشتق= قيمة عنصر الاستهلاك – قيمة عنصر الاستهلاك في الفترة السابقة ×في معامل رأس المال.

- قيمة كل عنصر في عمود الدخل القومي= قيمة الانفاق الاصلي + قيمة الاستهلاك + قيمة الاستثمار المشتق في نفس الفترة الزمنية.

- لقد تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور علي الدهوي خلال الفترة (1953-1972) والبالغ (0.433 أي 1.2.3).

يتضح من الجدول اعلاه، ان الانفاق الاصلي في الفترة (0) ادى الى ارتفاع الدخل بمقدار (63866) مليون دولار، وهذا الارتفاع ادى الى حدوث ارتفاع اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (104317.83) مليون دولار، فاصبح الارتفاع في الدخل اكبر مما في السابق، وبلغ الدخل في الفترة (2) (117716.395)، وهو قريب جدا من مبلغ الارتفاع في الدخل الذي تم احتسابه بموجب مضاعف النفقات العامة في العراق في جدول رقم (5) الذي بلغ (114454.259) مليون دولار، ونلاحظ في الفترة (3) ارتفع الدخل عن الفترة (2) ليصل الى (118460.944) ملون دولار، لذا يمكن استخراج قيمة الارتفاع التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي من خلال ما يلي:

(118460.944) – (114454.259) = 4006.685.

ثانياً/ اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في سنة 2018

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2018 من خلال جدول رقم (7)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.435):

جدول رقم (7)

اثار تفاعل مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2018 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الانفاق الاصلي	الاستثمار المشتق	الاستهلاك	الدخل القومي
0	68421	0	0	68421
1	68421	12887.437455	29763.135	111071.572455
2	68421	8033.4485747615	48316.134017925	124770.58259268
3	68421	2580.2770544839	54275.203427818	125276.48048230
4	68421	95.288396998788	54495.269009801	123011.55819799

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (5)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الانفاق الاصلي في الفترة (0) ادى الى ارتفاع الدخل بمقدار (68421) مليون دولار، وهذا الارتفاع ادى الى حدوث ارتفاع اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (111071.572455) مليون دولار، فاصبح الارتفاع في الدخل اكبر مما في السابق، وبلغ الدخل في الفترة (2) (124770.58259268)، وهو قريب من مبلغ الارتفاع في الدخل الذي تم احتسابه بموجب مضاعف النفقات العامة في العراق في جدول رقم (5) الذي بلغ (121098.328) مليون دولار، ونلاحظ في الفترة (3) ارتفع الدخل عن الفترة (2) ليصل الى (125276.48048230) ملون دولار، لذا يمكن استخراج قيمة الارتفاع التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي من خلال ما يلي:

(125276.48048230) – (121098.328) = 4178.152

ثالثاً/ اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في سنة 2019

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2019 من خلال جدول رقم (8)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.340):

جدول رقم (8)

اثار تفاعل مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2019 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الانفاق الاصلي	الاستثمار المشتق	الاستهلاك	الدخل القومي
0	71956	0	0	71956
1	71956	10593.36232	24465.05	107014.41232
2	71956	5161.2951317504	36384.9001888	113502.19532055
3	71956	955.13141334102	38590.746408987	11150187782232

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (5)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الانفاق الاصلي في الفترة (0) ادى الى ارتفاع الدخل بمقدار (71956) مليون دولار، وهذا الارتفاع ادى الى حدوث ارتفاع اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (107014.41232) مليون دولار، فاصبح الارتفاع في الدخل اكبر مما في السابق، وهو قريب من مبلغ الارتفاع في الدخل الذي تم احتسابه بموجب مضاعف النفقات العامة في العراق في جدول رقم (5) الذي بلغ (109020.536) مليون دولار، ونلاحظ في الفترة (2) ارتفع الدخل عن الفترة (1) ليصل الى (113502.19532055) ملون دولار بفعل المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الارتفاع التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي من خلال ما يلي:

(113502.19532055) – (109020.536) = 4481.65932

رابعاً/ اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في سنة 2020

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2020 من خلال جدول رقم (9)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.011):

جدول رقم (9) اثار تفاعل مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2020 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الانفاق الاصلي	الاستثمار المشتق	الاستهلاك	الدخل القومي
0	63819	0	0	63819
1	63819	303.969897	702.009	64824.9789
2	63819	4.79147754	713.074768	64536.8662

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (5)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الانفاق الاصلي في الفترة (0) ادى الى ارتفاع الدخل بمقدار (63819) مليون دولار، وهذا الارتفاع ادى الى حدوث ارتفاع اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (64824.9789) مليون دولار، فاصبح الارتفاع في الدخل اكبر مما في السابق، وبلغ الدخل في الفترة (2) (64536.8662)، وهو قريب جدا من مبلغ الارتفاع في الدخل الذي تم احتسابه بموجب مضاعف النفقات العامة في العراق في جدول رقم (5) الذي بلغ (64527.3909) مليون دولار، لذا يمكن استخراج قيمة الارتفاع التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي من خلال ما يلي:

(64824.9789) – (64527.3909) = 297.588

خامساً/ اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في سنة 2021

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2021 من خلال جدول رقم (10)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.038):

جدول رقم (10) اثار تفاعل مضاعف النفقات والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2021 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الانفاق الاصلي	الاستثمار المشتق	الاستهلاك	الدخل القومي
0	70931	0	0	70931
1	70931	1167.09867	2695.378	74793.4767
2	70931	63.5531896	2842.15211	73836.7053

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (5)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الانفاق الاصلي في الفترة (0) ادى الى ارتفاع الدخل بمقدار (70931) مليون دولار، وهذا الارتفاع ادى الى حدوث ارتفاع اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (74793.4767) مليون دولار، فاصبح الارتفاع في الدخل اكبر مما في السابق، وبلغ الدخل في الفترة (2) (73836.7053)، وهو قريب جدا من مبلغ الارتفاع في الدخل الذي تم احتسابه بموجب مضاعف النفقات العامة في العراق في جدول رقم (5) الذي بلغ (73432.7745) مليون دولار، لذا يمكن استخراج قيمة الارتفاع التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي من خلال ما يلي:

(74793.4767) – (73432.7745) = 1360.7022

المطلب الثالث: الدخل القومي واثر مضاعف الضرائب في العراق

سنبين في هذا المطلب اثر مضاعف الضرائب على الدخل القومي في العراق لستة مشاهدات فقط، لطول السلسلة الزمنية في التحليل، مما لا يتسع البحث لتحليل الفترة الزمنية (2005-2021) في قانون المضاعف والتداخل مع المعجل كذلك، وقد تم اختيار الفترة (2016-2021) للتحليل، باعتبارها فترة زمنية حديثة، وبحسب قانون مضاعف الضرائب، واستناداً على بيانات (الضرائب، والدخل القومي، والاستهلاك) للعراق الداخلة في التحليل، لذا يمكن بيان اثر مضاعف الضرائب من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11) أثر مضاعف الضرائب على الدخل القومي في العراق للفترة (2016-2021) مليون دولار

السنة	الضرائب	الدخل القومي	الدخل القومي بعد اثر الضرائب	Mpc	اثر مضاعف الضرائب في الدخل القومي	الدخل القومي بعد اثر مضاعف الضرائب	المؤشر	قيمة مضاعف الضرائب
2016	3293	165228	161935	---	---	---	---	---
2017	5314	186924	181610	0.442	-4209.29749	182714.703	سالب	0.792114695
2018	4807	219638	214831	0.435	-3700.9646	215937.035	سالب	0.769911504
2019	3396	203407	200011	0.340	-1749.45454	201657.545	سالب	0.515151515
2020	3958	153231	149273	0.011	-44.0222447	153186.978	سالب	0.0111223458
2021	3128	173312	170184	0.038	-123.559252	173188.441	سالب	0.0395010395

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الخاصة بـ(الدخل القومي والاستهلاك والضرائب) من خلال صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، الملاحق الاحصائية، للأعوام (2021-2022). يوضح جدول رقم (11)، اثر مضاعف الضرائب في الدخل القومي العراقي للفترة (2016-2021)، فقد سجلت الضرائب العامة في العراق (5314) مليون دولار عام 2017، ولد انخفاضاً في الدخل القومي بمقدار (4209.29749-) مليون دولار، اي تضاعف انخفاض الدخل بنحو (0.792114695) مره، ويلاحظ من الجدول ان اعلى قيمة في المضاعف في سنة 2017، في حين بلغت اقل قيمة للمضاعف في سنة 2020، الذي انخفض فيه الدخل بقيمة المضاعف بنحو (0.0111223458) مرة.

المطلب الرابع: الدخل القومي واثر التداخل بين مضاعف الضرائب والمعجل في العراق

سنبين في هذا المطلب اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل الاستثماري في الدخل القومي العراقي الناتج من زيادة او انخفاض الضرائب في العراق، وسيتم تحليل اثر هذا التفاعل للفترة (2016-2021)، وبحسب الالية النظرية الرياضية للتفاعل بين المضاعف والمعجل التي تم توضيحها مسبقاً، واستناداً على بيانات الاستهلاك والدخل والضرائب للعراق الداخلة في التحليل، ويمكن بيان اثر التفاعل في كل فترة زمنية في جدول معين، وبما ان فترة التحليل 6 سنوات، لذا سيكون هنالك خمسة جداول يوضح هذا الاثر بنفس آلية التحليل والطرق الحسابية مع اختلاف قيمة الضرائب واختلاف الميل الحدي للاستهلاك.

اولا/ اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في سنة 2017

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2017 من خلال جدول رقم (12)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.442)، ونسبة ضريبة من الدخل (0.558):

جدول (12)اثار تفاعل مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2017 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الضرائب الاصلية	الاستثمار المشتق	الضرائب نسبة من الدخل	الاستهلاك	الدخل القومي
0	5314	0	0	0	-5314
1	5314	-266.911592	2965.212	-2348.788	-7929.69959
2	5314	-131.381358	4424.77237	-3504.92722	-8950.30858
3	5314	-51.2631514	4994.27219	-3956.03639	-9321.29954
4	5314	-18.634129	5201.28514	-4120.0144	-9452.64853
5	5314	-6.59740017	5274.57788	-4178.07065	-9485.47325

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (11)

- قيمة كل عنصر في عمود الضرائب الاصلية تمثل قيمة الضرائب العامة في العراق لعام 2017.

- قيمة كل عنصر في عمود الاستهلاك= الدخل القومي للفترة السابقة × الميل الحدي للاستهلاك.

- قيمة كل عنصر في عمود الضرائب = الدخل القومي للفترة السابقة × قيمة الضرائب المفروضة على الدخل (نسبة من الدخل).

- قيمة كل عنصر في عمود الاستثمار المشتق = (قيمة عنصر الاستهلاك – قيمة عنصر الاستهلاك في الفترة السابقة) – (قيمة عنصر الضرائب – قيمة عنصر الضرائب في الفترة السابقة) × في معامل رأس المال.

- قيمة كل عنصر في عمود الدخل القومي = (قيمة الانخفاض في الضرائب الأصلية + قيمة الاستهلاك + قيمة الاستثمار المشتق في نفس الفترة الزمنية).

- لقد تم اعتماد معامل رأس المال في العراق الذي احتسبه الدكتور علي الدهوي خلال الفترة (1953-1972) والبالغ (0.433 أي 1.2.3).

- تشير إشارة (-) إلى وجود الانخفاض.

يتضح من الجدول اعلاه، ان الضرائب الاصلية في الفترة (0) ادت الى انخفاض الدخل بمقدار (5314-) مليون دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (7929.69959-) مليون دولار، وهكذا يستمر الدخل في الانخفاض حتى يصل في الفترة (5) الى (9485.47325-) مليون دولار بفعل المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي بالقيم المطلقة من خلال ما يلي:

(9485.47325) – (4209.29749) = 5276.17576

ثانياً/ اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في سنة 2018

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2018 من خلال جدول رقم (13)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.435) ونسبة ضريبة من الدخل (0.565):

جدول رقم (13) اثار تفاعل مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2018 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الضرائب الاصلية	الاستثمار المشتق	الضرائب نسبة من الدخل	الاستهلاك	الدخل القومي
0	4807	0	0	0	-4807
1	4807	-270.58603	2715.955	-2091.045	-7168.63103
2	4807	-132.936209	4050.27653	-3118.3545	-8058.29071
3	4807	-50.9449441	4552.93425	-3505.35646	-8363.3014
4	4807	-17.1690519	4725.26529	-3638.03611	-8462.20516
5	4807	-5.5672975	4781.14592	-3681.05924	-8493.62654

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (11)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الضرائب الاصلية في الفترة (0) ادت الى انخفاض الدخل بمقدار (4807-) مليون دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (7168.63103-) مليون دولار، وهكذا يستمر الدخل في الانخفاض حتى يصل في الفترة (5) الى (8493.62654-) مليون دولار

بفعل المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي بالقيم المطلقة من خلال ما يلي:

(8493.62654) – (3700.9646) = 4792.66194

ثالثاً/ اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في سنة 2019

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2019 من خلال جدول رقم (14)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.340) ونسبة ضريبة من الدخل (0.66):

جدول رقم (14)اثار تفاعل مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2019 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الضرائب الاصلية	الاستثمار المشتق	الضرائب نسبة من الدخل	الاستهلاك	الدخل القومي
0	3396	0	0	0	-3396
1	3396	-470.54976	2241.36	-1154.64	-5021.18976
2	3396	-225.186292	3313.98524	-1707.20452	-5328.39081
3	3396	-42.5657749	3516.73793	-1811.65288	-5250.21865

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (11)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الضرائب الاصلية في الفترة (0) ادت الى انخفاض الدخل بمقدار (3396-) مليون دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (5021.18976-) مليون دولار، وهكذا يستمر الدخل في الانخفاض في الفترة (2)، اذ يصل الى (5328.39081-) مليون دولار بفعل المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي بالقيم المطلقة من خلال ما يلي:

(5328.39081) – (1749.45454) = 3578.93627

رابعاً/ اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في سنة 2020

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2020 من خلال جدول رقم (15)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.011) ونسبة ضريبة من الدخل (0.989):

جدول رقم (15) اثار تفاعل مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2020 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الضرائب الاصلية	الاستثمار المشتق	الضرائب نسبة من الدخل	الاستهلاك	الدخل القومي
0	3958	0	0	0	-3958
1	3958	-1676.11009	3914.462	-43.538	-5677.64809
2	3958	-728.226254	5615.19396	-62.454129	-4748.68038

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (11)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الضرائب الاصلية في الفترة (0) ادت الى انخفاض الدخل بمقدار (3958-) مليون دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (5677.64809-) مليون دولار بفعل المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي بالقيم المطلقة من خلال ما يلي: 5633.62585 = (44.0222447) – (5677.64809).

خامساً/ اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في سنة 2021

يمكن توضيح اثر التفاعل بين مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي في سنة 2021 من خلال جدول (16)، وبميل حدي للاستهلاك بلغ (0.038) ونسبة ضريبة من الدخل (0.962):

جدول رقم (16)اثار تفاعل مضاعف الضرائب والمعجل في الدخل القومي العراقي لعام 2021 (مليون دولار)

الفترة الزمنية	الضرائب الاصلية	الاستثمار المشتق	الضرائب نسبة من الدخل	الاستهلاك	الدخل القومي
0	3128	0	0	0	-3128
1	3128	-1251.48778	3009.136	-118.864	-4498.35178
2	3128	-548.266782	4327.41441	-170.937368	-3847.20415

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد بيانات جدول رقم (11)

يتضح من الجدول اعلاه، ان الضرائب الاصلية في الفترة (0) ادت الى انخفاض الدخل بمقدار (3128-) مليون دولار، وهذا الانخفاض ادى الى حدوث انخفاض اخر في

الدخل في الفترة (1) الذي بلغ (4498.35178-) مليون دولار بفعل المعجل، لذا يمكن استخراج قيمة الانخفاض التي حققها المعجل في الدخل القومي العراقي بالقيم المطلقة من خلال ما يلي:4374.79253 = (123.559252) – (4498.35178)

الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات:

1- تترك نظرية المضاعف والمعجل للضرائب والنفقات العامة آثار مضاعفة سلبية بالنسبة للضرائب العامة، وايجابية بالنسبة للنفقات العامة على الدخل القومي، بحسب الاليات النظرية التي تم تحليلها في الدراسة.

2- تم استخدام القوانين الرياضية للمضاعف والمعجل للضرائب والنفقات العامة، وتحليلها وفق بيانات الاستهلاك والدخل القومي العراقي مع بيان اثرهما، وقد اتضح ان هنالك اثر لعمل المضاعف والمعجل بشكل نسبي على الدخل القومي العراقي، وان هنالك تذبذب في الميل الحدي للاستهلاك كجزء من الدخل القومي.

3- ان آثار التداخل بين مضاعف الضرائب والنفقات العامة والتداخل مع المعجل تفوق آثار الضرائب والنفقات العامة الاصلية في الدخل القومي العراقي.

4- تذبذب السلسلة الزمنية لفترة الدراسة للضرائب والنفقات في العراق، وهذا يرجع بشكل رئيسي الى ضعف خطط السياسة المالية وحالات الفساد المستشري في العراق، مما انعكس ذلك بشكل نسبي على عمل المضاعف والمعجل للضرائب والنفقات العامة وتأثيره في الدخل القومي العراقي.

5- تم التحقق من سكون متغيرات الدراسة (الضرائب العامة، النفقات العامة، الدخل القومي) باستخدام اختبار فيليبس بيرون (pp)، ووفقاً لاختبار السكون للسلاسل الزمنية اتضح سكون جميع متغيرات الدراسة في الفرق الاول.

6- بينت نتائج الدراسة من خلال النماذج القياسية وتحليل الانحدار للعلاقة بين النفقات العامة كمتغير مستقل والدخل القومي كمتغير تابع بان هنالك علاقات طردية موجبة، وتحقيق نتائج احصائية في النموذج مطابقة للنظرية الاقتصادية، في حين بينت نتائج الدراسة للعلاقة بين الضرائب العامة كمتغير مستقل والدخل القومي كمتغير تابع، بان هنالك علاقات عكسية سالبة، وتحقيق نتائج احصائية في النموذج مطابقة للنظرية الاقتصادية.

- التوصيات:

1- محاربة الفساد الاداري والمالي في الطبقة السياسية المتنفذة في السلطة، اذ ان مشكلة العراق سياسية قبل ان تكون اقتصادية، اذ ان من العوامل الرئيسية المؤثرة في

الاقتصاد العراقي هو فساد السلطة، فهنالك خلل في تطبيق النظام السياسي وفي قيادة الجانب الاقتصادي، اذ تعمل الاحزاب والكتل السياسية المتنفذة في السلطة سواء كانت الاسلامية شكلاً او الاحزاب المدنية وغيرها من الايدولوجيات على تبديد الموارد الاقتصادية، واعاقة كل تطور يحدث في العراق، وارتباطا هذه الاحزاب بالدول الاقليمية والدولية، لذا اهم مشكلة يعاني منها الاقتصاد العراقي هو فساد الطبقة السياسية الذي يؤدي الى فساد اداري ومالي واعاقة الاستثمارات والانتاج الوطني ونشاط الاقتصاد بشكل عام، وعليه فان اي خطوة علاجية لتطور الاقتصاد العراقي هو تغيير الطبقة السياسية الفاسدة الحالية ومحاربة الفساد الاداري والمالي في العراق.

2- اجراء اصلاحات للسياسة المالية في العراق، ووضع خطط واستراتيجيات متطورة لغرض النهوض بالضرائب العامة كجزء اساسي من الايرادات العامة، وتطوير عمل النفقات العامة وتوجيهها نحو النفقات الاستثمارية، وبالتالي تنشيط عمل المضاعف والمعجل من خلال الضرائب والنفقات وانعكاسها على الدخل القومي العراقي.

3- تقليل الاعتماد على الاستيرادات، وزيادة الصادرات من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية لتجنب التسرب في الدخل القومي، وبالتالي تنشيط عمل الضرائب والنفقات العامة في العراق، الذي يؤدي بدوره الى تنشيط عمل المضاعف والمعجل.

4- تطوير الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية في مؤسسات القطاع العام والخاص حول الضرائب والنفقات العامة في العراق، من خلال دراسة اثارها على الدخل القومي، وتفعيل قوانين لمحاربة التهرب الضريبي، كل ذلك يصب في الدخل القومي من خلال آلية المضاعف والمعجل في العراق.

قائمة المصادر و المراجع

اولاً: الكتب:

1- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2006.
2- عبد السلام ياسين الادريسي، الاقتصاد الكلي، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، بلا طبعة، 1986.
3- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى، بغداد، بلا طبعة، 2015.

ثانياً: البحوث والدراسات

1- صالح حسن كاظم، مكافحة التهرب الضريبي.. ضرورة ملحة في الحد من الفساد، هيئة النزاهة العامة، دائرة الشؤون القانونية، قسم البحوث والدراسات.

ثالثاً: التقارير

1- صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، الملاحق الاحصائية، للأعوام (2005-2022).

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

يحيى غني النجار، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، بحث منشور على الانترنت، ص ص15-16، من خلال الارتباط بالموقع:

.id=506&http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic

(الملاحق) بيانات المتغيرات (الدخل القومي، الاستهلاك، النفقات العامة، الضرائب العامة) (مليون دولار)

السنة	الدخل القومي	الاستهلاك	النفقات العامة	الضرائب العامة
2005	31776	26778	17583	336.46
2006	77367	57595	25385	400.83
2007	72590	44823	26497	969.48
2008	110798	70366	49257	817
2009	98872	66790	44776	2841
2010	111731	88820	59944	1285
2011	177707	101722	67314	1203
2012	209242	114375	90176	1982
2013	206938	133609	102168	2160
2014	194791	130783	99436	2167
2015	155571	129044	44455	1084
2016	165228	144975	63499	3293

5314	63866	135368	186924	2017
4807	68421	149616	219638	2018
3396	71956	144094	203407	2019
3958	63819	144660	153231	2020
3128	70931	143889	173312	2021

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة، الملاحق الاحصائية، للأعوام (2005-2022).

The impact of taxes and public expenditures on national income in Iraq through multiplier and accelerator mechanisms: an analytical study for the period (2005-2021)

Prof. Dr. Zain Al-Abidin Muhammad Abd Al-Hussein

College of Political Science/Al-Mustansiriya University

zain.mohamed@uomstansiriyah.edu.iq

Abstract:

The topics of the multiplier and accelerator are among the important topics in macroeconomics, especially the analysis of these topics in the Iraqi economy, as the choice of this topic was not a coincidence, but was dictated by many objective considerations, the most important of which is that it is considered less likely to be researched, quantitatively analyzed, and addressed the topics of the multiplier and accelerator for taxes and public expenditures. What is their impact on the Iraqi national income, as the research was analyzed according to the macroeconomic relations, with an explanation of the time series of the study, which showed that the effects of the interaction between the multiplier and the accelerator exceed the effects of the original taxes and expenditures on the Iraqi national income, and despite the fluctuation of the time series in Iraq, However, it became clear that there is an effect of the multiplier of taxes and public expenditures and their overlap with the accelerator in Iraq.

keywords:(National Income, General Taxes, General Taxes, Multiplier and Accelerated)

مدى إمكانية امتداد اتفاق التحكيم إلى الشركة القابضة :دراسة مقارنة

م.د هادي عنيد حسان

جامعة ميسان/ كلية القانون

Dr.hadialhlfi@gmail.com

مستخلص البحث:

تبحث هذه الدراسة في إمكانية امتداد اتفاق التحكيم الذي تبرمه الشركات التابعة إلى الشركات القابضة، أو عدم إمكانية امتداد هذا الاتفاق إلى الشركات القابضة، مبينين في المبحث الأول النظريات التي استندت إلى المبادئ العامة التي أشارت إلى امتداد اثر العقد إلى الغير وفقاً لمبدأ الاشتراط لمصلحة الغير أو مبدأ مجموعة العقود، محاولين تطبيق ذلك على عمل الشركات القابضة عند تعريفها وبيان طبيعة عملها والسيطرة التي تمارسها على الشركات التابعة لها، يتبين أن العقود التي تبرمها الشركات التابعة هي اما تكون لمصلحة الشركة القابضة، أو ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر في اطار المجموعة العقدية لهذه الشركات، وبالتالي اخذ من بعض الفقه او من قبل بعض هيئات التحكيم إلى إمكانية امتداد اتفاق التحكيم الذي تبرمه احدى الشركات التابعة إلى الشركة القابضة.

الكلمات المفتاحية: اتفاق ،التحكيم ، الشركة القابضة، الشركات التابعة .

المقدمة:

تزايدت أهمية التحكيم كأسلوب لفض المنازعات، نظراً لما يوفره التحكيم من عدة مزايا يرغب بها طرفا النزاع، وخاصة في مجال المنازعات التجارية الدولية، وآلية ذلك تتجسد في مبدأ سلطان الإرادة إذ يتفق أطراف العقد على إحالة الخلاف إذا ما نشأ بينهم مستقبلُ بمناسبة تنفيذ العقد على التحكيم دون قضاء الدولة، وذلك بموجب شرط التحكيم الذي يدرج في العقد، أو اتفاق مستقل عن العقد ويسمى مشارطة التحكيم. ويعد اتفاق التحكيم بصورتيه شرط التحكيم أو مشارطة التحكيم شأنه شأن أي اتفاق بين طرفين يكون ملزماً لهما فقط دون سواهما، وهو ما يعبر عنه بمبدأ نسبية أثر العقود من حيث الأشخاص، وبناءً على ذلك فإن غير المتعاقدين في اتفاق التحكيم لا تنصرف إليه آثار هذا الاتفاق ومن ثم لا يكتسب حقاً ولا يتحمل التزاماً ناشئاً عنه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بحث مدى خروج اتفاق التحكيم بوصفه عقداً يخضع للأحكام العامة لنظرية نسبية العقود، إلا أن الخصوصية التي تفرضها علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة تفرض واقعاً آخر في مدى شمول هذا الاتفاق لأطراف اخرى لم يوقعوا على هذا الاتفاق، ومن هنا تظهر أهمية تحديد الأساس القانوني لامتداد تفاق

التحكيم إلى غير أطرافه، وبذلك حتى تكون الأطراف المعنية في الاتفاق على بصيرة بهذه المحددات والأسس القانونية التي تفرضها طبيعة هذه العلاقة بينهم.

مشكلة البحث:

وبناءً على ما تقدم ووفقاً لفرضية الدراسة فهل تعد الشركة القابضة من الغير بالنسبة إلى الشركة التابعة لها وفقاً لمفهوم استقلال الشخصية المعنوية لكل منهما وكذلك استقلال الذمة المالية بالنسبة للشركتين، بل هل تعد الشركة التابعة جزءاً من الكيان القانوني للشركة القابضة بوصفها مالكة لغالبية رأس مالها، وبتالي تكون مسؤولة عن جميع الالتزامات التي تبرمها الشركة التابعة.

منهجية البحث:

نتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي في مناقشة الفرضيات الفقهية مستنداً إلى القواعد القانونية في التشريعات المقارنة، لغرض الوصول إلى الأسس التشريعية التي تحكم فرضية امتداد اتفاق التحكم لغير اطرافه وفق محددات معينة، أو تحظر ذلك الامتداد وتقيد أثر هذا الاتفاق بين الموقعين عليه بشكل حصري.

تقسيم الدراسة:

التحكيم للغير، ومن ثم نبين في المبحث الثاني مدى إمكانية امتداد اتفاق التحكيم للشركة القابضة.

المبحث الأول

طبيعة امتداد اتفاق التحكيم للغير

the nature of the extension of the arbitration agreement to third parties

يعد الاشتراط لمصلحة الغير استثناء من مبدأ نسبية إثر العقد الذي لا يؤثر نفعاً ولا ضرراً الا لعاقديه، والاشتراط لمصلحة الغير إذ يقضي المتعاقدان ان يؤديا لمصلحة شخص ثالث نفعاً معيناً، فالغير هو المستفيد من ذلك التعاقد على الرغم من أنه لم يكن طرفاً فيه سواء كان اصالة أم نيابة[1]. وقد نظم المشرع العراقي في القانوني المدني الاشتراط لمصلحة الغير في المادة (152)[2] وإذ يتضح من نص المادة بأنه المشرع

---

(1) د. محمد حسن عبيد: الأساس القانوني لفرضيات امتداد شرط التحكيم: ليبيا: مجلة أبحاث قانونية: المجلد السابع: العدد الثاني: ديسمبر 2022: ص56.

(2) نصت المادة (152) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 على أنه:

1- يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه الخاص على التزامات يشترطها لمصلحة الغير إذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية أو أدبية.

2- وترتب على هذا الاشتراط أن يكتسب الغير حقاً مباشراً قبل المتعهد يستطيع أن يطالبه بوفائه ما لم يتفق على خلاف ذلك، وللمتعهد أن يتمسك قبل الغير بالدفوع التي تنشأ عن العقد.

3- ويجوز كذلك للمشترط أن يطالب بتنفيذ ما اشترطه لمصلحة الغير إلا إذا تبين من العقد أن الغير وحده هو الذي يجوز له أن يطالب بتنفيذ هذا الاشتراط.

العراقي أجاز الاشتراط لمصلحة الغير في العقد، وهنا يتبين أن هذا الاشتراط يجب أن يتضمن في العقد وكذلك يجب أن يكون ذا منفعة للغير سواء كانت هذه المنفعة مادية أم منفعة أدبية. فكثير ما تفرض ظروف الأعمال التجارية بأن يشترط أحد طرفي العقد مصلحة معينة إلى شخص ثالث ليس طرفاً في العقد المبرم، فيكتسب هذا الشخص حقاً مباشراً من عقد لم يكن طرفاً فيه ومن دون قبوله، ويعد ذلك خروجاً عن مبدأ نسبية أثر العقد، ولتحقيق ذلك لابد من توفر ثلاثة شروط:

الفرع الأول: أن يتعاقد المشترط لمصلحة الغير باسمه وليس باسم المستفيد، وهذا يختلف عن عقد النيابة أو الفضالة، حيث يكون إبرام العقد باسم شخص آخر ولحسابة، وهنا لابد من قبول المستفيد ورضاه بما ورد في ذلك العقد، لأنه لم يكن طرفاً فيه.

الفرع الثاني: ان يتضمن هذا العقد الاشتراط على حق خاص مباشر لمصلحة المستفيد، فإن كان الحق الذي اشترطه لنفسه وأن تعود الفائدة على الغير بعد ذلك، فلا نكون بصدد الاشتراط لمصلحة الغير، بل يجب أن يكون الحق والفائدة المترتبة على ذلك الحق لمصلحة الغير بشكل مباشر.

الفرع الثالث: أن يكون في ذلك الاشتراط مصلحة مادية أو أدبية لصالح شخصٍ آخر ليس طرفاً في التعاقد، ومن دون تلك الفائدة التي تعود للغير المستفيد من ذلك الاشتراط، لا نكون بصدد الاشتراط لمصلحة الغير إنما عقد فضالة أو نيابة[1].

فاذا ما نظرنا في الشروط الواجب توفرها في الاشتراط لمصلحة الغير، يتبين لنا بأن لابد من وجود ثلاثة أطراف في ذلك التعاقد: هم المشترط، المتعهد، المستفيد. تنشأ بينهم علاقة على النحو الاتي:

1- علاقة المشترط بالمتعهد: هذه العلاقة تحكمها بنود العقد المبرم بين الطرفين وأن يلتزم كل طرف بما جاء فيه حسب الاتفاق فيما بينهم.
2- علاقة المشترط والمنتفع: تكون هذه العلاقة وفقاً لطبيعة المنفعة المشترطة لصالح الغير أهي منفعة تبرع أم منفعة معاوضة؟ فاذا كانت منفعة تبرع فإن العلاقة تكون بينهم علاقة مستحدثة لم يسبقها أي اتفاق سابق يستند ليه هذ الاشتراط، أما إذا كانت منفعة معاوضة فإن هذا الاشتراط قد نشأ نتيجة إلى تعاقدات سابقة بين المشترط والمنتفع على الرغم من أن أن المنتفع ليس طرفاً في هذا الاتفاق الذي نشأ فيه حق مباشر إليه.
3- علاقة المتعهد والمنتفع: تكون هذه العلاقة اهم مميزات العقد الذي ينشأ به الاشتراط لمصلحة الغير، إذ يكون هناك التزام في ذمة أحد اطراف العقد وهو المتعهد لصالح طرفِ آخر ليس له علاقة بالعقد المبرم ولم يكن طرفاً فيه في كل مراحل التعاقد باستثناء مرحلة تنفيذ ذلك العقد، إذ تعود منفعة هذا العقد إليه بشكل مباشر[2].وافتراضاً لما تقدم

(1) بلباقي بومدين: المركز القانوني للغير في اتفاق التحكيم التجاري دراسة في ضوء فقه وقضاء التحكيم التجاري: مجلة القانون والتنمية المحلية: الجزائر : المجلد 2، العدد 1، سنة 2020، ص121-122.
(2) محمد حسن عبيد: المرجع السابق: ص57.

فأن العقد الذي يتضمن به الاشتراط لمصلحة الغير يكون صحيحاً ونافذاً اتجاه المنتفع منه، ولكن السؤال الذي يمكن أن يثار هنا إذا ما تضمن ذلك العقد شرطاً للتحكيم هل أيكون نافذاً اتجاه الغير أم أنه لا تنطبق عليه شروط التي بيناها في الاشتراط للغير؟ كون شرط التحكيم في العقد يكون شرطاً دائراً بين النفع والضرر، وكما بينا بأن الاشتراط للغير لا يكون صحيحاً إلا إذا كان هذا الاشتراط به نفع مباشر للغير. فذهب اتجاه من الفقه إلى أن شرط التحكيم لا يمكن أن يمضي اتجاه الغير لكون الاشتراط لمصلحة الغير يعد استثناءً على مبدأ نسبية أثر العقد، ولا يمكن أن يقاس عليه أو التوسع بهِ، وبالتالي لا يمكن اعتماد هذا المبدأ بتحمل الغير الالتزامات الناشئة في العقد ويعد شرط التحكم التزاماً ضمن التزامات العقد الاخرى[1].بينما يرى اتجاه اخر من الفقه أن اتفاق التحكيم الوارد في العقد الذي يضمن الاشتراط لمصلحة الغير، يمكن أن يمضي اتجاه الغير لكونه يمكن أن يستفاد من هذا الشرط، ولكون الاشتراط لمصلحة الغير لا يرتب إلا حقوقاً للمنتفع فأن شرط التحكيم أيضاً يمثل حقاً يمكن الغير من الاستفادة منه، وأن العقد المشترط به للغير إنما هو مقر جمله واحد بما يتضمنه من فائدة وما يرتبه من التزام، ولا يمكن للمنتفع ان يأخذ ما ينفعه ويترك ما قد يشكل عبئاً عليه[2].على الرغم لما استند إليه الاتجاه الثاني من حجج موضوعية، وايضا رأيهم منسجما لما جاء في عجز المادة (2/152) [3]، إلا أننا نرى أنه لا يستقيم هذا الرأي مع ما ورد في صدر المادة نفسها[4] التي تشترط أن يضمن العقد الذي يشترط به لمصلحة الغير حقاً مباشراً للغير ويلزم المتعهد بوفاء ذلك الحق من دون قيد أو شرط، إلا في حال اتفقا على خلاف ذلك ، ومن خلال هذا النص نرى بأن شرط التحكيم الذي يرد في العقد لا يكون سارياً اتجاه الغير إلا في حال موافقة الغير عليه والتزامه به.

المطلب الثاني: نظرية مجموعة العقود

the theory of the set of contracts

تعد فكرة المجموعة العقدية حول ارتباط تلك العقود اما بوحدة الموضوع أو بذات الأشخاص الذين تنشأ بينهم مجموعة عقود في مواضيع مختلفة إذ تعرف على انها:" هي ترابط عدة عقود سواء بسبب موضوعها أو بسبب أشخاصها لتحقيق عملية تجارية معينة".[5] وأيضاً عرفت بانها:" مجموعة من الأشخاص يسهمون في تكوين تصرفات قانونية متتالية أو متعاقبة على محل واحد أو مال واحد بقصد تحقيق هدف اقتصادي

(1) محمد عبد الفتاح ترك: شرط التحكيم بالإحالة وأساس التزام المرسل إليه بشرط التحكيم: مصر، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة: ط1، سنة 2006، ص410.

(2) محمد حسن عبيد: المرجع السابق، ص59.

(3) تنص المادة (152/ 2) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951: على أنه:..... وللمتعهد أن يتمسك قبل الغير بالدفوع التي تنشأ عن العقد.

(4) تنص المادة (152/ 2) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951: على أنه:" ويترتب على هذا الاشتراط ان يكتسب الغير حقاً مباشراً قبل المتعهد يستطيع أن يطالبه بوفائه ما لم يتفق على خلاف ذلك...".

(5) محمد حسين عبد العال: مسؤولية المتعاقد تجاه الغير في اطار المجموعة العقدية: مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، عام 2006، ص19.

واحد"[1]، وكذلك عرف بأنه:" مجموعة العقود هو ترابط عدد من العقود المستقلة عن بعضها بين طرفين أو عدد من الأطراف على ذات المحل أو لتحقيق هدف تجاري واحد"[2]. ووفقاً لما تقدم فيمكن تقسيم مجموعة العقود على نوعين وفقاً لطبيعة المعيار المشترك في ما بين هذه العقود المكونة للمجموعة العقدية، فيسمى الأول بالتقسم الرأسي: وذلك يقضي بأن يبرم أحد الأشخاص عقداً مع شخص آخر فيقوم هذا الطرف الآخر بتعاقد مع شخص ثالث على ذات العقد وهكذا ينتقل التعاقد بين مجموعة من الأشخاص بشكل تسلسلي وكما يمسى "بسلسلة العقدية"[3]. ويمكن تسمية النوع الثاني بالتقسيم الأفقي: والتي تكون بمقتضاها هناك مجموعة عقود تابعة لعقد أصلي واحد، فإنها ترتبط فيما بينها بعلاقة تبعية واحدة والتي تبرم من اجل العقد الأصلي أو تكون متممة للعقد الأصلي يبرمهما شخصُ واحد أو تبرم مجموعة عقود مع مجموعة من الأشخاص ولكنها جميعها تهدف إلى تحقيق موضوع واحد، ولذلك عرفت مجموعة العقود بأنها:" ترابط عدة عقود سواء بسبب موضوعها أو بسبب أشخاصها لتحقيق عملية تجارية معينة"[4].وأهمية نظرية المجموعة العقدية تكمن في أنها تثير تساؤلاً في حالة إذا ما تضمن أحد هذه العقود بتقسيمها الرأسي أم الأفقي اتفاقاً للتحكيم هل يمتد هذا الاتفاق إلى بقية العقود سواء كانت مترابطة تلك العقود بسبب أشخاصها أو موضوعها؟ ووفقا لهذه الفرضية لابد من التفرقة بين حالتين:

الفرع الأول: الارتباط الموضوعي لمجموعة العقود

Section I: the objective correlation of the group contracts

الحالة الأولى مجموعة العقود التي يشترك بها وحدة الموضوع: ومثال على ذلك هناك مجموعة من العقود مع مجموعة من الأشخاص ولكن جميع هذه العقود تهدف إلى تحقيق موضوع واحد على الرغم من اختلاف أطرفها، سواء وقعت هذه العقود في وقت واحد أم بصورة متتابعة، ومثال على ذلك كما لو أبرم عقود نقل متعدد الوسائط بحيث يكون أحدهما نقل بحراً والآخر جواً وآخر بالسكك الحديدية، أو أبرام عقد القرض وعقد الكفالة حيث يضمن عقد الكفالة بالوفاء عن القرض في حال عجز المقترض عن وفاء قيمة القرض[5]، فهنا على الرغم من أن هناك مجموعة من العقود تبرم مع عدة أشخاص إلا أنها تشترك جميعها في تحقيق غرض واحد. وفي هذا الخصوص اتجه الفقه وقضاء التحكيم في حال وجود اتفاق التحكيم إلى مد ذلك الاتفاق إلى بقية العقود،

(1) احمد مخلوف: اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، سنة 2005، ص245.

(2) محمد فهمي الجوهري – أحمد عبد المنعم محمد: امتداد اتفاق التحكيم إلى غير الموقعين استناداً لنظرية مجموعة العقود: مجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا، المجلد 2، العدد2، ديسمبر 2019، ص26.

(3) عاطف محمد الفقي: التحكيم التجاري متعدد الأطراف: مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، 63.

(4) صالح بن إبراهيم بن عبد الله التويجري: النطاق الشخصي لاتفاق التحكيم وامتداد إلى غير اطرافه: المملكة العربية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية – مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد 22، العدد5، السنة 2020، ص3837.

(5) بلباقي بومدين: المرجع السابق: ص128.

وهذا ما اخذت به غرفة التجارة الدولية في الدعوة التحكيمية المرفوعة أمامها المرقمة (9288 / مارس/ 1998) والتي يمكن ايجازها بإن احد البنوك السويسرية قد ابرم بتاريخ 10/10/ 1991، مع احد البنوك الجزائرية عقداً ائتماني لتغطية صادرات إيطالية قادمة إلى الجزائر، وبعد ذلك ابرم البنك نفسه مع بنك إيطالي اتفاقاً " خلا من شرط التحكيم" يقضي بموجبه أن يلتزم البنك الإيطالي بتمويل الائتماني المذكور بحدود 90% من قيمته، بينما يلتزم البنك السويسري بتمويل التسهيل الائتماني بحدود 10% من قيمته، واثار خلافاً بين طرفي الاتفاق، البنك السويسري والبنك الإيطالي، بشأن احدى عمليات التسهيل الائتماني المشوبة بالغش التي قام البنك الإيطالي بدفع قيمتها، ولجأ هذا البنك إلى التحكيم مطالباً البنك السويسري بدفع قيمة ما دفعه بخصوص العملية المذكورة، ودفع البنك السويسري بعدم اختصاص هيئة التحكيم بالنظر في النزاع لكون العقد المبرم مع البنك الإيطالي يستقل عن عقد التسهيل الائتماني وأنه يخلو من اتفاق التحكيم. إلا أن هيئة التحكيم رفضت هذا الدفع وقضت باختصاصها بالنظر في النزاع محل التحكيم مستنده في ذلك إلى عقد التسهيل الائتماني الأصلي المؤرخ في 1991/10/10، والذي يمثل الإطار العام للعلاقة بين طرفين بشأن عقد تمويل الصادرات الإيطالية إلى دولة الجزائر وهذا العقد قد تضمن شرط التحكيم [1].وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأنه إذا ما اشتركت مجموعة من العقود لتحقيق غرض معين وتضمن العقد الرئيسِ منها اتفاقاً للتحكيم وخلت بقية العقود التبعية أو الساندة من هذا الاتفاق، فإنه يسري على بقية العقود حتى وإن كانت موقعة مع عدة أشخاص لا يجمعهم إلا وحدة الموضوع في تلك العقود، ولكن ماذا لو خلا العقد الأصلي من اتفاق التحكيم وتضمن ذلك الاتفاق في أحد العقود الساندة للعقد الأصلي، فإنه في هذه الحالة يذهب معظم الفقه[2]، ونحن نؤيد هذا الرأي بأن اتفاق التحكيم لا يسري على بقية العقود ومنها العقد الأصلي، وذلك لان العقد الأصلي هو الأساس الذي يتبعه بقية العقود الساندة له، والتي تشترك معه بوحدة الغرض الذي أبرمت من أجله، فإذا ما تضمن شرطاً للتحكيم في أحد تلك العقود الساندة فإنه لا يلزم إلا من وقع عليه.

الفرع الثاني: الارتباط الشخصي لمجموعة العقود

Section II: personal Association of the contract Group

الحالة الثانية هو ان تبرم مجموعة عقود مع شخص واحد وقد تختلف هذه العقود في موضوعها أو وقت انعقادها ولكن تتحد في نطاقها الشخصي، حيث تبرم عدة عقود متتالية والمتصلة بالعلاقات التعاقدية المعتادة بين الأشخاص نفسهم، والتي تتعلق بمسائل متشابهة، وأحياناً يتم التعاقد عبر الرسائل الإلكترونية "الإميل" وبعبارات

[1] صالح بن إبراهيم بن عبدالله التويجري، المرجع السابق، ص3838.
[2] سميحة القليوبي، الأسس القانونية للتحكيم التجاري وفقاً للقانون رقم 27 لسنة 1994: مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة 2012، ص78.

مختصرة[1]، فالسؤال الذي يمكن طرحه في هذه الفرضية إذا ما كان في أحد هذه العقود شرط للتحكيم وخلت بقية العقود من ذلك الشرط فهل يسري عليها أم يبقى شرط التحكيم منحصراً في المنازعات التي تنشأ عن ذلك العقد فقط؟

استقر معظم الفقه والقضاء وفق هذه النظرية على امتداد شرط التحكيم الوارد في أحد العقود المتعاقبة بين ذات الأطراف على بقية العقود في حال خلو تلك العقود من شرط التحكيم، وهذا ما أكده القضاء الفرنسي في حكمه الصادر في 25/ مارس/ 1983، في القضية التي تتلخص وقائعها في أن الشركة الفرنسية (sorvia) تعاقدت مع الشركة الأمريكية (Weinstein) على توريد كمية من اللحوم المجمدة الأمريكية وذلك بموجب عقدين أبرمَ العقد الأول في يوليو 1979، والعقد الثاني في أغسطس من العام نفسه، إلا أنه العقد الثاني لم يتم تضمين شرط للتحكيم، وفي أثناء تنفيذ العقد الثاني ظهر في احدى الشحنات الموردة من قبل الشركة الأمريكية غير مطابقة للمواصفات، فأخطرت الشركة الفرنسية الشركة الأمريكية في التوقف عن التوريد، إلا أنه ذلك الاخطار لم يصل للشركة الأمريكية إلا بعد ارسال أحدى الشحنات إلى الشركة الفرنسية، فرفضت الشركة الفرنسية استلامها مما دفع الشركة الأمريكية ببيع تلك الشحنة بسعر أقل، ومن ثم رفعت دعوى تحيكم ضد الشركة فرنسية أمام جمعية التحكيم الأمريكية" A.A.A " حيث حصلت على حكم بإلزام الشركة الفرنسية بدفع فارق الثمن المتفق عليه والثمن المباع به بالإضافة إلى الفوائد القانونية. فرفضت الشركة الفرنسية ذلك الحكم وطعنت به محتجة بأن العقد الصادر بخصوصه قرار التحكيم لم يضمن شرط التحكيم، إلا ان محكمة استئناف باريس رفضت الطعن مقررة: إذا كان العقد محل الحكم لم يتضمن شرط التحكيم فأن العقد الاخر المبرم بين نفس الأطراف ومن ذات طبيعة الصفقة قد تضمن مثل هذا شرط التحكيم فضلاً عن وجود عدة معاملات سابقة بينهم كانت تتضمن شرطاً للتحكيم وتقضي باختصاص جمعية التحكيم الأمريكية[2].والملاحظ ومن خلال ما تقدم بامتداد شرط التحكيم إلى بقية العقود المنعقدة بين نفس الأشخاص والمتحدة في موضوعها ومختلفة في تاريخ انعقادها، إلا أن الأمر لا يستقيم اذا ما انعقدت عدة عقود بين نفس الأشخاص ولكن مختلفة في موضوعها فتضمن احد العقود شرطا للتحكيم ولم يتضمنه العقد الأخر، فإن في هذه الحالة لا يمتد هذا الشرط إلى العقد الثاني لكون العقدين مستقلين تماماً في موضوعهما أو الغرض من التعاقد عليهما، وهذا ما ذهبت إليه محكمة استئناف باريس بحكمها الصادر بتاريخ 21/يونيو/ 1991[3]، حيث ابرمت شركة فرنسية عقد حصري لحاسبات آلية مع شركة فنزويلية، وتضمن العقد المذكور شرطاً للتحكيم، وبعد ذلك ابرمت الشركات نفسها

(1) د. صكبان خليل رشيد الشمري: امتداد شرط التحكيم الى عقد إعادة التأمين: مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد29، سنة 2020 ص274.
(2) د. محمد حسن عبيد: المرجع السابق: ص66-67.
(3) د. محمد فهمي الجوهري واحمد عبد المنعم محمد: المرجع السابق: 48.

عقداً منفصلاً لصيانة بعض المنتجات في الاكوادور ولم يتضمن هذا العقد شرطاً للتحكيم، فنشأ نزاع بين الشركتين بخصوص العقد الثاني بينهما، فرفضت المحكمة امتداد شرط التحكيم الوارد في العقد الأول إلى العقد الثاني كون أن العقدين وان كانوا متحدين في الإطار الشخصي بين المتعاقدين، إلا أنهما مستقلين تماماً في موضوع تعاقدهما. ومن خلال ما تقدم فأن عدة فرضيات قد سمحت بمد شرط التحكيم إلى غير الموقعين عليه أو على عقود لم تتضمن شرطاً للتحكيم استناداً لوحدة الموضوع أو للاعتبار الشخصي، وذلك استثناءً من مبدأ الأثر النسبي الالتزام الذي لا يشمل إلا عاقديه وفقاً للقواعد العامة، وهنا يطرح تساؤل هل يشمل ذلك الامتداد بين الشركة القابضة والشركات التابعة لها.

المبحث الثاني: إمكانية امتداد اتفاق التحكيم للشركة القابضة

the possibility of extending the arbitration agreement to the holding company

يدل مفهوم مجموعة الشركات على وجود أكثر من شركة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة، وكذلك الذمة المالية الخاصة بها، ولكنها تخضع في إدارتها إلى شركة واحدة تسمى الشركة القابضة أو الشركة الأم، والتي تكون لها سيطرة على الشركة التابعة لها، وتنشأ هذه السيطرة للشركة القابضة نتيجة امتلاكها لأغلبية رأس مال الشركة التابعة او لتعين أكثرية أعضاء مجلس الإدارة لتحكم بقرارتها[1]، وعلى ضوء ذلك سنبين في هذا المطلب، طبيعة علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة، ومعرفة في ضوء تلك العلاقة مدى إمكانية امتداد اتفاق التحكيم الذي تبرمه الشركة التابعة إلى الشركة القابضة.

المطلب الأول: مفهوم الشركة القابضة.

The first requirement: the concept of the holding company.

اختلفت المصطلحات المستعملة لبيان مفهوم الشركة القابضة، فمنها يطلق عليها بالشركة الأم دلالة على أن تكون شركات وليدة تابعة، أو الشركة المسيطر نتيجة لسيطرتها على مجلس إدارة الشركات التابعة والتحكم بقراراتها، ولمعرفة مفهوم الشركة القابضة لابد من تعريفها وكذلك بيان طبيعة علاقتها بالشركات التابعة لها.

الفرع الاول: تعريف الشركة القابضة.

The first section: definition of the holding company.

(1) براق عبد الله مطر: الشركة القابضة في ضوء القوانين المقارنة: جامعة الكوفة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: مجلد 12، العدد 14، لسنة 2012، ص14.

وردت كثير من التعريفات إلى الشركة القابضة سواء كان ذلك من خلال التشريعات التي نظمت هذا النوع من الشركات أم من خلال ما عرفها بعض الفقه في كتاباتهم، فعرفها الفقه على أنها:" شركة يكون نشاطها الرئيس أو الوحيد تملك إدارة أوراق مالية تمثل مشاركتها في رأس مال شركات أخرى"[1]، وعرفت ايضاً على أنها:" مجموعة من الشركات منفصلة قانوناً عن بعضها وترتبط في الوقت نفسه كل منها بالأخرى وتعد احدهما شركة مسيطرة، لها القدرة في الواقع أو في القانون على فرض وحدة القرار على الشركات، وتستخدم أموالها في شراء اسهم شركات أخرى والاكتتاب فيها[2]. وعرفت الشركة القابضة من بعض التشريعات التي عملت بهذا النوع من الشركات فعرفها المشرع العراقي في المادة (7) [3] على أنها:" الشركة القابضة هي شركة مساهمة أو محدودة تسيطر على شركة أو شركات مساهمة أو محدودة تدعى الشركات التابعة...". وعرفها المشرع الاردني في المادة (204/ أ) [4] على أنها:" الشركة القابضة شركة مساهمة عامة تقوم بالسيطرة المالية والإدارية على شركة أو شركات أخرى تدعى الشركات التابعة...". ولم يورد المشرع المصري تعريفاً واضحاً للشركة القابضة في قانون قطاع الاعمال الذي نظم هذا النوع من الشركات، إلا أنه يمكن استخلاص تعريفها من خلال المادة (2) [5] منه التي نظمت عمل نشاط هذه الشركات التي نصت على أنه:" تتولى الشركة القابضة من خلال الشركات التابعة لها استثمار أموالها كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها...". ويتضح من خلال ما تقدم فيما ورد من تعريفات للشركة القابضة بانها تقوم على تنظيم السيطرة على مجلس إدارة شركات أخرى، لغرض التحكم بقراراتها سواء كانت هذه السيطرة واقعياً من خلال تملك الشركة القابضة أكثر من نصف رأس مال الشركة الأخرى، أم قانونيا في إعطاء الحق لإحدى الشركات في تعين أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس إدارة شركة أخرى، تمهيداً للسيطرة عليها وإخضاعها لقراراتها.

الفرع الثاني: وسائل سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة لها

Section II: means of control of the holding company over its subsidiaries

ما يميز الشركة القابضة هو سيطرتها على شركة أو عدة شركات أخرى، وذلك من خلال وسائل معينة يكفلها القانون، والذي تتجلى هذه السيطرة من خلال تعين غالبية عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة تمهيداً لتحكم بقراراتها وتنفيذ اجندة الشركة التابعة، وتعين غالبية مجلس إدارة الشركة التابعة يكون بإحدى الطريقتين الآتيتين:

(1) د. حسن محمد هند: النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات: مصر، القاهرة دار الكتب القانونية، سنة 2009،ص52.
(2) د. محمد حسين إسماعيل: الشركة القابضة وعلاقتها بشركتها التابعة: الأردن، عمان، الطبعة 1 ، 1990، ص12.
(3) المادة (7) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل.
(4) المادة (204/أ) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997.
(5) المادة (2) من قانون قطاع الأعمال العام المصري رقم (203) لسنة 1991.

أولاً: تملك غالبية أسهم الشركة التابعة: تنشأ الشركة القابضة نتيجة سيطرتها على إدارة شركة أو شركات أخرى، وتتحقق هذه السيطرة عادة بتملك الشركة القابضة أكثر من 51% من رأس مال الشركة الأخرى، مما يخولها في تعين أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس إدارتها[1]، وتعد هذه السيطرة ليست لمجرد زيادة الربح فقط إنما لغرض السيطرة الإدارية التي يمكن من خلالها التحكم بقرارات الشركة الأخرى من خلال تعين أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس إدارتها وما يترتب عليه اتخاذ القرارات في هذه الشركات لصالح المسيطرين المعينين من قبل الشركة القابضة[2]. وهذه السيطرة اخذت بها معظم التشريعات ومنها التشريعات المقارنة فنص المشرع العراقي في المادة(7/ 1)[3] على أن تتملك الشركة القابضة أكثر من نصف رأس مال الشركة التابعة وبما يخولها في السيطرة على قراراتها. ونص المشرع الأردني في المادة (1/204) [4] على أن تتملك الشركة القابضة أكثر من نصف رأسمالها وذلك لغرض السيطرة على مجلس إدارتها، والامر نفسه ذهب إليه المشرع المصري في نص المادة (16) [5] عندما عرف الشركة التابعة، وأشار إلى أنها تعد تابعة في حال تملك شركة أخرى أكثر من 51% من رأس مالها ويكون لها حق التصويت في مجلس إدارتها. ويتضح من خلال ما ورد من نصوص في بعض التشريعات المقارنة بأنها أجمعت على أن ملكية احدى الشركات على أكثر من 51% من رأس مال شركة أخرى لا يكفي لعدها شركة قابضة وإنما يجب أن يقترن ذلك التملك في تعين أكثر من نصف عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة تمهيداً للتحكم بقراراتها وليس لغرض زيادة الربح فقط.

ثانياً: حق تعين غالبية مجلس الإدارة: تعد الشركة قابضة إذا ما كان لها الحق في تعين غالبية عدد أعضاء مجلس إدارة شركة أخرى، بغض النظر عن نسبة ملكية الشركة الأولى في رأس مال الشركة الأخرى، ويكون حق التعين إما بناءً على عقد بين الشركتين أو ينص ذلك في النظام الأساسي للشركة الثانية[6]، وهذا ما يطلق عليها

---

(1) سجاد خالد عبد الرحمن اللامي: آليات سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها – دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون العراقي: مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد 22، سنة 2021، ص642.

(2) د. حسن محمد هند: المرجع السابق، ص59.

(3) تنص المادة (7/ 1) من قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل على أنه:" أن تتملك أكثر من نصف رأس مال الشركة إضافة إلى السيطرة على إدارتها".

(4) تنص المادة (1/204) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 المعدل:" أن تمتلك أكثر من نصف رأسمالها و/او".

(5) تنص المادة (16) من قانون قطاع الاعمال العام المصري رقم (203) لسنة 1991 على أنه:" تعتبر الشركة تابعة في تطبيق أحكام هذا القانون الشركة التي يكون لأحدى الشركات القابضة أكثر من 50% من رأسمالها أو من حقوق التصويت بها".

(6) أسماء عبد: الأحكام الجديدة للشركة القابضة في القانون العراقي – دراسة مقارنة: مجلة جامعة الامام جعفر الصادق (ع) للدراسات القانونية: المجلد1 العدد1،السنة 2021، ص182.

بالسيطرة النوعية وليست الكمية، وأخذ المشرع العراقي في المادة (2/7) [1] بهذا النوع من السيطرة، وكذلك المشرع الأردني[2] والمشرع المصري[3]. فجميع هذه التشريعات اشارت إلى إمكانية قيام السيطرة للشركة القابضة على شركة أخرى عن طريق تعين أكثر من 50% من عدد أعضاء مجلس إدارتها، وهذا الحق لا يأتي فقط عن طريق مساهمة الشركة القابضة بغالبية رأس مال الشركة الأخرى، وإنما ممكن أن يكون عن طريق اتفاق بين الشركتين أو تقوم الشركة القابضة بتأسيس شركة أخرى وتنص على ذلك في نظامها الأساسي، دون الحاجة إلى تملك أكثر من 50% من رأس مالها.ويلاحظ من خلال ما وردت بطرق سيطرة الشركة القابضة، أن الطريقتين تهدف إلى نتيجة واحدة هي سيطرة احدى الشركات على شركة أخرى، إذ بدون هذه السيطرة لا يمكن أن يكون لدينا شركة قابضة، ومن هنا تأتي تسمية الشركة القابضة، أي يعني القبض على قرارات شركة أو شركات أخرى والتحكم بها وجعلها تنفذ اجندتها أهدافها، ويجب ألا تكون هذه السيطرة مؤقته أو طارئة وإنما يجب أن تكون هذه السيطرة هي جزء من أسباب قيام الشركة التابعة ووجودها.

المطلب الثاني: مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات الشركة التابعة لها

The second requirement: the responsibility of the holding company for the obligations of its subsidiary

تمارس الشركة القابضة دوراً مهماً في الرقابة والإشراف على الشركات التابعة لها، وذلك لمساعدتها في مواجهة التحديات التي تواجهها وتمكينها من تحقيق أهدفها المرجوة منها، ولكن مهما بلغت مركزية الشركة القابضة التي تتولاها على الشركات التابعة لا يعني إلغاء الشخصية القانونية المستقلة للشركة التابعة، أو اتخاذ القرارات نيابة عنها فتبقى القرارات المتعلقة بالشركة التابعة تتخذ من خلال هذه الشركة[4]. وبناء على ذلك لا بد من معرفة مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات الشركة التابعة لها، ومدى امكانية امتداد اتفاق التحكيم الذي تبرمه الشركة التابعة إلى الشركة القابضة، وعلى ضوء ذلك سنقسم هذا المطلب على النحو الآتي:

---

[1] تنص المادة (2/7) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل على " أن تكون لها السيطرة على مجلس إدارتها في الشركة المساهمة.

[2] تنص المادة (204/ 2) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 المعدل على:" أن يكون لها السيطرة على تأليف مجلس إدارتها".

[3] أشار المشرع المصري في الفقرة الأخير من المادة (16) من قانون قطاع الأعمال العام رقم (203) لسنة 1991:"..... أو من حقوق التصويت بها".

[4] د. علي كاظم الرفيعي و د. علي ضاري: طبيعة علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة: جامعة بغداد – كلية القانون، مجلة العلوم القانونية، المجلد22، العدد1، سنة 2007، ص7.

الفرع الأول: مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات الشركة التابعة لها

Section I: liability of the holding company for the obligations of its subsidiary

دأبت الشركات القابضة على ممارسة الرقابة على الشركات التابعة والتدخل في اتخاذ قراراتها أو التأثير عليها في اتخاذ قرارات معينة تصب في مصلحة الشركة القابضة، وتتخذ الشركة القابضة عناصر متعددة في التدخل في شؤون الشركة التابعة، وأهم هذه العناصر هي:

اولاً: عنصر السلطة الفعلية: يتمثل هذا العنصر بان يكون للشركة القابضة تابعون، يلتزمون في القرارات والأوامر التي تتخذها، ويكون مصدر هذا الالتزام العقد المبرم بين الشركة القابضة والشركة التابعة لها، ولها الحق في الإشراف على تنفيذ تلك القرارات، وتكون تلك المتابعة من خلال المشاركة في حضور اجتماعات مجلس الإدارة أو تقيد صلاحيات مجلس إدارة الشركة التابعة في اتخاذ القرارات إلا بعد الرجوع إلى مجلس إدارة الشركة القابضة[1]، ونصت بعض التشريعات على ذلك، ونصت بالمادة (7/ثالثاً/ ب)[2] من قانون الشركات العراقي المعدل التي أعطت الحق في تعيين الشركة القابضة ممثلين لها في مجلس إدارة الشركة التابعة بما يعادل نسبة مساهمتها في راس مال الشركة التابعة، ومن المعلوم أن نسبة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة التابعة تزيد في طبيعة الحال على 50% من رأس مالها، وبالتالي يكون اكثر من 50% من أعضاء مجلس إدارة الشركة التابعة هم ممثلين عن الشركة القابضة ولهم كامل الصلاحية والسلطة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة التابعة، وتكون منسجمة أو في مصلحة الشركة القابضة التي يمثلونها، وفي النص نفسه جاء في المادة (204/د) [3] من قانون الشركات الأردني. بينما ذهبت بعض التشريعات[4] إلى أبعد من ذلك حيث نصت صراحة على أن من واجبات الشركة القابضة إدارة الشركات التابعة لها. ويتضح أن جميع التشريعات التي وردت قد نصت بشكل صريح او غير صريح على تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركة التابعة من خلال السيطرة على مجلس إدارتها، واتخاذ القرارات التي تراها ملائمة مع سياساتها وتوجهاتها.

---

(1) د. علي طلال هادي: الاحكام القانونية للشركة القابضة وأثر علاقتها بالشركات التابعة لها: جامعة الأنبار: مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، سنة 2022، ص203.

(2) نصت المادة (7/ثالثاً/ ب) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل على أنه:" تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثليها في مجلس إدارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها.....".

(3) نصت المادة (204/د) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على أنه:" تقوم الشركة القابضة بتعيين ممثليها في مجلس إدارة الشركة التابعة بنسبة مساهمتها...".

(4) نصت المادة (2) من المرسوم الاشتراعي اللبناني رقم (45) لسنة 1983:" 2- إدارة الشركات التي تملك حصصاً شراكة او مساهمة". ونصت المادة (1/267) من قانون الشركات القطري رقم (11) لسنة 2015 على أنه:" المشاركة في إدارة الشركات التابعة لها أو التي تساهم فيها".

ثانياً: عنصر الرقابة والتوجيه: الرقابة التي تمارسها الشركة القابضة اتجاه الشركة التابعة هي رقابة إدارية تتعلق بمتابعة الشركة التابعة لها، وأن تعين الشركة القابضة ممثلين لها في الشركة التابعة يخولها متابعة اعمال الشركة التابعة وتوجيهها وفقاً للصلاحيات التي تتمتع بها من خلال امتلاكها لأكثر من نصف رأس مال الشركة التابعة، والذي يمنحها الحق بتوجيه الشركة التابعة في اتخاذ قرارات إدارية تكون منسجمة مع توجهات ومصلحة الشركة القابضة[1]، ولم ينص صراحة المشرع العراقي في تعديل قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 على إمكانية تدخل الشركة القابضة في الرقابة وتوجيه الشركات التابعة لها، ولكن يفهم من منطوق المادة (7/ثانياً/ ب) [2] على أن يحق للشركة القابضة المشاركة في إدارة الشركة التابعة أو الشركات التي تقوم بتأسيسها، ولم يشر هذا النص إلى أن المشاركة تكون من خلال المشاركة في مجلس إدارة الشركة التابعة، وإنماء يفهم منه تكون هذه الإدارة من خلال ممثلين عن الشركة القابضة معينين في الشركة التابعة.

ثالثاً: العنصر المالي: تتخذ الشركة القابضة أسلوب السيطرة المالية على الشركات التابعة لها، وبما يمكنها من التأثير عليها في اتخاذ قراراتها، وعلى أن تكون تلك القرارات في صالح الشركة القابضة، عادة ما تكون الشركة التابعة بحاجة إلى الدعم المالي والإسناد من الشركة القابضة لتنفيذ برامجها وتحقيق أعمالها، إلا أنه يمكن أن تقوم الشركة القابضة باستغلال تلك الحاجة للشركات التابعة في الإسناد المالي، أو تقديم القروض والكفالات فرض عليها شروط معينة تكون في صالح الشركة القابضة أكثر من صالح الشركة التابعة، وهذا ما نص عليه المشرع العراقي في المادة (7/ثانياً/د) [3] على انه يحق للشركة القابضة بتقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها، وجاء في النص نفسه المشرع الأردني في المادة (205/ج) [4]. وفي ضوء ما ورد من عناصر أساسية التي تملكها الشركة القابضة في التأثير على الشركات التابعة لها في اتخاذ قراراتها وتوجيهها بما يحقق مصالح الشركة القابضة، فيطرح سؤال في هذا المدار من يكون مسؤول عن تلك القرارات التي تتخذها الشركة التابعة؟ هل الشركة التابعة تكون هي المسؤولة وحدها عن تلك القرارات بوصفها شخصية قانونية مستقلة وذمة مالية خاصة بها، ام يمتد أثر تلك القرارات إلى الشركة القابضة باعتبارها مالكة لأكثر من نصف رأس مال الشركة التابعة ولها عناصر مختلفة تمكنها من التدخل والتأثير على قرارات الشركة التابعة.

---

(1) د. علاء طلال هادي: المرجع السابق: ص203.

(2) تنص المادة (7/ثانياً/ ب) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل على أنه:" تأسيس الشركات التابعة لها وإدارتها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها.

(3) تنص المادة (7/ثانياً/ د) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل على أنه:" تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها".

(4) تنص المادة (205/ ج) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على أنه:" تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها".

الفرع الثاني: امتداد اتفاق التحكيم للشركة القابضة

Section II: extension of the arbitration agreement to the holding company

كما اسلفنا في ما تقدم بأن هيكلية الشركة القابضة تقوم على أن تكون هناك مجموعة شركات تخضع لشركة واحدة تسمى بالشركة القابضة تسيطر على هذه الشركات وتتحكم بقراراتها، الا ان هذه السيطرة تبقى الشركات التابعة تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة عن الشركة القابضة، وبذمة مالية خاصة بها[1]، وبناء على هذا الازدواج في التنظيم القانوني لطبيعة عمل الشركة القابضة ظهر اتجاهان في بيان مدى إمكانية امتداد اتفاق التحكيم الذي تبرمه الشركة التابعة إلى الشركة القابضة، **الاتجاه الأول:** يرى هذا الاتجاه عدم إمكانية امتداد اتفاق التحكيم للشركة القابضة لان هذا الاتفاق أو العقد لا يكون ملزماً إلا للشركة التي وقعته، عملاً بمبدأ نسبية إثر الالتزام الذي لا يلزم إلا من ابرمة وارتضى به، وذلك باعتبار لكل شركة الشخصية المعنوية المستقلة[2]. إضافة إلى ذلك فيرى هذا الاتجاه أن جوهر اتفاق التحكيم يستند إلى التراضي وحرية إرادة الأطراف في اللجوء إلى التحكم وقبولهم بالحكم الذي سيصدر من هيئة التحكيم المتفق عليها من قبلهم[3]، فكيف يمكن أن تلتزم الشركة القابضة في اتفاق التحكيم وهي لم يؤخذ رأيها في هذا الاتفاق، لم تفتق مع الطرف الآخر على اختيار هيئة التحكيم[4]، وهذا ما اخذت به محكمة النقض المصرية في حكمها والذي جاء به مجرد كون أحد أطراف الخصومة شركة ضمن مجموعة الشركات والتي تساهم الشركة الأم في رأس مالها لا يعد ذلك دليلاً على التزام الشركة الام بالعقود التي تبرمها هذه الشركة والمتضمن شرط التحكيم، مالم يثبت ان الشركة القابضة تدخلت في تنفيذ ذلك الاتفاق على نحو يثبت توجه ارادتها بقبول الاتفاق الذي يتضمن شرط التحكيم والالتزام به[5].

الاتجاه الثاني: يذهب هذا الاتجاه إلى مد اتفاق التحكيم إلى الطرف غير الموقع عليه، إذا كان هذا الطرف قد أدى دوراً في المفاوضات على ابرام العقد أو استغل منافع هذا العقد أو شارك في تنفيذه، ففي هذه الحالة تمتد اثار هذا العقد إليه سواء كانت سلباً أم ايجاباً لو لم يكن خلفاً أو قام بالتوقيع عليه بشكل مباشر[6]، وحسب هذا الرأي فأن العقد

---

(1) د. بلال عبد المطلب بدوي: اتفاقيات التعاون واثرها على امتداد شرط التحكيم: جامعة الإسكندرية – طلية الحقوق، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد1، سنة 2014، ص83.

(2) د. حفيظة السيد الحداد: الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي: لبنان – بيروت، منشورات الحلبي، سنة 2010، ص243.

(3) د. رواء يونس محمود النجار: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي – دراسة مقارنة، مصر ، القاهرة، دار الكتب القانونية، سنة 2012، ص331.

(4) د. محمد حسن عبيد: المرجع السابق، ص69.

(5) حكم صادر من محكمة النقض المصرية، بجلسة 22 يونيو 2004 م، وذلك في الطعن رقم (4729) لسنة 72 – قضائية تجارية.

(6) د. محمد أحمد إبراهيم محمود: دور القضاء التحكيم التجاري الدولي في خلق قواعد قانونية للتجارة الدولية: مصر ، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2013، ص223.

الذي يتم ابرامه من إحدى الشركات التابعة في إطار التنظيم القانوني للشركة القابضة، ويتضمن هذا الاتفاق شرطاً للتحكيم فإنه يمتد إلى الشركة القابضة استناداً لنظرية المنافع المباشرة باعتبار أن الشركة القابضة قد انتفعت من هذا العقد بشكل مباشر[1]، والروابط الاقتصادية المتصلة بين الشركات التابعة والشركة القابضة بوصف أن الأخيرة قد ارتضت بهذا العقد ووافقت عليه حتى وإن لم توقع عليه كونها قبلت به ضمناً[2]، وفقاً للمبادئ العامة التي تجيز الأخذ بإرادة الضمنية للعاقدين المباشرين أم غير المباشرين. وأخذت محكمة التحكيم غرفة التجارة باريس (ICC) في حكمها الصادر بتاريخ 23 سبتمبر 1982[3]، على إمكانية امتداد اتفاق التحكيم إلى الشركات القابضة مستنده في ذلك إلى حجتين اشارت إليهما في حكمها الصادر هما:

الأول: الشركات في إطار مجموعة الشركات بغض النظر عن الشخصية القانونية المستقلة لكل منهما، إلا أنهما في الحقيقة يكونان وحده اقتصادية في إدارة أعمالهم وتنفيذ عقودهم.

الثاني: إرادة الأطراف في ابرام العقد الذي يتضمن شرط التحكيم هي إرادة واحد وذلك تأسيس على دورهم في المفاوضات على ذلك العقد أو المشاركة في تنفيذه أو الاستفادة من منافع ذلك العقد، وعمالاً لإرادة الأطراف المشتركة كما لو كانت أطراف حقيقية في العقد.

وحسب ما تقدم من اراء سواء بإمكانية امتداد اتفاق التحكيم ام عدم إمكانية امتداده إلى الشركة القابضة، فقد طرح الاتجاهين إلى حجج ومبررات لا يمكن تجاهلها مستندين في ذلك إلى نصوص ومبادئ في القواعد العامة، ولكننا نرى وفقاً لما تقدم إمكانية امتداد اتفاق التحكيم الذي تبرمه الشركة التابعة إلى الشركة القابضة وذلك للأسباب الآتية:

1- الشركة القابضة تملك أكثر من 50% من رأس مال الشركة التابعة.
2- الشركة القابضة تتحكم في إدارة وقرارات مجلس إدارة الشركة التابعة كونها أن أكثر من نصف عدد أعضاء هذا المجلس يعينون من قبل الشركة القابضة.
3- الشركة القابضة تقوم بالرقابة والتوجيه في جميع الأعمال التي تنفذها الشركة القابضة.
4- الشركة القابضة لها السيطرة المالية التي من خلالها تتحكم في الأعمال والعقود التي تبرمها الشركة التابعة ولا يمكن أن تبرم الشركة التابعة عقداً إلا بعد الاخذ برأي الشركة القابضة أو مشاورتها في إبرامه.

(1) د. صالح بن إبراهيم بن عبد الله التويجري: المرجع السابق: ص3834.
(2) تنص المادة (155) من قانون المدني العرقي رقم (40) لسنة1951 على انه:
1- العبرة في العقود المقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني.
2- على أن الأصل في الكلام الحقيقة، أما إذا تعذرت الحقيقة فيصار إلى المجاز.
(3) الحكم أشار إليه د. ناجي عبد المؤمن: الاتجاهات الكبرى في امتداد شرط التحكيم: مصر، جامعة عين شمس – كلية الحقوق، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد 48، العدد1، سنة 2006، 53.

5- الشركة القابضة هي أكبر المستفيدين من العقود التي تبرمها وتنفذها الشركة التابعة بوصفها مالكة للنسبة الأكبر من رأس مال الشركة التابعة وبالتالي النسبة الأكبر من فائدة وارباح هذه العقود تعود للشركة القابضة.

وإلا أنه على الرغم من هذه الحجج والمبررات فأن امتداد اتفاق التحكيم إلى الشركة القابضة هو استثناء من مبدأ نسبية أثر العقود التي لا تلزم إلا عاقديها، وبما انه استثناء فلا يمكن التوسع به أو اخذه كبدء عام في أعمال الشركات القابضة، إلا بعد تعديل القوانين التي تنظم أعمال هذا النوع من الشركات والنص على ذلك صراحة.

الخاتمة:Conclusion

في ختام هذه الدراسة التي بحثت إمكانية امتداد اتفاق التحكيم مستندة في ذلك إلى حجج ومبررات والقواعد العامة في إمكانية امتداد اتفاق التحكيم للشركة القابضة، وأيد هذا الاتجاه ببعض السوابق القضائية والتحكيمية التي أقرت بامتداد اتفاق التحكيم من الشركة التابعة إلى الشركة القابضة، إلا أن هناك اتجاهاً آخر رفض هذا المبدأ واستند إلى قواعد تشريعية حاكمة يصعب تجاوزها وذلك وفقاً لمبدأ أثر نسبية العقد، وعلى ضوء هذا الاختلاف بين الاتجاهين ظهرت لدينا ومن خلال هذه الدراسة بعض النتائج الاتية:

1- عدم وجود نص قانوني واضح في التشريعات المقارنة التي نظمت عمل الشركات القابضة، يشير بشكل واضح وصريح إلى إمكانية امتداد شرط التحكيم إلى الشركة القابضة.

2- إن كلا الاتجاهين المشار إليهما في إمكانية امتداد اتفاق التحكيم إلى الشركة القابضة أم عدم إمكانية امتداد هذا الاتفاق، قد استندا إلى القواعد العامة في إمكانية الامتداد أو عدم الامتداد، فلا يمكن منح أفضلية لأحد الاتجاهين المشار اليهما.

3- استند مؤدي إمكانية امتداد اتفاق التحكيم إلى الشركة القابضة إلى الإرادة الضمنية لهذه الشركة، وكذلك اخذ بمبدأ المستفيد الأخير أو المستفيد المباشر من العقد.

4- تجاهل مؤدي امتداد اتفاق التحكيم الشخصية القانونية المستقلة لكل شركة داخل إطار التنظيم القانون للشركات القابضة، وإن كان يجمعهم وحدة الهدف أو اشتراك المصلحة.

5- أن الذين يرفضون إمكانية اتفاق التحكيم إلى الشركة القابضة، استندوا بشكل أساسي على مبدا أثر نسبية العقد وفقاً للقواعد العامة، متجاهلين في ذلك التطور الاقتصادي الذي حدث في إطار مجموعة الشركات الذي تكون فيه هذه الشركات كتلة اقتصادية واحدة، يجمعها وهده الهدف وراس المال الواحد والاشتراك في تنفيذ العقود، وإن لم توقع جميع هذه الشركات على العقد الذي قامت بتوقيعه أحدهما.

وفي ضوء ما تقدم من نتائج نوصي بما يأتي:

1- نأمل من المشرعين الذين نظموا عمل هذه الشركات، وبالأخص المشرع العراقي أن يقوم بتعديل قانون الشركات القابضة، وينص صراحة على إمكانية امتداد اتفاق التحكيم أم عدم إمكانية ذلك الامتداد ويحد من التفسيرات الفقهية والاجتهادات القضائية.

2- ان تكون الشركات التابعة أكثر صراحة ووضوح عند إبرامها للعقود وأن تشير في تلك العقود التي بها شرط للتحكيم، أن يمتد هذا الشرط إلى الشركة القابضة أو عدم إمكانية امتداده لكي يكون الطرف الاخر في العقد على بينه واطلاع من أمره.
3- نأمل في أن يتوحد القرار في هيئات التحكيم التي تنظر في هكذا دعاوي، في الاخذ في امتداد اتفاق التحكيم إلى الشركة القابضة أم عدم إمكانية الامتداد، ولا ينقسم هذه الهيئات في اتجاهين أحدهما يأخذ بالامتداد والآخر لم يجيز ذلك الامتداد.

المصادر: Sources

1- د. أحمد مخلوف: اتفاق التحكيم كأسلوب لتسوية منازعات عقود التجارة الدولية، مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ط2، سنة 2005
2- أسماء عبد: الاحكام الجديدة للشركة القابضة في القانون العراقي – دراسة مقارنة: مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق (ع) للدراسات القانونية: المجلد1، العدد1، السنة 2021.
3- د. براق عبد الله مطر: الشركة القابضة في ضوء القوانين المقارنة: جامعة الكوفة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية: مجلد 12، العدد 14، لسنة 2012.
4- د. بلال عبد المطلب بدوي: اتفاقيات التعاون وأثرها على امتداد شرط التحكيم: جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد1، سنة 2014.
5- د. بلباقي بومدين: المركز القانوني للغير في اتفاق التحكيم التجاري دراسة في ضوء فقه وقضاء التحكيم التجاري: مجلة القانون والتنمية المحلية: الجزائر: المجلد 2، العدد 1، سنة
6- حسن محمد هند: النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات: مصر، القاهرة دار الكتب القانونية، سنة 2009.
7- د. حفيظة السيد الحداد: الموجز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي: لبنان – بيروت، منشورات الحلبي، سنة 2010.
8- د. رواء يونس محمود النجار: النظام القانوني للاستثمار الأجنبي – دراسة مقارنة، مصر، القاهرة، دار الكتب القانونية، سنة 2012.
9- سجاد خالد عبد الرحمن اللامي: آليات سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة لها – دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون العراقي: مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد 22، سنة 2021
10- د. سميحة القليوبي، الأسس القانونية للتحكيم التجاري وفقاً للقانون رقم 27 لسنة 1994: مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة 2012
11- د. صالح بن إبراهيم بن عبد الله التويجري: النطاق الشخصي لاتفاق التحكيم وامتداد إلى غير اطرافه: المملكة العربية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية – مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد 22، العدد5، السنة 2020.
12- د. صكبان خليل رشيد الشمري: امتداد شرط التحكيم الى عقد إعادة التأمين: مجلة كلية التراث الجامعة، المجلد 1، العدد29، سنة 2020.

13- د. عاطف محمد الفقي: التحكيم التجاري متعدد الأطراف: مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، سنة 2007
14- د. علي طلال هادي: الاحكام القانونية للشركة القابضة وآثر علاقتها بالشركات التابعة لها: جامعة الانبار: مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، سنة 2022.
15- د. علي كاظم الرفيعي و د. علي ضاري: طبيعة علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة: جامعة بغداد – كلية القانون، مجلة العلوم القانونية، المجلد22، العدد1، سنة 2007.
16- د. محمد أحمد إبراهيم محمود: دور القضاء التحكيم التجاري الدولي في خلق قواعد قانونية للتجارة الدولية: مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2013.
17- د. محمد حسن عبيد: الأساس القانوني لفرضيات امتداد شرط التحكيم: ليبيا: مجلة أبحاث قانونية: المجلد السابع: العدد الثاني: ديسمبر 2022:
18- د. محمد حسين إسماعيل: الشركة القابضة وعلاقتها بشركتها التابعة: الأردن، عمان، الطبعة 1 ، سنة 1990.
19- د. محمد حسين عبد العال: مسؤولية المتعاقد تجاه الغير في أطار المجموعة العقدية: مصر، القاهرة، دار النهضة العربية، عام 2006.
20- د. محمد عبد الفتاح ترك: شرط التحكيم بالإحالة وأساس التزام المرسل إليه بشرط التحكيم: مصر، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة: ط1، سنة 2006.
21- د. محمد فهمي الجوهري – أحمد عبد المنعم محمد: امتداد اتفاق التحكيم إلى غير الموقعين استناداً لنظرية مجموعة العقود: مجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا، المجلد 2، العدد2، ديسمبر 2019
22- د. ناجي عبد المؤمن: الاتجاهات الكبرى في امتداد شرط التحكيم: مصر، جامعة عين شمس – كلية الحقوق، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مجلد 48، العدد1، سنة 2006.

التشريعات:Legislation

1- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997
2- قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 المعدل.
3- القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951
4- قانون قطاع الاعمال العام المصري رقم (203) لسنة 1991
5- المرسوم الاشتراعي اللبناني رقم (45) لسنة 1983.

The extent to which the arbitration agreement can be extended to the holding company

Dr. Hadi Aneed Hassan

Maysan University Faculty of Law

Dr.hadialhlfi@gmail.com

Abstract:

This study examined the possibility of extending the arbitration agreement concluded by subsidiaries to holding companies, or the impossibility of extending this agreement to holding companies, indicating in the first section the theories that were based on the general principles that indicated the extension of the effect of the contract to others in accordance with the principle of stipulation for the benefit of others or the principle of group of contracts, trying to apply this to the work of holding companies when defining them and indicating the nature of their work and the control they exercise over their subsidiaries, it turns out that the contracts concluded by subsidiaries are either in the interest of the holding company, or directly or indirectly related within the framework of the group the contract of these companies, and therefore the taking of some The possibility of extending the arbitration agreement concluded by one of the subsidiaries to the holding company

Keywords: agreement, arbitration, holding company, subsidiaries**.**

أشكال التعدي على أملاك الدولة العامة

د. غادي مقلد
الجامعة الاسلامية لبنان / كلية الحقوق
أميره غازي صالح
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة ـ الجامعة المستنصرية
amera.gh86@gmail.com

مستخلص البحث:

حرص المشرع في كلًا من العراق ولبنان على محاولة حفظ أملاك دولتيهما، وإزالة التجاوزات الواقعة عليها. ويكتسب البحث أهميته من موضوعه الذي يعالج أشكال التعدي على أملاك الدولة العامة وكذلك المقارنة بين بيئتين تشريعيتين مختلفتين في العراق ولبنان لكل منهما ظروفه التاريخية الخاصة وايضا كثرة التعديات على أملاك الدولة العامة رغم تواجد التشريعات التي تكفل حمايتها. وتتلخص مشكلة البحث في أشكال التعدي الواقعة على أملاك الدولة العامة رغم تواجد التشريعات التي تكفل حمايتها وتحديد أسبابها الموجبة ناحية قصور القواعد القانونية. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان تعدد وتتنوع التشريعات العراقية التي تناولت تجريم الأفعال التي توصف بأنها تعديات على أملاك الدولة العامة وأُسبِغ عليها الحماية اللازمة من خلال تشريعات أخرى، وتطورها خلال المراحل الزمنية من عمر الدولة العراقية بعد الاستقلال، اما التشريعات السارية في لبنان التي تتطرق للأملاك العامة أغلبها من زمن الانتداب الفرنسي، ولم تصدر بشأنها تشريعات كثيرة بعد الاستقلال، كما أن الدستور اللبناني الذي يعد أسمى تشريع في الدولة لم يتطرق إلى ذكر أملاك الدولة العامة، وإنّما اكتفى بالتشديد على الملكية الخاصة، وعدم جواز نزعها إلا للمنفعة العامة.

الكلمات المفتاحية: التعدي، الاملاك العامة، لبنان.

المقدمة Introduction:

ظهرت فكرة أملاك الدولة مع بداية انتقال المجتمع البشري إلى عصر التنظيم المدني، واستقراره، وظهور التنظيم السياسي الذي يحكم الأفراد، لتتمكن السلطة الحاكمة "أياً كان شكلها" من النهوض بمسؤولياتها، وقدرتها على إدارة شؤون رعيتها، فسنت لأجلها التشريعات التي حددتها، وحددت الغرض منها، وأسبغت الحماية عليها، وكانت الأملاك العامة تدخل في ملكية الحاكم لتمييزها عن ملكية الأفراد، ومع تطور المجتمعات، ونشوء الدول الحديثة اتجهت التشريعات إلى تقسيم الأملاك في الدولة إلى صنفين: الأول تملكه الدولة، والثاني يملكه الأفراد، وقسَّمت أملاك الدولة إلى قسمين: عام مخصص للمنفعة العامة للجميع دون استثناء كالطرق، والجسور، وبحيرات المياه، والأنهر، والشواطئ، والابنية الحكومية على اختلاف أنواعها، والحدائق العامة على

سبيل المثال لا الحصر، والثاني خاص يشمل الأملاك غير المصنفة ضمن الأملاك العامة، وتملكه كأحد أشخاص القانون الخاص يدخل في منفعة الدولة لغرض استغلالها، واستثمارها، وبناء سياسة اقتصادية، واجتماعية ناجعة نظراً لإمكانية التصرف فيها، وكان نتيجة لذلك أن خضع كل قسم منها لنظام قانوني مختلف عن الآخر ينظمها، ويحميها.

أهمية البحث Importance of the Study:

تختص الممتلكات العامة بضوابط حماية خاصة جدا، تتميز عن الاخرى من الأموال الاخرى عند التجاوز عليها وذلك لأهميتها الواضحة والتي اكتسبتها كونها تعد اساس قيام الدولة بواجباتها بالطريقة الملائمة، وإذا كانت الدساتير قد جعلت تلك الحماية من الناحية الدستورية التزاماً واقعاً على عاتق كل من الدولة والمواطنين كمبدأ عام، فإن القوانين العادية تكفلت بالنص على قواعد هذه الحماية سواء من الناحية المدنية أو الجزائية ضماناً لاستمرار تخصيص هذه الأموال لما أعدت له من أوجه النفع العام[1]، فتخضع لأحكام القانون العام، وتمتاز بحماية خاصة نظراً لدورها في تحقيق المنفعة العامة، وفي حالة نشوب نزاع فالقضاء الإداري هو المختص النظر فيه[2]؛ وعليه يكتسب البحث أهميته من التالي:

1) موضوعه الذي يعالج أشكال التعدي على أملاك الدولة العامة.
2) المقارنة بين بيئتين تشريعيتين مختلفتين في العراق ولبنان لكل منهما ظروفه التاريخية الخاصة.
3) كثرة التعديات على أملاك الدولة العامة رغم تواجد التشريعات التي تكفل حمايتها.

مشكلة البحث The Problem of the Study:

يُنظر إلى أملاك الدولة عموماً أنها مباحة، ولا مالك لها وبالتالي متاحة للجميع، سواء عبر الفهم المغلوط أو عدم الفهم المقصود بغرض جلب منفعة غير مستحقة، ما يستدعي التطرق إلى وضعها القانوني، والتشريعات التي تخضع لها، وطرق التصرف بها، واستعمالها كي لا تكون عرضة للاعتداء عليها بقصد تملكها، أو الإضرار بها، وانطلاقاً من ذلك تحاول الباحثة معالجة الإشكالية المتمثلة في: أشكال التعدي الواقعة على أملاك الدولة العامة رغم تواجد التشريعات التي تكفل حمايتها وتحديد أسبابها الموجبة ناحية قصور القواعد القانونية، وضعف أداء الأجهزة المتخصصة بإدارتها وصونها وخاصة أن الملك العام العائد للدولة هو في الأساس مخصص لخدمة الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

(1) إبراهيم عبد العزيز شيحا، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الاسكندرية، الدار الجامعية،1994ص385.
(2) هدّوري عايدة، المفهوم المعاصر لأملاك الدولة الخاصة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، الجزائر، جامعة مسيلة، ع 6، 2009، ص304.

أهداف البحث Aims of the Study :

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الآتي:

1. الكشف عن طرق حماية أملاك الدولة وفقاً للتشريعات النافذة في العراق ولبنان.
2. بيان أشكال، وطرق التعدي على أملاك الدولة العامة، والخاصة في العراق، ولبنان.

منهج البحث Study Methodology:

تعتمد الباحثة على المنهج التاريخي المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً يتناول رصد عناصرها، وتحليلها، ومناقشتها، وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة، أي هو ذلك الطريق الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة بقصد التوصل إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل[1]، وذلك من خلال عرض التشريعات العراقية، واللبنانية المعنية بتحديد، وتعريف أملاك الدولة العامة، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يقدم صورة للظروف، والاتجاهات الحالية، ويسجلها، ويشرح لماذا توجد مواقف معينة دون غيرها؛ حيث يسمح للباحثين بدراسة العلاقات بين المتغيرات، والتوصل إلى نتائج محددة[2]، بطريقة كمية، أو نوعية من حيث المحتوى والمضمون خلال فترة زمنية معينة، أو عدة فترات[3]، وذلك من خلال توصيف أشكال التعدي على أملاك الدولة العامة في العراق ولبنان، وعلاقتها بالتشريعات الناظمة، وآلية عمل الجهات المعنية.

إطار البحثStudy Framework :

يتحدد إطار البحث المكاني بدولتي العراق، ولبنان والإطار الموضوعي بالقوانين والتشريعات الناظمة لأملاك الدولة العامة وحمايتها وتضمن ثلاث مباحث: المبحث الاول املاك الدولة والمبحث الثاني التشريعات العراقية الناظمة لأملاك الدولة والمبحث الثالث كان التشريعات اللبنانية الناظمة لأملاك الدولة اضافة الى خاتمة ومقترحات وتوصيات.

المبحث الأول :أملاك الدولة The first topic: state property

تقسم ممتلكات الدولة إلى ممتلكات عامة وخاصة. لا تختلف الملكية الخاصة للدولة عن ممتلكات الأفراد أنفسهم وعادة ما تخضع لنفس القواعد التي تخضع لها، وهي قواعد

(1) سعد المشهداني، منهجية البحث العلمي، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع-نبلاء ناشرون وموزعون، 2019، ص120.

(2) سامي طايع، ترجمة سلوى أحمد، مناهج البحث وكتابة المشروع المقترح للبحث، ط1، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية (جامعة القاهرة: كلية الهندسة)، 2007، ص50.

(3) ربحي عليان، عثمان غنيم، "مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق"، ط1، عمان (دار صفاء للنشر والتوزيع)، 2000، ص43.

القانون المدني، ويتعامل القضاء العادي مع النظر في النزاعات ذات الصلة. وتخضع الممتلكات الحكومية العامة لنظام قانوني مختلف وتنظمها القواعد القانونية الأخرى التي تقع ضمن نطاق القانون الإداري، والدولة من خلال إدارة ممتلكاتها العامة، مثل الطرق والجسور والبحيرات والأنهار والابنية الحكومة وحدائق عامة، تهدف إلى تحقيق منفعة عامة في متناول الجميع دون استثناء بقانون أو لائحة[1].

المطلب الأول: مفهوم أملاك الدولة العامة وتعريفها

The first requirement: the concept of public state property and its definition

تنطلق الرؤية المجردة للملكية العامة للدولة من حقيقة أن هذه مجرد وسيلة لتبادل المنافع وتعزيز العلاقات بين الناس؛ وبالتالي فهي وسيلة وفي نفس الوقت تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع الافراد، والممتلكات العامة يجب أن تكون ملكًا لكل الناس أو لمجموعاتهم، والحق في استخدامها ملك لهم بدون توكيل رسمي أو استغلال من قبل أي شخص لنفسه، أي أن استخدام الممتلكات يخضع للقاعدة العامة لجميع أفراد الأمة أو لجميع أعضاء مجموعة معينة، دون الولاية القضائية للفرد ، ويجب ألا يتجاوز هذا السياق، إذا كانت منفعته لا تتعارض مع منفعة مثل هؤلاء الأشخاص، وفي هذه الحالة يشير إلى تقاسم المنفعة من قبل الآخرين على أساس المساواة والعدالة، ما لم يستبعد منفعة أي شخص من الاستفادة من الآخر[2]، لأنه يعتبر من ضروريات الحياة. لذلك، لديهم جميعًا شيء مشترك. لذلك، وبناءً على ما هو منصوص عليه في تشريعات معظم البلدان، يمكن استنتاج السمات الرئيسية للملك العام على النحو التالي:

1. ما يعود للدولة ككل أو لشركاتها العامة ، وكذلك ما يقام للصالح العام.
2. أن تكون محمية من قبل الدولة بمعنى أن المعاملات أو المصادرة أو التصرف أو التقادم أو الملكية غير قانونية.

المطلب الثاني: مفهوم حماية أملاك الدولة العامة

The second requirement: The concept of protecting public state property

يجب حماية الاملاك العامة من الإجراءات التي تضر به أو لا تفيده ، لأن احتمال حدوثها فيه مرتفع للأسباب التالية[3]:

(1) محمد جمال الذنيبات، الوجيز في القانون الإداري، ط2، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص351.
(2) علي بدير وآخرون، مبادئ وأحكام القانون الإداري، الاسكندرية، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993، ص384.
(3) حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، ط1، القاهرة، دار النشر للجامعات،1999، ص19.

– زيادة عدد المستفيدين: معظم أنواع المشاعات معدة لمنفعة جميع الناس، وهذا العدد الكبير من المستفيدين يخلق فرصة ممتازة لأعمال غير قانونية مثل سوء الاستخدام أو الضرر أو السرقة أو غير ذلك.

– زيادة في عدد المسؤولين المخولين بإدارة المجال العام: وعندما لا تقوم الدولة ، ممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والملك والأمير والأوصياء الآخرين، بتوجيه جميع الشركات بسبب تنوعها واختلافها ومسؤولياتها الهائلة، لذا كان الاتفاق لا مفر منه. وهذا يزيد من احتمالية تعرض المنطقة العامة لسلوك ضار، مثل الصرف الغير قانوني اضافة الى إنفاقه لغايات غير مشروعة. وللحد من نطاق التشريع في الممتلكات العامة.

– يترافق الكثير من الالتباس مع حرية التنقل في التنفير أو مصادرة الممتلكات الحكومية بسبب كثرة الشكوك التي تنشأ عن فعل شيء غير مسموح به أو غير مسموح به.

الحماية الجنائية:

لا يتم التعامل عادة مع الحماية الجنائية في نصوص قانونية مدمجة في نظام أساسي واحد ، بل في نصوص منفصلة ، ولا تعدّ المنافع العامة متساوية فيما يتعلق بالمطالبة بهذه الحماية ، لأنها تختلف عن بعضها البعض في هذا الصدد، وتستهدف الحماية بوضوح السلع العامة التي يمكن للجمهور الوصول إليها على سبيل المثال الطرق العامة ومحاولة إضفاء الشرعية على الحماية بأشكال مختلفة لعنصر الملك العام الذي تم تناوله في المعيار والتأكيد على حساب الحماية الخاص به ، على النحو المنصوص عليه. مع أهميتها[1]، ومدى تأثيرها على الجمهور والعقوبات اللاحقة المنصوص عليها في القوانين المعمول بها؛ على سبيل المثال ، يتم تحديد الحماية الجنائية من خلال القوانين التي تعتبر تدخل الأفراد في الممتلكات العامة جريمة جنائية وتنص على المسؤولية الجنائية للتدخل فيها[2].

- **الحماية الإداريةَ:** تمارسها الدولة بأشكال مختلفة من الرقابة والمحاسبة وفق القواعد المعمول بها. وتتم ممارسة الرقابة الإدارية على المجال العام من خلال المشرفين العامين، حيث أن المهمة الرئيسية للمشرفين في العمل هي مراقبة مرؤوسيهم والتحقق من نزاهتهم والقيام بعملهم، والذي يؤدي بلا شك إلى الحفاظ على الملك العام [3].
- **الحماية المدنية:** نشأت فكرة حظر التعدي على الممتلكات العامة من القوانين الفرنسية التي تحظر التصرف في أموال التاج، لكن الثورة الفرنسية ألغت هذا المبدأ

(1) نواف كنعان، القانون الإداري الأردني، ط1، الكتاب الثاني، 1996، بلا دار نشر، ص285.
(2) أنسام عبد الله، النظام القانوني للأموال العامة- دراسة مقارنة، الرافدين للحقوق، مجلد2، السنة العاشرة، عدد 25، 2005، ص324.
(3) أماني حمودة، حماية المال العام بالدولة الحديثة في ضوء الشريعة الإسلامية، ص34-35، متاح على الرابط:

https://bfda.journals.ekb.eg/article_43521_9439fa3682d23c595352d4bb909f5c12.pdf

وأصدرت قوانين مدنية وضعته بقواعد خاصة. واستمرت هذه القاعدة العامة حتى تدخل المشرع الأخير ونص صراحةً على عدم جواز التصرف في الملكية العامة، وهذا لا ينطبق فقط على البلدان الرأسمالية التي قبلت النظرية التقليدية[1]، وفيما يلي اهم قوانين الحماية المدنية:

أولا: عدم اباحة التصرف في الاملاك العامة: الغرض من هذا المبدأ هو منع جميع الدعاوى المدنية المتعلقة بالأصول الموجودة في الملك العام، والتي يتم نقل ملكيتها إلى الأفراد والجماعات الخاصة، أو التي لها مصالح مادية متضاربة فيها، وتوجيهها إلى الصالح العام ، أي للصالح العام.

ثانياً: عدم جواز الحجز على المُلك العام: تعد من القواعد الأساسية اللازمة لحماية الجمهور العام، لضمان بقاء واستمرارية التنازل عنها لصالح الجمهور العام، ويرجع ذلك إلى الاعتراف بعدم جواز نقل ملكية السلع العامة من عهدة الإدارة للغير، وطالما شكلت قاعدة عدم جواز مصادرة الأملاك. الملكية العامة مبدأ يحميها من أي تنفيذ.

ثالثاً: عدم جواز اكتساب المُلك العام بالتقادم: يهدف محتوى هذا الحكم إلى ضمان استمرار الاستخدام المفيد الذي تم تخصيص هذه الخاصية من أجله ، لذلك تنطبق هذه القاعدة على جميع الممتلكات خلال فترة التنازل ، وهي أهم وسيلة لحماية الجمهور؛ بما أن هذا علاج ناجح ضد أي هجوم محتمل على الاملاك العامة .

المطلب الثالث: أشكال التعدي على أملاك الدولة العامة

The third topic: Forms of infringement on public state property

هناك اعتقاد خاطئ بأن الممتلكات العامة للدولة مسموح بها أو لا يوجد وصي لها وأن الانتهاك ليس له قوة قانونية ولا يتطلب أي مسؤولية لذلك من بين بقايا الشكاوى المختلفة هناك العديد من الانتهاكات والتجاوزات والموقف غير المسؤول. فالفساد مبررات لا تستند إلى قوانين الدولة لحماية الممتلكات العامة ومعاقبة المعتدين وقدرته على معاقبة جميع المخالفين ، لذلك يحاول المحقق في حدود إمكانياته وموضوع تحقيقه أن يلاحظ أشكال الإخلال بالنظام العام والآليات المستجدة للقضاء على هذه التجاوزات والفصل بينها، إن حرمة الممتلكات أكثر صرامة من حرمة المال الخاص[2]، وذلك لكثرة الحقوق المجاورة وكثرة الديون التي تقابلها ، وجرائم المشاعات عديدة في أشكالها ومظاهرها ، ومنها:

أولاً- أشكال الاستيلاء على أموال الدولة العامة من قبل المسؤول.

(1) طعيمة الجرف، القانون الاداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الادارية - دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978، ص709.

(2) علاء الحطاب ، الحوار المتمدن، متوفر على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=623796

هناك العديد من أشكال الاستيلاء على الممتلكات الحكومية من قبل المسؤولين وهي:

1. **السرقة**: بشكل عام هذا يعني أن الجاني أخذ أموال شخص آخر بغرض الحيازة، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأموال مملوكة للدولة أو لإحدى المؤسسات أو الهيئات التي تمتلك الدولة حصة فيها ، أو ما إذا كانت مملوكة لأفراد. وإذا تمت سرقتها من قبل موظف أو شخص تابع له ، أو حدثت فيما يتعلق بالمعاملات بين الأفراد[1].

2. مصادرة الملك العام[2]: يمكن النظر إلى مصادرة ممتلكات الدولة على أنها مرادف للاختلاس، ولكن عند النظر في هذين المفهومين والتحكم فيهما، يتضح أن هناك فرقًا بينهما، "وإن كان ذلك مع نتيجة مماثلة ووصف الجاني. موظف حكومي"، كما ذكرنا سابقًا، من الضروري أن نذكر قبل العناصر المكونة لمصادرة ممتلكات الدولة: هناك ثلاثة عناصر ضرورية لارتكاب هذه الجريمة ، أولها الصفة المحددة للجاني ، ثم الركن المادي ، ثم الركن المعنوي.

- صفة خاصة للجاني: عند مصادرة ممتلكات الدولة ، يجب أن يكون الجاني موظفًا حكوميًا ، وإذا لم يتم إثبات هذه الصفة ، فهذه سرقة عادية ، مثل الشخص العادي الذي يصادر هذه الأموال.
- الدعم المادي: متاح عندما يقوم الموظف بعمل من أعمال التخصيص أو تسهيل الحصول على سلعة عامة.
- الركن المعنوي: توجد نية جنائية عامة كافية في هذه الجريمة.

3. جريمة اضرار الموظف بالممتلكات والمصالح العامة: أن يستغل موظف عام منصبه العام على نحو يضر بالمصلحة العامة التي يكون مسؤولاً عنها ، وذلك لمصلحته الخاصة أو مصالح الآخرين[3].

4. الفساد المالي (الرشوة) وعواقبه: وأن الغرض من هذه الميزة هو جعل الشخص المرتشي يعتبرها فعل واجب أو يمتنع عن القيام بذلك، وتستند جريمة الرشوة إلى ركيزة خاصة: أي، الجاني هو موظف عام، والعنصر المادي: يتكون من أربعة عناصر رئيسية: النشاط الإجرامي ، المتمثل في أحد شكلي الطلب أو القبول، ومكان الرشوة[4].

5. الجريمة المتمثلة في استخدام العمال لمصلحتهم الخاصة: هو عمل كل موظف عام مسؤول عن الخدمة العامة فيما يتعلق باستخدام الموظفين للخدمة المرتبطة بعمله

---

(1) بلال زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدولة العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الإسلامية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009، ص166.

(2) بن بشير وسيلة، جريمة اختلاس الموظف العمومي للمال العام، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، المجلد2، العدد3، حزيران 2015، ص99.

(3) فوزية عبد الستار، شرح قانون العقوبات: القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، 1982، ص123.

(4) أحسن أبو بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي الخاص، ط13، الجزء2، الجزائر، دار الهومة، 2013، ص74.

، واستخدامهم لنفسه ولمنفعته الشخصية. ترتكز هذه الجريمة على ثلاثة أركان ، وهي: جانب الموظف العام أو الشخص الخاضع لوصايته من قبل المجرم ، والركيزة المادية التي تتخذ شكل ثلاثة أشكال: اغتصاب العامل لحقوق العامل للجميع أو جزء من أجره دون مبرر قانوني أو إداري ومزاولة العمل دون موافقتهم أو بدون تعويض ، وتغيير ما تم التعاقد معهم، أو تزوير سجلات التوظيف بإدراج أسماء مستعارة لأشخاص لم يقوموا بأي عمل ، ومن ثم استلام أجورهم. بالكامل. أو تخصيص حصة لهم، ويأتي العنصر الأخلاقي بمجرد القضاء على النية الإجرامية كجريمة متعمدة[1].

ثانياً: أشكال اغتصاب الممتلكات العامة من غير الموظف

ويشمل أي ضرر يلحق بالممتلكات العامة يرتكبه شخص غير مسؤول عن الخدمة العامة، أو "موظف عام"، أي فرد من أفراد الجمهور، بغرض تخريب الممتلكات العامة أو سرقتها أو استخدامها. على حساب الآخرين، أو الإضرار بالممتلكات العامة نتيجة الخلافات السياسية مع الأحزاب أو السلطات ، أو بسبب الجهل بطبيعة الضرر الذي يلحقه الفرد بالممتلكات العامة في الأماكن العامة والطرق والجسور أو تلويث البيئة والمتنزهات والأنهار أو تخريب المصالح العامة للمواطنين في أمور المياه والكهرباء والصرف الصحي وما إلى ذلك[2].

1. **التخريب بأشكاله المختلفة:** يتم تعريف التخريب على أنه: "التدمير الكامل أو الجزئي" ، أي التدمير الذي يؤثر على الممتلكات كليًا أو جزئيًا ، أو يؤدي إلى وقف استخدام هذه السلع كليًا أو جزئيًا.

2. **غصب الملكية العقارية:** يقصد بها الاستيلاء على الأموال غير المنقولة والتصرف فيها بطريقة غير مشروعة ، ومن أجل ارتكاب هذه الجريمة لا بد من: موقع الهجوم والدعامة المادية والعنصر المادي.

3. **السرقة:** وهي في الأساس جريمة تهدف إلى الاستيلاء على الأموال المنقولة لشخص آخر والتصرف فيها من أجل الاستيلاء عليها.

المطلب الرابع: آلية إزالة التعدي على أملاك الدولة العامة

Fourth requirement: Mechanism for removing encroachment on public state property

1- كف يد الموظف عن عمله: وهذا يعني وقف الموظف ، ورفع يده مؤقتًا كجزء من مسؤوليته التأديبية ولأسباب يحددها القانون أو لأن الإدارة ترى أنه من الضروري تنفيذ هذا الإجراء فيما يتعلق بأحدهم ، نشاط الموظف. كن بعيدًا.

(1) الحطاب، المصدر السابق.
(2) الحطاب، المصدر السابق.

2. المصالحة: إن التحكيم في الجرائم العامة ، أي الاستيلاء على الأموال العامة أو الأشخاص بصفتهم موظفين من قبل الجاني ، هي في مجملها جرائم عامة قابلة للاتهام ، والتي يصنفها المحامون بطريقتين:

– الاتجاه المعاكس هو توسيع نطاق تطبيق الصلح ليشمل الجرائم الواقعة في الملك العام:

– يجب أن تقتصر المصالحة الجنائية على الجرائم التي تقع في المجال العام

3. القضاء على التعديات على أراضي الدولة: السلوك المتعلق بممتلكات الدولة والبلديات في إطار المفهوم الأساسي دون موافقة مبدئية ، ومن أبرز هذه الانتهاكات[1]:

1. بناء ما يتعارض أو يتطابق مع المخططات الرئيسية للمدن.
2. تشغيل الأموال غير المنقولة المملوكة للهيئات العامة
3. استغلال الأراضي المملوكة للدولة.

المبحث الثاني: التشريعات العراقية الناظمة لأملاك الدولة

The second section: Iraqi legislation regulating state property

كان أول تشريع عراقي يخص أملاك الدولة هو قانون تمليك، وتحديد الأراضي الأميرية في القرى والقصبات، والمدن رقم 84 لسنة 1926[2] الذي سُمح بموجبه للمواطنين بتملك الأراضي الواقعة خارج حدود القرى، والقصبات، والمدن، واعتبارها ملكاً صرفاً بشرط أن تكون مشادة عليها أبنية، واستيفاء بدل المثل، وبدل العشر إذا كانت الأرض أميرية، وغير مفوضة، وبدل العشر فقط لعشرين سنة إن كانت الأرض مفوضة في الطابو[3]، ثم جاء القانون رقم 23 تاريخ 1927/3/15[4]، وتناول نقل ملكية أموال الدولة العثمانية إلى الحكومة العراقية، وقانون تمليك العرصات، والمباني العائدة للحكومة رقم 84 لعام 1931[5]، وقانون بيع أموال الدولة المنقولة رقم 53 لعام 1933[6]، وتوالت بعدها التشريعات الناظمة لأملاك الدولة، والتصرف فيها مثل قانون إدارة البلديات رقم 130 لسنة 1963 المعدل[7]، وقانون البلديات رقم 165 لسنة

(1) مهند نوح، مصطفى الطراونة، الطبيعة القانونية لقرارات كف اليد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 32، العدد2، 2016، ص14.

(2) الوقائع العراقية، العدد 497، تاريخ 1926/12/22، ص225، وقد ألغي بموجب قانون بيع الأراضي الأميرية رقم 11 لعام 1940.

(3) الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو هي الأراضي التي فوض حق التصرف فيها إلى الأشخاص وفق أحكام القوانين الناظمة لها.

(4) الوقائع العراقية، العدد 523، تاريخ 1927/03/23، ص51.

(5) الوقائع العراقية، العدد 1060، تاريخ 1931/10/11، ص832، وقد ألغي هذا القانون بموجب قانون تمليك العرصات والمباني الأميرية رقم 3 لعام 1960.

(6) الوقائع العراقية، العدد 1280، تاريخ 1933/3/8، ص505، وقد ألغي بموجب قانون بيع أموال الدولة المنقولة رقم 115 لسنة 1972.

(7) الوقائع العراقية، العدد 870، تاريخ 1963/10/12، ص539.

1964[1]، والقرارات العديدة لمجلس قيادة الثورة السابق خلال حكم "البعث" للعراق والتي تمثل كلها نصوص تشريعية تحمي المُلك العام، وتبين طرق الحفاظ عليه، ويعد القانون المدني العراقي ذي الرقم 40 لسنة 1951[2]، وقانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969[3]، وأصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل[4]، والدساتير العراقية بدءاً من عام 1970 وحتى الدستور النافذ لعام 2005 أبرز التشريعات التي تناولت مفهوم أملاك الدولة العراقية، وأسبغت عليها الحماية إضافة إلى قوانين أخرى مثل: قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 وتعديلاته[5]، قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970[6]، وقد لحظ قانون التنفيذ رقم (45) لسنة 1980(38) وتعديلاته[7] عدم جواز الحجز على أملاك الدولة، والقطاع الاشتراكي أو بيعها، والقرار 36 لعام 1994[8] الخاص بالتعدي على أملاك الغير، وأملاك الدولة لغرض السكن من غير إذن أو عقد مسبق، والقرار 154 لسنة 2001[9] حول التجاوزات الواقعة على العقارات العائدة للدولة، والبلديات ضمن حدود التصاميم الأساسية للمدن دون الحصول على موافقة اصولية، وقانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005[10]، وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم(43) وتعديلاته رقم (21) لسنة 2008، ونظام بيع، وإيجار عقارات، وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار رقم (6) لسنة 2017 وتعديلاته[11]، وقانون صندوق استرداد أموال العراق رقم (9) لسنة 2012[12] المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2019 الخاص باسترداد الحقوق المالية لجمهورية العراق كافة التي حصل عليها الغير من العراقيين، والأجانب بطرق غير مشروعة نتيجة سوء استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء، والحصار الاقتصادي، والتهريب، والتخريب، وقانون بيع، وإيجار أموال الدولة رقم

(1) الوقائع العراقية، العدد 1033، تاريخ 1964/11/22، ص904، وقد ألغي مجلس أمانة بغداد المنصوص عليه في قانون إدارة البلديات بموجب المادة 99 من قانون مجالس الشعب المحلية رقم 25 لسنة 1995.
(2) الوقائع العراقية، العدد 3015، تاريخ 1951/9/8، ص243، وقد ألغي الفصل الثالث من الباب الأول من الكتاب الثاني بموجب المادة 215 من قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983.
(3) الوقائع العراقية، العدد 1778، تاريخ 1969/12/15، ص1، وقد تم تعديل الغرامات بموجب قانون رقم 6 لسنة 2010.
(4) الوقائع العراقية، العدد 2004، تاريخ 1971/5/31، ص148.
(5) الوقائع العراقية، العدد1766، تاريخ 1969/11/10، ص477، وقد عدِّل بموجب قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد رقم 2746، تاريخ 1979/12/17، ص657.
(6) الوقائع العراقية، العدد 1884، تاريخ 1970/5/30، ص505.
(7) صدر هذا القانون بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 338 لسنة 1980، ونشر في الوقائع العراقية، العدد 2762، تاريخ 1980/3/17، ص444.
(8) عدل بموجب قانون رقم 13 لسنة 2019 التعديل السادس لقانون التنفيذ رقم 45 لسنة 1980 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد رقم 4553، تاريخ 2019/9/2.
(9) الوقائع العراقية، العدد 3505، تاريخ 1994/4/11، ص122.
(10) صدر في 2001/7/9، الوقائع العراقية، العدد3886، تاريخ 2001/7/9، ص464.
(11) الوقائع العراقية، العدد 4009، تاريخ 2005/11/9، ص1.
(12) الوقائع العراقية، العدد 4070، تاريخ 2008/3/31، ص1.

21 لسنة 2013[1]، وكلها قواعد قانونية تتناول أملاك الدولة، وتحميها، وتبين كيفية إزالة التعديات عليها، والعقوبات المقررة على المخالفين.

المطلب الاول: إزالة التجاوز على المُلك العام

تناولت التشريعات العراقية المختلفة آلية إزالة التجاوز على الأملاك العامة، منها ما حدده قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971 المعدل على اعتبار أن الاعتداء، والتجاوز على المُلك العام جريمة مشهودة، مخولاً كل فرد يشهد الجريمة بإلقاء القبض على المعتدين أو المتجاوزين، واحالتهم إلى السلطات المختصة وذلك حسب المادة 102 التي تنص على: "لكل شخص ولو بغير أمر من السلطات المختصة أن يقبض على أي متهم بجناية أو جنحة في إحدى الحالات الآتية:

الاختلاس: عدّ قانون العقوبات العراقي جريمة الاختلاس من الجرائم المخلة بالشرف حسبما نصت عليه المادة 21 في الفقرة أ البند 6 وهي: "الجريمة السياسية هي...ومع ذلك لا تعتبر الجرائم التالية سياسية لو كانت قد ارتكبت بباعث سياسي.. 6 – الجرائم المخلة بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير وخيانة الامانة والاحتيال والرشوة وهتك العرض"، وقد تناول هذه الجريمة في المادة 315 التي تنص على: "يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة اختلس أو اخفى مالا أو متاعا أو ورقة مثبتة لحق أو غير ذلك مما وجد في حيازته".

الاستيلاء: تطرقت المادة 316 من قانون العقوبات العراقي لجريمة الاستيلاء حيث نصت على: "يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة استغل وظيفته فاستولى بغير حق على مال أو متاع أو ورقة مثبتة لحق أو غير ذلك مملوك للدولة أو لإحدى المؤسسات أو الهيئات التي تسهم الدولة في مالها بنصيب ما أو سهل ذلك لغيره، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا كان المال أو المتاع أو الورقة أو غيره مملوكا لغير من ذكر في الفقرة المتقدمة".

الإضرار بالأملاك والمصالح العامة: أشارت المادة 318 من قانون العقوبات العراقي لجريمة الإضرار بالمصلحة العامة حيث نصت على: "يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة عهدت اليه المحافظة على مصلحة للجهة التي يعمل فيها في صفقة أو قضية فاضر بسوء نية أو تسبب بالإضرار لهذه المصلحة ليحصل على منفعة لنفسه أو لغيره"، وكذلك المادة 340 التي تنص على: "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كل موظف أو مكلف بخدمة عامة أحدث عمداً ضرراً بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل فيها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الأشخاص المعهود

[1] كان النظام الأول يحمل رقم 7 لعام 2010 ونشر في الوقائع العراقية بالعدد رقم 4173، تاريخ 2011/1/10، ص1، وألغاه النظام رقم 6 لسنة 2017، المنشور في الوقائع العراقية، العدد 4458، تاريخ 2017/8/21، ص4، والمعدل بالنظام رقم 5 لسنة 2018.

بها إليه"، وحكمة التجريم في هذا النص واضحة لما ينطوي عليه فعل الموظف أو المكلف بخدمة عامة من إخلال بواجب الأمانة والولاء الخاص للجهة التي يعمل فيها بالعدوان على مالها أو على مال جهة أخرى تقتضي أعمال وظيفته ان يتصل بها.

المبحث الثالث: التشريعات اللبنانية الناظمة لأملاك الدولة العامة

Section Three: Lebanese legislation regulating public state property

تكتسب الأملاك العامة أهميتها، من الدور الذي تلعبه في حياة الدولة، وتسيير شؤونها، والمنفعة التي تحققها للمواطنين جميعاً دون تمييز، ولذلك فقد أفردت التشريعات اللبنانية حمايتها عليها في مواد، ونصوص متعددة، وفي تشريعات مختلفة، وتوعدت المتعدين عليها بالعقاب وهي:

1-**الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار عام 1926 وتعديلاته:** لم يشر الدستور اللبناني إلى حماية الأملاك العامة في أي نص من نصوصه وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن الملكية الخاصة مصونة بموجب القانون ولا تُنتزع إلا لتحقيق المنفعة العامة شرط تعويض صاحبها تعويضاً عادلاً عنها وذلك في المادة 15 منه التي تنص على: "الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً"، وذلك تقصير من المشرع الدستوري الذي كان يُفترض به أن يبسط حمايته الدستورية على الأملاك العامة حتى لا يتجرأ أي تشريع عادي على الانتقاص منها، أو المساس بها حتى وإن كان قرار المفوض السامي الفرنسي رقم 144 لعام 1925 ما زال سارياً إلا أنه لا يرقى لسمو الدستور.

2-**قانون العقوبات اللبناني:** بسط قانون العقوبات اللبناني حمايته على الأملاك العامة، وتوعد كل من يمسها بسوء بأشد العقوبات كالإعدام، وغيرها، كما عاقب كل من يشترك في عمل، أو يشارك مجرماً في التعدي على الأملاك العامة كالتخريب، والهدم، والتشويه، وغيرها من الجرائم؛ حيث نص في البند 6 من المادة 219 على: "يعد متدخلاً في جناية أو جنحة كل من...6-من كان عالماً بسيرة الأشرار الجنائية الذين دأبهم قطع الطرق أو ارتكاب أعمال العنف ضد أمن الدولة أو السلامة العامة، أو ضد الأشخاص أو الممتلكات وقدم لهم طعاماً أو مأوى أو مخبأ أو مكاناً للاجتماع"، وتناول شخص المجرم الذي يعتدي على أملاك الدولة وتوعده بعقوبة الأشغال الشاقة في المادة 309 التي تنص على: "يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً من ترأس عصابات مسلحة أو تولى فيها وظيفة أو قيادة أياً كان نوعها إما بقصد اجتياح مدينة أو محلة أو بعض أملاك الدولة أو أملاك جماعة من الاهلين وإما بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العامة العاملة ضد مرتكبي هذه الجنايات"، والتوقيف والغرامة لكل من يستغل أراض الدولة دون إذن في المادة 764 التي تنص على: "يعاقب بالتوقيف وبالغرامة من ستة آلاف إلى

عشرين ألف ليرة من يستخرج من أملاك الدولة بدون أذن عشباً أو تراباً أو حجارة أو غيرها من المواد"[1].

3-**قانون الموجبات والعقود:** لم يجز قانون الموجبات والعقود اللبناني لموظفي الإدارة العامة التصرف بأموال الدولة حماية من المشرع لاستغلال الوظيفة بما يضر المصلحة العامة، إلا أنه اشترط إجازة القضاء وفي حدود معينة، وذلك في المادة 378 منه التي تنص في البند /ثانياً/ على: "إن الاشخاص المشار اليهم فيما يلي لا يجوز لهم الشراء لا بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين ولو كان الشراء بالمزايدة إلا إذا كان بأيديهم ترخيص من القضاء وإذا فعلوا كان عقد الشراء باطلا...ثانيا -لا يجوز لمتولي الادارة العامة شراء اموال الدولة ولا اموال القرى ولا اموال المعاهد التي فوض اليهم امر الاعتناء بها..."[2].

4-**مرسوم تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها رقم 14438تاريخ 1970/5/2** لم يسمح مرسوم تنظيم التنقيب عن المياه واستعمالها التعدي على المياه الجوفية التي تعد ملكاً عاماً إلا بعد أخذ إذن الدولة، وبما لا يتعارض مع تحقيق المصلحة العامة التي تحميها وذلك في المادة الثانية منه التي تنص على: "لا يجوز القيام بإشغال تتعلق بالتنقيب عن المياه الموجودة تحت الأرض أو المتفجرة ,أو بضبطها ,أو بحفر الابار ,قبل الحصول على ترخيص بذلك"، وذلك حرصاً من الدولة على تنظيم استغلال الموارد الطبيعية، وعدم الإخلال بسلامتها، وديمومتها.

5-**مرسوم تأمين تواصل الشاطئ رقم 5777 تاريخ : 2019/10/15:** شدد المشرع اللبناني على أهمية بقاء الأملاك العامة البحرية مفتوحة أمام العموم تحقيقاً للمصلحة العامة، وكونها معدة لاستعمال الجمهور دون أي رسوم أو بدلات، وذلك في المادة الأولى منه التي تنص على: "إن الأملاك العامة البحرية يجب أن تبقى دوما مفتوحة للعموم دون اي عائق امامهم ودون ان يترتب على ارتيادها اي رسوم أو بدلات، ويتوجب بالمقابل على العموم عند ارتيادهم الأملاك العامة البحرية المحافظة عليها وعلى النظافة العامة وعلى البيئة البحرية وعدم الإضرار بها تحت طائلة فرض العقوبات اللازمة بحق كل من يخل بذلك وفق القوانين والانظمة النافذة".

6-**مرسوم رقم 4810 تاريخ 1966/6/24 الخاص بنظام أشغال الأملاك العامة البحرية:** أوضح المشرع أن الأملاك العامة البحرية يجب أن تبقى مخصصة للمنفعة العامة التي لا يحدها إلا شروط، واعتبارات تتعلق بالجانب السياحي، والترفيهي دون أن يمس حق العموم بالتمتع بها، وفي جزء منها وليس كلها، وذلك في المادة الأولى منه التي تنص على: "تبقى الأملاك العامة البحرية باستعمال العموم ولا يكتسب عليها لمنفعة احد اي حق يخول اقفالها لمصلحة خاصة، اما السماح بتخصيص جزء من

---

(1) **معدلة وفقاً للمرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ 1983/9/16 وتنص على: "يعد متدخلاً في جناية أو جنحة: من أعطى إرشادات لاقترافها وإن لم تساعد هذه الإرشادات على الفعل، ومن شدد عزيمة الفاعل بوسيلة من الوسائل، ومن قبل، ابتغاء لمصلحة مادية أو معنوية، عرض الفاعل أن يرتكب الجريمة، ومن ساعد الفاعل أو عاونه على الأفعال التي هيأت الجريمة أو سهلتها.**

(2) **تنص المادة 378 على: "إن الاشخاص المشار إليهم فيما يلي لا يجوز لهم الشراء لا بأنفسهم ولا بواسطة اشخاص مستعارين ولو كان الشراء بالمزايدة, إلا إذا كان بأيديهم ترخيص من القضاء، وإذا فعلوا كان عقد الشراء باطلاً:**

الشاطئ لاستعمال افراد أو مجموعات وحصر هذا الانتفاع بهم دون سواهم يكون عملا استثنائياً يمكن تطبيقه في حالات خاصة تخضع للأسس العامة التالية..."[1]

7-قرار المفوض السامي رقم 320 تاريخ 1926/5/26 الخاص بالمحافظة على مياه الأملاك العمومية واستعمالها: حظَّر قرار المفوض السامي الفرنسي التعدي على المياه التي تقع تحت تصنيف الأملاك العامة، والتصرف فيها دون رخصة في المادة الأولى منه التي تنص على: "محظور دون رخصة تمنحها الادارة ضمن الشروط المحددة في القرار رقم 144.

8-مرسوم الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية رقم 2366 تاريخ 2009/6/20: ذكر مرسوم الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية التزام الدولة بالحفاظ على معالم الشاطئ الطبيعية، والأثرية وفق الأطر القانونية، والأنظمة النافذة، وحسب ما تتضمنه الخطة الموضوعة لهذا الغرض في المادة 9 منه التي تنص على: "تعمل الإدارة اللبنانية في إطار القوانين، والأنظمة المرعية الإجراء، على الحفاظ على المعالم الطبيعية، والتراثية للمواقع القائمة على امتداد الشاطئ اللبناني، والمحافظة على المواقع التاريخية وفقاً لما ورد في الخطة".

9-مرسوم فرض تراجع للبناء عن محور وعن جوانب الطرق العامة رقم 15299 تاريخ 1964/2/5: أجبر المرسوم رقم 15299 جميع مقاولي البناء، والأفراد العاديين الذين يودون تشييد الأبنية قرب الطرق العامة بالتراجع عن محورها، وجوانبها في المادة الأولى[2] منه التي تنص على: "يفرض تراجع للبناء عن محور وعن جوانب الطرق العامة الواقعة داخل وخارج نطاق البلديات والتي ترعى شؤونها وزارة الاشغال العامة والنقل نفذت أو صدق تخطيطها من قبل هذه الوزارة كما يلي: أ- الطرق الدولية: ستة عشر مترا عن محور الطريق شرط ان لا يقل التراجع عن جانب الطريق (حدود الاستملاك) عن خمسة امتار، ب - الطرق الرئيسية والثانوية: اثني عشر متراً عن محور الطريق شرط ان لا يقل التراجع عن جانب الطريق (حدود الاستملاك) عن اربعة امتار ونصف المتر، ج- الطرق المحلية: سياحية- اصطيافية الخ ...عشرة امتار عن محور الطريق شرط ان لا يقل التراجع عن جانب الطريق عن أربعة امتار".

المطلب الاول: إزالة التعديات على أملاك الدولة العامة في التشريعات اللبنانية

The third requirement: removing encroachments on public state property in Lebanese legislation

تصدت التشريعات اللبنانية للتعديات الواقعة على أملاك الدولة العامة بنصوص عديدة في مراسيم، وقوانين مختلفة سيتم تناولها تباعاً، لكن قبل ذلك ينبغي تبيان الجرائم التي أوردتها وهي كالآتي:

(1) عدلت بموجب مرسوم 3543 لعام 1980.
(2) عدلت بموجب مرسوم رقم 8654 لعام 1967.

- **التخريب:** شدد قانون العقوبات اللبناني الجزاء المفروض على كل من يقدم على تخريب أو تشويه أملاك الدولة العامة في المادة 311 التي تنص على: "تشدد بمقتضى المادة 257، عقوبة من أقدم على ارتكاب إحدى الجنايات المنصوص عليها في المادتين 309 و310... إذا أقدم على أعمال تخريب أو تشويه في أبنية مخصصة بمصلحة عامة أو في سبل المخابرات أو المواصلات أو النقل"، معتبراً أن تخريب المنشآت العامة ولو جزئياً من صور المؤامرة على أمن الدولة الداخلي، وتستوجب عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في المادة 315 التي تنص على: "المؤامرة التي يقصد منها ارتكاب عمل أو أعمال إرهاب...وهو يستوجب الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نتج عنه التخريب ولو جزئياً في بناية عامة أو مؤسسة صناعية أو سفينة أو منشآت أخرى أو التعطيل في سبل المخابرات والمواصلات والنقل، ويقضى بعقوبة الإعدام إذا أفضى الفعل إلى موت إنسان أو هدم البنيان بعضه أو كله وفيه شخص أو عدة أشخاص"[1].
- **الإضرار بمصالح الدولة:** أوجب قانون العقوبات اللبناني فرض جزائيات تتعلق بكل من يتخلف عن أداء التزم به تجاه الدولة، أو كان سبباً في تخلفه، فيما يخص مصالحها العامة التي تنعكس على مصالح المواطنين بالضرورة وذلك في المادة 299 التي تنص على: "من لم ينفذ في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها جميع الموجبات التي يفرضها عليه عقد تعهد أو استصناع أو تقديم خدمات تتعلق بالدفاع الوطني ومصالح الدولة العامة أو تموين الأهلين يعاقب بالاعتقال المؤقت وبغرامة تتراوح بين قيمة الموجب غير المنفذ وضعفيها على أن لا تنقص عن مليون ليرة، وإذا كان عدم التنفيذ ناجماً عن خطأ غير مقصود عوقب الفاعل بالحبس فضلاً عن الغرامة المعينة في الفقرة السابقة، ويخفض نصف العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة إذا كان التنفيذ قد تأخر ليس إلا، وتفرض هذه العقوبات بفوارقها السابقة على أي شخص آخر كان سبباً في عدم تنفيذ العقد أو في تأخير تنفيذه"[2].
- **الاختلاس واستثمار الوظيفة:** تصدى قانون العقوبات لجريمتي الاختلاس، واستثمار الوظيفة بمواد عديدة نظراً لترابط الجريمتين من وجهة نظر المشرع اللبناني؛ حيث نصت المادة 359 على: "كل موظف اختلس ما وكل إليه أمر إدارته أو جبايته أو صيانته بحكم الوظيفة من نقود أو أشياء أخرى للدولة لأحد الناس عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة أقلها قيمة الردود"، والمادة 360 التي توضح آلية حدوث الاختلاس : "إذا وقع الاختلاس بدس كتابات غير صحيحة في الفواتير أو الدفاتر أو بتحريف أو إتلاف الحسابات والأوراق أو غيرها من الصكوك وعلى صورة عامة بأية حيلة ترمي إلى منع اكتشاف الاختلاس قضي بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن الغرامة التي تفرضها المادة السابقة.

(1) وتشير الدراسة إلى التخريب المادي وليس التخريب الأخلاقي ، أي كل عمل يضعف القدرة الإنتاجية للدولة ويقوض استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في التخريب الجسدي لأنه يحدث بوسائل مختلفة ، وإن لم تكن عنيفة ، ولكنها لا تقل فاعلية عن التخريب المادي ، ومن بين هذه الوسائل الدعاية المخططة التي تسبب الذعر واليأس عبد الرزاق عباس ، حماية الأشياء الحيوية ، بغداد ، غير منشورة ، 1980 ، ص 16.

(2) معدلة وفقاً للقانون رقم 239 تاريخ 1993/5/27.

- **السرقة:** أوضح قانون العقوبات اللبناني في المادة 636 عقوبة جريمة السرقة ونوه إلى تلك التي تقع في المعابد، والطرق، والأماكن العامة بوصفها أملاك دولة، أو بفعل موظف عمومي حيث نصت على: "السرقة، التي لم تحدد لها عقوبة خاصة بموجب أحد نصوص هذا القانون، يعاقب عليها بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مئة ألف إلى أربعمائة ألف ليرة، وتشدد هذه العقوبة وفقاً للمادة 257 إذا ارتكبت السرقة.
- **اغتصاب العقارات:** حمى قانون العقوبات اللبناني أملاك الدولة العامة العقارية من الاعتداء في المادة 737 التي تنص على: من لا يحمل سنداً رسمياً بالملكية أو بالتصرف واستولى على عقار أو قسم من عقار بيد غيره عوقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من مائتي ألف إلى مليون ليرة، وتشدد العقوبة وفقاً للمادة 257 في كل من الحالتين التاليتين: 1-إذا رافق الفعل تهديد أو عنف على الأشخاص أو الأشياء، 2-إذا وقع الغصب على كل أو قسم من الطرقات العامة أو أملاك الدولة أو الأملاك المشاعية.
- **جرائم نظام المياه:** نظَّم قانون العقوبات اللبناني في المادة 745 العقوبات المفروضة على الجرائم التي تمس نظام المياه العامة بالنص على: "يعاقب بالحبس حتى سنة وبالغرامة حتى خمسمائة ألف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين من أقدم بدون إذن: 1- على القيام بأعمال التنقيب عن المياه الكائنة تحت الأرض أو المتفجرة أو على حصرها ما لم يكن المقصود حفر آبار غير متفجرة في الأملاك الخاصة لا يتجاوز عمقها مئة وخمسين متراً، 2-على إجراء حفريات تبعد عن حد ضفاف مجاري المياه ومعابرها وأقنية الري والتجفيف والتصريف مسافة أقل من عمق هذه الحفريات وفي كل حال أقل من ثلاثة أمتار، 3-على نزع حجارة أو تراب أو رمل أو أشجار أو شجيرات أو أعشاب عن تلك الضفاف أو من أحواض مجاري المياه المؤقتة أو الدائمة أو من البحيرات والمستنقعات والبرك والغدران.

إزالة التعدي على أملاك الدولة العامة:

- **كف اليد:** أشار المرسوم الاشتراعي رقم 13 الخاص بتنظيم دوائر الدولة لجرائم إخلال الموظف العام بواجباته والتي تؤدي بمجملها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للإضرار بأملاك الدولة، ومصالحها، في المادة 25 التي حظَّرت على الموظف: 1-أن يقوم بأي عمل مخالف للدستور، والقوانين، والأنظمة، 2-أن يلتمس أو أن يطلب أو أن يقبل رأساً أو بالواسطة بسبب الوظيفة من أصحاب المصالح أو ذويهم هدايا أو إكراميات أو منحاً من اي نوع كانت، 3- أن يتعاطى عملاً تجارياً أو صناعياً أو أية مهنة مأجورة، 4-أن يمارس مهنة حرة فيما خلا الاحوال المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الخاصة، 5-أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مغفلة، 6-أن يشتغل بالأمور السياسية أو ينضم إلى الاحزاب السياسية أو المنظمات، 7-أن يقبل كل توصية خطية أو شفاهية تتعلق بالشؤون التي نص عليها القانون"، وجعل عقوبة المخالف المسلكية حسب نص المادة 36 التي يمكن فرضها على الموظف هي إحدى العقوبات الآتية: "آ- العقوبات من الدرجة الأولى: 1-التنبيه، 2-التأنيب، 3-حسم الراتب عن مدة لا تتجاوز خمسة أيام، ب- العقوبات من الدرجة الثانية 1-حسم الراتب عن مدة لا

تتجاوز الثلاثين يوماً، ج- العقوبات من الدرجة الثالثة: 1-تأخير قيد الموظف في جدول الترقية سنة واحدة، 2-النقل التأديبي، 3-التوقيف عن العمل بدون راتب لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، 4-الترقين من جدول الترقية، 5-إنزال الدرجة، 6-إنزال الرتبة، 7-العزل"[1].

الخاتمة Conclusion

تم البحث في التعدي على أملاك الدولة العامة في التشريعات العراقية، واللبنانية بغية التعرف على سبل حمايتها، والجرائم الواقعة عليها، وآليات إزالتها في كلا التشريعين، ثم المقارنة بينهما، وخلصت الباحثة إلى النتائج الآتية:

أولاً: على صعيد التشريعات العراقية

- كان أول تشريع عراقي يخص أملاك الدولة هو قانون تمليك، وتحديد الأراضي الأميرية في القرى والقصبات، والمدن رقم 84 لسنة 1926، ثم جاء القانون رقم 23 تاريخ 1927/3/15، وتناول نقل ملكية أموال الدولة العثمانية إلى الحكومة العراقية، وقانون تمليك العرصات، والمباني العائدة للحكومة رقم 84 لعام 1931، وقانون بيع أموال الدولة المنقولة رقم 53 لعام 1933، وقانون إدارة البلديات رقم 130 لسنة 1963، وقانون البلديات رقم 165 لسنة 1964، والقرارات العديدة لمجلس قيادة الثورة السابق خلال حكم "البعث" للعراق والتي تمثل كلها نصوص تشريعية تحمي المُلك العام، وتبين طرق الحفاظ عليه، ويعد القانون المدني العراقي ذي الرقم 40 لسنة 1951، وقانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، وأصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971، والدساتير العراقية بدءاً من عام 1970 وحتى الدستور النافذ لعام 2005 أبرز التشريعات التي تناولت مفهوم أملاك الدولة العراقية، وأسبغت عليها الحماية إضافة إلى قوانين أخرى مثل: قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 وتعديلاته، وقانون الإصلاح الزراعي رقم (117) لسنة 1970، وقد لحظ قانون التنفيذ رقم (45) لسنة 1980 وتعديلاته عدم جواز الحجز على أملاك الدولة، والقطاع الاشتراكي أو بيعها، والقرار 36 لعام 1994 الخاص بالتعدي على أملاك الغير، وأملاك الدولة لغرض السكن من غير إذن أو عقد مسبق، والقرار 154 لسنة 2001 حول التجاوزات الواقعة على العقارات العائدة للدولة، والبلديات ضمن حدود التصاميم الأساسية للمدن دون الحصول على موافقة أصولية، وقانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005، وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وتعديلاته رقم (21) لسنة 2008، ونظام بيع، وإيجار عقارات، وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار رقم (6) لسنة 2017 وتعديلاته، وقانون صندوق استرداد أموال العراق رقم (9) لسنة 2012 المعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2019 الخاص باسترداد الحقوق المالية لجمهورية العراق كافة التي حصل عليها الغير من العراقيين، والأجانب بطرق غير مشروعة نتيجة سوء استخدام برنامج النفط مقابل الغذاء، والحصار الاقتصادي،

[1] الجريدة الرسمية، عدد 1، تاريخ 1953/1/7، ص21.

والتهريب، والتخريب، وقانون بيع، وإيجار أموال الدولة رقم 21 لسنة 2013، وكلها قواعد قانونية تتناول أملاك الدولة، وتحميها، وتبين كيفية إزالة التعديات عليها، والعقوبات المقررة على المخالفين، وأجملت التشريعات العراقية الجرائم الواقعة على أملاك الدولة العامة بالاختلاس، والاستيلاء، والإضرار بالأملاك والمصالح العامة، والفساد المالي "الرشوة" الانتفاع من الأشغال والتعهدات والمقاولات العامة، ويتم إزالة التجاوز على المُلك العام من خلال سحب اليد (كف اليد) للموظف الذي يستغل وظيفته، ويجعلها مطية للتجاوز على الملك العام، والتضمين الذي يحمَّل المعتدي الأضرار التي تكبدتها المالية العامة بسبب إهماله أو لمخالفتها القوانين، والنظم، والتعليمات النافذة، وهدم المخالفة، أو دفع أجر المثل عن مدة التجاوز، وقيمة الأضرار الناجمة عنه، وإلزام المتجاوز بتسديد نفقات ذلك.

- تتعدد، وتتنوع التشريعات العراقية التي تناولت تجريم الأفعال التي توصف بأنها تعديات على أملاك الدولة العامة وأُسبِغ عليها الحماية اللازمة من خلال تشريعات أخرى، وتطورها خلال المراحل الزمنية من عمر الدولة العراقية بعد الاستقلال، وربما يعود ذلك لاستقرار الحياة السياسية، والأمنية رغم الانقلابات، والحروب التي شهدها العراق، كما أن الفترة الواقعة بين سقوط النظام السابق، والاحتلال الأمريكي، وخروجه منه قد شهدت حركة تشريعية كبيرة بغية بناء الدولة الجديدة.

ثانياً: على صعيد التشريعات اللبنانية

- كان أول إطار قانوني يتطرق لأملاك الدولة في لبنان هو قرار المفوض السامي الفرنسي رقم 275 تاريخ 1926/5/25 الذي يعالج مسألة إدارة، وبيع أملاك الدولة الخصوصية غير المنقولة، كما أن قرار المفوض السامي رقم 144 تاريخ 1926/6/10 كان الإطار القانوني الوحيد الذي يتطرق لأملاك الدولة العامة في لبنان، إضافة إلى قرار المفوض السامي رقم 320 تاريخ 1926/5/26 القاضي بالمحافظة على مياه الأملاك العمومية، واستعمالها، وقرار المفوض السامي رقم 3339 تاريخ 1933/11/12 الخاص بنظام الملكية العقارية، والحقوق العينية غير المنقولة، والقانون رقم 163 تاريخ 2011/8/18 الخاص بتحديد، وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية، وحقوقها، وولايتها، وواجباتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة، والجرف القاري، وعلى الأشياء الأثرية، والتاريخية التي يُعثر عليها في البحر، إضافة إلى حماية البيئة البحرية، والحفاظ عليها، والمرسوم رقم 5777 تاريخ 2019/10/15 الخاص بتأمين تواصل الشاطئ الذي أكد على أن الأملاك العامة البحرية يجب أن تبقى دوماً مفتوحة للعموم دون أي عائق أمامهم، وكان المشرع اللبناني قد أسبغ الحماية القانونية على أملاك الدولة في القانون المدني اللبناني أو ما يعرف باسم "قانون الموجبات والعقود لعام 1932، وقانون العقوبات اللبناني لعام 1943، وقانون الغابات لعام 1949، وقانون التنظيم المدني لعام 1983، وقانون أصول المحاكمات المدنية اللبنانية لعام 1983، وقانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني لعام 2001، ومرسوم تنظيم دوائر الدولة لعام 1953، وقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2015، ومرسوم الخطة الشاملة لتنظيم الأراضي اللبنانية لعام 2009، ومرسوم فرض

تراجع للبناء عن محور وعن جوانب الطرق العامة لعام 2013، وكلها قواعد قانونية تتناول أملاك الدولة، وتحميها، وتبين كيفية إزالة التعديات عليها، والعقوبات المقررة على المخالفين، وأجمل المشرع اللبناني الجرائم التي توصف بأنها تعدي على أملاك الدولة العامة بالتخريب، والإضرار بمصالح الدولة، والغش، والرشوة، والاختلاس، واستثمار الوظيفة، والإهمال، والسرقة، والاستيلاء، والهدم والتخريب، واغتصاب العقارات، وجرائم نظام المياه، والتخريب والتعدي، وتتم إزالة التعدي على أملاك الدولة العامة من خلال كف اليد، والغرامة، وتزال التعديات الواقعة من خلال التعويض، والهدم، والمطالبة بأجر المثل.

- التشريعات السارية في لبنان التي تتطرق للأملاك العامة أغلبها من زمن الانتداب الفرنسي، ولم تصدر بشأنها تشريعات كثيرة بعد الاستقلال، كما أن الدستور اللبناني الذي يعد أسمى تشريع في الدولة لم يتطرق إلى ذكر أملاك الدولة العامة وإنما اكتفى بالتشديد على الملكية الخاصة، وعدم جواز نزعها إلا للمنفعة العامة، وربما يعود ذلك للحالة السياسية، والأمنية الخاصة التي ميزَّت لبنان خلال تاريخه المليئة بالاضطرابات الأمنية، والحروب، ووقوع أجزاء من أراضيه تحت الاحتلال الإسرائيلي، وكل ذلك يترك أثره على مجمل الحياة التشريعية في البلاد.

التوصيات والمقترحات Recommendations and Suggestions

بعد استعراض النتائج الخاصة بالبحث في العراق، ولبنان، من خلال التشريعات الناظمة لحماية أملاك الدولة العامة وأشكال التعديات عليها، وكيفية إزالتها فإن الباحثة توصي المشرعين في العراق، ولبنان، وتقترح عليهم الآتي:

1. تشكيل لجان متخصصة تنحصر مهمتها بالتعريف الدقيق، والواضح لأملاك الدولة وتمييزها عن أملاك الدولة الخاصة، والتغلب على صعوبة التمييز بينهما، واعتماد معياري المنفعة العامة، وعدم جواز التصرف لتحديد أملاك الدولة العامة، وما سواها لتحديد أملاكها الخاصة، وذلك نظراً لاختلاف الدور الذي يلعبه كلا المُلكين في تسيير شؤون الدولة، وإدارتها.
2. مراجعة النصوص القانونية التي تتناول بالحماية أملاك الدولة العامة والعمل على تطويرها من ناحيتين: الأولى توسيع دائرة شمولها لتجمع كل ما تتعامل، أو تتصرف به الدولة من موجودات، وأشياء في ظل تطور حاجات الدولة، والمواطنين، والثانية تغليظ العقوبة بحق المعتدين عليها حفاظاً على هيبة الدولة، وأملاكها.
3. تفعيل النصوص القانونية الخاصة بحماية أملاك الدولة العامة وتطبيقها على الجميع دون استثناء، في ظل الظروف الغير طبيعية التي يعيشها العراق، ولبنان والتي تركت أثراً سلبياً على أملاك الدولة.
4. محاولة جمع شتات النصوص القانونية التي تتطرق لتجريم التعديات على أملاك الدولة في تشريع واحد، وإلغاء كل ما يخالفه بما ينسجم مع الدور الذي ينبغي أن تؤديه

الدولة من خلال أملاكها العامة وحفاظاً على استقرار العلاقة، والتعامل بين الدولة ومواطنيها.

5.معالجة النصوص القانونية التي تفرض غرامات مالية زهيدة بحق المتعدين على أملاك الدولة للتوائم مع سعر الصرف الحالي في كلا البلدين، لتشكل رادعاً حقيقياً يؤدي الغرض المرجو منه.

6.العمل على معالجة المشكلات، والظروف، والأوضاع التي تدفع الكثيرين للتعدي على أملاك الدولة من خلال حل أزمة السكن، وإصلاح نظام الرواتب، والأجور، وتخديم المناطق السكنية، والريفية، بما لا يضطر المواطنين سواء كانوا موظفين عموميين، أو أشخاصاً عاديين التجرؤ على أملاك الدولة.

المصادر

I.المصادر العربية

1.إبراهيم عبد العزيز شيحا، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، الاسكندرية، الدار الجامعية،1994ص385.

2.هدّوري عايدة، المفهوم المعاصر لأملاك الدولة الخاصة، **مجلة الدراسات والبحوث القانونية**، الجزائر، جامعة مسيلة، ع 6، 2009، ص304.

3.ربحي عليان، عثمان غنيم، **"مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق"**، ط1، عمان (دار صفاء للنشر والتوزيع)، 2000، ص43.

4.محمد جمال الذنيبات، **الوجيز في القانون الإداري**، ط2، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص351.

5.علي بدير وآخرون، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، الاسكندرية، دار الكتب للطباعة والنشر، 1993، ص384.

6.نواف كنعان، **القانون الإداري الأردني**، ط1، الكتاب الثاني، 1996، بلا دار نشر، ص285.

7.أنسام عبد الله، النظام القانوني للأموال العامة- دراسة مقارنة، **الرافدين للحقوق**، مجلد2، السنة العاشرة، عدد 25، 2005، ص324.

8.طعيمة الجرف، **القانون الاداري والمبادئ العامة في تنظيم ونشاط السلطات الادارية - دراسة مقارنة**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978، ص709.

9.بلال زين الدين، **ظاهرة الفساد الإداري في الدولة العربية والتشريع المقارن مقارنة بالشريعة الإسلامية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009، ص166.

10. فوزية عبد الستار، **شرح قانون العقوبات: القسم الخاص**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1982، ص123.

11. أحسن أبو بوسقيعة، **الوجيز في القانون الجزائي الخاص**، ط13، الجزء2، الجزائر، دار الهومة، 2013، ص74.

II.الرسائل والاطاريح:

1.نبراس الحلفي، جرائم تخريب الأموال العامة في قانون العقوبات العراقي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (جامعة بغداد: كلية القانون: قسم القانون العام)، 2008.

2.نوري الهموندي، جرائم الأموال العامة والوظيفة العامة في الشريعة والقانون، **رسالة دكتوراه منشورة**، (جامعة أم درمان: كلية الشريعة والقانون)، 2001، ط1، بيروت، منشورات زين الحقوقية، 2013.

III.الدساتير:

1.الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

2.الدستور العراقي لعام 1970.

IV.المواقع الالكترونية:

1-أماني حمودة، حماية المال العام بالدولة الحديثة في ضوء الشريعة الإسلامية، ص34-35، متاح على الرابط:
https://bfda.journals.ekb.eg/article_43521_9439fa3682d23c595352d4bb909f5c12.pdf

2-علاء الحطاب ، الحوار المتمدن، متوفر على الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=623796

V.**البحوث المنشورة:**

1- بن بشير وسيلة، جريمة اختلاس الموظف العمومي للمال العام، **مجلة دراسات في الوظيفة العامة**، المجلد2، العدد3، حزيران 2015، ص99.

2- مهند نوح، مصطفى الطراونة، الطبيعة القانونية لقرارات كف اليد، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 32، العدد2، 2016، ص14.

VI.الجرائد الرسمية:

1- الوقائع العراقية، العدد 523، تاريخ 1927/03/23، ص51.

2- الوقائع العراقية، العدد 870، تاريخ 1963/10/12، ص539.

3- **الوقائع العراقية**، العدد 2004، تاريخ 1971/5/31، ص148.

3-**الوقائع العراقية**، العدد 1884، تاريخ 1970/5/30، ص505.

Forms of Infringement on Public State Property

Dr. Ghadi Nukaled
Islamic University of Lebanon / College of Law
Amera Ghazi Saleh
College of Physical Education and Sports Sciences –Mustansiriyah University
amera.gh86@gmail.com

Abstract:

The legislator in both Iraq and Lebanon was keen to try to preserve the properties of their countries and remove the violations committed against them. The research gains its importance from its topic, which addresses the forms of infringement on public state property, as well as the comparison between two different legislative environments in Iraq and Lebanon, each of which has its own historical circumstances, as well as the large number of infringements on public state property, despite the existence of legislation that guarantees its protection. The problem of research is summarized in the forms of infringement that occur on public state property despite the existence of legislation that guarantees its protection and the identification of its necessitating causes in terms of the lack of legal rules. The study reached several results, the most important of which is the multiplicity and diversity of Iraqi legislation that dealt with the criminalization of acts that are described as encroachments on public state property and were given the necessary protection through other legislation, and their development during the time periods of the life of the Iraqi state after independence. As for the legislation in force in Lebanon that deals with... Most of the public property is from the time of the French Mandate, and not many legislations were issued regarding it after independence. Moreover, the Lebanese Constitution, which is considered the highest legislation in the state, did not mention public state property, but rather merely emphasized private property and the impermissibility of expropriating it except for the public benefit.

Keywords: Infringement, public property, Lebanon

مراجعة منهجية لأدبيات:الافكار السياسية لليمين المتطرف الاوربي واثرها على مواقف المواطنين في أوروبا

م.د.فاطمة عطا جبار

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير

Fatma.ata1101b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مستخلص البحث:

اهتم المختصين بالشأن السياسي من العلماء والباحثين الغربيين بدراسة اليمين المتطرف الاوربي، نتيجة لتأثر المواطنين الاوربيين بفكره وسياساته، مما جعله يرتقي السلطة عن طريق الانتخابات.فسجل رضى المواطنين الاوربيين بأدائه على الرغم من التطرف في بعض افكاره والتي تتقاطع مع منطومة حقوق الانسان وحرياته الاساسية التي لطالما ناشدها الغرب وحرص على تطبيقها في كافة دول العالم. ولانعكاسات ذلك على دول العالم الاخرى وعلى المواطنين المقيمين في الدول الاوربية من جنسيات واديان مختلفة. تطلبت الضرورة بحث تأثير افكاره السياسية على المواطنين الاوربيين في مرحلة ما بعد الانتخابات لاستقراء نتائج الرضى عن سياساته وقراراته في الدولة التي اعتلى السلطة فيها ومارسها، او في الدول الاخرى التي يكون بموقع المعارضة للتيارات السائدة في السلطة ومنافساً لها على امل الفوز بالانتخابات وادارة شوؤن الدولة. فهل تضمنت الدراسات السابقة للمدة الواقعة بين عام (2019-2023) التي بحثت في متغير اليمين المتطرف الاوربي بيان اثر افكاره السياسية على مواقف المواطنين الاوربيين بعد مرحلة الانتخابات. افترضنا ان الدراسات السابقة التي بحثت في متغير اليمين المتطرف الاوربي للمدة الواقعة بين عام (2019-2023) بينت اثر بعض افكاره السياسية على مواقف المواطنين الاوربيين بشكل نسبي وغير مباشر اثناء مرحلة الانتخابات، من دون توضيح للاثر المذكور بعد مرحلة الانتخابات على حياتهم عامةً ومواقفهم من قراراته وسياساته في الدول الاوربية خاصةً. ومن النتائج التي تم التوصل لها في الخاتمة الاشارة الى مجموعة من الاسباب التي ادت الى صعود اليمين المتطرف الاوربي كنتيجة لاخفاقات النظم السياسية والازمات التي مرت بها بلدانهم، فضلاً عن التركيز النسبي وغير المباشر لبعض افكاره السياسية من دون التطرق الى مضامينها وانعكاساتها، مع بيان مجموعة من الفجوات البحثية التي يتطلب بحثها ودراستها،لتكون نقطة انطلاق للبحث المستقبلي.

الكلمات المفتاحية:اثر، افكار سياسية، يمين متطرف اوربي، مواقف المواطنين الاوربيين، بعد الانتخابات.

المقدمة:

شغل اليمين المتطرف الاوربي مساحة واسعة من الاهتمام والتفكير بدراسته من قبل علماء السياسة والباحثون والمهتمون بالشأن السياسي الغربي، اذ انتجوا مجموعة

كبيرة من الدراسات السياسية والبحوث التي تناولت العديد من جوانبه المختلفة. يعزى هذا الاهتمام الى ارتقائه سلم السلطة ووصوله اليها بفعل الناخبين المؤيدين لافكاره وسياساته ووسائل الجذب التي يمارسها عليهم. ونتيجة للدراسات العديدة التي تناولت جوانبه المتشعبة، وجدنا ضرورة مراجعتها لبيان مدى تأثير افكاره السياسية على مواقف المواطنين بشكل عام دون الاقتصار على صفتهم كناخبين في وقت الانتخابات فقط، لما له من اهمية تسمح لنا بالاستنتاج بمدى استمرار نفوذه وقوته من عدمه على باقي التيارات السياسية الاخرى. فضلاً عن ان الكشف عن تلك الافكار يتيح لنا معرفة مدى توافقها او تعارضها مع منظومة حقوق الانسان وحرياته الاساسية. لانعكاس نتائج ذلك ليس على المواطنين الاوربيين فقط، ولكن على المستوطنين نتيجة للهجرة المكثفة من المواطنين العرب والمسلمين وغيرهم الى اوربا والولايات المتحدة الامريكية. ان المراجعة التي تنشدها دراستنا الحالية اقتضت بيان اثر الافكار السياسية لليمين المتطرف الاوربي على مواقف المواطنين في اوربا، وهل تمت مناقشة الافكار السياسية للتيار المذكور بشكل واضح وجلي ليتم التعرف على ماهيته واهدافه الحقيقية ليكون نقطة انطلاق لاستمرار التصويت له من عدمه من قبل المواطنين الاوربيين كمنافس لبقية التيارات الموجودة في الساحة السياسية الغربية لانعكاس نتائج ذلك على السياسة الداخلية والخارجية والعلاقات مع الدول الاخرى الاقليمية والعالمية. جرى العمل في دراستنا على مراجعة الادبيات الموجود باللغة الانكليزية فقط، وذلك لسببين:**الاول**: تعلق بقلة الدراسات العربية الحديثة التي تطرقت لموضوع اليمين المتطرف الاوربي،التي لا ترتقي لمستوى مراجعتها وبيان الاثر المطلوب تحقيقه في دراستنا.**الثاني**: ارتبط بمحاولة التعرف على الطريقة التي ينظر بها (الاخر /الغربي) الى نفسه والى الاخرين، وماهي الاسئلة التي ناقشها وحاول الاجابة عليها، وماهي الامور التي ركز عليها في دراسته لليمن المتطرف الاوربي المقلقة لتفكيره واستقرائه، ولبيان حدود تطرقه للاثر الكامن في افكار اليمين المتطرف الاوربي على مواقف المواطنين دون الاقتصار على مرحلة الانتخابات لانها مرحلة مؤقتة ترتبط بأهداف محدودة لمصير يتعدى حدودها. وتم تقييد الفترة الزمنية لمراجعة الادبيات التي اقتصرناها على الخمس سنوات الماضية (2019-2023) دون ذلك، لكون المتغير المستقل لدراستنا ظاهرة تتسم بالنمو والفعالية الديناميكية المستمرة،ووجدنا ان ذلك سيخدم دراستنا اكثر من التطرق الى الدراسات السابقة على المرحلة التاريخية المذكورة ، بالاضافة الى افضلية الدراسات الحديثة على غيرها للحصول على نتائج اجدر وذات صلة اكثر بالموضوع.علماً ان عينة الدراسات السابقة التي تم مراجعتها تحددت بـ (51) دراسة سابقة، وهو ما تمكنا من الحصول عليه عبر المواقع الالكترونية العلمية للدراسات الاجنبية باللغة الانكليزية. اختلفت مراجعتنا لادبيات اليمين المتطرف الاوربي عن المراجعات السابقة باللغة الاجنبية ونذكر منها دراسة كل من(إحسان يلماز ونيكولاس موريسون) اللذين راجعا في الادبيات الموجودة العلاقة بين الدين

والشعبوية والعواطف دون قيود زمانية ومكانية.([1]) ودراسة (هوغو ماركوس مارن واخرون) الذين راجعوا المواقف الشعبوية للمواطنين للادبيات الموجودة دون قيود زمانية،مع الاكتفاء بالدراسات المتوفرة باللغة الانكليزية فقط والمتاحة في شبكة العلوم الالكترونية (Web of Science).([2])

قدمنا في دراستنا هذه مجموعة من الاسهامات بالاضافة الى المناقشة والنتائج والخاتمة ومنها ما يأتي:

1- استخلاص الاسباب التي دفعت باليمين المتطرف الاوربي الى الحضور السياسي الواضح وارتقائه سلم السلطة عبر التصويت له في مرحلة الانتخابات.
2- بلورة افكار اليمين المتطرف الاوربي السياسية التي تطرقت اليها الدراسات السابقة (بشكل متفرق) وبيان مدى علاقتها بما يسمى لديهم "بالاستبداد الجديد"،و"الاستبداد التنافسي".
3- ابراز الفجوات البحثية المهمة في الدراسات السابقة والتعريف عن ضرورة سدها بأجراء الدراسات المستقبلية عنها.
4- استخلاص طرق تنظيم اليمين المتطرف الاوربي لنفسه واهدافه في ذلك.
5- آلية تحصين المتدينين الاوربيين ضد التصويت لصالح الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة.
6- استكشاف التقارب مابين مصطلح الشعبوية واليمين المتطرف الاوربي، فضلاً عن التطرق لتعريف الشعبوية للاطلاع على مدى الارتباط بينهما، وبيان المرحلة التأريخية التي ظهر بها مصطلح الديمقراطية المسيحية ودوافع ظهوره ومنافسته للتيارات التي حفزت بروزه في تلك المرحلة والمرحلة المعاصرة ومدى التقارب بينه وبين اليمين المتطرف الاوربي.
7- خصائص وافكار اليمين المتطرف الاوربي ونهجه المستبد.

اهمية الدراسة: انبعثت اهمية الدراسة من تتبع اثر افكار اليمين المتطرف الاوربي السياسية على مواقف المواطنين الاوربيين والاستكشاف عن درجة التأثير للاثر المذكور لما له من وقع كبير في نسبة التصويت والوصول الى السلطة بفعل ادلاء الناخبين بأصواتهم المؤيدة له اثناء الانتخابات. لكون الافكار السياسية للتيار المذكور تحمل مضامين تتنافر مع قيم الديمقراطية والليبرالية والحريات الاساسية، الامر الذي دفعنا بأتجاه تتبع ذلك الاثر لبيان تأثير تلك الافكار على مواقف المواطنين ومدى استمرار تأييده او رفضه.

[1] **Yilmaz, Ihsan, and Nicholas Morieson..(2021)."A systematic literature review of populism, religion and emotions."** ***Religions*** **12.4 .**

[2] **Marcos-Marne, Hugo, Homero Gil de Zuniga, and Porismita Borah. (2023). "What do we (not) know about demand-side populism? A systematic literature review on populist attitudes."** ***European Political Science*** **22.3 .**

اهداف الدراسة: هدفت الدراسة استناداً الى الادبيات المتوافرة عن اليمين المتطرف الاوربي الى ما يأتي:

1- الالمام بالاسباب التي ادت الى صعود اليمين المتطرف الاوربي بنسبة تأييد المواطنين الاوربيين له ووصوله الى السطة من خلال الانتخابات.
2- تأطير الافكار السياسية لليمين المتطرف الاوربي مع اظهار الصورة التي يُنظر اليها من قبل المختصين بالشأن السياسي من العلماء والباحثين الغربيين.
3- مناقشة اهتمامات الادبيات السابقة لليمين المتطرف الاوربي، واستنتاج الفجوات البحثية التي تضمنتها وبما قصدته دراستنا عن تتبع الاثر المذكور على مواقف المواطنين الاوربيين.
اشكالية الدراسة: ارتكزت الدراسة على السؤال الجوهري الاتي: (هل تضمنت الدراسات السابقة للمدة الواقعة بين عام (2019-2023) التي بحثت في متغير اليمين المتطرف الاوربي بيان اثر افكاره السياسية على مواقف المواطنين الاوربيين بعد مرحلة الانتخابات).

فرضية الدراسة: انطلقت الدراسة من فرضية مفادها (ان الدراسات السابقة التي بحثت في متغير اليمين المتطرف الاوربي للمدة الواقعة بين عام (2019-2023) بينت اثر بعض افكاره السياسية على مواقف المواطنين الاوربيين بشكل نسبي وغير مباشر اثناء مرحلة الانتخابات،من دون توضيح للاثر المذكور بعد مرحلة الانتخابات على حياتهم عامةً ومواقفهم من قراراته وسياساته في الدول الاوربية خاصةً).

هيكلة الدراسة:لاجل الاجابة على اشكالية الدراسة والتحقق من الفرضية من عدمه تم معالجة المحاور التالية:

اولاً:العوامل والاسباب التي دفعت بصعود اليمين المتطرف في اوربا.

ثانياً: افكار اليمين المتطرف الاوربي في صورة الاستبداد الجديد.

ثالثاً: الفجوات البحثية في الدراسات السابقة.

اولاً:العوامل والاسباب التي دفعت بصعود اليمين المتطرف في اوربا:

لا يشمل اليمين المتطرف الأحزاب السياسية الموجهة نحو الانتخابات والمناصب العامة فحسب، بل يشمل أيضًا الحركات الاجتماعية أو "شبكات الشبكات" التي تهدف إلى حشد الدعم العام، وتكتل من المجموعات الثقافية الفرعية والمجموعات الجماعية،لتوضيح العمل الجماعي الوطني عبر ساحات الخلاف المختلفة.[1]

[1]Castelli Gattinara, Pietro, and Andrea LP Pirro.(2019). "The far right as social movement." European Societies 21.4.p1.

وقد استثمر الحزب البلجيكي فلامس بيلانج (المصلحة الفلمنكية)على سبيل المثال، التعبئة لكسب الدعم والتأيد له من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة فيسبوك، للتواصل مع المؤيدين خارج المجموعة المحدودة من أعضاء الحزب. وعلى الرغم من هذا الاستثمار في منظمة شعبية، فإن عملية صنع القرار في فلامس بيلانج لا تزال مركزية للغاية.[1]

جدول1. طرق تنظيم اليمين المتطرف الاوربي واهداف التنظيم

طريقة التنظيم الرسمي	الهدف	طريق التنظيم غير الرسمي	الهدف
-الاحزاب السياسية	-الانتخابات. -المناصب العامة. - عملية اتخاذ القرار مركزية بشكل كبير.	-الحركات الاجتماعية. -الشبكات الالكترونية (التواصل الاجتماعي). -المجموعات الثقافية الفرعية. -المجموعات الجماعية.	-حشد الدعم العام. - توضيح العمل الجماعي الوطني.

تناولت مجموعة من الدراسات الاجنبية العوامل والاسباب التي ادت الى بروز اليمين المتطرف في اوربا ومنها من اشار الى ان الاسباب كانت نتيجة لامرين **احدهما** تمثل بضعف احزاب يمين الوسط وتفككها مما ادى الى تراجع صعود يمين الوسط ، **والاخر**، تراجع يسار الوسط.مع تسليط الضوء على الايجابيات المرتكزة على احزاب يمين الوسط المتماسكة التي عملت على تحقيق الاستقرار السياسي وتقديم التسويات. فاليمين المتطرف الاوربي استغل هذا التراجع والضعف الموجود في احزاب يمين الوسط بالتركيز على الخيارات والفرص والقيود التي واجهتها وعملت على تدهورها، بمقارنة 21 دولة ديمقراطية غربية بين عامي 1960 و2015.[2] لم تكن غاية الدراسة

[1] Sijstermans, Judith. (2021)."The Vlaams Belang: A mass party of the 21st century." Politics and Governance 9.4 . p.275 ; Pirro, Andrea LP. (2023)."Far right: The significance of an umbrella concept." Nations and Nationalism 29.1.p.102.

[2] Gidron, Noam, and Daniel Ziblatt. (2019). "Center-right political parties in advanced democracies." *Annual Review of Political Science* 22. p.p17-18; Brown, Katy, Aurelien Mondon, and Aaron Winter. (2023)."The far right, the mainstream and

اعلاه المقدمة من قبل كل من (نعوم جيدرون ودانيال زيبلات) الاولى والاخيرة توضيح اسباب صعود اليمين المتطرف فقط.وانما ارادا بيان تلك الاسباب من اجل تسليط الضوء على احزاب يمين الوسط التي تم اهمال الاهتمام بها،مع بيان دورها في تحقيق الاستقرار السياسي وضمان السلام من خلال القبول بالتسويات سواء على المجال الداخلي ام الخارجي،عندما تأخذ فرصتها بالوصول الى السلطة. قدم (شون هانلي) مصطلح يمين الوسط على مصطلح اقصى اليمين، لقلة اهتمام الأدبيات الموجودة بموضوع يمين الوسط في أوروبا الشرقية والوسطى اشارة الى كونها ادبيات صغيرة ومجزأة.وهو ما يتناقض مع الأدبيات المقارنة الضخمة والمفصلة والمتطورة في كثير من الأحيان لموضوع اليسار وأقصى اليمين في المنطقة.اقترح (هانلي) الخطوط العريضة لتعريف اليمين ويمين الوسط في المنطقة، والذي يمكن أن يستوعب تنوعه ويوفر إطارًا مشتركًا للتحليل. ويناقش (هانلي) بأن يمين الوسط لا ينبغي أن يُفهم على أنه ارتداد رجعي إلى ماضي ما قبل الشيوعية،ولا هو نتاج لاستيعاب مباشر للإيديولوجيات الغربية.بل هو نتاج لسياسات الشيوعية المتأخرة،والإصلاح الداخلي،والتكامل الأوروبي، وإعادة التنظيم الجيوسياسي في فترة ما بعد الحرب الباردة،والتي أعادت تشكيل التأثيرات التاريخية والنماذج الأجنبية بقوة.([1])

اتفق (هانلي) مع كل من (نعوم جيدرون ودانيال زيبلات) بقلة الاهتمام بيمين الوسط بالوقت الذي تم تسليط الضوء على اليسار واقصى اليمين او اليمين المتطرف. مشيرين الى الايجابيات الناتجة على سياسات يمين الوسط سواء من حيث قدرته على تحقيق الاستقرار السياسي في اوربا الغربية،او من حيث النتيجة لسياسات سابقة عليها تمثلت بالشيوعية ،والاصلاح الداخلي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة في اوربا الوسطى والشرقية.

على الرغم من رحيل المحافظين البريطانيين،من المجلس الأوروبي، إلا أن التيار المحافظ استمر في أن يكون له صوت مركزي إلى حد كبير في ستراسبورغ وبروكسل، وإن كان بنطاق أكثر بكثير في أوروبا الوسطى والشرقية.([2]) مما يشير الى ان الاتجاه المحافظ بتيار يمين الوسط ما زال موجود وهو ما يتطلب الاهتمام

---

mainstreaming: Towards a heuristic framework." ***Journal of Political Ideologies*** **28.2. p.165**

[1] Hanley, Sean. (2020). "Getting the right right: redefining the centre-right in post-communist Europe. " ***Centre-right parties in post-communist East-Central Europe*****. Routledge. ,p.1.**

[2] Steven, Martin, and Aleks Szczerbiak. (2023)."Conservatism and 'Eurorealism'in the European parliament: the European conservatives and reformists under the leadership of Poland's law and justice." ***European Politics and Society*** **24.5. p.p660-661.**

بدراسته وتسليط الضوء على مميزاته الايجابية. لم يقتصر الامر على تدهور وتفكك احزاب يمين الوسط بل تخلت بعض هذه الاحزاب عن عبائتها التي ظهرت بها،لتكتسي اخرى تمثلت بالنزول نحو افكار اليمين المتطرف.عملت هذه الاحزاب على استغلال الازمات التي تحدث في البلاد،فغيرت تكوينها الفكري بالتحول نحو احزاب يمينية راديكالية متطرفة،بأتباع سياسات متشددة لمواجة الازمة وتحويلها من قضية سياسية "هادئة" نسبيًا إلى قضية سياسية "صاخبة" وابرازها للرأي العام. كقضية الهجرة بعد عام 2015 في ايطاليا،من خلال التسييس المتزايد للوافدين "غير النظاميين" إلى إيطاليا بعد عام 2015 **اولاً**. وقد أفاد هذا البروز بشكل كبير حزب الرابطة، الذي كان قد تحول بحلول هذه المرحلة بالفعل إلى حزب يمين راديكالي شعبوي أوروبي نموذجي، لكنه أصبح الآن قادرًا على القيام بحملة ناجحة على المستوى الوطني والسيطرة على تحالف "يمين الوسط" الاسمي. **ثانيًا**، فرض حزب "الرابطة" أثناء وجوده في الحكومة بين يونيو/حزيران 2018 وسبتمبر/أيلول 2019، سياسات خاصة بالمهاجرين وطالبي اللجوء ركزت فقط على الوقاية والإبعاد، وأنهت ما تبقى من انجراف السياسات السابقة. وهو ما يؤثر بالقوة النسبية لمجموعات المصالح والرأي العام على السياسة العامة التي تتوقف على اظهار القضية العامة.[1] بالاضافة الى ذلك وجد تأييد شعبي في ايطاليا لسياسة اليمين المتطرف الاوربي المقيدة للمهاجرين،بدلالة قلت حصة التصويت له بنحو 7 % مقارنة بالبلديات التي لم تفتح مركزًا للاجئين في الانتخابات الوطنية في عامي 2013 و2018.[2] فالتدفقات الكبيرة للمهاجرين ساهمت في صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في العديد من البلدان الغربية،على عكس التدفقات الصغيرة التي لم تشارك المواطنين الاصليين في اماكن عملهم، وقامت الحكومة بتغطية تكاليفهم.[3] ايضاً من بين الاسباب التي دفعت باليمين المتطرف

[1] Dennison, James, and Andrew Geddes. (2022) . "The centre no longer holds: the Lega, Matteo Salvini and the remaking of Italian immigration politics." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 48.2. p.441; Krause, Werner, Denis Cohen, and Tarik Abou-Chadi. (2023)."Does accommodation work? Mainstream party strategies and the success of radical right parties." *Political Science Research and Methods* 11.1.p.179.

[2] Gamalerio, Matteo, et al. (2023). "Refugee reception, extreme-right voting, and compositional amenities: evidence from Italian municipalities." *Regional Science and Urban Economics* 100 . p.1.

[3] Vertier, Paul, Max Viskanic, and Matteo Gamalerio. (2023)."Dismantling the "Jungle": Migrant relocation and extreme voting in France." *Political Science Research and Methods* 11.1. p.p.131-132.

الاوربي بصورته الشعبوية* الى الظهور والفوز بالانتخابات في بعض دول اوربا على حساب احزاب يسار الوسط ويمين الوسط، هو التكوين النمطي للأنظمة السياسية الغربية على مدى عقود من الزمن تميز بأحزاب أو تحالفات قوية من يسار الوسط ويمين الوسط المؤيدة للمبادئ والمؤسسات الأساسية للديمقراطية الليبرالية ولكنها تتنافس مع بعضها البعض فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من القضايا.ومن بين هذه الدول امريكا وبريطانيا وفرنسا والمانيا وامريكا اللاتينية كالبرازيل اعتباراً من عام 2017م. اعتقاداً أن التهديد الأكبر الذي يواجه الديمقراطية الليبرالية هو أنه سينتهي بها الأمر بالتخلي عنها من قبل قطاعات كبيرة من اليمين.[1] ان الصراع بين التحالفات المشكلة من قبل يمين الوسط ويسار الوسط والتنافس فيما بينهما ادى الى صعود اليمين المتطرف الاوربي وفورزه بالانتخابات،وهو ما يدعم الدراسة السابقة التي اشارت الى تدهور وتفكك تلك الاحزاب وبالنتيجة برز اليمين المتطرف. على الرغم من أهمية الجنس والتعليم والدخل لتفسير التصويت لليمين المتطرف.الا انه لا يوجد في أي من بلدان أوروبا الغربية دليل على وجود علاقة إيجابية بين **التدين والتصويت لحزب يميني متطرف** شعبوي. ان الناخبون المتدينون من اصل(15 دولة/ 11 من أوروبا الغربية و4 من شرق ووسط أوروبا) يكونون أقل ميلاً إلى دعم الحركات اليمينية المتطرفة.ويختلف الوضع في أجزاء من شرق ووسط أوروبا.وفي بولندا، وبدرجة

*** غالباً ما يتم ربط مصطلح الشعبوية بمصطلح اليمين المتطرف الاوربي وعدهما وجهان لعملة واحدة وعلى ذلك وجدنا من الضروري التطرق لتعريف الشعبوية لبيان مدى التقارب بينهما.تُعرف الشعبوية على انها "الاستياء الشعبي ضد النظام الذي يفرضه المجتمع على المجتمع، الطبقة الحاكمة التي يُعتقد أنها تحتكر السلطة والملكية والتربية والثقافة". كما وتعرف بأنها "استراتيجية سياسية يسعى من خلالها زعيم شخصي إلى الحصول على سلطة حكومية أو يمارسها بناءً على دعم مباشر وغير مؤسسي من أعداد كبيرة من الأتباع غير المنظمين في الغالب". توجد ثلاث أفكار أخرى متأصلة في الشعبوية: أولا، أن "الشعب" هو صاحب السيادة وفوق حكامه؛ ثانيًا، يجب أن تكون هناك علاقة مباشرة بين "الشعب" وحكومته؛ ثالثًا، أن إرادة الشعب مرتبطة بالعدل والأخلاق. يوظف الشعبويون مفهوم نظرية المؤامرة لنزع الشرعية عن اعدائهم(أي النخب المتآمرة) اولاً، ويعكس توقيت المؤامرة الشعبوية رغبة الشعبويين في تعزيز أو إطالة أمد الشعور بالأزمة ثانياً،تتمثل المنفعة الوظيفية للمؤامرة الشعبوية في السلطة في حشد الناس(أي الشعب المخدوع/ الضحايا)،ضد عدو مشترك ثالثًا. ينظر:**

Zanotti, Lisa, José Rama, and Talita Tanscheit. (2023)."Assessing the fourth wave of the populist radical right: Jair Bolsonaro's voters in comparative perspective." *Opinião Pública* 29 .p.2; Yilmaz, Ihsan,and Nicholas Morieson. Op.Cit.p.2;Pirro, Andrea LP, and Paul Taggart.(2023)."Populists in power and conspiracy theories." *Party Politics* 29.3. p.p18-19

ان الترابط الموجود بين اليمين المتطرف الاوربي والشعبوية هو ان كلاهما يعدان الشعب هدفهما ومحور تحركاتهما، ادراكاً منهما لهمومه وظلامته، وذلك لسببين، الاول: لكسب دعم جمهورهم للاستحواذ على السلطة، الثاني:رفع الستار عن الانظمة السياسية الموجودة واظهار العيوب والاخطاء ليكون محل انتقادهم ورفضهم لتأسيس البديل من قبلهم على انقاض ومخلفات سياساتهم.كما ويستخدم اليمين التطرف الاوربي وظائف نظرية المؤامرة التي تعتمدها الشعبوية.

[1] Plattner, Marc F. (2020). "Illiberal Democracy and the Struggle on the Right." *The Emergence of Illiberalism*. Routledge. p.5.

أضعف أيضاً في المجر،تزداد احتمالية التصويت للشعبويين اليمينيين مع التدين.([1]) أن الممارسة الدينية والمذهب الديني، وبدرجة أقل، المعتقدات الدينية الحصرية، تعمل بشكل غير مباشر على تحصين المواطنين ضد التصويت لصالح الأحزاب الشعبوية اليمينية، ومنها حزب البديل من أجل ألمانيا. في ألمانيا كما هو الحال في بلدان أخرى، التحصين ليس مباشرا ولكنه يعمل من خلال آليتين غير مباشرتين.أولاً،تعمل الأبعاد المختلفة للتدين على تعزيز الارتباط بالأحزاب السياسية السائدة، وخاصة الأحزاب الديمقراطية المسيحية*.ثانيا،من خلال الحد من الاستياء ضد المهاجرين، فإن حضور الكنيسة يؤدي أيضا إلى التحصين ضد دعم الاحزاب اليمينية المتطرفة.يبدو أن التعرض لرسالة الكنائس الخاصة بالتسامح والتضامن مع اللاجئين والمهاجرين يشكل

[1] Marcinkiewicz, Kamil, and Ruth Dassonneville. (2022)."Do religious voters support populist radical right parties? Opposite effects in Western and East-Central Europe." *Party Politics* 28.3 . p.1.

*** الديمقراطية المسيحية: انتشرت الحركة الديمقراطية المسيحية في جميع أنحاء أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، جزئيًا كرد فعل على صعود الأحزاب الاشتراكية، ولكن على نطاق أوسع كعنصر في صعود السياسة الحزبية البرلمانية.تأسس أول حزب ديمقراطي مسيحي رسمي في إيطاليا عام 1919، وكانت الديمقراطية المسيحية في كل مكان عنصرًا في معارضة الاشتراكية في أوروبا الغربية القارية. وهنالك من يرى اصولها نشئت من رحم حركة كاثوليكية جماهيرية مناهضة لليبرالية إلى حد كبير تحدت صعود الليبرالية في أوروبا من منظور "أصولي" وثيوقراطي. فالديمقراطية المسيحية مفهومًا تمت صياغته في معارضة الديمقراطية الليبرالية. خصص عالم السياسة الأمريكي غابرييل ألموند (1911-2002) مقالتين مهمتين لظاهرة الأحزاب المسيحية. اذ لم يكن لديه شك عندما عرّف الأحزاب المسيحية، في المقال الأول من المقالتين، بأنها "ظاهرة سياسية جديدة" مشيراً إلى أن "ما حدث كان بمثابة تحول في "النخب". ينظر**

SAKWA, RICHARD, (1992). "Christian Democracy in Russia". Religion, State and Society, Vol. 20, No. 2. p.135; Kalyvas, Stathis N., and Kees Van Kersbergen. (2010). "Christian democracy." *Annual review of political science* 13 . p.185; Pombeni, Paolo.(2013)."Christian Democracy." *The Oxford handbook of political ideologies*. Oxford: Oxford University Press. p368.

من ذلك نستخلص ان الديمقراطية المسيحية في اول نشأتها كحركة سياسية واجهت صعود الاشتراكية والليبرالية، ومنافسة لصعود اليمين المتطرف الاوربي في المرحلة الحالية، أي ان الاحزاب الديمقراطية المسيحية تحاول بسط نفوذها على الجمهور لكسب دعمه وتأييده في مقابل احزاب اليمين المتطرف الاوربي. وبما ان اسم الحزب فيه جزء من العقيدة الدينية متمثلاً بالتسمية المسيحية فأنه يكون عنصر جذب للمتدينين على حساب الاحزاب الاخرى الموجودة ولا سيما الاحزاب اليمينية المتطرفة. وبذلك نتفق مع ما ذهبت اليه دراسة (إحسان يلماز ونيكولاس موريسون) عندما اشارا الى ان الشعبوية توظف الدين في السياسة فالدين يلعب دورًا مهمًا داخل العديد من الحركات والأحزاب الشعبوية في استغلال و/أو إنتاج المشاعر التي تدفع الدعم العام للشعبوية. ينظر:

Yilmaz, Ihsan,and Nicholas Morieson. Op.Cit. p.18.

المواقف السياسية للمسيحيين المتدينين.[1] في المقابل اضطلع دور الهوية العرقية بأستبدال الانتماء القوي تقليدياً والدعم للديمقراطيين المسيحيين من قبل المستوطنين، كالالمان الروس الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتي وأحفادهم الى المانيا، بدعم حزب البديل من أجل ألمانيا - وهو حزب شعبوي راديكالي. اذ تقدر نسبتهم بـ 2.4 من أصل 6.3 مليون ناخب ألماني من أصول مهاجرة في عام 2015. فأن مدى المشاعر المعادية للمهاجرين أعلى بين الألمان الروس مقارنة بالناخبين الأصليين. وفي هذا السياق، يبدو أن حزب البديل من أجل ألمانيا يعتبر بمثابة حزب بديل سياسي مناسب لبعض الألمان الروس.[2]

جدول2

آلية تحصين المتدينين الاوربيين ضد التصويت لصالح الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة

ت	تأثير التدين على مواقف المواطنين الاوربيين	طريقة تأثير التدين على مواقف المواطنين الاوربيين
.1	يعزز الدين ارتباط المواطنين الاوربيين المتدينين بالاحزاب السياسية السائدة،وخاصة الأحزاب الديمقراطية المسيحية.	تؤثر الابعاد المختلفة للدين على مواقف المواطنين الاوربيين وتعمل على ابعاد تفكيرهم عن الارتباط باليمين المتطرف الاوربي.
.2	حضور الكنيسة في نفوس المواطنين الاوربيين المتدينين التي تعمل على الحد من الاستياء ضد المهاجرين،مما يحصنهم ضد دعم الاحزاب اليمينية المتطرفة.	رسالة الكنائس الخاصة بالتسامح والتضامن مع اللاجئين والمهاجرين يشكل المواقف السياسية للمسيحيين المتدينين.

تعتبر الازمات احد الاسباب غير الرئيسية للصعود الاخير لليمين المتطرف الاوربي التي تعد بمثابة محفزات.عن طريق اخذ اليات الديمقراطية بالاختيار من دون العمل بالليبرالية وبذلك تم وصفه بمفهوم(ديمقراطية غير ليبرالية) (لليبرالية غير

[1] **Siegers, Pascal, and Alexander Jedinger. (2021). "Religious immunity to populism: Christian religiosity and public support for the alternative for Germany." *German Politics* 30.2 . p.15.**

[2] **Goerres, Achim, Sabrina J. Mayer, and Dennis C. Spies.(2020) "Immigrant voters against their will: a focus group analysis of identities, political issues and party allegiances among German resettlers during the 2017 bundestag election campaign." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 46.7 . p-p1-2,15.**

ديمقراطية)؛ ولا يمكن التغلب على ذلك إلا من خلال ديمقراطية أكثر ليبرالية.[1] تجسدت الازمات بالركود وزيادة عدم المساواة، وذروة الهجرة، والتقشف، والتغير الاجتماعي السريع - جنبًا إلى جنب مع سياسات الإقصاء والخوف التي يمارسها السياسيون اليمينيون المتطرفون في اوربا.على سبيل المثال في بلدان اوربا الشرقية (بولندا والمجر) وغالباً ما يأتي استغلال الازمات في اوقات الانتخابات لاستحصال الفوز فيها،ولمواجهة تهديد الافكار الاخرى كالاشتراكية والشيوعية.[2] أن التهديدات المتصورة التي تشكلها الهجرة لها تأثير ثابت وقوي على دعم حزب البديل من أجل ألمانيا، وحزب الحرية الهولندي،كأحزاب مناهضة للمهاجرين.[3] تم اعتبار العوامل (الاقتصادية والثقافية) مع وجود التفاعل المعقد بينها، نوعان رئيسيان من الأسباب لصعود الشعبوية والاحزاب التي تتبناها.ادى القلق الاقتصادي بين مجموعات كبيرة من الناخبين والمرتبط بالركود الكبير وسياسات التقشف إلى زيادة تقبل رسائل ردود الفعل الثقافية العنيفة من الأحزاب الشعبوية.([4]) فالحرمان الاقتصادي عُد تفسير مناسب لانتقال الناخبين في السويد للتصويت على سبيل المثال،من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الى حزب المحافظين المعتدل ومن ثم الى حزب الديمقراطيين السويديين، وهو حزب يميني متطرف.نجح الحزب الاخير في كسب الناخبين من كلا الجانبين

---

[1] Mudde, Cas. (2021). "Populism in Europe: an illiberal democratic response to undemocratic liberalism (The Government and Opposition/Leonard Schapiro Lecture 2019)." *Government and Opposition* 56.4 . p.p.1-2.

[2] Acemoglu, Daron, et al. (2022). "War, socialism, and the rise of fascism: An empirical exploration." *The Quarterly Journal of Economics* 137.2. p.1; Bernhard, Michael.(2021). "Democratic backsliding in Poland and Hungary." *Slavic Review* 80.3. p.585.

[3] Damstra, Alyt, et al. (2021). "The impact of immigration news on anti-immigrant party support: unpacking agenda-setting and issue ownership effects over time." *Journal of Elections, Public Opinion and Parties* 31.1. p.97; Giavazzi, Francesco, et al. (2023). "Terrorist Attacks, Cultural Incidents, and the Vote for Radical Parties: Analyzing Text from Twitter." *American Journal of Political Science.* p.2; Siegers, Pascal, and Alexander Jedinger. (2021). "Religious immunity to populism: Christian religiosity and public support for the alternative for Germany." *German Politics* 30.2 . p.16; Bazzi, Samuel, et al.(2023)."The Other Great Migration: Southern Whites and the New Right." *The Quarterly Journal of Economics* 138.3 .p.2.

[4] Noury, Abdul, and Gerard Roland.(2020). "Identity politics and populism in Europe." *Annual Review of Political Science* 23. p.421.

اليمين واليسار من الطيف السياسي، وخاصة من أكبر حزبين في السويد، الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب المحافظين المعتدل.[1]

جدول3. اسباب صعود اليمين المتطرف في اوربا والغرض من ذلك

ت	السبب الذي ادى الى صعود اليمين المتطرف في اوربا	الغرض من عرض السبب لصعود اليمين المتطرف في اوربا
1.	ضعف احزاب يمين الوسط وتفككها مع بيان افضلية يمين الوسط على اقصى اليمين.	-تسليط الضوء على ايجابيات يمين الوسط . -قلة اهتمام الادبيات الموجودة بيمين الوسط.
2.	اعتناق يمين الوسط افكار اليمين المتطرف.	لمعرفة مدى استغلال الازمات التي تحدث في البلاد من قبل اليمين المتطرف الاوربي ولا سيما قضية الهجرة لتعبئة الرأي العام ودعمهم.
3.	الصراع بين التحالفات المشكلة من قبل يمين الوسط ويسار الوسط والتنافس فيما بينهما.	-ايقاظ الوعي لاعادة تشكيل الانظمة السياسية الغربية لان بنيتها المعتادة استمرت على مدى عقود من الزمن مع وجود الازمات. -التبشير بالتهديد الكبير الذي سيواجه الديمقراطية الليبرالية لان قطاعات كبيرة من اليمين ستتخلى عنها.
4.	تم تفسير أهمية الجنس والتعليم والدخل كأسباب التصويت لليمين المتطرف الاوربي.	لاثبات عدم وجود دليل في اوربا الغربية على العلاقة مابين التدين والتصويت لليمين المتطرف الاوربي. ووجود علاقة ضعيفة في شرق ووسط أوروبا ما بين التدين والتصويت لليمين المتطرف الاوربي.
التدين يحصن المواطنين ليكونوا ضد التصويت لصالح الأحزاب الشعبوية اليمينية		

[1] **Jylhä, Kirsti M., Jens Rydgren, and Pontus Strimling. (2019). "Radical right-wing voters from right and left: Comparing Sweden Democrat voters who previously voted for the Conservative Party or the Social Democratic Party." *Scandinavian Political Studies* 42.3-4 . p.p.220-221.**

.5	التمسك بالهوية العرقية للمواطن العائد الى بلده الام.	ابراز المشاعر المعادية للمهاجرين من قبل المواطنين العائدين الى بلدهم بعد الهجرة.
.6	الازمات التي تعاني منها البلدان الاوربية التي تعتبر بمثابة محفزات وليست اسباباً رئيسة.	للعمل على تعزيز الديمقراطية الليبرالية.
.7	القلق الاقتصادي بين مجموعات كبيرة من الناخبين والمرتبط بالركود الكبير وسياسات التقشف.	تسليط الضوء على الحرمان الاقتصادي لغرض معالجته.

المناقشة والنتائج:

ان الطرق المستهدفة من قبل اليمين المتطرف الاوربي للتعبئة ولكسب الدعم والتأثير لم تقتصر على المجال الرسمي فقط، وانما اتخذت مساراً غير رسمي للتأثير على مواقف المواطنين والناخبين منهم على حد سواء. ليوزع اهدافه ضمن مجالين المجال الاول:لكسب الدعم والتأييد في مرحلة الانتخابات والاستحواذ على السلطة. والمجال الثاني: لرسم خطوط التأثير على عمل المواطنين بتأييد سياساتهم وارائهم تجاه المعارضين ومن في السلطة ليكونوا نقطة معارضة او محطة محركة لتحقيق سياسة مطلوبة. نستخرج من ذلك نتيجة ان التأثير يكون بأتجاه واحد من قبل اليمين المتطرف الاوربي بأتجاه المستهدفين وهم المواطنين ولم نجد التأثير المعاكس كتغذية عكسية بناءً على مخرجات سياساتهم لتحديد نتائجها ومعرفة ايجابياتها وسلبياتها. على الرغم من محاولات اليمين المتطرف الاوربي لاعتماد مسار عمله بطريقتين اساسيتين(الرسمي وغير الرسمي) الا ان هذه الجهود تصب لصالح طرف واحد وهو الطرف المستهدف من هذه المساعي والمتمثل بصعود اليمين المتطرف نفسه ومدى الاستيلاء على السلطة والحكم،ولم يتم التطرق الى القضايا التي قام بمعالجتها والتخلص منها ولا سيما السلبية منها. فضلاً عن المركزية بأتخاذ القرار دون التشارك بأتخاذه. لم يتم التركيز على اليمين المتطرف الاوربي بحد ذاته في الدراسات السابقة وانما جاء البحث فيه لمعالجة اختلالات الانظمة السياسية الموجودة في اوربا واعادة التوازن في سياساتها. بحثت الدراسات السابقة في مجموعة من الاسباب التي ادت الى ازدهار اليمين المتطرف الاوربي بأسلوب (السبب والنتيجة):عرض السبب والهدف منه،ولم تبحث بمدى تأثير هذه الاسباب على مواقف المواطنين بشكل مباشر تجاه سياساتهم عندما يرتقون سلم السلطة، او عندما يكونوا في المعارضة، وانما تطرق البعض منها ولكن بشكل غير مباشر او رئيسي. فضلاً عن ذلك كشفت بعض الدراسات السابقة عن عدم وجود علاقة بين التدين والتصويت لليمين المتطرف الاوربي،لان التدين يشكل مناعة للمتدينين من الانجراف في تأييد سياساتهم المتطرفة والتي تتعارض مع حقوق الانسان وبث الكراهية والعنصرية تجاه الاخر. فالقيم المسيحية تبعث على رفض المسلمات التي

يدلون بها ويعملون على تطبيقها، الا ان الاحزاب اليمينة المتطرفة الشعبوية توظف الدين كأداة في سياستهم تسعى لجذب دعم وتأييد الناخبين وهو ما تم تجاهله في الدراسات السابقة واكدت عليه دراسة كل من(إحسان يلماز ونيكولاس موريسون) اللذين قاما بمراجهة منهجية لادبيات (الشعبوية والدين والعواطف) موجهين دعوة لاجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا السياق. يشكل الحرمان الاقتصادي سبب رئيسي ونقطة ضعف للمواطنين الاوربين مما يدفعهم للتصويت لليمين المتطرف الاوربي، بالوقت الذي تم اعتبار الازمات محفزات وليست اسباباً رئيسة لدعم سياساتهم وكسب تأييد الشعوب. ولكننا لا نتفق على اعتبار الازمات محفزات غير رئيسة لصعود اليمين المتطرف بل نعدها اسباباً اساسية الى جانب الحرمان الاقتصادي والتفاعل الثقافي بينهما. لان استغلال التصعيد في اوقات الازمات كفيل بزيادة نسبة التصويت للاحزاب اليمينية المتطرفة في مرحلة الانتخابات لانها تثير المشاعر والعواطف، لاسيما عندما يتزامن توقيت الانتحابات مع حدوث الازمات.

ثانياً: افكار اليمين المتطرف الاوربي في صورة الاستبداد الجديد:

ناقش(زولت إنيدي) اسباب تدهور الديمقراطية في أوروبا الوسطى والشرقية، لنفوذ الابتكارات الفكرية والأيديولوجية والتنظيمية للنخبة الاستبدادية الجديدة، والتي قصد بها اليمين المتطرف الاوربي.عن طريق انتاج مجموعة من الافكار التي ترتفع بالاستبداد الجديد على حد تعبيره تجسدت بـ :"عقلية الضحية، الثقة بالنفس والاستياء من الغرب، تحويل القوميات الكارهة للدول المجاورة إلى منصة حضارية تناهض المهاجرين،ونزع الشرعية عن المجتمع المدني، والعودة إلى الوطن.الإيمان بالدولة القوية،وبعث الهوية السياسية المسيحية،وتحول الخطاب الشعبوي إلى لغة واستراتيجية تنظيمية متوافقة مع الأدوار الحكومية (المؤسسة الشعبوية). وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى شهرة إيديولوجية شاملة، وصفها بالشعبوية الأبوية.([1]) فالأفراد الذين يعاملون بشكل غير عادل نسبيًا،ولا يتم تمثيلهم من قبل الأحزاب السياسية القائمة، ويواجهون مواقف الأزمات بالقلق والغضب بشكل خاص،ويستهلكون الأخبار بإطار شعبوي، ويميلون إلى الإيمان بالمؤامرات.أولئك الذين لديهم مواقف شعبوية أقوى،هم أكثر عرضة للتصويت للأحزاب الشعبوية التي ليست في السلطة،خاصة إذا كانوا يرون أن السياسيين الشعبويين يمثلونهم.[(2)]

تدلل مراحل تطور اليمين المتطرف الاوربي في القرن العشرين على انه ظاهرة متحركة لم يقدر لها الافول وانما سعت الى التكيف مع الظروف التي عاشتها اوربا.

[1] Enyedi, Zsolt. (2020). "Right-wing authoritarian innovations in Central and Eastern Europe." *East European Politics* 36.3 . p.363.

[2] Marcos-Marne, Hugo, Homero Gil de Zuniga, and Porismita Borah. (2023). "What do we (not) know about demand-side populism? .Op.Cit. p.12.

فأول اشكاله الفاشية، ومن ثم تحول الى شكلين في فترة ما بعد الحرب: الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة. اليمين الجديد الذي يعمل على المستوى الثقافي والفكري، وليس المستوى السياسي.فضلاً عن بيان وجهات نظر اليمين المتطرف الاوربي للسياسة الخارجية ومواقفه وتوجهاته منها كـ " العولمة، والولايات المتحدة الأمريكية، وحلف شمال الأطلسي، والاندماج الأوروبي، وروسيا".[1] صور (جيفري هاينز) السياسة الشعبوية اليمينية في أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية منذ 11 سبتمبر بالكائن العضوي من حيث نموها وفعاليتها.اذ انصب تركيز السياسيين الشعبويين على تشويه الإسلام كعقيدة والمسلمين كشعب.من خلال استخدامهم الشكل الأيديولوجي لـ "المسيحية"، المعروف بشكل مختلف باسم "المسيحية" أو "الحضارة المسيحية"، لتشويه سمعة المسلمين والإسلام. بغية التأثير على التصورات العامة وكسب الأصوات من خلال التشكيك في مدى رغبة المسلمين في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، والادعاء بأن السمات الدينية والثقافية للمسلمين تجعلهم غير مقبولين كجيران.أي اثارة العنصرية والكراهية للاخر ولا سيما المختلف بالدين.[2] تمنح الدراستين المذكورتين اعلاه جانبين لليمين المتطرف الاوربي المعبر عنها بالاستبداد الجديد للافكار التي يحملها ويعمل على تطبيقها في سياسة الدولة الداخلية تجاه المواطنين والمستوطنين على حد سواء هذا من جهة. ومن الجهة الاخرى سياسته الخارجية تجاه الاخر بتأجيج الكراهية والعنصرية نحو من يختلف عنهم بالدين والثقافة لتعبئة الرأي العام بما يتوافق مع رؤاهم على كلا الصعيدين الداخلي والخارجي. اثرت السياسة الشعبوية اليمينية في اوربا الغربية والوسطى والولايات المتحدة الأمريكية منذ 11 سبتمبر، على تشكيل الرأي العام الاوربي والامريكي تجاه الاخر بشكل عام والمسلم تحديدا بشكل خاص **تأثيراً سلبياً مباشراً**. بالعمل على زراعة العنصرية والكراهية تجاههم، مما يؤدي الى عدم الاستقرار الداخلي في تلك الدول لانهم يشكلون نسبة مئوية موجودة في تلك البلدان لا يمكن التغاضي عنها او تجاهلها.وفي سياستهم الخارجية وعلاقاتهم مع الدول الاخرى التي لا تنسجم مع افكارهم او توجهاتهم، مما يؤثر على تشكيل الرؤى والعلاقات مع بعضهم البعض ودرجة التعاون والقبول او التنافر والرفض. من الافكار الاخرى التي تم العمل على نفوذها في بعض من البلدان الاوربية مثل هولندا على سبيل المثال من قبل اليمين المتطرف والتي تعد احد صور الاستبداد الجديد هي فكرة "التكامل المدني الانتقائية" تجاه المهاجرين والمستوطنين الذين لا يتقبلون تطبيق الفكرة انفا.ان "الآخر غير القابل للاندماج" يجب إبعاده في سياسات التكامل المدني الانتقائية في هولندا، وهي واحدة

[1] **Shekhovtsov,Anton. (2021)."THE PHENOMENON OF THE EUROPEAN FAR RIGHT AND THEIR FOREIGN POLICY POSITIONS" Социология власти, vol. 33, no. 2. p.168.**

[2] **Haynes,Jeffrey.(2020)."Right-wing populism and religion in Europe and the USA."** ***Religions*** **11.10. p.1.**

من "أقوي الدول التي تتبنى التكامل المدني" في أوروبا. ان هذه الفكرة تحمل خطاب إقصائي جذريًا لدرجة أنه يسمح بإنكار أي مسؤولية للدولة عن تحلل المهاجرين من القيود القانونية أو الاجتماعية أو السياسية. وهكذا، فإن المفاهيم المتغيرة للانتماء تنتج مفاهيم متغيرة للعدالة الاجتماعية.[1] ان إضفاء الطابع العنصري على المهاجرين من حيث الثقافة والطبقة يسمح لصناع السياسات الهولنديين بالتخلي عن النهج السياسي القديم في التعامل مع إدماج المهاجرين وتحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أكثر عمومية.[2] ومن بين المسائل التي يسخرها اليمين المتطرف الاوربي لمصالح صعوده وفوزه بالانتخابات هو **صراع الايديولوجيات** بتسليط الضوء على الثغرات الموجود في الانظمة السياسية الموجودة وما تمثله من افكار تعتقد وتؤمن بتطبيقها في حياة المجتمع وسياسة الدولة.من ناحية يلقي الضوءعلى نقاط الضعف في الليبرالية الدستورية ومهاجمة خصومهم بانتقادات تستغل نقاط الضعف الداخلية للنظرية،من اجل الفوز بالانتخابات واكتساب السلطة(وغالبًا ما ينجحون في ذلك). ومن ناحية اخرى لا يلتزمون بأي معنى جدي، اذ يعملون على تفكيك الدستور من خلال تركيز السلطة السياسية في يد زعيم واحد. والمثال المطروح على ذلك هو شخصية (فيكتور أوربان) من المجر وكبير أيديولوجيته (أندراس لانسي). بالعمل على ابراز اخطاء الليبرالية وافراز ايجابيات اللاليبرالية المرتكزة على الروابط الاخلاقية في المجتمع الذي تحدد الدولة مصالحه وتوجه مصيره مقارنه بالدولة الادنوية في الفكر الليبرالي.[3] هناك إجماع نسبي حول العبارة القائلة بأن نظام أوربان ليس ديمقراطية ليبرالية ولا نظامًا استبداديًا صريحًا.أحد المفاهيم الأكثر تأثيرًا لوصف الأنظمة من هذا النوع الهجين هو ما صاغه(ستيفن ليفيتسكي ولوكان أ. واي) **"الاستبداد التنافسي".**في السنوات الأخيرة، تم اعتماد هذا المصطلح من قبل الباحثين الذين يصفون فلسفة أوربان. وتجمع مثل هذه الأنظمة بين الانتخابات التنافسية والانتهاك الخطير للإجراءات الديمقراطية،الأمر الذي "يقلل بشكل كبير من فرص المعارضة،وبالتالي التغيير الديمقراطي للحكومة".وتتسم المنافسة بالتفاوت من خلال تركيز السلطة،والقضاء على استقلال الهيئات الحكومية في توفير الضوابط والتوازنات،واحتلال وسائل الإعلام العامة، والعرقلة المستمرة للعمل الطبيعي لوسائل الإعلام المستقلة،والابتزاز المالي،والتهديد وتشويه سمعة الصحافة،السياسيون

[1] **Bonjour, Saskia, and Jan Willem Duyvendak.(2020). "The" migrant with poor prospects": racialized intersections of class and culture in Dutch civic integration debates." *Migration and Race in Europe*. Routledge. p.105.**

[2] **Ibid. p.118.**

[3] **Scheppele, Kim Lane. (2019). "The opportunism of populists and the defense of constitutional liberalism." *German Law Journal* 20.3 . p.314; 325.**

المعارضون وممثلو المنظمات المدنية. كل هذا يفسر جزئياً الاختيار المضاد السياسي والفكري للمعارضة.[1]

استخدمت الجهات السياسية اليمينية المتطرفة في خطاباتها للمجالات العامة في جميع أنحاء أوروبا المجازات التاريخية التي تضفي الأسطورة على الماضي. حيث تعتبر هذه الجهات نفسها الورثة الحقيقيين وحاملي التقاليد والقيم التاريخية الوطنية.حيث يتم توظيف الموروثات التاريخية كعوامل ومتغيرات سياقية في مختلف التعبئة اليمينية المتطرفة اليوم.والذي يسعى في نهاية المطاف إلى إعادة تأهيل القومية العرقية والحنين إلى الماضي كجزء من ثورة استبدادية واضحة سياسيا ضد الديمقراطيات الليبرالية والتغيير الاجتماعي العالمي في أوروبا.[2] تم تحديد خصائص اليمين الراديكالي الشعبوي الذي ظهر في الثمانينيات من القرن العشرين، كعائلة حزبية جديدة. حيث يشترك أعضاؤها في عدد من الخصائص الأساسية: فهم قوميون، وسلطويون، وعادة ما يكونون أيضًا شعبويين. وفي حين أن علاقتهم بالتكامل الأوروبي أكثر تعقيدا مما قد تبدو للوهلة الأولى، فإنهم غالبا ما يكونون أيضا متشككين في الاتحاد الأوروبي.بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت أحزاب اليمين المتطرف الشعبوية ذات الصلة بالانتخابات موجودة في العديد من دول أوروبا الغربية.كانت الحالة الأبرز هي النمسا،حيث فاز حزب الحرية في عام 1999 بنسبة 26.9% من الأصوات ودخل في ائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين، وأصبح خاضعاً لعقوبات الاتحاد الأوروبي.لكن الدول الأخرى كانت متأثرة بالمثل. قبل خمس سنوات، حل حزب فورزا إيطاليا بقيادة برلسكوني،وهو حزب شخصي يتمتع بميول شعبوية قوية،محل الديمقراطيين المسيحيين باعتباره القوة المهيمنة في السياسة الإيطالية.[3] نجحت الاحزاب المتشككة في اوربا بالانتخابات الخاصة في البرلمان الاوربي عام 2019 ومنها الأحزاب اليمينية المتطرفة، مثل حزب فيدس بزعامة (فيكتور أوربان) في المجر، وحزب ليجا بزعامة (ماتيو سالفيني) في إيطاليا، وحزب التجمع الوطني بزعامة (مارين لوبان) في فرنسا، والتي جاءت جميعها في المرتبة الأولى في بلدانها.

---

[1] Kováts, Eszter. (2020)."Post-socialist conditions and the Orbán government's gender politics between 2010 and 2019 in Hungary." *Right-wing populism and gender: European perspectives and beyond.* p79; Verovšek, Peter J. (2021) . "Caught between 1945 and 1989: collective memory and the rise of illiberal democracy in postcommunist Europe." Journal of European Public Policy 28.6 . p.3.

[2] Couperus, Stefan, Pier Domenico Tortola, and Lars Rensmann.(2023) "Memory politics of the far right in Europe." *European Politics and Society* 24.4. p.435.

[3] Arzheimer, Kai. (2019) . "Don't Mention the War: How Populist Right-Wing Radicalism Became (Almost) Normal in Germany." *J. Common Mkt. Stud.* 57 . p.1.

ان التشكك في أوروبا يفسر باعتباره نتيجة للانقسام الناشئ بين المركز والأطراف في سياسات الاتحاد الأوروبي.وقياسًا على ظهور المعارضة لعمليات المركزية الإدارية والتجانس الثقافي أثناء بناء الأمة،فأن التشكيك في أوروبا هو رد فعل على عملية تشكيل المركز على المستوى الأوروبي،كوسيلة للدفاع عن الثقافة والاقتصاد والهوية المحددة،التقاليد التنظيمية للدول الأعضاء ضد عملية مركزية السلطة على المستوى الأوروبي منذ خمسينيات القرن العشرين. والدعوة إلى استراتيجيات الإصلاح التي تسعى إلى ضمان المزيد من الحكم الذاتي.[1] اثار كل من (بيرنهارد فورشتنر وبالسا لوباردا) مسألة التشكيك في اوربا من قبل اليمين المتطرف الاوربي من خلال النظر في مواقفه تجاه قضية تغير المناخ وسياسات معالجته. فالمواقف تنقسم الى أشكال مختلفة من الشكوك تجاه تغير المناخ (البشري) وقبوله. تشير النتائج التي توصلا إليها إلى فرضية مفادها أن الأحزاب اليمينية المتطرفة أكثر ميلاً إلى حماية المناخ، ربما بسبب ميل أيديولوجي نحو حماية البيئة لأنها تجذر الأمة في وطنها.امل كلاهما ان تكون النتائج التفصيلية التي تم التوصل اليها من قبلهما بمثابة خط أساس للبحث المستقبلي في هذا المجال.[2]

وجود علاقة قوية مرتبطة باليمين المتطرف الاوربي والعنف والارهاب.ان العنف والارهاب الذي يقوم به اليمين المتطرف الاوربي له تاريخ طويل ومؤلم في العديد من البلدان، لمعرفة الفروق بينه وبين الجهادية، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي مثل الهجوم بالقنابل على محطة القطار في بولونيا عام 1980وتفجير مدينة أوكلاهوما عام 1995. بعد أن طغى الإرهاب الجهادي واسع النطاق، الذي يتسبب في خسائر فادحة، خلال العقدين الماضيين، احتل الإرهاب اليميني المتطرف الاوربي مكانة منخفضة في جدول الأعمال الأمني. ومع ذلك، حتى الهجمات الصغيرة (ولكن المتكررة) التي شنها نشطاء اليمين المتطرف، على سبيل المثال، أدت إلى مقتل عدة مئات من المهاجرين في روسيا بين عامي 2006 و2010. وفي الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر، قُتل المزيد من الأشخاص على يد اليمينيين المتطرفين أكثر من المتطرفين الإسلاميين.علاوة على ذلك، أظهرت هجمات 22 يوليو 2011 في النرويج والهجمات على مسجدين في كرايستشيرش بنيوزيلندا في 15 مارس 2019 أن الجهات الفاعلة المنفردة المستوحاة من وجهات نظر اليمين المتطرف مستعدة وقادرة على قتل أعداد كبيرة من الناس.لاحظ المؤلفون النقص الناتج في البحث حول موضوع العنف

[1] **Treib, Oliver. (2021). "Euroscepticism is here to stay: what cleavage theory can teach us about the 2019 European Parliament elections."** ***Journal of European public policy*** **28.2 . p.p1-2.**

[2] **Forchtner, Bernhard, and Balša Lubarda.(2023)."Scepticisms and beyond? A comprehensive portrait of climate change communication by the far right in the European Parliament."** ***Environmental Politics*** **32.1 . p.65.**

والتطرف من اليمين المتطرف - ولا سيما،فيما يتعلق باختيار الأهداف،والجناة، وأنماط العمل،والظروف الميسرة.مع تقديم توصيات حول الكيفية التي يمكن بها وينبغي للسلطات المعنية أن تستجيب لهذا الشكل المتميز من العنف السياسي.[1] من بين الافكار التي ارتكز عليها اليمين المتطرف الاوربي لصياغة رؤيته الجديدة للنظام الدولي الليبرالي، والتي تعد احد اشكال الاستبداد الجديد. تجسدت برفضه الثقافة الليبرالية ويطرح بدلاً عنها الثقافة العرقية،يعزز مجتمع السوق الرأسمالي،ويطرح مصطلح اللاليبرالية العولمية،اي انه يقبل بأقتصاد السوق ولكن بطريقة غير ليبرالية.الربط مابين الديمقراطية المسيحية المتطرفة والقومية المفرطة،ونسجها في أيديولوجية مؤيدة للسوق تدعو إلى التجارة الحرة على مستوى العالم،مع وجود دولة قومية قوية توجه القدرة التنافسية للأمة في الرأسمالية العالمية.ومن هذه الشخصيات ومن بينها رئيس الوزراء المجري (فيكتور أوربان) وسياسي الجبهة الوطنية الفرنسية السابق ماريون ماريشال (التي أسقطت لوبان من اسمها الأخير).[2] تشير الافكار التي نشأ ونما عليها اليمين المتطرف الاوربي ومحاولاته الجادة في تطبيقها على ارض الواقع الى وجود أزمة للديمقراطية في أوروبا تدعو للقلق. استرشاداً ببعض الأدلة التجريبية حول الاتجاهات طويلة المدى وتعبيرها في الأنظمة الحزبية في أوروبا، ومنها الاحزاب اليمينية المتطرفة وصعود الشعبوية الى السلطة.[3] فضلاً عن ذلك يعد وجود النساء في عضوية هذه الاحزاب مهم بالنسبة لهم من الناحية السياسية كتكتيك اقل تكلفة من

[1] Bjørgo, Tore, and Jacob Aasland Ravndal. (2019) "Extreme-right violence and terrorism: Concepts, patterns, and responses." p.p.1-2; Hart, Amber. (2023). "Right-Wing Waves: Applying the four waves theory to transnational and transhistorical right-wing threat trends." *Terrorism and political violence* 35.1 . p.1; Scrivens, Ryan, et al. (2023)."Comparing the online posting behaviors of violent and non-violent right-wing extremists." *Terrorism and political violence* 35.1.p.5; Pickard, Harry, Georgios Efthyvoulou, and Vincenzo Bove. (2023). "What's left after right-wing extremism? The effects on political orientation." *European Journal of Political Research* 62.1 . p.338; Baele, Stephane J., Lewys Brace, and Travis G. Coan. (2023). "The 'tarrant effect': what impact did far-right attacks have on the 8chan forum?." *Behavioral sciences of terrorism and political aggression* 15.1. p.1; Haugstvedt, Håvard, and Daniel Koehler.(2023)."Armed and explosive? An explorative statistical analysis of extremist radicalization cases with military background." *Terrorism and political violence* 35.3. p.518.

[2] Geva, Dorit, and Felipe G. Santos.(2021)."Europe's far-right educational projects and their vision for the international order." *International Affairs* 97.5. p.1395.

[3]Kriesi, Hanspeter.(2020)."Is there a crisis of democracy in Europe?." *Politische vierteljahresschrift* 61. p.2.

تغيير برنامجه السياسي،ومن الناحية الانتخابية لجذب جمهور نسوي غير مستغل مما يؤدي الى زيادة دعمهم في الانتخابات.[1]

جدول4. خصائص وافكار اليمين المتطرف الاوربي ونهجه المستبد

ت	خصائص وافكار اليمين المتطرف الاوربي	شكل الاستبداد	قيود الاستبداد
.1	-الشعبوية الابوية:مجموعة من الافكار المنغلقة.	- دولة قومية تناهض الاخر. -استرجاع الهوية السياسية المسيحية. - ترسيخ دور الضحية في ذهنية المواطن	- السعي الى بناء دولة قوية بغض النظر عن الديمقراطية. - تقييد حرية المواطنين.
.2	السياسة اليمينية المتطرفة ظاهرة متحركة تمثل الكائن الحي.	تشيكل الرأي العام (الداخلي والخارجي) بما يتوافق مع رؤاهم الفكرية بالعمل على استغلال الازمات وانعدام الامن وعدم الاستقرار.	عدم التفاعل مع الاخر والانغلاق على الذات.
.3	اثارة العنصرية والكراهية للاخر ولا سيما المختلف بالدين تحديداً الاسلام.		
.4	التكامل المدني الانتقائي والاندماج بدلاً من التعايش مع بقية الثقافات.	تخلي الدولة عن مسؤوليتها تجاه المستوطنين لديها والعمل على الزامهم بقيودها القانونية،الاجتماعية،السياسية.	تقييد حرية المستوطنين واجبارهم على التقيد بما تفرضه الدولة عليهم من احكام وقوانين.
.5	تنازع الايديولوجيات:اللاليبرالية مقابل الليبرالية.طرح مصطلح الاستبداد التنافسي والنظام السياسي الهجين،فكراً وتطبيقاً.	تفكيك الدستور، تركيز السلطة،عدم الالتزام بما يعتقدون.	-عدم الاستقرار الداخلي. -عدم الفصل بين السلطات وتمييع حدودها وتداخل صلاحياتها.
.6	اثارة الحنين الى الماضي في نفوس المواطنين: للمحافظة على القيم والتقاليد الوطنية التأريخية.	رفض نتائج الحداثة ومعطياتها.	القومية العرقية ضد الديمقراطية الليبرالية والتغيير الاجتماعي العالمي في اوربا.
.7	قوميون، سلطويون، شعبويون،	الدخول في ائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين او الحل محلهم في مرحلة الانتخابات.	السيطرة على مواقف الناخبين وتقييدها.
.8	معارضة سياسة المركز تجاه الاطراف من قبل الاتحاد الاوربي وتشككهم به.	اثارة التشكيك بسياسة الاتحاد الاوربي للرأي العام الداخلي لكسب الدعم والتأييد.	رفض مركزية السلطة على المستوى الاوربي، والدعوة للاصلاح لضمان المزيد من الحكم الذاتي.

[1] Weeks, Ana Catalano, et al. (2023)."When do Männerparteien elect women? Radical right populist parties and strategic descriptive representation." *American Political Science Review* 117.2 . p.421.

9.	ارتباطهم بالعنف والقتل والارهاب في سياساتهم.	قتل اعداد كبيرة من الناس دون تمييز بينهم وفقاً للاهداف المطلوب تحقيقها من قبلهم.	-انكار حقوق الانسان كالحق في الحياة. -عدم الاستقرار واشاعة القلق والخوف.
10.	-تقديم الثقافة العرقية ورفض الثقافة الليبرالية. -اقتصاد السوق غير الليبرالي.	رفض قيم الديمقراطية ومبادئ الليبرالية والعمل على تجزئتها وتفكيكها.	التدخل في القدرة التنافسية وجعلها محددة من قبل الدولة دون الاعتماد على المبادرة الفردية.
11.	العمل على وجود عضوات او نائبات برلمانيات او قياديات نسويات في الاحزاب اليمينية المتطرفة.	استخدمها كأداة سياسية وانتخابية وتكتيك لعدم تغيير البرنامج الحزبي لجذب الجمهور وزيادة دعمهم	تقييد عضوية المرأة وقرارها في الحزب بقدر مكانتها فيه والغرض من وجودها.

المناقشة والنتائج:

التصقت الشعبوية بالمين المتطرف الاوربي التصاقاً محكماً،استوعبها الاخير وخصص مكاناً مناسباً لها عنده.لاشتراكهما في الغاية والهدف وان اختلفت الوسيلة ومن ضمنها العنف والقتل دون تمييز، فالشعبوية تعرض للشعب السياسات غير الهادفة للحكومة وغير المنسجمة مع تطلعاته.استغل الاثنان ذلك وحققا اهدافهما بالوصول الى السلطة والاستحواذ عليها بعد كسب الدعم والتأييد. بالوقت نفسه لا يدرك الشعب او المجتمع نتائج صعود كل من (الشعبوية والمين المتطرف الاوربي) الا بعد تلمس نتائج السياسة التي يعملان على تحقيقها ومدى التضييق الحاصل على الحرية والحقوق المكتسبة بموجب القرارات والقوانين التي يشرعها او الاوامر التي يصدرها،حينذاك ستكون التغذية العكسية للنظام السياسي العائدة اليه من الشعب بموجب سياسته وقراراته النافذة اما قبولاً او رفضاً له، تبعاً للفائدة المتوخاة والضرر الحاصل وهو ما لم يتم تلمسه بعد في الدراسات السابقة،مما يحتاج الى اجراء دراسات وبحوث مستقبلية عنه. يمنح تشبيه اليمين المتطرف الاوربي بالكائن العضوي،الحيوية والنمو المستمر الذي يصاحب سياساته وقراراته ايضاً،تبعاً للمصالح التي يرى بضرورتها لاستمراره وعدم اضمحلاله في اوج بروزه وقوته، ولكن افوله قادم دون شك لان لكل كائن حي دورة حياة معينة لا تدوم. عمل الفكر السياسي لليمين المتطرف الاوربي بخلاف ما تذهب اليه الديمقراطية الليبرالية،بطرحه لمفهوم الثقافة العرقية بدلاً من التعددية الثقافية، واقتصاد السوق غير الليبرالي (اللاليبرالية العولمية)،والتكامل المدني بدلاً من منح الحرية للثقافات الاخرى والتعايش معها والسماح بتواجدها في مجتمعاتهم.على الرغم من بث روح الكراهية والعنصرية تجاه الاخر من قبل اليمين المتطرف الاوربي وتقييد الحريات،الا ان صعوده الى السلطة وتشكيل الحكومة كان بدعم من الشعب الملتزم بقراراته نتيجة للازمات التي مرت بها بلدانهم وعدم كفاءة الانظمة السياسية السابقة في ادارة شؤونهم مما اضطرهم الامر الى التوجه نحوهم رغبة بالتغيير والحصول على مطالبهم في حياة افضل. هذا من جانب ومن جانب اخر، توجد فئة من

المواطنين ايدوا قرارات وسياسات اليمين المتطرف الاوربي قناعة منهم بأنها الاصلح لمجتمعاتهم وايمانهم بأفكاره التي يعتقدون بكفاءتها وصحتها.ان الشكوك التي يرميها اليمين المتطرف الاوربي على سياسات الاخر تحقق لهم هدفان الاول: نقد صحة وسلامة اجراءات الاخر وعدم تأييدها، ليضعوا اخرى بدلاً عنها من قبلهم. الثاني: تعبئة الرأي العام الداخلي والخارجي عند تشخيص نقاط الخلل بسياسة الاخر وان كانت سياسات غير مضرة على نحو كبير او تستحق النقد. بالوقت الذي لا يلتزم اليمين المتطرف الاوربي في سياسته الداخلية بأية قيود محددة.

ثالثاً: الفجوات البحثية في الدراسات السابقة:

1- قلة الاهتمام بموضوع يمين الوسط في اوربا بشكل عام،وفي اوربا الوسطى والشرقية بشكل خاص.

2- لم تتطرق الدراسات السابقة الى افكار اليمين المتطرف الاوربي بشكل متكامل وانما كانت الدراسات تشير الى فكرة او اثنتين على الاقل عندما تحتاج الدراسة المقدمة من قبل الباحث الى ذلك. كما وان عرض الافكار اقتصر على الاختصار للاشارة او الدلالة،حيث لم نجد دراسة متكاملة بحثت في مجمل الافكار التي يعتنقها اليمين المتطرف الاوربي ويؤمن بها،مع بيان درجة تأثيرها على المواطنين الاوربيين وتأثرهم بها نقداً ورفضاً او قبولاً وتأييداً.

3- التركيز في الدراسات السابقة على الاسباب التي ادت الى صعود اليمين المتطرف بشكل منعزل، اي ان كل دراسة تطرقت الى احد الاسباب او بعض منها دون وجود دراسة تكاملت بها الاسباب التي ادت الى صعود اليمين المتطرف الاوربي، فضلاً عن ذلك فأن الاسباب ورد ذكرها لغاية اخرى تجسدت بتسليط الضوء على اخفاق السياسة الحالية للانظمة السايسية وليس لقياس مدى قوة ودرجة تأثير السبب على المواطنين.

4- وجدت فجوة بحثية اخرى ارتبطت بالاسباب المذكورة بالفقرة (3) اعلاه، من حيث ان عرض الاسباب التي ادت الى صعود اليمين المتطرف الاوربي جاء لاجل معالجة الخلل في النظام السياسي الموجود وتسليط الضوء عليه وليس لغرض البحث في السبب ذاته من حيث **استخلاص ايجابيات وسلبيات** اليمين المتطرف الاوربي وتأثيره على مواقف المواطنين في اوربا.

5- ركزت الدراسات السابقة على تأثير احزاب اليمين المتطرف الاوربي على الناخبين ودرجة تصويتهم في مرحلة الانتخابات وليس على مواقف المواطنين في الحياة العامة وتجاه سياساتهم في الدولة.

6- لم تبين الدراسات السابقة اسباب تحيز المواطنين الاوربين ضد المهاجرين ان كانت اسباباً اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او غير ذلك،بل درست ادائهم الانتخابي بتأييد الاحزاب اليمينة المتطرفة عندما تقيد الهجرة وقلت التأييد عندما توفر مراكز توطين المهاجرين.

7- لم تسلط الدراسات السابقة الضوء على الايجابيات التي حققها اليمين المتطرف الاوربي ابان استحواذه على السلطة والاستيلاء عليها وان كان عن طريق الانتخابات ورغبة المواطنين في التصويت لصالحه. فلكل امر ايجابياته وسلبياته وان كانت على

قدر ضئيل للاولى وكبير للثانية او العكس، ولان البحث في الايجابيات مع عدم وجودها افتراضا يؤدي الى توصيات تقلل جاذبيته وتأثيره،للانصراف عن مساندته ودعمه.

8- لم تتطرق الدراسات السابقة لليمين المتطرف الاوربي الى نتائج معارضته للهجرة فأنها سلاح ذو حدين فمن ناحية تعمل مقاومة الهجرة على الضغط على حكومات البلدان التي يهاجر ابنائها منها لغرض توفير حقوقهم التي لم يجدونها في بلدانهم الاصل،ومن ناحية اخرى تعمل على حفظ التوازن الاقتصادي والثقافي للبلدان التي تتم الهجرة اليها،كما يوجد طيف من المواطنين في اوربا لا يعارضون الهجرة الى بلدانهم مقابل الطيف الاخر الذي يرفضها.

9- لم توضح الدراسات السابقة لليمين المتطرف الاوربي،الموقف من الحروب،واتجاهاته منها،واسبابها. ونحن نعيش في عصر الصراعات المسلحة والتحالفات الدولية الداخلة في هذه الصراعات كالحرب الروسية الاوكرانية وحرب غزة مع اسرائيل.

10- قلة الدراسات الباحثة بالعنف والتطرف الذي يقوم به اليمين المتطرف الاوربي لتحقيق بعض الاهداف وخصوصاً،فيما يتعلق باختيار الأهداف،والجناة، وأنماط العمل،والظروف الميسرة كما اشارت اليه احدى الدراسات السابقة.

11- لم تتطرق الدراسات السابقة الى الاهداف التي يحاول تحقيقها اليمين المتطرف الاوربي واسبابها، سواء بصورته الرسمية عبر الاحزاب السياسية ووجوده في السلطة،او غير الرسمية عبر التجمعات وتكوين جمهوره من خلال شبكة المعلومات الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، بتمسكه بالهوية السياسية المسيحية والديمقراطية المسيحية وطرق توظيفه للدين،بالوقت الذي لا يميل المتدينون المسيحيون التصويت لصالحه كما تمت الاشارة اليه مسبقاً في اسباب صعوده.

12- ضرورة وجود درسات تبحث في ادوار النساء وادائها في الاحزاب اليمينية المتطرفة الاوربية (عضوات،او نائبات برلمانيات،او قياديات) ومواقفها من افكار تلك الاحزاب والقرارات التي تتخذها ومدى تأثيرها على سياسة الدولة لكون المرأة عنصراً فاعلاً في تربية الاسرة وقيادة المجتمع وادارته والاثار التي تترتب نتيجة ذلك على البلدان الاخرى سواء كانت اوربية او غير اوربية.

13- ندرة الدراسات المتعرضة لمواقف اليمين المتطرف الاوربي من مسألة تغير المناخ لارتباطها المؤثر بالسياسات المتخذة من قبل الدول في مجال السياسة الداخلية والخارجية ومدى العلاقة مع الدول الاخرى بما يعزز علاقتها مع الدول المنتجة والمستهلكة لمصادر الطاقة من عدمه، والمواقف تجاهها وفقاً للقرارات المتخذة ابان الازمات والنزاعات الدولية المعاصرة.

الخاتمة:

تمت مراجعة الادبيات السابقة (الاجنبية باللغة الانكليزية) التي درست اليمين المتطرف الاوربي الحديثة لاخر خمس سنوات من (2019-2023) من جميع جوانبه، لاستخلاص اثر افكاره السياسية عموماً على مواقف المواطنين في اوربا ونتيجة التأثير،ليكون نقطة انطلاق لمزيد من الابحاث والدراسات المستقبلية في هذا

الخصوص.على الرغم من اقرار الدراسات السابقة بأتخاذ اليمين المتطرف شكلين لطرق تنظيمه الرسمي وغير الرسمي لنشدان ارتقاء سلم السلطة وتأثيره على المواطنين في اوربا لكسب الدعم والتأييد وتعبئة الرأي العام معه،الا انها لم تبين اثره على مواقف المواطنين في اوربا في مرحلة ما بعد الانتخابات لدى فوزه وتداوله السلطة. وهو ما يعني التأثير بأتجاه واحد فقط من قبل اليمين المتطرف الاوربي على المواطنين. فضلاً عن ذلك غالباً ما يكون التأثير في اوقات الازمات والكشف عن نقاط الضعف الموجود في الانظمة السياسية الاوربية،بطرح رؤى وافكار معارضة لتلك الانظمة السياسية، تروج لافكاره وسياساته للايعاز بتقبلها وتأييدها من دون الكشف عن مضامين هذه الافكار بشكل واضح وكلي،وما تمثله من اضرار على منظومة الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين والمستوطنين على حد سواء،اذ ان الاضرار تمت الاشارة اليها بشكل غير مباشر ولمسائل محدودة فيما يتعلق على سبيل المثال بالهجرة واثارة الكراهية والعنصرية نحو الاخر، وهو ما شكل فجوة بحثية يتطلب سدها.ان الاسباب التي استعرضتها الدراسات السابقة بعدها من العوامل التي ساهمت بصعود اليمين المتطرف الاوربي وبروزه على الساحة السياسية اقتصرت على قانون السبب والنتيجة، من خلال جذب الانتباه الى القصور الذي استدعى صعود اليمين المتطرف الاوربي والتصويت له في الانتخابات لغرض معالجة القصور المحدد في الدراسات السابقة من قبل باحثيها،للانظمة السياسية القائمة ،اكثر من تسليط الضوء على الجاذبية التي تجعل اليمين المتطرف الاوربي يرتقي على غيره من التيارات السياسية المتوافرة وتاييد المواطنين له. وهو ما يتطلب تسليط الضوء على الانجازات التي حققها ونجح في استكمالها، ليشكل استقطاباً للمواطنين.

اشارت بعض الدراسات السابقة الى اسباب تدهور الديمقراطية في اوربا الوسطى والشرقية لنفوذ مجموعة من الافكار التي طرحها بعض نخب اليمين المتطرف الاوربي الموصوفة بـ "الاستبداد الجديد" والمتجسدة بالانغلاق على الذات تجنباً لمساوئ الاخر وسلبياته وتأثيره على الشعوب الاوربية، ولاسيما نتاجات العولمة والحداثة واثارها.الا انها لم تبين الايجابيات الناتجة عن ذلك والموقف من الصراعات والحروب، لان السياسة الدولية التي لا تتفاعل مع توجهات السياسة الدولية الاخرى الموجهة نحو الاقتتال والحروب انما تعد خصيصة ايجابية لابد من تسليط الضوء عليها وابرازها وان مست بعض قيم الديمقراطية والليبرالية التي قد تكون غير منسجمة مع ظروف الدولة التي انتهجت هذه الاستراتيجية لسياستها الداخلية والخارجية، وهو ما يتطلب مناقشته وبحثه مستقبلاً. تقتضي الضرورة ايضاً بيان اثار بث روح الكراهية والعنصرية تجاه الاخر المتخلف بالثقافة والدين ولا سيما المسلم على المواطنين في اوربا والولايات المتحدة الامريكية لان الاخر ومنهم المسلم يشكل نسبة من السكان بحكم الامر الواقع من المعايشة والهجرة الى بلدانهم الاوربية لما له من نتائج ضارة بالاستقرار الداخلي والتعايش السلمي، وبالاشارة الى وسائل التعامل التي يستخدمها

اليمين المتطرف مع الاخر عبر فكرة التكامل المدني الانتقائي، واستخدام العنف والارهاب دون تمييز،وهو ما يتطلب بحثه والتصدي له. ان التأثير الموجه من قبل نخب اليمين المتطرف الاوربي بطرح افكارهم السياسية التي تتعارض مع الديمقراطية والليبرالية والحريات الاساسية والحقوق، تتطلب بحث اثارها على المواطنين الاوربين والدرجة التي يتقبلونها وهل يستمر هذا التقبل على الرغم من معارضتها لبعض قيم الديمقراطية والحريات والحقوق بعد مدة من تسلمهم السلطة استرشاداً بمفهوم التغذية العكسية لاختبار نتائج الاثر الموجه من قبل اليمين المتطرف الاوربي ونخبه الفكرية والسياسية على المواطنين،والنتائج العائدة الى تلك النخب من قبل المواطنين كأداة لتقييم افكارهم وسياساتهم.

نوصي من خلال مراجعتنا للادبيات المذكورة اعلاه بسد الفجوات البحثية التي تطرقنا اليها في نهاية دراستنا هذه لما لها من اهمية وضرورة للكشف عن ماهية اليمين المتطرف الاوربي بشكل اوسع مما تم التطرق له، والتعرف على مواقفه ازاء المسائل الاخرى التي لم يتم بحثها مسبقاً، واستخلاص الاثار (الموجهة الى المواطنين والعائدة منهم) ونتائجها مع تسليط الضوء على الايجابيات والسلبيات لكل منها.

References:

1- Acemoglu, Daron, et al. (2022). "War, socialism, and the rise of fascism: An empirical exploration." The Quarterly Journal of Economics 137.2.

2- Arzheimer, Kai. (2019) . "Don't Mention the War: How Populist Right-Wing Radicalism Became (Almost) Normal in Germany." J. Common Mkt. Stud. 57 .

3- Baele, Stephane J., Lewys Brace, and Travis G. Coan. (2023). "The 'tarrant effect': what impact did far-right attacks have on the 8chan forum?." Behavioral sciences of terrorism and political aggression 15.1 .

4- Bazzi, Samuel, et al.(2023)."The Other Great Migration: Southern Whites and the New Right." The Quarterly Journal of Economics 138.3 .

5- Bernhard, Michael. (2021). "Democratic backsliding in Poland and Hungary." Slavic Review 80.3.

6- Bjørgo, Tore, and Jacob Aasland Ravndal. (2019) "Extreme-right violence and terrorism: Concepts, patterns, and responses."

7- Bonjour, Saskia, and Jan Willem Duyvendak.(2020). "The" migrant with poor prospects": racialized intersections of class and culture in Dutch civic integration debates." Migration and Race in Europe. Routledge.

8- Brown, Katy, Aurelien Mondon, and Aaron Winter. (2023)."The far right, the mainstream and mainstreaming: Towards a heuristic framework." Journal of Political Ideologies 28.2.

9- Castelli Gattinara, Pietro, and Andrea LP Pirro. (2019). "The far right as social movement." European Societies 21.4.

10- Couperus, Stefan, Pier Domenico Tortola, and Lars Rensmann.(2023) "Memory politics of the far right in Europe." European Politics and Society 24.4.
11- Damstra, Alyt, et al. (2021). "The impact of immigration news on anti-immigrant party support: unpacking agenda-setting and issue ownership effects over time." Journal of Elections, Public Opinion and Parties 31.1.
12- Dennison, James, and Andrew Geddes. (2022) . "The centre no longer holds: the Lega, Matteo Salvini and the remaking of Italian immigration politics." Journal of Ethnic and Migration Studies 48.2.
13- Enyedi, Zsolt. (2020). "Right-wing authoritarian innovations in Central and Eastern Europe." East European Politics 36.3 .
14- Forchtner, Bernhard, and Balša Lubarda.(2023)."Scepticisms and beyond? A comprehensive portrait of climate change communication by the far right in the European Parliament." Environmental Politics 32.1 .
15- Gamalerio, Matteo, et al. (2023). "Refugee reception, extreme-right voting, and compositional amenities: evidence from Italian municipalities." Regional Science and Urban Economics 100 .
16- Geva, Dorit, and Felipe G. Santos.(2021)."Europe's far-right educational projects and their vision for the international order." International Affairs 97.5.
17- Giavazzi, Francesco, et al. (2023). "Terrorist Attacks, Cultural Incidents, and the Vote for Radical Parties: Analyzing Text from Twitter." American Journal of Political Science.
18- Gidron, Noam, and Daniel Ziblatt. (2019). "Center-right political parties in advanced democracies." Annual Review of Political Science 22.
19- Goerres, Achim, Sabrina J. Mayer, and Dennis C. Spies.(2020) "Immigrant voters against their will: a focus group analysis of identities, political issues and party allegiances among German resettlers during the 2017 bundestag election campaign." Journal of Ethnic and Migration Studies 46.7 .
20- Hanley, David, ed.(1996).Christian democracy in Europe. A&C Black,.
21- Hanley, Sean. (2020). "Getting the right right: redefining the centre-right in post-communist Europe. " Centre-right parties in post-communist East-Central Europe. Routledge.
22- Hart, Amber. (2023). "Right-Wing Waves: Applying the four waves theory to transnational and transhistorical right-wing threat trends." Terrorism and political violence 35.1 .
23- Haugstvedt, Håvard, and Daniel Koehler.(2023)."Armed and explosive? An explorative statistical analysis of extremist radicalization cases with military background." Terrorism and political violence 35.3.
24- Haynes,Jeffrey.(2020)."Right-wing populism and religion in Europe and the USA." Religions 11.10.

25- Jylhä, Kirsti M., Jens Rydgren, and Pontus Strimling. (2019). "Radical right-wing voters from right and left: Comparing Sweden Democrat voters who previously voted for the Conservative Party or the Social Democratic Party." Scandinavian Political Studies 42.3-4.
26- Kalyvas, Stathis N., and Kees Van Kersbergen. (2010). "Christian democracy." Annual review of political science 13 .
27- Kováts, Eszter. (2020)."Post-socialist conditions and the Orbán government's gender politics between 2010 and 2019 in Hungary." Right-wing populism and gender: European perspectives and beyond.
28- Krause, Werner, Denis Cohen, and Tarik Abou-Chadi. (2023)."Does accommodation work? Mainstream party strategies and the success of radical right parties." Political Science Research and Methods 11.1.
29- Kriesi, Hanspeter.(2020)."Is there a crisis of democracy in Europe?." Politische vierteljahresschrift 61.
30- Marcinkiewicz, Kamil, and Ruth Dassonneville. (2022)."Do religious voters support populist radical right parties? Opposite effects in Western and East-Central Europe." Party Politics 28.3 .
31- Marcos-Marne, Hugo, Homero Gil de Zuniga, and Porismita Borah. (2023). "What do we (not) know about demand-side populism? A systematic literature review on populist attitudes." European Political Science 22.3 .
32- Mudde, Cas. (2021). "Populism in Europe: an illiberal democratic response to undemocratic liberalism (The Government and Opposition/Leonard Schapiro Lecture 2019)." Government and Opposition 56.4 .
33- Noury, Abdul, and Gerard Roland.(2020). "Identity politics and populism in Europe." Annual Review of Political Science 23.
34- Pickard, Harry, Georgios Efthyvoulou, and Vincenzo Bove. (2023). "What's left after right-wing extremism? The effects on political orientation." European Journal of Political Research 62.1 .
35- Pirro, Andrea LP, and Paul Taggart. (2023). "Populists in power and conspiracy theories." Party Politics 29.3.
36- Pirro, Andrea LP. (2023)."Far right: The significance of an umbrella concept." Nations and Nationalism 29.1.
37- Plattner, Marc F. (2020). "Illiberal Democracy and the Struggle on the Right." The Emergence of Illiberalism. Routledge.
38- Pombeni, Paolo.(2013)."Christian Democracy." The Oxford handbook of political ideologies. Oxford: Oxford University Press.
39- SAKWA, RICHARD, 1992. "Christian Democracy in Russia". Religion, State and Society, Vol. 20, No. 2.
40- Scheppele, Kim Lane. (2019). "The opportunism of populists and the defense of constitutional liberalism." German Law Journal 20.3 .

41- Scrivens, Ryan, et al. (2023)."Comparing the online posting behaviors of violent and non-violent right-wing extremists." Terrorism and political violence 35.1.
42- Shekhovtsov,Anton. (2021)."THE PHENOMENON OF THE EUROPEAN FAR RIGHT AND THEIR FOREIGN POLICY POSITIONS" Социология власти, vol. 33, no. 2.
43- Siegers, Pascal, and Alexander Jedinger. (2021). "Religious immunity to populism: Christian religiosity and public support for the alternative for Germany." German Politics 30.2 .
44- Sijstermans, Judith. (2021). "The Vlaams Belang: A mass party of the 21st century." Politics and Governance 9.4 .
45- Steven, Martin, and Aleks Szczerbiak. (2023)."Conservatism and 'Eurorealism'in the European parliament: the European conservatives and reformists under the leadership of Poland's law and justice." European Politics and Society 24.5.
46- Treib, Oliver. (2021). "Euroscepticism is here to stay: what cleavage theory can teach us about the 2019 European Parliament elections." Journal of European public policy 28.2 .
47- Verovšek, Peter J. (2021) . "Caught between 1945 and 1989: collective memory and the rise of illiberal democracy in postcommunist Europe." Journal of European Public Policy 28.6 .
48- Vertier, Paul, Max Viskanic, and Matteo Gamalerio. (2023)."Dismantling the "Jungle": Migrant relocation and extreme voting in France." Political Science Research and Methods 11.1.
49- Weeks, Ana Catalano, et al. (2023)."When do Männerparteien elect women? Radical right populist parties and strategic descriptive representation." American Political Science Review 117.2 .
50- Yilmaz, Ihsan, and Nicholas Morieson..(2021)."A systematic literature review of populism, religion and emotions." Religions 12.4 .
51- Zanotti, Lisa, José Rama, and Talita Tanscheit. (2023)."Assessing the fourth wave of the populist radical right: Jair Bolsonaro's voters in comparative perspective." Opinião Pública 29.

A systematic literature review on political ideas of the European far right and their impact on the attitudes of citizens in Europe

Dr. Fatima Atta Jabbar

Ministry of Higher Education and Scientific Research –

Department of Research and Development

Fatma.ata1101b@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

Political affairs specialists, Western Scientists and researchers, have been interested in studying the European extreme right, As a result of European citizens being influenced by his ideas and policies, which made him rise to power through elections. recorded the satisfaction of European citizens with his performance despite the extremism in some of his ideas, which intersect with the system of human rights and freedoms that the West has always called for and is keen to implement in all countries of the world. Because of the repercussions of this on other countries of the world and on citizens residing in European countries of different nationalities and religions. It was necessary to examine the impact of his political ideas on European citizens in the post-election period to extrapolate the results of satisfaction with his policies and decisions in the country in which he assumed power and exercised it, or in other countries where he was opposed to and competing with the prevailing trends in power in the hope of winning the elections and managing the affairs of the state. Did previous studies for the period between 2019-2023 that examined of the European extreme right include the impact of its political ideas on the attitudes of European citizens after the election phase. We assumed that previous studies that examined of the European extreme right for the period between the years (2019-2023) showed the impact of some of its political ideas on the attitudes of European citizens in a relative and indirect manner during the election phase, without clarifying the aforementioned

impact after the election phase on their lives in general and their attitudes on His decisions and policies in European countries in particular. In conclusion, we reached a set of reasons that led to the rise of the European extreme right as a result of the deadlocks of the political systems and the crises that their countries experienced. The focus was relative and indirect on some of his political ideas without addressing their contents and repercussions, while highlighting a group of research gaps that require research and study, to be a starting point for future research.

Keywords: Effect, Political ideas, European far right, attitudes of European citizens, after the elections.

مستقبل تسعير النفط (إمكانية إحلال العملات البديلة محل الدولار الأمريكي)

م.د. زيد حميد جابر
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
zaidaljubori@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

يعَدُ مُستَقبل أسعار النفط وإمكانية استبدال الدولار الأمريكي بالعملات البديلة موضوعاً يُثيرُ القَلق، إذ كان وما يزال تسعير النفط يعتمدُ بِشكلٍ كبيرٍ على الدولار الأمريكي، باعتباره العملة الأساسية للتجارة. ومع ذلك، أثارت التحولات الجيوسياسية والاقتصادية الأخيرة تساؤلات حول استقرار هذه الترتيبات وقدرتها على البقاء على المدى الطويل، ومع ظهور قوى اقتصادية جديدة مثل الصين وروسيا، إلى جانب الحركة المتزايدة نحو تنويع العملات الاحتياطية العالمية، فمن الأهمية بمكان استكشاف التأثير المحتمل على تسعير النفط، ويهدف هذا البحث إلى دراسة إمكانية استبدال عملات بديلة عن دولار الأمريكي في نظام تسعير النفط العالمي، والعواقب المحتملة لذلك، ومن خلال تحليل الوضع الحالي لسوق النفط العالمي، واستكشاف العوامل الجيوسياسية التي تؤثر على استبدال العملة، وتقييم الآثار الاقتصادية لمثل هذا التحول، للتوصل إلى فهم أوضح فيما يتعلق بالاتجاه المستقبلي لتسعير النفط، وسيقوم التحليل أيضاً بدراسة وجهات النظر والحجج التي قدمها الخبراء في هذا المجال، مما يتيح إجراء تقييم شامل وتقييم للتطورات المستقبلية المحتملة في نظام تسعير النفط.

الكلمات المفتاحية: (تسعير النفط، الدولار، عملات بديلة)

المقدمة:

أحتلت عملة الدولار الأمريكي ولعقود من الزمن مركزاً مهيمناً في التعاملات النفطية، وهو (الدولار) بذلك يُمثل محور التعاملات النفطية ويشغل دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، إذ يؤثر تسعير النفط على الشركات الصناعية والحكومات، وبالضرورة على الأفراد في جميع أنحاء العالم. وبالرغم مما يقدمه هذا النظام (البترودولار) من فوائد وأستقرار للنظام المالي العالمي، فإن عالم اليوم بما يشهده من تحولات اقتصادية وجيوسياسية سريعة، تَنبه باحتمالات مستقبلية متزايدة لحلول عملات بديلة عن الدولار الأمريكي في آلية تسعير النفط. وتَعتمد الآلية الحالية لتسعير النفط بشكل كبير على الدولار، بِعَدّه العملية الأساسية في النظام النقدي الدولي، إذ ظهر هذا الترتيب بعد الحرب العالمية الثانية، ووفقاً لمؤتمر (بريتون وودز) العام 1944، إذ تسيد الدولار الأمريكي النظام النقدي الدولي كعملة احتياطي عالمي، وعلى الرغم من أنهيار قاعدة الذهب في سبعينيات القرن المنصرم، غير أن موافقة الدول الرئيسة المنتجة للنفط، ولا سيما دول الخليج العربي على تسعير نفطها بالدولار الأمريكي،

اعطى زخماً أضافياً للدولار، إذا ما علمنا بأن هذا النظام (البترودولار) قد جلب في طياته العديد من المزايا، مثل: تحسين السيولة، وتقليل مخاطر أسعار الصرف للدول المنتجة للنفط. وعلى الرغم من تلك الفوائد، يواجه نظام البترودولار تحدياتٍ حقيقية، إذ ساهمت التوترات الجيوسياسية، والتحولات في القوة الاقتصادية العالمية، والرغبة في التنويع، واستراتيجيات التحوط في الجدالات القائمة حول جدوى استبدال الدولار الأمريكي بعملات بديلة في تسعير النفط.

سنحاول في هذا البحث معرفة العوامل تزيد من إمكانية استبدال الدولار الأمريكي في تسعير النفط، ودراسة العملات البديلة المحتملة ، وتحليل الآثار والتحديات المرتبطة بهذه التحولات، علاوة على ذلك، سنناقش السيناريوهات المحتملة ونقدم رؤى حول التوقعات المستقبلية لتسعير النفط ودور العملات في هذا المشهد، وإذ لا يخفى على أحد بأن كل هذه الرؤى والتوقعات بحاجة للتعامل بعناية فائقة وتنسيق دولي، نظراً للتأثير الكبير الذي قد تحدثه أي تغييرات على الأسواق المالية العالمية، والجغرافيا السياسية، واقتصاديات الدول المنتجة للنفط.

أولاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال جوانب عدة، إذ أن استبدال الدولار الأمريكي بعملات بديلة في آلية تسعير النفط لها انعكسات اقتصادية عميقة على الاستقرار الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، ناهيك عن الانعكاسات الجيوسياسية، كالتغيرات المحتملة في التحالفات الاقتصادية وسلاسل التوريد وتوازن القوى بين الدول، فضلاً عن التأثيرات المحتملة على الأسواق المالية العالمية، وانعكاسات كل ذلك على البورصات والمستثمرين والمؤسسات المالية بصورة عامة.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى المساهمة في فهم شامل للسيناريوهات المستقبلية المحتملة وتأثيرات استبدال العملات البديلة بالدولار الأمريكي في آلية تسعير النفط.

ثالثاً: مشكلة البحث:

لقد كانت هيمنة الدولار الأمريكي على أسعار النفط جانباً أساسياً من جوانب الاقتصاد العالمي لعقود من الزمن. ومع ذلك، فقد أدت التوترات الجيوسياسية الأخيرة، والشكوك الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي إلى مناقشات حول إمكانية إيجاد عملات بديلة لتحل محل الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية. ويهدف هذا البحث إلى دراسة جدوى وانعكاسات مثل هذا التحول، من خلال استكشاف مشكلة البحث التالية:

"ما هو الاحتمال والتأثير المحتمل للعملات البديلة التي تحل محل الدولار الأمريكي في تسعير النفط، مع الأخذ في الاعتبار الديناميكيات الجيوسياسية، والاعتبارات الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي؟.

رابعاً: فرضية البحث:

إن التحولات الاقتصادية العالمية المتزايدة والتوترات الجيوسياسية والرغبة في التنويع لدى الدول واستراتيجيات التحوط ستؤدي إلى زيادة إمكانية استبدال الدولار ضمن آلية تسعير النفط.مما سيترك أثاره على الأسواق المالية العالمية والعلاقات الجيوسياسية واقتصاديات الدول المنتجة للنفط، فضلاً عن توافر عدة خيارات من العملات المرتكزة على قوة اقتصادياتها، جنباً إلى جنب مع المشهد المتغير للنظام النقدي الدولي. الأمر الذي يجعلنا قُبالة عدة خيارات قابلة للتطبيق.

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية:

2023-1973 للعالم بشكل عام.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مبحثين إثنين، جاء المبحث الأول تحت عنوان: (دور الدولار في الوضع الحالي لتسعير النفط)، تضمن مطلبين لبحث السياق التاريخي لتسعير النفط بالدولار، وآلية تسعير النفط في الأسواق العالمية، في حين كان عنوان المبحث الثاني (مسوغات استبدال الدولار الأمريكي بعملات أخرى)، أدرج تحته كذلك مطلبين، لاستكمال البحث وبيان أهم مبررات استبدال الدولار الأمريكي لتسعير النفط عالمياً، وأهم المعوقات لهذا الإحلال، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

المبحث الأول: دور الدولار في الوضع الحالي لتسعير النفط.

يلعب الدولار الأمريكي دوراً مركزياً ومهيمناً في الوضع الحالي لتسعير النفط، إذ يمارس تأثيراً كبيراً على أسواق النفط العالمية ويشكل ديناميكيات التجارة الدولية. وتبرز عدة جوانب رئيسة أهمية الدولار في تسعير النفط، فنظام البترودولار الذي تأسس في أوائل السبعينيات، قد عزز مكانة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية في معاملات النفط، وبموجب هذا النظام، وافقت الدول المنتجة للنفط على تسعير النفط والمتاجرة به بالدولار الأمريكي حصرياً، وفي المقابل، قدمت الولايات المتحدة ضمانات أمنية وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية، وقد أدى هذا الترتيب إلى خلق علاقة تكافلية بين مصدري النفط والدولار الأميركي، الأمر الذي عزز هيمنته على التجارة العالمية، وهذا ما جعل الدولار الأمريكي بمثابة العملة الاحتياطية الأساسية في العالم، إذ تحتفظ به البنوك المركزية والحكومات كجزء من احتياطياتها من النقد الأجنبي ما يعزز مكانة الدولار كأصل احتياطي عالمي وهذا الطلب الواسع النطاق

على الدولار من أجل التسوية التجارية وتراكم الاحتياطيات يعزز سيولته واستقراره في الأسواق الدولية، لذا يتم تسعير عقود النفط، وخاصة النفط الخام المتداول في الأسواق العالمية، في الغالب بالدولار الأمريكي مثل خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط (WTI) ، مما يجعل الدولار العملة المرجعية لتسعير النفط في جميع أنحاء العالم. ويعمل هذا التوحيد على تبسيط المعاملات ويقلل من مخاطر صرف العملات للمشاركين في السوق، وتمتد هيمنة الدولار الأمريكي إلى ما هو أبعد من أسواق النفط لتشمل جوانب أوسع من التمويل والتجارة العالميين، وغالباً ما تتم التجارة الدولية والاستثمار وإصدار الديون بالدولار، مما يعزز مكانته كعملة مهيمنة وترسيخ دوره كوسيلة أساسية للتبادل في الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك فإن قوة الدولار واستقراره تؤثر على أسعار النفط وديناميكيات السوق، مما يؤثر على التوقعات الاقتصادية للدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء. وفضلاً عن كل ذلك، فإن هنالك تأثير جيوسياسي، إذ يرتبط استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية ارتباطًا وثيقاً بالاعتبارات الجيوسياسية وديناميكيات القوة، إذ تستفيد الولايات المتحدة من سيطرتها على إصدار الدولار والبنية التحتية المالية الدولية لتعزيز مصالحها الجيوسياسية، وممارسة نفوذها على المناطق المنتجة للنفط والحفاظ على تحالفات استراتيجية، فضلًا عن ذلك، يمكن للتوترات والصراعات الجيوسياسية أن تعطل إمدادات النفط وتؤثر على أسعار النفط المقومة بالدولار، مما يساهم في تقلبات السوق وعدم اليقين.

المطلب الأول: السياق التاريخي لدور الدولار الأمريكي كعملة أساسية

يتوجب أولاً الإشارة إلى أنّ الحرب العالمية الثانية، والتي انتهت إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي، وذلك بفعل الدمار الذي أصاب أغلب مناطق العالم، وما رافقه من ارتفاع معدلات التضخم في أغلب الدول جراء تحرير عملاتها من الارتباط بالذهب، والاتجاه نحو التوسع بطبع العملة، أو الاقتراض، وعليه فإنّ اتجاه الولايات المتحدة إلى اقناع الدول الأُخْرَى للاجتماع في العام 1944، بقصد البحث بالتطور الممكن أحداثه في نظام النقد الدولي، وقد تم خلال اجتماع مؤتمر (بريتون وودز)، بولاية (نيوهامبشير) في الولايات المتحدة الاتفاق على اعتماد الدولار كعملة في الاحتياطي وفي التجارة الدولية، وربطه بالذهب، وبأسعار صرف ثابتة، والتزام الولايات المتحدة بقاعدة صرف الدولار بالذهب، وتحديد سعر أونصة الذهب بـ(35) دولاراً، مع السماح بحدوث تغير في أسعار الصرف بما لا يزيد على (10%) للعملات الوطنية لدول العالم،...وغيرها من الموضوعات التي تم الاتفاق عليها، وهو ما اطلق عملية بدأ التطور في نظام النقد الدولي، والذي كان الأساس لتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في العام 1944[1]. ونتيجة لتلك التطورات فقد تحول الدولار

[1] -ويليم ميدلكوب، الانهيار الكبير: حروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي، ترجمة: ابتسام محمد الخضراء، العبيكان، الرياض، 2014، ص91.

ليكون العملة الاحتياطية الدولية، مع تثبيت أسعار الصرف بين العملات المرتبطة به، كما استهدف النظام النقدي تحقيق حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية، مع ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، على أنّ يكون الدولار هو المقياس، وتحقيق التوازن في موازين المدفوعات[1]. ولم يستمر نظام (بريتون وودز) مستقراً، حيث عانت الدول الغربية في العام 1960، من ضعف الثقة بقدرة الولايات المتحدة على سداد الدولار بالذهب بعد إنّ إتسعت عمليات التحويل من مختلف البنوك المركزية، وذلك بسبب أزمات عدة مرتبطة بالدولار، وعجز ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة لعوامل عدة، ومنها: (التزامات حرب فيتنام، والتزامات الإنفاق على الحرب الباردة، والأهم من ذلك إنّ اقتصادات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية عادت ونهضت من جديد، وأصبحت اقتصاداتها قادرة على المنافسة). إذا ما علمنا إنّ أغلب البنوك المركزية حول العالم إتجهت لمضاعفة احتياطاتها من الذهب، بالطلب عليه بدلاً من الدولار الذي تكدس هو الآخر لدى تلك البنوك خلال تجارتها مع الولايات المتحدة، وبعد مرحلة استمرت فيه الولايات المتحدة بتغطية وسداد قيمة الدولار بالذهب، عملاً بالتزامات (بريتون وودز)، غير إنّ كميات الذهب المستخرجة حديثاً لم تعد تكفي لتلبية الطلب عليه، وهو ما تسبب بأنّ تستنزف أغلب احتياطات الولايات المتحدة منه، وقد اتجهت الولايات المتحدة في ستينيات القرن الماضي إلى السداد بالدولار وليس بالذهب، والذي تناقصت كميته (أي الذهب) من ما يعادل (22.8) مليار دولار في العام 1958، إلى ما يعادل قيمته (18.8) مليار دولار في العام 1960، وهو ما أسهم برفع قيمة الذهب فعلياً من (35) دولاراً للأونصة إلى (40) دولاراً للأونصة في 20 تشرين الأول من العام 1965، في وقت وضعت الولايات المتحدة قيود على خروج الدولار، وأصبح العالم قُبالة أزمة تزداد تعقيداً، وأخذ العالم يقترب من تفاقم الأزمة الاقتصادية في العام 1967، إذ ظهر إنّ أزمة الاقتصاد الأمريكي كانت أعمق مما يرتبط بتحويل الدولار إلى ذهب[2]. إنّ تحليل الأزمة التي عاناها الاقتصاد الأمريكي في تلك المرحلة، إنّما تعود أسبابها إلى عدة عوامل ومنها نذكر الآتي:

1) إنّ حركة رأس المال لم تعدّ تتحكم به الدول وبنوكها المركزية فقط إنّما أصبح هنالك بنوك خاصة تُسهم بحركة رأس المال إستناداً إلى أسعار الفائدة والأداء الاقتصادي، ومن ثم فرضت تلك البنوك الخاصة تعدد في التعاملات المالية الدولية، وفي ظرف كانت أغلب الاقتصادات الكبرى ما زالت تعاني ارتفاع معدلات التضخم، وعدم استقرار ميزان المدفوعات، أي إنّها لم تتعاف تماماً من تداعيات الحرب العالمية الثانية[3].

وايضاً: هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،، آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص80.

(1) -بيرجيت ستراكينبروك وآخرون، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ترجمة: هاني صالح، العبيكان، الرياض، 2008، ص541.

(2) -هزاع مفلح، التمويل الدولي، جامعة حلب، حلب-سوريا، 2007، ص78-80.

(3) -مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص118-120.

2) اتجاه الولايات المتحدة إلى طباعة الدولار من دون غطاء الذهب لتغطية النقص في ميزان مدفوعاتها، وهو ما جعل قيمة الدولار الأسمية أعلى من قيمته الرسمية(*).
3) الانخفاض الحاد في احتياطيات الذهب، وذلك جراء عمليات تحويل الدولار للذهب طوال المدة التي أعقبت عقد إتفاق (بريتون وودز) في العام 1944.
وقد حاولت الدول الرأسمالية معالجة الأمر لمساعدة الولايات المتحدة على إدارة نظام النقد الدولي، وعليه اجتمعت الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي، وذلك لإجراء تعديل على النظام النقدي، والذي عقد في كينغستون (جاميكا) في العام 1967، وتم فيه الاتفاق على الآتي:

أ. السماح للبنوك المركزية بشراء الذهب كسلعة عادية وبأسعار السوق.
ب. الاتجاه إلى الاعتماد على عملات أُخْرَى إلى جانب الدولار كأداة تداول على المستوى الدولي، إذ إتفق على استخدام الدولار، وإلى جانبه المارك (الألماني)، والجنيه الاسترليني والين (الياباني)، والفرنك (السويسري)، والفرنك (الفرنسي)، كعملات إحتياطية (*)
ج. إتجهت إلى وضع آلية جديدة للحفاظ على أسعار صرف العملات الدولية، وسمح بحرية إقرار نظم اسعار الصرف.
د. اتجهت الدول الاعضاء إلى إقرار إنشاء ما عُرِفَ باسم (حقوق السحب الخاصة) صندوق النقد الدولي في العام 1969، بتعديل إتفاقية صندوق النقد الدولي، وذلك لضمان تسوية الحسابات ما بين البنوك المركزية، وتخفيف الاتجاه إلى الطلب على الدولار، ومعالجة النقص في السيولة (*).
اذاً فقد أقّر إتفاق (كينغستون) في العام 1967، وجود صعوبات في مقدرة الدول على تحويل الدولار إلى الذهب بسعر ثابت وفقاً لما أنتهى إليه إتفاق (بريتون وودز)، وبعبارة أُخْرَى، فإنّ جزءً من المشكلة قد ظهرت عندما إتجهت الدول التي تشهد فائضاً في الميزان التجاري بالعلاقات مع الولايات المتحدة واتجهت إلى تحويل الفائض في الدولار الذي تدفق إليها بتحويله إلى ذهب وفقاً لألتزامات (بريتون وودز)، مما أدى إلى هبوط مخزون الذهب الموجود في الولايات المتحدة، وأصبحت مستحقات الدول

(*) - تسبب طبع الدولار من دون الاهتمام بغطاء الذهب إلى جعل قيمة الدولار الفعلية تنخفض، على الرغم من أن إتفاق (بريتون وودز) قد إنتهى إلى إقرار تثبيت سعر الدولار إلى أونصة الذهب، وإلى باقي العملات الاجنبية.

(*) -بموجب إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، فإنّ لكل دولة مشاركة برأس مال الصندوق يكون لها الحق بالحصول على الأموال، بما يتفق مع نظام (بريتون وودز)، غير إنّ الأزمة التي اصابت ميزان المدفوعات الأمريكي دفع الدول إلى استبدال الدولار بالذهب بقصد تحقيق استقرار نقدي أكبر، غير إنّها عانت من وجود صعوبات في ذلك في ستينيات القرن الماضي، وهو ما دفع الصندوق إلى البحث عن موارد اضافية وبديلة عن الدولار والذهب، وذلك لتغطية احتياجات الاعضاء من التمويل. كما لجأ إلى التوسع بصيغة الاقتراض من الدول الاعضاء بما يمكنه من مواجهة أي تهديد لنظام النقد الدولي، وقد كان عدد الدول التي تسهم بذلك النظام من الاقراض هي (35) دولة، إذ يتيح حقوق السحب الخاصة التي تم وضعها، بوصفها موجودات محاسبية وليس موجودات مادية للدول الاعضاء في الصندوق بقصد معالجة مسألة الصعوبات في التبادلات المالية في العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يمكن أنّ نلحظ إنّ الصندوق أصدر منذ إقراره في العام 1969، لغاية العام 2010، من وحدات حقوق السحب ما يعادل (476) مليار دولار، للإسهام في حل الأزمات المالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي، ينظر مثلا:
ميشيل لولار، صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة: هشام قولي، دار طلاس، دمشق، 1995، ص82-83.
وايضاً: ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة، مفهومها، واقعها، ومستقبلها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(2)، جامعة دمشق، 2014، ص13.

إتجاه الولايات المتحدة تفوق ما لديها من رصيد من الذهب، وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في احتياطاتها الدولارية.

وبقصد معالجة الأزمة فقد إتجهت الدول الصناعية تباعاً إلى تحرير أسعار الصرف؛ لتحقيق إستقرار في اقتصادها الوطني إلى جانب اكتساب مزايا تنافسية في التجارة العالمية، إذ قامت كل من سويسرا (تستخدم الفرنك) والنمسا (تستخدم عملة: الشلن) في 9 أيار من العام 1971، إلى رفع قيمة عملتهما بنسبة (7.1 %) و(5.1%) على التوالي، في حين إتجهت ألمانيا (الاتحادية في حينه)، وهولندا، إلى تعويم عملتهما في ذلك الوقت، واتسعت عمليات المضاربة بالدولار، وتلك التحولات دفعت الولايات المتحدة إلى إتخاذ حزمة من الاجراءات (عرفت بصدمة نيكسون)، وأنتهى الأمر أنّ عَلَقَت الولايات المتحدة من جانب واحد التزاماتها الدولية بضمان تغطية الدولار بالذهب في العام 1971، وخفض الانفاق العام بما نسبته (10%)، وفرض رسوم على الاستيراد، ثم إتجهت إلى إلغاء التزاماتها بتحويل الدولار إلى ذهب، وتعويم سعر الصرف في العام 1973[1]، وقد حاولت الدول الرأسمالية الكبرى علاج الأزمة في صيف العام 1972، عندما جرى عقد اجتماع جنيف ما بين القوى الرأسمالية، وتقرر فيه تأليف لجنة وزارية لإصلاح نظام النقد الدولي، والتي سميت بـ(لجنة العشرين)، وهي: أكبر عشر اقتصاديات رأسمالية في العالم، وأكبر عشر كتل ممثلة في مجلس المدراء التنفيذي للصندوق النقدي الدولي، غير إنّه فشل في ضمان استقرار نظام النقد الدولي، مما دفع الدول الست المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية: (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ)، إلى وضع نظام خاص لتأمين استقرار أسعار صرف عملاتها تجاه بعضها البعض، واستقرار عملاتها تجاه الدولار، وقد تطور ذلك الإجراء إلى ما عُرِفَ بـ(نظام النقد الأوروبي)، وقد كان رد الولايات المتحدة بخفض قيمة عملتها بنسبة (10%) في شباط من العام 1973، ثم اتجهت إلى تعويم عملتها، والتزمت بإلغاء جميع أشكال الرقابة المفروضة على خروج رؤوس الأموال من الولايات المتحدة، وذلك ما تسبب بسيولة كبيرة للدولار في الاسواق الدولية، وفي آذار من العام 1973، تم الإتفاق في أعمال (لجنة العشرين) على اعتماد نظام تعويم جميع العملات الرئيسة، ودخل العالم في نظام نقدي دولي جديد، وهو ما أظهر الحاجة لإجراء تعديل على نظام النقد الدولي، فالولايات المتحدة وجدت في نظام (الصرف العائم) نظاماً نقدياً دولياً يمكنها من قيادة عملية إدارته، ويبقي عملتها الدولار في مكانة العملة القائدة، طالما يمكن تفادي الاتفاق على تقليص دور الدولار عالمياً، أو وضع قيود على حركة رؤوس الأموال، وإنّ أي عملية شراء للدولار من البنوك المركزية لدعم احتياطاتها من العملة الأجنبية سينتهي إلى دعم ميزان المدفوعات الأمريكي؛ نتيجة طرح المزيد من الدولار في الأسواق الدولية، ومن ثم انخفاض قيمة

[1] -جعفر عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013، ص9.

التزامات الولايات المتحدة بالدولار، وقد وافقت (لجنة العشرين) بعد سلسلة من الاجتماعات ما بين العامين (1975- 1976)، وآخرها في (كينغ ستون) بجامايكا في 7 كانون الثاني من العام 1976، على إعتماد نظام الصرف المرن ما بين العملات، أي إنّ أسعار الصرف المرنة المرتبطة بقوى العرض والطلب يمكن أنّ تدير نظام النقد الدولي، وإنّ الذهب والإحتياطات الدولية هي عوامل يمكن أنّ تستخدم لمعالجة الأزمات النقدية إنّ ظهرت[1].وفي العام 1980، كانت دول العالم تتعامل مع نظام تعويم العملة، ووجد (47) دولة تعتمد نظام التعويم المدار، و(39) دولة تعتمد الدولار كعملة احتياط، و(22) دولة تعتمد نظام سلة العملات، و (15) دولة تعتمد حقوق السحب الخاصة المعتمدة في صندوق النقد الدولي، و(12) دولة تعتمد الفرنك الفرنسي كعملة احتياط [2].

المطلب الثاني: تسعير النفط في الأسواق العالمية

أولاً: أهمية تسعير النفط

يحتل تسعير النفط بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي لما له من آثار بعيدة المدى على مختلف قطاعات وجوانب النشاط الاقتصادي العالمي، ويمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1- **مصدر للطاقة:** النفط هو المصدر الأساسي للطاقة إلى الأن، إذ يستخدم يومياً في مجالات شتى كالصناعات المختلفة واستخدامه كوقود للسيارات والطائرات والسفن، الأمر الذي يجعله ضرورياً للنمو الاقتصادي بصورة عامة. لهذا فإن تسعير النفط يؤثر بشكل مباشر على تكلفة إنتاج الطاقة واستهلاكها، وبدوره على أسعار السلع والخدمات، وكما يلاحظ في الجدول (1) فأن استهلاك النفط هو الاعلى من بين جميع مصادر الطاقة المتاحة في الوقت الحالي[3].

2- **التضخم وأسعار الفائدة:** أسعار النفط لها تأثير مباشر على معدلات التضخم، إذ أن للتقلبات في أسعار النفط تأثير مباشر على تكلفة الإنتاج والنقل وتوزيع لاغلب السلع المنتجة، وهذا يرتبط بالنقطة الأولى كون النفط هو المصدر الاساس للطاقة، ويمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي إلى زيادة الاسعار. لذلك فأن البنوك المركزية وصانعو السياسات النقدية ياخذون بعين الاعتبار أسعار النفط في القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة، والتي بدورها تؤثر على تكاليف الاقتراض وقرارات الاستثمار والاستقرار الاقتصادي العام [4].

---

[1] -بسام الحجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص31-33.

(2)Leland Crabbe, The International Gold Standard and U.S. Monetary Policy from World War I to the New Deal, Federal Reserve Bulletin, Washington, June 1989, p: 430

3 - Oil and petroleum products explained Use of oil, U.S. Energy Information Administration,July 1, 2022, on: https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products/use-of-oil.php

4- HOW DO STOCK MARKETS REACT TO CHANGES IN OIL PRICES?, European Central Bank, ECONOMIC AND MONETARY DEVELOPMENTS, Monetary and financial developments, p44 : chrome-

3- **التجارة العالمية:** يؤثر تسعير النفط على أنماط التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية بين الدول، فتداول النفط كسلعة يكون بشكل يومي ومن دون انقطاع في السوق العالمية باعتباره شريان الاقتصاد العالمي، لذا فأن تسعير النفط يؤثرعلى تنافسية وربحية الصناعات والشركات التي تعتمد على المدخلات المرتبطة بالنفط أو النقل، ويمكن أن تؤثر التقلبات في أسعار النفط على الموازين التجارية ، وديناميكيات الاستيراد / التصدير ، وهيكل التكلفة لمختلف الصناعات[1].

4- **الإيرادات الحكومية:** تعتمد العديد من البلدان المنتجة للنفط بشكل كبير على عائدات النفط لدعم اقتصاداتها وتمويل البنية التحتية العامة وبرامج الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة، ويؤثر تسعير النفط بشكل مباشر على الإيرادات التي تحققها هذه البلدان ، الأمر الذي ينعكس بدوره على الميزانيات الحكومية ، والاستقرار الاقتصادي ، والقدرة على الاستثمار في قطاعات متنوعة لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل.

5- **الأسواق المالية:** لأسعار النفط تأثير عميق على الأسواق المالية، وخاصة أسواق السلع والأسهم المرتبطة بالطاقة، فضلاً عن عملات الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له.

extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/mb200409_focus04.en.pdf

1- ong,W.F.(2020):"TheRoundTripEffect:EndogenousTransportCostsandInternationalTrade,"mimeo, University of Oregon.

جدول (1) استهلاك الطاقة الأساسي حسب المصدر

استهلاك الطاقة الأساسي حسب المصدر
كاردريليون وحدة حرارية

(Quadrillion Btu)

	Fossil Fuels[a]					Renewable Energy[b]						
	Coal	Natural Gas[c]	Petro-leum[d]	Total[e]	Nuclear Electric Power	Hydro-electric Power[f]	Geo-thermal	Solar	Wind	Bio-mass	Total	Total[g]
1950 Total	12.347	5.968	13.298	31.615	0.000	1.415	NA	NA	NA	1.562	2.978	34.599
1955 Total	11.167	8.998	17.225	37.380	.000	1.360	NA	NA	NA	1.424	2.784	40.178
1960 Total	9.838	12.385	19.874	42.091	.006	1.608	(s)	NA	NA	1.320	2.928	45.041
1965 Total	11.581	15.769	23.184	50.515	.043	2.059	.002	NA	NA	1.335	3.396	53.953
1970 Total	12.265	21.795	29.499	63.501	.239	2.634	.006	NA	NA	1.431	4.070	67.817
1975 Total	12.663	19.948	32.699	65.323	1.900	3.155	.034	NA	NA	1.499	4.687	71.931
1980 Total	15.423	20.235	34.159	69.782	2.739	2.900	.053	NA	NA	2.475	5.428	78.021
1985 Total	17.478	17.703	30.866	66.035	4.076	2.970	.097	(s)	(s)	3.016	6.084	76.334
1990 Total	19.173	19.603	33.500	72.281	6.104	3.046	.171	.059	.029	2.735	6.040	84.433
1995 Total	20.089	22.671	34.341	77.162	7.075	3.205	.152	.068	.033	3.101	6.559	90.931
2000 Total	22.580	23.824	38.152	84.620	7.862	2.811	.164	.063	.057	3.008	6.104	98.702
2005 Total	22.797	22.565	40.217	85.623	8.161	2.703	.181	.058	.178	3.114	6.233	100.101
2006 Total	22.447	22.239	39.731	84.477	8.215	2.869	.181	.060	.264	3.262	6.637	99.391
2007 Total	22.749	23.663	39.368	85.805	8.459	2.446	.186	.065	.341	3.485	6.523	100.893
2008 Total	22.387	23.843	36.769	83.041	8.426	2.511	.192	.074	.546	3.851	7.174	98.753
2009 Total	19.691	23.416	34.779	77.862	8.355	2.669	.200	.077	.721	3.940	7.607	93.941
2010 Total	20.834	24.575	35.321	80.723	8.434	2.539	.208	.090	.923	4.506	8.266	97.512
2011 Total	19.658	24.955	34.639	79.263	8.269	3.103	.212	.110	1.168	4.616	9.210	96.868
2012 Total	17.378	26.089	33.833	77.304	8.062	2.629	.212	.156	1.340	4.517	8.853	94.380
2013 Total	18.039	26.805	34.398	79.224	8.244	2.562	.214	.225	1.601	4.861	9.464	97.130
2014 Total	17.998	27.383	34.658	80.017	8.338	2.466	.214	.337	1.727	5.016	9.761	98.297
2015 Total	15.549	28.191	35.368	79.090	8.337	2.320	.212	.427	1.776	5.015	9.749	97.404
2016 Total	14.226	28.400	35.712	78.319	8.427	2.471	.210	.570	2.095	5.063	10.409	97.381
2017 Total	13.837	28.055	36.043	77.907	8.419	2.765	.210	.777	2.342	5.045	11.138	97.657
2018 Total	13.252	31.163	36.892	81.281	8.438	2.661	.209	.915	2.481	5.105	11.370	101.240
2019 Total	11.316	32.264	36.866	80.425	8.452	2.562	.201	1.016	2.633	5.056	11.468	100.478
2020 Total	9.181	31.577	32.331	73.076	8.251	2.501	.203	1.211	2.963	4.640	11.518	93.007
2021 January	.947	3.453	2.813	7.210	.748	.217	.017	.077	.266	.387	.964	8.937
February	.996	3.207	2.415	6.615	.657	.178	.016	.086	.236	.349	.866	8.147
March	.741	2.731	2.886	6.358	.664	.188	.016	.125	.347	.407	1.083	8.118
April	.650	2.349	2.880	5.875	.595	.171	.017	.143	.320	.391	1.042	7.524
May	.759	2.188	3.010	5.953	.661	.206	.017	.162	.299	.419	1.102	7.729
June	.997	2.318	3.009	6.319	.689	.207	.017	.160	.236	.406	1.026	8.049
July	1.160	2.499	3.040	6.697	.718	.195	.017	.161	.192	.421	.986	8.416
August	1.158	2.520	3.111	6.784	.725	.180	.017	.156	.239	.415	1.007	8.527
September	.927	2.209	2.950	6.080	.673	.151	.017	.144	.256	.392	.960	7.723
October	.762	2.336	3.063	6.157	.609	.152	.017	.121	.285	.421	.996	7.772
November	.708	2.773	2.991	6.467	.654	.171	.017	.102	.316	.411	1.018	8.143
December	.742	3.105	3.076	6.916	.738	.208	.019	.084	.352	.426	1.090	8.751
Total	10.549	31.688	35.243	77.430	8.131	2.225	.205	1.520	3.345	4.845	12.140	97.835
2022 January	1.006	3.714	2.948	7.662	.736	.232	.019	.105	.337	.405	1.098	9.506
February	.834	3.165	2.761	6.758	.645	.203	.016	.118	.336	.377	1.050	8.460
March	.729	2.875	3.086	6.685	.659	.224	.018	.154	.380	.417	1.193	8.543
April	.658	2.447	2.893	5.993	.577	.173	.017	.173	.406	.399	1.169	7.746
May	.739	2.317	3.014	6.061	.661	.204	.018	.194	.369	.420	1.204	7.936
June	.867	2.397	3.019	6.279	.685	.238	.017	.201	.296	.423	1.175	8.155
July	1.015	2.670	3.049	6.730	.718	.214	.018	.201	.259	.424	1.116	8.583
August	.993	2.645	3.115	6.749	.719	.192	.018	.187	.215	.429	1.041	8.529
September	.780	2.366	2.997	6.139	.665	.149	.018	.172	.239	.388	.965	7.782
October	.671	2.446	3.061	6.174	.615	.129	.017	.156	.290	.419	1.012	7.811
November	.687	2.869	2.994	6.546	.647	.166	.018	.113	.370	.414	1.081	8.283
December	.866	3.498	2.910	R7.269	.721	.193	.019	.097	.347	.416	1.073	9.076
Total	9.846	33.409	35.847	79.046	8.046	2.317	.214	1.870	3.845	4.930	13.177	R100.410
2023 January	.729	3.424	2.901	R7.050	.739	.203	.018	.111	.346	.428	1.106	8.909
February	.578	3.061	2.689	6.326	.634	.171	.017	.126	.372	.382	1.068	8.037
2-Month Total	1.307	6.484	5.590	13.376	1.373	.374	.034	.237	.717	.811	2.173	16.946
2022 2-Month Total	1.840	6.880	5.709	14.421	1.381	.434	.036	.223	.673	.782	2.148	17.966
2021 2-Month Total	1.943	6.660	5.228	13.825	1.405	.395	.034	.163	.502	.736	1.830	17.084

Source: U.S. Energy Information Administration, Monthly Energy Review, May 2023, p7.

ثانياً: قواعد تسعير النفط

يرتبط الوضع الحالي لتسعير النفط بقواعد محددة وهي عبارة عن مجموعة من الترتيبات والانظمة التي تم صياغتها لتتلائم مع مصالح الشركات النفطية الكبرى، والتي تسهم في تقليل وطئة المنافسة بين النفوط عالية الكلفة والنفوط منخفضة الكلفة كالنفط الأمريكي أو الفنزولي مع نفط الشرق الأوسط، إذ تسيد نظام تسعير نقطة الأساس الواحد لعدة عقود قبل أن يُستبدل بنظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك: ويمكن تصنيف هذه القواعد، أي قواعد تسعر النفط إلى ما يأتي:

1- **نظام تسعير نقطة الأساس الواحد[1]:** أو نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك والذي بدأ تطبيقه منذ العام 1936 بسعر معلن لبرميل النفط الخام الأمريكي بلغ (1.09) دولار، وما يعنيه هذا النظام باختصار هو: (ان يتحدد السعر العالمي للنفط الخام في كافة موانئ العالم ومراكز التصدير بسعر النفط المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل المعيارية من نقطة الأساس إلى مكان التسليم)، حيث كان على المستورد ان يدفع تكاليف اضافية وهمية (اجور النقل من خليج المكسيك (فوب) إلى ميناء أو مكان المستورد، وبصرف النظر عن مكان التصدير ومكان الاستيراد.

2- **نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك[2]:** بدأ هذا النظام في تحديد الاسعار المعلنة العام 1945 ويقوم هذا النظام على مبدأ مهم هو ان هناك نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك . مع وجوب ان يكون سعر المعلن للنفط الخام في النقطتين موحدا بين الخليجين وتحسب تكاليف النقل من الخليج العربي الى ميناء الاستيراد, ومن خليج المكسيك وميناء الاستيراد، فأصبح بأمكان المستهلكين لنفوط الشرق الاوسط ان يدفعوا الاسعار النفطية المحددة مضافا اليها اجور الشحن والتأمين من اقرب الخليجين اليهم . وبسبب التحول الحاصل في موقع الولايات المتحدة الامريكية في الصناعة النفطية وتحولها الى مستورد للنفط الخام فضلا عن ظهور مراكز جديدة في العالم كدول البحر الكاريبي ومناطق الشرق الاوسط, ثم حاجة اوربا للطاقة لتفسير رحلة الاعمار في اطار مشروع مارشال, نقلت الشركات نقطة التعادل من نابولي الى ميناء ساوثميتن البريطاني ليستقر الحال في نظام التعادل

ثالثاً: هيمنة الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية

كانت السمة المميزة لسوق الطاقة العالمية بصورة عامة وسوق النفط بصورة خاصة هي هيمنة الدولار الأمريكي على تسعيرها وتجارتها، وهذا يرجع بدوره لعده عوامل رئيسية اهمها[3] :

نظام البترودولار: تأسس في السبعينيات وعززت هيمنة الدولار الأمريكي في معاملات النفط بموجب هذا النظام ، ففي عام 1974، وبعد فترة قصيرة من أزمة النفط العالمية، توصلت الحكومة السعودية لاتفاق مع إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، لتسعير كافة صادرات السعودية النفطية بالدولار. شملت الصفقة في حينها شراء السعودية سندات خزينة أمريكية.وافقت الدول المصدرة للنفط، ولا سيما في

[1] - كوثر محمد دهيم، احمد عبدالله سلمان، آلية تسعير النفط في أسواق النفط العالمية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد(12)، العدد(37)، 2020، ص612.

[2] - Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, Oxford Institute for Energy Studies (2011), p.15.

[3]-Carla Norrlöf, The Dollar Still Dominates American Financial Power in the Age of Great-Power Competition, Foreign Affairs, February 21, 2023

منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، على تسعير وبيع النفط بالدولار الأمريكي حصراً.

الاستقرار والسيولة: يوفر مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية واستخدامه الواسع في التجارة الدولية الاستقرار والسيولة، مما يجعله خياراً جذاباً لمعاملات النفط. يُقبل الدولار الأمريكي على نطاق واسع، ويمكن تحويله بسهولة ، ويدعمه أسواق مالية عميقة وسائلة، مما يسهل معاملات النفط السلس ويقلل من تكاليف المعاملات للمشاركين في السوق.

معيار التسعير: يعمل الدولار الأمريكي كعملة مرجعية لتحديد أسعار النفط. يُعد خام برنت ، أكثر معايير أسعار النفط شهرةً ، مقومًا بالدولار الأمريكي. يتم تداول عقود النفط والعقود الآجلة والمشتقات بالدولار الأمريكي بشكل أساسي، مما يعزز دور الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية لتسعير النفط وتداوله.كفاءة السوق وتأثيرات الشبكة: تساهم تأثيرات الشبكة الواسعة والبنية التحتية الراسخة المحيطة بالدولار الأمريكي في هيمنته على معاملات النفط. يؤدي القبول الواسع للدولار الأمريكي من قبل الدول المنتجة والمستهلكة للنفط والمؤسسات المالية الكبرى والمشاركين في السوق إلى خلق دورة ذاتية التعزيز حيث يؤدي الاستخدام الواسع للدولار الأمريكي في معاملات النفط إلى تعزيز هيمنته.

العوامل الجيوسياسية: يلعب التأثير الجيوسياسي والقوة الاقتصادية للولايات المتحدة دوراً مهمًا في الحفاظ على هيمنة الدولار الأمريكي في معاملات النفط. يوفر مكانة الدولار الأمريكي كعملة احتياطية عالمية للولايات المتحدة مزايا فريدة ، بما في ذلك القدرة على تمويل العجز ، وممارسة التأثير على الأنظمة المالية العالمية ، والحفاظ على النفوذ الاقتصادي والسياسي على المسرح الدولي.

القصور الذاتي والأسبقية التاريخية: خلقت الممارسة الطويلة الأمد لاستخدام الدولار الأمريكي في معاملات النفط حالة من الجمود ومقاومة التغيير. لقد اعتادت الدول المنتجة للنفط والمشاركين في السوق والمؤسسات المالية على الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية ، مما قد يجعل التحول إلى عملات بديلة أمراً صعباً.

في حين أن هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات النفطية وفرت الاستقرار والراحة في الماضي، إلا أن هناك مناقشات واعتبارات متزايدة حول إمكانية استبدال الدولار الأمريكي بعملات بديلة. أثارت عوامل مثل تغيير الديناميكيات الاقتصادية العالمية ، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، والرغبة في التنويع واستراتيجيات التحوط ، نقاشات حول مستقبل تسعير النفط والدور المحتمل للعملات البديلة. يعد استكشاف هذه الاحتمالات أمرًا بالغ الأهمية لفهم التحولات المحتملة في سوق الطاقة العالمي وآثارها على مختلف أصحاب المصلحة.

المبحث الثاني: مسوغات استبدال الدولار الأمريكي بعملات أخرى

أالمطلب الأول: إمكانية وجود بديل الدولار لتسعير النفط في الأسواق العالمية

يُعد وجود بديل عن الدولار الأمريكي احد الأسئلة المحورية التي يجب السؤال عنها للإجابة عن مستقبل تسعير النفط، وهو ما سنحاول الإجابة عنه من خلال استعراض مزايا وتحديات النظام الحالي، ومن ثم العوامل الدافعة لاستبدال الدولار الأمريكي، ثم الحديث عن العملات البديلة المقترحة بدلاً من الدولار الأمريكي.

أولاً: مزايا وتحديات النظام الحالي

هنالك مجموعة من المزايا والتي ما برحت تصب في صالح الاقتصاد والهيمنة الأمريكية نتيجة لنظام البترودولار، إذ يخلق هذا النظام طلباً كبيراً على الدولار الأمريكي لأن النفط هو السلعة الأكثر تداولًا على مستوى العالم، وتحتاج البلدان إلى الاحتفاظ بالدولار الأمريكي لشراء النفط. يساعد هذا الطلب على الدولار الأمريكي في الحفاظ على مكانته كعملة احتياطية عالمية، حيث تحتفظ البنوك المركزية والشركات الدولية بالدولار الأمريكي كمخزن للقيمة ولإجراء التجارة الدولية، فضلاً عن الهيمنة المالية العالمية، إذ ساهم نظام البترودولار في هيمنة الولايات المتحدة على الأسواق المالية العالمية، كما ويعزز استخدام الدولار الأمريكي في المعاملات النفطية دور البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية ، حيث إنها تسهل تحويل العملات الأخرى إلى الدولار الأمريكي لشراء النفط. تمنح هذه الهيمنة الولايات المتحدة نفوذًا على الشؤون الاقتصادية والمالية العالمية، كما إنه يخلق طلباً ثابتاً على الدولار الأمريكي، مما يساعد على دعم قيمته ، مما يجعل الواردات أرخص للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، إذ سمح النظام للولايات المتحدة بتمويل عجزها عن طريق إصدار سندات الخزانة وأدوات الدين الأخرى التي تشتريها البلدان المصدرة للنفط بفائض دولاراتها النفطية.

وهو بالتالي يعزز النفوذ الجيوسياسي للولايات المتحدة. من خلال الحفاظ على الدولار الأمريكي باعتباره العملة المهيمنة في المعاملات النفطية، ويمكن للولايات المتحدة أن تمارس نفوذها على الدول المنتجة للنف، وخاصة تلك الموجودة في الشرق الأوسط، من خلال التحكم في وصولها إلى الأسواق الدولية والتأثير على استقرارها الاقتصادي ، وفي حين يوفر نظام البترودولار الاستقرار والتوحيد القياسي في معاملات النفط الدولية. باستخدام عملة واحدة لتسعير النفط وتداوله ، فإنه يقلل من مخاطر سعر الصرف ويبسط المعاملات المالية لجميع الأطراف المعنية. هذا الاستقرار مهم بشكل خاص لأسواق الطاقة العالمية ويساعد على ضمان حسن سير التجارة الدولية. كما وتجدر الإشارة إلى أنه في حين قدم نظام البترودولار العديد من الفوائد للولايات المتحدة، فقد واجه أيضًا انتقادات وله آثار على الديناميكيات الاقتصادية العالمية. حيث يجادل البعض بأنه يعزز هيمنة الولايات المتحدة ويمكن أن يخلق نقاط ضعف اقتصادية للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. بالإضافة إلى ذلك، حيث كانت

هناك جهود من قبل بعض الدول لتقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي في التجارة الدولية، والبحث عن عملات بديلة أو أنظمة دفع بديلة.

ثانياً: العوامل الدافعة لاستبدال الدولار الأمريكي في أسواق النفط العالمية

يمكن أن تكون إمكانية استبدال الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة مدفوعة بعوامل مختلفة ، بما في ذلك[1]:

أ. التحولات الاقتصادية العالمية: تتطور ديناميكيات الاقتصاد العالمي باستمرار، ويمكن أن تؤثر التحولات في القوة الاقتصادية على مشهد العملة. مع نمو الاقتصادات الناشئة وزيادة تأثيرها في التجارة والتمويل العالميين، قد تسعى إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي والترويج لعملاتها كبدائل. يمكن أن يكون الدافع وراء ذلك هو الجهود المبذولة لتعزيز السيادة الاقتصادية، وتقليل التعرض لمخاطر العملة، وعكس الأهمية الاقتصادية المتزايدة.

ب. تصاعد التوترات الجيوسياسية: يمكن أن تساهم التوترات الجيوسياسية أيضًا في الرغبة في استبدال الدولار الأمريكي. عندما تكون هناك صراعات أو علاقات متوترة بين الدول والولايات المتحدة، فقد تسعى تلك الدول إلى تقليل اعتمادها على الدولار الأمريكي كوسيلة للحد من التأثير والسيطرة التي تحتفظ بها الولايات المتحدة من خلال نظام البترودولار. يمكن للاعتبارات الجيوسياسية أن تدفع البلدان إلى استكشاف بدائل للدولار الأمريكي، مثل ترتيبات العملة الإقليمية أو التسوية التجارية بعملات أخرى.

ج- التنويع واستراتيجيات التحوط: تسعى البلدان والمشاركين في السوق في كثير من الأحيان إلى تنويع حيازاتهم من العملات وتقليل التعرض لعملة واحدة مهيمنة. وهذا مدفوع بالرغبة في تخفيف المخاطر المرتبطة بالتقلبات في قيم العملات ومواطن الضعف المحتملة المرتبطة بالسياسات الاقتصادية لمصدر العملة المهيمن. يمكن أن تتضمن استراتيجيات التنويع والتحوط تشجيع استخدام العملات الأخرى أو البحث عن وسائل بديلة لإجراء التجارة والاستثمار الدوليين، بما في ذلك من خلال إنشاء مقايضات العملات أو الاتفاقات الثنائية أو أنظمة الدفع البديلة. من المهم ملاحظة أنه في حين أن هذه العوامل يمكن أن تسهم في إمكانية استبدال الدولار الأمريكي، فإن مكانة الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة مترسخة بعمق، مدعومة بالبنية التحتية الواسعة والسيولة واستقرار الأسواق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى الإرث التاريخي لنظام البترودولار. من المرجح أن يكون أي تحول بعيدًا عن الدولار الأمريكي عملية تدريجية ومعقدة تتأثر بعوامل متعددة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن استعداد البلدان الأخرى لتبني عملات أو أنظمة بديلة.

[1]Weiss,Colin(2022).“GeopoliticsandtheU.S.Dollar’sFutureasaReserveCurrency,”InternationalFinanceDiscussionPapers1359.Washington:BoardofGovernorsoftheFederalReserveSystem,https://doi.org/10.17016/IFDP.2022.1359.

ثالثاً: العملات البديلة في تسعير النفط

تشمل إمكانية ظهور عملات بديلة لتسعير النفط ما يلي[1]:

أ. **صعود اليورو:** يعتبر اليورو، العملة التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي، بديلاً محتملاً للدولار الأمريكي في تسعير النفط. يستخدم اليورو على نطاق واسع في التجارة والتمويل العالميين وهو ثاني أكثر عملة احتياطي بعد الدولار الأمريكي. مع تنامي النفوذ الاقتصادي لمنطقة اليورو وأصبح اليورو مقبولاً على نطاق واسع، قد يكون هناك اهتمام متزايد بتسعير النفط وإجراء معاملات النفط باليورو، خاصةً بالنسبة للبلدان التي تربطها علاقات أوثق بأوروبا.

ب. **ظهور العملات الرقمية:** أدى ظهور العملات الرقمية، مثل البيتكوين والعملات المشفرة الأخرى ، إلى زيادة إمكانية استخدامها كعملات بديلة لتسعير النفط. توفر العملات الرقمية مزايا مثل التحكم اللامركزي ، وأوقات المعاملات الأسرع ، والتكاليف المنخفضة المحتملة. في حين أن اعتمادها في تسعير النفط لا يزال في مراحله الأولى ، فإن تطوير العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDCs) من قبل مختلف البلدان قد يعزز استكشاف العملات الرقمية للتجارة الدولية ، بما في ذلك المعاملات النفطية.

ج. **اليوان الصيني كمنافس محتمل:** إن القوة الاقتصادية المتنامية للصين وطموحها لتدويل اليوان (المعروف أيضًا باسم الرنمينبي) قد جعلها منافسًا محتملاً للدولار الأمريكي في تسعير النفط. الصين هي أكبر مستورد للنفط على مستوى العالم ، وقد اكتسبت جهودها لتعزيز استخدام اليوان في التجارة الدولية من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق زخمًا. كما أنشأت الصين عقودًا آجلة للنفط مقومة باليوان، والتي تقدم بديلاً للدولار الأمريكي لتسعير النفط في أسواق معينة.

د- **العملات الإقليمية والوطنية الأخرى:** إلى جانب اليورو واليوان، يمكن للعملات الإقليمية والوطنية الأخرى أن تلعب دوراً في تسعير النفط. على سبيل المثال، قد تستكشف البلدان التي لديها احتياطيات نفطية كبيرة أو نفوذ إقليمي قوي ، مثل روسيا ودول الشرق الأوسط ، تسعير النفط بعملاتها الخاصة. يمكن أن يكون الدافع وراء ذلك هو الجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، أو تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، أو تعزيز مكانة عملاتها في الأسواق الدولية.

ذ- **عملات التكتلات الاقليمية:** وبخاصة عملة مجموعة (بريكس) والتي ستكون المرشح الاقوى كعملة بديلة عن الدولار في التعاملات التجارية الدولية ما بين الدول داخل اعضاء التكتل، بالنظر لقوة اقتصاديات الدول المنظوية تحت هذا التكتل من

[1] - **Mohammed A. Al-Sahlawi, AN ALTERNATIVE OIL-PRICING CURRENCY AND OPEC'S FOREIGN ASSETS, The Journal of Energy and Development, nternational Research Center for Energy and Economic Development, Vol. 33, No. 1 (Autumn, 2007), pp. 81-83.**

ناحية، وعدد السكان لدى هذه الدول والذي يقارب نصف سكان العالم من ناحية أخرى، فضلاً عن المساحة الجغرافية التي تشغلها هذه الدول، إذ تغطي الدول الأعضاء فيها مساحة تزيد على 39,000,000 كيلومتر مربع، أي ما يعادل 27٪ من مساحة سطح الأرض في العالم.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية وتداعياتها

أولاً: السيناريوهات المحتملة والتوقعات المستقبلية

تشمل السيناريوهات المحتملة والتوقعات المستقبلية فيما يتعلق بهيمنة الدولار الأمريكي واستبداله المحتمل ما يلي:

أ. **التحول التدريجي نحو نظام متعدد العملات:** أحد السيناريوهات المحتملة هو التحول التدريجي نحو نظام متعدد العملات، حيث تتضاءل هيمنة الدولار الأمريكي، لكنه يظل واحدًا من عدة عملات مهمة. في هذا السيناريو، قد تكتسب العملات البديلة مثل اليورو واليوان والعملات الرقمية مكانة بارزة في مناطق أو قطاعات معينة من الاقتصاد العالمي. يمكن للبلدان والمشاركين في السوق اعتماد نهج أكثر تنوعاً، باستخدام عملات مختلفة لأغراض أو معاملات مختلفة على أساس الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية.

ب. استمرار هيمنة الدولار الأمريكي: على الرغم من إمكانية وجود بدائل، قد يتضمن سيناريو آخر الحفاظ على سيطرة الدولار الأمريكي كعملة عالمية أساسية. يمكن أن تستمر البنية التحتية الواسعة والسيولة واستقرار الأسواق المالية الأمريكية، جنباً إلى جنب مع الإرث التاريخي لنظام البترودولار، في دعم وضع الدولار الأمريكي. قد تواجه الجهود المبذولة لاستبدال الدولار الأمريكي تحديات وجمودا، فضلاً عن احتمالية مخاوف الاستقرار الجيوسياسي والاقتصادي التي تحافظ على الثقة في النظام الحالي.

ج - **زيادة التقلب وعدم اليقين:** قد يؤدي احتمال فقدان الدولار الأمريكي لمكانته المهيمنة إلى زيادة التقلب وعدم اليقين في الأسواق المالية العالمية. من المحتمل أن يتضمن الانتقال إلى نظام عملة جديد اضطرابات كبيرة، بما في ذلك تقلبات العملة، وعدم استقرار السوق، وتضارب المصالح المحتمل بين البلدان التي تسعى إلى الترويج لعملاتها الخاصة. يمكن أن تؤثر أوجه عدم اليقين هذه على التجارة الدولية والاستثمار والاستقرار الاقتصادي، مما يتطلب التنسيق الدقيق وإدارة المخاطر من الحكومات والبنوك المركزية والمشاركين في السوق. يمكن لعوامل متعددة، بما في ذلك التطورات الاقتصادية والديناميكيات السياسية والتقدم التكنولوجي والتحولات في هياكل القوة العالمية، أن تؤثر على مسار النظام النقدي الدولي. قد يتكشف المستقبل من خلال مزيج

من هذه السيناريوهات، مع احتمال حدوث تطورات غير متوقعة وتحولات في الديناميكيات العالمية.

ثانياً: تداعيات وتحديات استبدال الدولار الأمريكي

إن استبدال الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة سيكون له العديد من التداعيات والتحديات، بما في ذلك:

أ. **التأثير على الأسواق المالية العالمية:** قد يكون لاستبدال الدولار تداعيات كبيرة على الأسواق المالية العالمية. أدى وضع الدولار الأمريكي كعملة احتياطية أساسية إلى استخدامه على نطاق واسع في التجارة الدولية والاستثمار والمعاملات المالية. يمكن أن يؤدي التحول إلى عملة مختلفة إلى تعطيل الأنظمة المالية القائمة، وخلق تقلبات في أسعار صرف العملات، ويتطلب تعديلات كبيرة في البنية التحتية واللوائح المالية.

ب - **العواقب الجيوسياسية:** أعطى نظام البترودولار للولايات المتحدة نفوذاً جيوسياسياً كبيراً. يمكن أن يؤدي استبدال الدولار الأمريكي إلى تغيير ميزان القوى والتأثير في السياسة العالمية. قد تسعى البلدان التي تتنافس على استبدال الدولار الأمريكي إلى فرض سيطرة أكبر على التجارة والتمويل الدوليين، مما يؤدي إلى توترات وصراعات جيوسياسية محتملة حيث تتنافس القوى الكبرى على الهيمنة في نظام العملة الجديد.

ج. الانعكاسات الاقتصادية على الدول المنتجة للنفط: قد تواجه البلدان المنتجة للنفط التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط ، لا سيما تلك التي لديها احتياطيات كبيرة من الدولار الأمريكي ، تحديات اقتصادية إذا تم استبدال الدولار الأمريكي. سمح نظام البترودولار لهذه البلدان بتكديس احتياطيات كبيرة من الدولار الأمريكي وتمويل اقتصاداتها. قد يؤثر التحول بعيدًا عن الدولار الأمريكي على قدرتها على الحفاظ على أسعار الصرف المستقرة ، وخدمة الديون المقومة بالدولار الأمريكي ، وإدارة اقتصاداتها بفعالية.

د - **التحديات التنظيمية واللوجستية:** سيطرح استبدال الدولار الأمريكي تحديات تنظيمية ولوجستية كبيرة. إن هيمنة الدولار الأمريكي متجذرة بعمق في التجارة الدولية والأنظمة المالية ، بما في ذلك أنظمة الدفع والبنية التحتية المصرفية والاتفاقيات التعاقدية. يتطلب التحول إلى عملة جديدة تنسيقًا مكثفًا بين الدول والمؤسسات المالية والمشاركين في السوق لتطوير أطر ومعايير وآليات جديدة لإجراء التجارة وتسوية المعاملات.

فضلاً عن ذلك، تشمل التحديات الأخرى بناء الثقة في العملة الجديدة ، ومعالجة المخاوف بشأن استقرار سعر الصرف ، وضمان السيولة ، وإدارة المخاطر المحتملة

المرتبطة بالتحول إلى عملة مختلفة. ستتطلب هذه التحديات تنسيقًا وتعاونًا كبيرًا ووقتًا للتغلب عليها.

الخاتمة:

إن مشهد تسعير النفط وهيمنة الدولار الأمريكي باعتباره العملة الأساسية للمعاملات النفطية يخضع للتغييرات والتحديات المحتملة. يمكن لعوامل مثل التحولات الاقتصادية العالمية والتوترات الجيوسياسية واستراتيجيات التنويع أن تدفع استكشاف العملات البديلة في أسعار النفط.

إن صعود اليورو، وظهور العملات الرقمية، والدور المحتمل لليوان الصيني، وظهور تكتلات اقتصادية جديدة ، كلها عوامل تساهم في تطور الاحتمالات. ومع ذلك ، فإن استبدال الدولار الأمريكي سيكون له آثار وتحديات بعيدة المدى يجب دراستها ومعالجتها بعناية، كما إن التأثير على الأسواق المالية العالمية ، والعواقب الجيوسياسية ، والتداعيات الاقتصادية على البلدان المنتجة للنفط ، والتحديات التنظيمية واللوجستية تسلط الضوء على التعقيدات التي ينطوي عليها التحول بعيدًا عن الدولار الأمريكي. إن التحول التدريجي نحو نظام متعدد العملات، أو استمرار هيمنة الدولار الأمريكي، أو زيادة التقلب وعدم اليقين هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة ونظراً لأهمية النظام النقدي الدولي وتأثيره على التجارة العالمية والاستثمار والاستقرار ، فإن أي تغييرات محتملة في مشهد العملة تتطلب دراسة دقيقة وتحليلًا وتنسيقاً بين الدول والبنوك المركزية والمؤسسات المالية والمشاركين في السوق ومن الضروري تقييم الفوائد والمخاطر والعواقب المحتملة المرتبطة بأي تحول في نظام العملة العالمي لضمان انتقال سلس ومستقر، إذا كان ذلك ضرورياً وممكناً.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1- بسام الحجار، نظام النقد العالمي واسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
2- بيرجيت ستراكينبروك وآخرون، الاقتصاد اليوم كيف يعمل؟، ترجمة: هاني صالح، العبيكان، الرياض، 2008.
3- صندوق النقد الدولي وعملياته، ترجمة: هشام قولي، دار طلاس، دمشق، 1995.
4- مبروك رايس، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
5- هزاع مفلح، التمويل الدولي، جامعة حلب، حلب-سوريا، 2007.
6- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي،، آليات العولمة الإقتصادية وآثارها المستقبلية في الإقتصاد العربي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

7- ويليم ميدلكوب، الانهيار الكبير: حروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي، ترجمة: ابتسام محمد الخضراء، العبيكان، الرياض، 2014.

ثانياً: الدراسات والبحوث:

1- جعفر عمار، اشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لانظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013.
2- كوثر محمد دهيم، احمد عبدالله سلمان، آلية تسعير النفط في أسواق النفط العالمية، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (12)، العدد (37)، 2020.
3- ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة، مفهومها، واقعها، ومستقبلها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(2)، جامعة دمشق، 2014.

ثالثاً: المصادر الإنكليزية:

1- Bassam Fattouh, An Anatomy of the Crude Oil Pricing System, Oxford Institute for Energy Studies (2011)
2- Carla Norrlöf, The Dollar Still Dominates American Financial Power in the Age of Great-Power Competition, Foreign Affairs, February 21, 2023.
3- Leland Crabbe, The International Gold Standard and U.S. Monetary Policy from World War I to the New Deal, Federal Reserve Bulletin, Washington, June 1989.
4- Mohammed A. Al-Sahlawi, AN ALTERNATIVE OIL-PRICING CURRENCY AND OPEC'S FOREIGN ASSETS, The Journal of Energy and Development, nternational Research Center for Energy and Economic Development, Vol. 33, No. 1 (Autumn, 2007).
5- Wong,W.F.,"TheRoundTripEffect:EndogenousTransportCostsandInternationalTrade,"mimeo, University of Oregon, 2020.
6- Oil and petroleum products explained Use of oil, U.S. Energy Information Administration,July 1, 2022, on: https://www.eia.gov/energyexplained/oil-and-petroleum-products/use-of-oil.php
7- HOW DO STOCK MARKETS REACT TO CHANGES IN OIL PRICES?, European Central Bank, ECONOMIC AND MONETARY DEVELOPMENTS, Monetary and financial developments, p44 : chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/mb200409_focus04.en.pdf
8- Weiss,Colin(2022)."GeopoliticsandtheU.S.Dollar'sFutureasaReserveCurrency,"InternationalFinanceDiscussionPapers1359.Washington:BoardofGovernorsofthe
9- FederalReserveSystem,https://doi.org/10.17016/IFDP.2022.1359.

The future of oil pricing (the possibility of alternative currencies replacing the US dollar)

Dr. Zaid Hamid Jaber
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies / Al-Mustansiriya University
zaidaljubori@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The future of oil pricing and the possibility of alternative currencies replacing the US dollar is a topic of increasing concern and speculation in the global economy. Historically, oil pricing has been heavily reliant on the US dollar as the primary currency for trade. However, recent geopolitical and economic shifts have raised questions about the stability and long-term viability of this arrangement. With the emergence of new economic powers such as China and Russia, along with a growing movement towards diversifying global reserve currencies, it is crucial to explore the potential impact on oil pricing. This essay aims to examine the possibility of alternative currencies replacing the US dollar in the oil pricing system and its potential consequences. By analyzing the current state of the global oil market, exploring the geopolitical factors influencing currency substitution, and evaluating the economic implications of such a shift, a clearer understanding can be gained regarding the future direction of oil pricing. To provide a comprehensive analysis, this essay will draw upon various sources from reputable and scholarly publications. The analysis will also examine the perspectives and arguments presented by experts in the field, enabling a thorough evaluation and assessment of the potential future developments in oil pricing system.

Keywords: (oil pricing, dollar, alternative currencies)

الدبلوماسية العراقية والمتقاربات النائية• " المحفز والأستجابة"

م.د. زهراء حسن كاظم
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
zahraa23@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث:

من الملفت للنظر هو تلك الظاهرة التي يواجهها الدبلوماسي في تاريخ الدول من حين إلى آخر، الا وهي احتمالية: التناقض بين الهيبة اولاً والرسالة ثانياً. سيما إلى ترتيب ما يضمن لها المكانة المتميزة إلى أطول فترة ممكنة ولأن الدبلوماسية تتكون في الممارسة – التأثير – ومن خلالها فهي المقربة او حلقة الوصل بين هذين التناقضين. وأن تعددية الإستراتيجيات لا تمنح السياسة إجازة للدبلوماسية كونها تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايدين وهي سلسلة ضمنية الضغط في نظر الاخر, سواء من خلال تهديد بالدمار أو من خلال فتح منفذ للسلام. من الضروري ان تتخلى الدبلوماسية العراقية عن شواغل واعباء لا طاقة لها على التزامها وان تلجأ إلى توسيع مظاهر الأداء الدبلوماسي بقصد إيجاد روافد تراكم لمعالجتها, وتوحيد مواقفها وبما يقود بالنتيجة إلى ان ترتفع مكانةَ و دوراً, رؤية واداءاً إلى مرتبة الفعل المؤثر دبلوماسياً او القيادة في المناورات الدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية – الاستراتيجية – الدبلوماسية العراقية – المتقاربات - المهددات المنزوعة الموضعة الجغرافية.

أهمية البحث:

لإن الدبلوماسية لا تؤخذ على انها مجموعة من الوقائع او المحفزات, بل على انها مشاهدات أو افتراضات ينبغي تقييمها والتأني في هذا التقييم عند حصول تغيير في واقع الأشياء والتحولات الدبلوماسية, او حين ظهور ادلة جديدة تغيرها.

وإذ تعد الدبلوماسية المظفّرة، وكما نرى بها كذلك، رافعه لمهام إستراتيجية الدولة ومختصراً لمتطلباتها، من خلال ما تهدف اليه من تحقيق ضبط علمي وفحص موثوق به لمدخلات القوة وتبادلية الأدوار فيما بينها، فضلاً عن ممكنات القدرة بكل ما تحويه من منظومات توظيف وفواعل، وتقويم لإداء المنظومة الكلية وملاحقة ما تتعرض لهُ من اختلالات بقصد تصويب الخيارات الإستراتيجية . وعلى العكس من ذلك عراقياً :

• أستاذ العلاقات الدولية جيمس روزنو اول من تحدث عن هذا المفهوم للدلالة على التوترات بين المركز والهامش ، بين النظم القومية وعبر القومية ، بين النزعة المجتمعية والنزعة العالمية ، بين الدول والأسواق ، بين الثقافات والثقافات الفرعية ، بين النزعة الوطنية والنزعة الخصوصية ، بين العالمي والمحلي ، للأشارة الى الروابط الأكثر بين المتضادات التي سارعت بيها ثورة المعلومات . للمزيد: توماس كوبلاند " محرراً"، ثورة المعلومات والأمن القومي ، دراسات عالمية ، العدد46 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2003 ، ص ص15-16 .

كانت الاحداث السياسية تسبق قرارات السياسة الخارجية بأشواط بطريقة تفقدهُ القدرة كمتحّد إقليمي مؤثر .

أهداف البحث :

أن الأداء الدبلوماسي العراقي وان فقد دوره عبر الزمن المستقطع منذ عام 1991 ولحد هذه اللحظة، فأن ذلك كان بسبب خطأ السياسات، وأستأساد أطراف بعينها فرضت عليه ما هو فيه، ولعل من أولى أمارات ذلك الفقد الأحتلال كان بنتائجه حفزّ تحول لتوليد مقدمات أنطلاق جديدة تعيد تشكيل الكثير من الظواهر والبنى . يبدو من أهمها : الأمن وبناءّ ، وفق معادلات تشييد تتحرك فيها الأطراف المعنية خارج أرادتها . طالما ظل التخطيط دبلوماسياً بعيد عنها .

إشكالية البحث :

يعالج البحث الإشكالية الآتية: ان عماد الحث المستديم الذي شغل معظم الدراسات الخاصة بالعراق, متمحوراً حول إمكانية العثور على المدخل الأكثر تأثيراً على معرفة ما تضمه بيئتهُ من إشكالات فضلاً عما يعرفه الأخير من تدابير و وما يحملهُ الاخر من مدركات مؤثرة , بل ومولدة لما يلوح تلك البيئة من تحولات وتغيرات وتعديلات أساسها فن الدبلوماسية "الاستجابة".

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فكرة: أن البراعة الدبلوماسية هي ان لا يحذو المفاوض العراقي خطوات غير مدروسة "تعني أهمية هذهِ الفكرة ان المعركة في سبيل دبلوماسية نشطة "استجابة "يمكن خسارتها في المكان عينه" المحفز بدلالة تعددية الازمات والملفات الدبلوماسية "، لأنهم لم يكونوا قادرين على ضم ذلك التأخر المعرفي بين ما يرونه "المصالح الخفية – الأهداف الخفية -... " وبين الشواهد الماثلة امام ادراكهم الاستراتيجي " الصراع المعلن , الخلافات والتوترات ....

منهج البحث :

عّد المنهج التحليلي الاستقرائي هو أساس بحثنا هذا.

هيكلية البحث :

توزعت الهيكلية بالإضافة الى المقدمة والنتائج الى ثلاث محاور هي الآتي: -

المحور الأول: الدبلوماسية والإستراتيجية " مدخل للفهم" .

المحور الثاني: الميتا ستراتيجية و الدبلوماسية العراقية بعد 2003.

المحور الثالث: الدبلوماسية العراقية والمهددات منزوعة الموضعة الجغرافية.

المحور الأول: الإستراتيجية والدبلوماسية "مدخل للفهم".

اذا نحينا جانباً ما هو صواب وما هو خاطئ فلسفياً ، فالحقيقة هي أن الأوضاع في ظل مسارات التغيير الهائلة التي تتميز بها السياسة الدولية غير ثابتة وتتجاوز الواقعية وبنفس الوقت تبتعد عن المثالية ، لذا لابد لصانع القرار في هذه الحالة ان لا يزن غيره فحسب بل ويزن معطيات البيئة وأتجاهاتها ومآلاتها أيضاً كمفتاح سحري لكسب الأهداف [1]. فالسياسة الدولية كانت وما تزال تتميز بصراع الفواعل الدوليه اياً كانت مسمياتها على القوة والهيبة والثروة المحدده بالتأثير في وضع من الفوضى الدولية [2]. عن هذه الفكره كتب المفكر الإستراتيجي الأمريكي برجنسكي "...العالم المتحرر من شبح حرب عالمية ثالثة بين معسكرين مدججين بالأسلحة النووية بقيادة القوتين العظميين أعطى الأولوية إلى المخاوف الضيقة ، وكان أكثر تأثراً بالمشاعر القومية المركزه والأحقاد القبلية ، واغوتهُ الرفاهية الأنانية للانغماس في العداوات التقليدية والعنف الديني " [3] . وقد نالت تلك الرؤية مصداقية كبيرة ، أنعكس أثرها على العلاقة بين الإستراتيجية كأدارة والدبلوماسية كأداة بل وأصبحت مسؤولة عما نسميه ب "الفاعلية المؤجلة" التي بقدر ما هي مسؤولة عن إدارة المواقف وتوظيفها لصالح الهدف، أضحت هي المسؤولة عن أستنبات الهدف في غير زمانه ومكانه . وتلك هي الفطنة التي جعلت من الإستراتيجية موضوعاً حيوياً[4].

والاخرى أن الأبتكارات ليست مهمة لنتائجها الفعلية والفورية [5] ، وانما لأحتمال التطور في حسابات القوة وتجعلها أكثر تعقيداً ، وتمنح للمفارقة القبض على ممكنات للأقوى مثلما تمنحها للأضعف "تهديداً- ووسيلة" . لكن ينبغي أن يقر في الأذهان أن الأعتماد الناجم عن ذلك جعل " *القوة العسكرية – الدبلوماسية* " ذات صيغة تكاملية. فأن كانت جذور القوة سيكولوجية ، وان كان القسر في جوهره مادياً، فأن الأقناع هو في الأساس عملية فكرية وعاطفية والمعادل لتغيير فكر الأخر بالحجج والحقائق ومناشدة مشاعر مثل التعاطف والحنو [6].

---

[1]- منعم صاحي العمار ، من يدين لمن : مكانة الأستخبارات في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة ، ط1 ، مكتبة الغفران ، بغداد ،2012 ، ص33 .

[2]- روبرت جيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة :عمر الأيوبي، ط1 ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2009 ، ص276.

[3]- زبيغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية :ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية ، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،2007 ،ص29،

- منعم صاحي العمار ، من يدين لمن : مكانة الأستخبارات في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 33-34. [4]

- روبرت جيلبن ، مصدر سبق ذكره ، ص231.[5]

[6]- ليزي جيلب ، قواعد القوة :كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية؟ ، ترجمة :كمال السيد ، ط1 ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ،2011، ص ص37-42.

الجدول رقم (1) يوضح رقمنة الدبلوماسية .

أبعاد الدبلوماسية	المعايير (اعراف – قيم – معتقدات)	السلوك	اجراءات	المفاهيم
جمهور الدبلوماسية	زيادة الشفافية	مشاركة واحدة (الأراء – المشاعر)	الإنجازات المتصلة	مجتمع المعلومات هو مجتمع المشاركة
دبلوماسية المؤسسات	الحوار الثمين	الاستماع الى الجماهير التي تقدم تعليقات على الانترنت	دمج التعليقات المتابعين في صياغة السياسات	الشبكات كاستعارة للدبلوماسية
ممارسي الدبلوماسية	الانفتاح	تحالفات المؤقتة مع مختلف أصحاب المصلحة	الانفتاح على الدبلوماسية (دبلوماسية الارتباط مع الافراد ، مجموعات ، منظمات)	من عقلية الدبلوماسية القنصلية الى الشبكية
ممارسة الدبلوماسية	التعاون	دبلوماسية أصحاب المصلحة المتعددين	شبكات موجهة نحو الهدف مع الجماهير متصلة ، منظمات ، المجتمع المدني)	الشبكات

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى :

Source: Iian Manor, The digitalization of diplomacy: Toward clarification of a fractured terminology , Working paper, The university of oxford, Augest *2017,p.7.*

تنطوي المداخل الواردة في الجدول أعلاه: على قوة الأفكار, وقوة القيادة, وقوة الشخصية , وقوة الأقناع, وقوة الإنجاز, وقوة الدمج الاستراتيجي, وهذهِ الخيارات الكثيرة تستدعي الى الواقع كل مصادر التأثير الواردة في قائمة من الخيارات الاستراتيجية , ليمكننا الانشغال على ردين أساسيين من هذهِ الفكرة وهو الآتي[1]: -

<u>الرد الأول: -</u> اذا أراد الدبلوماسي ان يكون لاعباً مهما كان صغيراً, فيجب الإجابة على السؤال المثير للجدل والمثير للنقاش " ان تغرد او لا تغرد، لقد خمنت ذلك غرد " ،جادلَ الأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ادغار شاين : بأن الثقافة التنظيمية تتضمن نمطاً من الافتراضات التي تم اختراعها ثم تطويرها من قبل مجموعة معينة للتعامل مع مشاكلها المتعلقة بالتكيف الخارجي والتكامل الداخلي والتي عملت بشكل جيد بما يكفي لاعتبارها صالحة , لذا يجب تعليم الاعضاء الجدد -الدبلوماسيين- الطريقة الصحيحة للأدراك والتفكير والشعور فيما يتعلق بتلك المشكلات المتضمنة لآليات مباشرة وغير مباشرة توجد في محصلتها الثقافة الدبلوماسية.

[1]Cornelin Bjola ,A dapting Diplomacy to the digital age , working paper, project diplomacy in the 21st century, No: 99 , march 2017, P. 406.

المخطط رقم (1)نموذج شاين للثقافة التنظيمية .

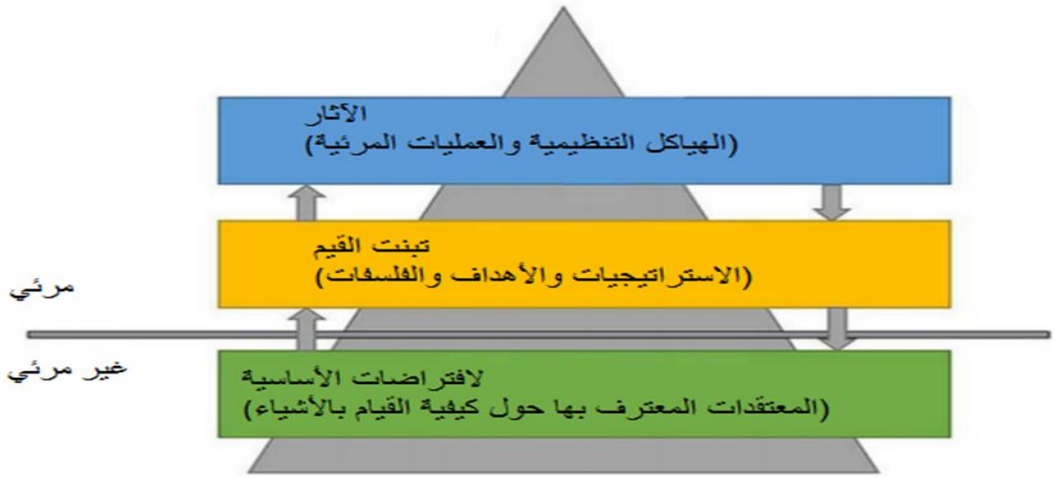

المخطط استناداً إلى :-

Source:Cornelin Bjola ,A dapting Diplomacy to the digital age , working paper, project diplomacy in the 21st century, No: 99 , march 2017, P.6.

ان الأفكار الواردة في المخطط أعلاه تتسبب في مصادمات داخلية او مستويات من الصراع , ذلك ان إيقاع الابتكار الرقمي سريع الخطى يضيف ضغوطاً إضافية الى وزارة الخارجية لتبسيط عملية التكيف ودمج الرقمنة في الثقافة الدبلوماسية[1]," نحن شكل ادواتنا , وبعد ذلك ادواتنا تشكلنا "[2].

<u>الرد الثاني:</u> ينبغي بادئ ذي بدء توفير مادة أولية يتم تحويلها الى منتوج جديد بمساعدة أداة ملائمة , تحول يصنعهُ الشغل الإنساني المحدد مستخدماً وسائل انتاج محددة , هكذا بالنسبة الى ممارسي الدبلوماسية المادة الأولية ليست الا التحولات و الوسيلة هي الدبلوماسية , باعتبار تلك التحولات ووقائعها قوة دفع لإنجازات تتم دبلوماسياً ، هذا من ناحية.[3] ولكن ومن ناحية أخرى: ولأن الدول انكشفت إستراتيجياً بفعل قصور

---

[1] Cornelin Bjola , op. cit, P.P. 6 – 7 .

[2]نقلاً عن : هيلاري رودام كيلنتون , القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الامريكية ,سلسلة ترجمات الزيتونة , العدد 61 , مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات , بيروت , كانون الأول 2010 , ص 807.

[3]فتحي التريكي, الفلاسفة والحرب, تعريب: زهير المديني , ط1, ابن النديم للنشر والتوزيع – دار الروافد الثقافية , بيروت , 2010, ص 190.

السلطة في إيجاد الحلول الناجعة لما يعانيه الضبط المجتمعي من مشاكل كانت اصلاً متأتية من عدم قدرة السلطة على تحديد محتواها وقدرتها على الحركة والتكيف.[1]

الجدول رقم (2) يوضح التغيرات الدولية.

النوع	العوامل التي تم تغييرها
1. تعددية الفواعل	الدول – فواعل غير الدول – منظمات إقليمية و دولية - تجمعات.
2. التعددية الجهازية	توزيع القوة والهيبة بين الفواعل.
3. تغير التفاعلات	العمليات بين فواعل النظام العالمي.

الجدول استناداً إلى :

المصدر: روبرت جيلبن , الحرب والتغيير في السياسة العالمية, ترجمة: عمر سعيد الايوبي , ط1 ، دار الكتاب العربي , بيروت , 2009 , ص62.

نموذجياً يمكننا القول **:** ان التعامل مع عالم صعب المراس ومليء بالتهديدات والفرص , ولأن الأهداف اما محددة وملموسة او هيكلية وغير ملموسة , لذا يقاس مدى تأثير الدبلوماسية العامة بمدى تغيير العقول, وحينما سأل الكونغرس الأمريكي روبرت جيتس* المخصصة للاتصالات الاستراتيجية أجاب " لا يمكن فرد ان يجيب عن ذلك , لأنه ليس ثمة اتصال مركزي"[2] .وان كانت الأولى من ضمن الثاني او ان يكون الأخير ينتقل بين الإدارة او صناعة الأول.

[1]منعم صاحي العمار , نقد العقل الاستراتيجي: دراسة في أصول التحليل الاستراتيجي , ط1 , بلا دار , بغداد , 2022 , ص ص 24 – 25 .

[2]جوزيف سي ناي , مستقبل القوة, ترجمة: احمد عبد الحميد نافع , ط1, المركز القومي للترجمة, القاهرة , 2015 , ص 37.

*** وزير الدفاع الأمريكي من العام 2006-2011.**

المخطط رقم (2) يوضح نماذج الدبلوماسية .

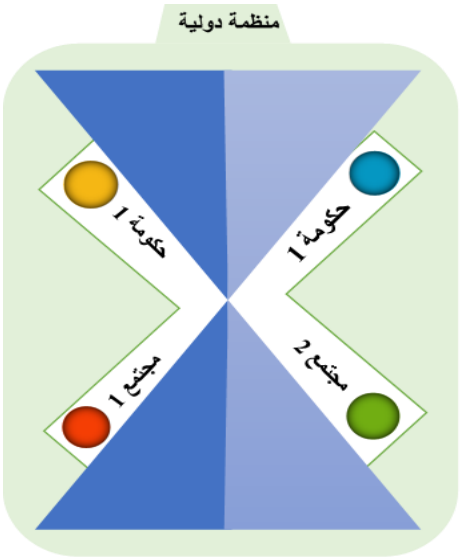

حكومة 2 حكومة 1

مجتمع 2 مجتمع 1

المخطط أستناداً إلى :

المصدر: جوزيف سي ناي , مستقبل القوة, ترجمة: احمد عبد الحميد نافع , ط1 , المركز القومي للترجمة, القاهرة , 2015 , ص 130.

ان تدافع المتغيرات الدولية وبصورة غير مسبوقة, جعل الدبلوماسية العامة اكثر تعقيداً ولم تعد خطوط الاتصال خطاً رأسياً بين حكومتين بل تشبه نجماً يشتمل على خطوط بين الحكومات والجماهير, والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية .[1]

وإزاء ذلك , عدّت البيئة الاستراتيجية القالب المشكّل لأختلافات عبر اليات تحديد ذاتي, ويصبح التعدد الناشئ من البيئة الاستراتيجية مؤسساً دبلوماسياً, اطرافاً وانواعاً, واداءاً .[2]

المحور الثاني: الميتا ستراتيجية والدبلوماسية العراقية بعد 2003.

صدقاً بأمكاننا القول:انهُ وانطلاقاً من الواقعة النووية وجب على الدول ان تعيد النظر في حدود الحرية والسيادة وفي مواجهة كل وضع نزاعي , لتحلل طبيعتهُ من اجل تقدير طريقة العنف اللازمة والممكنة .[3]

[1]جوزيف سي ناي , مصدر سبق ذكره , ص 129.
[2]فتحي التريكي , مصدر سبق ذكره , ص ص 158 – 159.
[3]انظر في ذلك: جان غيتون , الفكر من الحرب, ترجمة: الهيثم الايوبي – اكرم الديري , ط2 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1988 , ص ص 14 – 15.

وبكلمات قليلة: حاول المفكر الفرنسي " جان غيتون" الخروج عن الطيف المعتاد طالما ان كل إستراتيجية تحتم وجود فلسفة كامنة تشتمل على مختلف السلوكيات الإستراتيجية التي تتجاوز المجال العسكري دون تتنكر لهُ.[1]

مخطط رقم (3) يوضح منطلقات الميتا ستراتيجية

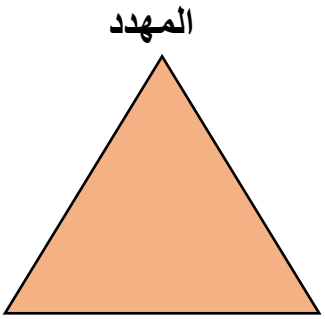

المخطط من إعداد الباحث.

وطبقاً لما جاء في المخطط أعلاه فإن الدبلوماسية تشكل جزء لكل، هذا الكل يتراوح بين السياسة والاستراتيجية بدلالة الهدف , بعبارة أخرى ان (المهدد, الوسيلة , الهدف) من مشمولات الدبلوماسية والسلام والحيلة الماكرة والحذرة وحتى المخادعة المقابلة للعنف[2] . ولأن الأهداف ما هي الا غاية محتملة الى ان يتم العثور على الأدوات المناسبة دبلوماسياً (قضية – ازمة – محفزات .... الخ) لذا ثمة قضايا عدة لا يمكن ان تقبل مقاربة توزيع الفروق, وقد لا تؤدي عملية المساواة من مثل هكذا مواقع الى التوصل للحدود الدنيا للمطالب الحقيقية للجانبين.[3]

في 9 نيسان / ابريل 2003 ظهر جندي أمريكي يربط حبلاً بعربتهُ المدرعة امام مجموعة من العراقيين الذين يقفون على مقربة, ويسقط تمثالاً ضخماً للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين في بغداد , وقد عرض هذا المشهد مراراً وتكراراً على التلفزيونات في كل انحاء العالم , لقد كان عملاً رمزياً الى حد كبير.[4]

---

(1)للاستزاده: سابين جانسن , موسوعة استراتيجية, ترجمة: علي محمود مقلد , ط1, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت , 2011 , ص 965 وما بعدها.

(2)فتحي التريكي , مصدر سبق ذكره , ص ص 168 – 176 .

(3)تيري ل . ديبل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي, ترجمة: وليد شحادة , ط1 , دار الكتاب العربي , بيروت , 2009 , ص ص375 – 523 .

(4)ويسلي كلارك , الانتصار في الحروب الحديثة : العراق والإرهاب والامبراطورية الامريكية , ترجمة: عمر الايوبي ,ط1 , دار الكتاب العربي , بيروت , 2003 , ص7.

المخطط (4)يوضح الميتا ستراتيجية عراقياً

المهدد (الضعف في تحديدها)

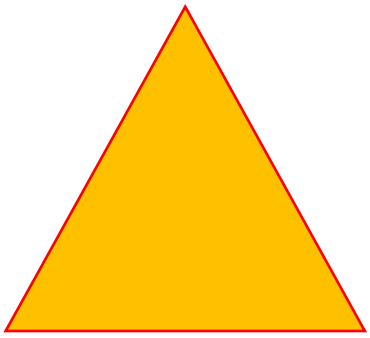

الوسيلة الهدف

(متعددة ذات توظيف ضعيف دبلوماسياً) (مشتت وبأكثر من اتجاه)

ولأبعد من ذلك : ان غياب المدرك المناسب للمفردات الواردة في المخطط رقم (4) من جهة , ومن جهة أخرى : التقصير في النظرة الواقعية للبيئة المحيطة بهم وضرورة التعامل معها دبلوماسياً على أساس الاعتراف بفواعلها[1] . تهديداتها لا نفيهم والحصيلة ان ما سلف ذكره هي التي نفت الدبلوماسية العراقية وجعلها دبلوماسية عناوينها: رد فعل , مواقف , توافقات , انحيازات.[2]

المخطط رقم (5) الدبلوماسية العراقية والتعددية

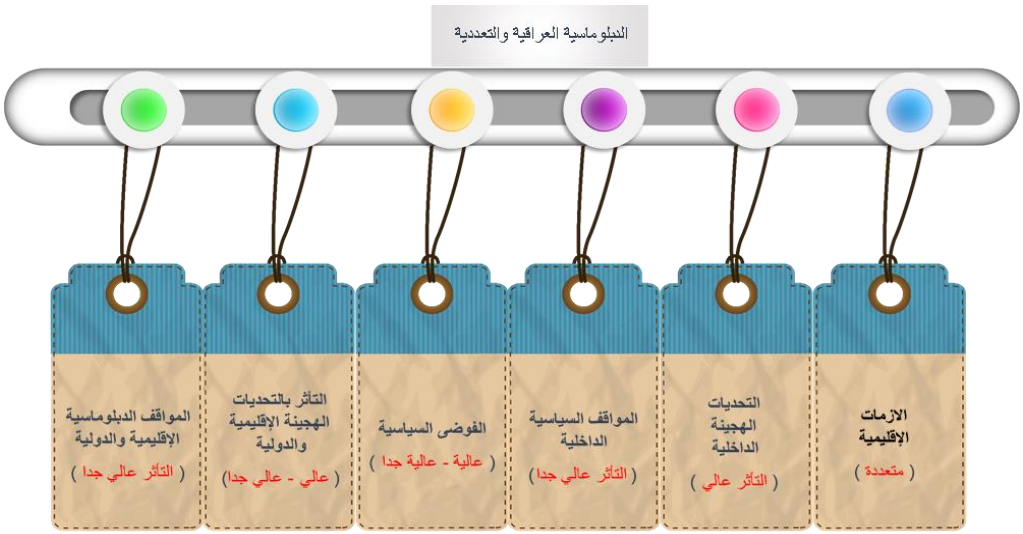

[1] للتوسع: منعم صاحي العمار , العراق ومنظومة الامن الخليجي: دراسة في خيارات المرحلة القادمة , ط1 , مكتبة الفرقان للخدمات الطباعية , بغداد , 2012 , ص 47.

[2] للتوسع: تيري ل. ديبل , مصدر سبق ذكره , ص 401.

المخطط من إعداد الباحث .

وبتركيز اشد : ان التأثير لا يمكن ان يتأتى بمجرد رصد او تعيين او الدخول في مفاوضات او ترتيبات امنية معينة بقدر ما تحل بتمكين الذات لاكتساب شروط المواجهة والتصدي لبيئة ذات تهديدات محتملة ومتوالدة مؤسسياً ، لطالما بدت الأخيرة هي المولدة للمتغير تارة ،والموظفة لهً تارة أخرى حسبما نظن ادواتها الضاغطة باتجاه غرس كهذا.[1]

المخطط رقم (6).الدبلوماسية العراقية مؤسسياً

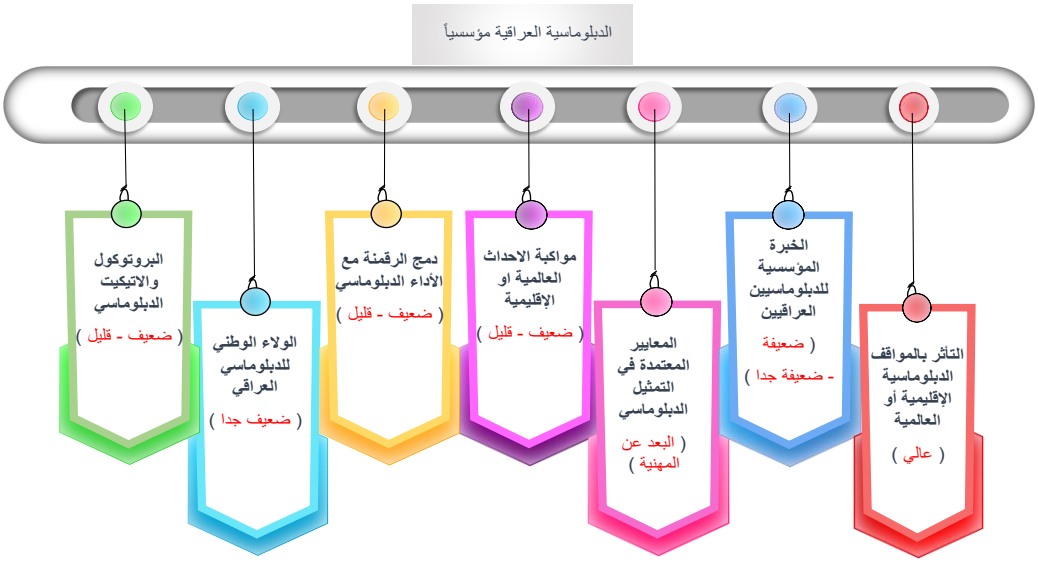

المخطط من إعداد الباحث.

ويتماثل ما جاء في المخطط السابق مع مقاربة جيم ويتمان "إن اكبر دليل على ان قدرتنا على توليد ظروف غير مرغوبة وخطرة في بعض الأحيان على نطاق عالمي تفوّق بدرجة كبيرة آليات تشاورنا وسيطرتنا".[2] وافاضه لما تقدم: فأن التفاوض الذي ينفذ بنجاح "استجابة" ومن خلال ذكاء عالي من الدبلوماسيين قد يعطيه فائدة عظيمة في اعمال أخرى قد يقوم بها مستقبلاً والعكس صحيح " محفز" وهو ما نلاحظه في محورنا الأخير من بحثنا هذا.[3]

[1] منعم صاحي العمار , العراق ومنظومة الامن الخليجي: دراسة في خيارات المرحلة القادمة , مصدر سبق ذكره , ص97 .
[2] نقلاً عن :جوزيف ام . سيراكوسا , الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً, ترجمة: كوثر محمود محمد , ط2 , مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة , القاهرة , 2017 , ص 133.
[3] تيري ل. ديبل , مصدر سبق ذكره , ص ص 371 – 372 .

المحور الثالث: الدبلوماسية العراقية والمهددات منزوعة الموضعة الجغرافية •.

تسود المقامات المكلفة في التمعن في الدبلوماسية العراقية كألية بناء على حقائق مستجدة للحياة العصرية: -[1]

الفكرة الأولى: لن نمل من تكرار القول : ان الدولة لم تلد الا وهي فاعلة, ليس لأنها قابضة على السلطة العليا , بل لأنها مكّمن القدرة اللازمة لأداء الوظائف التي أنشئت من اجلها , وقد تداخلت هاتين المهمتين الى درجة كبيرة حتى بدت الواحدة تديم وجود الأخرى ضماناً لعيش الشعوب وقد استوت تمارس وجودها بعد ان صنعتهُ بأيديها , واذا كانت المهمة الأولى ليست محل خلاف او عنوان لكن ظلت المهمة الأخرى ميداناً لفحص وقياس نمط الدولة وحقيقتها.

المخطط رقم (7).

المخطط من إعداد الباحث .

الفكرة الثانية: وفي حين ان الاحتفالات المتعاقبة بالذكرى السنوية لتغيير النظام الأسبق لعام 2003 لايسعها الإجابة عن الرهانات البنيوية التي تواجهها الدبلوماسية العراقية.[2] وهل ان الأهداف العراقية "*الملفات*" كانت متعذرة التحقيق؟ او ان وزارة الخارجية أخفقت في اعتماد إستراتيجية متناسبة مع إمكانية بلوغ هذهِ الأهداف؟ إستراتيجية عطفّ الهدف على الامكانية.[3]

• التي لا تُحدد بمنطقة جغرافية معينة .

[1]للمزيد من التفاصيل ينظر:منعم صاحي العمار , نقد العقل الاستراتيجي: دراسة في اصول التحليل الاستراتيجي , مصدر سبق ذكره , ص24 وما بعدها.

[2]عن هذه الفكره ينظر : ميريام بن رعد , العراق والخروج المغلوط من النزاع , تقرير أوضاع العالم , 2021 , ط1 , مؤسسة الفكر العربي , بيروت , 2021 , ص 294 وما بعدها.

[3]هنري كيسنجر , النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ, ترجمة: فاضل جتكر , ط1 , دار الكتاب العربي , بيروت , 2015 , ص 273 وما بعدها.

المخطط رقم (8) يوضح الملفات العراقية.

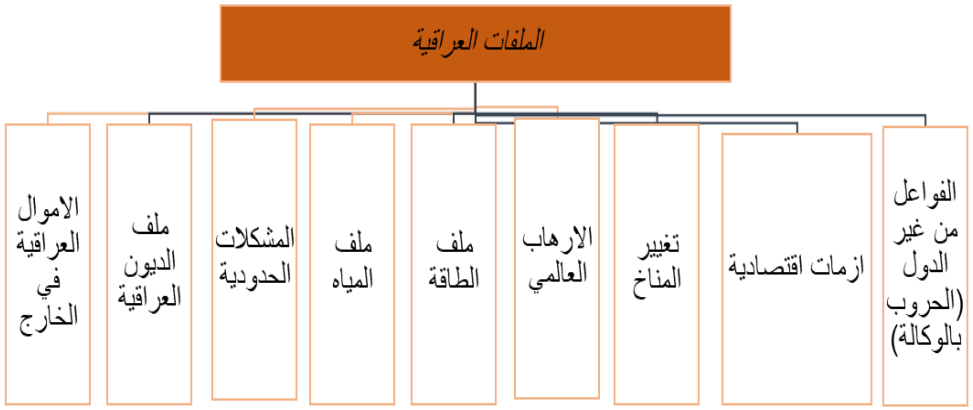

المخطط من إعداد الباحث .

وبنظرة استعادية شاملة للمخطط أعلاه : من الصعب انكار ان العراق لم يبنِ مقاربتهً على البراغماتية او اعتماد منطق معياري" الموقف الدبلوماسي من سوريا بين عامي 2006 – 2007 وموقفها بعد 2011 وحتى الآن".[1]

الفكرة الثالثة: من المهم ان نفهم ان التمكن دبلوماسياً يكّمن في القدرة على امتلاك التأثير والمنع , وممارسة التأثير والتقييد , الامر الذي جعل البعض يؤكد ان الدبلوماسية العراقية لا بد وان تكون صنع توليفة من عدة عناصر أساسية وليس تباينات سياسية ظرفية مدعومة بأجندة إقليمية او دولية. نقول مثلاً ان التطرف – كما هو الحال مع الإرهاب – اياً كان نوعه سواء بإشاعتهُ وان اتخذت مسميات من قبيل – الدول الضعيفة ، الربيع العربي , الحروب بالوكالة او تنميتهُ عند الاخر لاتخاذه حجه او ذريعة للنيل منه كلياً .[2]

الفكرة الرابعة: تزودنا الادبيات الاستراتيجية بفكرة *الدوق دوكالبير* في كتاباتهُ الكلاسيكية حول الدبلوماسية" ان سر التفاوض يُحدد بتحقيق الانسجام بين مصالح الفرقاء المعنيين بحيث تبدو المفاوضات بمظهر التوازن المتساوي لكلا الفريقين"[3] . ولأن القوة باتت مسطحة وبدرجات غير مسبوقة ومعقدة , بدا النهج الجديد لقوة الدولة

(1)المصدر السابق , ص 320 , وكذلك ينظر: ميريام بن رعد ، مصدر سبق ذكره , ص 296 .
(2)للتوسع في هذه الأفكار ينظر: منعم صاحي العمار , نقد العقل الاستراتيجي: دراسة في أصول التحليل الإستراتيجي , مصدر سبق ذكره , ص ص 25 – 26 .
وكذلك ينظر: ميريام بن رعد , مصدر سبق ذكره , ص 295.
(3)تيري ل. ديبل , مصدر سبق ذكره , ص 370.

في الدبلوماسية. "الدور القطري في الازمات الإقليمية الشرق أوسطية. والدبلوماسية الإيرانية في تحقيق أهدافها الإقليمية• وهي الفكرة التي تعيد النظر في ثنائية بل جدلية العلاقة بين "الدبلوماسية كوسيلة" و"الدبلوماسية كهدف".

الفكرة الخامسة *:* لاحظ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر "ان الإنجازات الإنسانية العظيمة للتكنولوجيا ان تكون مزوده بشحنات معززة ومزخمة من آيات الحكمة الإنسانية ". وبزاوية مبتكرة في تحليل الدبلوماسية العراقية حّولت الى احدى الشعب الثانوية للسياسة الخارجية بدلاً من بقائها ممارسة لعملية صوغ المستقبل وتشكيله , ليحل التشدد في الاختلاف محل الاهتداء إلى الرؤيا , والتباهي محل السياسة الحفيصة , ذات الصياغة المشوشة وغير المتسقة , وبدلاً من الأطراف السياسية الرسمية , تحتل الأطراف من الجهات الفاعلة غير الحكومية والمؤثرة استراتيجياً مراتب عليا ومختلفة في حساب التفاضل والتكامل الدبلوماسي وتّشكيل النتائج في السياسات.[1]

الفكرة السادسة *:* كنتيجة للفكرة أعلاه بأمكاننا القول: ان التكافل المنهجي في المجتمع الحديث يميل الى اطلاق تفاعلات متسلسلة , فاذا ما حدث خلل في عنصر أساسي واحد فقط , أدى ذلك الى حدوث اضطراب استراتيجي متزايد.[2] لذلك فان أدوات فن الحكم -الدبلوماسية - يفضي تلقائياً الى ضرورة تنسيق وتنظيم ودمج وتوجيه هذه الأدوات للحصول على اكبر فاعلية ممكنة وقوة اثر , وهنا نفهم السر الكامن وراء مصطلحات عنونت البيئة الاستراتيجية "الهجين ، المتقاربات النائية – الامن الإنساني " فالأساس ان الطرائق التي تنتجها الدول في تصور وتطبيق التدابير الاستراتيجية المعززة دبلوماسياً هي ما اصبح اكثر تطوراً واقل خطية.[3] إذ تعتمد السياسة الجيدة على التراكم الصبور لدقائق الامور ,وأن تكون التحركات منظمة ومتناسقة في إستراتيجية ذات ترابط منطقي.[4] لنجد أنفسنا امام مجموعة أفكار عدّث خلاصة بحثنا هذا.

الخاتمة:

حدّد النجاح الدبلوماسي " قد يكون سهلاً التوصل اليه من خلال التخلي عن المقاربة التي تسبب في النزاع اصلاً وتناول المسألة من جانب آخر". وبنظرة متأنية لما آلت اليه الدبلوماسية العراقية بكل قضاياها – ازماتها – محدداتها , يرافقها الكشف على التأثير لأطراف إقليمية ودولية فيما بينها مع ثبات الولايات المتحدة لموقع القلب في

• مراراً وتكراراً ايران تناور بأهدافها.

(1)هنري كسينجر , مصدر سبق ذكره , ص 350.

(2)زبيغنيو برجنسكي , الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم, ترجمة: عمر الايوبي , ط1 , دار الكتاب العربي , بيروت , 2004 , ص ص 57 – 58 .

(3)Ben Connable – Jason H. Camblell and dan madden, stretching and Expoiting thresholds for high order war, Report, Rand Corporation, Santa monica – California , 2016 , P.3.

(4) تيري ل. ديبل , مصدر سبق ذكره , ص 55.

صياغة الأداء التفاوضي العراقي تحت عدة عناوين. لقد ارسى ارتباط الدبلوماسية العراقية مع ضرورات الامن العالمي مجموعة من النتائج:-

النتيجة الأولى: من الترابط المتتابع بين السياسة الخارجية والاستراتيجية السياسية للدولة من ناحية , وبين الاخيرة والاستراتيجية القومية لذات الدولة من ناحية أخرى. يبدو واضحاً أن العلاقة بين السياسة الخارجية (الدبلوماسية) والاستراتيجية (الخطة) هي نمط العلاقة بين الهدف والوسيلة. واذا كانت الأخيرة متعددة لدى الدبلوماسي العراقي فأنها غير مجيرة لخدمة الهدف, بل انهُ يبدو ضبابياً في أحيان كثيرة.

النتيجة الثانية : تشكل الدبلوماسية جزء لكل , ويسمى هذا الكل سياسة بل ان الدبلوماسية تعوض المفهوم الذي تصوغهُ الدولة عن المصلحة العامة , المؤسسة فكرياً على تطور الدبلوماسية اداءاً وادارتهً.

لطالما بدا الامن انسانياً , وقائمة الامن مفتوحة على تحديات متنوعة ومتعددة, والبيئة الإقليمية مشحونة بالمشكلات والأزمات والتوترات لكن وفي ذات الوقت الدبلوماسية العراقية متجاوزة لكل ما تقدم, تجاوزاً بصيغة الأثر فقط, وليس بصيغة "*الدمج الاستراتيجي*". او ما يصطلح على تسميته بـ "مقاومة التغيير".

النتيجة الثالثة: صدقاً يستطيع المرء ان يجزم بأنه لا يمكن أي مبادئ مجردة تملي على دولة ما دبلوماسيتها.

عراقياً: تعمل دبلوماسيته مفردات وتوجهات أيديولوجية للمشاغل الاستراتيجية خطورتها تكمن في عدم فهم حقيقة " انهً وفي العلاقات الدولية لا توجد عداوة دائمة او صداقة دائمة ولكن مصلحة دائمة" وانه وعند الأخيرة تتهاوى كل الايديولوجيات والخلافات . وهنا ممكن فهم ان الدبلوماسية في جزء كبير من كينونتها مرادفة للـ "سيادة".

النتيجة الرابعة : غالباً ما يكون المخرج الوحيد في بعض المشكلات ان يستخدم المفاوضون ما لديهم من فكر مبدع لأعاده تعريف المشكلة , وان المواقف المتعاكسة في بعض النزاعات غير قابلة للتسوية, خاصة وان العراق يملك قناتين لتبادل المواقف والتأثير احدهما :مباشر والأخر: عن طريق الولايات المتحدة متفرداً عن جميع الأطراف الإقليمية الأخرى ، اداءاً تفاوضياً يأخذ في حساباتهُ ان ثلاثية (المهدد – الوسيلة – الهدف) لا تأخذ سياق متتابع او ترتيب ثابت.

***الدبلوماسية* = التقصي – الملاحظة – المناورة – المنطقة الرمادية - أخفاق إستراتيجي – نجاح تكتيكي ذات عوائد أقليمية ودولية.**

قائمة المصادر:

اولاً :الموسوعات :

1) سابين جانسن , موسوعة استراتيجية, ترجمة: علي محمود مقلد, ط1 , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر , بيروت , 2011.

ثانياً:الكتب العربية والمترجمة :

1) تيري ل . ديبل ، إستراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الأمريكي, ترجمة: وليد شحادة, ط1 , دار الكتاب العربي , بيروت , 2009 .
2) جان غيتون , الفكر من الحرب, ترجمة: الهيثم الايوبي – اكرم الديري, ط2 , المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , 1988.
3) جوزيف ام . سيراكوسا , الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً, ترجمة: كوثر محمود محمد , ط2, مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة , القاهرة , 2017.
4) جوزيف سي. ناي , مستقبل القوة, ترجمة: احمد عبد الحميد نافع, ط1 , المركز القومي للترجمة, القاهرة , 2015 .
5) روبرت جيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة :عمر الأيوبي، ط1 ، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2009.
6) زبيغنيو برجنسكي ، الفرصة الثانية :ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية ، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي ، بيروت ،2007 .
7) زبيغينو برجنسكي , الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم, ترجمة: عمر الايوبي , , ط1 ، دار الكتاب العربي , بيروت , 2004.
8) فتحي التريكي, الفلاسفة والحرب, تعريب: زهير المديني , ط1, ابن النديم للنشر والتوزيع – دار الروافد الثقافية , بيروت , 2010.
9) ليزي جيلب ، قواعد القوة :كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية؟ ، ترجمة :كمال السيد، ط1 ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ،2011.
10) منعم صاحي العمار , نقد العقل الاستراتيجي: دراسة في أصول التحليل الاستراتيجي , ط1 , بلا دار , بغداد , 2022 .
11) هنري كيسنجر , النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ, ترجمة: فاضل جتكر, ط1 , دار الكتاب العربي , بيروت , 2015 .
12) ويسلي كلارك , الانتصار في الحروب الحديثة : العراق والإرهاب والامبراطورية الامريكية, ترجمة: عمر الايوبي, ط1 , دار الكتاب العربي , بيروت , 2003 .

ثالثاً :الدراسات والبحوث:

1) توماس كوبلاند " محرراً"، ثورة المعلومات والأمن القومي ، دراسات عالمية ، العدد46 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، 2003 .

2) منعم صاحي العمار , العراق ومنظومة الامن الخليجي: دراسة في خيارات المرحلة القادمة , ط1 , مكتبة الفرقان للخدمات الطباعية , بغداد .
3) منعم صاحي العمار ، من يدين لمن : مكانة الأستخبارات في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة ، ط1 ، مكتبة الغفران ، بغداد ،2012.
4) هيلاري رودام كيلنتون , القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الامريكية ,سلسلة ترجمات الزيتونة , العدد 61 , مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات , بيروت , كانون الأول 2010.

رابعاً: التقارير:

1) ميريام بن رعد , العراق والخروج المغلوط من النزاع , تقرير أوضاع العالم , 2021 , ط1 , مؤسسة الفكر العربي , بيروت , 2021.

خامساً :المصادر الأنكليزية :

1) Ben Connable – Jason H. Camblell and dan madden, stretching and Expoiting thresholds for high order war, Report, Rand Corporation, Santa monica – California , 2016 .
2) Cornelin Bjola ,A dapting Diplomacy to the digital age , working paper, project diplomacy in the 21st century, No: 99 , march 2017.
3) Ilan Manor, The digitalization of diplomacy: Toward clarification of afractured terminology , Working paper, The university of oxford, Augest 2017.

Iraqi diplomacy And Distant Proximities

(The Catalyst and Response)

Dr. Zahraa Hassan Kazem

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

zahraa23@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract :

What is striking is the phenomenon that one encounters in the history of states from time to time, in the sense of possibility: the contradiction between prestige first and mission second. Especially to arrange what guarantees it a privileged position for as long as possible and because diplomacy consists in practice - influence - and through it it is the closest or link between these two contradictions. The plurality of strategies does not prevent politics from permitting diplomacy because it leads relations with allies and neutrals, a chain that implies pressure in the eyes of the other, whether through the threat of destruction or by opening an outlet for peace.

It is necessary for Iraqi diplomacy to abandon the concerns and burdens that it has no capacity to commit to but to resort to expanding the manifestations of diplomatic performance in order to find tributaries of accumulation to address them, and unify their positions and lead as a result to rise in status and role, vision and performance to the rank of influential act diplomatically or leadership in diplomatic maneuvers.

Keywords: diplomacy – strategy – Iraqi diplomacy – Convergents- geographically depositioned threats.

الميزة التنافسية السياحية لشركة الخطوط الجوية العراقية دراسة مقارنة مع شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية للفترة من 2016 الى 2022

م.م. احمد طه حميد
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياحية

م.م. احمد اكرم علي
وزارة النقل
شركة الخطوط الجوية العراقية

Ahmedtourism4@gmail.com

مستخلص البحث:

يعد النقل الجوي من أهم وسائل تفعيل النشاط السياحيّ، وعلى مستوى المجتمعات البشريّة؛ لذا يهدف البحث من خلال هذه الدراسة بيان امكانية شركة الخطوط الجوية العراقية في تعزيز قدرتها التنافسية في سوق العمل، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي لعرض المفاهيم وبيان نقاط القوة والضعف للشركة، فضلًا عن المقابلات، والزيارات الميدانية والملاحظة من اجل الحصول على البيانات والمعلومات الحقيقية التي تخدم الدراسة، و هدفت الدراسة إلى تحليل البيانات الخاصة بالخطوط الجوية العراقية، ومقارنتها بشركة الملكية الاردنية أما أهمية الدراسة جاءت لبيان السياسة الإدارية والتنظيمية للشركة ودورها في تطوير مستوى الأداء، وإنّ أهم ما توصلت إليه الدراسة هو دور شركة الخطوط الجوية العراقية الضعيف في تعزيز قدراته التنافسية مقارنة بشركة الخطوط الملكية الاردنية، عالمياً لاتمتلك الشركة القدرة التنافسية، وأوصت الدراسة ان يكون مدراء شركة الخطوط الجوية العراقية من ذوي الخبرة والاختصاص في المجال الإداري والسياحي والعمل على المشاركة في المعارض الدولية الخاصة بالسفر مع تقديم العروض التنافسية .

الكلمات المفتاحية : الميزة التنافسية ، الخطوط الجوية العراقية ، الملكية الاردنية .

المقدمة:

يعدّ قطاع السياحة واحدًا من القطاعات الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية للدول نتيجة لما تحققه السياحة من الدخل، وتوفير فرص العمل؛ لذا فإنّ أهمية ومكانة القطاع السياحي تزداد يومًا بعد يوم ، ومع اشتداد المنافسة وتطور العمل في القطاع السياحي على المستوى العالمي والمحلي وعولمة الاسواق السياحية، أضحت إدارة شركة الخطوط الجوية العراقية أمام تحديات كبيرة وتنافس محتوم؛ ولكي تستمر عليها أن تمتلك سمات خاصة بها وتقديم خدمات تختلف عن بقية الشركات في القطاع، وهو مايعبر عنه بالميزة التنافسية التي هي قدرة الشركة على تقديم خدمات للمسافرين بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في قطاع النقل الجوي الذي يعدّ اداة فاعلة لتحقيق أهداف السفر الحديث ، وبذلك فهو يوجه شركات الطيران من تحديد قرراتها لضمان جودة الرحلة السياحية، مما يساعد على تفعيل نطاق المنافسة باتجاه عناصر الخدمة المقدمة للمسافر، وأيضاً ساعد قطاع النقل الجوي على التنمية الاقتصادية،

ومنها التنمية السياحية فهو يمثل نظام انتقال المجاميع البشرية ضمن مفهوم السماء المفتوحة (open sky)، فالخطوط الجوية العراقية تأسست بواسطة جمعية الطيران العراقي كناقل وطني واطلق عليها اسم مصطلح الخطوط الجوية العراقية عام 1945 م وأصحبت شركة رسمية بموجب القانون رقم 108 لسنة 1988، أما شركة الخطوط الجوية الملكية فقد تأسست بتاريخ 1963/12/15 م ليكون الناقل الوطني للمملكة الاردنية الهاشمية على رغم من ان ملكيتها تحولت الى القطاع الخاص مع نهاية عام 2007 الا انها بقيت الناقل الوطني للمملكة ولديها اسطول من الطائرات المتنوعة والبالغة (24) طائرة. وفي ضوء ما تقدم تكونت هيكلية البحث من مقدمة وأربعة مباحث من أجل الوصول إلى أهداف البحث ، تناول المبحث الأول منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم التنافسية الأهداف والأبعاد، ومفهوم الميزة التنافسية والتنافسية السياحية، أما المبحث الثالث تناول الجانب العملي، و دراسة المقارنة بين الخطوط الجوية العراقية مع تجربة الأردن سياحياً وشركة الخطوط الجوية الملكية الاردنية وتناول المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث : تتجسد المشكلة الدراسة من ضعف المزايا التنافسية لشركة الخطوط الجوية العراقية بالمقارنة مع بقية الشركات في قطاع النقل الجوي فهي تحتاج الى قدرات تنافسية تميزها عن بقية الشركات وعدم تبنيها سياسة واضحة المعالم لكي ترتقيها بكوادرها وبالخدمات التي تقدمها مما يمنحها ميزة تنافسية.

أهمية البحث :تتجسد أهمية الدراسة من خلال توضيح دور شركة الخطوط الجوية العراقية والتي تمثل واجهة للبلد ومنفذ لإمكانات العراق التسويقية ، وتستمد الدراسة أهميتها ايضاً من بيان الاهمية السياسة الإدارية والتنظيمية للمكاتب ودورها في تطوير مستوى الأداء من خلال تحقيق توازن بين أهدافها وكذلك الاستفادة من مؤشرات التنافسية العالمية لسوق السفر والسياحة ومدى تطبيقها داخل الشركة ومدى مواكبتها للتطور العالمي في مجال النقل الجوي.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان للخطوط الجوية العراقية لها قدرة على تعزيز تنافسيتها في الاسواق العالمية.

اهداف البحث : يهدف البحث الى ما يأتي :-

1- تحليل البيانات الخاصة بالخطوط الجوية العراقية ،ومقارنتها بشركة الملكية الاردنية.
2- دراسة واقع حال الخطوط الجوية العراقية وبيان مزاياه التنافسية .
3- معرفة عدد الوجهات التي تخدمها شركة الخطوط الجوية العراقية ومقارنتها مع الملكية الاردنية .

4- معرفة عدد مكاتب شركة الخطوط الجوية العراقية ومقارنتها بشركة الخطوط الجوية الملكية .

5- توضيح المزايا والعيوب التي تعاني منها شركة الخطوط الجوية العراقية

منهج البحث و طرق جمع البيانات: من أجل تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على المنهج التحليلي – الكمي بالاستناد على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من التقارير الرسمية للشركتين ومن خلال المقابلات والملاحظة.

الادبيات السابقة:

دراسة عبد الله (2019) دور النقل الجوي في تنمية النشاط السياحي في محافظة السليمانية للمدة (2005-2018) تناولت الدراسة دور النقل الجوي في تفعيل النشاط السياحي في محافظة السليمانية، وكان هدف الدراسة هو التحليل الاقتصادي لدور مطار السليمانية الدولي في تفعيل قطاع السياحة وتشخيص المشاكل والمعوقات التي تواجه النقل الجوي ، وتقديم مقترحات لتطوير المطارات وان اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إنّه رغم الظروف الاقتصادية الصعبة وفضلًا عن غلق مطار السليمانية لأسباب عديدة إلّا أنّه هنالك مؤشرات إيجابية لنشاط مطار السليمانية خصوصًا في مجال تنقل السياح .

دراسة عباصرة (2020) الابداع والابتكار في مكاتب السفر الاردنية واثر ذلك على تدفق السياح الى المملكة الاردنية هدفت هذه الدراسة الى تحليل الابتكار والابداع وتأثيرهما من خلال تنظيم الوجهة في البرامج السياحية ، والانشطة بين المكاتب السياحية في الاردن على أعداد السياح الوافدين للأردن في عام 2017 ، وركزت الدراسة على التنافسية السياحية وترتيب البلدان في تقرير تنافسية السفر والسياحة ومؤشرات تنافسية السفر والسياحة في الطلب السياحي.

دراسة محمد (2023) أثر جائحة كوفيد -19 على شركة الخطوط الجوية العراقية، ركزت الدراسة على الضرر الذي لحق بشركة الخطوط الجوية العراقية بعد انتشار فايروس كوفيد 19 من خلال دراسة حركة المسافرين على متن الشركة وتوضيح دور الاجراءات على ايرادات النقل الجوي للخطوط الجوية العراقية وتوصلت الدراسة الى ان هذه الفايروس كانت له تأثيرات سلبية على شركة الخطوط الجوية العراقية .

المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

اولاً : مفهوم التنافسية

يتسم مفهوم التنافسية بالحداثة ، وتعد مرحلة بروز العولمة والتوجه نحو التجارة العالمية مع تبلور النظام العالمي الجديد والتحول نحو اقتصاديات السوق؛ ادى الى زيادة الاهتمام بالقدرة التنافسية، وخاصة مع تطور الفكر الاقتصادي في السنوات الاخيرة؛ لذلك أصبح هنالك اختلاف بين الاقتصاديين والمنظمات الدولية حول مفهوم

التنافسية وما تزال غير معروفة بشكل دقيق وواضح فالبعض يربطها بالتجارة والاسعار التي تعتمد على معدل النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة .[1] وقد أصبحت التنافسية مصطلحاً شائعاً من خلال المعنى والنطاق والقياس حيث تمت مناقشة أهمية التنافسية على نطاق واسع وفي التخصصات كافة مثل الإدارة، الاقتصاد، السياسة وكذلك نظريات التجارة الدولية [2] ، ويمكن للشركات والمؤسسات ان تعمل معاً في انتاج منتجات وخدمات مجتمعة اكثر من قيمتها اذا كانت منفصلة [3].وهنالك ثلاث تفسيرات توضح نشأة التنافسية [4]

التفسير الاول : يرى هذا التفسير ان نشأة التنافسية تعود لتشدد السياسة الليبرالية التي اعطت حجم كبير من قدرة القطاع الخاص للارتقاء بالمؤشرات الاقتصادية ، وبخست من قدرة السياسة الاقتصادية للقيام بهذا الدور .

التفسير الثاني : يوضح هذا التفسير بأن نشأة التنافسية ترجع كرد على ما حصل في عقد السبعينيات من استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مما أدى الى ارتياب أنصار التنافسية من استمرار النمو العالمي وتأثيره خاصة على مستوى الرفاهية في الدول النامية

التفسير الثالث : يرى ان نشأة التنافسية ترجع على عقد الثمانينيات نتيجة لضعف الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية .

ان مفهوم التنافسية له اوجه متعددة ولا يوجد اطار نظري قوي ومتماسك لحد الان يتيح تحديد هذا المفهوم بشكل دقيق [5] ، حيث عرفت التنافسية بأنها " المهارة او التقنية او المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسات من أنتاج منافع ذات قيمة للزبائن تزيد عما يقدمه المنافسين ، ويؤكد وجود اختلاف تميزها عن بقية المنافسين[6] ،وهي كذلك الصمود امام المنافسين لغرض تحقيق النمو ، والتوسع ، والابتكار ، والتجديد ، والاستقرار ، والربحية لتحسين المراكز التنافسية[7] ،وهي كذلك اعتماد عدد من المنافسين بأساليب

---

(1) المسعودي ، مثنى فائق ،(2020) إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير القطاع السياحي ، الطبعة الاولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ص 99.

(2)Hong , Wei- Chiang ,(2008) Competitiveness in the Tourism Sector , Physica – Verlag.p4.

(3)William F.Theobald (2005) Global Tourism , Third Edition ,USA,p 54.

(4)الدحماني ، سعيدة (2018) ، اهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة – دراسة حالة – رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد اكلي محمد اولحاج ، الجزائر،ص3.

(5)حمود ، ظافر محمد ،(2015) القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا ،ص2.

(6)يونس ، زين ، واخرون (2020) تحليل تنافسية القطاع السياحي في الدول المغاربية ، المجلد 2 العدد 3 ،ص41.

(7)حريز ، هشام وعبد الرحمن ، بوشمال (2014) التسويق كمدخل استراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة ، الطبعة الاولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، مصر، ص135 .

مختلفة كالأسعار والجودة والمواصفات وتوقيت العمل،واسلوب توزيع المنتجات لكسب الزبائن [1].

1-1 : اهداف التنافسية

تهدف التنافسية الى تحقيق عدد من الاهداف وعلى النحو الأتي[2] :

1- **تحقيق درجة عالية من الكفاية :** ان تصل المنظمة الى اقل التكاليف في اعمالها ونشاطاتها وفي ظل التطورات التكنولوجية المسموح بها .
2- **الحصول على الارباح :** عند وصول المنظمة الى درجة عالية من الكفاية ستصل الى تعظيم الارباح وهذه الارباح هي مكافأة للمنظمة عن التفوق والتميز في ادائها .
3- **التحسين المستمر وتطوير الاداء :** تكون من خلال التركيز على الابداع التكنولوجي والابتكار.

2-1 : الابعاد التنافسية

يقصد بالابعاد التنافسية هي الخصائص التي تختارها المؤسسة وتركز عليها لتلبية حاجات السوق ومن خلال هذه الخصائص تستطيع المنظمة ان تحصل على مزايا تميزها على المنافسين ويستعرض شكل (1) الابعاد على نحو الأتي :

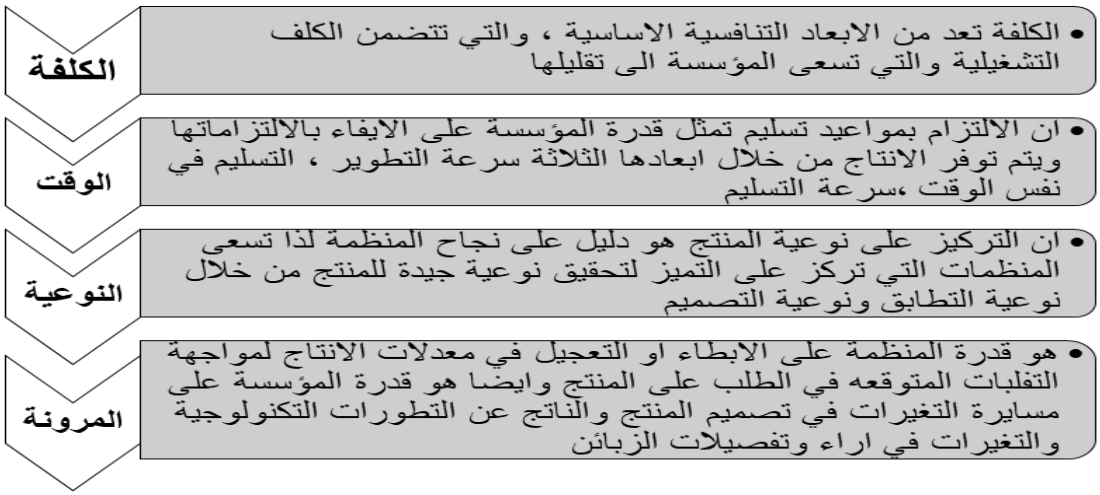

شكل (1) الابعاد التنافسية

المصدر: المخطط من عمل الباحث بالاعتماد على: اوريسي، هيبة الله (2012) تنافسية القطاع السياحي وانعكاسه على التنمية المستدامة في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

[1]ابو قحف ، عبد السلام،التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، رؤية مستقبلية ، الدار الجامعية للطبع والنشر،مصر،ص 42.
[2]الدحماني ، سعيدة ، مصدر سابق ، ص 5.

ثانياً: مفهوم الميزة التنافسية

ان اول من وضع نظرية للميزة التنافسية هو مايكل بورتر، فقد صمم لها نموذجاً لقياسها والذي يرتكز على التغيرات الجزيئة للاقتصاد حيث عرف الميزة التنافسية " على أنها اساساً تنشأ من القيمة التي تستطيع منظمة ما ان تجدها لزبائنها ، ويمكن للمنظمات بناء ميزة تنافسية من خلال العديد من المصادر مثل السرعة والسلامة، واقل الاسعار والتصميم والخدمة والموثوقية [1] وكذلك عرفت الميزة التنافسية بأنها اي شيء يميز المنظمة عن المنافسين في السوق والناتجة عن المواهب النادرة للعاملين[2] ، وايضاً هي " القدرة على تميز بشكل يكون مقبولاً عن بقية المنافسين من وجهة نظر الزبائن [3]، وكذلك هي مجموعة المعارف والمهارات والمقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لإنتاج قيم ومنافع للزبائن أعلى مما يحققه المنافسون[4]، وعرفها كوتلر (Kotler) بأن الميزة التنافسية هي قدرة المنظمة على أداء نشاطاتها واعمالها بطريقة يصعب على بقية المنافسين نسخها وتقليل الكلف الكلية مقارنة بمنافسيها [5]، ويمكن القول بأن المنظمة تمتلك ميزة تنافسية اذا كانت لها القدرة على تحقيق ارباح اعلى من منافسيها،

وهذه الارباح الاعلى هي انها ستكون قادرة على الالتزام بالمزيد من الاحتفاظ بالربح لإعادة الاستثمار في استراتيجياتها ثم الحفاظ على ريادتها وعندما تتم المحافظة على هذه التفوق بنجاح بمرور الوقت سيتم تحقيق الميزة التنافسية المستدامة[6] .

بعد الاطلاع على تعريفات الباحثين للميزة التنافسية نلاحظ أنّ بعض الباحثين ركزوا في تعريفاتهم للميزة التنافسية على أهم الخصائص التي تتمتع بها المنظمة ، في حين ركز الآخرون على القدرات والموارد التي تمتلكها المنظمة، ومن جهة أخرى ركز البعض على قدرة المنظمة لإضافة قيمة لزبائنها.

---

[1] Kotler Philip (2003) Marketing Insights from A to Z , John Wiley & Sons Inc, USA,p22.

[2] الزبيدي ، غني ، وعباس ، حسين (2014) المقدرات الجوهرية للموارد البشرية الاتجاه المعاصر لتنافسية الاعمال ، الطبعة الاولى ،دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،ص 129.

[3] سفيان ، خلوقي وكمال ، شريط (2017) القدرة التنافسية لقطاع السياحة والأسفار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد 4 ، العدد 2 ، ص 209.

[4] Lahart , Bradley (2011) identifying company officer core competencies in the denton department an applied research project submittes to the national fire academy as part of the executive fire officer program, p 42.

[5] الامين ، حلموس (2017) ، دور إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية دارسة عينة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، ص 185.

[1] Evans Nigel , (2015) Strategic Management for Tourism , Hospitality and Events , Second Edition ,Taylor & Francis Group, USA, p 79.

2-1 اهمية الميزة التنافسية

تلعب الميزة التنافسية في المنظمات دوراً حيوياً بغض النظر عن طبيعة نشاط المنظمة فمن خلال الميزة التنافسية تستطيع المنظمة البقاء، والاستمرار والنمو في بيئة شديدة المنافسة في عصر التطور التكنولوجي، أن اهمية الميزة التنافسية يمكن تجسيدها من خلال العناصر التالية [1] :

أ- تساعد على تحسين السمعة التي تتمتع بها المنظمة في بيئتها من خلال تحسين ادائها .

ب-تحسين ربحية المنظمة بالشكل الذي يساعد على الانفاق الجيد للتطوير التكنولوجي، وكذلك ارضاء الزبائن

ت-تقوية الحصة السوقية بالمنظمة والحفاظ على زبائنها

ث-مساعدة المنظمة في التنسيق بين الموارد كافة التي تمتلكها بالشكل الذي يعزز من قيمتها

ج- تسهم بشكل ايجابي في التأثير على مدركات الزبائن وباقي المتعاملين مع المنظمة لتطوير العمل وتحفيزهم على الاستمرار[2] .

2-2 : اليقظة التنافسية

تعني اليقظة التيقظ اي اخذ الحيطة والحذر او الانتباه للشيء، وتعرف اليقظة على أنّها كل الاعمال التي تهدف للرصد غير المستمر أو المستمر، وهي نشاط مستمر يمكن متابعة المواكبة، والتجديد ، وإيجاد ميزة تنافسية تسمح للمنظمة من التكيف مع التغيرات المحيطة، فمن خلال نشاط اليقظة التنافسية تستطيع المنظمة التعرف على منافسيها الحاليين والمتوقعين، وتهتم بالبيئة التي تعيش بها، وتكون المنظمة في حالة متابعة ومراقبة مستمرة لما يجري في سوق العمل من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالمنافسين المتواجدين داخل سوق العمل، ومن ثم العمل على تحليل هذه البيانات والمعلومات واستثمارها في معرفة نقاط القوة والضعف في عمل المنافسين ومن ثم القيام بصياغة استراتيجية تضمن قدرة المنظمة التنافسية، واستمرار الميزة التنافسية[3] .

(1) الزبيدي ، غني ، وعباس ، حسين ، مصدر سابق ، ص 132.

(2) يحياوي ، رزيقة (2013) الأبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال – دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر، ص 49.

(3) احمد ، زغدار ، (2011) المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ص 41.

3-2 مفهوم التنافسية السياحية

لم يكن هنالك اختلاف بين مفهوم التنافسية السياحية عن مفهوم الميزة التنافسية على المستويات كافة ، فإنّ المؤسسات الخدمية والصناعية تستخدم نفس الاسلوب في استمرار تحقيق الميزة التنافسية [1]، حيث عرف مفهوم التنافسية السياحية " بأنها قدرة الدولة على توفير الامكانات، والموارد والقدرات التي تتفوق بها على المنافسين في الاسواق المحلية والدولية من خلال دمج الموارد الطبيعية مع عمليات التصنيع (البنية التحتية) ومن تم تحويلها على نتائج اقتصادية[2]، وقد عرفها ريتشي وكراوتش على أنّها القدرة على زيادة الانفاق السياحي، وجذب السياح بشكل متزايد مع تزويدهم بتجارب مرضية لاتنسى ، ويتم القيام بذلك بطريقة مربحة مع تعزيز رفاهية السكان الواجهة والحفاظ على رأس المال الطبيعي لمواجهة الأجيال القادمة ، فالتنافسية هي مفهوم عام يشمل فرق السعر الى جانب حركات سعر الصرف ومستويات الانتاجية لمختلف مكونات صناعة السياحة [3]، وهنالك نقاش على مستوى عالي في الدول وخاصة بين رجال الأعمال والاقتصاديين حول موضوع القدرة التنافسية في القطاع السياحي ، حيث يعد مؤشر تنافسية السفر والسياحة من المؤشرات التي توضح القوة الاقتصادية المتمثلة في القطاع السياحي في الوقت الحاضر .

المبحث الثالث

مقارنة بين الخطوط الجوية العراقية مع تجربة الأردن سياحياً وشركة الخطوط الجوية الملكية الاردنية

1- الاهمية النسبية لمساهمة السياحة من الناتج المحلي الاجمالي

يُعد القطاع السياحي من اهم القطاعات التي تُساهم بفعالية في الدخل الوطني، فهو قطاع محوري يعمل على تنشيط قطاعات عديدة، كما يعمل على توفير فرص عمل، وجلب عوائد مالية سواء كانت بالعملة المحلية او الاجنبية، فقد وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلاً استراتيجياً لاستثمار مواردها السياحية بشكل يغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة النابضة، كما أصبح لها دور اساس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. تعتمد قوة اي بلد في قطاع السياحة من قدرة وقوة السياحة للتأثير على اقتصاده وقدرته على المنافسة اقليمياً وعالمياً، مما يُحتم على الدول الاهتمام بموضوع التنافسية في صناعة السفر والسياحة حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو والاستفادة من هذه الصناعة لما لها من اثار على النواحي الاقتصادية

---

[1] الراجحي ، محسن ، واخرون (2016) الميزة التنافسية للنشاط السياحي ، الطبعة الاولى ، دار الايام للنشر والتوزيع ، بابل – العراق ، ص 123.

[2] بن مرزوق ، نبيل ، وسراي ، صالح (2018) تنافسية الصناعة السياحية في الجزائر وتحديات تطويرها ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسلية ، العدد 3 ، ص221.

[3] Modica P,Uysal.M (2016) Sustainable Island Tourism , preston , Uk , p54.

والاجتماعية والبيئية والثقافية للمجتمعات والدول والقدرة على التحفيز الايجابي لقطاعات اخر لتحقيق اغراض التنمية المستدامة، ونجحت بعض الدول العربية في اعطاء أهمية للقطاع السياحي فيها بتحديثه وتطوير وزيادة تنافسيته بترقية المقومات المادية والمحافظة على الموارد والمقومات الموهوبة من الطبيعة والحضارة، ومن بين بعض الدول التي تُعد رائدة في المجال السياحي العربي نجد المملكة الاردنية الهاشمية التي تُعد السياحة عندها من القطاعات التي تَدُر موارد مستديمة وذات اهمية بالغة في اقتصادها، وعلى غرار الدول العربية، كذلك يُعد العراق من الدول التي تزخر بمقومات ومؤهلات سياحية هائلة غير مستقلة بل يُعد القطاع السياحي من القطاعات المهملة على اعتبار اقتصادها ريعي بالدرجة الاولى فضلًا عن غياب السياسات الجادة، وقلة الاعتماد المالي المخصصة له، فتنبع اهمية تنمية قطاع السياحة في العراق ومعالجة وضعيته في الدور المستقبلي الذي يمكن ان يقوم به هذا القطاع في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة القدرة الانتاجية مما ينعكس ايجاباً على الموازين الخارجية والداخلية، ويسهم في توفر الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة. ان توفر امكانات ومقومات سياحية طبيعية وتراثية ومن ثم استثمار هذه الموارد والمقومات والامكانيات يؤدي الى بناء صناعة سياحية متقدمة ومتطورة تؤدي دورها في الاقتصاد على اتم وجه، حيث ان تطبيق مفهوم السياحة المستدامة يركز على ثلاثة عناصر متكاملة، وهي العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية والبعد الاجتماعي من توفير مناصب عمل والحفاظ على التراث، والبعد البيئي الذي يُعد اهم جانب في السياحة المستدامة على اساس ان المقومات السياحية جزء لا يتجزأ من البيئة ومن الضروري المحافظة عليها وصيانتها بشكل دائم. ويوضح الجدول (1) الأهمية النسبية لقطاع السياحة من الناتج المحلي الاجمالي فيها بالنسبة للعراق والاردن لعامي (2018 -2019).

جدول (1) الاهمية النسبية لمساهمة السياحة من الناتج المحلي الاجمالي للعراق والاردن (2018- 2019)

الدولة	2018			2019			معدل النمو (2018-2019 %
	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون دولار امريكي	نسبة المساهمة في اجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة لقطاع السياحة (مليون دولار امريكي)	نسبة المساهمة في اجمالي السياحة العربية (%)	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	
العراق	16,192	5,5	8,1	17,333	5,6	8,4	7,0
الاردن	4,099	1,4	9,7	4,424	1,4	10,1	7,9

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي لعام 2020.

نلاحظ من الجدول (1) الذي سجل ناتج القطاع السياحي في العراق حيث بلغ **17,333** مليار دولار في عام **2019** وجاء بالمرتبة الخامسة عربياً وبمعدل نمو **7,0%**، بينما سجل الاردن بالمرتبة الرابعة عشر عربياً حيث بلغ ناتج القطاع **4,424** مليار دولار في عام **2019** ، وبمعدل نمو **7,9%.** أما إجمالي ناتج قطاع السياحة في العراق فقد بلغت حصته **5,6%** اي ما يعادل **17,333** مليار دولار، وبلغ اجمالي ناتج قطاع السياحة في الاردن من خلال حصته **1,4%** اي ما يعادل **4,424** مليار دولار.

أما على صعيد المكونات الرئيسة لقطاع السياحة الخارجية التي تتمثل اساساً في أنشطة السياحة فقد تباينت مساهمة السياحة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي للدولتين، لذلك سجل العراق المرتبة السابعة عربياً عام **2018** حوالي **3,5%** مقارنة مع بنسبة اقل بلغت نحو **4,2%** خلال عام **2017**، بينما سجل الاردن أيضًا المرتبة السابعة عام **2018** حوالي **3,5%** بنسبة اقل من عام **2017** التي بلغت **3,7%.**

أما على صعيد السياحة الداخلية فقد تباينت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، فقد سجل العراق المرتبة الخامسة عشر عربيا بنسبة حوالي **0,9%** عام **2018** مقارنة بنسبة اقل من عام **2017** التي كانت حوالي **1,5%**، بينما سجلت الاردن المرتبة الثانية عربياً بنسبة **14,7%** وبنسبة اعلى من عام **2017** التي كانت **13,8%** وكما موضح في الجدول (2)، ويوضح الشكل (2) الرسم البياني حصة السياحة الخارجية والداخلية الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق والاردن للفترة (2016-2018).

جدول (2) حصة السياحة الخارجية والداخلية الى الناتج المحلي الاجمالي للعراق والاردن للفترة (2016- 2018)

الدولة	2016		2017		2018	
	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية
العراق	4,5	1.8	4,2	1,5	3.5	0,9
الاردن	3,5	12,8	3,7	13,8	3.5	14,7

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد تقرير صندوق النقد العربي لعام 2020.

الشكل (6) من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (2).

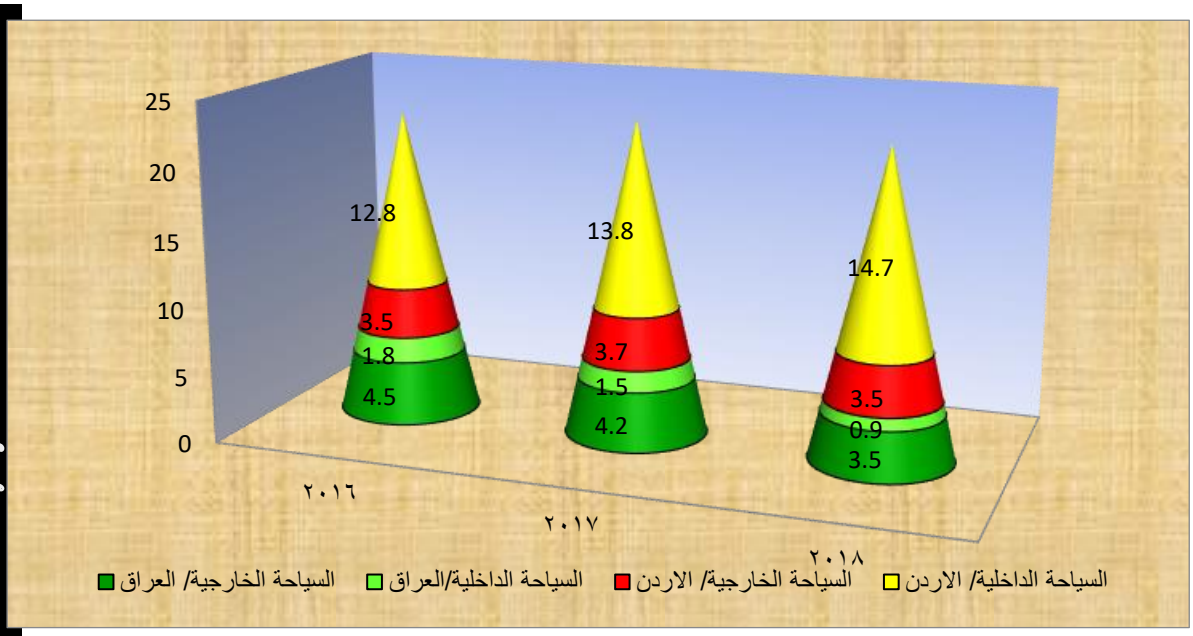

2- المقارنة بين الخطوط الجوية العراقية والخطوط الجوية الملكية الأردنية

لغرض الاستفادة من تجربة المملكة الأردنية الهاشمية والمتمثلة بالخطوط الجوية الملكية الأردنية في اثبات وجودها ضمن المنافسة العالمية، ولتكون حافزاً للمنافسة ومقارنتها مع ما يملكه العراق من مقومات طبيعية ودينية وتأريخية واثرية وثقافية، حيث تتمتع شركتي الخطوط الجوية العراقية والخطوط الجوية الملكية الاردنية بطموحات كبيرة لقطاع الطيران، وذلك من خلال تنويع الاقتصاد، حيث لدى الخطوط الجوية العراقية سوق جوي حيوي يخدم (**7**) مطارات في انحاء البلاد، وكذلك هناك (**3**) مطارات هي قيد الانشاء (كركوك، وكربلاء، والانبار) وعدد سكان العراق حوالي (**40**) مليون نسمة حسب احصائية وزارة التخطيط العراقية عام 2019، ولدى الاردن (**3**) مطارات في انحاء البلاد والذي يقدر عدد سكانهم حوالي (**10**) ملايين نسمة.

ومن خلال قدرة الشركتين على التنافس مع باقي الشركات الدولية وتقديم أفضل الخدمات بشكل جيد، وتنمية السياحة لديهم وزيادة اعداد الزوار من خلال جذب أكبر عدد من الزائرين لمختلف الوجهات سواء كانت سياحية او اثرية او دينية او ترفيهية او الاستجمام او للأعمال. وتستفاد الشركتين من موقعهما الجغرافي المميز في وسط الشرق الاوسط لبناء مراكز تربط شرق اسيا وغربها بأوروبا والامريكيتين.

إن لشركة الخطوط الجوية العراقية والخطوط الجوية الملكية الاردنية مزيج أكثر تنوعاً في حركة المسافرين مقارنة بالشركات الاخرى وبالتالي تقاوم تقلبات الاقتصاد العالمي وهو امر يمثل تحدياً دائماً لطيران الشركتين، والتنافس فيما بينهم لتحقيق الاستراتيجية المُعدة مسبقاً وتنفيذها لمواكبة التطورات المتسارعة في عالم الطيران للوصول الى المراكز المتقدمة عالمياً.

❖ **تأسيس شركة الخطوط الجوية العراقية**

تأسست الخطوط الجوية العراقية بواسطة جمعية الطيران العراقي كناقل وطني اطلق عليه اسم مصلحة الخطوط الجوية العراقية في سنة **1945**م ، وكانت اول رحلة تجارية لها الى البصرة في 1946/1/29 بطائرة ذات 6 مقاعد خشبية، واصبحت شركة الخطوط الجوية العراقية شركة رسمية بموجب القانون رقم **108** لسنة **1988** المعدل، والذي هيأ الفرصة لتحقيق خططها وطموحها لتوقيع عقد شراء (**5**) طائرات من طراز ايرباص Airbus كخطوة اولى لتحديث اسطولها لكن كانت هنالك صعوبات خلال الفترة ما بين الاعوام (1990 - 2000) في عملها نتيجة لفرض الحصار الجوي بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وتوقف عملها جزئياً، وبتأريخ 2000/8/17م تم إعادة افتتاح مطار بغداد الدولي وتسيير اولى رحلات الشركة للنقل الداخلي الى كل من مطاري البصرة والموصل، وتم ايقاف نشاط الشركة بالكامل بسبب حرب الخليج الثانية الا ان الشركة عادة في 2003/5/30م لمزاولة رحلاتها العالمية وكانت اول رحلة بتأريخ 2004/10/3م من مطار بغداد الدولي الى مطار عمان الدولي. وقد حلق الطائر الاخضر الى العديد من المدن بأسطول قوامه حتى عام 2011م (**20**) طائرة بعد ان تعاقدت الشركة مع الشركات العالمية لصناعة الطائرات لرؤية الشركة في تنويع انواع الطائرات ليصل العدد لغاية عام 2022 الى (**35**) طائرة والتعاقد لشراء (**43**) طائرة من مختلف الانواع تصل لاحقا حسب الاتفاق مع الشركات المصنعة.

❖ **تأسيس شركة الخطوط الجوية الملكية**

اما شركة الخطوط الجوية الملكية الاردنية فقد تأسست بتأريخ **1963/12/15م** ليكون الناقل الوطني للمملكة الاردنية الهاشمية على الرغم من ان ملكيتها تحولت الى القطاع الخاص مع نهاية عام 2007 الا انها ظلت تُعد الناقل الوطني للمملكة ، وقد تم ادراجها كشركة مساهمة عامة محدودة حيث يمتلك الاردنيون غالبية اسهمها، وشهدت مسيرة الملكية الاردنية تطورات متلاحقة عبر اكثر من 57 عاماً انظمت الملكية الاردنية في عام 2007 الى عضوية تحالف شركات الطيران العالمي الذي تعمل به (15) شركة طيران عالمية لتنقل مسافريها الى اكثر من 1000 وجهة عالمية في 150 دولة بنقطة واحدة من عمان، وتمتلك الملكية الاردنية (**3**) شركات تابعة لها، ولديها اسطول من الطائرات المتنوعة والبالغة (24) طائرة.

1- المقارنة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم العلمية:

يبلغ عدد موظفي الخطوط الجوية العراقية (**3913**) موظف حسب المِلاك المصادق عليه، بينما يبلغ مِلاك شركة الخطوط الجوية الملكية الاردنية والشركات التابعة له (**3684**) موظف ويوضح الشكل (3) مِلاك الشركتين لنهاية عام **2022** يكون فيه العدد الاكبر من العاملين هو للذين يحملون شهادة البكالوريوس وموزعين على اقسام الشركتين ، اما بالنسبة لحملة شهادات اقل من الاعدادية فتأتي في المرتبة

الثانية حيث يبلغ عدد الموظفين في الخطوط الجوية العراقية (**644**) موظف، بينما في شركة الملكية الاردنية يكون العدد (**894**) موظف، والعدد الاقل في مِلاك الشركتين هم من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير والدبلوم العالي.

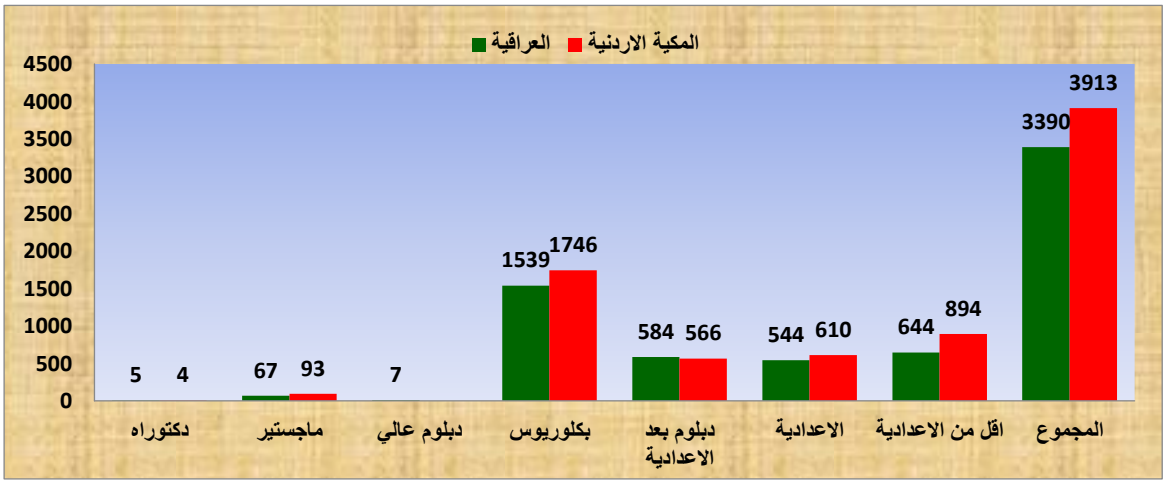

الشكل (2) عدد الموظفين في الشركتين ومؤهلاتهم العلمية وهو من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الأردنية لنهاية عام 2022.

2- المقارنة من حيث برامج التأهيل والتدريب:

يوضح الشكل (**3**) عدد المشاركين وعدد الدورات المقامة داخلياً وخارجياً من خلال برامج التأهيل والتدريب للشركة الخطوط الجوية العراقية وشركة الخطوط الجوية الملكية الاردنية، حيث يُبين الشكل ان اعداد المشاركين في شركة الخطوط الجوية العراقية بلغ في عام **2017** (**4163**) مشارك في (**454**) دورة تدريبية حسب خطة قسم التدريب والتطوير في الشركة، وحسب احتياجات الاقسام والشُعب للدورات التدريبية، بينما كان عدد المشاركين في عام **2017** لشركة الملكية الاردنية (**7373**) في (**745**) دورة تدريبية، وقد انخفض عدد المشاركين وعدد الدورات في شركة الخطوط الجوية العراقية في عام **2018** (**428**) دورة (**2988**) مشارك عن عام **2017** ، بينما ارتفع عدد الدورات (**843**) دورة وعدد المشاركين (**7971**) مشارك عن عام **2017** في شركة الملكية الاردنية. وعاود ارتفاع عدد الدورات في شركة الخطوط الجوية العراقية عام **2019** الى (**502**) دورة وعدد المشاركين (**6018**) مشارك، بينما انخفض عدد الدورات في شركة الملكية الاردنية الى (**688**) دورة عن عام **2018** وعدد المشاركين الى (**6266**) مشارك.

اما في **سنة 2020** فقد أدى تفشي فايروس كوفيد -19 الى تقليل عدد الدورات في شركة الخطوط الجوية العراقية حيث كانت عدد الدورات المقامة (**121**) دورة تدريبية وعدد المشاركين (**1878**) مشارك، بينما كان عدد الدورات في الملكية

الأردنية (**339**) دورة تدريبية وعدد المشاركين (**3490**) مشارك، وفي عام **2021** وبعد التعافي الملحوظ لوباء جائحة كورونا كان هنالك ارتفاع ملحوظ بعدد الدورات وعدد المشاركين عن السنة الماضية فقد بلغ عدد الدورات المقامة في شركة الخطوط الجوية العراقية (**348**) دورة وعدد المشاركين (**3892**)، اما بالنسبة للملكية الأردنية فقد كان هنالك ارتفاع ملحوظ بعدد المشاركين في الدورات المقامة والتي تميزها عن الأعوام السابقة، فقد كان عدد الدورات المقامة (**679**) دورة وعدد المشاركين (**9261**) مشارك داخلياً وخارجياً. اما في عام **2022** فان عدد الدورات المقامة داخل الشركة وخارجها حوالي (**450**) دورة تدريبية وعدد المشاركين (**3915**) ألف مُشارك. اما بالنسبة لشركة الخطوط الملكية الأردنية فكان عدد الدورات المقامة داخلياً وخارجياً حوالي (**1122**) ألف دورة وعدد المشاركين (**7521**) ألف مُشارك.

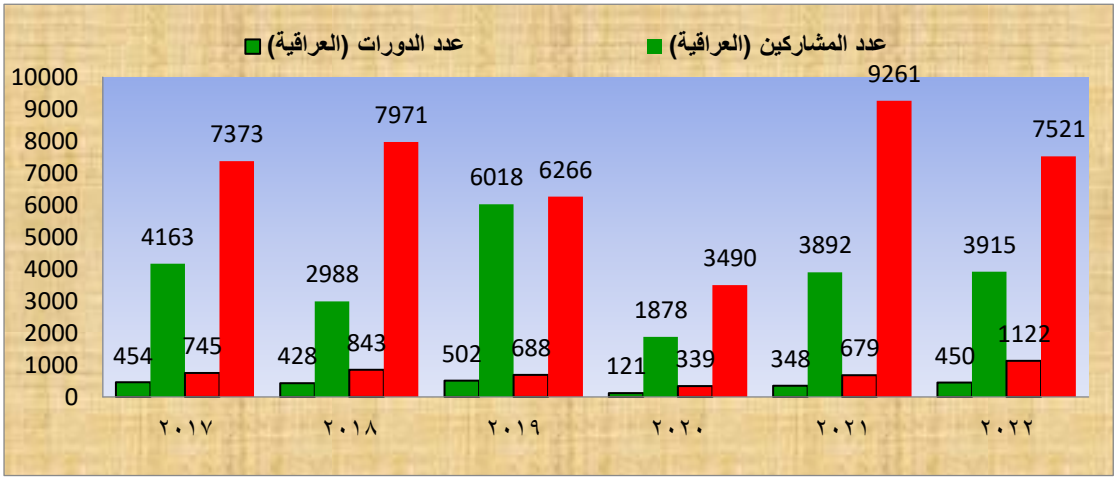

الشكل (3) عدد الدورات التدريبية والمشاركين في شركتي الخطوط الجوية العراقية والملكية الأردنية للفترة (2017- 2022) وهو من اعداد الباحث وبالاعتماد على التقارير السنوي للشركتين للخطوط العراقية والملكية الأردنية.

يرى الباحثان أنه من خلال النظر الى شكل (3) ان الافضلية في عدد الدورات التدريبية وبرامج التأهيل كانت الافضلية لشركة الخطوط الجوية الملكية اما عدد الدورات وبرامج التأهيل كان قليل جداً في شركة الخطوط الجوية العراقية ففي عام 2022 كانت الدورات التدريبية لشركة الملكية الاردنية (1122) دورة، اما في شركة الخطوط العراقية بلغت (450) وهذا ما يوضح الميزة التنافسية لشركة الخطوط الجوية العراقية حيث ان الدورات التدريبية وبرامج التأهيل تعمل على التطوير المستمر للكوادر العاملة ومواكبتها مع التطورات في سوق الطيران العالمي .

3- المقارنة من حيث اسطول الطائرات خلال عام 2023:

تمتلك الخطوط الجوية العراقية في الوقت الحاضر عدة انواع من الطائرات مختلفة المنشأ (البوينغ، والايرباص، وبومبارديه الكندية) ويتكون الاسطول من(**44**) طائرة والتي تحمل الرمز (**IA**) في اتحاد النقل الجوي الدولي (IATA) والرمز (**IAW**) في منظمة الطيران المدني الدولي (**ICAO**) ورمز ندائها (**IRAQI**)، وتعاقدت الشركة على شراء طائرات حديثة من شركة البوينغ وعددها (**30**) طائرة و(10) طائرات من نوع بوينك (787-800) للمسافات الطويلة و (20) طائرة من نوع بوينك (737-800) .

اما الملكية الاردنية فتمتلك في الوقت الحاضر عدد من الطائرات مختلفة المنشأ (ايرباص، البوينغ، وامبراير البرازيلية) ويتكون اسطول الملكية الاردنية من (**27**) طائرة والتي تحمل الرمز (**RJ**) في اتحاد النقل الجوي الدولي (**IATA**) والرمز (**RJA**) في منظمة الطيران المدني الدولي (**ICAO**) ورمز النداء (**AL-OURDUNIAH**) وتعاقدت الشركة على شراء طائرة البوينغ (787) للمسافات الطويلة عدد (12) طائرة وكما موضح في الجدول (3).

جدول (3)انواع الطائرات العاملة في الخطوط الجوية العراقية والملكية الأردنية لعام 2023

ت	انواع الطائرات	العراقيــة	تحت الطلب	الملكية الاردنية	تحت الطلب
1	AIRBUS A220	5	0	0	0
2	AIRBUS A310	0	0	1	0
3	AIRBUS A319	0	0	4	0
4	AIRBUS A320	3	0	9	0
5	AIRBUS A321	2	0	2	0
6	AIRBUS A330	1	0	0	0
7	BOEING 737-700	2	0	0	0
8	BOEING 737-800	20	14	0	0
9	BOEING 747-200 BOEING 747-400	2	0	0	0
10	BOEING 777-200	1	0	0	0
11	BOEING 787	2	8	7	12

12	BOMBARDIER CRJ 900 الكندية	6	0	0	0
13	57EMBRAER 1البرازيلية	0	0	2	0
14	EMBRAER 195البرازيلية	0	0	2	0
	TOTAL	44	22	27	12

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الاردنية.

4- المقارنة من وزن الشحن والبريد المحمول:

يوضح الشكل (4) وزن الشحن الجوي والبريد (بالكيلو غرام) المنقولة من قبل الشركة الخطوط الجوية العراقية والملكية الاردنية لثلاثة اعوام (**2017، 2018، 2019**)، ويبين الكمية المنقولة من الشحن الواردة والصادر والبريد للخطوط العراقية حوالي (**33254,786**) ألف طن عام **2017** وهي أكثر من عام **2018** البالغ حوالي (**12034,321**) ألف طن اي بنسبة (**64%**) وترتفع عملية النقل الجوي والبريد بارتفاع طفيف حوالي (**12057,692**) ألف طن في عام **2019** اي بنسبة (**0,19%**).

اما بالنسبة للخطوط الجوية الملكية الاردنية فيبين الشكل (4) نقل (**44,522**) ألف طن في عام **2017** وارتفاعه في عام **2018** بحوالي (**48,535**) ألف طن اي بزيادة (**9%**) ويقل الكميات المنقولة في عام **2019** بحوالي (**41,035**) ألف طن اي بانخفاض (15,4%)

ويرى الباحثان ضعف عملية الشحن ونقل البريد من قبل شركة الخطوط الجوية العراقية، فإنّ الوزن المنقول من قبل الملكية الاردنية اكثر من الوزن المنقول على متن طائرات الخطوط الجوية العراقية ويبلغ مجموع ما تم نقله 3 سنوات من قبل الملكية الاردنية (**134,092**) ألف طن، بينما ما تم نقله على طائرات الخطوط الجوية العراقية (**57,345**) ألف طن لمدة 3 سنوات.

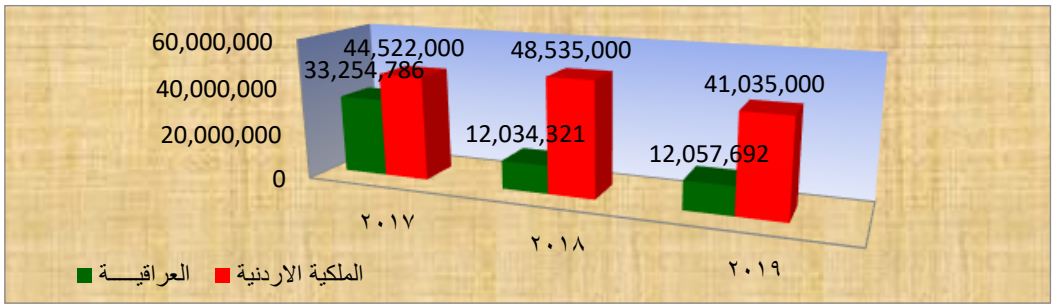

الشكل (4) وزن الشحن والبريد المحمول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الأردنية للفترة (2017 - 2019).

5 - المقارنة من حيث اعداد المسافرين وعدد الرحلات للفترة (2016- 2022).

يوضح الجدول (4) أعداد الرحلات والمسافرين المنقولين على شركتي الخطوط الجوية العراقية والملكية الاردنية، حيث يُبين الجدول عدد الرحلات للخطوط الجوية العراقية في عام **2016** التي بلغت (**41,768**) الف رحلة ونقل (**3,459,538**) مليون مسافر وهو اكثر من عام **2017** بعدد الرحلات التي بلغت (**29,535**) الف رحلة وعدد المسافرين (**3,184,214**) مليون مسافر، وفي عام **2018** ارتفعت عدد الرحلات الى (**29,592**) الف رحلة وانخفاض اعداد المسافرين الى (**3,040,232**) مليون مسافر، وانخفض عدد الرحلات في عام **2019** الى (**27,077**) الف رحلة وارتفاع اعداد المسافرين الى (**2,565,298**) مليون مسافر، ويُعد العام **2016** الاكثر بعدد الرحلات والمسافرين ، اما الملكية الاردنية فيبين الجدول (4) عدد الرحلات في عام **2016** بلغ حوالي(**37,272**) الف رحلة وعدد المسافرين(**2,937,000**) مليون مسافر، اما في عام **2017** فهناك ارتفاع بعدد الرحلات البالغة (**37,578**) الف رحلة وعدد المسافرين (**3,140.00**) مليون مسافر، ويبين انخفاض عدد الرحلات في عام **2018** الى (**36,442**) الف رحلة عن عام **2017** وارتفاع بأعداد المسافرين حوالي (**3,260,000**) مليون مسافر اي ان هنالك انخفاض في عدد الرحلات وازدياد بعدد المسافرين ونسبة امتلاء المقاعد في الطائرة، اما عام **2019** فنلاحظ ايضا انخفاض بعدد الرحلات البالغة (**35,269**) الف رحلة وازدياد في اعداد المسافرين (**3,298,000**) مليون مسافر ويُعد العام الاعلى في نسبة امتلاء الطائرات للملكية الاردنية. اما في سنة **2020** وبسبب تفشي فايروس كورونا وغلق الحدود وتعليق الطيران الا لحالات اجلاء المرضة العالقين واللاجئين من الدول والبلدان. ويُعد الانخفاض الأقل بين الاعوام السابقة فكانت عدد الرحلات على متن طائرات شركة الخطوط الجوية العراقية (**8,388**) رحلة وعدد المسافرين (**636,321**) مسافر، وعدد الرحلات على متن الملكية الأردنية (**10,084**) رحلة وعدد المسافرين (**751,000**) مسافر، اما في عام **2021** وبعد التعافي الملحوظ من وباء جائحة كورونا والسلالة المتحورة التي تبعتها **الا انا نُلاحظ الارتفاع الملحوظ في اعداد الرحلات والمسافرين عن السنة الماضية** فقد بلغ عدد الرحلات في شركة الخطوط الجوية العراقية (**15,596**) الف رحلة داخلية وخارجية وعدد المسافرين بلغ حوالي (**1,143,048**) مليون مسافر، اما في عام 2022 فنُلاحظ الارتفاع الطفيف في العداد المسافرين وعدد الرحلات والتي بلغت (**1,554,728**) مليون مسافر وبنسبة زيادة على العام الذي يسبقه (**36%**) وعدد الرحلات بلغت (**17,941**) الف رحلة اي بنسبة (15%).

اما الخطوط الملكية الأردنية فقط بلغ عدد الرحلات (**18,268**) الف رحلة داخلية وخارجية وعدد المسافرين بلغ حوالي (**1,568,000**) مليون مسافر. وفي عام **2022**

نلاحظ هنالك ارتفاع بسيط في عدد الرحلات والمسافرين داخلياً وخارجياً لمسافري شركة الخطوط الجوية العراقية فقد بلغ عدد الرحلات (**17,941**) ألف رحلة وعدد المسافرين (**1,554,728**) مسافر عن عام **2021**. اما الخطوط الجوية الملكية الأردنية فقد كان هنالك ارتفاع ملحوظ في عدد الرحلات والمسافرين لعام **2022** فقد بلغ عدد الرحلات (**29,238**) ألف رحلة بنسبة (60%) وعدد المسافرين (**3,008,000**) مليون مسافر بنسبة (92%). وكما في الجدول (4) .

جدول (4)عدد الرحلات وعدد المسافرين لشركتي الخطوط الجويـــة العراقيـــة والملكية الاردنيـــة للفترة(2016- 2022)

الاعوام	عدد الرحلات/ العراقية	عدد المسافرين/ العراقية	عدد الرحلات، الاردنية	عدد المسافرين/ الاردنية
2016	41,768	3,459,538	37,272	2,937,000
2017	29,535	3,184,214	37,578	3,140,000
2018	29,592	3,040,232	36,442	3,260,000
2019	27,077	2,565,298	35,296	3,298,000
2020	8,388	636,321	10,084	751,000
2021	15,596	1,143,048	18,268	1,568,000
2022	17,941	1,554,728	29,238	3,008,000

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الأردنية للفترة (2016- 2022).

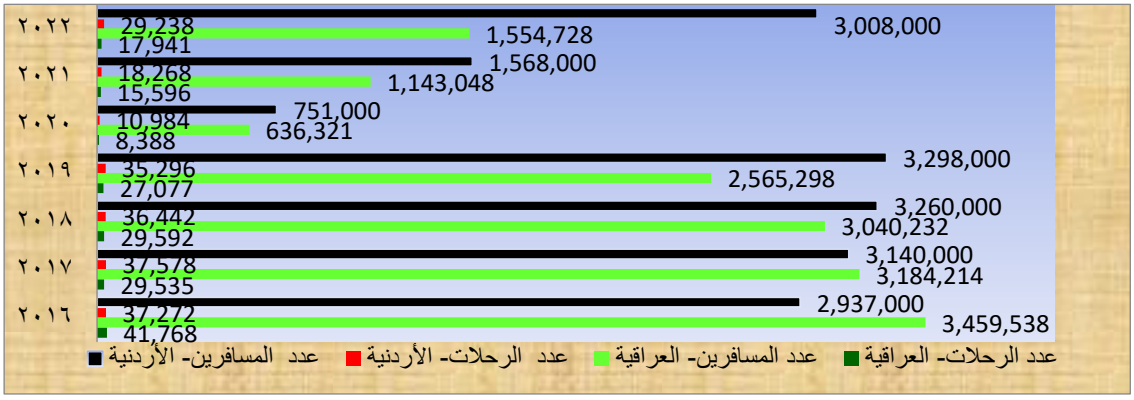

الشكل (5) عدد الرحلات والمسافرين للخطوط العراقية والملكية الأردنية للفترة (2016-2021) من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4).

6- المقارنة من حيث اجمالي الايرادات والمصروفات للفترة (2016-2022).

يوضح الجدول (5) إجمالي الايرادات والمصروفات وصافي الارباح لشركة الخطوط الجوية العراقية، حيث ان صافي الارباح في عام **2017** بلغت (**141,402**) مليون دولار امريكي وحسب سعر الرسمي للبنك المركزي العراقي (**1,900**) دينار لكل (**1**) دولار واحد اي بنسبة ارتفاع (**22%**) عن عام **2016** التي بلغت حوالي (**116,072**) مليون دولار امريكي، وقد انخفض صافي الارباح بسبب المصروفات في عام **2018** والتي بلغت (**69,952**) مليون دولار اي وبنسبة انخفاض (**51%**) اقل عن العام **2017**، وارتفع صافي الارباح في عام **2019** حيث بلغ حوالي (**126,700**) مليون دولار امريكي اي بنسبة (**81%**) اكثر من عام **2018**، وقد انخفض صافي الأرباح **في سنة 2020** بسبب تفشي فايروس كورونا واغلاق الحدود وتعليق الطيران وإيقاف نشاط الطيران والذي اقتصر فقط لجلب اللاجئين والمرضى العالقين في الدول حيث بلغ حوالي (**35,271**) مليون دولار امريكي وحسب سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي العراقي (**1450**) الف دينار لكل (**1**) دولار واحد أي بنسبة انخفاض عن عام **2019** حوالي (**72%**). **اما في عام 2021** وبعد التعافي الملحوظ من وباء جائحة كورونا حيث ارتفاع صافي الأرباح الى حوالي (**53,450**) مليون دولار امريكي وبنفس سعر البنك المركزي العراقي والبالغ (**1450**) دينار عراقي للدولار الواحد الأمريكي وبنسبة ارتفاع (**51,63%**) عن سنة **2020**. اما في عام **2022** فقد كان هنالك ارتفاع ملحوظ في صافي الأرباح والبالغ (**101,300**) مليون دولار أي بنسبة (**89.5%**) عن العام السابق **2021**.

اما بالنسبة للخطوط الجوية الملكية الاردنية فيبين الجدول (**5**) ان صافي الارباح في عام **2017** حيث بلغت حوالي (**112,056**) مليون دولار امريكي وحسب تصريف البنك المركزي الاردني (**70,90**) قرش لكل (**1**) دولار واحد اي بنسبة (**12,5%**) عن عام **2016** التي بلغ صافي الارباح (**99,581**) مليون دولار امريكي، وقد ارتفع صافي الارباح في عام **2018** حيث بلغ حوالي (**127,490**) مليون دولار امريكي بنسبة (**14%**) عن عام **2017**، وايضا ارتفع صافي الارباح بشكل كبير في عام **2019** بلغ حوالي (**159,970**) مليون دولار امريكي اي بنسبة (**25,4%**) عن ارباح عام **2018**، وكذلك الملكية الأردنية حالها حال كل شركات الطيران **في سنة 2020** تعرضت لخسائر بسبب تفشي فايروس كورونا وإيقاف الطيران واغلاق الحدود مما أدى الى حصول خسائر كبيرة بلغت حوالي (**90,111**) مليون دولار امريكي. اما في عام **2021** وبعد التقليل من الإجراءات الاحترازية والتعافي الملحوظ لوباء جائحة كورونا حيث كان هنالك خسارة حوالي (**17,976**) مليون دولار لكن بنسبة اقل بلغت (**80%**) عن سنة 2020 وابالغ (90,111) مليون دولار امريكي، وبنفس سعر

الصرف الصادر عن البنك المركزي الأردني والبالغ (70,90) قرش لكل (1) دولار. اما في عام **2022** فكانت الخسائر اقل بكثير فقد بلغت **(5,558)** مليون دولار أي بنسبة **(69%)** عن العام السابق **2021**

جدول (5) إجمالي الايرادات والمصروفات وصافي الارباح لشركتي الخطوط الجوية العراقية والملكية الاردنية للفترة (2016- 2022)

الاعوام	العراقية/ الايرادات بالمليون $	العراقية/ المصروفات بالمليون $	العراقية/ صافي الارباح بالمليون $	الأردنية/ الإيرادات بالمليون $	الأردنية/ المصروفات بالمليون $	الأردنية/ صافي الأرباح بالمليون $
2016	392,256	276,184	116,072	843,823	744,242	99,581
2017	494,123	352,721	141,402	879,028	766,971	112,057
2018	435,334	365,382	69,952	921,438	793,947	127,491
2019	475,644	348,944	126,700	931,744	771,774	159,970
2020	126,226	90,955	35,271	299,891	390,002	-90,111
2021	200,408	146,958	53,450	4503,61	521,590	-17,976
2022	327,097	225,796	101,300	864,475	870,156	-5,558

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الأردنية (2016- 2022).

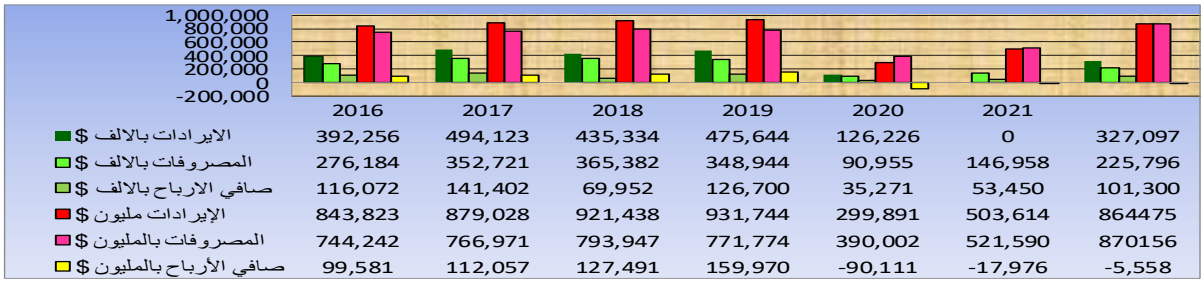

الشكل (11) الإيرادات والمصروفات وصافي الأرباح للعراقية والاردنية من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (13). ويوضح الجدول (6) اعداد المكاتب الداخلية والخارجية لشركة الخطوط الجوية العراقية والملكية الاردنية حيث ان عدد المكاتب الداخلية للخطوط الجوية العراقية **(10)** مكاتب في كل انحاء العراق وعدد المكاتب الخارجية مع وكلائها عددها **(44)** مكتب خارجي، ولدى الخطوط **(27)** وجهة سفر

الى انحاء العالم. اما الملكية الاردنية فعدد مكاتبها الداخلية (6) مكاتب في انحاء الاردن ومكاتبها الخارجية (43) مكتب خارجي ولديها (48) وجهة سفر الى انحاء العالم.

جدول (6) المكاتب الداخلية والخارجية لشركتي الخطوط الجوية العراقية والملكية الاردنية

المكاتب الداخلية (العراقية)			
مكتب السعدون الرئيس	مكتب المريديان	مكتب الرشيد	مكتب الاعظمية
مكتب الكاظمية	مكتب الصالحية	مكتب كركوك	مكتب الموصل
مكتب كربلاء		مكتب البصرة	

المكاتب الداخلية (الملكية الاردنية)	
مكتب مبيعات المبنى الرئيس	مكتب مبيعات العبدلي
مكتب مبيعات الدوار السابع	مكتب مبيعات المطار
مكتب مبيعات العقبة	مكتب مبيعات اربد

المكاتب الخارجية (العراقية)			
القاهرة	عمان	دمشق	بيروت
طهران	مشهد	انقرة	اسطنبول

المكاتب الخارجية (الملكية الاردنية)			
ابو ظبي	دبي	الرياض	جدة
المدينة المنورة	الدمام	الدوحة	الكويت
بغداد	البصرة	النجف	اربيل
السليمانية	بيروت	القاهرة	تل ابيب
لندن	باريس	روما	امستردام
اثينا	لارنكا	نيقوسيا	مدريد
برشلونة	جنيف	زيوريخ	فيينا
برلين	فرانكفورت	ميونخ	موسكو
شيكاغو	نيويورك	ديترويت	كندا
بانكوك	هونج كونج	كوالالمبور	تونس
الجزائر		اسطنبول	

مكتب وكلاء الخطوط الجوية العراقية			
باكستان- اسلام اباد	المانيا- برلين	دوسلدورف	فرانكفورت
لندن	اذربيجان- باكو	روسيا البيضاء	السويد- ستوكهولم
ماليزيا- كوالالمبور	بكين	كوانزو	الكويت
موسكو	الدنمارك- كوبنهاكن	المنامة	طهران
مشهد	اصفهان	دلهي	بومبي
احمد اباد	انقرة	اسطنبول	انطاليا
جدة	النمسا- فيينا	اوكرانيا- كييف	دمشق
بنغلاديش- دكا	الامارات- دبي	ابو ظبي	الشارقة

بيروت	هولندا- امستردام	عمان	قبرص- لارنكا

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الأردنية للفترة (2016- 2022)

جدول (6) المزايا التنافسية بين شركة الخطوط الجوية العراقية وشركة الخطوط الملكية الأردنية

ت	الموضوع	شركة الخطوط الجوية العراقية	شركة الخطوط الملكية الاردنية
1	الإدارة	عدم الاستقرار في إدارة الشركة بسبب التغييرات المستمرة للإدارة العليا والتناقض في الدعم الحكومي.	الاستقرار في إدارة الشركة وقراراتها ووضوح الدعم المالي الحكومي للشركة وخاصة من خلال الأعوام الثلاثة الماضية بسبب ازمة جائحة كورونا مما أدى الى تراكم الديون.
2	تأسيس الشركة	تأسست الشركة عام 1945	تأسست الشركة عام 1963
3	عدد الموظفين	هنالك ترهل وظيفي واضح داخل اقسام الشركة حيث بلغت اعداد الموظفين الى أكثر من (4000) موظف حيث لا تتطلب الشركة لهذا العدد الكبير من الموظفين.	بلغ عدد الموظفين حوالي (3913) موظف للشركة والشركات التابعة لها شركة الملكية الأردنية للسياحة والسفر (رويال تورز) وشركة تِكرم لخدمات المطار.
4	عدد مكاتب الشركة	بلغ عدد مكاتب العراقية المنتشرة في انحاء العراق (9) مكاتب داخلية، اما بالنسبة للمكاتب الخارجية فقد بلغت (9) بالإضافة الى 44 وكيل.	بلغ عدد مكاتب الملكية الداخلية والمنتشرة في انحاء المملكة (6). اما بالنسبة للمكاتب الخارجية فقد بلغت (43) مكتب.
5	عدد الوجهات	بلغت عدد الوجهات لطائرات العراقية (27) وجهة	بلغت عدد الوجهات لطائرات الملكية (48) وجهة.
6	عدد الطائرات	تمتلك العراقية (44) طائرة متخلفة الأنواع (بوينغ، ايرباص، سي ار جي الكندية) حيث ان خطة الشركة توحيد نوعية الطائرات في المرحلة القادمة والعمل على ابرام عقد مع شركة البوينغ لشراء طائرات جديدة والبالغ عددها (20) طائرة للنهوض بواقع الشركة والمنافسة مع الشركات العالمية. ولا تمتلك الشركة طائرة للشحن الجوي.	تمتلك الملكية الأردنية (27) طائرة مختلفة الأنواع (ايرباص، امبراير البرازيلية)، وقد تم الاتفاق على شراء (20) طائرة ايرباص نيو و (10) طائرات امبراير البرازيلية لغاية عام 2028، حيث تمتلك الملكية طائرة للشحن الجوي.
7	عدد المسافرين	بلغ عدد المسافرين للفترة (2016 - 2022) (15,583,379) مليون مسافر.	بلغ عدد المسافرين للفترة (2016 - 2022) (17,962,000) مليون مسافر.
8	عدد الرحلات	بلغ عدد الرحلات المتحققة للفترة (2016- 2022) (169,897) ألف رحلة جوية.	بلغ عدد الرحلات المتحققة للفترة (2016- 2022) (204,178) ألف رحلة جوية.

9	الشحن الجوي	بلغ عدد البريد والبضائع المنقولة عبر طائرات العراقية للفترة (2017 - 2019) (57,345) ألف طن.	بلغ عدد البريد والبضائع المنقولة عبر طائرات الملكية للفترة (2017 – 2019) (134,092) ألف طن.
10	عدد الدورات التدريبية	بلغت عدد الدورات التدريبية المقامة للفترة (2016 - 2022) داخلياً وخارجياً (2303) دورة تدريبية وعدد المشاركين (22,854) مشارك.	بلغت عدد الدورات التدريبية المقامة للفترة (2016 - 2022) داخلياً وخارجياً (4416) مشارك وعدد المشاركين (41,882) مشارك.
11	الايرادات	حافظت العراقية على أرباحها للمدة السابقة خاصة في زمن جائحة كورونا.	تعرضت الملكية الأردنية لخسائر لأخر (3) أعوام متتالية بسبب الديون المتراكم من جراء ازمة جائحة كورونا التي تعرضت الها، وقد قدمت الحكومة قروض بنكية بمبلغ (100) مليون دينار أردني للسنتين الماضيتين للحد من تصفية الشركة وجدولتها لغرض التسديد.
12	التسويق والترويج	يُعد التسويق السياحي أداة مهمة لتنمية القطاع السياحية للبلد لما يتمتع العراق من تنوع المقومات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، طبيعية، دينية، اثرية، تأريخية، تراثية، حيث ان دور الشركة ضعيف لإبراز إمكانات البلد ويفتقر لتقديم الهدايا والبوسترات والملصقات ووسائل الايضاح لتقديمها للمسافرين والترويج للطائر الأخضر، حيث برزت خلال العامين الماضيين تحسن في تقديم الخدمات على متن طائرات الشركة والالتزام بمواعيد السفر.	لدى المملكة الأردنية مقومات طبيعية، واجتماعية، ودينية، واثرية، وتأريخية، وتراثية حيث ان الشركة تقوم بتسويق خدماتها بشكل جيد من خلال تقديم الخدمات للمسافرين والترويج لها وهو واضح من خلال ازدياد عدد المسافرين في عام 2022.
13	المواقع الالكترونية	تم تفعيل موقع الحجز الالكتروني (Online) للشركة في نهاية شهر كانون الأول 2023، حيث لم يتم تفعيل تطبيق للحجز الالكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي في أجهزة الهاتف المحمول.	لدى الملكية الأردنية موقع للحجز الالكتروني (Online) مع تطبيق للحجز عبر وسائل التواصل الاجتماعي للهاتف المحمول.

يوضح الجدول 6 الخاص بالمزايا التنافسية لكل من شركة الخطوط الجوية العراقية وشركة الخطوط الملكية الأردنية من خلال تميز الملكية الاردنية بالكثير من المزايا التنافسية للوصول لمصاف الشركات العالمية وتحقيق المملكة للاستقرار السياسي، والأمني، والاقتصادي، والاجتماعي، وتقديمها للخدمات المتنوعة للمسافرين المحليين والأجانب حيث حصلت المملكة الأردنية في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال مؤشراته على المركز (70) عالميا والمركز (8) عربياً في تقرير تنافسية السفر والسياحة للبلدان العربية. اما بالنسبة للعراق والمتمثل بشركة الخطوط الجوية العراقية حيث بدء البلد يتعافى شيئاً فشيئاً من خلال الاستقرار السياسي والأمني بعد المعاناة التي تعرض لها البلد من حروب وحصار وطائفية وعصابات داعش الإرهابية التي اثرت ودمرت البلد وبدأت الشركة بالسعي للنهوض بواقع الشركة وتزويدها بأحدث الطائرات وتقديم الخدمات المتنوعة حيث لا زال العراق لم يشارك في المنتدى الاقتصادي العالمي والدخول للمنافسة مع دول وبلدان العالم على الرغم من وجود لجنة الامر الديواني (53) لسنة 2021 لوضع الية لإدراج العراق في المنتدى الاقتصادي العالمي لما يمتلكه العراق من مقومات طبيعية، وبشرية، واقتصادية،

وسياحية، ودينية، وتأريخية، واثرية، وتراثية، حيث ان العراق يُعد من البلدان المتنوعة اقتصادياً.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

❖ **الاستنتاجات**

1- يعد النقل الجوي واحد من العناصر المهمة في تطور النشاط السياحي لأي بلد في العالم وذلك للدور الذي يلعبه في تقريب المسافات بين مناطق العالم مما يساعد على سهولة الوصول الى الأسواق السياحية .

2- تميز شركة الملكية الاردنية بالكثير من المزايا التنافسية للوصول لمصاف الشركات العالمية.

3- بقيت شركة الخطوط الجوية العراقية محافظة على أرباحها للمدة السابقة خاصة في زمن جائحة كورونا .

4- قلة شحن البضائع والبريد الصادر على متن شركة الخطوط الجوية العراقية مما يؤدي الى تقليل ايرادات الشركة بالمقارنة مع شركة الملكية الاردنية.

5- من خلال البيانات والتحليل وبالرغم من تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية وتوقف بعض المطارات ان ان هنالك مؤشرات ايجابية لمطارات العراق في تنشيط القطاع السياحي.

6- توضح المؤشرات الى ضعف صافي إيرادات شركة الخطوط الجوية العراقية بسبب لفرق سعر الصرف مع الدولار.

7- ان التنافسية السياحية تعمل على توليد الاثار الايجابية والتي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوصول الى التنمية المستدامة وتقليل البطالة ودعم ميزان المدفوعات .

8- تفتقر مكاتب الخطوط الجوية العراقية الى تقديم الهدايا او وجود دعايات وبوسترات او منشورات او دليل العراقي السياحي من أجل تقديمة للمسافرين .

9- عدم استقرار إدارة شركة الخطوط الجوية العراقية حيث يتم تغيير مدراء الشركة خلال فترات متقاربة فيما بينها .

❖ **التوصيات**

1- تطبيق معايير السلامة والجودة والامن التي تطالب من قبل المنظمات الدولية .

2- العمل على اغلاق ملف وكالة سلامة الطيران الاوربية والحصول على رخصة رسمية لعودة طائرات الخطوط الجوية العراقية من التحليق في الاجواء الاوربية .

3- من الضروري اهتمام الحكومة بالشركة وتوفير الدعم لقطاع النقل الجوي وزيادة التخصيصات المالية لشراء الطائرات الحديثة .

4- الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في الشركة والمؤهلة على استخدام الأنظمة الحديثة وتقنيات المعلومات وفق المعايير العالمية .

5- ضرورة توفير موقع الالكتروني خاص بالشركة يسهل للمسافرين من اتمام عملية الحجز Online دون الحاجة للرجوع الى المكاتب الرئيسية او وكالات السفر والسياحة .

6- العمل على الاطلاع والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال النقل الجوي .

7- ابراز الصورة الذهنية الحسنة للمكاتب الداخلية والخارجية من خلال الاهتمام بجمالية هذه المكاتب .

8- تقديم العروض التنافسية والعمل على ابتكار عروض تنافسية جديدة وتقديمها للمسافرين وفتح منافذ تسويقية جديدة في مناطق جديدة .

9- ضرورة العمل على الاهتمام بعمليات الشحن الجوي وتقديم العروض التنافسية للمستثمرين ورجال الاعمال والعمل على توأمة العمل مع الشركات الرصينة للاستفادة من هذا المجال الحيوي .

10- المشاركة المستمرة في المعارض الدولية الخاصة بسوق السفر والسياحة لعرض امكانيات الشركة .

المصادر:

1- المسعودي ، مثنى فائق ،(2020) إدارة الجودة الشاملة ودورها في تطوير القطاع السياحي ، الطبعة الاولى ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن.

2- الدحماني ، سعيدة (2018) ، اهمية اليقظة التنافسية في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة – دراسة حالة – رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد اكلي محمد اولحاج ، الجزائر.

3- حمود ، ظافر محمد ،(2015) القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا .

4- يونس، زين، واخرون (2020) تحليل تنافسية القطاع السياحي في الدول المغاربية، المجلد 2 العدد 3 .

5- حريز، هشام وعبد الرحمن، بوشمال (2014) التسويق كمدخل استراتيجي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، الطبعة الاولى ، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر .

6- ابو قحف، عبد السلام، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، رؤية مستقبلية، الدار الجامعية للطبع والنشر، مصر.

7- اوريسي ، هيبة الله (2012) تنافسية القطاع السياحي وانعكاسه على التنمية المستدامة في الدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائرة.

8- الزبيدي، غني، وعباس، حسين (2014) المقدرات الجوهرية للموارد البشرية الاتجاه المعاصر لتنافسية الاعمال، الطبعة الاولى ،دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

9- سفيان، خلوقي وكمال، شريط (2017) القدرة التنافسية لقطاع السياحة والأسفار في الجزائر، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد 4 ، العدد 2 .
10- الامين، حلموس (2017)، دور إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية دارسة عينة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
11- يحياوي، رزيقة (2013) الأبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال – دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
12- احمد، زغدار، (2011) المنافسة – التنافسية والبدائل الاستراتيجية، الطبعة الاولى، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن .
13- الراجحي، محسن، واخرون (2016) الميزة التنافسية للنشاط السياحي، الطبعة الاولى ، دار الايام للنشر والتوزيع ، بابل – العراق .
14- بن مرزوق ، نبيل، وسراي، صالح (2018) تنافسية الصناعة السياحية في الجزائر وتحديات تطويرها ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، جامعة المسلية ، العدد 3 .
15- عبد الله، رمنج طاهر، وآخرون (2019) دور النقل الجوي في تنمية النشاط السياحي في محافظة السليمانية للمدة (2005-2018) دراسة تحليلية، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ، المجلد 3، العدد 1 ، حزيران 2019.
16- محمد، انفال كمال، حماد ، مهند عبد (2023) أثر جائحة كوفيد -19 على شركة الخطوط الجوية العراقية ، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 34 – العدد 2 ،2023 .
17- عباصرة، علا برهم، وآخرون (2020) الابداع والابتكار في مكاتب السفر الاردنية واثر ذلك على تدفق السياح الى المملكة الاردنية .

المصادر الاجنبية

18- Hong , Wei- Chiang ,(2008) Competitiveness in the Tourism Sector , Physica – Verlag.
19- William F.Theobald (2005) Global Tourism , Third Edition ,USA.
20- Kotler Philip (2003) Marketing Insights from A to Z , John Wiley & Sons Inc, USA.
21- Lahart , Bradley (2011) identifying company officer core competencies in the denton department an applied research project submittes to the national fire academy as part of the executive fire officer program.

22- Evans Nigel , (2015) Strategic Management for Tourism , Hospitality and Events , Second Edition ,Taylor & Francis Group, USA.
23- Modica P,Uysal.M (2016) Sustainable Island Tourism , preston , Uk.

التقارير والنشرات الاحصائية

24-التقرير السنوي للملكية الأردنية لعام 26:2021.
25-التقرير السنوي للملكية الاردنية لعام 19:2022.
26-التقرير السنوي للملكية الاردنية للفترة (2017 - 2022).
27-التقرير السنوي للملكية الاردنية لعام 2020 - 73:2022.
28-التقرير السنوي للملكية الاردنية للأعوام2017، 2018، 2019.
29-التقرير السنوي للملكية الاردنية للفترة (2016- 2022)
30-التقرير السنوي لشركة الخطوط الجوية الملكية الاردنية للأعوام (2022-2017).
31-التقرير السنوي للملكية الاردنية لعام 115:2021
32-تقرير صندوق النقد العربي لعام 2020.
33-التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الأردنية للفترة (2017 - 2019).
34-التقارير السنوي للخطوط العراقية والملكية الأردنية للفترة (2016- 2022).

Iraqi Airways is highlighted in a comparative study with Royal Jordanian Airlines from 2016 to 2022.

Ahmed Taha Hamid

Mustansiriya University

College of Tourism Sciences

Ahmed Akram Ali

Ministry of Transportation

Ahmedtourism4@gmail.com

Abstract:

Air transport is one of the most important means of activating tourism activity and at the level of human societies. Therefore, the research aims, through this study, to demonstrate the potential of the Iraqi Airways Company to enhance its competitiveness in the labor market. The analytical approach has been relied upon to present concepts and indicate the strengths and weaknesses of the company, in addition to To interviews, field visits and observation in order to obtain real data and information that serve the study. The study aimed to analyze the data for Iraqi Airways and compare it to the Royal Jordanian Company. The importance of the study came to clarify the administrative and organizational policy of the company and its role in developing the level of performance, and the most important findings were The study indicates the weak role of the Iraqi Airways Company in enhancing its competitive capabilities compared to the Royal Jordanian Airlines Company. Globally, the company does not have the competitive ability.

The study recommended that the managers of the Iraqi Airways Company be experienced and specialized in the administrative and tourism field and work to participate in special international exhibitions. By traveling and submitting competitive offers.

Keywords: competitive advantage, offices, Iraqi Airways, Royal Jordanian

تقارير علمية

تقرير الورشة العلمية لقسم الدراسات السياسية

مجموعة فاغنر الروسية وأثرها على دول غرب أفريقيا النيجر أنموذجا

ضمن الأنشطة الجامعية التي تهتم بها وتنظمها الجامعة المستنصرية للعام الدراسي 2024/2023 ، عقد مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية مجموعة من الحلقات والورش العلمية التي تهدف إلى التوعية بالانجازات البحثية التي يقدمها أساتذة وباحثي المركز ، كوسيلة لتطوير النشاطات البحثية ، والتي تتناول مختلف المواضيع المهمة المحلية والإقليمية والعالمية ، ويتم مناقشتها وبحثها في أروقة المركز بأسلوب علمي ومنهجي متكامل ، ويتوصل الباحثون من خلالها إلى مجموعة من التوصيات التي يتم رفعها إلى المؤسسات العراقية الحكومية للأخذ بها ضمن الاستراتيجيات الحكومية بحسب متطلبات العمل الحكومي واحتياجاته . وقد كان من بين تلك النشاطات ، حلقة علمية عقدها قسم الدراسات السياسية ، برعاية السيد رئيس الجامعة المستنصرية الأستاذ الدكتور حميد فاضل التميمي المحترم ، وبإشراف مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الأستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي المحترم ، وبالتعاون مع وحدة التعليم المستمر في مركزنا ، عقد قسم الدراسات السياسية حلقته العلمية الخامسة ضمن نظام مناقشة بحوث الخطة العلمية (السمنر) ، اليوم الاثنين المصادف ٢٠٢٣/١٢/١١ والتي كانت بعنوان (مجموعة فاغنر الروسية وأثرها على دول غرب أفريقيا النيجر أنموذجا) ، وقد ترأس الجلسة الأستاذ المساعد الدكتور ظفر عبد مطر رئيس قسم الدراسات السياسية ، وألقى المحاضرة المدرس المساعد غدير عبد الرسول شواي .

وتضمنت الحلقة العلمية نقاشا حول مجموعة فاغنر الروسية وأداؤها المثير للجدل في أكثر من دولة وخاصة إفريقيا ، وتعرف مجموعة فاغنر : بأنها مجموعة أسسها أفراد متقاعدين من القوات الخاصة وتعود جذورها إلى شركة " أوريل Orel " لمكافحة الإرهاب ، وقد تأسست رسمياً في مدينة أوريل سنة 2003 باعتبارها مركزا للتعليم والتدريب غير الحكومي ، وقامت هذه الشركة بالعديد من الأعمال لاسيما التوقيع على العديد من العقود مع شركات مدنية روسية مختلفة بغية الإشراف في عمليات الحماية التجارية في العراق وإفريقيا الوسطى وكينيا ونيجيريا، وتدخلت في أكثر من نزاع وحسمته لصالح الدولة الروسية الاتحادية ومصالحها العالمية ، مما زاد من قوة دور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ، رغم عدم شرعية تحركها الدولية كونها ميلشيات عسكرية خاصة تقريبا ، وتعد مجموعة فاغنر غير الرسمية ذات أهمية للنفوذ الخارجي الروسي، ولتحقيق مصالحها، إذ وصفت بأنها اليد السوداء

للكرملين، او اليد الخفية التي لا تستغني عنها روسيا، لقدرتها على توفير المصادر المهمة مثل الذهب والغاز ناهيك عن مقبوليتها لدى الدول الأخرى .

وقد يكون من أهم عوامل ظهور الشركات الأمنية الخاصة الروسية وازدياد دورها خارج حدود روسيا الاتحادية وتداخل مهامها مع مهام الوزارات والمؤسسات الروسية الرسمية هو شخصية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وخلفية عمله في جهاز المخابرات، والظروف الصعبة التي مرت بها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) ، والأهم رغبة القيادة الروسية في معاودة تفعيل نفوذ دولتها خارجياً، وما يستلزم تلك الأدوار من استخدام أدوات القوة الصلبة التي قد تكون مكلفة وتحتاج إلى مسوغات قانونية، كما تجد الحكومة الروسية وجود سوابق للدول الغربية في نجاح استغلال الشركات الأمنية الخاصة في تحقيق أهدافها .

ومن الواضح أن روسيا قد أوجدت لها مساحة مهمة في إفريقيا، وأن نفوذها قرار استراتيجي وسيبقى بل ربما يتعزز أكثر، ولا شك أن امتناع جمهورية مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى عن التصويت لصالح قرار يطالب روسيا بالتوقف فورًا عن استخدام القوة ضد أوكرانيا عرضته الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأربعاء 2 آذار 2022، لهو موقف له دلالته في سياق العلاقات الروسية الإفريقية فهاتان الدولتان إلى جانب خمس عشرة دولة إفريقية أخرى من بينها السودان وجمهورية جنوب السودان وموزمبيق وتنزانيا ومدغشقر وناميبيا وأوغندا وزمبابوي امتنعت عن التصويت لصالح القرار المذكور والذي حظي بإجماع دولي وهو ما يؤكد أن روسيا قد نجحت في الحصول على دعم نسبي من حلفائها الأفارقة، بالتزامهم الحياد على الأقل في المحافل والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة .

وعليه فأن فاغنر هي ابرز وأهم الأدوات الروسية للانخراط في القارة الإفريقية ، لمواجهة التنافس الأمريكي والأوروبي في المنطقة، فلقد سجلت مجموعة فاغنر الروسية حضورًا نشطًا في عددٍ من دول القارة مثل ليبيا والسودان ومالي وإفريقيا الوسطى وموزمبيق وبوركينا فاسو بقوة بلغ عددها نحو 15 ألف جندي حسب تقديرات مستقلة ، وذلك بناء على الاتفاقيات وخدمات الشركات خاصة مثل مجموعة فاغنر، وأصبح لدى روسيا اتفاقيات تعاون عسكري مع 36 دولة أفريقية (تشمل التسليح والتدريب والاستشارات،) عشرون اتفاقية بين 2021– 2017نصفها على الأقل مع دول لم تربطها علاقات سابقة مع روسيا الاتحادية، وست اتفاقيات منها وقعت عامي 2021و 2022مع إثيوبيا والغابون وموريتانيا ونيجيريا ومدغشقر والكاميرون، مما دفع المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للأوطان(GIATOC)» -وهي إحدى منظمات المجتمع المدني- لوصف نشاط مجموعة فاغنر في إفريقيا في تقرير لها خلال العام 2023م بأنها "اللاعب الروسي الأكثر نفوذًا في إفريقيا اليوم" .

تبدو مجموعة فاغنر قوة أخذت نفوذها على الساحة السياسية والتي تعود بالنفع لروسيا وتحقيقاً لمصالحها في الخارج ، إذ تسعى الأخيرة للإفادة الاقتصادية والعسكرية عن طريقها، فعلى الرغم من التغييرات التي طرأت على فاغنر إلا أن روسيا لا تستغني عنها، كونها تعمل لصالحها منذ عام 2014. وبغض النظر عن كونها لاعباً مستقلاً أو مدعومًا من الدولة، او تتمتع بالصفة القانونية أم لا، إلا أنها تعد أداة من أدوات السياسة الخارجية، كما أن تسلمها جزءًا من مهام التدخل العسكري، يعني تخفيفها التكاليف العسكرية والضغط الدولي على روسيا ، لقد توسعت فاغنر خلال فترة قصيرة ، وأصبحت في وضع يسمح لها أن تدير عملياتها في ثماني دول مختلفة، وتعود بالنفع من ناحية الموارد لروسيا، رغم رفض الدستور الروسي لوجود مثل هكذا مجاميع، إلا أن روسيا تتمسك بها .

وقد استرسل الأساتذة في مناقشاتهم المفيدة والتي صبت في موضوع الحلقة العلمية ، وفي ختامها أثنى المشاركون على اختيار الموضوع لحداثته وأهميته في الوقت الحاضر وبما يعمل على خدمة البحث العلمي في العراق .

تقارير علمية

تقرير العدد

اقام مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ندوة علمية بعنوان:

(الفساد الإداري في العراق بين حتمية الوقاية وضرورة المكافحة)

برعاية السيد رئيس الجامعة المستنصرية ا.د. حميد فاضل التميمي المحترم وبإشراف السيد مدير مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ا.م.د. علي مجيد العكيلي المحترم، اقام مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية بالتعاون مع وحدة التعليم المستمر، ندوة علمية بعنوان "الفساد الإداري في العراق بين حتمية الوقاية وضرورة المكافحة"، وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٤/١/٣٠. ترأست الجلسة ا.د. حنان محمد القيسي من كلية القانون/ الجامعة المستنصرية. قدمت في الندوة أوراق بحثية عديدة ناقشت موضوعة الفساد الإداري في العراق.

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر الأزمنة وكانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط اغلب الحضارات والأنظمة ومحرك للثورات والانتفاضات قديما وحديثاً وازداد الاهتمام بها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وهي من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المنتشرة في كافة دول العالم

وتختلف مدى خطورتها من دولة الى أخرى، لقد تم تناول الموضوع من قبل العديد من الدراسات التي بحثت في الأسباب التي تدفع على الفساد.

ولا تفرق ظاهرة الفساد بين دولة متقدمة وأخرى نامية، اذ انها مرتبطة بوجود الانسان أينما كان، الا ان مما لا يمكن انكاره ان انتشار واستفحال هذه الظاهرة اكبر واوسع في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، والتي تمثل بيئة خصبة لنمو هذه الظاهرة لعدم توفر ما يكفي من شفافية ونزاهة تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة الإدارية وتطبيق امثل للقانون، مما يترتب عليه شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية وتدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات الأعمار أو إعادة الأعمار والبنى التحتية اللازمة لذلك.

وهي، أي ظاهرة الفساد، لا تقتصر من جهة أخرى فيما تفرزه من سلبيات على قطاع معين في المجتمع، وإنما تمتد أثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته، ذلك أن لها تأثير مباشر على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، كما أنها تؤدي إلى اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، وتعمل على اعتياد الأفراد لممارسات يرفضها كل مجتمع يبتغي المحافظة على ما بني عليه من قيم واخلاق ومبادئ، اضافة الى تأثيرها على الحياة السياسية.

ويتمثل الفساد الاداري بسوء استعمال السلطة العامة من قبل المسؤولين في المؤسسات والوزارات، استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع شخصية ومكاسب خاصة بطرق غير شرعية. يكون الفساد الاداري على عدة أنواع منها: عدم احترام أوقات الدوام الرسمي، عدم تأدية الموظف واجباته بصورة صحيحة من خلال التحايل، إفشاء أسرار العمل، عدم التزام بأوامر مرؤوسيه، عدم تحمل المسؤولية، استعمال الوساطة والمحسوبية على حساب الآخرين، مخالفة القواعد والاحكام العامة، التزوير، التلاعب بالحقوق، ابتزاز الموظفين ولاسيما الموظفات واستغلالهن لتحقيق مأرب أخرى .

اما الفساد المالي يتمثل في الاسراف وهدر المال العام للمؤسسة، الرشوة، اختلاس الأموال، الكسب غير المشروع.

لو دققنا النظر لرأينا ان آفة الفساد الاداري والمالي لم تأتي اعتباطا وانما هي ناتجة من عدة اسباب منها: الأسباب المؤسسية والقانونية والتي تتجسد في الادارة الضعيفة وطبيعة المؤسسات الحكومية التي ترتكز على البيروقراطية، كذلك العدد المتزايد من القرارات التي تتخذ في القطاع العام، واللامركزية الادارية التي تزيد من مصادر اتخاذ القرار لأن عدم وضوح المركزية يؤدي الى خلخلة التعامل مع ما يصدر من قرارات بشكل واضح، وضعف مؤسسات الدولة، وضعف التشريعات والقوانين، وغياب الرادع القانوني، واسباب اقتصادية، واجتماعية وثقافية،

فضلا عن أسباب شخصية تتلخص في وجود شخصية قاصرة الصفات الدينية والاخلاقية والوظيفية، وعدم تحلي الموظف بأخلاقيات المهنة العامة، وأسباب أخرى تتعلق بالفارق المادي داخل سلسلة الوظيفة الحكومية مما يشعر البعض بالظلم فيحاولون تعويض فوارقهم المادية بتقبل الرشوى وغيرها من أدوات الفساد الإداري.

ومن هنا اتخذت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ عدة إجراءات ووضعت عدة استراتيجيات وسياسات للحد من آفة الفساد الاداري والمالي في العراق وكان أخرها قيام رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني بتسليم ملف الفساد الاداري والمالي إلى جهاز الأمن الوطني العراقي للقضاء على تلك الآفة او التقليل والحد من انتشارها قدر الإمكان.

وقد انتهت الندوة الى بعض من المقترحات يتمثل أهمها في ضرورة أن تقوم وسائل الاعلام بالكشف عن الفساد واعداد برامج تعريفية بخطورته، والعمل على سن تشريع خاص بالفساد الاداري للحد من انتشاره، و أن تأخذ المؤسسات القانونية والاجتماعية والسياسية دورها في مكافحة الفساد عن طريق القوانين الشرعية والقانونية والعشائرية، ناهيك عن العمل على المساواة بين الموظفين والغاء الفروقات المادية بينهم، وترسيخ ثقافة المواطنة ونبذ الفساد داخل المؤسسات عن طريق اقامة الدورات والمؤتمرات العلمية والثقافية. وتم اصدار العدد الرابع من نشرة (أوراق المستنصرية) تضم الأوراق البحثية المقدمة وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمركز فضلاً عن وضع نسخ من النشرة في مكتبة المركز، وفق الله الجميع خدمة لجامعتنا العزيزة.

تقارير علمية

تقرير الندوة السنوية لقسم الدراسات التاريخية 24/ 12 / 2023

قام قسم الدراسات التاريخية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية الندوة السنوية بتاريخ 24 / 12 / 2023 تحت عنوان **(دور الأديان في السلام العالمي عبر التاريخ)** .بحضور مدير مركز الدراسات الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي وعدد كبير من الاساتذة والباحثين من الجامعات العراقية والدول العربية.تراس الجلسة رئيسة قسم الدراسات التاريخية الاستاذ الدكتورة بشرى محمود صالح ..بمشاركة (30) بحث علمي من مختلف الجامعات العراقية والعربية ..سلط الضوء فيها على القوة الموجودة في وجهات النظر الدينية المتنوعة وتشجيع الشمولية في المناقشات والاجراءات نحو السلام .والملامح الأساسية والصفات العامة المشتركة للأديان في التعامل مع المجتمع الإنساني والتحديات والمعوقات التي تواجه الأديان في تعزيز بناء السلام والاستقرار في العالم والتطرف الديني وخطاب

الكراهية وأثره على زعزعه الاستقرار والسلم المجتمعي. وبمشاركة ومداخلات من جميع الموجودين واخلصت بتوصيات مهمه ....

التوصيات:

في ختام الندوة السنوية الموسومة (دور الأديان في السلام العالمي عبر التاريخ)، ومن جماع البحوث المقدمة توصل المشاركون الى جملة من التوصيات نجملها فيما يأتي:

1- الاهتمام بتنقية الخطاب الديني واسلوب ادارة المؤسسات الدينية الرسمية

2- الدعوة الى تبني الفكر المعتدل والحوار السلمي عن طريق المؤسسات التي تتولى تطبيق الاستراتيجيات التي يتم وصفها في هذا السياق المؤسسات التعليمية وزارة التربية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3- احتواء شريحة الشباب عــن طريق فتح باب الحوار المجتمعي كعقد الندوات والمؤتمرات بالتعاون مهم مع المؤسسات المعنية بالشباب لهم حياة كريمة والمنى بالنفس عن الافكار المتطرفة لمنحهم حقوقهم كافة وترجمة الافكار المكتسبة من المؤتمرات والندوات الى خطط وسياسات ومشلريع قابلة للتنفيذ تعزز السلام داخل المجتمعات وعبر الحدود .

4- تشجيع الحوار المتبادل والوسطية بما يرسخ مفاهيم التسامح الديني .

5- تعزيز دور مراكز البحث العلمي في تأطيرالحوار المجتمعي وترسيخ مبدأ المواطنة ومفاهيم التسامح عن طريق عقد المؤتمرات والندوات التي تركز على تعزيز التسامح الديني واللحمة الوطنية .

6- تعزيز دور المؤسسة القضائية والعمل على تطبيق القوانين النافذة والخاصة بتدعيم الوحدة الوطنية

7- التأكيد على اهمية ادوات العصر الرقمي ومراقبة المحتوى الالكتروني لمنع تسلل الافكار الهامة خاصة لفئة الشباب وتوفير منصات لمشاركتهم النشطة في تعزيز السلام والتفاهم بين الجماعات الدينية المتنوعة . والتأكيد على اهمية التعليم في تعزيز المعرفة حول الاديان المختلفة وتاريخها وتعاليمها .

8- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العابر للحدود المهدد للامن والسلام من خلال تنشيط التعاون الدولي المشترك مع المنظمات الدولية .

9- تأسيس مجلس اعلى للحوار الديني لتعزيز التفاهم بين الاديان وتشجيع الحوارات والمبادرات التي تعززالاحترام المتبادل والتفاهم والتعاون بين المجتمعات الدينية المختلفة.

10- ومن خلال تنفيذ هذه التوصيات يمكن للندوة بعنوان الموسوم لها ان تكون بمثابة حافز للجهود المستمرة للاستفادة من التأثير الايجابي للاديان في خلق عالم اكثر سلاماً واحتضان التنوع والشمول وتسليط الضوء على القوة الموجودة في وجهات النظر الدينية المتنوعة وتشجيع الشمولية في المناقشات والاجراءات نحو السلام .

مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد: 85
المجلد: 21
السنة: 2024

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

AL-Mustansiriyah Journal
for Arabic and International Studies

A quarterly Peer-reviewed Journal
Issued by: AL-Mustansiriyah Center for Arabic and International Studies

Issue 85 Vol. 21
2024 March

ISSN: 2070-898X
admin.mjais@uomustansiriyah.edu.iq
https://mjais.uomustansiriyah.edu.iq
Iraq – Baghdad - Mustansiriyah university
AL-Mustansiriyah Centre for Arabic and International Studies
Registration number at Iraq National Library and Archive,
No. 2196 of 2016

العراق – بغداد – الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2196 لسنة 2016